

٤١٥
م . ش المواهب الرحمانية لطلاب الأجرومية، تأليف الشنواني،
أبي بكر بن اسماعيل - ١٠١٩ هـ . في القرن الثاني
عشر الهجري تقديرا .
٥٠٢ ٤٢٧ ق ٢٥ س ٢١x١٦ سم
نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، ناقصة الآخر
الأعلام ٢ : ٣٦، الأزهرية ٤ : ٣٢٥
ا - النحو، اللغة العربية أ - المؤلف
ب - تاريخ النسخ ج - شرح الشنواني على
الأجرومية .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل علم النحو من العربية وصيره وسيلة
لاكتساب الفضائل البشرية والسبيل المؤدي الى معرفة السعادة
الشرعية والصلاة والسلام على سيدنا محمد صاحب الشيم المرضية
المبعوث بالآيات والحجج البهية وعلى آله واصحابه الموصوفين
بالصفات السنية اما بعد فيقول الفقير الحقير المعترف
بالعجز والتقصير ابو بكر بن اسماعيل الشنواني عفا الله تعالى عنه
واسعده بفوز الاماني وبصره بعيوب نفسه وجعل يومه خيرا من امسه
وغفر له ولذريته ولاهله ولوالديه ولمن احسن اليهم والى جميع المؤمنين
واليه هذا ما ادعت حاجة المتفهمين لما صنفه الشيخ
الامام والحبر الهمام ابو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي
الشهير بابن آجروم بهمزة مفتوحة بعدها الف ثم جيم
مضمومة ثم راء مشددة مضمومة ايضا ثم واو ساكنة ثم ميم
ومعناه بلسان البربر الفقير الصوفي وكان عالما صالحا حكي
عنه انه صنف هذه المقدمة تجاه البيت الشريف من المقدمة
الاجرومية في علم العربية من شرح يحل الفاظها ويبين بحسن العبارة
مرادها ويتمم مفادها ويذلل صعابها ويكشف عن وجوه المخدرات
نقابها ويورد الشبه ويردها بواضح كلام ويحقق المرام ويودي
حق المقام ويميز القشر من اللباب والخطا من الصواب ويجلوا
عرائسها للافهام عند اولي الالباب من ذوي الافهام فحيث لم اجد احدا
بعد لم يكشف في شرح عنها القناع فليبسط في شرح مواضعها المشكلة
من غير ان يتخلله انكار او نزاع ومستنيرا لها لم يبرزها
شارح الى هذا الاوان لم يطمثهن انس قبلهم ولا جان
مع ما انا فيه من تشتت البال وتفرق الحال وهجوم الامراض
الجسمانية والاعتراضات النفسانية والعروض المنزلة والشواغل

المتراكمة

شرح الاجرومية

1

المتراكمة سميته المواهب الربانية لطلاب الاجرومية
وهديته الى طلاب علم العربية اهداء النملة رجل الجراد الى سليمان
واتحاف السحاب قطرة المؤلفة الى المحيط العمان وما الطف هذا
الحال قول من قال اتت سليمان يوم العرض قنبرة تهدي
اليه جرادا كان في فيها وانشدت بلسان الحال قائلة
ان الهدايا على مقدار مهديها لو كان يهدى الى الانسان قيمته
لكان يهدى لك الدنيا وما فيها
وحملني عليه اني رايت الطلبة قد اكبوا على تعلمها وتفهيمها وازدحموا
على تعلمها وتعليمها لا سيما وقد ظهرت بركته وقل حجمه
وعظم نفعه وكم من مرة عزمت وابت المقادير ولو بيت وعرضت
المعاذير مع ان العلم اعلامه مشرفة على الانعكاس وآثار مبانيه
موذنة بالاندراس والجهل قد ابانت دولته رافعة رايات



نصرته واضحة وعاتبني على ان الامر على ما اردت خطير
وباعي قصير وبان وهن العظم مني لما رايناه من العليل
واشتعل الرأس شيبا فلم يبق من القوى الا القليل وفضيلة
هذا العلم فضيلة اي فضيلة اذ له دخل في معرفة كلام الله
تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم لانهما بالعربية
وقد اتفق العلماء على ان النحو محتاج اليه في كل فن من فنون
العلم ويروى عن علي رضي الله عنه انه قال النحو يصلح
من لسان الالكن والمرء تعظمه اذا لم يلحن واذا اردت
من العلوم اجلها فاجلها منها مقيم الالسن وعن
عمر رضي الله تعالى عنه تعلموا العربية فانها تزيد في العقل
والمروة وقال رجل لبنيه يا بني اصلحوا من السنتكم فان
الرجل تنوبه النائبة يجب ان يتجمل فيها فيستعير من اخيه
دابته وثوبه ولا يجد من يعيره لسانه ومعرفته واجبة

على الكتابة لانا مكلفون بالعمل بالاحكام الشرعية وهو متوقف
على معرفتهما وهي متوقفة على معرفة النحو ثم معرفته واجبة لان
ما لا يتم الواجب المطلق الا به وكان مقدورا عليه فهو واجب
بوجوب الواجب والله اسأل ان يسهله وان يسدد فيه
وان ينفع به انه خير مسئول واكرم مامول وهو حسبي
ونعم الوكيل وان كان ذو عيب في تحقيق فليأت بحديث
مثله او ليمت بغصه في جهله فان الفضل بيد الله يؤتيه
من يشاء والله ذو الفضل العظيم والى الله اضرع ان يعصم
القلم عن الزلل والفهم عن الزيغ والخلل انه قدير مجيب عليه توكلت
واليه انيب وها انا اشرع في المقصود بعون الملك المعبود
فاقول لما كان تاليف هذا الكتاب امرا ذا بال وكل ما هو
كذلك تطلب فيه البداءة بالبسملة بدأ المصنف كتابه بالبسملة
فقال بسم الله الجامع لصفات الالوهية المنعوت
بنعوت الربوبية اي بكل اسم من اسماء الذات الاقدس المسمى منها
بهذا الاسم الاقدس لا بشيء من غيرها مطلقا ابتدئ او الف
مستعينا او ملابسا او متبركا بقرينة المقام الرحمن الرحيم
اي الموصوف بكمال الانعام وغيره او بارادة ذلك وزاد
بعد الاسم اشعارا بانه تعالى بلغ غاية الكمال في درجات
الجلال حيث تبرك باسمه المتعال تاسيا بالله تعالى ورسوله
صلى الله عليه وسلم وللحديث رواية ابو داود وغيره
وصححه الحاكم وحسنه النووي وهو كل امر ذي بال لا يبدأ
بالحمد لله وفي رواية بحمد الله وفي رواية بذكر الله وفي روا
ببسم الله الرحمن الرحيم اقطع وبالبسملة يحصل الحمد لانه الوصف
بالجميل على ما تقرر والظاهر ان خصوص لفظ الحمد غير مراد
كما صرح به النووي مستدلا باكتفاء النبي صلى الله عليه وسلم

في

في كتاب هرقل وغيره بالبسملة مع انه ذو بال على انه لو حمل
على اللفظ فلا ايراد على المصنف لان البداية لا تقتضي الكتابة
ولم يات بصريح خطبة وقد يتاجد منا بعثة للنبي صلى الله
عليه وسلم في رسائله واكثر السلف من البخاري وشيخه وشيخ
شيخه وائمة دهره كمالك وعبد الرزاق وابي داود
وانما اتى بهما قليل منهم كما قاله بعضهم وحمل صنيعهم هذا
على انهم حمدوا لفظا او ارادوا ذلك مختصا بالخطب دون الكتب
وفيه بعد تام عن قوله كل امر ذي بال فالاولى حمله على من
حمل الحمد على المعنى ويحتمل ان يكون الاكتفاء بالبسملة
اشعارا بعدم الامر بالابتداء بلفظ الحمد واما ايراد ترك
الشهادة لحديث ورد فيها فغير متوجه فان الحديث
كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كاليد الجذماء وهو لم
يخطب صريحا فلا حاجة الى القول بالتلفظ وعدم
الصحة مع انه صححه النووي والبيهقي على ما قاله بعض
العلماء الثقات الكلام لغة عبارة عن القول
وعما كان مكتفيا بنفسه كما في القاموس اي ما كان مكتفيا
به في اداء المراد ولا يخفى انه اشد مناسبة لما اصطلح
عليه فالاولى ان يحمل النقل عنه عليه وعما يتكلم به
قليلا كان او كثيرا كما قال الرضي وغيره ولعله مراد القاموس
بالقول فيكون قد ذكر معنيين وعن الكلمة الواحدة كما في
الصحاح وعن الحدث الذي هو التكلم فهو اسم المصدر
من كلم وعن نحو الخط والاشارة الا انه مجاز في هذا
لا حقيقة وعما في النفس من المعاني التي يعبر عنها
وفي كونه في هذا حقيقة او مجازا خلاف للنحاة واصطلاحا
هو اللفظ وهو لغة مصدر بمعنى الرمي اي من الفم لا الرمي

مطلقا كما يتوهم من لفظت الرحى الدقيق لانه مجاز صرح
به في الاساس ثم نقله ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ
كالخلق بمعنى المخلوق الى جنس ما يتلفظ به الانسان وهو الصوت
المعتمد على شيء من المخارج المعلومة اي الحاصل بسببهما واستعانتها
فدخل كلمات الله تعالى وكلمات الملائكة والجن اذ هي من جنس ما ذكر
وان لم يصدق عليها الصوت والاعتماد بمعنى انه الذي اذا قام
بالانسان يكون صوتا والمفهوم من كلام الشيخ الرضي ان اللفظ في الاصل
مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لغة في الملفوظ به وهو المراد هنا
اللفظ حقيقة او حكما ليدخل الضمير المستتر فانه ليس بحرف ولا صوت
ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له
من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ كالاسناد اليه والعطف
عليه وتاكيده والابدال منه وكونه داخلا في لفظ حكما لا حقيقة
فان قلت فيلزم ان يكون مستعملا اما في حقيقته ومجازه ان استعمل
فيهما جميعا او في مجازه فقط ان استعمل في معنى شامل لهما
بعموم المجاز وعلى التقديرين فيلزم المجاز في التعريف
قلت هو مجاز مشهور ومثله يجوز في التعريف على انه يمكن ان يدعى
ان اطلاق اللفظ الحكمي لغلبة الحكم حقيقة لا مجاز فان قلت
الجمع بين الكلام وتعريفه مستلزم تعريف المعرف واللازم
باطل فكذا الملزوم قلت اجيب بان اللام تدل على تعيينه في ذهن
المتكلم والتعريف بصورة ماهيته في ذهن السامع فاين احدهما
من الاخر فان قلت لا نسلم ان ايراد اللام لذلك بل للدلالة
على تعيينها الحاصل في ذهن السامع معناه ان اللام لا يجوز ادخالها
الا على لفظ حصل معناه في ذهن السامع عندنا قلت
اجيب بان اللام اما للاول وحينئذ لا يلزم المحذور او للثاني
وحينئذ لا يلزم ايضا لجواز كونه معلوما له من وجه مجهولا

من وجه

النحاة

اللفظة مصدر بمعنى التكلم استعمل ...

به هنا فعلى هذا لا يكون فيه نقل والمراد ...

٣

من وجه اخر فلا نسلم ان اللام للاول فان التعريف للثاني على ان ذلك
في لام العهد لا الجنس وهذه اللام للجنس سلمناه لكن لا نسلم ان ادخالها
لا يجوز الا على الحاصل في ذهن السامع لجواز ادخالها على المظنون
حصول معناه في ذهنه ولا يكون ذلك الظن مطابقا للواقع
سلمناه لكن لم لا يجوز ان يكون دخول اللام عليه لتعيين اللفظ فقط
ويكون ~~معناه هذا اللفظ فقط ويكون~~ معناه هذا اللفظ معناه
ذلك الشيء المركب وهو لفظ فيه كلمتان فاكثر المفيد وهو ما دل
على معنى يحسن السكوت عليه ومعنى يحسن السكوت عليه ان لا يصير
السامع بعد فهمه معناه منتظرا لشيء اخر انتظارا تاما كالانتظار
الذي يبقى مع المسند كقام بدون المسند اليه كزيد او يبقى مع
المسند اليه بدون المسند بخلاف الانتظار الناقص كالانتظار
المفعول به ونحوه فدخل فيه ما استحال معناه كصعدت السماء
وحملت الجبل وما لم يفهم السامع معناه لانتفاء معرفة اجزائه
او بعضها وما لم يقصده المتكلم لنحو نوم او سهو وما لم يجهل السامع
معناه نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وهو فيهما ما صححه الشيخ
ابو حيان خلافا لابن مالك لانه لو اشترط القصد او الفائدة
الجديدة لكان المركب الواحد كلاما وغير كلام اذ لو قصد به
من يجهله ثم من لا يجهله او صدر منه بلا قصد لنحو نوم او غفلة
ثم صدر منه بقصد وتعدد الزمان او المخاطب به لا يخرجه عن
كونه واحدا لغة وعرفا وزاد المص تبعا للجزولي وجماعة
في تعريف الكلام قوله بالوضع وهو لغة الحط واصطلاحا
تعيين شيء بازاء شيء اخر بحيث اذا فهم الاول ولو مع غيره فهم
الثاني فلا ينتقض بالحروف ولا بالمجاز واختلف في تفسير
الوضع هنا فمنهم من فسره بالقصد قال ابن هشام وعبر به
المتاخرون وهو واضح ومنهم من فسره بوضع العرب قال الشاطبي

ولابد من هذا القيد لئلا يدخل كلام العجمي فانه لفظ مفيد بالقصد ولكن
ليس بوضع العرب فليس بكلام اصطلاحا فلابد من اخراجه عن الحد
اذ مدار علم العربية على التفرقة بين كلام العربي والعجمي فدخل فيه
ما كان الاسناد فيه مجازيا سوا كان طرفاه حقيقيين او لا نحو
انبت الربيع البقل واحيى الارض شباب الزمان وانبت البقل
شباب الزمان واحيى الارض الربيع لان في المجاز وضعا نوعيا
كالمركب مطلقا وخرج عنه ما ليس بلفظ لا حقيقة ولا حكما كالخط والعقد
والاشارة وما يفهم من حال الشي فلا يسمى شي من ذلك كلاما عند
النحاة لانه ليس بلفظ وخرج عنه ايضا اللفظ المفرد نحو زيد
فلا يسمى عندهم كلاما لانه لفظ غير مركب وخرج عنه ايضا ما ليس
بمفيد بالمعنى المذكور كالمركبات الناقصة كغلام زيد وان قام
زيد وان افادت بالعقل كما في غلام زيد المسموع من وراء جدار
فانه يفيد حياة المتكلم به لكن بالعقل لا بالوضع او بالطبع كاح اح
فانه يفيد وجع الصدر لكن بالطبع لانه يقتضي صدور ذلك
عند وجع الصدر لا بالوضع لان الواضع لم يضعه لذلك ومنها
الجملة الواقعة صلة او صفة او خبرا او حالا فانها خارجة عنه
اذ ليست مفيدة بالمعنى المذكور لانه لم يبق فيها اسناد كان
قبل التركيب وحكم بنفي او اثبات فان ما فيه ذلك لا يرتبط بغيره
اصلا بل هي صورة كلام اخرجت عن معناه واني لها التصور
مفهومها فيرتبط بغيره ومعلوم ان الافادة بالمعنى المذكور
لا تكون الا مع الاسناد وقد صرح الشيخ الرضي بانه جز للكلام
والاظهر انه شرط لتحقق الكلام لا جزء والا لم يكن الكلام لفظ
حقيقة اصلا فان الاسناد ربط احدي الكلمتين بالاخرى بحيث
انه لو لم يتكلم المتكلم بشي غيرها لم يبق للمخاطب انتظار تام
لشي اخر مع انهم اطبقوا على تقسيم اللفظ الى الكلام وغيره وما ليس

بلفظ

بلفظ حقيقة لا يكون من اقسام اللفظ حقيقة واختلف في ترادف
الكلام والجملة فقيل بترادفهما وهو ظاهر كلام الزمخشري واختاره
ناظر الجيش وقال انه الذي يقتضيه كلام النحاة قال واما اطلاق
الجملة على الواقعة شرطا او جوابا او صلة فاطلاق مجازي
لان كلا منهما كان جملة قبل فاطلق الجملة عليه باعتبار ما كان وبعضهم
قيد الاسناد في تعريف الكلام بالمقصود لذاته وجعله اخص
من الجملة فتخرج عنه الجملة الواقعة خبرا او صلة او صفة او حالا
اذ الاسناد فيها غير مقصود لذاته بل التحقيق انه لم يبق
فيها اسناد كان قبل التركيب وحكم بنفي او اثبات فان
ما فيه ذلك لا يرتبط بغيره اصلا بل هي صورة كلام اخرجت
عن معناه واني لها التصور مفهومها فيرتبط بغيره وهذا
ظاهر يؤيد بكلام اهل الميزان واختار هذا الثاني ابن هشام
الانصاري فقال والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافادة
وسمعتهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة
اي والاصل في الاطلاق الحقيقة وكل ذلك ليس مفيد فليس كلاما
انتهى وهل يشترط في الكلام اتحاد المتكلم قيل نعم حتى لو اصطلح
اثنان على ان ياتي احدهما بفعل والاخر بفاعل لم يسم ذلك كلاما
لان الكلام عمل واحد فلا يكون عامله الا واحدا وعلى هذا فلا بد
من زيادة من ناطق واحد في الحد وقيل لا وصححه ابن مالك
وابو حيان كما ان الخط لا يعتبر في كونه خطا اتحاد الكاتب
وانكر الخفاجي في كتابه سر الفصاحة على النحاة تخصيص الكلام مطلب
بالمفيد وقال انه لا دليل عليه واطال في تقرير ذلك وحاصل
الجواب عنه انه امر تواضع عليه النحاة ولا مشاحة في الاصطلاح
ولما كان الكلام مركبا وكان كل مركب لا بد له من اجزا يتركب
منها احتاج الى ذكر اجزا الكلام معبرا عنها بالاقسام مجازا لان الاقسام

ومنه
حقيقة في الجزئيات اذ قسم الشيء ما كان مندرجا تحته واخص
واسم الكلام لا يصدق على كل من الاسم والفعل والحرف الى جزئياته
واما قسيم الشيء فهو ما كان مندرجا معه تحت شيء اخر فقال
تبعا للزجاجي في جملة **واقسامها** اي اجزاؤه التي يتركب
من مجموعها وجملتها **ثلاثة** ~~وفصل ذلك ولم يقتصر~~
~~على التفصيل محافظة على واجب الاجمال والتفصيل~~ ويتركب
منها بهذا المعنى لا يقتضي تركيبه من كل منها واراد باقسامه
اجزاءه العرفية وهي ما يعد في العرف جزءا وان لا يلزم من عدم بعضها
عدمه كما يعد في العرف الشعر والظفر واليد والرجل جزء الزيد
مثلا ومع ذلك لا يقال بانعدام زيد بانعدام احد هذه الامور
وكالاغصان للشجرة تعد جزءا منها ولا يقال بانعدامها وحقيقة
الكلام وان لم تتوقف على جزئي المسند والمسند اليه لكن اشتهر
اطلاق الكلام عليهما وعلى متعلقاتهما فتامله وقد يجعل
الضمير في قوله واقسامه راجعا الى الكلام بمعنى القول
ان اللفظ المهمل ليس بواحد منها وكذا اللفظ المركب **اسم**
وفعل وحرف جا لمعنى اي وضع لمعنى والمعنى في اللغة
بمعنى المقصود من عني اي قصد من غير اعتبار قصده من اللفظ
بالفعل او القوة وله في الاصطلاح معنيان احدهما ما يقصد
بالفعل من اللفظ وذكر الفاضل الجامي معنى اخر يحتاج فيه
الى نقل وهو المقصود و الثاني ما يمكن ان يقصد من اللفظ
وذكر من الشيء ولفظ المعنى اما مفعل بمعنى المقصد اي اسم مكان
القصد استعمل بمعنى المقصود قيل او مصدر ميمي بمعناه
او صيغة مفعول اصله معنى كمرمي خفف واصل معني معنوي

ومولانا ذكر في حاشية الشيخ خالد في كلامه استخدام اذ الى اللفظ بدون قيده فان الضمير قد يعود الى المفيد بدون قيده بمعنى انه ينقسم اليها لكنه لا ينحصر فيها

فتقسيم الكلام اليها من تقسيم الكل الى اجزائه لا من تقسيم الكلي ح

بانعدامها

ويمكن الجواب ايضا بجعل الضمير في اقسامه راجعا الى الكلام بمعنى الكلم وبه كلامه على هذا الشيخ انتهى

اجتمعت

اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء
فادغمت وكسرت النون للمناسبة فخفف بحذف احدى اليائين
ثم فتح النون ثم قلبت الياء الفا للقاعدة ثم حذفها عند التنوين
ففيه تخفيفات واحترز بقوله جا لمعنى عن حروف التهجي سواء
كانت اجزاء كلمة كسمى الزاي والياء والدال الذي هو اجزاء زيد
او لم تكن فان حروف التهجي لا معنى لها مطلقا ومن قال الا حروف
التهجي اذا لم تكن اجزاء كلمة فهي اسما المعاني فقد التبس عليه الاسم
بالمسمى فان حروف التهجي انما هي مسميات اسما حروف التهجي
واعلم ان التركيب بين الكلمات الثلاث على ستة اوجه ثلاثة
من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلاثة من جنسين
مختلفين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ولا يتحقق الكلام
في شيء من هذه الاوجه الستة ~~بقسيليه وهي التركيب من الثلاثة~~
الا في الاول والرابع ولا يتصور من الاوجه الاربعة الباقية
كلام لانتفا الاسناد فيها بانتفا كل من المسند والمسند اليه
او احدهما فقط لكن سيأتي تركيبه من حرف واسم في نحو الا ما ابالخ
من اسمين وله اربع صور احدها ان يكونا مبتدا وخبرا نحو زيد
قائم والناصح التمثيل به للاسمين مع اشتماله على ثلاثة نظرا لما
قاله السكاكي من كون الوصف المتضمن للضمير بمنزلة الخالي
عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة نحو انا قائم
وانت قائم وهو قائم كما لا يتغير الخالي عن الضمير نحو انا رجل
وانت رجل وهو رجل الثانية ان يكون مبتدا وفاعلا سد
مسد الخبر نحو اقائم الزيدان وانما جاز ذلك لانه في قوة قولك
ايقوم الزيدان وذلك كلام تام لا حاجة له الى شيء فكذلك
هذا الثالثة ان يكونا مبتدا ونائبا عن فاعل سد مسد
الخبر نحو امضروب الزيدان لانه في قوة قولك ايضرب

مطلب في حروف التهجي

والرابع اما ح

الزيدان الرابع ان يكونا اسم فعل وفاعله نحو هيهات العقيق
فهيهات اسم فعل بمعنى بعد والعقيق فاعل به وسواء كان الاسمان
مذكورين كما مثلنا او غير مذكورين كما في قولك نعم جوابا
لمن قال أزيد عدل او احدهما مذكور والاخر غير مذكور
كزيد جوابا لمن قال من ابوك واما تركبه من فعل واسم فله
صورتان احداهما ان يكون الاسم فاعلا نحو قام زيد
الثانية ان يكون الاسم نائبا عن الفاعل نحو ضرب زيد
وسواء كانا مذكورين كما مثلنا او غير مذكورين كما في يا زيد
اذ تقديره ادعو زيدا والكلام هو ادعو مع فاعله
او احدهما غير مذكور والاخر مذكور كقولك زيد جوابا
لمن قام وقد يتألف من جملتين ومن فعل واسمين ومن فعل
وثلاثة اسماء ومن فعل واربعة اسماء اما تركبه من جملتين
فله صورتان جملة الشرط والجزاء نحو ان قام زيد قمت وجملة
القسم وجوابه نحو احلف بالله لزيد قائم واما ايتلافه من
فعل واسمين فنحو كان زيد قائما واما ايتلافه من فعل
وثلاثة اسماء فنحو علمت زيدا فاضلا واما ايتلافه من فعل
واربعة اسماء فنحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا فصورها ايتلاف
الكلام ست كذا قاله ابن هشام الانصاري في شرح القطر
وبقي عليه سابعة وهي تركبه من اسم وجملة كزيد يقوم ابوه
وثامنة وهي تركبه من حرف واسم في نحو يا اماه قال
في المغني يتعين في قوله الا عمر ولى مستطاع رجوعه
تقدير رجوعه مبتدأ ومستطاع خبره والجملة في محل نصب
على انها صفة لا في محل رفع على انها خبر لان الا التي للتمني
لا خبر لها عند سيبويه لا لفظا ولا تقديرا فاذا قيل الا
ماء كان ذلك كلاما مؤلفا من حرف واسم وانما تم الكلام

بذلك

بذلك حملا على معناه وهو اتمنى ماء وكذلك الممتنع تقدير
مستطاع صفة على المحل وتقدير مستطاع رجوعه جملة
في موضع رفع على انها صفة على المحل اجراء لالا مجرى ليت
في امتناع مراعاة محل اسمها وهذا ايضا قول سيبويه وخالفه
في المسئلتين المازني والمبرد انتهى وما ذكره من ان الكلام في الجملة
الشرطية والجملة القسمية هو مجموع الشرط والجزاء ومجموع القسم
والجواب خلاف ما صرح به الشيخ الرضي من ان الكلام جزاء الشرط
وجواب القسم لكن قال السيد جواب القسم كلام بلا نزاع واما
جواب الشرط ففيه بحث والحق ان الكلام هو المجموع المركب
من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لان الصدق والكذب انما يتعلقان
بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء يظهر لك ذلك
بالتامل في قولك ان ضربتني ضربتك فانه قد لا يوجد منك
ضرب المخاطب اصلا ويكون هذا الكلام صادقا ولو كان الحكم
المقصود بالجزاء لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله في الواقع
بالكلية انتهى وعبارة ابن الحاجب توهم ان الكلام لا يكون
الا من اسمين او فعل واسم وقد وجهها السيد بان الكلام
انما يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بالمسند اليه والمسند فقط
وهما اما كلمتان او ما يجري مجراهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام
خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها فالاسم ~~حقيقة الكلام عارضة~~
لها اي ما صدق فانه واللام فيه للعهد الذكري لتقدم معهودها
فالمقام مقام الاضمار ولعله عدل الى الاظهار لانه اوضح للمبتدي
المقصود بالذات بالكتاب وهذا شروع في تعريف الاسم
والفعل والحرف بالخاصة وخاصة الشي عند النحاة ما لا يوجد
بدون ذلك الشي ويوجد ذلك الشي بدونه نص به ابن الحاجب
في شرح المنظومة وغيره وما اشتهر من جواز شمولها

بلغ

لجميع افراد الشي فهو عند المنطقيين وبقي من الاقسام ما لا يتميز بما ذكره
المصنف من الخواص كهيهات وشتان وبعض اسماء الافعال كنزال
ودراك والتعريف بالحد انفع فايدة واكثر تحقيقا لكنه
اصعب تناولا وكانه لهذا اعدل عن الحد الى الخاصة لان
التعريف بها اسهل واقرب تناولا واحده كلمة دلت على معنى
في نفسها ولم تقترن باحد الازمنة الثلاثة اي كلمة ذات
دلالة بحسب الوضع على معنى وقد عرفت معناه بنفسها
بان لا تحتاج في الدلالة عليه الى ذكر متعلق بخصوصه بان
لا يتوقف فهم معناها عليه فخرج الحرف لاحتياجه اليه
والحال ان تلك الكلمة الدالة غير مقترن معناها مطلقا
باحد الازمنة الثلاثة بان لم يجعل الواضع احدها مخصوصه
جزء معناها فخرج الفعل لان احدها جزء معناها ولا يخرج
ذو لعدم الاحتياج في فهم معناه منه الى متعلق بخصوص
ولا اسم الفاعل المستعمل في زمان لان الواضع لم يجعله جزء
معناه وما وضع تارة لمعنى اسمي وتارة لغيره كزيد ويشكر
علمين فهو اسم باعتبار غير اسم باعتبار الا انه يشكل باسم الفعل
وعسى وجوابه اوضحناه في غير الكتاب وخواص الاسم كثيرة
منها الالف الخاطفة وكونه تمييزا او حالا ومستثنى ومستثنى
منه ومفعولا وموصوفا ومؤكدا منسوبا وعطف بيان
ومضمرا ومرجعا له ومصغرا ومنسوبا ومنصرفا وغير
ومبتدا ومنادى ومرخما ومثنى ومجموعا الذاته والاسناد
اليه اي الحالة التي يعبر عنها بهذه العبارة يعني الكون
شيئا اسند اليه والحاصل ان المسند اليه لا يكون الا اسما
بمعنى ان الاسم المستعمل في المعنى الاصلي يكون مسندا
اليه في الكلام دون الفعل والحرف المستعملين فيه الا انه

اقتصر

نصدا ح

بها تحصلت الاضافة اي اضافة الفعل الى ما بعدها المقتضية
للاعراب واعترض بانه غير مانع لصدقه ايضا بغيره كالاسناد وذات
الفاعل والمركب من الثلاثة او اثنين منها واجيب بان الباء
للسببية والمراد السبب في عرفهم ولا يطلق فيه سبب حصول
المعاني المقتضية على ما ذكر وبذلك ايضا يجاب عما قيل
ان محدث المعاني المقتضية على ما ذكر وجد لك ايضا للاعراب
هو المتكلم والله تعالى وما يتوقف على العامل والاسناد
وذات الفاعل ونحوها ايضا من الاسباب فان اراد
بحصول المعنى به كونه محدثا فلا يصدق على العامل
وان اراد توقفه عليه وواسطته فيه فغير العامل ايضا
كذلك فلا يكون التعريف مانعا واحسن ما قيل في الجواب
عن ذلك ما تقدم من المراد ما يسمى سببا له في عرفهم وذا ليس
الا العامل والياء في شروط لا يقال لا نسلم ولا التعريف العامل
الزايد كالباء في بحسبك زيد لانا نقول بل تنبيها وله لان الباء
المذكورة حصل فيها كون الشي مضافا اليه حكما وصورة
كذا اجاب به العصام وقال فقد غفل من قال لم يبال بالخروج
لقلته واعلم ان التعريف المذكور غير متناول لعامل الفعل
لان المقتضي للاعراب لا يوجد في الفعل وحينئذ يرد ان
تعريف الاعراب غير جامع لعدم شموله لاعراب الفعل
وقد يقال ان قلنا ان اعراب الفعل بطريق الاصالة لعتور
عليه معاني يحتاج في تمييزها الى الاعراب كالاسم كما هو احد
المذهبين في ذلك جاز ان يكون هذا الحد لمطلق العامل
سوا عامل الاسم وعامل الفعل وحينئذ فالمعنى المقتضي
للاعراب المراد به اعم من الفاعلية والمفعولية والاضافة
وغيرها ليشمل المعنى المعنى الذي يكون في الفعل كالنهي عن كل

المعوج

والدح

نی

من الامرين وعن الجمع بينهما وعن الاول دون الثاني في نحو لا تاكل
السمك وتشرب اللبن بجزمهما او جزم الاول فقط مع نصب
الثاني او رفعه فان قيل لم نسب العمل الى ما به يتقوم المعنى
المقتضي للاعراب دون المقتضي فقيل الرافع هو الفعل ولم يقل
هو الفاعل قيل لكون المقتضي امرا خفيا معنويا وما يتقوم به
المقتضي امرا جليا في الاغلب فان قلت اخذ العامل في تعريف مطلب
الاعراب والاعراب في تعريف العامل يوجب توقف معرفة
كل منهما في معرفة الاخر فيلزم في كلا التعريفين قلت اللزوم
انما يلزم الدور لو لم يمكن تصور الاعراب بغير كونه تغيير
اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا
وتصور العامل بغير كونه ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب
وهو ممنوع لامكان تصور كل منهما بغير ما ذكر ولو سلم فالتعريف
لفظي خوطب به من يعرف تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل
الداخلة عليها لفظا او تقديرا ~~وتصور العامل بغير كونه~~
~~ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وهو ممنوع لامكان~~
~~تصور كل منهما بغير ما ذكر ولو سلم فالتعريف لفظي خوطب~~
~~به من يعرف تغييرا واخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة~~
~~عليها لفظا او تقديرا~~ ومن يعرف يتقوم المعنى المقتضي ما به ح
للاعراب ولا يعرف انهما المسمى بالاعراب ولا انهما المسمى بالعامل
فلا دور اذ لم يقصد شرح معنى الاعراب والعامل وتحصيله
في ذهن السامع فتامل وتدبر ومما يوضح لك ذلك ان التعريف
قد يراد به تحصيل صورة في المدركة بالذاتيات او العرضيات
وهي التعاريف الحقيقية الحدية او الرسمية والحاد انما
ذكر المحدود ليتوجه الذهن الى المعلوم بوجه ثم يرسم فيه
صورة اخرى لا ليحكم بالحد عليه فهو كنقاش ينقش صورة في

الذهن

الذهن فالحد مع المحدود ليس قضية في الحقيقة بل تصوير لما
فلا يقابل بالمنع والنقض الا باعتبار دعاوى ضمنية تلزم التحديد
كالنقوش في محله وقد لا يراد به تحصيل تصور بل المعنى المعرف
حاصل مع غيره كالمخزون فيعرف ويراد به الالتفات الى الصور
الحاصل والاشارة اليه ليتميز هذا المعلوم ويتحقق من بين
التصورات الحاصلة فيعلم من التعريف انه المراد من اللفظ
كما اذا عرفنا رجلا بعينه او وصفه ولم نعرف ان لفظ زيد
علم اي منهم فيقال لك زيد ذاك الاحمر وهذا هو التعريف
اللفظي ويفيد تصور المجهول لا هو تصور المعنى من حيث
انه مدلول اللفظ بل يستفاد من شرح المقاصد انه الغرض
من التعريف لكنه ممنوع والمحققون على انه لا غرض يتعلق
به والحاد ليس في صدده وان حصل بالتبعية فهو كالحكم اللازم
ضمنا في التعاريف الحقيقية **الداخلة عليها** يعني التغيير
معها والطالبة لها قد دخل العوامل المقدرة والمتاخرة عنها
والمعنوية وليس قيد الداخلة للاحتراز بل لبيان الواقع
او غيره بناء على انه لا يكون التغيير بل الاخر بسبب العوامل
الا وهي داخلة ويجوز ان يجعل احترازا عن التغيير الذي
يكون بحركة الحكاية كحركة زيد في نحو من زيد لمن قال
رايت زيدا فانها بسبب عامل غير داخل وهو رايت في كلام الاول
وقوله **لفظا او تقديرا** مصدران بمعنى المفعول اي تغيير
اواخر الكلم تغييرا ملفوظا به او مقدرا فهما منصوبان على المصدر
اي ملفوظا ما يدل عليه من الحركات وما ناب عنها لان
نفس التغيير ليس ملفوظا او مقدرا ما يدل عليه مما ذكر كما
في المعرب بالاعراب التقديري نحو عصا فانه استحق الاعراب
ولم يظهر لمانع فقدر انه متغير لخلاف المبني الواقع في محل

المعرب فانه لم يستحق الاعراب فلم يقدر تغييره بل لو كان في محل معرب
لتغيير لحركه فظهر الفرق بين الاعراب التقديري والمحلي ومعناهما
ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اي تغيير لفظا او تقديرا
اي تغييرا يظهر في اللفظ علامته وما يدل عليه ويدرك
او يتعلق باللفظ بان يتغير اللفظ او تغييرا يقدر في اللفظ
علامته وما يدل عليه ويجوز ان يجعل قوله لفظا او تقديرا
تمييزا لحق لا عن المضاف الذي تغيير لفظ اخره او تقديره
اما تغيير لفظ اخره فواضح فانه تارة يتحرك بالضمة وتارة بالفتحة
وهكذا وهذه تغييرات واما اختلاف تقديره فالاضافة بادنى
ملابسة لان اخره محل التقدير فالتقدير متعلق به وهو مختلف
لان تقدير الضم وهكذا او لا يبعد ان يعد من التغيير التقديري — عند تقدير الفتح ح
على هذا التغيير ما كان نصبه تابعا لجره او بالعكس فانهما ح
متغيران حقيقة كما في ذلك المفرد والجمع فلا حاجة الى زيادة
حقيقة او حكما بعد قوله لفظا او تقديرا والتغيير اللفظي
كالتغيير في جا زيد لان علامته وهي الضمة ملفوظ بها
والتغيير في رايت زيدا او مررت بزيد لفظي لان علامته
وهي الفتحة في الاول والكسرة في الثاني ملفوظ بها والتغيير
في جا الفتى ورايت الفتى ومررت بالفتى تقديري لان علامته
وهي الضمة في الاول والفتحة في الثاني والكسرة في الثالث
مقدرة ويجوز ان يكون قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للتغيير
ولاختلاف العوامل فيكون من باب تنازع المصدرين وهما
منصوبان على انهما صفة مصدر محذوف على ما سبق او على
انهما خبر كان المحذوف اي سوا كان ما ذكر ملفوظا
او مقدرا والجملة من باب التذييل وهو تعقيب الجملة
بجملة تشتمل على معناها للتاكيد واو هنا للتقسيم الحد ود

اي

اي ما كان على احد هذين الوجهين فلا تفسد الحد وانما
تفسده اذا كانت للترديد الشامل للشك او الظن والابهام
ويقابله البنا وهو لغة وضع شي على شي على صفة يراد بها
الثبات واصطلاحا على القول بانه لفظي واختاره ابن — مبحث البنا
مالك ومن تبعه وحده بقوله ما جي به لا لبيان مقتضى
العامل من شبه الاعراب وليس حكاية ولا نقلا ولا اتباعا
ولا تخلصا من سكونين انتهى وخرج بقوله لا لبيان مقتضى
العامل الاعراب وبقوله من شبه الاعراب بكسر الشين وسكون
البا وبفتحهما بمعنى اي الامر المشابه له لكونه حركة او حرفا — بلغ
او سكونا او حذفا في الاخر ما ليس كذلك كفتحة لام فلس
وضمة لام افلس وبقوله وليس حكاية ولا نقلا ولا اتباعا
ولا تخلصا من سكونين المقيدات المذكورة وعلى القول بانه معنوي
واليه ذهب الاقدمون لزوم اخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل
ولا اعتلال ورد عليه ما يلزم حالة واحدة من المبنيات
بحيث مع انه لا حاجة لقوله ولا اعتلال لان المعرب المعتل
يلزم حالة واحدة لتغيير اخره تقديرا كما مر بيانه والمثال تقول
المراد بلزوم اخره حالة واحدة عدم تغييره بعامل والمبني الحرف
والفعل الماضي وفعل الامر والمضارع الذي اتصلت به نون
النسوة او باشرته نون التوكيد والاسم اذا اشبه الحرف شبها
قويا يقربه منه في الوضع وضابطه ان يكون الاسم موضوعا
على حرف كتا قمت او على حرفين كنا من قمنا وانما اعرب
نحو اب واخ لانه موضوع على ثلاثة احرف فان اصلهما
ابو واخو بدليل ابوان واخوان او في وضابطه ان يتضمن — المعنوي ح
الاسم بالوضع معنى من معاني الحروف كمتى وهنا فانما اعرب
هذان وهاتان مع تضمنهما لمعنى الاشارة لضعف الشبه

بما عارضه من مجيئها على صورة المثنى والتشبيه من خصايص
الاسما او فى الاستعمال وضابطه ان يلزم الاسم طريقة من طرايق
الحروف ولا يدخل عليه عامل يؤثر فيه وكان يفتقر افتقارا
لازما الى الجملة فالاول كهيهات وصه واوه فانها نايبة عن افعال
ولا يصح ان يدخل عليها شى من العوامل فتتاثر به فاشبهت ليت
ولعل مثلا والثانى كاذ واذا وحيث والموصولات وخرج بافتقار
التاثير المصدر النايب عن فعله نحو ضربا زيدا فانه نايب عن
اضرب وهو معرب لانه يدخل عليه العوامل فتؤثر فيه فتقول
اعجبنى ضرب زيد وكرهت ضرب عمرو وعجبت من ضربه
وباللزوم نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيوم مضاف
الى الجملة والمضاف مفتقر الى المضاف اليه ولكنه افتقار
غير لازم لزواله فى نحو صمت يوما وبالجملة نحو سبحان وعند
فانهما مفتقران لزوما الى مفرد لا الى جملة كقولك سبحان
الله وجلست عند زيد وانما اعرب اللذان واللتان واى
الموصولة فى نحو اضرب ايهم اساء لضعف الشبه بما عارضه
من المجى على صورة التثنية ومن لزوم الاضافة وزاد
ابن مالك فى الكافية الشبه الاهمالى ومثله فى شرحها
بالاسما قبل التركيب كاوايل السور حيث قال واما شبه
الحرف فى الاهمال والاشارة بذلك الى ما يورد من الاسما
دون تركيب كحروف الهجا المفتتح بها السور فانها مبنية
لشبهها بالحروف المهملة فانها لا عاملة ولا معمولة
وبعضهم يجعلها معربة لانها تتاثر بالعوامل لو دخلت
عليها وهذا اختيار الزمخشرى فى الكشاف انتهى كلام شرح
الكافية قال فى الكشاف اعلم ان الالفاظ التى يتهجى بها اسما
مسمياتها الحروف المبسوطة التى منها ركبت الكلم الى ان قال

الشبه الاهمالى

مطلب

مطلب

فان قلت قد تبين انها اسما الحروف المعجم وانها من قبيل المعربة
وان سكون اعجازها عند التهجى لاجل الوقف فما وجه وقوعها على هذه
الصورة فواتح السور **قلت** فيه اوجه احدها وعليه الاكثر
انها اسما للسور الى ان قال وهى فى ذلك على ضربين احدهما لا
يتاتى فيه الاعراب وهو اما ان يكون اسما مفردا كصاد وقاف
ونون او اسما عدة مجموعها على زنة مفرد كحم وطس ويس
فانها موازنة لقابيل وهابيل وكذلك طسم يتاتى فيهما
ان تفتح نونها وتصير ميم مضمومة الى طس فيجعلا اسما
واحدا كدارابجرد فالنوع الاول محكى ليس الا واما النوع الثانى
فسايغ فيه الامران الاعراب والحكاية **قال**
بناسين حم والرمح شاجر فهلا تلا حم قبل التقدم
فاعرب حاميم ومنعها الصرف وهكذا كل ما اعرب من اخواتها لاجتماع
سببى منع الصرف فيها وهما العلمية والتانيث والحكاية ان يجى
بالقول بعد نقله على استيفا صورته الاولى كقولك دعنى من تمرتان
وبدات بالحمد وقرات سورة انزلناها الى ان قال **فان**
قلت فما وجه من قرا صاد وقاف ونون مفتوحات **قلت**
الوجه ان يقال ذلك نصب وليس بفتح وانما لم يصحبه
التنوين لامتناع الصرف على ما ذكرت وانتصابها بفعل مضمر
نحو اذكر وقد اجاز سيبويه مثل ذلك فى حم وطس ويس لو قرى
به وحكى ابو سعيد السيرافى ان بعضهم قرا ياسين ويجوز
ان يقال حركت لالتقا الساكنين كما قرا ولا الضالين الى ان قال
فان قلت فما وجه قراءة بعضهم صاد وقال بالكسر **قلت**
وجهه ما ذكرت من التحريك لالتقا الساكنين انتهى وقوله
قلت الاوجه ان يقال ذلك نصب الى ان قال ويجوز ان يقال
حركت لالتقا الساكنين قال فى الانتصاف فى كلامه على الاوجه

الاول يوجب كونها معربة وعلى الوجه الثاني يحتمل ان يكون اراد ان
الفتحة لالتقا الساكنين نشات عن سكون الحكاية فاسمها انما تحكى
ساكنة مجردة عن سمت الاعراب ولا تكون الحركة اذن اعرابا
اذ لا مقتضى له مع الحكاية ولا بنا اذ هي معربة عنده على هذا
التقدير ويحتمل ان يكون اراد انها مبنية فتكون الحركة مثلها
في اين وكيف حركة بنا والاول هو الظاهر من مراده اذا حتم
قبل انها معربة على ان سيبويه نص في كتابه على ما اورده بلفظه
قال واما صاد فلا تحتاج الى ان تجعله اسما اعجميا لان وزنه
في كلامهم ولكنه يجوز ان يكون ~~اسما للسورة فلا تصرفه~~
ويجوز ان يكون اسما للسورة فلا تصرفه ويجوز ان يكون انها
ياسين وصاد اسمين غير متمكنين فيلزمان الفتح كما لزمت
الاسما غير المتمكنة الحركات نحو كيف واين وحيث وامس
انتهى كلام سيبويه وفيه رد على الزمخشري في حتمه ان تكون معربة
وان فتحها نصب او لالتقا الساكنين العارض للحكاية على
ما ظهر من مقصوده انفا وسياتي له ايضا ما يدل على انه لا يجيز
بناها البتة انتهى كلام الانتصاف ثم قال في قوله فان قلت
فما وجه قراءة بعضهم صاد وقاف بالكسر الخ ما نصه وهذا
تحقيق لك نجا العقو ما نقلته من نص سيبويه في انها غير
متمكنة ويدلك على فتحها التي قال قبل انها لالتقا الساكنين
انما اراد السكون العارض في الحكاية لا سكون البنا وهو
مخالف لنص سيبويه لتجويزه ايضا ان يكون مبنية على الحركة
او السكون واقول قضية سيبويه المذكور تجويز بنائها
مركبة فليطرح سبب البنا فانه لا بنا في كون السبب
ما ذكره المصنف لا نها على هذا غير مهملة بل اما عاملة او معمولة
فان قلت اذا قلنا باعراب نحو حم عند التركيب فهل

كما يعقف عليه انفا انتهى ويتحصل منه اخذا من كلام شرح

كلام

١١

فهل بنا في اعرابها في القران مع سكونها قلت نعم بناني على
جعله من قبيل الوصل بنية الوقف فان قلت
ما وجه عدم تاتي الاعراب في نحو كهيعص والم قلت قالوا لا نظير
لهما في الاسما المعربة ولا تركيب المزج لانه لا يركب اسما كثير
وعبارة الرضي ولذا اوجب الاعراب مع منع الصرف ان كانت
مركبة من اسمين كيس وحم او من ثلاثة اثنان منها بوزن
المفرد كطسم لان طس بوزن قابيل وكانه مركب من اسمين
وان لم يكن كذلك كالم وكهيعص فالحكاية لا غير لعدم امكان
الاعراب اذ لا يركب في كلامهم الاسم كلمتين قال وحكى عن يونس
انه كان يجيز في كهيعص فتح جميعها واعراب صاد على ان يكون
كا قد ركبا مع صاد فالبا وخنو لا يعتد به انتهى وقد ذكرنا
زيادة على ذلك في هداية السالك الى اوضح المسالك الى
الفية بن مالك واقسامه اي انواع اعراب
مجموع الاسم والفعل فاندفع ما يقال لا يخلوا اما ان يريد
اقسام اعراب الاسم او اقسام اعراب الفعل او اقسام اعراب
الاسم واقسام اعراب الفعل فان اراد الاول فهي ثلاثة الرفع
والنصب والجزم وان اراد الثالث فهي ستة وذلك لانه
اراد اقسام الاعراب بالنسبة الى مجموع الاسم والفعل من غير
ملاحظة كونها اقسام اعراب الاسم او اعراب الفعل واقسام
اعرابها اربعة فصله ولم يقتصر على التفصيل محافظة
على غاية الاجمال ثم التفصيل لان ذلك امكن في معرفتها والاحتفاظ
على كل منها للاحتياج الى اتقان معرفة كل وملاحظته ليتحقق
مطابقة العدد رفع وهو على القول بان الاعراب معنوي
تغيير مخصوص وسمي رفعا لارتفاع الشفة السفلى عند
التلفظ بعلامته او به نفسه ونصب وهو على القول

لا الدم

بلغ

والجمع وان اراد الثاني فهي ثلاثة ايضا الرفع والنصب والجزم

عند بعض ويترك بوله اربعة

في اخر الكلمة علامته الضمة وما ناب عنها وعلى القول بان الاعراب لفظي الضمة والواو والالف والنون على وجه مخصوص

بان الاعراب معنوي تغيير مخصوص في اخر الكلمة علامته الفتحة
وما ناب عنها وعلى القول بانه لفظي الفتحة والكسرة والياء والالف
وحذف النون على وجه مخصوص وسمي نصبا لانتصاب
الشفتين على حالهما عند التلفظ بعلامته او به نفسه
وخفض ويسمى جرا وهو على القول بان الاعراب معنوي
تغيير مخصوص في اخر الكلمة علامته الكسرة وما ناب عنها
وعلى القول بانه لفظي السكون وما ناب عنه ولفظيته لتعلقه
بما يلفظ به من حركة او حرف وسمي جزما لان الجزم بمعنى
القطع وللحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة او الحرف واعلم ان
النوع والضرب والصنف والقسم الفاظ متقاربة المعنى ومتحدة
عندهم يعني ان بعض افراد الاعراب مسمى بالرفع وبعضها مسمى
بالنصب وبعضها مسمى بالخفض وبعضها مسمى بالجزم فلا حاجة
الى اثبات اتحاد حقيقة افراد كل نوع كالضمة والواو والالف
والنون للرفع وهو مشكل اذ القدر المشترك بين هذه
الاربعة مثلا وهو مطلق اللفظ ليس تمام حقيقتها والا لكان
جميع افراد الانواع الاربعة نوعا واحدا وفي شرح الفية
ابن معط لابن العوبية وحركاته اي الاعراب تلقب بالرفع
او بالنصب او بالجر لقرينة قوله والجزم من القابه واما القاب
البنا فضم وفتح وكسر ووقف وهذه التفرقة بين القاب
الاعراب والقاب البناء هي للبصريين المتقدمين والمتاخرين
واما الكوفيون فيجوزون استعمال كل واحد منهما في موضع
اخر فيقولون في حيث مرفوع وفي قام زيد مضموم وكذلك
باقيها انتهى وقال الرضي الضم والفتح والكسر في عبارات
البصريين لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية او لا كضمة
قاف قفل ومع قرينة تقع على حركات الاعراب والكوفيون

يطلقون

[Margin:] كونها انواعا منطقية نعم وقع اتفاق الثلاث اتحاد حقيقة
٤٤

[Margin:] الفتحة والكسرة والياء على وجه مخصوص وسمي خفضا وجرا لانخفاض الشفة السفلى وانجرارها عند التلفظ بعلامته او به نفسه ولان عامله يجر معنى الفعل التي معنى الى الاسم وجزم وهو على القول بان الاعراب معنوي تغيير مخصوص في اخر الكلمة علامته السكون وما ناب عنه وعلى القول بانه لفظي صح

مشطل

يطلقون القاب احد النوعين على الاخر مطلقا انتهى وقال ايضا
ان اطلاقهما اي الرفع والنصب والجر على الحروف مجاز لكن الاشتراك
ظاهر وذلك عند ابن الحاجب ومتقدمي النحاة على الظاهر واما
من عرف الاعراب باختلاف الاخر فمال الرضي انه اراد بالرفع
ذلك وانما الخلاف في ان المقسم الاعراب او ما به الاعراب
انتهى وبدا بالرفع لانه اشرف لانه اعراب العمدة ولا يخلو منه
كلام ثم بالنصب لان عامله قد يكون فعلا والعمل له بالاصالة
فيكون معمولا له اصلا بالنسبة للجر ثم بالجر لاختصاصه
بالاشرف **فللاسماء من ذلك** اي المذكور من الاقسام
الاربعة وانما صحت الاشارة اليها بذلك مع افراده وتذكيره
لانه يجوز ان يكنى باسم الاشارة الموضوع للواحد عن اشياء كثيرة
باعتبار كونها في تاويل ما ذكر وما تقدم كما يكنى عن افعال كثيرة
بلفظ فعل لقصد الاختصار كما تقول للرجل نعم ما فعلت
وقد ذكر افعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما احسن
ذلك وقد يقع مثل هذا في الضمير الا انه في الاشارة اكثر واشهر
الرفع نحو زيد يقوم فزيد اسم لصحة الحديث عنه مبتدا
مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره فعل مضارع
لقبوله السين مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة
رفعه ضمة ظاهرة في اخره وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره
هو في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب والجملة من الفعل
والفاعل في محل رفع خبر المبتدا **والنصب** نحو ان زيدا
لن يقوم ان حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر وزيدا
اسمها فهو منصوب بها وعلامة نصبه فتحة ظاهرة
في اخره ولن حرف نفي ونصب واستقبال ويقوم فعل
مضارع لقبوله السين منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة

[Margin:] ويقوم صح

ظاهرة في آخره ولن حرف نفي ونصب واستقبال ويقوم فعل
مضارع لقبوله السين منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة
ظاهرة في آخره وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا في محل رفع
لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب والجملة من الفعل والفاعل
في محل الرفع **وللخفض** نحو مررت بزيد مررت فعل ماض وفعل
آخر الفعل والتاء المضمومة اسم لصحة الحديث عنه
ضمير المتكلم وحده فاعل في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه
اعراب والباء حرف جر وزيد اسم لصحة الحديث عنه
مجرور بالباء وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره
ولا جزم فيها اي الاسماء **وللافعال من ذلك**
اي المذكور من الاقسام الاربعة **الرفع والنصب**
تقدم مثالهما **والجزم** نحو لم يقم زيد لم حرف نفي وجزم
ويقم فعل مضارع لقبوله السين مجزوم بلم وعلامة جزمه
السكون وزيد اسم لصحة الحديث عنه فاعل فهو مرفوع
وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره **ولا خفض فيها**
اي الافعال وللناس في وجه اختصاص الخفض بالاسماء والجزم
بالافعال عبارات فقيل لثقل الجر وخفة الجزم وثقل الفعل وخفة الاسم
فيحصل التعادل بينهما وقال ابن مالك في شرح الكافية
الكبرى انما اختص الجر بالاسم ولم يجر الفعل لامتناع دخول عامله
عليه وانما اختص الجزم بالفعل ولم يجزم الاسم لامتناع دخول
عامله عليه وقيل انما اختص الجزم بالفعل لانه لو دخل
الاسم لادى وجوده الى عدمه وما ادى وجوده الى عدمه
كان باطلا وبيان ذلك انه لو دخل الجزم الاسم وهو
عبارة عن حذف الحركة التي في آخر الاسم لزم اجتماع الساكنين
وهما الآخر الذي حذفت حركته والتنوين فلا بد من

تحريك

تحريك احدهما وهو الاول فيذهب الجزم هذا في الاسم الذي
فيه تنوين وحمل ما لا تنوين فيه على ما فيه تنوين طردا للباب
على سنن واحد وقيل غير ذلك مما بيناه في غير هذا الكتاب

باب معرفة علامات الاعراب

ترجم في اعرابه ما سبق اي هذا باب مسائل معرفة علامات
اقسام الاعراب واضافة باب الى مسائل من اضافة الدال
الى المدلول بناء على مختار المحققين وستبد ... في مسمى الكتب
والابواب والفصول وغيرها من التراجم انه الالفاظ المخصوصة
ومن اضافة العام الى الخاص كتجارات وعلم النحو بناء على انه
المسائل وهي بمعنى اللام على التقديرين لا يخفى الحال في بقية
الاحتمالات في مسمى الكتب والابواب وغيرها على من هو من
اولي الالباب والمراد بالمعرفة الادراك واضاف الباب اليها الادراك
وان لم يكن معناه لان من طالع المسائل التي يدل عليها
الباب حصلت له معرفة علامات الاعراب والاضافة
تصح لادنى ملابسة ثم المعرفة يقال للادراك
الجزئي او البسيط والعلم للكلي والمركب ولذا يقال عرفت
الله دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم
او للاخير من الادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم
بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادركه ثانيا والعلم
للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى
عالم ولا يقال عارف والمص قد عبر بالمعرفة مع ان العلامات
التي تعرف بها امور كلية وقد جرت عادتهم باستعمال المعرفة
في الجزئيات والعلم في الكليات اما لانهما بمعنى واحد عند
الاكثر واما ان يكون لنقلها المفهومة من التعبير بعلامات
الذي هو جمع سلامة وهو من جموع القلة نزلها منزلة

الجزئي الذي لا تكثر فيه او نزلها منزلة الجزئي تسهيلا على الطالب
حتى كان ادراكها وان كانت كلية كادراك الجزئي في السهولة
وقرب التناول واما لان المعرفة تشعر بسبق الجهل فهي تناسب
المتعلم المقصود بوضع هذه المقدمة ويمكن ان يقال
المراد بالمعرفة امكانها وبالعلامات كل فرد فرد من العلامات
بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا معرفته بهذا الباب فليتامل
وعلامات اقسام الاعراب الضمة وما ناب عنها والفتحة
وما ناب عنها والكسرة وما ناب عنها والسكون وما ناب
عنه وقد بينها من حيث المواضع التي تقع فيها فقال
للرفع اي من حيث هو من غير ملاحظة كونه رفع اسم
او رفع فعل او رفع اسم ورفع فعل فاندفع ما قد يقال
لا يخلو اما ان يريد رفع اسم او رفع فعل او رفعهما فان اراد
الاول فليس له الا ثلاث علامات الضمة والواو والالف
وان اراد الثاني فليس له الا علامتان الضمة والنون وان اراد
الثالث فله خمس علامات واعلم ان قولنا من حيث كذا تارة
يراد به بيان الاطلاق وانه لا قيد هناك كما في قولك
الانسان من حيث هو انسان جسم وتارة يراد به التقييد
كما في قولك الانسان من حيث يصح ويزول عن الصحة
موضوع الطب وتارة يراد به التعليل كما في قولك النار
من حيث انها حارة تسخن فقولنا من حيث من قبيل الاول
واندفع بذلك ايضا ما يقال المقسم الرفع وكل رفع اما علامته
ضمة او الف او واو او نون فيلزم تقسيم الشيء الى نفسه
وغيره ووجه اندفاعه ما اشرنا اليه من ان المراد بالرفع
طبيعته من غير نظر الى شيء وما صرح به المص من ان العلامات
المذكورة علامات للرفع وما بعده انما يوافق بظاهره

مطلب

ما ذهب

ما ذهب اليه المص من ان الاعراب معنوي واما على القول بان الاعراب
لفظي فهو بظاهره لا يوافقه وقد اجيب عنه بانه لا منافاة
بين جعل هذه الاشياء اعرابا وجعلها علامات اعراب هي اعراب
من حيث عموم كونها اثرا جلبه العامل في اخر الكلمة وعلامات
اعراب من حيث الخصوص وفيه من التكلف ما لا يخفى وبان
العلامات جمع علامة بمعنى علم او جمع علم كاصطبلات جمع
اصطبل فالضمة علم ومسماه الرفع وكذا الباقي ورد هذا الجواب
بما حاصله انه ان اراد علم الجنس لزم منع لفظ الضمة من الصرف
للعلمية والتانيث مع انه مصروف قطعا او علم الشخص
فكذلك مع تنافيه لما اشتهر افراد الرفع والذي اختاره شيخنا
الشهاب احمد بن قاسم العبادي اتباعا لبعض مشايخه ان هذه عبارة
المتقدمين القائلين بان الاعراب معنوي جرت على السنة
المتاخرين المخالفين لهم في ذلك من غير قصد
اربع علامات فصله ولم يقتصر على التفصيل محافظة
على فائدة الاجمال ثم التفصيل لان ذلك امكن في معرفتها
والاحتفاظ على كل منها للاحتياج الى اتقان معرفة كل وملاحظته
لتحقق مطابقة العدد **الضمة والواو والالف والنون**
ظاهرا كان كل منها او مقدرا كما يعلم مما سياتي وبدا بالضمة
لانها الاصل والمراد بالاصالة هنا ان يكون بعض الافراد اكثر
استعمالا او اغلب او ارجح في نظر الواضع ونحو ذلك وثنى
بالواو لانها تنشا عن الضمة اذا اشبعت فهي بنتها
وثلث بالالف لانها اخت الواو في المد واللين وختم
بالنون لشبهها بحروف العلة **فاما الضمة فتكون**
علامة للرفع في اربعة مواضع فصله ولم يقتصر
على التفصيل لما تقدم **في الاسم المفرد** هو الاول من المواضع

الاربعة وهو هنا ما ليس مثنى ولا جمعا ولا من الاسماء الخمسة
في اللغة الاتية وان دل على جماعة كقوم ورهط وركب
نحو جاء زيد والفتى والقاضي وفتى وقاض وغلامي والقوم
واعرابه جاء فعل ماض لقبوله تاء التانيث الساكنة وزيد اسم
لصحة الحديث عنه فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة لانه
اسم مفرد ظاهرة في اخره لانه صحيح الاخر لا مانع من ظهورها
في اخره وكل من الفتى وما بعده معطوف على زيد فهو مرفوع
مثله وعلامة رفع الفتى ضمة مقدرة على الالف منع من ظهورها
التعذر والقاضي ضمة مقدرة على اليا منع من ظهورها
الثقل وفتى ضمة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقا الساكنين
بين الالف المحذوفة والتنوين وقاض ضمة مقدرة على
اليا المحذوفة لالتقا الساكنين بين اليا المحذوفة والتنوين
وغلامي ضمة مقدرة على ما قبل اليا منع من ظهورها اشتغال
المحل بحركة المناسبة وغلام مضاف ويا المتكلم مضاف
اليه في محل جر اي في محل اسم لو كان معربا لكان مجرورا
لفظا او تقديرا وعلامة رفع القوم ضمة مقدرة
على اخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض
للوقف ومنه قوله تعالى وجنى الجنتين دان واعرابه
جنى اسم لصحة الحديث عنه مبتدا مرفوع بالابتدا وعلامة
رفعه ضمة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقا الساكنين
بين الالف المحذوفة وبين اللام وجنى مضاف والجنتين
مضاف اليه فهو مجرور وعلامة جره اليا نيابة عن
الكسرة لانه مثنى ودان خبر المبتدا فهو مرفوع وعلامة
رفعه ضمة لانه اسم مفرد مقدرة على اليا المحذوفة لالتقا
الساكنين بينها وبين التنوين **وجمع التكسير**

وهو

وهو ثاني المواضع الاربعة اي ما يسد فعله جمع التكسير
ويقال له الجمع المكسر اي الذي تغير حروف مفرده عن
الحالة الاصلية وهو الاسم الدال على اكثر من اثنين بتغيير
ظاهر او مقدر والمقدر في ستة الفاظ وهي فلك ودلاص
يقال درع دلاص ودروع دلاص وهجان وهي من الابل
البيض يقال جمل هجان وناقة هجان وابل هجان وشمال
للخليقة وعفتان ذكره ابن سيده وهو القوي الجافي
يقال رجل عفتان ورجال عفتان وكناز يقال ناقة كناز
قال الجوهري اي مكتنزة اللحم انتهى ونوق كناز ومذهب
سيبويه ان فلكا واخوانه جموع تكسير فيقدر في ذلك
زوال ضمة الواحد وتبديلها بضمة مشعرة بالجمع ففلك
اذا كان واحدا نجعل ضمته كضمة قفل واذا كان جمعا نجعل
ضمته كضمة بدن وكذا القول في اخواته والباعث له على ذلك
انهم قالوا في تثنيته فلكان فعلم انهم لم يقصدوا انه جنب
ونحوه مما يشترك فيه الواحد وغيره حيث قالوا هذا
جنب وهذان جنب وهؤلا جنب والفارق بين ما يقدر
تغييره وجدان التثنية وعدمها ولهذا قال ابن
سيده وجمعه عفتان على حد دلاص وهجان لا على حد جنب
لقولهم عفتانان فتفهمه وقال ابن مالك في باب
امثلة الجمع من التسهيل والاصح كونه يعني باب
فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير والظاهر
قسمه ابن مالك ستة اقسام لانه اما بزيادة نحو
صنو وصنوان او نقص نحو تخمة وتخم او تبديل
شكل نحو اسد واسد او بزيادة وتبديل شكل كرجل
ورجال او نقص وتبديل شكل نحو قضيب وقضب

كضمة

ولا يقدر تغييره

مستغنيا

ورسول ورسل او بهما مع تبدل شكل نحو غلام وغلمان واعترض بعضهم
بان تبدل الشكل في الجميع لان حركات المفرد غير حركات الجمع
وقد يوجد التغيير ولا تكسير نحو جفنات ومصطفين
واجيب بان الجمعية ليست مستفادة من فتح فاء جفنات
وحذف الف مصطفى لان تقدير السلامة فيهما لا يخل بالجملة
فان قلت لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون او بالالف
والتاء يتغير بنا مفرده ايضا بسبب الزيادتين بل التغيير
في جمع المؤنث السالم اظهر لان علامة التانيث فيه تتغير فيه
ولا يبقى على حالة الا التا فيه مقدرة قلت اجيب بان
المراد تغيير ظاهر او مقدر بغير الحاق اخره علامة الجمع
ويرد على المصنف ان من التكسير ما لا يرفع بالضمة كملحقات
جمع المذكر السالم نحو سنين وارضين ويجاب بان هذه القاعدة
وامثالها اغلبية وبان المراد جمع التكسير بجملته ومثال
المرفوع منه بالضمة جاء الرجال والاسارى وغلامي والهنود
واعرابه جاء فعل ماض لقبوله تا التانيث الساكنة والرجال
اسم لصحة الحديث عنه فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه
ضمة لانه جمع تكسير ظاهرة في اخره لانه صحيح الاخر
لم يمنع من ظهورها في اخره مانع وكل من الاسارى
وما بعده معطوف على الرجال فهو مرفوع مثله وعلامة
رفع الاسارى ضمة مقدرة على الالف منع من ظهورها
التعذر وغلامي ضمة مقدرة على اخره منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة المناسبة والهنود ضمة مقدرة على اخره
منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض للوقف مطلب
واعلم ان جمع التكسير ضربان جمع قلة وله اربعة اوزان بلغ
وهي افعلة نحو اسلحة وارغفة واحمرة وافعل العين

نحو

نحو اكلب وانحر وافلس وفعلة بكسر الفا وسكون العين كصبية
وفتية وافعال كاجمال وافراس وجمع كثرة وهو ما عدا
جمع القلة وجمع بعضهم جموع القلة وزاد عليها جمع السلامة
فقال بافعل وبافعال وافعلة وفعلة يعرف الادنى من العدد
وسالم الجمع ايضا داخل معها في ذلك الحكم فاحفظها ولا تزد
وجمع القلة مدلوله بطريق الحقيقة الثلاثة الى العشرة
وجمع الكثرة مدلوله بطريق الحقيقة ما فوق العشرة الى ما لا
يتناهى وفرق السعد التفتازاني بين جمعي القلة والكثرة
بان جمع القلة من الثلاثة الى العشرة وجمع الكثرة من الثلاثة
الى ما لا يتناهى فالفرق بينهما من جهة النهاية لا من جهة
المبدا بخلاف ما ذكره غيره واذا قرن جمع القلة بال الاستغراقية
منه او اضيف الى ما يدل على الكثرة افاد العموم نحو قوله تعالى
ان المسلمين والمسلمات وقول حسان رضي الله تعالى عنه
للنابغة لما قال له انت اشعر الناس لولا امراة وهي الخنسا
الشعر فقال له حسان انا اشعر منك ومنها ومن الجن والانس حيث اقول

لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى
واسيافنا يقطرن من نجدة دما

فقال له النابغة ولم قال قللت جفانك وهو ذهول منه عن ال
المفيدة للاستغراق ولهذا انكر بعضهم هذه الحكاية وقد
اجتمع في قول حسان رضي الله تعالى عنه ال والاضافة
وجمع المؤنث السالم من تغيير مفرده بنا على ان السالم
صفة للجمع وهو ثالث المواضع الاربعة فان قيل كان الاولى
ان يعبر بالجمع بالف وتا مزيدتين ليعم جمع المؤنث وجمع
المذكر كاصطبلات جمع اصطبل وحمامات جمع حمام وما سلم
فيه المفرد وما تغير كحبليات جمع حبلى وصحراوات جمع صحرا

الا ترى ان الاول قلبت الف مفرده يا والثاني قلبت همزته واوا
قلت اجيب بان التغيير به جرى على الغالب وبان في الكلام حذف
مضاف اي صيغة جمع المؤنث السالم او حذف معطوف اي جمع
المؤنث السالم وما على صيغته صيغة جمع المؤنث السالم في عرف
النحاة وان كان في الحقيقة جمع مذكر او مكسر وبان المصنف لم
يلتفت لما جمع بالف وتا من جمع المذكر او المكسر لقلته وداب
المالوف ما هو الاغلب والاكثر لا ما هو الاقل والاندر وبان
المراد بجمع المؤنث السالم ما جمع بالف وتا مزيدتين مجازا بطريق
ذكر الملزوم وارادة اللازم لان جمع المؤنث السالم في عرف
النحاة واقع على الجمع بالالف والتا والملازمة العرفية تكفي لصحة
المجاز **فان قيل** يلزم ان يكون جمع المؤنث السالم مستعملا
اما في حقيقته ومجازه ان استعمل فيهما جميعا او في مجازه فقط
ان استعمل في معنى شامل لهما بعموم المجاز وعلى التقديرين
يلزم المجاز **قلت** هو مجاز مشهور على انه يمكن ان يدعي ان جمع المؤنث
السالم صار حقيقة عرفية واورد على تعريفه بما جمع بالف وتاء
مزيدتين ان الذي جمع بالف وتا مزيدتين هو المفرد واجيب
بانا لا نسلم ان الذي جمع بالف وتا مزيدتين هو المفرد بل يصح
ان يوصف الجمع بذلك والمعنى الجمع الذي جمع بما ذكر اي الجمع
الذي تحققت جمعيته وحصلت بالف وتا مزيدتين
اي بالية زيادتهما وهذا معنى صحيح مليح لاعتبار غلبته
وتقييد الالف والتا بالمزيدتين ليخرج بيت وابيات
وميت واموات فان التا فيهما اصلية وكذلك نحو قضاة
وغزاة فان التا وان كانت فيهما زائدة الا ان الالف
فيهما اصلية لانها منقلبة عن اصل الا ترى ان الاصل
قضية وغزوة لانهما من قضيت وغزوت فلما تحركت

بل الذي جمع بالالف والتا من جمع المذكر او المكسر لان صيغته

التا والواو وانفتح ما قبلها قلبتا الفين ولذلك ينصبان
بالفتحة على الاصل فان قيل لا حاجة في اخراج ما ذكر لهذا القيد
على وجه يدونه لان معنى ما جمع بالف وتا ما دل على جمعيته
بهما وما ذكر ليس كذلك قلت المراد بقولنا الخروج ما ذكر
يتحقق خروجه اذ خروجه بدونه مبني على تعلق الجار
والمجرور بجمع وهو غير متعين لاحتمال غيره كالحالية على انه
قد يمنع ان المخرجات لم تدل على جمعيتها بالالف والتا واصالة
احدهما لا تنافي ذلك وايضاح ذلك ان البا في ما جمع بالف
وتا ان جعلت للاستعانة متعلقة بجمع لم يحتج للتقييد
بزيادتهما في خروج نحو ابيات وقضاة لان جمعيتهما لم
تحصل بالالف والتا على ما تقدم وان جعلت للملابسة متعلقة
بمحذوف على معنى وما جمع ملتبسا بالالف والتا ورد نحو
قضاة وابيات والسالم صفة لجمع المؤنث كما قاله
بعضهم اي السالم مفرده من التغيير كما تقدم وجوز بعض
المشايخ ان يكون صفة للمؤنث فانه الموصوف بالسلامة
حقيقة ومن المرفوع منه بالضمة نحو جاءت الهندات
وزوجاتي واعرابه جاء فعل ماض لدخول تا التانيث
الساكنة في اخره الهندات اسم لصحة الحديث عنه فاعل
فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة لانه جمع مؤنث سالم
ظاهرة في اخره لانه صحيح الاخر لم يمنع من ظهورها شي
والواو حرف العطف وزوجات معطوف على الهندات
فهو مرفوع مثله وعلامة رفعه ضمة مقدرة على اخره منع
من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وزوجات
مضاف ويا المتكلم مضاف اليه في محل جر لانه اسم مبني لا يظهر
فيه اعراب **والفعل المضارع الذي لم يتصل باخره شي**

معتلا كان او صحيح الاخر وهو رابع المواضع الاربعة نحو يخشى عمرو ويغزو بكر ويقضي علي ويقوم خالد واعرابه يخشى فعل مضارع لتقبوله السين مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة لانه مضارع لم يتصل باخره شي مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر وعمرو فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره ويغزو فعل مضارع لقبوله السين مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة لانه مضارع لم يتصل باخره شي مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل وبكر فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره ويقضي فعل مضارع لقبوله السين مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة لانه مضارع لم يتصل باخره شي مقدرة على اليا منع من ظهورها الثقل ويقوم فعل مضارع لقبوله السين مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة لانه مضارع لم يتصل باخره شي ظاهرة في اخره لانه صحيح الاخر لم يمنع من ظهورها شي ~~مثل~~ وخالد فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره والمراد بالشي الذي نفي اتصاله به الف الاثنين وواو الجماعة ويا المخاطبة **واما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين** فصل ذلك ولم يقتصر على التفصيل لما تقدم **في جمع المذكر السالم** بجر السالم صفة للجمع كما قاله بعضهم وجوز بعض المشايخ جره صفة للمذكر فانه الموصوف بالسلامة حقيقة وعلى الاول فالمعنى السالم من تغيير مفرده نحو جا الزيدون والمصطفون جا فعل ماض لقبوله تا التانيث الساكنة الزيدون اسم لصحة الحديث عنه فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه ~~ضمة~~ الواو نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم

من تلك ع

والنعت سببي وعلى الثاني حقيقي

والواو

والواو حرف عطف والمصطفون معطوف على الزيدون فهو مرفوع مثله وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم ومنه جا مسلمي جا فعل ماض لقبوله تا التانيث الساكنة مسلمي اسم لصحة الحديث عنه فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه واو مقدرة نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم ومسلمي مضاف ويا المتكلم مضاف اليه في محل خفض لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب واصله مسلموي اجتمعت الواو واليا والسابق منهما ساكن فقلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا وقلبت الضمة التي كانت قبل الواو وكسرت ومثله جا صالحو القوم جا فعل ماض لقبوله تا التانيث الساكنة صالحو اسم لصحة الحديث عنه فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه الواو المحذوفة لالتقا الساكنين بين الواو المحذوفة واللام وصالحو مضاف والقوم اليه فهو مجرور وعلامة جره كسرة ~~ظاهرة كسرة~~ لانه اسم مفرد ظاهرة في اخره ان قيل كان الاولى ان يعبر بالجمع بالواو والنون ليعم جمع المذكر السالم وما الحق به من نحو ارضين وسنين بل كان الاولى التعبير به جري على الغالب فلا مفهوم له او ان في الكلام حذف مضاف اي صيغة جمع المذكر السالم او حذف معطوف اي جمع المذكر السالم وما على صيغته او وما الحق به والمراد بجمع المذكر السالم الاسم الذي زيد في اخره واو ونون او يا ونون فدل على جماعة مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم ويا في فيه نظير ما تقدم فلا تغفل **والاسما الخمسة** اي ما يصدق عليه الاسما الخمسة في اللغة المشهورة وفيها لغات اخر سنفصلها في فصل المعربات فتمان **وهي ابوك واخوك وحموك وفوك وذو مال**

حضاب ح

التعبير بجمع المذكر السالم وما الحق به ليشمل ايضا ما الحق به من اسما الجموع نحو اولو او عشرون واخواته فلتة ح ح

اي كلما نت هذه الامثلة اعني لفظ الاب والاخ الى اخره
بشرط ان تكون مفردة مكبرة مضافة الى غير يا المتكلم
فلو كانت مثناة اعربت اعراب المثنى ولو كانت مجموعة اعربت
اعراب ذلك الجمع نحو جا اباوك واخوانك وجاني ابون واخون اعراب
ولو كانت مصغرة اعربت بالحركات نحو جاني ابيك ورايت
ابيك ومررت بابيك ولو كانت غير مضافة اعربت بالحركات
ايضا نحو جاني اب ورايت ابا ومررت باب ولو كانت
مضافة الى يا المتكلم اعربت بحركات مقدرة على ما قبل اليا
على الاصح كسائر الاسما المضافة الى يا المتكلم وقال بعضهم يجوز
رد لامهما اذا اضيفت الى اليا فيقال ابي وهو مخصوص بالشعر
عند البصريين ويجوز في الشعر وغيره عند الكوفيين وعند
بعض النحويين كل اسم مضاف الى يا المتكلم مبني والكاف في حموك
مكسورة فانه قريب الزوج على المشهور فلا يضاف الا الى
المراة واضاف ذو الى الظاهر اشعارا بانه لا يضاف لضمير وهو كذلك
فانه لازم الاضافة الى اسم جنس ظاهر غير صفة هذا هو المشهور
وقد جات اضافتها الى الضمير فقد وذا في اخر بيت من قصيدة
ذكرناها في حواشينا على الشيخ خالد وهو انما يعرف الفضل
من الناس ذووه وخالف المبرد فاجاز اضافتها الى الضمير
نحو ذوه وذوي كما يقال في هو وقد تضاف الى علم نحو انا الله
ذو بكة او جملة نحو اذهب بذي تسلم وافعل بذي تسلم
والبا في ذلك ظرفية وذي صفة لزمن محذوف وهي
بمعنى صاحب عند الاكثرين فالموصوف نكرة اي اذهب
في وقت صاحب سلامة اي وقت هو مظنة السلامة
وقيل للمصاحبة اي افعله مقترنا بسلامتك كما تقول
افعله بسعادتك وقيل للقسم اي بحق سلامتك وهو خبر
في

في معنى الدعا اي والله يسلمك وقيل ذو موصولة
بمعنى الذي فالموصوف معرفة والجملة صلة فلا محل لها
من الاعراب والمعنى اذهب او افعل في الوقت الذي
تسلم فيه ثم حذف الجار اتساعا فصار تسلمه ثم الضمير
فصار تسلم وزاد ابن الصائغ شرطا اخر وهو ان لا يكون منسوبا
اليها ويشترط ايضا ان يكون ذو بمعنى صاحب احترازا عن
ذو الموصولة فان المشهور بناوها ولبعض العرب يعربها
فتكون حالتئذ مجرى ذي بمعنى صاحب ويشترط ان تفارق
الفم الميم واستغنى المص عن اشتراط هذه الشروط بكونه ذكرها
كذلك لكنه يوهم اشتراط اضافتها بكونها للكاف واللفظ
مال واسقط المص لغتا للفرا والزجاجي لان اعرابه بالحروف
لغة قليلة ولقلتها كونها غير مشهورة لم يطلع عليها الفرا
ولا الزجاجي فادعيا ان المعرب بالحروف خمسة اسما الاستة
وكثير من النحاة يذكره مع هذه الاسما ولم ينبه على قلة اعرابه
بالحروف فيوهم ذلك مساواته لهن قال ابن مالك ولم من
ينبه على قلته فليس بمصيب وان حظي من الفضل باوفر
نصيب وزاد في الاسما ذو الطائية في لغة من اعربها
فتكون الاسما حينئذ سبعة تقول جا ابوك واخوك
وحموك وفوك جا فعل ماض لقبوله تا التانيث الساكنة
ابو اسم لصحة الحديث عنه فاعل فهو مرفوع وعلامة
رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسما الخمسة
وهو مضاف والكاف مضاف اليه في محل جر لانه اسم
مبني لا يظهر فيه اعراب وكل من اخوك وحموك وفوك معطوف
على ابوك فهو مرفوع مثله وعلامة رفعه الواو نيابة عن
الضمة والكاف مضاف اليه في محل جر لانه اسم مبني

لايظهر فيه اعراب وكل من اخوا وحموا وفو معطوف
على ابو فهو مرفوع مثله وعلامة رفعه الواو نيابة
عن الضمة والكاف اليه في محل جر لانه اسم مبني لا يظهر فيه
اعراب وتقول جا ذو مال وابو الحسن جا فعل ماض
ذو فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة
وهو مضاف ومال مضاف اليه فهو مجرور وعلامة
جره كسرة لانه اسم مفرد منصرف ظاهرة في اخره وابو
معطوف على ذو فهو مرفوع مثله وعلامة رفعه الواو
المحذوفة لالتقا الساكنين بينهما وبين اللام والحسن
مضاف اليه فهو مجرور وعلامة جره كسره **واما
الالف فتكون علامة للرفع** نيابة عن الضمة
في تثنية الاسما اي فيما يصدق عليه تثنية الاسما
ويقال له المثنى وهو اسم دل على اثنين بزيادة الف
ونون او يا ونون ولا حاجة لتاويل التثنية بالمثنى
لانه صار اسما لما ذكر تقول قال رجلان وصلحا القوم
قال فعل ماض رجلان اسم لصحة الحديث
عنه فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة
لانه مثنى والواو حرف عطف وصلحا معطوف على رجلان
فهو مرفوع مثله وعلامة رفعه الالف المحذوفة لالتقاء
الساكنين بينها وبين اللام وهو مضاف والقوم مضاف
اليه فهو مجرور وعلامة جره الكسرة وتقول انا ناعبيد
الله في صحن داره انا نا اسم لصحة الحديث عنه وهو
مثنى اتان وهي الانثى من الحمر الاهلية مبتدا مرفوع
بالابتدا وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة لانه
مثنى ونونه محذوفة للاضافة وهو مضاف وعبيد

مضاف

٢٠

مضاف اليه فهو مجرور وعلامة جره كسرة لانه اسم مفرد
ظاهرة في اخره وهو مضاف والله مضاف اليه فهو مجرور
وعلامة جره كسرة ظاهرة في اخره وفي حرف جر وصحن مجرور
بفي وعلامة جره كسرة ظاهرة في اخره وهو مضاف ودار
مضاف اليه مجرور وعلامة جره كسرة ظاهرة في اخره وهو
مضاف والها مضاف اليه في محل جر لانه اسم مبني لا يظهر فيه
اعراب وفي صحن داره خبر المبتدا في محل رفع به وقوله
خاصة الظاهر انه مصدر بمعنى خصوصا فهو من المصادر
التي جات على فاعلة كالعاقبة والعافية منصوب على انه
مفعول مطلق محذوف تقديره اخص تثنية الاسما
بكون الالف لرفعها خصوصا بنا على القول بجواز حذف
عامل المؤكد ولا يجوز ان يكون حالا لانك تقول جاني
الرجال والزيدون خاصة **واما النون فتكون علامة
للرفع** نيابة عن الضمة **في الفعل المضارع** اي ضمير تخصيص
اثنين مذكرين كانا او مؤنثين مخاطبين كانا او غايبين
وهو الالف نحو تقومان واعرابه تقومان فعل مضارع
لقبوله السين مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة
رفعه النون نيابة عن الضمة والالف اسم لصحة الحديث
عنه فاعل في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب **او ضمير
جمع** اي جماعة الذكور مخاطبين كانوا او غايبين وهو الواو
نحو تقومون واعرابه يقومون فعل مضارع لقبوله السين مرفوع
لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه النون نيابة
عن الضمة لانه مضارع اتصل به ضمير جمع والواو اسم مبني لا يظهر
فيه اعراب **او المؤنثة المخاطبة** وهو اليا نحو تقومين
واعرابه تقومين فعل مضارع لقبوله السين مرفوع لتجرده

[علامة]

[فيعلم بضمير غير الفعل المضارع الا اتصل به ضمير تثنية اي حجه]

[ضمير]

[اسم لصحة الحديث عنه فاعل في محل رفع لانه اسم حجه]

عن الناصب والجازم وعلامة رفعه النون نيابة عن الضمة
لانه مضارع اتصل به ضمير المؤنثة المخاطبة والياء اسم لصحة الحديث
عنه فاعل في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب وسيأتي
في كلام المص تسمية الافعال المذكورة بالافعال الخمسة **وللنصب**
من حيث هو من غير نظر الى كونه نصب اسم او نصب فعل او نصب
اسم ونصب فعل فلا يرد ما قد يقال لم تقدم نظيره فان كنت
ذكيا كفاك ما سبق والا فالتابيد لا يفيده التطويل ولو
تليت على التوراة والانجيل **خمس علامات**
فصله ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فائدة الاجمال ثم
التفصيل لما سبق **الفتحة والالف والكسرة والياء وحذف**
النون قدم الفتحة لانها الاصل وثنى بالالف لانها تنشأ عن
الفتحة اذا اشبعت فهي بينهما وثلث بالكسرة لانها اخت الفتحة
في التحريك وختم بحذف النون لبعد المشابهة وضعفها بحروف
العلة **فاما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة**
مواضع فصله ولم يقتصر على التفصيل لما تقدم **في الاسم**
المفرد اي فيما يصدق عليه الاسم المفرد نحو رأيت زيدا والفتى
وفتى وعلامتي رأيت فعل ماض وفاعل اخر الفعل التاء
والتاء اسم لصحة الحديث عنه ضمير المتكلم وحده فاعل في محل
رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب زيدا اسم لصحة الحديث
عنه مفعول به فهو منصوب وعلامة نصبه فتحة لانه
اسم مفرد ظاهرة في اخره لانه صحيح الاخر لا مانع من ظهور
الاعراب فيه وكل من الفتى وما بعده معطوف على زيدا فهو
منصوب مثله وعلامة نصب الفتى فتحة لانه اسم مفرد
مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر وفتى فتحة مقدرة

علي

وربع بالياء لانها تنشأ عن الكسرة وهي بينهما

الالف
على المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر وعلاماتي
فتحة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل
بحركة المناسبة فان قيل من المفرد ما لا ينصب بالفتحة كمعلقات
التثنية والجمع قلت ان هذه القاعدة وامثالها اغلبية
او ان الالف واللام في المفرد للجنس والمراد بالمثنى ما يشمل
المثنى حقيقة او حكما وكذلك الجمع **وجمع التكسير**
اي ما يصدق عليه جمع التكسير نحو اكرمت الرجال والاسارى
وغلماني اكرمت فعل ماض وفاعل اخر الفعل الميم والتاء اسم
لصحة الحديث عنه ضمير المتكلم وحده فاعل في محل رفع لانه اسم
مبني لا يظهر فيه اعراب الرجال مفعول به فهو منصوب
وعلامة نصبه فتحة لانه جمع تكسير ظاهرة في اخره لانه
صحيح الاخر لا مانع من ظهورها فيه وكل من الاسارى وغلماني
معطوف على الرجال فهو منصوب مثله وعلامة نصب
الاسارى فتحة لانه جمع تكسير مقدرة على الالف منع من ظهورها
التعذر وغلماني فتحة لانه جمع تكسير مقدرة على ما قبل
الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وغلمان
مضاف وياء المتكلم مضاف اليه في محل جر لانه اسم مبني
لا يظهر فيه اعراب ويستثنى من ذلك منه ما الحق منه بجمع
المذكر السالم نحو ارضين وسنين وبابه فان الفتحة لا تكون
علامة لنصبه كما سيأتي **والفعل المضارع اذا دخل عليه**
ناصب ولم يتصل باخره شيء نحو لن يقوم زيد لن حرف
نفي ونصب واستقبال يقوم فعل لقبوله السين منصوب
بلن وعلامة نصبه فتحة لانه مضارع لم يتصل باخره شيء
ظاهرة في اخره لانه صحيح الاخر لم يمنع من ظهور الفتحة
مانع زيد فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة لانه

اسم مفرد ظاهرة في آخره لما تقدم والمراد بالتي الذي نفى
اتصاله بالفعل ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة
وأما الألف فتكون علامة للنصب في الأسماء الخمسة — نيابة عن الفتحة م
أي فيما يصدق عليه الأسماء الخمسة في اللغة المشهورة
بالشروط المتقدمة وذلك نحو رأيت أخاك وأباك
أي نحو أخاك وأباك من رأيت أباك وأخاك فعل
ماض وفاعل أبا اسم لصحة الحديث عنه مفعول به
فهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة
لأنه من الأسماء الخمسة وأبا مضاف والكاف مضاف إليه
في محل جر لأنه اسم مبني وأخا معطوف على أبا فهو منصوب
مثله وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من
الأسماء الخمسة وأخا مضاف والكاف مضاف إليه في محل
جر لأنه اسم مبني وما أشبه ذلك من نحو رأيت حماك — لا يظهر فيه إعراب
وفاك وذا مال ولعل من فوائد هذا العطف مع وقوع
المعطوف عليه في حيز نحو الدالة على التمثيل وعدم
الحصر بيان عدم الانحصار في الخارج فيما ذكر إذ أداة
التمثيل قد تكون باعتبار الأفراد الذهنية وقد تكون
باعتبار كل واحد من المذكور بخصوصه وهذا كله إذا لم
يجعل نحو رأيت أباك وأخاك من باب الكناية وأما
إذا جعل من باب الكناية فيكون المقصود هو الجزء ونحو
فلا يرد ما يقال إن هذا العطف لا طائل تحته ولا فائدة
فيه وأما الكسرة فتكون علامة للنصب نيابة — بلغ
عن الفتحة في جمع المؤنث السالم ما سلم مفرده من التغيير
وهو ما زيد في آخره ألف وتاء الجمعية ويجري هنا
نظير ما تقدم فلا نغفل وذلك نحو خلق الله السموات

خلق

خلق فعل ماض لقبوله تاء التأنيث الساكنة الله فاعل
فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة لأنه اسم مفرد ظاهرة
في آخره السموات مفعول به فهو منصوب وعلامة
نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم وهو
جمع سماء بقلب همزته واوا ويجوز تصحيحها نحو السماءات
بهمزة بين الألفين وما ذكر من السموات مفعول به — ان ٤
هو ما ذهب إليه الجمهور وذهب الشيخ عبد القاهر
الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب إلى أنه مفعول مطلق
واختاره في المغني فقال هو مفعول مطلق لعيني لأن كونه — يعني لا كونه مفعولا به
مفعولا به يقتضي إيقاع الخلق أي الإيجاد عليه وهو مستحيل — مطلب
إذ فيه تحصيل الحاصل وفيه نظر إذ إيقاعه عليه إنما يقتضي
وقوع وجود الموقع عليه حال الإيقاع وذلك تحصيل
الحاصل بحصول مقارن للتحصيل ولا استحالة فيه إنما المستحيل
تحصيله بحصول سابق عليه وذلك غير لازم قلنا مثل
وما سمي به من جمع المؤنث فيه لغات اللغة المشهورة
فيه أنه ينصب بالكسرة ويجر بالكسرة ومن العرب
من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة وفي ذلك
مراعاة الجمع حيث أعرابه ومراعاة ما لا ينصرف حيث — راجع
حذف التنوين وإن لم يكن تنوين صرف إلا أنه مشبه
له في الصورة والكسرة في حال الجر نيابة عن الفتحة
لأنه غير منصرف عند هؤلاء للعلمية والتأنيث
وقضية ذلك أنه لو كان ما سمي به مذكرا كأن سمي
رجل بسلمات أنهم يصرفونه كذا قال بعضهم لا يقال
ينبغي أن لا فرق نظرا للتأنيث اللفظي بالتاء لأنهم
صرحوا بأن مثل هذه التاء ليس للتأنيث وبأن

مطلب التاء التي تمنع الصرف هي التي تنقلب هاء

الفتحة صح

نا التانيث التي تمنع الصرف هي التي تنقلب هاء وبذلك تعلم
ان ما اقتضاه كلام ابن عقيل في شرح التسهيل من انه لا فرق
حيث مثل له بهندات علم رجل او امراة فيه نظر ومنهم من منعه
الصرف فلا ينونه ويجره بالفتحة **واما اليا فتكون علامة**
للنصب في التثنية ويقال لها المثنى قال ابن الحاجب
المثنى ما لحق اخره الف او يا مفتوح ما قبلها ونون مكسورة
ليدل على ان معه مثله من جنسه اي اسم لحق اخر مفرده
الف ونون مكسورة وذلك في حالة الرفع او لحق اخر مفرده
يا مفتوح ما قبلها ونون مكسورة وذلك اللحوق او
اللاحق ليدل على ان مع مفرده ذلك الاسم مفردا اخر لا اكثر
من جنس المفرد كمسلمان وابيضين فانهما دخلا في معنى
المسلم والابيض وقد عبر عن المفرد ما لا ابيض ويعلم من هذا
القيد انه لا يجوز تثنية اللفظ الموضوع لمعنيين مختلفين
باعتبار المعنيين بان يراد واحد من ذلك المعنى وواحد
من الاخر كالقرء فانه وضع تارة للحيض وتارة للطهر
فلا يجوز ان يقال قرءان ويراد بهما طهر وحيض **فان**
قلت ثبت كل تثنية الاعلام كزيدين ونحوه اجيب بان
العلم اذا اريد تثنيته او جمعه باول بالمسمى بذلك اللفظ
ثم يثنى فالزيدان اي الشخصان المسميان بزيد
هذا مذهب ابن الحاجب وتحقيق المقام في غير هذا
الكتاب وذلك نحو رايت الزيدين رايت فعل ماض
وفاعل الزيدين مفعول به فهو منصوب وعلامة
نصبه اليا نيابة عن الفتحة لانه مثنى ولا حاجة
الى تاويل التثنية بالمثنى لانها صارت في الاصطلاح
اسما لذلك **والجمع** اي جمع المذكر السالم لان الجمع اذا ذكر

بان يكونا داخلين في معنى واحد دل عليه اللفظ المفرد م

مع

مطلب

مع التثنية ينصرف الى جمع المذكر السالم لكونه على حد المثنى
اي على طريقته في الاعراب بحرفين وفي ان اخر كل منهما نون
تحذف للاضافة ويجري هنا نظير ما تقدم فلا تغفل نقول
رايت الزيدين وصالحي القوم رايت فعل ماض وفاعل الزيدين
مفعول به فهو منصوب وعلامة نصبه اليا المكسور ما قبلها
المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة الواو حرف عطف صالحي
معطوف على الزيدين فهو منصوب مثله وعلامة نصبه
اليا المحذوفة لالتقاء الساكنين بينها وبين اللام وصالحي
مضاف والقوم مضاف اليه فهو مجرور وعلامة جره
الكسرة **واما حذف النون فيكون علامة للنصب**
نيابة عن الفتحة **في الافعال التي رفعها بثبات النون**
وهي الافعال التي اتصل بها ضمير تثنية او ضمير جمع او ضمير
المؤنثة المخاطبة نحو لن يقوما ولن تقوموا ولن تقومي
لن حرف نفي ونصب واستقبال ويقوما وتقوموا وتقومي
منصوبة بلن وعلامة نصب كل منها حذف النون
نيابة عن الفتحة وعبر بثبات النون لمقابلة الحذف
فيما مضى والمراد بالنون الثابتة نيابة عن الضمة
وللخفض ثلاث علامات فصله ولم يقتصر على
التفصيل لما تقدم **الكسرة واليا والفتحة**
بدا بالكسرة لانها الاصل وثنى باليا لانها تنشا عن الكسرة
اذا اشبعت فهي بينهما وثلث بالفتحة لانها اخت الكسرة
في التحريك **فاما الكسرة فتكون علامة للخفض في ثلاثة**
مواضع فصله ولم يقتصر على التفصيل لما تقدم **في**
الاسم المفرد المنصرف حقيقة او حكما فيشمل غير المنصرف
مضافا او بالالف واللام والمنصرف عند قدماء النحاة

النحاة ما يدخله الكسر والتنوين وعند ابن الحاجب وكثير من
ما ليس فيه علتان من علل تسع او واحدة منها تقوم مقامهما
نحو مررت بزيد مررت فعل ماض وفاعل البا حرف جر زيد
مجرور بالبا وعلامة جره كسرة لانه اسم مفرد منصرف
ظاهرة في آخره **وجمع التكسير المنصرف** حقيقة
او حكما فخرج غير المنصرف مضافا او باللام نحو يعودون
برجال يعودون فعل مضارع لقبوله السين مرفوع
لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه النون
نيابة عن الضمة والواو اسم لصحة الحدث عنه فاعل
في محل رفع لانه اسم مبني البا حرف جر رجال مجرور بالبا
وعلامة جره كسرة لانه جمع تكسير منصرف ظاهرة في آخره
فان قلت لو قال في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين
لكان اخصر فما وجه العدول عنه الى الاطناب قلت
انما لم يفعل ذلك لانه قصد نوع تلقيب ولانه يلزم الفصل
بين الصفة وموصوفها بما ليس صفة له وهو جمع التكسير
او لتوهم التغليب كما قيل وهو بعيد جدا الا ان مقام الفرق
بين المنصرف وغير المنصرف يابى عن ذلك ولو لم يات
عن توهم التغليب لارتياب عن توهم المشاكلة في المذكور
فيكون من قبيل قوله تعالى وساءت مرتفقا في مقابلة
قوله تعالى وحسنت مرتفقا **وفي جمع المؤنث السالم**
مفرده من التغيير نحو مررت بهندات مسلمات مررت رفع ٤
فعل ماض وفاعل اظهر الفعل الرا والتا فاعل في محل لانه
اسم مبني والبا حرف جر وهندات مجرور بالبا وعلامة
جره كسرة لانه جمع مؤنث سالم ظاهرة في آخره ومسلمات
نعت لهندات فهي مجرورة مثلها وعلامة جرها كسرة

لانها

لانها جمع مؤنث سالم ظاهرة في آخرها ولا يكون منصرفا
ولهذا لم يقيد بالمنصرف ولا حاجة الى تقييده بما اذا لم
يكن علما لانه اذا كان علما يجر بالفتحة في احدى لغاته
السابقة لانه اذا جعل علما يصير مفردا وكلامه في الجمع
وان صح اطلاق الجمع عليه باعتبار اصله **واما اليا**
اي مسمى اليا **فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع**
فصله ولم يقتصر على التفصيل لما تقدم **في الاسما الخمسة**
اي فيما يصدق عليه الاسما الخمسة في احدى لغاتها
بالشروط المتقدمة نحو مررت بابيك واخيك
وحميك وفيك وذي مال مررت فعل ماض وفاعل
البا حرف جر ابي مجرور بالبا وعلامة جره اليا نيابة
عن الكسرة لانه من الاسما الخمسة وابي مضاف والكاف
مضاف اليه في محل جر لانه اسم مبني واخي وما بعده معطوف
على ابي فهو مجرور مثله وعلامة جره اليا نيابة عن الكسرة
لانه من الاسما الخمسة وهو مضاف وما بعده مضاف اليه
وفي التثنية اي ما يصدق عليه التثنية في احدى
لغاتها نحو مررت بالزيدين مررت فعل ماض وفاعل
والبا حرف جر والزيدين مجرور بالبا وعلامة جره اليا
نيابة عن الكسرة لانه مثنى **والجمع** اي ما يصدق
عليه جمع المذكر السالم لكونه على حدة نحو مررت بالزيدين
مررت فعل ماض وفاعل البا حرف جر والزيدين مجرور
بالبا وعلامة جره اليا المكسور ما قبلها نيابة عن الكسرة
لانه جمع مذكر سالم **واما الفتحة** اي مسماها
فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف
اي ما يصدق عليه الاسم الذي لا ينصرف مفردا كان

لان الجمع اذا ذكر مع التثنية
ينصرف الى الجمع المذكر السالم ح

اوجمع تكسير نحو احد ومساجد واما لم يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر
السالم مع اجتماع السببين نحو احمران وسلمول علمين للمونث لان النون
فيهما تابع للجر فلم يمنع الجر النصب بل ان سمي بهما واعربا اعراب المفرد
اي جعل النون متعقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين
لان فيهما اذن تنوين التمكن ولايتبع نصبهما الجر وهو عند
قدما النحاة ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين وعند
كثيرين منهم ابن الحاجب ما فيه علتان من علل تسع او واحدة
منها تقوم مقامهما اي اسم معرب تحقق فيه علتان اي شيان
مسميان بعلتي منع الصرف المعتبرين فلا ينتقض كل الحد
اذا صرفا او تحقق فيه علة واحدة منها تقوم مقامهما اي تفيد
فايدتهما وتكون في حكمهما جمعهما بعضهم في قوله عدل ووصف
وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع تركيب والنون زايدة
من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب اي وهذا
القول المنظوم موجب لتقريب المسئلة الى الحفظ والضبط
فان المنظوم اسهل حفظا من المنثور ويمكن ان يكون معناه
ان كونها تسعا لتقريب الى الصواب بمعنى ان الصواب ان العلل
الاصلية ثمانية اذ الالف والنون انما جعلت علة لمشابهتها
الفي التانيث لا بالاصالة عند البصريين والعلل لا اصلية
والفرعية عشرة لان منها الالف المقصورة الزايدة في اخر
العلم للتانيث كارطى كما صرح به الرضي وغيره الا انه
جعل الالف والنون بمنزلة الاصلية لقوة الخلاف
وما يدل على اصالتهما وكثرة الاحكام فقيل ان الاصلية
تسع فهذا القول مبني على تقريب الامر الى الصواب
باعطاء الفرع حكم الاصل فافهم قال الرضي اعلم اولا ان قول
النحاة ان الشي الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب

مطلب

ليست للتمكين حتى تحذف فيتبعها الكسر وايضا فان النصب فيهما ح

له

له بمعنى انه متى اذا حصل ذلك الشي ينبغي ان يختار المتكلم
ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشي وذلك الحكم والحكم في
اصطلاح الاصوليين ما توجبه العلة وتسميتهم لكل واحد
من الفروع في غير المنصرف سببا وعلة مجاز لان كل واحد
منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم
فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منها تقوم
مقامهما مع حصول الشرط في كل واحد ويدخل في الحد الذي
ذكر ابن الحاجب ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب
وكذا المجموع بالالف والتاء علما والمجموع بالواو والنون علما
للمونث كمسلمات ومسلمون وان لم يحذف منها الكسر والتنوين
لثبوت العلتين في جميع ذلك ففي قوله بعد ويجوز صرفه
للضرورة او التناسب نظر لان الصرف على قوله عبارة عن تجريد
الاسم عن السببين المعتبرين وعن السبب القايم مقامهما وهو
في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما فكان الوجه
ان يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة او التناسب وعلى
ما حد قدما النحاة غير المنصرف اعني قولهم هو ما لا يدخله
الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال يجوز صرفه للضرورة
او التناسب وانما جر ما لا ينصرف بالفتحة ولفظ الكسرة
واتبع الفتح لما قال له اكثرهم من ان الاسم لما شابه الفعل بكونه
فرعا لاصل كما ان الفعل فرع الاسم افادة لاحتياجه اليه
في كونه كلاما واستغنا الاسم فيه عنه واستقلالا فاحذف
لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التي هي التنوين اذ اصل
الفعل البنا وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين
وقالوا اي اكثرهم ثم يتبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير
منصرف ونوقض هذا القول بانه لما كان مع اللام والاضافة
تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر

مطلب

مطلب

ان سقوطه لتبعية التنوين لا بالاصالة فعلى قوله هو لا نحو
الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد فحذف
كما في احمران واحمرون وقال بعضهم بحذف الكسر والتنوين
معًا لمنع الصرف ونحو الاحمر واحمركم عنده هذا ايضا منصرف
لان الكسر والتنوين لم يحذفا لاجتماع احدهما مع اللام والاضافة
لمنع الصرف والاول وهو ان الكسر سقط تبعا للتنوين
تابعا له مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن
يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع
الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة
لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان
التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع الالف
ايضا كما في الوقف ومع الالف واللام والاضافة والبنا
فارادوا التنصيص الاول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة
الفعل لا للاضافة ولا لشيء اخر فحذفوا معه صورة الكسر
التي لا تدخل الفعل ولهذا يؤتى بنون العماد في نحو ضربني ويضربني
ولم يبن الاسم لهذه المشابهة لضعفها اذ لم يشبه الفعل
لفظا مع ضعف الفعل في البنا ولم يعط لها عمل الفعل لانه
لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول وانما يقتنع
في هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة لان المشابهة
بالفرعية مشابهة غير ظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف
وكذا اثبات الفرعية في هذه الاسما التي لا تنصرف بسبب
هذه العلل غير ظاهر فلم يكتف بواحدة منها الا اذا اقامت
مقام اثنين وكان اعطاء الاسم ههنا حكم الفعل اولى من العكس مع
ان الاسم لما شابه الفعل فقد شابهه الفعل ايضا لان الاسم
تطفل على الفعل فيما هو اصل الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة
بينهما فان قيل كان على المصنف ان يقيد جر ما لا ينصرف بما اذا لم

ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة ٢ ٢

يضف

يضف ولم يدخله ال لانه اذا اضيف ولو الى مقدر كقوله
إيه ابدا من اول في رواية الكسر بلا تنوين او دخلته ال
معرفة او موصولة او زائدة نحو بالافضل وكقوله رايت
الوليد بن اليزيد مباركا او كان بدلها وهو ام في لغة حمير
كقوله نبيت بليل امرمد اعتاد اوبقا ورالاينقه شبه المجنون
فلله يرى انه عند الاضافة او ال منصرف كما هو احد
مذاهب ثلاثة وليس الكلام فيه احدها هذا لان عدم انصرافه
انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول
ما ذكر قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف
فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجامع ال والاضافة
وثانيها انه غير منصرف لان الممنوع من غير المنصرف بالاصالة
هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث
ضعفت مشابهته للفعل التي هي سبب منع الصرف بدخول
ما هو من خواص الاسم لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون
تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين
لمنع الصرف وثالثها التفصيل فان بقي العلتان كما في بالافضل
وافضلكم فغير منصرف والا كما في مررت باحمدكم لزوال
العلمية بالاضافة فمنصرف وهذا الخلاف مما لا ثمرة له وفي
وجه الخلاف اشكال لان الظاهر منه ان منهم من قال انه
غير منصرف سوا بقي العلتان او لا واذا لم تبق العلتان فما وجه
القول بمنع الصرف اذ لا بد في منع الصرف من العلتين ولو اكتفوا
بالعلتين قبل اللام والاضافة لزم الاكتفا بالعلل الاصلية
كالعلمية والعجمة والتانيث وان زالت واعلم ان الاسم ان اشبه
الحرف بني كما مر ويسمى غير متمكن والا اعرب ثم المعرب ان اشبه
الفعل فيما تقدم منع من الصرف ويسمى غير امكن والا صرف ويسمى

وكقوله وهو التشا فيات الحوايم ٢

انكن والصرف هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم امكن وذلك
المعنى هو عدم مشابهته للحرف والفعل كزيد ثم الاسم الذى لا ينصرف
نوعان احدهما ما يمتنع صرفه لعلة واحدة وهو شيئان الاول
ما فيه الف التانيث مقصورة او ممدودة سوا كان نكرة
كذكرى وصحرا ام معرفة كرضوى وزكريا ام مفردا كما تقدم
ام جمعا كجرحى وانصبا ام اسما كما تقدم ام صفة كحبلى وحمرا وانما قامت
سببين الحروف منها الكلمة وبنايها عليها بخلاف تا التانيث
فان بناها على العروض فيها لا ينفكان عن الكلمة بحسب الوضع
فلا يقال في حمرا حمر ولا في حبلى حبل فنزلت منزلة علة اخرى
تقول مررت بحبلى وزكريا الباحرف جر حبلى مجرور بالبا
وعلامة جره فتحة لانه اسم لا ينصرف لالف التانيث
المقصورة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر
والوا حرف عطف وزكريا معطوف على حبلى فهو مجرور مثله
وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف
لالف التانيث الممدودة والثاني الجمع الموازن لفاعل او مفاعيل
كدراهم ودنانير واذا كان مفاعل منقوصا فقد تبدل كسرته
فتحة فتنقلب ياوه الفا فلا ينون كعذارى والغالب
ان تبقى كسرته فاذا خلى من ال والاضافة اجرى في الرفع
والجر مجرى قاض في حذف يايه وثبوت تنوينه نحو
ومن فوقهم غواش والفجر وليال عشر وفى النصب مجرى
دراهم في سلامة اخره وظهور فتحته نحو سيروا فيها ليالى
وسراويل ممنوع الصرف مع انه مفرد فقيل اعجمي حمل على موازنه
من العربى وقيل انه منقول عن جمع سرواله ونقل ابن الحاجب
ان من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك عليه ذلك
وان سمى بمقدار الجمع او بما وازنه من لفظ اعجمي مثل سراويل

مطلب

وسراويل

اقتصر على البعض لما هو مشهور وكثير الاستعمال لان المشهور استعمل
فيهما واقرب تناولا **ويعرف** اي يتميز عن اخويه الفعل والحرف
بالخفض وهو على ما ذهب اليه المص تغيير مخصوص في اخر الكلمة
علامته الكسرة وما ناب عنها وعلى القول بان الاعراب لفظي حركة
او حرف على وجه مخصوص وانما اختص الخفض بالاسم لان كل مخفوض
مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم فلا يخفض الا الاسم نحو
مررت بزيد فزيد اسم لدخول الخفض في اخره **والتنوين**
وهو نون ساكنة تلحق الاخر لفظا لا خطا لغير توكيد فخرج
بساكنة النون المتحركة كالنون الاولى من ضيفن ورعشن
وبتلحق الاخر النون التى هى كنون حسن والنون اللاحقة
لغير كنون انكسر ومنكسر وبلا خطا النون اللاحقة لاخر
القوافي وبلغير توكيد نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد
فتحة نحو لنسفعا وعلم ان ما خرج بقيدي السكون
والحوق للاخر يخرج بلا خطا فالقيدان لتحقيق الماهية
لا للاحتراز لكن لما سبقا وامكن الاحتراز بهما اسند الاحتراز
اليهما لسبقهما فان قيل لا حاجة في الاحتراز عنها الى ضابط غير
توكيد لانها مرسومة بالالف وهي بدلها فهى خارجة بلا خطا
قلت المراد رسم النون نفسها لا ما يشمل بدلها خالد الازهرى وانما
لم يرسم التنوين صورة لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين
الخاص بالاسم اربعة احدها تنوين التمكين ويقال التمكن والامكنية
والصرف وهو اللاحق للاسما المعربة المنصرفة ما عدا الجمع
بالالف والتا وفايدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب
الاسمية بكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من
الصرف كتنوين زيد ورجل الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق
لبعض الاسما المبنيات وفايدته الدلالة على تنكير ما لحقه

اي علَى انه اريد به غير معين تقول سيبويه بلا تنوين اذا اردت
شخصا معينا اسمه ذلك وايه بلا تنوين اذا استزدت
مخاطبك من حديث معين فان اردت شخصا ما اسمه سيبويه
او استزادة من حديث ما نونتهما فسيبويه بلا تنوين معرفة
بالعلمية وايه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بال العهدية
اي الحديث المعهود قبل كذا قالوا وهو مبني على ان مدلول اسم
الفعل المصدر واما على القول بان مدلوله فعل فلا لان جميع
الافعال نكرات ولحوق هذا التنوين للعلم المختوم بويه
قياسي ولاسم الفعل سماعي قال الرضي واما التنوين في
نحو زيد احمدٍ وابراهيم فلم يتمحض للتنكير بل هو للتمكن ايضا
لان الاسم معرب وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد
للتمكن والتنكير معا فرب حرف واحد يفيد فائدتين كالالف
والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل
يفيد التمكن ايضا فاذا سميت بالاسم اي جعلت رجلا علما
تمحض للتمكن ايضا فاذا سميت بالاسم اي جعلت رجلا علما
تمحض للتمكن انتهى وبه يندفع استدلال ابن الحاجب
على نفي كونه للتنكير بانه لو سمي به لبقي التنوين بعينه مع زوال
التنكير وجه الرد منع ان التنوين مع العلمية هو ما كان قبلها
الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم جعلوه
في مقابلة النون في جمع المذكر السالم فان الالف والتا في جمع
المؤنث السالم علامة الجمع كالواو في جمع المذكر السالم ولم يوجد
فيه ما يقابل النون التي في جمع المذكر السالم فزيد التنوين
في اخره ليقابلها قال الرضي هو في جمع المؤنث في مقابلة
النون في جمع المذكر لان هذا معنا مناسب الا ترى الى جعلهم
نصب هذا الجمع تابعا للجر كما في جمع المذكر فالنون في جمع

المذكر

المذكر قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام
التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس في النون
شي من معاني الاقسام الخمسة المذكورة فكذلك التنوين الذي
في جمع المؤنث علامة لتمام الاسم فقط وليس فيه ايضا شي من
تلك المعاني لكنهم حطوه عن النون بسقوطه مع اللام وفي
الوقف دون النون سقوطه مع اللام وفي الوقف دون
النون لان النون اقوى واجلد بسبب حركتها انتهى الرابع
تنوين العوض ويقال له التعويض وهو قسمان احدهما عوض
عن حرف وهو اللاحق نحو جوار وغواش في حال الرفع والجر
عوضا عن اليا المحذوفة على قول سيبويه والخليل والاخلاف
في النصب انه جواري بتنوين الصرف نظرا الى ان الاصل في
اسما الصرف استثقلت الحركة على اليا فحذفت فالتقى ساكنان
اليا والتنوين حذفت اليا لرفع التقا الساكنين فصار جوار
ثم وجد بعد الاعلال صيغة منتهى الجموع حاصله تقديرا لان
المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا فحذف
تنوين الصرف ثم خافوا رجوع اليا لزوال الساكنين في غير المنصرف
المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنا بالفرعية فعوض
التنوين من اليا بخلاف نحو اشقى واحوى فانه قدم الاعلال
في مثلها ايضا ووجدت علة منع الصرف بعد الاعلال
حاصلة لان الف احوى المنون ثابت تقديرا فهو على وزن
افعل فحذف تنوين الصرف ولم يعوض التنوين من الالف
المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان احوى
بالالف اخف منه بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين اخف
منه باليا الثاني ما عوض عن جملة وهو اللاحق لاذ في نحو يومئذ
وحينئذ عوضا من الجملة التي تضاف اذ اليها فان اصل

وانه غير منصرف واصل جوار جواري كم

نحو يومئذ يوم اذ كان كذا فحذفت الجملة وعوض منها التنوين
وكسرت ذال اذ لالتقاء الساكنين واضافة يوم الى اذ قال
ابن مالك من اضافة احد المترادفين الى الاخر وقال
الدماميني لعل الاضافة للبيان مثلها في شجر اراك اي يوم
هو اذ وقت كذا انتهى قيل وقد يكون عوضا عن كلمة
نحو ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض وكل في فلك
وعلم من تقرير اقسام التنوين وجه اختصاصه بالاسم لان
تلك المعاني التي اوفى بتلك الاقسام بعدها لا تتصور
في غير الاسم وقد استشكل الاستدلال بها على الاسمية بلزوم
الدور وحينئذ لان معرفة تلك الاقسام فرع معرفة الاسمية
كما يعرف من تقريرها اذ لا يعرف ان التنوين للتمكن الا اذا
عرف انما دخله اسم معرب منصرف ولا انه للتنكير الا اذا
عرف انما دخله اسم مبني ولا انه للمقابلة الا اذا عرف انما
دخله جمع مؤنث سالم ولا انه للعوض الا اذا عرف انما دخله
ظرف مبني او جمع معتل الاخر فلو استدل بها على الاسمية
توقف معرفتها على معرفة تلك الاقسام وقد تبين
ان معرفة تلك الاقسام متوقفة على معرفة الاسمية
وذلك دور ظاهر واجيب بالتزام لزوم بيد والاستدلال
بخصوص الاقسام بل بمطلق التنوين ومعرفته لا تتوقف
على معرفة الاسمية لامكان معرفته بمجرد ثبوته لفظا
لا خطا لغير توكيد وزاد بعضهم في اقسام التنوين
تنوين الحكاية كان تسمي رجلا بعاقلة فانك تحكي اللفظ
المسمى به بتنوينه وتنوين صرف ما لا ينصرف
وتنوين المنادى في الضرورة وتنوين شذوذ
حكى هؤلاء قومك بتنوين هؤلاء وهذه الاربعة

من

من خواص الاسم ولا يرد ذلك على المصنف لاطلاقه التنوين
ا وهو شامل لهذه الاقسام قال ابن هشام والحق ان الاولين
من الصرف وقد يقال انه الثالث ايضا لان الضرورة انما
اباحت التنوين اباحت الاعراب واما الرابع فاختار ابن
مالك فيه انه نون ضعيف لمجرد اللفظ وليس بتنوين
ونازع بعضهم في ان الاول تنوين صرف لانه ليس في لفظ
الحكاية تنوين صرف مطلقا وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه
علتان مانعتان من الصرف فثبت انه قسم برأسه وان كان اصله
في المحكي تنوين صرف الا ترى الى حركة الحكاية في مثل قولك من زيدا
بالنصب تحكي زيدا المنصوب في قول القائل رايت زيدا كيف
هي في الاصل حركة اعرابية وفي الحكاية ليست باعرابية واما المسمى
تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة وهي التي اخرها
حرف مد كقوله اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت
لقد اصابن اصله العتابا واصابا بالمجيء بالتنوين بدل الالف
لقطع الترنم الذي هو مد الصوت بمدة تجانس الروي فقولهم
تنوين الترنم على حذف مضاف والمسمى بتنوين الغالي اللاحق وهو
للقوافي المقيدة بان يكون اخرها حرفا ساكنا ليس حرف مد
كقوله قالت بنات العم يا سلمى وانن كان فقيرا معدما قالت
وانن وسمي بالغالي لما فيه من الزيادة على الوزن بخلاف فلا يختصان
بالاسم بل يدخلان الاسم والفعل والحرف ولا يردان على المصنف لانهما
ليسا من اقسام التنوين بل هما نونان زائدتان في الوقف كما زيد نون
خفيف وصلا ووقفا وتاخير التنوين عن الخفض لتاخره عنه الاخر
عند اجتماعهما لان التنوين متاخر عن كسرة ولهذا عرفه ابن الحاجب
بقوله نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا لتاكيد الفعل قال
شراحه وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر

من منا بعة الاخر لحرفها به من غير تخلل شي وههنا الحركة متخللة
بين اخر الكلمة والتنوين وهذا انما ياتي على القول بان الحركة بعد الحرف
لا على القول بانها قبله فزيد ورجل وصه وحينئذ ومسلمات وفاطمات
وانا وجوار وغواش وكل وبعض وما أشبهها اسما للحوق التنوين
باخرها **ودخول الالف واللام عليه** اي المعرفة كما هو المتبادر
من الاطلاق وانما اختص بالاسم حتى صح ان تجعل علامة عليه لانها موضوعة
للتعريف ورفع الابهام وانما يقبل ذلك الاسم لان ذلك يتوقف
على التوجه الى الشي وملاحظته بالذات والفعل والحرف موضوعان
لمعنى غير ملحوظ لذاته من حيث هو كذلك فلو لوحظ لذاته
لم يكن معناهما فلا تدخله اداة التعريف ولم تدخل اداة
التعريف لتعيين معنى جزء الفعل الذي هو الحدث او الزمان
وان كان كل منهما ملحوظا لذاته لان جزء معنى الفعل هو الحدث
او الزمان المبهم من حيث انه مبهم فلو عين خرج عن وصفه
وقد يمنع ان الواضع اعتبر في ذلك ابهامه او عدمه ويعلم من
كون العلة اختصاص التعريف بالاسم دلالة التعريف مطلقا
ولو بالاضافة او بغيرها او الاشارة او الاضمار او العلمية
على الاسمية ففي ذكر الالف واللام تنبيه على جميع ذلك ويمكن
تعميم الالف واللام فيشمل الزائدة والموصولة لانهما من خواص الاسما
ولا يرد ان الموصولة قد تدخل الفعل لشذوذ دخولها عليه
والمراد دخول الاسم ونحوه كما هو المتبادر من اطلاقه ولان
الزائدة قد تدخل الحرف في الذي في راي من زعمها حرفا لانه
اي من قد وكان يبدلها وهو في لغة حمير وقد تكلم النبي
صلى الله عليه وسلم بلغتهم في قوله ليس من امبر امصيام في امسفر
وحرف الخفض اي او دخول كل حرف من حروف الخفض
ويقال لها حروف الجر وانما اختص دخول حرف الخفض لفظا

وتقديرا

وتقديرا بالاسم حتى صح ان يجعل علامة عليه لانه وضع لافضا معنى
الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه
وهي اي حروف الخفض اي ما صدقها لا لفظها لان الضمير حروف
الخفض عام ود لالة العام كلية بمعنى ان المحكوم عليه كل فرد
فمفاد العبارة ان كل حرف بعينه من حروف الخفض من وما عطف
لانا نقول الحكم على العام بتارة يكون على كل فرد الاكثر وتارة
على المجموع كما في رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة وذلك امر
مشهور في الاصول وغيرها وكلام المص من هذا الثاني اي مجموع
حروف الخفض **من** وما عطف عليه فلا اشكال الحمل على حروف
الخفض وجه تعذر الحمل على الربط والاخبار وذلك
بان يجمع المتعدد في هذه الصورة بالعطف اولا ثم يجعل خبرا
فان قيل قد وقع في كلام المص الاخبار بالحرف الذي هو من وما
عطف عليه والحرف لا يصلح للاخبار به ولا عنه لانه موضوع
لنسب مخصوصة من حيث انها لوحظت رابطة بين شيئين
مخصوصين لا لذاتها قلنا معنى قولهم الحرف لا يخبر به
انه لا يخبر بمعناه معبرا عنه بمجرد لفظه كما ان معنى قولهم
الفعل لا يخبر عنه انه لا يخبر عن معناه معبرا عنه بمجرد لفظه
والا فلفظ الحرف يخبر به كقولك الحرف من وفي ولا ولفظ الفعل
يخبر عنه كقولنا ضرب فعل ماض وكذا المعنى اذا لم يعبر عنه بمجرد
لفظه كقولنا البعض ما لا يخبر به معنى في ومعنى ضرب لا يخبر عنه
وقد اشتهر سوالان لما ولان نحو ضرب فعل ماض ومن حرف
جر حكما على الفعل والحرف لا على الاسم والا لكذبا وان الاسم لا يكون
فعلا ولا حرفا الثاني ان قولك الفعل لا يسند اليه بينا فيه فانه
قد اسند الى الفعل فيه واذا اردت تحقيق المقام فاستمع

مطلب تعيين ضرب معطل

لا يتلى عليك من المقال ودع عنك ما قيل او يقال واعلم ان المشهور
عند النحاة ان ضرب ومن فيا من اسماء مبنيا بن اريد بها الافعال
والحروف المستعملة في معناها وعلى هذا فيمكن دفعهما بان المراد
عدم الاسناد بحسب الظاهر اللفظ وفي الفضا يا الثلاثة
انما اسند الى الاسم والمنصف حقيقة بالمسند ما اريد به كمدلوله
والتحقيق ان المراد عدم الاسناد اليهما لفظا ومعنى وان لم
يعبر عنهما بغيرها والمسند اليه فيا من لفظ الاسم ومعنى
الفعل والحرف بعد التعبير بالاسم والحكم بعد التعبير بعدم
الحكم اليه عند عدم التعبير فلا اشكال وبدا بمن لانها اصل
حروف الخفض ولان معانيها الابتدا فناسب ان تكون
في الابتدا وسياتي الكلام على معاني الحروف اخر الكتاب
مثال دخول من على الاسما من الله ومنه ومنك ومنها
ومنا ومني فالله والها والكاف ونا ويا المتكلم اسما لدخول
من عليها **والى** نحو الى الله مرجعكم واليه فالله والها اسمان
لدخول الى عليهما **وعن** نحو رضي الله عني وعنك ورميت
عن القوس فالتا والكاف والقوس لدخول عن عليها **وعلى**
نحو وعليها وعلى الفلك فها والفلك اسمان لدخول على
عليهما وبحو قوطهم على نتبع الاحمرين فكيف اسم لدخول
على عليه **وفي** نحو وفيها ما تشتهيه الانفس وفي السما رزقكم
وفي الارض ايات للموقنين فها والسما والارض اسما لدخول
في عليها **ورب** بضم الرا نحو رب رجل كريم لقيته فرجل
اسم لدخول رب عليه **والبا** الموحدة اي مسماها نحو مررت
به وبالوادي فها والواد اسمان البا لدخولها عليهما **والكاف**
اي مسماها نحو زيد كالقمر فالقمر اسم لدخول الكاف عليه **واللام**
اي مسماها نحو لله ملك السموات والارض وله الامر فالله والها
اسمان لدخول اللام عليها **وحروف القسم** بفتح القاف والسين

بمعنى

ما اريد به كما ان المسند اليه ظاهر في نحو زيد قائم لفظ زيد والقائم حقيقة

اسماء

كيف

وإلا لكان مبايناً وسميت حروف القسم لدخولها على المقسم به وهي احد حروف الجر

بمعنى اليمين ورفع حروف القسم عطفا على من فهي من حروف الجر ويحتمل
عطفه على الالف واللام ويكون من ذكر الخاص بعد العام ان كمن
يحمل قوله هي من خالص حروف الخفض اي مجموعها فهو من باب
مجاز البلد بحلول الصخرة العظيمة ثلاثة **الواو** نحو والله والطور
والنجم والشمس والليل والضحى والتين فالله والطور والنجم والشمس والليل
والضحى والتين اسما لدخول الوا والقسم عليها **والبا** الموحدة نحو اقسم
بالله وبه فالله والها اسمان لدخول با القسم عليهما **والتا**
المثناة من فوق نحو تالله فالله اسم لدخول تا القسم عليه والفعل
بكسر الفا لانه اسم لكلمة مخصوصة كما سياتي بيانها واما الفعل بفتح
الفا فهو مصدر وكون المكسور الفا اسما لما ذكر والمفتوح الفا
مصدرا انما هو بحسب الاصطلاح واما في اللغة فكل منهما
مصدر لفعل يفعل واللام في الفعل للعهد الذكري لتقدم ذكرها
ذكرا في قوله اسم وفعل وحرف وعدل عن الاسم لما تقدم وعن التعريف
بالحد مع انه اتم في ذلك واكثر تحقيقا لانه اصعب تناولا الى
التعريف بالعلامة لانه اقرب واسهل تناولا ولا وصف كلمة دلت
على معنى في نفسها واقترنت وضعا باحد الازمنة الثلاثة
اي كلمة فهم منها معنى هو الحدث من غير احتياج في فهمه منها الى ذكر معين
معها وذلك المعنى هو جزء معنى الفعل واما تمام معناه فهو
عند المحققين مجموع الحدث والزمان والنسبة المعينة الى
فاعل معين فهو لا يفهم منه وحده فلهذا اوجبوا ذكر الفاعل
المعين والحدث المتعدي وان توقف فهمه على فاعل ومفعول
لكن انما يتوقف على فاعل ومفعول ما لوجوبها حصول ما لكل احد
فلم يجب ذكر متعلق بعينه ليفهم منه الحدث وصح نفي الاحتياج
في فهمه اليه وانما وجب ذكر الفاعل لاخذ النسبة المعينة في مفهوم
الفعل فانها تحتاج الى المتعلق المعين الغير المعلوم لاجل الحدث

الى العلامة

من هنا جوز واحذف فاعل المصدر ومفعوله فخرج بقولنا في نفسها
اي بنفسها الحرف اذ لا يفهم شيء من معناه الوضعي بلا ضميمة وبقولنا
واقترانه وضعا باحد الازمنة الثلاثة اسما الافعال لانها
موضوعة للفظ الفعل ولفظه غير مقترن وانما اقترن
معناه كما ذهب اليه البعض واما لانها وضعت للمعنى اي المصدر
ثم استعملت غالبا في معنى الفعل كما ذهب اليه اخرون ودخل
فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران
معناها به بحسب الوضع ولا يرد لفظ الماضي اذا اريد به
الزمان او لفظ الفعل اذا لم يوضع لمعنى مقترن وكذا اذا اريد به
شيء معين لانه لم يوضع لحدث في زمان بل لشيء ما فيه **يعرف**
اي يتميز عن الاسم وعن الحرف **بقد** الحرفية نحو قد قام وقد يعلم
فقام ويعلم فعلان لدخول قد الحرفية عليهما واستغنى عن
تقييدها بالحرفية لانها اذا اطلقت تنصرف للحرفية فهي في
حكم المقيدة وانما اختصت بالفعل حتى صح ان تجعل علامة له
لانها انما تستعمل لتقريب الفعل الماضي الى الحال او لتقليل الفعل
او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل وقد الحرفية
مختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من ناصب
وجازم وحرف تنفيس وهي معه كالجزء فلا تفصل منه بشيء
اللهم الا بالقسم كقولك لقد خالد قد والله او طال عسوم وما
نابل المعروف فيها يجيء وسمع قد لعمري بت ساهرا او قد والله
احسنت وقد تحذف بعدها كقول النابغة

افد الترحل غير ان ركابنا ** لما تزل برحالنا وكان قد **

واما قول عدي

لولا الحيا وان رأسي قد عسى ** فيه المشيب لزرت ام القاسم **

فعسى هنا بمعنى اشتد وليست عسى الجامدة وقد الاسمية مرادفة

لحسب

الافعال المنسلخة عن الزمان

لحسب تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية
في لفظها ولكثير من الحروف في وضعها ويقال في هذه قد زيد
درهم بالسكون وقدني بالنون حرصا على بقاء السكون لانه الاصل
فيما يبنى وهو معربة وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع اي
لفد كما هو ظاهر كما يقال حسبه درهم وقدي بغير نون
كما يقال حسبي ووجه الاعراب ما عارض وجه تحتم البناء من ملاز
مها للاضافة وهو مشكل لان الشبه الوضعي موجود وهو كاف
في تحتم البناء ووجه الاعراب فان قيل ملازمتها للاضافة قبل
لزمتا دافعا للبناء لم يثبت في قد زيد درهم بالسكون
وهو حالتها الغالبة واجيب بان ملازمتها للاضافة ليست
دافعة للبناء بل مقابل للتعمية فلذا جاز اعرابها وعلى تقدير
تسليم لزومها الاضافة فقد بقا للمطر لم يذكروا ان الشبه
الوضعي يعارض ولو سلم فقد تمنع المعارضة فيما هو بصورة
الحرف فانه اقوى مما هو بغير صورته وان كان على وضعه
والظاهر ان الاضافة لازمة لقد كما تلزم حسب التي هي
معناها فقد صرحوا بانها توافق حسب في المعنى وفي الاستعمال
مبتدا وفي الاضافة اي الضمير والظاهر وتخالفهما في انها
مبنية في ان الباء والناسخ لا يدخلان عليها فيما يظهر وفي ان
نون الوقاية تلحقها ووجه ذلك مع انها ليست اسم فعل الحافظة
على بقاء البناء على اصله الذي هو السكون خشية ان يزول عنه
الى الحركة واما انها تقطع عن الاضافة فقل قال ابن هشام
محل فيه نظر وقد ترد قد الاسمية اسم فعل بمعنى يكفي وهي مبنية
اتفاقا وتتصل بها يا المتكلم فيقال قدني درهم بالنون
وجوبا اي كما يقال يكفيني درهم فيا المتكلم في محل نصب
على المفعولية وكذا درهم فاعل **والسين**
اي بدخول او قبوله ما يسمى السين نحو سيقول السفهاء

مطلب قد المعربة

قد الاسمية

فيقول فعل لدخول السين عليه وانما اختصت السين بالفعل
حتى صح ان تجعل علامة عليه تعرف بها لانها تدل على الاستقبال
القريب والاستقبال انما يتحقق في الفعل لانه الذي يدل على
الزمان بالوضع ولما كانت السين عند الاطلاق انما تنصرف
الى سين الاستقبال استغنى عند تقييدها بغير سين الكسكسة
في بكر وهي اللاحقة لكاف المؤنث سينا فالكشكشة في تميم
وهي الشين التي يلحقها بكاف المؤنث اذا وقف من يقول اكرمتكش
ومررت بكش وعن معاوية انه قال من افصح الناس فقام رجل
من جرم وجرم من فصحاء الناس فقال قوم تباعدوا عن فراتية
العراق وتيامنوا عن كشكشة تميم وتياسروا عن كسكسة
بكر ليست فيهم غمغمة قضاعة ولا طمطمانية حمير فقال معاوية
من هم فقال قومي والفراتية لغة اهل الفرات وهو نهر الكوفة
والغمغمة ان لا يتبين الكلام يقال غمغمة الابطال والثيران
لاصواتهم الخفية والطمطمانية ان يكون الكلام مشبها
بكلام العجم يقال للعجم الطمطم **وسوف** اي بدخول
او قبول سوف عليه نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى
فيعطيك فعل لدخول سوف وانما اختصت به حتى صح
ان تجعل علامة عليه يعرف بها لانها تدل على الاستقبال
البعيد فهي والسين حرفا استقبال وضعا وسميا
حرفي تنفيس ومعناه تاخير الفعل الى الزمان المستقبل
وعدم التضييق بكونه في الحال يقال نفسته اي وسعته
وسوف اكثر تنفيسا من السين وقد تخفف بحذف الفا
الذي كان متحركا لاجل الساكنين فيقال سو وقد يقال
سي بقلب الواو يا وقد تحذف الواو فتسكن الفا الذي كان
متحركا لاجل الساكنين فيقال سف افعل وقيل ان السين
منقوض من سوف ثم بتقليل الحرف على تقريب الفعل والاصح

انه

انه صيغة مرتجلة ليس متفرعة عن سوف كما تفرعت
الكلمات الثلاثة السابقة وهو ما صححه بعضهم واستدل
له بوجهين احدهما انه اكثر استعمالا من سوف
ولو كانت فرعا لكانت اقل لانها ابعد عن الاصل والاصل
وما قرب اليه بكثرة الاستعمال من الفرع الابعد ثانيهما
ان مدة التسويف بسوف اطول فلو كانت فرعا لتساوت
مدة التسويف بهما واورد ليس ما دل على الاول ان نعم
فرع نعم مع قوله اوليك سيؤتيهم اجرا عظيما وفيه
نظر لان نعم لم يبق بمعنى اصله كتشهد وتشهد والذي
لا ينبني ليس ليقوم مخصوصين ولم يسلم بكون احد
الحرفين مجازا فانه اقرب من تخطئة المحققين من النحويين
كالزمخشري وغيره القائلين بان مدة التسويف بسوف
اطول **وتا التانيث الساكنة** اي صحة دخول
او دخوله عليه وهي التا الدالة على تانيث الفاعل او النايب
عنه نحو قالت فقال فعل لدخول تا التانيث الساكنة
عليه وانما اختصت التا المذكورة به حتى دلت عليه لانها
تدل على تانيث فاعل او نايب عنه ولا تلحق الاسما الا
الصفات استغنت عنها بما يلحقها من التا المتحركة الدالة
على تانيثهما وتانيث مرفوعهما فلا جرم اختصت بالفعل
والمراد بالساكنة التي وضعت على السكون فلا يضر تحريكها
لعارض كالتقا الساكنين في نحو قالت امراة فرعون بخلاف
المتحركة بحركة اعراب فتختص بالاسم كقائمة او بنا
فقد تدخل الاسم كلا حول ولا قوة وقد تدخل على
الحرف كربت وثمت وانما سكنت تا التانيث للفرق بين
تا الافعال وتا الاسما ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة

الى ثقل الفعل واختلف فى التا المذكورة فذهب الجمهور الى انها
حرف وضع لعلامة التانيث وزعم الحلواني انها اسم وهو
خرف لاجماعهم وعلى قول الحلواني فيا فى قتله فى الظاهر
بعدها ان يكون بدلا او مبتدا والجملة قبله خبره ويرده
ان البدل صالح للاستغنا به عن المبدل منه وان عود
الضمير على ما هو بدل منه نحو اللهم صل عليه الرؤف
الرحيم قليل وان تقدم الخبر او اقع جملة قليل ايضا كقوله
الى ملك ما امه من محارب ابوه ولا كانت كليب تصاهره ولا يقال
تعريف الفعل بهذه العلامات فيه دور لان معرفة الفعل
متوقفة على معرفة دخولها عليه ومعرفة صحة دخولها عليه محة
متوقفة على معرفته لانا نقول المراد بصحة دخولها استقامة
المعنى وعدم الامتناع بحسب اللغة ولا خفا فى امكان معرفة
ذلك بدون معرفة ان ما دخلت عليه فعل فليتامل فان قيل
بقى من الفعل ما لا يعرف بما ذكره المص وهو فعل الامر فكان على
المص ان يذكر ما يعرف به الفعل الدلالة على الطلب مع قبول
يا المخاطبة ونون التوكيد قلت يمكن ان يجاب بان المص لعله
مشى هنا على مذهب الكوفيين من ان الامر مضارع مجزوم بلام
الامر المقدرة محذوف الزوايد على ما ياتي فى باب الافعال
والحرف اي ما صدقه وهو كلمة دلت على معنى فى غيرها فقط اي
يحتاج فهمه منها الى ذكر غيرها فخرج الاسم لانه يدل على معنى فى نفسه
والفعل لانه كما يدل على معنى فى غيره وهو النسبة يدل على معنى
فى نفسه وهو الحدث والزمان وكذلك يخرج بقولنا فقط كلام
ما تضمن من الاسم معنى فى غيره كاسما الشرط فانه يدل على معنى
فى غيره يدل على معنى فى نفسه من الشرطية ذاته على شيئين احدهما
الشخص العاقل وهذا هو المعنى الذي هو به اسم لانه معنى فى
نفسه

نفسه وهو الحدث والزمان وكذلك يخرج بقولنا فقط ما تضمن من الاسم
الكلمة كما فى قولك انسان وهو معناها الوصفي والثاني معنى الشرطية
اعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين اللتين بعدها
وهو معنى عرض لها لتضمنها معنى الحرف ولهذا لم يرد لانهما
على صحتها المعنى ان يكون حرفا لان الحرف ما دل على معنى فى غيره
فقط **ما لا يصلح معه** اي يصح ويحسن او يقبل **دليل الاسم**
اي ما يدل عليه ويعرف به منه الخفض ونحوه **ولا دليل الفعل**
اي ما يدل عليه ويعرف به فان قيل تعريف المص للحرف بما ذكر تعريف
بالاعم لصدقه على الخط والجملة فانهما لا يصلح معهما دليل الاسم
ولا دليل الفعل بحسب اللغة قلت ما عبارة عن الكلمة بقرينة
كون الحرف من اقساما للكلمة فان قيل ان اراد بدليل الاسم ودليل
الفعل ما ذكره فقط ورد عليه ان لنا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكره
المص وليست بحرف وان اراد ما ذكره وما لم يذكره من بقية ما يدل
على الاسم وما يدل على الفعل فنوحوالة على مجهول ولانه لا يحسن
التعريف به لانه يقتضي ان المبتدا لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع
الامور المنافية له ويعلم انتفا تلك الامور عن الكلمة وفي هذا من
العسر ما لا خفا فيه قلت نختار الاول وغاية ما يلزم انه من
قبيل التعريف بالاعم وقد اجازه المتقدمون لانه يستفيد به
التمييز فى الجملة والمقصود بوضع الكتب بالنسبة للمبتدي انما هو
استفادته منها فى الجملة للقطع بعجزه عن الاستفادة على الوجه الكامل
وغالب الالفاظ التي لا تقبل شيا من العلامات المذكورة وكون هذا
فى الاستفادة بالنسبة اليه ولا يضر انه قد يخطي باعتقاده حرفية
بعض الالفاظ لانتفا العلامات عنها ظاهرا لقلة ذلك بالنسبة
لغيره وكما لو اخطا فى غير ذلك فان المبتدي مظنة الخطا اذا استقل
بالاخذ على ان المبتدي قطعا لا يستغني عن التوقيف للقطع

حروف يستعمل حرفية
كثير من الحروف الاعلى
بانتفا العلامات المذكورة

بلغ

بعجزه عن الاستقلال بالاستفادة بالنسبة لجميع ما في الكتاب والتوقيف
يبين له ما ليستفيد به عدم حرفية تلك الكلمات التي انتفت عنها
العلامات المذكورة مع عدم حرفيتها ونختار الثاني ونقول
ان المقصود بوضع هذه المقدمة المبتدي وهو لا يستقل
بالاستفادة والتوقيف يبين له ما لم يذكره المص ويمتنع
ان فيه حوالة على مجهول بل المحال عليه امر ظاهر معلوم بادنى
تامل غاية الامر ان المحال عليه غير مذكور وذلك لا يضر والحوالة
ليست بازيد من الاتيان بضمير الغيبة مع ان الواجب فيه رجوعه
للمعلوم لا للمذكور فقد نقال لا محذور في الحوالة على المجهول
كما تقدم من الاشارة وفايدتها بالنسبة الى المتعلم ان اراجع
المعلم علم منه ما لم يذكر من العلامات وكفى هذا فايدة والمقصود
بوضع الكتب بالنسبة للمبتدي انما هو استفادته منها في الجملة
لا القطع بعجزه عن الاستفادة على الوجه الكامل وغالب
الالفاظ التي لا تقبل شيا من العلامات حروف ليستفيد
حرفية كثيرة من الالفاظ بانتفا العلامات المذكورة الى اخر
ما مر وانما ذلك لعدم صلاحية دليل الاسم ودليل الفعل على انتفا
الاسمية والفعلية على نفي الحرف مع انها علامة والعلامة
ملزومة لا لازمة فهي مطردة ولا يلزم انعكاسها اي يلزم
من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم بل تقدم
عن ابن الحاجب انه لا يشترط خاصة في الاصطلاح الا انها لا
تنعكس لا يقال مع كونها علامة هي من حيث القبول شرط ولازم
فيلزم من عدم قبولها العدم من جهة كونها شرطا ولازما
لا من جهة كونها علامة لان الشرط يلزم من عدمه العدم فان
قبل علامات الاسم والفعل حروف اي عدمها حروف فلا يكون
عدمها علامة للحرف لانه يلزم منه الدور قلت اجاب

شارح

شارح اللباب بان الحرف له جهتان جهة كونه حرفا وجهة
كونه لفظا معلوما ومن الثانية يكون عدمها علامة
للحرف لا من الاولى فلا دور بل قد يقال ان هذا الايراد
لا يتوجه على المص حتى يحتاج للجواب لانه لم يعبر في علامة
الاسم ولا الفعل بالحروف بل بشي امورا بعينها الفاظ
مخصوصة تمكن معرفتها بدون معرفة كونها حروفا
وان كانت في الواقع حروفا ولا يرد انه عبر بحرف الخفض لانه
لفظها وعينها فلا يتوقف معرفتها على معرفة كونها حروفا
ونظير جعل النحاة عدم العلامات علامة الحرف جعل واضع
الخط علامة الخا اخلاؤها من النقطة لانه لما وضع صورتها
لها وصورة الجيم والخا متحدة واراد الفرق بينهما
جعل للجيم نقطة سفلى وللخا نقطة عليا فتميز كل منهما
عن الاخرى وجعل اهمال الحا من النقطة علامة لها اشبه
شي بالجيم والخا وهو اشبه شي بالحا المهملة واعلم ان احسن
ما يضبط الحرف بالعدد لان الحروف محصورة قد عدها
ابن فلاح في مغنيه سبعين حرفا بطرح المشترك ثلاثة عشر
احاد الهمزة والالف والبا والتا والسين
والفا والكاف واللام والميم والنون والها
والواو واليا واربعة وعشرون ثنائية
ا ا واو وام وان وان واي واي وبل
وعن وفي وقد وكي ولام ولم ولن وما
ومذ ومع وعلى وراي ومن وها وهل
ووا ويا وتسعة عشر ثلاثية اجل واذن
والى والا واما وان وان وايا وبلى وثم
وجير وخلا ورب وسوف وعدا وعلى

ولت ولعم وهيا وثلاثة عشر رباعية
إلا والآ واما واما وحاشا وحتى وكان
وكلا ولعل ولما ولولا وكوما وهلا
وخماسي واحد وهو لكن فقط باب

الاعراب ترجمة وهو خبر عن مبتدا محذوف
بعد حذف مضاف اليه والاصل هذا باب شرح الاعراب
او مبتدا محذوف الخبر والتقدير باب الاعراب
هذا بابه ويجوز نصبه على انه مفعول لفعل محذوف
لدلالة المقام وتقديره خذ او افهم او اقرا والاول
اولى لان فيه ابقا ركني الاسناد واتساع الكلام في مثل ذلك

مطلب

عبر لانه اذ كل مقام تعالى والباب ما يدخل منه الى غيره صح
فسمي مبتدا كل كلام مفصول بابا لانه يدخل منه الى المقصود
ثم سمي نفس ذلك الكلام بابا للوصول منه الى المعاني اذ هي
المطلوب قال الزمخشري بوب الكتب لان القاري اذا ختم
بابا وشرع في اخر كان انشط وابعث كالمسافر اذا قطع فرسخا
ولذا كان القران سورا انتهى ولانه اسهل في وجدان المسائل
والرجوع اليها وادعى لحسن الترتيب والنظم والا لربما
تشتت المسائل متشرع فافهم والاعراب لغة مصدر اعرب
يقال لمعان الابانة اعرب الرجل عن حاجته ابان عنها والجالة
عربت الدابة جالت في مرعاها واعربها صاحبها اجالها
والتحسين اعربت الشي حسنته والتغيير عربت المعدة
تغيرت واعربها الله غيرها وازالة الفساد اعربت الشي
ازلت عربه اي فساده ويتعدى بالهمزة الا الاول فيتعدى
ويأتي اعراب لازما بمعنى تكلم بالعربية او صارت
له خيل عراب او ولد له ولد عربي اللون او تكلم بالفحش

تذكرة

اوعطي

او اعطي العربون ومقصود النحاة تعدد هذه المعاني لبيان
ان المعنى الاصطلاحي مستلزم لها او مناسب لها ولا شك ان
حصول المعنى الاصطلاحي يحصل ابانة المعاني والتكلم بالعربية
وزوال الكلمة اي فسادها وحسن الكلام وقربه من قلب عرب
سامعه الى غير ذلك واما في الاصطلاح فيقال على النحو وهو
على ما ذكر في شرح اللباب علم بقوانين يعرف بها احوال التراكيب
العربية في الاعراب وعلى ما ذكره البدر بن مالك علم باحكام
مستنبطة من كلام العرب متعلقة بالكلم في ذاتها وفيما يعرض
لها بالتركيب من الكيفية والتقديم والتاخير ليحترز بذلك
عن الخطا في فهم معاني الكلام وفي الحذو عليه انتهى وظاهر
ان العلم بالاحكام التعريفية غير داخل في التعريف الاول
وداخل في التعريف الثاني ويقال ايضا على ما يقابل البنا
وهو المراد هنا وعليه فالجمهور على انه لفظي وبه قال
ابن الحاجب واختاره ابن مالك وعرفه بقوله ما جي به
لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف
ظاهر اي موجود لان السكون والحذف غير ملفوظ بهما او مقدر
اي معدوم ومفروض الوجود يجلبه العامل اي يطلبه ويقتضيه
لا يحدثه بعد ان لم يكن فلا يرد الاعراب بالحروف واحترز
به عن حركة النقل والاتباع والتخلص من الساكنين
فليست باعراب وقوله في اخر الكلمة بيان لمحل الاعراب
من الكلمة وليس باحتراز اذ ليس لنا اثار تجلبها العوامل
في غير اخر الكلمة حتى تحترز عنها فان قلت بل قد وجد
ذلك في امرئ وابنم الا ترى انهما اذا دخل عليهما الرافع
ضم اخرهما وما قبل اخرهما فتقول هذا امرؤ وابنم

بلغ

مطلب تعريف علم النحو

اي شي جي به لبيان مقتضى ~~...~~ الموصوف الامر الذي يطلبه العامل كالمبتدا عليه والمفعولية ولا ظافه وعرفه ابن هشام بقوله اثر ظاهر او مقدر يجلبه العامل في اخر الكلمة اي حركة او حرف او سكون او حذف

واذا دخل عليهما الناصب فتحتهما فتقول رايت امرا وابنما
واذا دخل عليهما الجار كسرتهما فتقول مررت بامري وابنم
قال الله تعالى ان امرؤ هلك وما كان ابوك امرا سوء لكل
امري منهم يومئذ شان يغنيه قلت اختلف اهل البلدين في هذين
الاسمين فقال الكوفيون هما معربان من مكانين واذا فرعنا
على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما بل ادخالهما في الحد وقال يجب
البصريون وهو الصواب ان الحركة الاخيرة هي الاعراب
وان ما قبلها اتباع وعلى قولهم فلا يصح ادخالهما في الحد
فان قلت قد يكون الاعراب في غير الاخر دون الاخر وذلك
اذا وقف بنقل الحركة قلت قال ابو البقا في التبيين اعلم انهم ابو
لا يريدون بالحركة المنقولة في الوقف في نحو هذا بكر ومررت
ببكر ان حركة الاعراب صارت في الكاف اذ الاعراب لا يكون
قبل الطرف وانما يريدون انها مثلها انتهى ولئن سلم انها حركة
الاعراب قلنا المراد ان الاعراب لا يكون بطريق الاصالة
في غير الاخر والمراد ما هو اخر لها حقيقة كدال الضرب
او حكما كدال يدلان ما بعدها تركت نسيا منسيا والف
اثنا عشر لان عشر حال محل النون والنون بمنزلة التنوين
والظرفية مجازية فان المعرب بالحروف الاثر فيه نفس
الاخر لان النون في المثنى وجمع المذكر السالم بمنزلة التنوين
فكما ان التنوين لم يوضع لتخرج ما قبله عن ان يكون مطلب
اخر الكلمة فكذا النون فيهما وانما قال في اخر الكلمة
ليشمل اعراب الاسما والافعال ولم يقل في اخر المعرب
ليلزم الدور ظاهرا وقيل انه معنوي والحركات دلايل
عليه وجرى عليه المص وهو ظاهر قول سيبويه واختيار
الاعلم وكثير من المتاخرين وحدوه بقولهم الاعراب
اي

٣٧
اي المتقدم لان المعرفة اذا اعيدت كانت عين الاولى والمقام
مقام الاضمار ولعل العدول الى الاظهار لانه اوضح المبتدي
المقصود بالذات بهذه المقدمة تغيير ان قلت مقصود
المص تفسير الاعراب الذي يتصف به اللفظ والتغيير فعل الشخص
فكيف صح تفسيره به وحمله عليه مع ان الخبر عين المبتدي
قلت الجواب عن ذلك من وجهين احدهما ان المراد بالتغيير
هنا التغير لانه كثيرا ما يطلق المصدر ويراد به الحاصل
بالمصدر وثانيهما انه مصدر المبني للمفعول اي كون الاواخر
مغيرة لان المصدر قد يكون مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى
كون الشي ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى
كونه مضروبا وفي هذا الجواب نظر في الحواشي العصامية
واما ان المصادر وضعت لمعنيين ما هو صفة الفاعل وما
هو صفة المفعول فلا بد له من دليل بل يكاد يرده ما ذكره
المص يعني ابن الحاجب في تعريف الفاعل من قوله على جهة
قيامه به حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا
على صيغة المجهول فانه يدل على ان ضرب زيد يدل على وقوع شي
على زيد لا على قيام شي بزيد فلو كان للضرب معنيان لكان ضرب
زيد على صيغة المجهول دالا على قيام المبني للفاعل منه فلا يكون
خارجا بقوله على طريقة قيامه به فالمصدر لم يوضع الا لما قام
بالفاعل والفعل المجهول يدل على وقوع مصدره الذي تضمنه
على ما اسند اليه وجزء معنى الفعل المجهول ما هو جزء معنى الفعل
المعروف والفارق بينهما اعتبار قيامه الذي يدل عليه هيئة
الفعل المجهول انتهى اواخر الكلم اي ذاتا بان تبدل حرف بحرف
اخر حقيقة كما في المثنى والجمع حال النصب والجر او حكما كما فيهما
حال الرفع لان الالف والواو فيهما صارا الشيئين بعد ما كانا

المبني للمفعول منه بل يدل ضرب زيد على صيغة المعروف دال على قيام

المعروف واعتبار وقوعه الذي يدل عليه هيئة الفعل المجهول

التي واحداي صارا علامتين للتثنية والجمع وعلامتين للاعراب
بعدما كانا للاول فقط لانهما تقديران بعد الاعراب مغايرين
لما قبله لاداية الى توقف بحذف فعلامة التثنية والجمع او صفة
بان تنبئ لحركة بحركة اخرى حقيقة كما في زيد حال نصبه
وجرا وحكما كما في غير المنصرف حال الجر بعد نصبه مثلا ولك ان
تجعل جميع ذلك تغير الحال الاخر وتقدير المضاف اي تغيير
حال اواخر الكلم ولقايل ان يقول ان المراد بتغيير اواخر الكلم
تصييرها دالة على الفاعلية مثلا بعد كونها دالة على غيره
فيشمل تغيير الذات وتغيير الصفة فليتامل واما ما قيل
من ان المراد بتغيير الاخر تصييره مرفوعا او منصوبا او مخفوضا
بعد ان كان موقوفا اي ساكنا قبل التركيب ففيه قصور لانه
لا يتناول الجزم وقد اعتبر الانتقال من السكون الى احد الثلاثة
على سبيل البدل ولم يعتبر الانتقال من احدها الى الاخر وهنا
تحكم فان قلت الاواخر جمع واقله ثلاثة فيلزم ان لا يتحقق
الاعراب ~~الا يتحقق الاعراب~~ الا بتغيير ثلاثة اواخر والامر
بخلافه قلت الاضافة تبطل ما ترد له اللام وقد صرح علما التفسير
والاصول بان لام التعريف التي للجنس تبطل معنى الجمع فالمراد
جنس الاواخر الصادق بالواحد والاكثر ولعل التعبير بصيغة
الجمع للاشعار بتعدد انواعها وتنوع التغيير وقد يجاب
بحذف مضاف اي احد اواخر الكلم لكنه قد يخرج مجموع تغييري
لا اضربن او تغييرات لا واخر فليتامل والمراد بالكلم هنا
الاسم المتمكن والفعل المضارع الذي لم يتصل اخره بالنون
الموضوعة للاناث وان استعملت في غيرهن ولم تباشره
نون التوكيد لفظا او تقديرا والاسم المتمكن

مطلب

يعني

يعني به الذي ليس فيه علة تقتضي البنا واما تفسيره بالمعرب فيوجب
دورا لان المشتق يشتمل على معنى المشتق منه مع زيادة كذا قيل
وقد يجاب بوجوه احدها ان المراد بالمعرب ذات المعرب
لا مع وصف الاعراب فالواجب لضرورة التعريف بالمعرب
ادراكه لكن ادراكه يمكن بغير وصف الاعراب والثاني ان الاعراب
المعرف ما يتصف به اللفظ كما تقدم وهو الحاصل بالمصدر
والاعراب المعتبر في المشتق وهو معنى المصدر فلا دور
والثالث انه تعريف لفظي والمقصود منه بيان ما وضع له
لفظ الاعراب لمن عرف معنى قولنا تغيير اواخر الكلم لاختلاف
العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا وجهل ان لفظ الاعراب
موضوع بازائه فلا دور واذا لم يقصد شرح معنى الاعراب
وتحصيله في ذهن السامع والرابع تفسير المعرب بما لم يشبه
الحرف وتصور هذا المعنى لا يتوقف على تصور الاعراب
فليتامل والكلم بمعنى الكلمات وانما عدل عن ايراد الكلمات
الى ايراد الكلم لانه اخف ولا مزية لاحدهما على الاخرى في المعنى
فالاخف لفظا اولى من الاثقل فان قيل الكلم اسم جنس جمعي
اي لا يطلق على اقل من ثلاث كلمات وان لم يتحد نوعها افادت
ام لا قال الرضي اعلم ان الكلم جنس الكلمة كتمر وتمرة وليس
المجرد من التاء من هذا النوع جمعا الذي الناكما يجي تحقيقه
في باب الجمع بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير
كالماء والعسل لكن الكلم لم يستعمل الا على ما فوق الاثنين
بخلاف نحو تمر وضرب انتهى اي فهو اسم جنس وضعا جمعي
استعمالا قلت قد صرح علما الاصول والتفسير والنحو كما تقدم
بان لام التعريف التي للجنس تبطل معنى الجمع فالمراد جنس الكلم
وقد يجاب بحذف المضاف اي احد الكلم واللام في قوله

لاختلاف العوامل للعلة او الوقت فان قلت يرد عليه
انه قد يوجد اختلاف العامل بدون تغيير الاخر كما في ضربت
زيدا وان زيدا او رايت زيدا او بالعكس كما في المعرب ابتدا فان
اعرابه يوجد العامل لاختلافه قلت اجيب عن الاول بان
المراد باختلاف العوامل اختلافها في العمل وعن الثاني بان المراد
اختلاف جنس العوامل من العدم الى الوجود او انه اراد بالا
ختلاف الوجود للملازمة والمشاكلة وخرج بقيد اختلاف
العوامل تغيير اواخر الكلم لا بسببها بان تغير الاخر لا بسبب
كحيث اذا فتحت بعد ضمها او بسبب لحركة التغيير بسبب النقل
او الاتباع او الحكاية او التقا الساكنين واما قوله او اخر
فلبيان محل الاعراب لا للاحتراز عما تقدم فان قيل العوامل
جمع عامل واقله ثلاثة فيلزم ان لا يتحقق الاعراب الا باختلاف
ثلاثة فيلزم عوامل والامر بخلافه قلت اللام في العوامل
لتعريف الجنس وهي اذا دخلت على الجمع ابطلت معنى الجمع
واعترض ايضا بان فاعلا الوصفي لا يجمع على فواعل واجيب
تارة بانه صار اسما واخرى بانه جمع عاملة لان العامل
قلما يكون كلمة ولا يخفى انه لا يتوجه للاعتراض من اصله
لان فاعلا الوصفي انما يمتنع جمعه على فواعل اذا كان لمذكر
عاقل ونقل عن سيبويه انه نص على اطراد طوالع في نجم طالع
والعامل كما قال ابن الحاجب ما به يتقوم المعنى المقتضي
للاعراب اي شي ملفوظ به او مقدرا ومعنوي به يحصل
معنى من المعاني المقتضية للاعراب وهي الفاعلية
والمفعولية والاضافة كجا في زيد فان به تحصلت الفاعلية
المقتضية للاعراب وضرب في ضربت زيدا فان به تحصلت
المفعولية المقتضية للاعراب والبا في مررت بزيد فان

فها

جاكم

وهو الغالب وملازمة وذلك وتجب في ثلاث الجامدة
غير المؤولة بالمشتق نحو هذا مالك ذهبا والمؤكدة
نحو ولى مدبرا والتي دل عاملها على تجدد صاحبها نحو وخلق
الانسان ضعيفا وتنقسم بحسب قصدها لذاتها والتوطية
بها الى قسمين مقصودة وهو الغالب وموطية وهي
الجامدة الموصوفة بها هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها وموطية
لها كقوله تعالى فتمثل لها بشرا سويا وقوله تعالى انا
انزلناه قرانا عربيا فان ما ذكر بشرا وقرانا توطية لذكر
سويا وعربيا وتنقسم بحسب الزمان الى ثلاثة مقارنة
وهو الغالب ومقدرة وهي المستقبلة نحو ادخلوها
خالدين وقولك مررت برجل معه صقر صايدا به غدا
اي مقدرا حال المرور به انه يصيد به غدا ومحكية وهي
الماضي نحو جا زيد امس راكبا وتنقسم بحسب التبيين
والتوكيد الى قسمين مبينة وهو الغالب وتسمى مؤسسة
ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها وهي على
ثلاثة مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرا ومؤكدة لصاحبها
نحو جا القوم طرا ومؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد ابوك
عطوفا وهي مما يشكل قولهم جا زيد والشمس طالعة
فان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد بين هيئة
فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة فقال ابن جني تاويلها
جا زيد طالعة الشمس عند مجيئه فهي كالحال والنعت
السببيين كمررت بالدار قائما سكانها وبرجل قائم
غلمانه وقال ابن عمرون هي مؤولة بمنكر ونحو **هذا**
باب التمييز اي التمييز ويقال له
ايضا المميز والتفسير والمفسر والتبيين والمبين وهو في اللغة



نفصل فصل المؤمن عن غيره قال الله تعالى وامتازوا اليوم
أيها المؤمنون أي انفصلوا عن المؤمنين تكاد تميز من الغيظ
أي ينفصل بعضها من بعض وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف
بقوله **ما يرفع الإبهام** أي الصريح وهذا الحد
الأوحد الذي فارق فيما التمييز الحال لأن الحال يقع جملة
وظرفا وجارا ومجرورا والتمييز لا يكون إلا اسما قال ابن هشام
في المغني اعلم أنهما اجتمعا في خمسة أمور وافترقا في سبعة
فأوجه الاتفاق أنهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان
رافعتان للإبهام وأما أوجه الافتراق فأحدها أن
الحال يكون جملة وظرفا وجارا ومجرورا والتمييز لا يكون إلا
اسما والثاني أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها نحو
ولا تمش في الأرض مرحا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى
بخلاف التمييز والثالث أن الحال مبينة للهيئات والتمييز
مبين للذوات والرابع أن الحال تتعدد بخلاف التمييز
الخامس أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفا
أو وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح السادس
أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان
السابع أن الحال تكون مؤكدة لعاملها نحو وكره ولا يقع التمييز
كذلك انتهى **المنصوب** بالفعل أو شبهه
إن كان مفسرا لما انبهم من الذوات المقدرة وبما فسره
إن كان مفسرا لما انبهم من الذوات المذكورة فإن قلت
في هذا الحد نظر لأن النصب حكم والحكم فرع التصور والتصور
موقوف على الحد فجاء الدور والدور مبطل للحد قلت الجواب
منع أن هذا الحكم وهو النصب فرع تصور هذا الحد وقد
بل هو غير متوقف على تصوره لا بالكنه ولا بالوجه

لانه

لأن المأخوذ في التعريف النصب مطلقا والنصب مطلقا
أعم من التمييز لوجوده مع غيره فتصوره يمكن بدون
تصور التمييز مطلقا وإنما يتوهم الدور لو كان المأخوذ
فيه النصب المقيد بالتمييز وليس كذلك **المفسر**
أي المبين **إبهام** أي خفي **من الذوات** زاد بعضهم
أو من النسب لإدخال التمييز المفسر لما انبهم من النسب
ولك أن تقول لا حاجة في إدخاله إلى ذلك بل يدخل
بدون ذلك بأن يراد بالذوات ما يعم الذوات وللذوات
المذكورة أي المعتبرة في نظم التركيب سواء كانت
ملفوظة أو مقدرة والمقدرة أي غير المعتبرة
في نظم الكلام لكنها ملحوظة حين فهم مدلول
المركب فإن طاب زيد نفسا الشيء فيه تقدير في نظم
الكلام وإنما يختلج في نفس المخاطب أن للطيب شيء من
أسبابه ويكون طالبا لمعرفته ليفيده المتكلم في تلك
المعرفة بالتمييز ولذا قال ابن الحاجب التمييز ما يرفع
الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة انتهى
فالأول وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة
هو ما يرفع الإبهام عن مفرد مقدار غالبا إما في عدد
نحو قولك عشرين درهما وإما في غيره موزونا نحو عندي
رطل زيتا ومنوان سمنا ومكيلا نحو قفيزان برا ومقياسا
نحو على التمرة مثلها زبدا فإن عشرين والرطل والمن والقفيز
والمثل يحتمل أمورا كثيرة والتمييز يعرف المراد ومن قبيل
الحقائق المراد بالمقادير هنا المقدرات إذ المراد المعدود
والموزون والمزروع لا عرفا فهم وعن مفرد غير مقدار
مثل قولك عندي خاتم حديدا أو باب ساجا والثاني

وهو ما يرفع الابهام عن نسبة كانت في جملة او ما
ضاهاها فالاول مثل طاب محمد نفسا والثاني زيد
طيب نفسا وابا وابوة ودارا وعلما او في اضافة
نحو يعجبني طيبه نفسا وابا وابوة ودارا وعلما وهذا
القسم يرفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة لان طاب
زيد معناه طاب شي زيد ونفسا تمييز شي وهو ذات
مقدرة وعلى هذا القياس حال زيد طيب نفسا
ومن النحاة من قال المراد من الذات المقدرة هي
النسبة التي في الاشيا الثلاثة فان نسبة الطيب
الى زيد في طاب زيد مبهمة يحتاج الى بيان الخفاء
الحمد فهذه النسبة ذاتا مقدرة ولا احتياج هاهنا
الى تقدير شي قال سيد المحققين والقول الاول
اصح لان اطلاق الذات المقدرة على الشي المبهم
المقدر اولى من اطلاقها على نفس النسبة وفي شرح العصام
الثاني بقوله ولا يخفى عليك ان هذا البيان غير صحيح
لانه ينبادر منه ان المقصود بالتمييز في هذا القسم
رفع الابهام عن الذات المقدرة فالمعول على ما سياتي
من قوله والثاني عن نسبة وبهذا اندفع التنافي
بينهما من غير حاجة الى الحمل قوله والثاني عن نسبة في تقدير
والثاني عن ذات مقدرة في نسبة فاحفظه ولا تنس انتهى
وفي شرح التسهيل لناظر الجيش يعبر النحويون عن تمييز
الجملة بانه المنتصب عن تمام الكلام وعن تمييز المفرد
بانه المنتصب عن تمام الاسم انتهى قال
ابن الطراوة الابهام الذي تفسيره التمييز
اما الجنس نحو عشرون رجلا او البعض نحو احسن

الناس

الناس وجها او الحال نحو احسنهم ادبا او السبب نحو احسنهم
عبدا قال ابن هشام في تذكرته فهو كالبدل
في اقسامه الثلاثة فالقسمان الاخيران نظيرهما
بدل الاشتمال فيوضح الاول ان الافراد في موضع
الجمع فرجلا في موضع رجال في العشرون نفس الرجال
وخرج بالاسم الفعل والحرف والجملة والجار والمجرور
وبالمنصوب المرفوع والمجزوم ومقتضى كلام ابن
الحاجب ان المخفوض يسمى تمييزا فان حد التمييز
يتناوله وبالمفسر لما انبهم البدل فان المبدل
منه في حكم التنحية فهو ليس بمفسر ويرفع الابهام
عن شي بل هو نزل منهم وارادة معين وبقوله
من الذوات الحال فانها ترفع الابهام ولكن
لا عن ذات وانما ترفع الابهام عن هيئة الذات
لا عن نفسها وكذلك القهقرى يرفع الابهام
عن هيئة الذات التي هي الرجوع لان ماهية
الرجوع معلومة غير مبهمة وهي الانتقال
الى ما ابتدا الذهاب منه لكن الصفة في نحو
رايت رجلا طويلا او طويلا تدخل فيه لان
رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد
من افراده فتذكر احد اوصافه تمييزا عما يخالفه
كما تميز بطويل عن قصيره فطويل رفع الابهام
عن الذات المذكورة وكذا البدل من الضمير
الغائب في نحو رايته زيدا لانه يرفع
رفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نحو
ربه رجلا وربه رجلا سوا وحكي للحواشي ان المراد

ان المراد الاسم النكرة غير التابع بقرينة قوله
ولا يكون الا نكرة وبقرينة التوابع بابواب
فلا يدخل في الحد شيء من ذلك ولا المنصوبات
في نحو الحسن الوجه بالنصب وعين زايد وسعد
نفسه والمربطنه بل زايد مفعول فيه اي عين
في زايد وبطنه مفعول به والتقدير الم ساكد
شاكا بطنه وكذا نفسه لانه يراد بنفسه لنفسه
من التفصيل قال العصام ولا يخفى انه لا فرق
بين منصوبات الصفة المشبهة مشبهات
بالمفعول دون هذه تحكم وكذا لم يدخل التعجبي
شيء احسن زيدا وحسن رجل وكذا سائر
التوابع كالبدل من الضمير المبهم وكذا وصفات
اسما الاشارة ومن وما واي وصفات العدد
نحو قبضت عشرة دراهم فان قلت لا يشمل
التعريف التمييز المؤكد على راي ابن مالك
ذكره في العمدة قلت لا يرد ذلك على المص
لانه يحتمل ان لا يقول بذلك كما لا يرد على ابن
الحاجب وابن هشام لانهما كالجمهور على منع ذلك
كما صرح به ابن هشام في المغني لكنه وافق ابن مالك
في النظر فالمفسر لما انبهم من النسب نحو عرقا
وشحما ونفسا من قولك اي مقولك الذي
هو تصبب اي تحلل زيد عرقا وتفقأ
اي تشقق يقال تفقأت السحابة عن مائها
اي تشققت وبعضهم فسر تفقأ بامتلأ
بكر شحما وطاب محمد نفسا فعرقا تمييز

منصوب

منصوب بتصبب مفسر ومزيل لخفاء نسبة التصبب
الى زيد فان في نسبته الى زيد خفاء اذ لا يعلم
ان التصبب من جهة العرق او غيره وبذكر التمييز ارتفع
الخفاء على ما تقدم مفسر لذات مقدرة اي تصبب
شيء زيد وقس عليه غيره وشحما تمييز منصوب
بتفقأ مفسر ومزيل لخفاء نسبة التفقؤ الى بكر فان
في نسبة التفقؤ الى بكر خفاء اذ لا يعلم ان تفقأه من جهة
شحمه او غيره وبذكر التمييز ارتفع الخفاء ونفسا تمييز
منصوب بطاب مفسر ومزيل لخفاء نسبة الطيب
الى محمد فان في نسبة الطيب اليه خفاء اذ لا يعلم ان
طيبه من جهة نفسه او ابنه او الولد او علمه او داره
او نحو ذلك وبذكر التمييز ارتفع الخفاء والتمييز في ذلك
كله محول عن الفاعل والاصل تصبب عرق زيد
وتفقأ شحم بكر وطابت نفس محمد فحول الاسناد عن
المضاف الى المضاف اليه فحصل الابهام في النسبة
فجيء بالمضاف الذي كان فاعلا وجعل تمييزا
والباعث على ذلك ان ذكر الشيء مجملا مبهما ثم
ذكره مفصلا مبينا اوقع في النفس اي اشد وقعا
وتمكنا فيها لما جبل الله تعالى عليه النفوس من
ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع عندها
وقد يكون على المفعول كقوله تعالى وفجرنا الارض
عيونا قيل التقدير عيون الارض وكذا يقال
في غرست الارض شجرا ونحو ذلك وهذا مذهب
الجزولي وابن عصفور وابن مالك واكثر
المتاخرين وانكره الشلوبين وحجته ان
سيبويه لم يمثل بالمفعول عن المفعول
وتبعه تلميذه الابذي وابن ابي الربيع وقال

الثلوب عيونا في الاية منصوبة على انها حال مقدرة لانها
حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك واولها
ابن ابي الربيع على وجهين احدهما ان يكون بدل بعض
من كل على حذف الضمير احدهما اما ان يكون بدل بعض من
كل على حذف الضمير اي عيونا منها مثل اكلت الرغيف ثلثا
اي ثلثه والثاني ان يكون مفعولا على اسقاط الجار اي
بعيون كما قال وكذا يكون التقدير غرست الارض
بشجرة ورده ابن هشام في شرح اللمحة بقوله قلنا
لو كان كما زعمت لم تلتزم العرب في مثل ذلك التنكير
والتاخير عن الفعل ولصرحوا بالجار في وقت وايضا
فليس الشجر مغروسا بها ولا العيون مفجرا المقابل هي نفس
الشي المغروس والمفجر انتهى وقد يكون محولا عن مضاف
غيرهما وذلك بعد افعل التفضيل المخبر به عن ما هو
مغاير للمميز وقد يكون غير محول امتلا الاناء ماء وهو
قليل ثم اعلم ان كل جملة انطوت على ابهام فان التمييز
يقع مفسرا لما فيها من الابهام الا في موضعين احدهما ان
يكون التفسير موقعا في استعمال العامل على خلاف ما
استعمله العرب عليه فلا يقال دهنت زيتا ولا غصبت
رجلا ولا مررت انسانا لان هذه العوامل انما وضعت
على ان تصل لهذه الاشيا بحرف الجر لا بنفسها ولان ذلك
يؤدي الى ان لا يجوز تعدي هذه العوامل الى معمولاتها
فلا يجوز بقياس بل يوقف ما ورد من ذلك على السماع
والذي ورد منه امتلا الاناء ماء وتفقا زيد
شحما الاصل من الما ومن الشحم ثانيهما ان يؤدي الى
تدافع الى تدافع الكلام نحو ضرب زيد رجلا اذا جعلت
رجلا تمييزا لما انطوى عليه الكلام المتقدم من ابهام
الفاعل وذلك ان الكلام مبني على حذف الفاعل

فذكره

فذكره تفسيرا آخره متدافع لان ما حذف لا يذكر وبعضهم
لم يعتبر هذا الشرط فقال في قوله تعالى وان كان
رجل يورث كلالة ان كلالة تمييز وان اصل التركيب
وان كانت كلالة نرث رجلا على ان تكون الكلالة
اسما للوارث نفسه لا للموروث ثم نقل وان كان رجل
يورث كلالة على التمييز وقد يتخرج عليه قول الزاجر
٭ يبسط للاضياف وجها رحبا ٭ بسط ذراعين لعظم كلبا ٭
فيكون قد نوى المصدر بناه للمفعول والتقدير بسط
مثل ما بسط ذراعان ويحتمل هذا البيت غير هذا وهو
ان يكون من باب القلب وهو كثير في كلامهم المفسر لما انبهم
من الذوات نحو غلاما ونعجة من قولك اشتريت
عشرين غلاما وملكت تسعين نعجة فغلاما تمييز
منصوب بعشرين مفسر للابهام الحاصل في جنس ذات
مذكورة بعشرين ونعجة تمييز منصوب مفسر للابهام
الحاصل في جنس ذات مذكورة بتسعين لان اسما
العدد مبهمة لان ما اريد بها مبهم لكونها صالحة
لكل معدود والمراد بها هذا المعدود واذا نعت
تمييز الوزن وما به جاز فيه الحمل على اللفظ فنقول
عندي عشرون درهما وازنا وما به جاز فيه الحمل
على اللفظ فنقول عندي عشرون درهما وازنا
والحمل على المعنى فنقول وازنة ومن التمييز المذكور
تمييز المقادير كرطل زيتا وقفيز برا ومنوين
عسلا وتمرا وجرى بعضهم على ان الاعداد ليست
من جملة المقادير قال ابن هشام في شرح القطر
وهو قول المحققين لان المراد بالمقدار ما لم

نرد حقيقة بل مقدار حتى انه تصح اضافة المقدار اليه
والعدد ليس كذلك الا ترى انك تقول عندي مقدار
رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رطلا الا على
معنى آخر انتهى فقال بعضهم الاحسن ما ذهب الله بعضهم
من جعل ما دل على عدد من قسم المقادير وهي ما يقدر
به الشي اي يعرف به قدره ويتبين وليشمل ما يعرف
به قدر المكيل كالقفيز والصاع تقول عندي قفيز برا
وصاع تمرا والموزون كالدانق والمثقال والمن والرطل
والمزروع والممسوح كالذراع وقدر راحة وقدر شبر
ونحو ذلك ومن المقدار عند سيبويه شبه مثلية نحو ما
لي ان لنا مثل احد ذهبا وذكر ابن هشام مما نصه
الالفاظ المشتركة لا يجي التمييز باعتبارها لا تقول
رايت عينا ذهبا على التمييز وسر ذلك ان المشترك
موضوع للدلالة على ذات التي باعتبار حقيقته
وانما يجي الالتباس لعدم القرينة فالجمل لها واسما العدد
ونحوها مما يميز لم توضع للذات باعتبار حقيقتها
التي تحصل بالتمييز فانه لا يفهم من عشرين الاعشرتان
من اي معدود كان فهو موضوع على الابهام فافتقر
الى التمييز والمشترك انما وضع لمعين والاشتراك
انما حصل عند السامع انتهى ويرد عليه تمييز الضمير المبهم
وتمييز اسم الاشارة المبهم نحو نعم رجلا وحبذا رجلا
فانه لا ابهام في وضع الضمير واسم الاشارة وانما طرا
الابهام من استعمالها بلا اشارة ولا سبق مرجع ولك
ان تقول ما وضع له الضمير ما سبق مرجعه حكما كما في
ما نحن فيه فابهامه وضعي فتامل من التمييز المفسر

لما

لما ابهم من النسب وهو محول عن مضاف غير فاعل وغير
مفعول انما يقع بعد افعل التفضيل المخبر به عما هو مغاير
للتمييز ولعله انما فصله تنبيها على ان الاول تمييز النسبة
الاسنادية وما هنا تمييز النسبة الاضافية وذلك
نحو ابا ووجها من قولك **زيد اكرم منك ابا واجمل
منك وجها** فابا ووجها تمييزان منصوبان باكرم
واجمل مفسران لما ابهم من نسبة اكرم واجمل الى ضمير
زيد والاصل ابو زيد اكرم منك ووجهه اجمل منك
فحول الاسناد من المضاف الى المضاف اليه وجعل المضاف
وهو اب ووجهه تمييزا فصار زيد اكرم منك ابا
واجمل منك وجها زيد مبتدا واكرم اسم تفضيل خبره
مرفوع به وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو في
محل رفع ومنك جار ومجرور متعلق باكرم وابا
تمييز منصوب باكرم والواو حرف عطف واجمل
تفضيل معطوف على اكرم فهو مرفوع مثله وفاعله
ضمير مستتر فيه تقديره هو في محل رفع ومنك جار
ومجرور متعلق باجمل ووجها تمييز منصوب
باجمل ولا يخفى فائدة التمييز على من له تمييز وان
الواقع بعد افعل التفضيل هو عين المخبر عنه وجب
خفضه بالاضافة كقولك مال زيد اكثر مال
وانا جاز اكرم الناس رجلا لتعذر اضافة افعل
مرتين لان افعل وقع في المثال المذكور مضافا
الى الناس والمضاف ما دام مضافا الى شي يمتنع ان
يضاف الى غيره **ولا يكون** اي التمييز **الا نكرة** وذلك

لانه لما كان الغرض من التمييز التفسير وازالة الابهام وكان ذلك حاصلا بالنكرة التزموا تنكيره احترازا عن العبث والزيادة لا لفائدة وايضا فان التمييز ملازم للفضيلة فاستثقل واستحق التخفيف بلزوم التنكير فان غيره من الفضلات الا الحال طارئ في الفضيلة ويقوم مقام الفاعل فلصلاحية ما سوى التمييز والحال من الفضلات لصيرورته عمدة مجاز تعريفه بخلاف الحال والتمييز وخالف الكوفيون في ذلك فجوزوا نصب المعرفة على التمييز مع الحكم بتعريفهما تمسكا بالظواهر الواردة كقول الشاعر

على ام مليت الرعب والحرب لم تقد
لظاها ولم تستعمل البيض والسمر

وكقول الاخر

صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

وكقولهم الم زيد راسه ورجع بطنه وغبن رايه وكقولهم الاحد عشر الدرهم وكم ناقة وفصيلها لك والبصريون فرقوا تنكيرها ورد ضمن ذلك اما بتقدير زيادة ال فيما هي فيه او بتقدير الاضافة منفصلة فيما هو مضاف فيكون نحو الم راسه بتقدير راسا ويجري ذلك في نحو كم ناقة وفصيلها وقال المبرد في سفه نفسه ان سفه بمعنى ضيع وقيل بمعنى اهلك وقال الزمخشري بمعنى امتهن وعلى هذا اخرج عن التمييز وبقي مفعولا به وقيل ان التقدير الم في راسه

ورج

ورجع في بطنه وغبن في رايه فيكون نصبه بتقدير فجر محذوف حال كونه [مسالة] ولسالك الاحسن الخامسة لا يمتنع تقديم التمييز على عامله ان كان فعلا متصرفا نحو طاب زيد نفسا واغرست الارض شجرا فتقول نفسا طاب زيد وشجرا غرست الارض وفاقا للكسائي والمازني والمبرد ومنعه الباقون قيل لانه في الاصل فاعل كما في المثال الاول اذ اصله طابت نفس زيد او نائب عن الفاعل كما في المثال الثاني اذ هو في معنى غرس شجر الارض والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعناه وهذا غير جيد اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كمفعول ما لم يسم فاعله فانه لما كان منصوبا كان تقديمه على الفعل جائزا فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاي مانع من ان يكون للفاعل ايضا اذ صار على صورة المفعول من جواز التقديم ويمتنع تقديمه على عامله ان لم يكن فعلا متصرفا بالاجماع فدخل في ذلك ما يكون التمييز فيه عمل مفرد نحو عشرون درهما ونحو زيد يطيب نفسا وزيد اكرم مالا من عمرو ولله دره فارسا فان امتناع تقديم مثل هذا مجمع عليه وان كان الاختلاف فيه هل هو من تمييز النسبة او المفرد وكذا نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو لا يتقدم باجماع اما لانه من تمييز الجملة والعامل غير متصرف كما يقول ابن مالك واما لانه من تمييز المفرد كما يقول غيره وقد يستباح

في الضرورة كقول الشاعر

وَنارُنا لم يُرَ نارٌ مِثلُها ۞ قد عَرفت ذلك معدٌّ كلّها

باب الاستثناء

هو مأخوذ من الثني وهو العطف تقول ثنيت الحبل اذا عطفت بعضه على بعض وقيل هو من ثنيته عن الشيء اذا صرفته ويقال ثني عنان الدابة اذا صرفها لان المستثنى مصروف عن حكم المستثنى منه قال المولى سعد الدين التفتازاني وينبغي ان تعلم انا اذا قلنا جاء القوم الا زيدا فلا استثناء يطلق على اخراج زيد وعلى زيد المخرج وعلى لفظ زيد المخرج وعلى لفظ زيد المذكور بعد الا وعلى مجموع لفظ الا زيد ولهذه الاعتبارات اختلفت العبارات في تفسيره ويجب ان يحمل كل تفسير على ما يناسبه من المعاني الاربعة انتهى والمناسب ان يراد بالاستثناء في الترجمة معنى المستثنى وهو المذكور بعد الا او احدى اخواتها الى ما يصدق عليه ذلك لانه الذي من المنصوبات وانما جعله من المنصوبات مع انه قد يكون مرفوعا او مجرورا ايضا كما يعلم مما سياتي لان النصب هو الاصل فيه الاستثناء بالمعنى الاول الاخراج بالا او احدى اخواتها مما لولاه لدخل في الكلام السابق اي الدلالة على خروج شيء مذكور من حكم الكلام وعدم دخوله بالا او احدى اخواتها مما لولاه لدخل في الكلام السابق اي الدلالة على خروج شيء

مذكور

مذكور من حكم الكلام وعدم دخوله بالا او احدى اخواتها لولا ذلك الاخراج موجود لدخل ذلك الشيء المخرج اي الحكم بدخوله او لتوهم السامع دخوله في حكم الكلام المخرج منه الذي حقق ومن تنبه السبق فليس المراد باخراجه انه دخل في قصد المتكلم ثم اخرج والا لكان تناقضا بل المراد باخراجه الدلالة على انه خارج ليس بداخل بناء على هذا لولاه لدخل وقد دخل نحو الاخراج في قولك جاء القوم الا زيدا فانه فيه اخراج زيد عن حكم القوم وهو المجيء ولولا هذا الاخراج كان زيد داخلا في المجيء فالاخراج جنس يشمل كل اخراج كالاخراج بالبدل نحو اكلت الرغيف ثلثه فان الثلث مخرج الثلثين وبالصفة نحو اعتق رقبة مؤمنة فان المؤمنة مخرجة للكافرة وبالشرط نحو اقتلوا المشركين ان حاربوا مخرج لمن لم يحاربوا وبالغاية نحو اتموا الصيام الى الليل وبنحو استثني زيدا او بلا استثناء نحو فشربوا منه الا قليلا وبالا او احدى اخواتها خرج ما عدا الاستثناء فلا يسمى شيء منه استثناء في الاصطلاح ولا فرق في المذكور بعد الا بين المفرد والجملة المؤولة بالمفرد نحو افضل من احد الا مفضول لا الزيد قال ابن هشام الانصاري لا خلاف ان في ذلك قام القوم الا زيدا مخرجا ومخرجا منه وان المخرج ما بعد الا والمخرج منه ما قبلها ولكن قبل الابتداء القيام والحكم به والقاعدة ان ما خرج من نقيض دخل في النقيض الاخر واختلفوا هل زيد مخرج من القيام او من الحكم به والذي عليه محققو النحاة والفقهاء انه مخرج من القيام فيدخل في عدم القيام فهو غير قائم وقيل مخرج من الحكم بالقيام فهو غير محكوم

عليه وهو قول قوم من الكوفيين فعندنا ان الاستثنا
من النفي اثبات ومن الاثبات نفي وعند هم ان المستثنى
غير محكوم عليه بشي ومن حجج الجمهور الاتفاق على حصول
التوحيد بقولنا لا اله الا الله وذلك انما يتمشى على قولنا
محكوم عليه لا على قولهم انه مسكوت فافهمه والحد المذكور
حد الاستثنا المتصل وهو ما يكون المستثنى فيه بعض
المستثنى منه واما الاستثنا المنقطع وهو ما لا يكون
المستثنى فيه بعض المستثنى منه فهو الاخراج بالا او غيرا
وبيد لما دخل في حكم دلالة المفهوم فشمل ما فيها الثلث
الاحمارا وما عندي احد غير فرس وقوله صلى الله
عليه وسلم انا افصح من نطق بالضاد بيد اني من قريش
واسترضعت في بني سعد وبيد بمعنى غير وكونها بمعنى
غير هو المشهور وقيل بمعنى من اجل ولا يستثنى بها الا
المنقطع وخرج ما يجي استدراكا وليس باستثنا
نحو ولكن رسول الله واحترزنا بالمفهوم من المتصل وقولنا
لما دخل شامل للجملة والمفرد وهو الكثير نحو ولا تنكحوا
ما نكح اباؤكم من النسا الا ما قد سلف اي النكاح ما نكح
ابوه مواخذ بفعله الا ما قد سلف من فعله ومثال
الجملة لا تفعلن كذا او كذا الا جل ذلك ان افعل كذا او كذا
فما بعد الا مخالف لما قبلها كانه قال والله لا تفعلن
كذا فهو عقد وحله فعل كذا وتقدير الاخراج في هذا
ان يجعل قوله لا تفعلن كذا بمنزلة لا ارى لهذا العقد
منحلا الا فعل كذا وجعل ابن خروف من ذلك لست
عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر على ان يكون من مبتدا
ويعذبه الخبر ودخلت الفا لتضمن المبتدا معنى الجزا

وجعل

وجعل القراسة قراة من قرا فشربوا منه الا قليل اي فلم
يشربوا منهم لم يشرب ونحو قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت
الا الموتة الاولى فالموتة الاولى مستثنى منقطع مخرج
مما افهمه لا يذوقون فيها الموت من نفي تصوره للمبالغة
في النفي ووقوعه اي لا يذوقون فيها الموت ولا يخطر
ببالهم الا الموتة الاولى ويمكن جعل التعريف السابق
شاملا للمنقطع بان يحمل الاخراج على ما يشمل الاخراج من
مفهوم الكلام والدخول على ما يشمل الدخول في حكم ما افهم
منه بواسطة ولو عرفا وفي الاستثنا المنقطع اخراج
من حكم مفهوم الكلام فانه اذا قيل جا القوم ثم عرفا
مجي ما يتعلق بهم ايضا فقوله الا الحمير اخراج من هذا
المفهوم كما صرح بذلك العلامة البدر بن مالك في شرح
الالفية وكانه قيل جا القوم وجا ما يتعلق بهم ايضا
الا الحمير فالمستثنى في القسمين غير داخل في الحكم ولم يثبت
له الحكم الا ان المتصل كان داخلا في مفهوم المستثنى
والمنقطع لم يكن كذلك اصلا لكن ههنا قسم اخر
وهو ما يكون المستثنى داخلا فيما سبق لكن اريد بالا
ستثنا اثبات حكم اخر على المستثنى كما يقال جا في
القوم الا زيد فعظموه بمعنى انه لكن زيد معظم وقد
صرح المفسرون في قوله تعالى لست عليهم بمسيطر
الا من تولى وكفر فيعذبه الله بانه منقطع واعتبر
بعضهم في الاستثنا ان يكون من متكلم واحد ومشى عليه
ابن السبكي في جمع الجوامع وقيل لا يعتبر ذلك قال
المحقق المحلي في شرحه فيقول القايل الا زيدا عقب
قول غيره جا الرجال استثنا على الاتي بي لعموم قال اولا

ولو قال النبي صلى الله عليه وسلم الا اهل الذمة عقب نزول
قوله تعالى اقتلوا المشركين كان استثناء قطعا لانه
المبلغ عن الله تعالى وان لم يكن ذلك قرانا انتهى وهل قياسه
حتى يكون استثناء قطعا قول الوكيل في الاستثناء الا عمرة
عقب قول موكله فيه لزيد الا عمرة لان الوكيل قائم مقام موكله
فيه نظر وهل هذا هو الخلاف في انه هل يشترط في الكلام اتحاد
المتكلم لا بل يجري وان اشترطنا الاتحاد هناك ويفرق
فيه نظر وهل يعتبر كون المستثنى واجب الدخول في المستثنى
منه او لا بل يكفي صحة الدخول ذهب جمهور النحاة الى الاول
كما قال الرضي وعليه قالا في قولك جاءني رجال الا زيدا
محمول على الصفة اي رجال متصفون بمغايرة زيد دون
الاستثناء لتعذره اذ شرط متصله دخول المستثنى في المستثنى
منه قطعا ومنقطعه عدم الدخول قطعا وذهب
المبرد الى الثاني فيجوز عنده الحمل على الاستثناء فيما ذكر وانا
الاستثناء بمعنى المستثنى فهو المخرج تحقيقا او تقديرا من مذكور
او متروك بالا واخواتها فالمخرج جنس يشمل المستثنى
نحو القوم الا زيدا وغيره نحو ما جاءني القوم لكن زيد جاءني
ونحو قام القوم ولم يقم زيد كذا قيل وقولنا تحقيقا
او تقديرا تقسيم للجنس الذي هو المخرج لارادة بيان دخول
المتصل نحو جاء اخوتك الا زيدا فانه مخرج تحقيقا والمنقطع
نحو ما لزيد علم بقيام عمرو الا ظنا يظنه فان هذا ليس
بمخرج تحقيقا ضرورة ان الاخراج يعتمد الدخول
اولا والظن لم يدخل في العلم فكيف يخرج عنه وانما
هو مخرج تقديرا اي قدر اخراجه من حيث هو مقدر
الدخول في العلم لما كان مستحضرا بذكره لقيامه مقامه

في كثير

كثير من المواضع قال ابن السراج اذا كان الاستثناء منقطعا
فلا بد ان يكون الكلام الذي قبل الا دالا على الاستثناء فتامل
فانه دقيق ولذلك يحسن استثناء الظن بعد ذكر العلم
ولا يحسن الاكل ونحوه ومن مذكور او متروك تقسيم
اخر للجنس الذي هو المخرج يراد به بيان انقسامه الى تام
والى مفرغ فالاول كقولك قام القوم الا زيدا فالمستثنى
منه هو القوم وقد ذكر والثاني كقولك ما ضربت الا زيدا
فالمستثنى منه هو احد الذي هو مفعول ضربت وليس
بمذكور والتقدير ما ضربت احدا الا زيدا وبالا او بمعناه
اي بمعنى الا من الادوات المذكورة في هذا الباب
متعلق بالمخرج خرج به المخرج بغير ذلك نحو قام القوم ولم
يقم زيد ونحو اقتلوا المشركين ولا تقتلوا اهل الذمة
فان كلا من زيد واهل الذمة في المثالين المذكورين اخرج
بغير ذلك فيكون مثل ذلك خارجا من التعريف والاستثناء
حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع والذي ذهب اليه
الجلال المحلي تبعا لمقتضى كلام العلامة القطب الشيرازي
في شرح المختصر ان الخلاف لفظ الاستثناء لكن انكر ذلك
السعد في التلويح حيث قال قد اشتهر فيما بينهم ان الاستثناء
حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع والمراد صيغ الاستثناء
واما لفظ الاستثناء فحقيقة اصطلاحية في القسمين
بلا نزاع انتهى ثم انكر على صدر الشريعة ان لفظ الاستثناء
مجاز في المنقطع فعلى هذا يكون محل الخلاف صيغ الاستثناء
وهو ظاهر كلام العلامة العضد كما ذكر السعد
في حواشيه **وحروف الاستثناء** اي ادوات
والات الاخراج اي الادوات الدالة على الاخراج وعدم

الدخول في حكم الكلام المخرج منه غالبية وسماها حروفا
تغليبا وفي الحقيقة ثلاثة اقسام حرف بالاتفاق
وهو الا واسم بالاتفاق وهو غير وسوى بلغاتها ومتردد بين
الفعلية والحرفية وهو خلا وعدا وحاشا ففي التعبير
بالحروف تغليب للاصل وهو الا وقال الصفار في شرح
كتاب سيبويه الحرف يطلقه سيبويه على الاسم والفعل
فاطلاق الحروف على الكلمات مطلقا اصطلاحه وعليه
فلا تغليب ومن ادوات الاستثناء ليس كقولك قاموا
ليس زيدا او قول النبي صلى الله عليه وسلم ما انهر الدم وذكر
اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر فليس هنا بمنزلة
الا في الاستثناء والمستثنى بها واجب النصب مطلقا باجماع
ولا يكون كقولك قاموا لا يكون زيدا فلا يكون ايضا بمنزلة
الا في المعنى والمستثنى بها واجب النصب مطلقا كما هو
واجب مع ليس والعلة في ذلك فيهما ان المستثنى بهما خبرهما
وتقدم ان ليس واخواتها ترفع الاسم وتنصب الخبر
بل وسياتي ايضا وانه تقدم على ذلك في المرفوعات
قال فاين اسمهما **قلت**
مستتر فيهما وجوبا عائدا على البعض المفهوم من الكل
السابق وكانه قيل ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم
زيدا ومثله قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر
مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين اي فان كان
البنات وذلك لان الاولاد قد تقدم ذكرهم وهم
شاملون للذكور والاناث وكانه قيل اولا يوصيكم
في بنيكم وبناتكم ثم قيل فان كن وكذلك ههنا فان
قيل لا فائدة في قول القائل فان كن البنات او الاناث
لنا

لنا فالجواب الفائدة هو الظرف بعده فالفائدة ذكرت
فالجواب فائدته التوطئة للوصف بعده وباب التوطئة
يجري في الوصف والحال والخبر ولا يرد على هذا ما اورد
على قاموا ما خلا زيدا من جعل الفاعل فيه ضميرا يعود
الى البعض المفهوم مما سبق لان البعض ههنا في سياق النفي
فيشمل كل بعض من القوم فيحصل غير المقصود من الاستثناء
بخلافه فيما خلا وشبهه وقيل فاعلهما ضمير مستتر فيهما
وجوبا عائدا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق
ويأتي ما عليه من عدم الاطراد في مثل القوم اخوتك
ليس زيدا وذهب الكوفيون الى انه مضمر عائد على المصدر
المفهوم من الفعل المتقدم فكذلك كان مفردا والتقدير
في مثل قاموا ليس زيدا ليس قيامهم قيام زيد وحذف
المضاف الذي هو الخبر واقيم المضاف اليه مقامه ورد
بوجهين احدهما ان فيه دعوى حذف مضاف لم يلفظ
به قط الثاني انه لا يطرد تقديره في كل موضع بدليل
القوم اخوتك ليس زيدا وبوجه ثالث هو ان تقديرهم
لا يؤدي المقصود من الاستثناء فانك اذا قلت
قام القوم لا زيدا فالمقصود اخراج زيد من القوم
والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار وقولهم ان
التقدير ليس قيامهم قيام زيد لا يفيد ذلك واجيب
عن الثاني من الوجهين بما سياتي قريبا **وفي الا**
بدأ بها لانها اصل ادواته قال ابن يعيش اصل الاستثناء
ان يكون بالا وانما كانت الا هي الاصل لانها حرف وانما
ينقل الكلام من حال الى حال الحروف كما ان ما ينقل من الايجاب
الى النفي والهمزة تنقل من الخبر الى الاستخبار واللام تنقل

من النكرة الى المعرفة فعلى هذا تكون الا هي الاصل لانها تنقل
الكلام من العموم الى الخصوص ويكتفى بها عند ذكر المستثنى
منه اذا قلت ما قام الا زيد وما عداها انما يستثنى به
لموضوع موضوعها ومحمول عليها المشابهة بينهما وقال
ابن اياز الاصل الا دون في هذا الباب لوجهين احدهما
انها حرف والموضوع لافادة المعاني الحروف كالنفي والاستفهام
توطية للمسئلة وهو لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا اى
رجل مكان زيد وعوضا عن زيد انتهى قال في المغني قلت
وليس كما قالاه بل الوصف في المثال وفي الاية مختلف فهو
المثال مخصص مثله في قولك رجل موصوف بانه غير
زيد وفي الاية مؤكد مثله في قولك رجل موصوف
بانه غير زيد وفي الاية مؤكد مثله في قولك متعدد
موصوف بانه غير الواحد وهكذا الحكم ابدا ان طابق ما بعد
الا موصوفها فالوصف مخصص وان خالفه بافراد او غيره
فالوصف مؤكد ولم ار من افصح عن هذا لكن النحويين
قالوا اذا قيل له عندي عشرة الا درهما فقد اقر له
بتسعة فان قال الا درهم فقد اقر له بعشرة وسره
ان المعنى حينئذ عشرة موصوفة بانها غير درهم
وكل عشرة فهي موصوفة بذلك فالصفة هنا مؤكدة
صالحة للاسقاط مثلها في نفخة واحدة وتخرج الاية
على ذلك اذ المعنى حينئذ لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
اى ان الفساد يترتب على تقدير تعدد الالهة وهذا
هو المعنى المراد ومثال المعرف الشبيه بالمنكر قوله

انيخت فالقت بلدة فوق بلدة
قليل بها الاصوات الا بغامها

فان

فان تعريف الاصوات تعريف جنس ومثال شبه الجمع
قوله

لو كان غيري سليمى الدهر غيره
وقع الحوادث الا الصارم الذكر

فالا الصارم صفة لغيري ومقتضى كلام سيبويه
انه لا يشترط كون الموصوف جمعا او شبهه لتمثيله
بلو كان معنا رجل الا زيد وهو لا يجري لو كان يجري
النفي كما يقول المبرد وتفارق الا هذه غيرا من وجهين
احدهما انه لا يجوز حذف موصوفها لا يقال جاءني الا زيد
ويقال جاءني غير زيد ونظيرها في ذلك الجمل والظروف
فانها تقع صفات ولا يجوز ان تنوب عن موصوفاتها
والثاني انها لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء فيجوز
عندي درهم الا دانق لانه يجوز الا دانقا ويمتنع الاستثناء
من حيث ان الدرهم ههنا بمثابة الجمع في المعنى باعتبار
اشتماله على الدوانق فيصح اخراج الدانق منه لانه كما يخرج
الواحدة من العشرة مثلا ويمتنع الا جيد لا يمتنع
الا جيدا ويجوز درهم غير جيد قاله جماعات
وقد يقال انه مخالف لقولهم في لو كان فيهما الهة
الاية ولمثال سيبويه لو كان معنا رجل الا زيد
لغلبنا وشرط ابن الحاجب في وقوع الا صفة تعذر الاستثناء
وجعل من الشواذ قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر
ابيك الا الفرقدان والوصف هنا مخصص لما مر
لما بينت من القاعدة وقد تكون عاطفة بمنزلة الواو
في التشريك في اللفظ والمعنى ذكره الاخفش والفراء
وابو عبيدة وجعلوا منه لئلا يكون للناس على الله

حجة الا الذين ظلموا منهم لا تخافن لدي المرسلون الا من ظلم
وتناقلها الجمهور على الاستثنا المنقطع وقد تكون
زائدة قاله الاصمعي وابن جني وحملا عليه قوله حرا
جيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا المحفوظ
وابن الكنى مالك وحمل عليه قوله
ارى الدهر الا منجنونا باهله
واما المحفوظ وما الدهر الا منجنونا ثم ان ثبت رواية
فيتخرج في ارى جواب تقسيم بعد رو وحذف فيه لا لحذفها
في تالله تفتؤا ودل على ذلك الاستثنا المفرغ واما بيت
ذي الرمة فقيل غلط منه وقيل من الرواة الا بالتنوين
اي شخصا وقيل بنفسك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب
او ما تخلص منه فنفيها نفي ومناخة حال وقال
جماعة كثيرة هي ناقصة والخبر على الخسف ومناخة
حال وهذا فاسد لبقاء الاشكال اذ لا يقال جاء زيد
الا راكبا وكان المص استغنى عن تقييد الا بالاستثنائية
للاحتراز عن غيرها مما ذكر لانصرافها الى الاستثنائية
عند الاطلاق وغير قال ابن النحاس في التعليقة
فان قيل كيف جاز ان يصل الفعل الى غير من غير
واسطة وهو لا يصل الى ما بعد الا الا بواسطة
فالجواب ان غير اشبهت الظروف بابهامها والظروف
يصل الفعل اليه بواسطة فوصل ايضا الى غير بلا واسطة
لذلك فان قيل فلم لا بنيت غير لتضمنها معنى الحرف
وهو الا فالجواب ان غيرا لم يقع في الاستثنا لتضمنها
معنى الا بل لانها تقتضي مغايرة ما بعدها لما قبلها
والاستثنا اخراج والاخراج مغايرة فاشتركت الا وغير
في

في المغايرة فالمعنى الذي صارت به غير استثنا هو لها في الاصل
لا لتضمنها معنى الا فلم تبن وسياتي عن الرضي انه لا حاجة
الى ان يعتذر لانتصاب غير في الاستثنا بما قال ابن النحاس
وسوى بوزن رضى وسوى بوزن هدى وسواء
بوزن سما ويقال فيها سوى بوزن بنا حكى هذه اللغة
ابن الخباز وابو حيان وابن هشام في الجامع وعلى القصر
فالاعراب ظاهر وظاهر كلامه بل صريحه هنا وفيما سياتي انه
يستثنى بالثلاثة التي ذكرها ومثلها اللغة الرابعة وهو
ظاهر كلام الاخفش ولم يمثل سيبويه الا بالمكسورة وعليها
اقتصر في الشذور وضم اليها في الكافية الممدودة وقال
ابن عصفور لم يثبت منها بمعنى الاستثنا الا سوى المكسورة
فان استثني بما عداها فالقياس عليها وظاهر كلام النحاة
ان الاستثنا بهذه اللغات مسموع وتنفرد سوى عن غير في
ان المستثنى بغير قد يحذف في نحو ليس غير بخلاف سوى
وان سوى تقع صلة للموصول وحدها في الفصيح بخلاف
غير ويشتركان في انهما اسمان دخيلان في الاستثنا محمولان
على الا وان المستثنى بهما مجرور باضافتهما اليه وسوا
تكون بمعنى مستو فتقصر مع الكسرة نحو قوله تعالى
مكانا سوى وتمد مع الفتح نحو مررت برجل سواء والعدم
وبمعنى الوسط وبمعنى التام فتمد فيهما مع الفتح نحو قوله
تعالى في سواء الجحيم وكذلك قولك هذا درهم سوا
وبمعنى مكان او غير على خلاف في ذلك فتمد مع
الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر وتقع
هذه صفة واستثنا كما يقع غير وهو عند الزجاجي
وابن مالك كغير في المعنى والتصرف فتقول جاءني سواك

بالرفع على الفاعلية ورأيت سواك بالنصب على المفعولية
وما جاءني احد سواك بالنصب والرفع وهو الارجح وعند
سيبويه والجمهور انها ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج
عن الا في الضرورة وعند الكوفيين وجماعة انها تتصرف
بالوجهين ورد على القائل بظرفيتها بوقوعها صلة فالوا
جاء الذي سواك واجيب بتقدير سوى خبر المو محذوف
او حالا لثبت مضمرا كما قالوا لا افعله ما ان حرا مكانه
ولا يمنع الخبرية قولهم سواك بالمد والفتح لجواز ان يقال
انها بنيت لاضافتها الى المبنى كما في غير وتجيء سوا التي بمعنى
مستو عن الواحد فما فوقه نحو قوله تعالى ليسوا سوا لانها
في الاصل مصدر بمعنى الاستوا وقد اختير في قوله تعالى سوا
عليهم ءانذرتهم كونها خبرا عما قبلها وعما بعدها او مبتدا
وما بعدها فاعلها على الاول ومبتدا على الثاني وخبر على الثالث
وابطل ابن عمرون الاول بان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله
والثاني بان المبتدا على الاستفهام واجب التقديم فيقال
له وكذا الخبر فان اجاب بانه مثل زيد اين هو معناه
وقلنا بل مثل كيف زيد لان ءانذرتهم ان لم يقدر
بالمفرد لم يكن خبرا لعدم تحمله ضمير سوا واما شبهتها نحو انها
ان الاستفهام هنا ليس على حقيقته فاجاب بانه كذلك
في نحو علمت ازيد قائم وقد ابقى عليه استحقاق الصدرية
بدليل التعليق قلنا بل الاستفهام مراد هنا اذ المعنى علمت
ما يجاب به قول المستفهم ازيد قائم واما في الاية ونحوها
فلا استفهام البتة لا من قبل المتكلم ولا من غيره **وخلا وعدا
وحاشا** قال في المغنى خلا على وجهين احدهما ان تكون حرفا
جارا للمستثنى ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام وقيل

تتعلق

تتعلق بما قبلها من فعل او شبهه على قاعدة احرف الجر والصواب
عندي الاول لانها لا تعدي الفعل الى اسما اي لا توصل معانيها
اليها بل تزيل معناها عنها فاشبهت في عدم التعدية الحروف
الزائدة ولانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة والثاني ان تكون
فعلا متعديا ناصبا له وفاعلها على الحد المذكور في فاعل
حاشي والجملة مستانفة او حالية على خلاف في ذلك وتقول
قاموا خلا زيدا وان شئت خفضت الا في قول لبيد
الا كل شيء ما خلا الله باطل
وذلك لان ما هذه مصدرية فدخولها يعين الفعلية
وموضع ما خلا نصب فقال السيرافي على الحال
كما يقع المصدر الصريح في نحو ارسلها العراك وقيل على الظرف على نيابتها
وصلتها عن الوقت فمعنى قاموا ما خلا زيدا على الاول
قاموا خالين زيد وعلى القول الثاني قاموا وقت خلوهم
من زيد وهذا الخلاف المذكور في محلها ناصبة وخافضة
ثابت في حاشا وعدا وقال ابن خروف على الاستثنا كانتصاب
غير في قاموا غير زيد وجزم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي
وابن جني انه قد يجوز الجر على تقدير ما زائدة فان قالوا ذلك
بالقياس ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده
نحو قوله تعالى عما قليل فبما رحمة وان قالوه بالسماع فهو من
الشذوذ بحيث لا يقاس عليه انتهى واما عدا فمثل خلا فيما ذكر
من القسمين وفي حكمها مع ما والخلاف في ذلك ولم يحفظ سيبويه
فيها الا الفعلية واما حاشا فهي على ثلاثة اوجه احدها ان تكون
فعلا متعديا متصرفا تقول حاشيته بمعنى استثنيته ومنه
الحديث انه صلى الله عليه وسلم انه قال اسامة احب الناس الي ما حاشا
فاطمة ما نافية والمعنى انه عليه الصلاة والسلام لم يستثن

فاطمة وتوهم ابن مالك انها ما المصدرية وحاشى الاستثنائية
بناء على انه من كلامه عليه الصلاة والسلام فاستدل به على انه
قد يقال قام القوم ما حاشى زيدا كما قال تراب الناس ما حاشى
قريشا فانا نحن افضلهم فعالا ويرده ان في معجم الطبراني
ما حاشا فاطمة ولا غيرها ودليل تصرفها قوله ولا ارى فاعلا
يشبهه
ولا احاشي من الاقوام من احد
وتوهم المبرد ان هذا مضارع حاشى التي يستثنى بها وانما تلك
حرف او فعل جامد لتضمنه معنى الحرف الثاني ان تكون
تنزيهية نحو حاش لله ما علمنا عليه من سوء وهي عند المبرد
وابن جني والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف
ولادخالهم اياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية
ولا يثبتان الفعلية قالوا والمعنى في الاية جانب يوسف
المعصية ولا يتأتى مثل هذا التاويل في حاش لله ما هذا بشرا
والصواب انها اسم مرادف للتنزيه بدليل قراءة بعضهم حاشا
بالتنوين كما يقال براءة لله من كذا وعلى هذا فقراءة ابن مسعود
حاشا الله كمعاذ الله ليس جارا ومجرورا كما توهم ابن عطية
لانها انما تجر في الاستثناء وتنوينها في القراءة الاخرى ودخولها
على اللام في قراءة السبعة والجار لا يدخل على الجار وانما ترك
التنوين في قراءة الجماعة لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية
وزعم بعضهم انها اسم فعل معناها اتبرأ وتبرأت وحامله
على ذلك بناؤها ويرده اعرابها في بعض اللغات الثالث
ان تكون للاستثناء فذهب سيبويه واكثر البصريين الى انها
حرف دائما بمنزلة الا لكنها تجر المستثنى وذهب الجرمي والمازني
والمبرد والزجاج والاخفش وابو زيد والفراء وابو عمرو

الشيباني

الشيباني الى انها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا
جامدا لتضمنه معنى الا وسمع اللهم اغفر لي ولمن يسمع
حاشا الشيطان وابا الاصبغ
حاشا ابو ثوبان ان به ضنا على الملحاة والشتم
ويروى حاشاي الى ما ابا ويحتمل ان تكون رواية الالف على لغة
من قال ان اباها وابا اباها وفاعل حاشى ضمير مستتر
عايد على مصدر الفعل المتقدم عليها او اسم فاعل او البعض
المفهوم من الاسم العام فاذا قيل قام القوم حاشى زيدا فالمعنى
جانب هو اي قيامهم او القائم منهم او بعضهم زيدا انتهى والمستثنى
بهذه الادوات حكمه يختلف فلذا اعقب المصنف بيان
الادوات ببيان حكم المستثنى بها فقال
فالمستثنى بالا ينصب اي الناصب ليكون كلامه جاريا
على كل الاقوال في ناصبه قال في التسهيل فالمستثنى بالا النصب
مطلقا بها لا بما قبلها معدى بها ولا به مستقلا ولا باستثنى
مضمرا ولا بان مقدرة بعدها ولا بان مخففة مركبا
منها ومن لا الا خلافا لزاعمي ذلك وفاقا لسيبويه والمبرد
والجرجاني انتهى وما جرى عليه في التسهيل من ان الناصب
هو الا هو الاصح وممن صرح بانه الاصح البدر بن مالك
ووجهه ما قاله الرضي ان الا مقومة لمعنى الاستثناء ومحصلة
له والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وان
الا نائبة عن استثنى كما ان حرف النداء نائب عن ادعو
وقال البصريون العامل الفعل المتقدم او معناه بتوسط
الا لانه شيء يتعلق به الفعل معنى وقد جاء بعد تمام الكلام
فشابه المفعول اذا كان الكلام الذي ذكر فيه المستثنى
منه تاما وهو الذي ذكر فيه المستثنى منه موجبا

بفتح الجيم وهو الذي يسبقه نفي ولا شبهة سواء كان الاستثنا
متصلا وذلك نحو زيدا من قولك قام القوم الا زيدا
قام فعل ماض القوم فاعل والا حرف استثنا زيدا منصوب
على الاستثنا بالا وقد ذكر في الكلام المستثنى منه وهو القوم
وهو موجب لانه لم يسبقه نفي ولا شبهة ونحو حمارا من قولك
خرج الناس الا حمارا واعرابه كاعراب ما قبله ام منقطعا
نحو قام القوم الا حمارا ان تاخر المستثنى عن المستثنى منه كما مر
ام تقدم نحو قام الا زيدا القوم وظاهر كلامه تعين نصب
المستثنى المذكور اذا تاخر عنه جميع العرب لانه ذكر الابدال
في المنفي ولم يذكره في الموجب وليس كذلك بل الابدال
فيه ايضا لغة حكاها ابو حيان وخرج عليها قراءة
فشربوا منه الا قليل وان كان الكلام الذي ذكر فيه
المستثنى منه منفيا بان سبقه نفي صريحا كان النفي نحو ما
مثل المصر او مؤولا نحو قل في البلد عالم الا فلان ونحو ومن يغفر
الذنوب الا الله ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون
واي الناس يترفع في الفقر الا الجاهلون على الابدال من ضمير
اي فهذا استفهام في اللفظ ونفي في المعنى فخرج الاستفهام
المحض فلا يجوز فيه ذلك ففي شرح الجزولية لابن معط في باب
كم تقول كم مالك الا درهمان فكم هنا استفهامية ودرهمان
بدل من خبر كم وهو مالك والا موجبة وصارت
كم في هذا المعنى مثل هل في قوله عليه الصلاة والسلام
وهل انت الا اصبع دميت ومن النفي المؤول نحو قلما رجل
واقل رجل فاقل رجل بمعنى النفي قال ابو علي فقلما يكون
بمعنى النفي الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب
لا غير ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما هو مقرر في نواصب

الفعل

الفعل ويجري مجرى اسباقك الشي القليل كقوله

فلما عرس حتى هيجه
بالتباشير من الصبح الاول

هاج الشي يهيج هيجا اذا ثار وهاجه غيره يتعدى ولا يتعدى
والتباشير البشرى وتباشير الصبح اوائله وكذلك اوائل
كل شي ويكون اقل رجل مؤولا بالنفي لا يدخل عليه نواسخ
الابتدا كما لا يدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف
اليه اقل من الاسم فعلا او ظرفا لان اصل النفي دخوله على الفعل
فلو قلت اقل رجل ذي خمسة لم يحسن على ما قال الاخفش
ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال
ومن جوزه فلاعطائه معنى الفعل وفاعل اقل لا يكون
الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالمجرور برب وجوز
ابو علي في اعراب اقل وجهين احدهما ان يكون مبتدا لا خبر له لان
فيه معنى الفعل كما في اقائم الزيدان وقد يجري لفظة ابى
وما تصرف منها مجرى النفي قال تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا
وقال تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجي
في الموجب الا نادرا فعلى هذا يجوز ابى القوم ان يجيبوني
الا زيدا اذ حيث يجوز الفرع يجوز الابدال في تاويل النفي
في غير ما قلناه نادر كالقراءة الشاذة فشربوا منه الا قليل
اي لم يطيعوه الا قليل على احد التخريجات فيها وقال
ابو الحسين الابذي في شرح الجزولية المنفي عندهم
هو ما دخلت عليه ادوات النفي نحو ما قام القوم الا زيد
وما كان خبر الما دخلت عليه اداة النفي نحو ما احد يقوم
الا زيد وما كان في موضع المفعول الثاني من باب
ظننت نحو ما ظننت احدا يقوم الا زيدا وكذلك

دخلت عليه اداة الاستفهام واريد بها معنى النفي ومثل
النفي النهي اومعناه فلا و لنحو لا تدخل القوم على العلما
على ان ناهية والفعل مجزوم والثاني كقول عايشة
ام المومنين رضي الله عنها نهى عن قتل جنان البيوت
الا الابتر وذا الطفيتين فان المعنى قال لا تقتلوا جنان
البيوت وموضع الجنان رفع على تاويل المصدر بفعل
المفعول فاتبع المستثنى على محل المستثنى منه وجنان جمع
جان كحايط وحيطان وهو هنا حية بيضا والابتر
المقطوع الذنب تقول منه بتر بالكسر يبتر بترا واما
ذو الطفيتين فقال الجوهري الطفا بالضم خوص المقل
الواحدة طفية وفي الحديث اقتلوا من الحيات
ذو الطفيتين والابتر كانه شبه الخطين على ظهره
بالطفيتين وانما قيل لهذه الحية طفية على معنى ذات
طفية قال الشاعر

كما تذل الطفا من رقية الراقي
اي ذوات الطفا

وقد يسمى النهي باسم ما يجاوره النفي وصدر هذا العجز
بذلوا لهم من نجد عز لها ولا بد في كل من النفي والنهي
ان يكون مشتملا على المستثنى منه ليخرج ما اذا انتقض
النفي والنهي فلا يثبت له حكم هذا القسم نحو ما شرب
احد الا الما الا زيدا و لا تاكلوا الا اللحم الا عمرا وكذا
اذا انتقض بالحال نحو ما مررت باحد الا قايما الا زيدا
فهذا ونحوه بمنزلة ما لا نفي فيه ولا نهي اذ المعنى
شربوا الما الا زيدا او كلوا اللحم الا عمرا ومررت
بهم قايمين الا زيدا **تاما** الذي ذكر فيه المستثنى منه

جاز فيه

جاز فيه اي المستثنى عند البصريين **البدل** من المستثنى منه
وهو بدل بعض من كل واعترض على مذهب البصريين بامرين
احدهما ان بدل البعض لا بد له من رابطة ولا ضمير
يعود على المبدل منه في نحو ما جاني احد الا زيد كما في
اكلت الرغيف ثلثه وثانيهما ان بينهما مخالفة في النفي
والايجاب فان البدل موجب والمبدل منه منفي
واجيب عن الاول بان الضمير مقدر وتقديره الا زيد
منهم واجاب البدر الدماميني عنه بانه لم يشترط
الضمير في بدل البعض من حيث هو ضمير واشترطوه من
حيث هو رابطة فاذا وجد الربط بدونه حصل الغرض
من غير جمود على اشتراط وجوده وهنا الرابط متحقق بدونه
وذلك لان الا وما بعدها من تمام الكلام الاول والاخراج
من الاول فعلم انه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتج
الى ضمير بخلاف قبضت المال بعضه وعن الثاني بانه
بدل من الاول في عمل العامل فيه وتخالفهما بالنفي والايجاب
لا يمنع البدلية لان مذهب البدل ان يجعل الاول كانه لم يذكر
والثاني في موضعه وقد قال ابن الصايغ اعلم ان البدل
في الاستثنا المراعى فيه وقوعه مكان المبدل منه
فاذا قلت ما قام احد الا زيد فالا زيد هو البدل والذي
يقع موقع احد فليس وحده بدلا من احد قال
والا زيد هو الاحد الذي نفيت عنه القيام فالا زيد
بيان للاحد الذي عنيت ثم قال بعد ذلك فعلى هذا
البدل في الاستثنا اشبه ببدل الشي من الشي من بدل البعض
من الكل وقال في موضع اخر لو قيل ان البدل في الاستثنا
قسم على حدته ليس من تلك الابدال التي تثبت في غير

الا استثنا لكان لكان وجها وهو الحق انتهى وقال
الرضي لا منع من التخالف بين البدل والمبدل منه مع الحرف
المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف
ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم بعده صفة لرجل
والاعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاني احد الا زيد
بدلا والاعراب على الاسم فان قلت هل يجوز التخالف
في غير الاستثنا قلت قال الدهان في الغرة ليس في
البدل لان ما خالف البدل حكم المبدل منه الا في الاستثنا
وحده وذلك انك اذا قلت ما قام احد الا زيد فقد
نفيت القيام عن احد واثبت القيام لزيد وذهب
الكوفيون الى انه عطف نسق فجعلوا الا حرف عطف
وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها
مخالف لما قبلها لكن ذلك منفي بعد ايجاب وهذا
موجب بعد نفي وهو مذهب مردود عند الجمهور
ووجه الرد انه سمع من كلامهم مطردا نحو ما قام الا
زيد وليس للحرف عطف بل العوامل قال ابن هشام
وقد يجاب بانه ليس تاليا لها في التقدير اذ الاصل
ما قام احد الا زيد قال الدماميني قلت لكن يلزم
عليه جواز حذف المعطوف عليه مطردا والغرض انه قليل
وجاز فيه ايضا النصب بالا على الاستثنا وذلك نحو ما
قام القوم الا زيد برفع زيد على انه بدل من القوم
بدل بعض من كل والا زيدا بنصب زيد بالا على الاستثنا
ولا يشترط في جواز نصب المستثنى تعريف المستثنى منه
خلافا للفرا فانه اشترط ذلك واحتج باجماعهم على الابدال
في ولم يكن لهم شهدا الا انفسهم واختلافهم فيما فعلوه

الاقليل

الا قليل منهم وهو معارض بانهم قد اجمعوا على الرفع ومن يقنط
من رحمة ربه الا الضالون واحتج عليه بانه مردود ولا
يلتفت منكم احد الا امراتك على قراءة من نصب امراتك وله ان
يقول الاستثنا من فاسر باهلك وقراءة الرفع على الابتدا
لا على البدل فان قلت يرد عليه ما قاله ابن الحاجب وهو
لزوم تناقض القراءتين اذ الاستثنا من فاسر باهلك
يقتضي كونها غير مسري بها قلت اجاب عنه الرضي بان اسر
وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم
الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسرا لا التفات فيه الا امراتك
فانك تسري بها اسرا مع الالتفات فاستثن ان شئت
على هذا من اسر ولا يلتفت ولا تناقض وهذا كما تقول
امش ولا تتبختر اي امش مشيا لا تتبختر فيه كانه قال
ولا يلتفت منكم احد في الاسرا وكذا امش ولا تتبختر
في المشي فحذف الجار والمجرور للعلم به بعد اكلامه والذي
لا يدفع به الفرا شيئا انه السماع فقد روي سيبويه عن
يونس وعيسى جميعا وناهيك بهما ان بعض العرب
الموثوق بعربيتهم تقول ما مررت باحد الا زيد
وما اتاني احد الا زيدا بالنصب بعد النكرة ولا
تشترط في جواز الابدال عدم الصلاحية للايجاب
خلافا لبعض القدما حكاه عنهم سيبويه فيجب النصب
عندهم على الاستثنا ولا يجوز الابدال اذا صلح الكلام
للايجاب بخلاف حرف النفي نحو ما جاني القوم الا زيد
فكما لا يجوز الابدال في الموجب لا يجوز في غير الموجب
قياسا عليه وهذا مردود قال الله تعالى ما فعلوه
الا قليل منهم فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل

هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاني احد
الا زيد وما جاني رجل الا عمرو فانه يجوز البدل والنصب
اذ لا يجوز جاني احد الا زيد ولا جاني رجل الا عمرو
ومحل جواز الوجهين المذكورين ما اذا تاخر المستثنى
عن المستثنى منه فان تقدم نحو ما قام الا زيد القوم
تعين نصبه وبعض النحاة اجاز في المستثنى المتقدم
غير النصب ان كان مسبوقا بنفي فيقول ما قام الا زيد
احد سمع يونس بعض العرب الموثوق بهم ما لي الا ابوك
ناصر ووجهه ان العامل فرغ لما بعد الا وان المؤخر
عام اريد به خاص فصح ابداله من المستثنى منه لكنه بدل
كل من كل واما الجاهل الى دعوى ان المؤخر عام اريد
به خاص ولم يبقوا على عمومه لان الاعم لا يبدل من
الاخص وقال ابن الصايغ الوجه ان يقال هو بدل
من الاسم مع الا مجموعين فيكون بدل شي من شي لعين
لعين واحدة وما ذكرناه ظاهر في نحو ما تقدم من الامثلة
بخلاف نحو ما قام الا زيد القوم فانه لا يظهر فيه الابدال
الكل من البعض وهو لا يجوز ويحتمل ان يقال ان اراد
بالقوم واحد مجازا صحت المسالة وكان من بدل
الكل من الكل والا لم يجز الا على وجه بدل الغلط فظاهر
اطلاق هذا البعض جواز غير النصب ولو لا كان الا
الاستثنا منقطعا نحو ما جا الا حمار احد وينبغي
ان يراد باحد معنى يصدق على الحمار ليصح البدلية
ونحو ما جا الا حمار القوم ينبغي ان يراد بالقوم
مركوب القوم وهو الحمار ليصح البدلية فليتامل
ومثله كما سياتي في تعين النصب ما اذا تاخر وكان

الاستثنا

الاستثنا منقطعا ولم يكن تسلط العامل على المستثنى على المستثنى
عوضا اذ هذا المثال الا النفس واعلم ان للمستثنى في المسالة
فيما كان الكلام منفيا لين احدهما ان يكون متصلا منفصلا
ونعني به ان يكون المستثنى منه شاملا للمستثنى للمستثنى
وهذا النوع فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف
والاتباع هو الاكثر في كل منهما ولهذا بدا المص به المصنف به
واما المختبر فيه الاتباع لو قاسه بالمقصود بالمقصود
من الاستثنا مع ما فيه من المشاكلة اللفظية اللفظية
والاهر زيد جيد لكن لترجيح الاتباع على البدل البدل
شروطها ان لا يكون مردودا به كلاما يتضمن يتضمن
الاستثنا فان كان مردودا به ذلك اختير اختير
النصب وقال بعضهم بتعين النصب قصدا قصد للتطابق
للتطابق بين الكلامين وجرى عليه ابن هشام بن هشام
في الجامع حيث قال ويجب نصب المستثنى المستثنى
بالا ان تقدم او كان مستثنا من موجب او منقطعا او مقطوعا
او مردودا به كلام متضمن الاستثنا اقتضى اسمي وذلك
وذلك كان يقول لك قايل قاموا الا زيدا الا زيدا
وانت تعلم خلافه فتقول ما قاموا الا زيدا الا زيدا
وكان يقول لي عندك مائة الا درهمين فتقول فتقول
ما لك عندي مائة الا درهمين ولو رفعتهما رفعتهما
كنت مقرا بالدرهمين ومنها كون المستثنى المستثنى
غير متراخ عن المستثنى منه فان كان متراخيا متراخيا
عنه اي طال الفصل بينهما ترجح النصب لان الاتباع الاتباع

الاتباع انما كان مختارًا قصدًا للتطابق بين المستثنى والمستثنى
والمستثنى منه ومع التراخي لا يتبين طلب التشاكل بينهما وذلك
وذلك نحو ما جاءني احد حين كنت جالسًا هنا الا زيدًا ونحو
ونحو ما ثبت احد في الحرب ثبت نفع الناس الا زيدًا اذ الرفع
حينئذ يضعف للتشاغل بطول الفصل بين البدل
البدل والمبدل منه ومنه ما لعبدي المؤمن جزا اذا قبضت
اذا قبضت صفيه من اهل الدنيا ثم احتسبه الا الجنة ومنها
ومنها ان لا يكون المستثنى مقدمًا على المستثنى منه فان
فان تقدم تعين النصب كما تقدم والثانية ان لا يكون
لا يكون منقطعًا ويعنى به ان لا يكون المستثنى منه شاملا
للمستثنى كقولنا ما فيها احد الا حمارًا لان الاحد
الاحد مختص بالعاقل وهذا النوع على ضربين احدهما
ما يمكن فيه تسلط العامل على المستثنى كما مثلنا فانه
لو قيل لو قيل ما فيها الا حمار جاز واختلف العرب في هذا
النوع النوع فاهل الحجاز يوجبون النصب وبلغتهم جاء
التنزيل التنزيل قال الله تعالى ما لهم به من علم
الا اتباع الا اتباع الظن وبنو تميم يجيزون فيه النصب
والابدال والابدال فيجوز على لغتهم الا اتباع الظن بالرفع
على انه على انه بدل من محل العلم لان من زائدة ولا يجوز ان يبدل
على اللفظ على اللفظ لان من لا تدخل على الموجب ولا على المعرفة
والضرب والضرب الثاني ما لا يمكن فيه تسلط العامل
على على المستثنى وهذا الضرب يجب فيه النصب بالاجماع
وذلك وذلك كقول العرب ما نفع الا ما اضر فما مصدرية

هي

هي وصلتها في موضع نصب على الاستثنا والتقدير ما نفع
زيد لكن الضر نفعه وهكذا كل الاستثنا والتقدير ما نفع
زيد لكن الضر شانه وهكذا كل استثنا منقطع يقدر بلكن
عند البصريين ولا يجوز الرفع لانه لا يجوز زيد ما نفع الا الضرر
فائدة قال في التسهيل ولا يتبع المجرور بمن والبا الزائدين والاسم
لا الجنسية الا باعتبار المحل انتهى وفي شرحه لمصنفه مثال
الاول ما فيها من احد الا زيد ومثال الثاني ليس زيد بشي
الا شيا لا يعبا به ومثال الثالث لا اله الا الله فرفعت
المبدل من احد لانه في موضع رفع بالابتدا ولم تحمله على اللفظ
فتجره لانه معرفة موجب ومن الزائدة لا تجر الا منكرا غير
موجب ونصبت المبدل من شي لانه في موضع نصب بليس
ولم تحمله على اللفظ فتجره لانه خبر موجب ولا تعمل الباء
الزائدة في خبر موجب ورفعت المبدل من اسم لا لانه
في موضع رفع بالابتدا ولم تحمله على اللفظ فتنصبه لانه
معرفة موجب ولا انما تعمل في منكر منفي وتبعه على ذلك
الشراح كابي حيان والمرادي وناظر الجيش والسمين وغيرهم
وقال العلامة الثاني السعد التفتازاني وبدل لعل
عموم النكرة المنفية ان لا اله الا الله كلمة توحيد اجماعا فلو لم
يكن صدر الكلام نفيا ولغير سوى توحيدا فان قلت يلزم
من تفسير الاله بالمعبود بالحق استثنا الشي من نفسه
لان الله تعالى اسم ايضا للمعبود بالحق على ما صرحوا
به قلت معناه انه علم للمعبود بالحق الذي هو فرد من مفهوم
الاله لا انه اسم لهذا المفهوم الكلي كالاله ثم لا يخفى ان الاستثنا

اعراب لا اله الا الله

مرفوع بدل من اسم لا على المحل والخبر محذوف اى لا اله موجود او في
الوجود الا الله فان قلت هلا قدرت في الامكان ونفي الامكان
يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت لان هذا اى لا اله الا الله
رد لخطا المشركين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود ولان
دلالة القرينة وهى نفي الجنس انما تدل على الوجود دون الامكان
ولان التوحيد هو بيان وجوده ونفي ما لغيره لا بيان
امكانه وعدم امكان غيره ولا يجوز ان لا يكون الاستثنا
مفرغا وانما هو رفع الخبر لان المعنى على نفي الوجود عن اله سوى
الله تعالى لا على نفي مغايرة الله عن كل اله انتهى سقنا كلامه
بنصه لما فيه من الفوايد والمقصود منه موافقته للجماعة
في ان المستثنى بدل من اسم لا على المحل وفي كلامهم اشكال
من وجهين احدهما حكمهم على المستثنى بالرفع على انه بدل
منه اسم لا على المحل لانه في موضع رفع بالابتدا وقد صرحوا
بانه في موضع نصب فيما جاوزه من نحو لا حول ولا قوة
ولا قوة بفتح الاول على الفتح ونصب الثاني وفيما اذا
وصفت النكرة بمفرد متصل نحو لا رجل ظريفا فيها او منفصل
نحو لا رجل فيها ظريفا وفيما اذا عطف على اسم لا بدون
تكرير نحو لا رجل وامراة فيها وفي البدل الصالح للعمل
لا يجوز احد رجلا وامراة فيها ثانيهما ما نقله السفاقسي
في اعرابه عن ابي حيان انه استشكل البدل من اله لانه
لا يمكن فيه تكرار العامل واختار انه بدل من الضمير المستكن
في الخبر المحذوف العايد على اسم لا انتهى قال ويمكن الانفصال
عن الوجه الاول بما ذكره ابن مالك في شرح الكافية في باب

الا

الا التي لنفي الجنس ونصه فان كان مفردا اى غير مضاف ولا
شبيه به بني معها على الفتح تشبيها بخمسة عشر وحكم على موضعه
بالنصب اعتبارا بعمل لا وبالرفع اعتبارا بالعمل للابتدا وجاز اعتبار
عمل الابتدا مع العامل اللفظي الذي كما جاز اعتباره مع في نحو هل
فيها من احد والجواب يجري مجرى ما هو جواب له وذكر مثل ذلك
في شرحه للتسهيل فقال عند ذكر جواز النصب والرفع في صفة
اسم لا ما نصه فالنصب باعتبار عمل لا والرفع باعتبار
عمل الابتدا وجاز اعتباره بعد دخول لا في التابع صفة كان
او غيرها وان كان ذلك لا يجوز بعد دخول لان لان شبيهة
بالافعال الناسخة للابتدا في الاختصاص بالمبتدا والخبر
دون عروض وفي كون ما دخلت عليه مفيدا بدون
دخولها ولعولها لا يبطل عملها بالانفصال بخلاف
فيما زيد ابخلاف لا فانها ضعيفة العمل لكونها فرع وكونها
عارضة الاختصاص بالمبتدا والخبر وكون ما يدخل
عليه في الاكثر لا يفيد بدون دخولها نحو لا رجل في الدار
فلو قيل رجل في الدار لم يفد فلتوقف الافادة على وجود لا
هي واسمها بمنزلة مبتدا فجاز لذلك ان يعتبر عمل الابتدا
بعد دخولها في الصفة وغيرها من التوابع المستعملة
انتهى ويمكن الانفصال عن الوجه الثاني الذي اورده ابو حيان
بما ذكره بعضهم من ان الجلالة بدل من محل لا مع اسمها فانهما
في محل رفع بالابتدا عند سيبويه وعليه فلا يتوجه تقدير
دخول لا على الجلالة والله تعالى اعلم واورد على هذا
انه خروج عن فرض المسالة لان الاشكال انما ورد على القائلين

بان الاسم المرفوع بدل من اسم لا باعتبار محله ولم يقولوا ابدل محمول
الاسم ولا كيف يكون هذا رفعا للاشكال وايضا فان الذي
يحل محل المبدل منه في هذا الباب هو الا وما بعدها كما مر
والذي احله هو محل المبدل منه هو الاسم الموجب منفكا عن
لفظ الا وهو خلاف المقرر في هذا الباب واجاب الشلوبين
عن ذلك بان هذا الكلام انما هو على توهم كلام اخر فاذا قلت
لا احد فيها الا زيد صح الابدال على توهم ما فيها الا زيد
وكذا يقال في كلمة الشهادة هو في معنى ما في الوجود اله الا الله
فيصح فيه الاحلال كما تقدم والبدل في قولك قل رجل يقول
ذاك الا زيد وا قل رجل يقول ذاك الا زيد محمول على المعنى
دون اللفظ لان المعنى ما رجل يقول ذاك الا زيد ولا يجوز
ان يكون الا زيد بدلا من اقل المرفوع لانه لا يحل محله لان
الا لا يبتدا بها ولا من الضمير لانه لا يقال يقول الا زيد
وكذلك لا يكون بدلا من رجل في قل رجل لانه لا يقال
قل الا زيد ولان قل لا تعمل الا في نكرة ولا يقع احدهما الا
زيد ولا من الضمير لان الفعل في موضع الصفة ولا تنتفي
الصفة وايضا فان اقل لا يدخل على المعارف في كرب وانما
هو بدل من رجل على الموضع لانه في معنى ما رجل يقول
ذاك الا زيد وتقول ما مررت بالقوم الا زيد بالجر على
البدل والعطف وان شئت الا زيدا بالنصب على الاستثنا
وتقول ما رايت القوم الا زيدا بالنصب لا غير سوا
جعلته تابعا للمستثنى منه او منصوبا بالا على الاستثنا
ويظهر اثر ذلك في الناصب له ما هو وفي تقدير الضمير
بنا على ما سبق وعدمه فعلى تقدير ان يكون بدلا فا
لناصب له معمد ربنا على ان البدل على نية تكرار العامل

وهو

الا المعنى الصحيح قال الاعلم في شرح الجمل الدليل على ان البدل على نية
تكرار العامل ثلاثة ادلة شرعي ولغوي وقياسي فالشرعي
قوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسالكم اجرا وهم مهتدون
وقال الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن امن منهم
واللغوي قول الشاعر

اذا ما مات ميت من تميم ** فسرك ان يعيش فجي بزاد
بخبز او بتمر او بسمن ** او الشي الملفف في البجاد

والقياسي يا اخانا زيد لو كان في غير النداء لقال يا اخانا زيدا
ويجب تقدير الضمير معه على احد الجوابين السابقين وعلى
تقدير ان يكون منصوبا على الاستثنا يكون الناصب له الا على
الاصح ولا يحتاج الى تقدير ضمير وان كان الكلام ناقصا
وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه وهو الذي كان العامل
يتسلط عليه نحو ما قام الا زيد وما ضربت الا عمرا ولا يكون
الكلام الا غير موجب بان تقدمه نفي او نهي صريحا كان كل منهما
او مؤولا فالذي فيه نفي بالتاويل نحو ويابى الله الا ان يتم
نوره فيابى في معنى النفي اي يريد وانها لكبيرة الا على الخاشعين
اي وانها لا تسهل الا على الخاشعين والذي فيه نهي بالتاويل
نحو ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال فهذا شرط
في معنى النهي اي لا تولوا الادبار الا متحرفين والاستفهام
وانما اعتبر عدم الايجاب ليفهم منه معنى صحيح فان الكلام
حينئذ يفيد معنى صحيحا غالبا نحو ما ضربني الا زيد فان
الفعل يقتضي فاعلا فرفع زيد به والتقدير ما ضربني احد
الا زيد وهو معنى صحيح فلما صح المعنى في غير الموجب غالبا
حكم بصحة التركيب مطلقا طردا للباب وان لم يصح

نادرًا نحو ما مات الا زيد فهو صحيح لفظا فاسد معنى واما اذا كان
الكلام مثبتا فيفسد فيه المعنى غالبا نحو ضربني الا زيد اذ المعنى
ضربني كل احد الا زيد وهو فاسد فلم يجوز فيه مطلقا الا ان
استقام المعنى فحينئذ يعرف بحسب العوامل في الاثبات ايضا
وذلك بان تقوم قرينة ظاهرة على تقدير اراده امر خاص نحو
قرات الا يوم كذا اذ من المعلوم ان المراد قرات جميع الاسبوع
او الشهر الا العمر او الدهر او يصح المعنى مع تقدير العام
وهو قليل جدا فلما لم ينضبط الامر في الاثبات جوزنا
ذلك فيه حيث صح المعنى ولم يجوز حيث فسد ومن اجل
عدم الجواز في الاثبات الا عند صحة المعنى لم يجوز ما زال
زيد الا عالما لان معنى ما زال انه لم يزل وهو يستلزم
الثبوت فيكون المعنى ثبت دائما ان زيد اكل شيء الا عالما
وهو باطل لاستحالة ثبوت جميع الصفات المتضادة لزيد
الا صفة واحدة هي العلم فهذا المثال وان كان في صورة
النفي لكن معناه معنى الاثبات فامتنع كما في الاثبات هكذا
حقق فانه خفي على اقوام وزلت فيه اقدام ويسمى الاستثنا
ثمة مفرغا لان ما قبل الا قد تفرغ لما بعدها ولم يشتغل
بغيره واعلم ان التفريغ لا يكون في المفعول معه ولا في
المصدر المؤكد لعدم الفائدة ونحو ان نظن الا ظنا محمول
على انه مصدر نوعي الا اي ظنا حقيرا ضعيفا او الظن مما
يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق هاهنا للنوعية
لا للتاكيد وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد التنويع كالتعظيم
والتحقير والتنكير ونحو ذلك كالتعليل في كل ما وقع بعد
الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد
على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب

ان

المستثنى المفرغ

يجب ان يستثنى من متعدد ومستغرق حتى يدخل فيه المستثنى
بيقين فيخرج بالاستثنا وليس مصدر نظن محتملا لغير الظن
مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وحينئذ لا حاجة الى ما ذكره بعض
النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن
الا ظنا ومثله في التقديم والتاخير قوله ما اغتره الا الشيب
اغترارا الا الشيب اغترارا لان المفعول المطلق فيه للنوعية
اي الا اغترارا اعظما والمقصود ان من شان الشيب لضعيف
الغرور وشيب هذا الرجل قوي غروره والا الى ما ذكره بعضهم
من ان قولك ضربت زيدا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب
ان يكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع
في مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل
للضرب وغيره من حيث الوهم فانك قلت ما فعلت
شيا غير الضرب ويكون التفريغ في ما عدا ذلك من جميع
المعمولات كالخبر نحو ان هي الا اسماء ان انتم الا بشر مثلنا
وما محمد الا رسول والفاعل نحو جنود ربك الا هو لا يعلم
الا الله لا يجليها لوقتها الا هو والنائب عن الفاعل
نحو هل يهلك الا القوم الظالمون والمفعول به نحو لا يكلف
الله نفسا الا وسعها اي ذا وسعها والحال نحو وما
ينزل الملائكة الا بالحق ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك
غدا الا ان يشاء الله اي ملتبسا بان يشاء الله اي بمشية
الله ولا ينفقون الا وهم كارهون وما يسقط
من ورقة الا يعلمها لا تبيعوا الذهب بالذهب الا يدا
بيد اي متقابضين وفي حديث اخر الا ها وها
اي الا قابلين ها وها والمفعول فيه نحو لم يلبسوا
الا عشية او ضحاها والمفعول له وما تنفقون

الا ابتغا وجه الله وما ضربته الا تاديبا والمفعول به نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا
والتمييز نحو ما طاب الا نفسا قال المرادي واعلم ان من
العرب من يستقل العامل في التفريغ محذوف وينصب
ما بعد الا على الاستثنا نحو ما ضربت الا زيدا وما مررت
الا زيدا فزيد في المثالين منصوب على الاستثنا ومعمول
الفعل محذوف ومنه قوله ولم ينج الا جفن سيف ومئزرا
اي ومن لم ينج شي الا جفن سيف ومن ذلك قوله
هل هو الا الذيب لا في ذيبا روي برفع الذيب على التفريغ
وبنصبه على تقدير الخبر اي هل هو شي الا الذيب وهذا انما
يكون فيما امكن حذفه فلو قلت ما قام الا زيد لم يجز
النصب لان الفاعل لا يحذف واجاز فيه الكسائي النصب
على الاستثنا وحذف الفاعل على مذهبه قال الدماميني
كان الفعل من قوله لم ينج الا جفن سيف مضارعا وارد
المرادي وكان حجة الكسائي ولكن لا يحرر الرواية فيه
الا ان كان اي المستثنى على حسب العوامل اي
على قدر ما يقتضيه العوامل فيعطي الاسم الواقع بعد
الا ما يستحقه لو لم توجد الا فان كان ما قبل الا يقتضي
مرفوعا رفعت ما بعد الا نحو ما قام الا زيد
برفع زيد على الفاعلية كما تقول ما قام زيد والا ملغاة
لا عمل لها وان كان يقتضي منصوبا نصبت نحو ما ضربت
الا زيدا بنصب زيدا على انه مفعول به كما تقول
ما رايت زيدا وان كان يقتضي جارا ومجرورا يتعلق
به خفضت المستثنى بحرف جر نحو ما مررت الا بزيد
بخفض زيد بالبا وهو في محل نصب متعلق بمر وقد

يقال

بيان ان ما ذكره المصنف ينتقض بمثل ما ضرب الا بكر الا عمر
الا خالدا فانه يجب النصب فيما سوى المستثنى الاول
اذ لا يجوز التفريغ الا في واحد واعلم انه انما يسمى المستثنى
فاعلا ومفعولا على سبيل المسامحة لا الحقيقة اذ الفاعل حقيقة
هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل
المراد وفرغ الفعل منه الا انه لما حذف واقيم المستثنى مقامه
سمي باسمه ويجب ان يقدر المستثنى منه عاما ليتناول المستثنى وغيره
ويتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص مناسبا للمستثنى
في جنسه بان تقدر في نحو ما ضربت الا زيدا ما ضربت احدا وفي كسوته
الا جبة لباسا وفي نحو ما جا الا راكبا كائنا على حال من الاحوال
وفي ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما صليت
الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح
تفسير المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه
على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة شيا مع صحة
الاطلاق على الجبة وكذا في ساير الامثلة المذكورة بل المراد
اخص من ذلك وفي صيغته يجي كونه فاعلا او مفعولا
او ظرفا او حالا او غير ذلك واعلم انه قد يقع بعد الا في
الاستثنا المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدا نحو ما زيد
الا يقوم نحو ما جاني منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال
نحو ما جاني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال
بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته
الا اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني ادم الا اتاهم
من قبل النسا وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون

ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزا وهذا للحال لما لانقا ردا
مصغوته خصوصون عامله الا على تاويل العزم والتقدير اى
ما ايس الشيطان من بنى ادم من جهة غير النسا الا اتاهم
على ابنائهم من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا
به غدا اجعل المعز وعليه المحجن ومر به كالواقع الحاصل
والمستثنى بغير وسوى على وزن رضي **وسوا** على وزن هدى
مجرور لانها لازمة لما بعدها فكلما تقع بعدها فهى مضافة
اليه فلذلك لزمه الجر ما صرورة كونه مضافا اليه وسياتى
بيان الجار له الاعرابى لا غير الجر وزعم جود الحذف فى خبر
لا وما اضيف اليه غير وبنيته على الضم تشبيها بقبل وبعد
فى الابهام قال الرضى ولابهام غير لا تتعرف بالاضافة وهى
اشد ابهاما من قبل فلذا الغريب مثل على الضم **فان قلت**
قوله لا غير لحن فقد قال ابن هشام فى المغنى وقولهم لا غير
لحن وقال فى شرح الشذور ولا يجوز حذف ما اضيف اليه
غير الا بعد ليس فقط كما مثلنا واما ما يقع فى عبارات من قولهم
لا غير فلم تتكلم به العرب فاما انهم قاسوا لا على ليس وقالوا
ذلك سهوا عن شرط المسئلة قلت ما قال ابن هشام مردود
فقد حكى الزمخشرى وابن الحاجب واتباعهم عن ذلك وانشد
ابن مالك فى شرح التسهيل

جوابا به تنجو اعتمد فوربنا   لعن عمل اسلفت لا غير تسال

وتعرب غير لفظا بالاتفاق وسوى تقديرا على الاصح
اعراب المستثنى بالا فتجرى فيهما الاحكام السابقة فى المستثنى
بالا فتعرب غير نفسها بما يستحقه الاسم الواقع بعد الا
فى ذلك الكلام فتقول قام القوم غير زيد بنصب غير

كما

كما تقول قام القوم الا زيدا بنصب زيدا وتقول ما قام
القوم غير زيد وغير زيد اما بالنصب والرفع كما تقول ما قام
القوم الا زيدا بنصب زيدا او الا زيد بالرفع وتقول ما قام
القوم غير حمار بنصب غير عند الحجازيين وبالنصب والرفع
عند التميميين كما تقول ما قام القوم الا حمارا بالنصب
عند الحجازيين وبالنصب او الرفع عند التميميين وتقول
ما قام غير زيد بالرفع على الفاعلية وما رايت غير زيد اما بالنصب
على المفعولية وما مررت بغير زيد بجر غير بالبا ويسمى
الاستثنا حينئذ مفرغا واعلم ان غير تخالف الا فى خمسة
مواضع احدها صحة وقوع الجملة بعد الا ولا تقع بعد
غير فتقول ما اتانى احد الا زيد خير منه وما جاءني زيد
الا يضحك وتقول ما اتانى من احد غير زيد خير منه ولا
غير يضحك لان غير مختصة بالاضافة الى المفرد فلا تضاف
الى الجملة والثانى ان غيرا توصف بها حيث لا يتصور الاستثنا
والا ليست كذلك تقول عندي درهم غير جيد بالرفع
ولا تقول الا جيد والثالث ان الا اذا كانت مع ما
بعدها صفة لم يجز حذف الموصوف واقامتها مقامه
فتقول قام القوم الا زيد ولو قلت قام الا زيد
لم يجز بخلاف غير تقول قام غير زيد كما تقول قام القوم
غير زيد والرابع انك اذا عطفت على الاسم الذي بعد الا لم
يعتبر الا اللفظ فتقول قام الا زيدا وعمرا وما قام
القوم الا زيد وعمرو ولا يجوز جر عمرو على مراعاة
غير اذ يصح قام القوم غير زيد وما قام القوم غير
زيد واذا عطفت على الاسم الواقع بعد غير كان لك

وجهان الحمل على اللفظ نحو ما اتاني احد غير زيد وعمرو بالجر على لفظ زيد والحمل على المعنى نحو ما اتاني احد غير زيد وعمرو برفع عمرو لان المعنى ما اتاني احد الا زيد وعمرو فهو من باب الحمل على المراد في الذي يقول عنه النحويون الحمل على التوهم فان قلت قال في التسهيل واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بها اي بغير وبالاجاز انتهى قلت قال ابن عقيل هذا مذهب لبعض والاصح المنع فان قلت هل هذا من باب العطف على التوهم او من باب العطف على المحل قلت قال المرادي وظاهر كلام سيبويه ان ذلك عطف على الموضع وذهب الشلوبين الى ان ذلك من باب التوهم لا من باب العطف على المحل وقال الدماميني قلت ظاهر قول المص اعتبار المعنى يدل على ان المسئلة من باب عطف التوهم لا من باب العطف على المحل لاسيما وقد فرق بذلك فيما اعتبار المعنى بعد المستثنى بالا فقد انه لا يتصور فيه لا يتصور فيها العطف فيها العطف على الموضع والخامس انك اذا فرغت العامل لما بعد الا على ان يكون مفعولا له صح نصبه بخلاف غير فانه لا بد من جره فتقول ما جيتك الا ابتغا الخير نصبا ولغير ابتغا الخير ولا تحذف اللام لان من شرط المفعول له ان يكون مصدرا وغير ليس مصدرا قال ابن هشام في شرح اللمحة في نصب غير حيث نصب في غير تفريغ فقال ابن خروف انتصبت بما قبلها على الاستثنا كما انتصب الاسم الذي بعد الا وجعل ذلك دليلا على ان النصب في قام القوم الا زيدا ليس بالا لان الا قد عدمت مع غير

مع

مع وجود النصب وقال الفارسي على الحال وفيها معنى الاستثنا وهي حال من المستثنى منه وصح ذلك لان غيرا لا تتعرف بالاضافة وقيل على التشبيه بظرف المكان والجامع بينهما الابهام انتهى وما قاله الفارسي اختاره ابن مالك تبعا للجماعة واعلم ان غير اسم دال على ذات باعتبار معنى المغايرة كقولك مغاير والاصل فيه ان تكون صفة واستعماله لذلك تارة يكون باعتبار المغايرة في الذات نحو مررت برجل غير زيد وتارة باعتبار المغايرة في الصفة وان كانت الذات واحدة كقولك دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به ولا يخفى ان المستثنى هو المغاير لما قبل اداة الاستثنا نفيا واثباتا فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثنا في معنى المغايرة لما قبلهما حملت اداة وانت الاستثنا وهي الا في بعض المواضع كما نحن فيه ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد غير ولا يعتبر مغايرته له نفيا واثباتا كما كان اصلها وصار ما بعد غير معطلا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا تعتبر مغايرته له ذاتا وصفة كما كانت في الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من حمل الا على غير لان غير اسم والتصرف في الاسما اكثر منه في الحروف فوقع غير في جميع مواقع الا في الموقع وغيره والموجب وغيره موجزا عن المستثنى منه ومقدما عليه فاذا حملت الا على غير في الصفة والا حرف لا يقبل الاعراب روعي حالها العارض بسبب الحمل في الوصفية وهو ما يستحقه من الاعراب لولا مانع حرفيتها فجعل ذلك الاعراب على ما بعد الا عارية واذا حملت غير على الا انظرنا فاذا هي اسم يحمل الاعراب وجعل اعراب الاسم الواقع بعدها الذي كان يستحقه لولا هذا المانع على نفس غير على سبيل العارية

قال الرضي فعلى هذا التقدير لا حاجة الى ان يعتذر لانتصاب
غير في الاستثناء بما قال بعضهم لما رأى انتصابه من دون
واسطة كما كان في المستثنى بالا وهو انه انما انتصب بلا
واسطة حرف لمشابهة الظروف المبهمة بالمقام وانما
لم يحتج الى العذر المذكور لما بيناه من ان حركة غير لما بعدها
على الحقيقة وهي عليها عارية فكان غير هي الواسطة
لانتصاب ما بعدها في الحقيقة والدليل على ان الحركة
لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله كما تقدم نحو
ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد
لان المعنى ما جاءني الا زيد وحكم سوى حكم غير خلافا
لسيبويه فانه زعم انها واجبة النصب على الظرفية
دائما فمثالها في الاستثناء المتصل نحو قام القوم سوى
زيد وفي المنقطع كقوله ~~لم الف في الدار~~

لم الف في الدار ذا نطق سوى طلل

والوصف كقوله

اصابهم بلاء كان فيهم ۞ سوى ما قد اصاب بني النضير

وفي قبول تأثير العوامل المفرغة رافعة وناصبة في نثر
ونظم كقوله صلى الله عليه وسلم سألت الله ان لا يسلط على
امتي عدوا من سوى انفسهم ومن كلام العرب ما اتاني سواك
حكاه الفراء ووقعت مبتدأة في قول الشاعر

واذا تباع كريمة او تشترى ۞ فسواك بائعها وانت المشتري

وقد ذكر ابن مالك من الشواهد على تصرفها وفي النصب واجبا
نحو جاء القوم سوى زيد ومرجحا بالنسبة الى الاتباع نحو
ما جاءني القوم سوى زيد وراجحا على الاتباع نحو ما لزيد
علم

علم سوى ظن وتنفرد سوى من ملزوم الاضافة لفظا فانه يجوز
حذف غير المستثنى بغير اذا فهم المعنى نحو ليس غير بالضم وبالفتح
وبالتنوين بخلاف سوى وبان سوى تقع صلة الموصول
في فصيح الكلام فيجوز في الفصيح جاء الذي سواك ولو قلت
جاء الذي غيرك لم يكن فصيحا كذا قيل وهو مشكل لانه ان اريد
انها تقع صلة من غير تقدير شيء اصلا اقتضى انها اسم مفرد موصول
به وهو باطل اذ الموصول لا يقع صلة لغير الالف واللام مع
ان سوى لا تكون صلة للالف واللام البتة وان اريد
دون شيء قبله لفظا ولكن قبله شيء تقديرا فليست
هي صلة بل جزء الصلة ان قدر مبتدأ قبله ومعمولة الصلة
ان قدر ثبت قبله وعلى التقدير الاول وادعى تقدير
المبتدأ فلا اختصاص لسوى بذلك بل يجري في غير مع اي بلا
شرط جاء ايهم غير جاهل ومع غير اي بشرط طول الصلة نحو جاء
الذي غير ضارب ابوه عمرا ومع عدم الطول شاذا عند
البصريين وقياسا عند الكوفيين والظاهر ان الخلاف
الذي تقدم في ناصب غير في غير تفريغ يجري في ناصب
سوى وان لم ار من صرح به وما زعمه سيبويه من ان سوى
ظرف غير متصرف اي لازم النصب على الظرفية هو مذهب
الخليل وجمهور البصريين قالوا ولا تخرج عن الظرفية
الا في الشعر وقال الرماني والعكبري تستعمل ظرفا غالبا
وكغير قليلا وهذا اعدل ولا ينهض ما استدل به ابن مالك
حجة لاكثر من ذلك لان بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم
وهو الجر وبعضه قابل للتاويل والمستثنى بخلا
وعدا وحاشى يجوز جره بهن فاذا جررت
بهن ضمير المتكلم قلت خلاي وعداي وحاشاي بدون

نون الوقاية كقول الشاعر

في فتية جعلوا الصليب إلههم
حاشاي إني مسلم معذور

ثم قيل موضعهما نصب عن تمام الكلام لعدم اطراد أن لأنه قد لا يكون فعل ولا شبهه نحو القوم خلا أو عدا أو حاشا زيد ومذهب جماعة أن من العوامل الناصبة ورود اللفظ بعد تمام الكلام قال ابن قاسم في شرح الألفية في باب التمييز عند الكلام على التمييز الرابع لإبهام عن النسبة ما نصه وذهب قوم إلى أن العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها انتهى قال الحفيد فيكون العامل على قول من يقول إن نصب من تمام الكلام هو الجملة وقيل تتعلق بما قبلها من فعل وشبهه على ما هو مقرر في حروف الجر فتكون في موضع المفعول به كمررت بزيد فهي معدية ما قبلها لما بعدها إلا أنها معدية على جهة السلب قال الجرجاني واستصوبه ابن هشام إلا أنه كما سبق لما تقدم عنه من أنها لا تعدي الأفعال إلى الأسماء أي لا توصل معناها إليها بل تنحيها عنها فأشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة ولأنها بمنزلة إلا وهي غير متعلقة وفي كلا الوجهين نظر أما الأول فإنه منع أن يكون معنى التعدية ما ذكره وإنما معناها جعل مجرورها مفعولا لا بد لذلك الفعل ولا يلزم منه إثبات ذلك المعنى للمجرور بل إيصاله إليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو ههنا متحقق لا انتفاؤه عنه وأما الثاني فلأنه لا يلزم من كونه حرفا بمعنى حرف آخر مساواته له في جميع أحكامه ألا ترى أن التي معناها

لا تعمل

لا تعمل الجر وهذه تعمل الجر ونصبه لهما أفعالا ولذلك إذا قصد هذا المعنى قيل خلاني وعداني وحاشاني بنون الوقاية قال

تمل الندامى ما عداني فإنني • بكل الذي يهوى نديمي مولع

وذلك مما يدل على فعليتهن عند النصب وحرفيتهن عند الجمهور ويجوز في نحو قام القوم حاشاك وحاشاه وعداك وعداه وخلاك وخلاه كون الضمير منصوبا وكونه مجرورا ويتعين كما تقدم كونه مجرورا في نحو حاشاي وكونه منصوبا في نحو عداني وإنما جرى المستثنى بكل منهما ولم ينصب مع أن نصبه هو الأصل للفرق بينهما حروفا وبينهما أفعالا وأعطي الحرف الجر والفعل النصب لأن الفعل لا يعمل الجر ولا يعمل الحرف النصب بالحمل عليه وعلى تقدير الفعلية اختلف كما تقدم جملة الاستثناء فقيل هي حالية فمحلها النصب وقيل مستأنفة فلا محل لها وصحح ابن عصفور الثاني ويرد على الحالية أن الجملة الحالية يجب ربطها بصاحبها بالواو أو بالضمير أو بهما وصاحب الحال هنا المستثنى منه وليس ثم رابط به والضمير في خلا وتاليته إما للاسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق أو للبعض المستثنى منه وكل منهما غيره وتقدير ضمير آخر يأباه وكون المرجع أي بعضهم مشتملا على الرابط المحصل به الربط كما نصوا عليه في والذين يتوفون منكم الآية واعلم أن خلا وعدا يستعملان مجردين من ما ومقترنين بها فالأول نحو قام القوم خلا زيدا وعدا عمرا والأشهر نصب المستثنى بهما على أنه مفعول والفاعل ضمير مستتر فيهما وجوبا وإنما وجب

استثارة لكون ما بعدهما في صورة المستثنى
لا بالنفي هي ام الباب ولذا لم يظهر معهما قد وان قلنا ان
جملة الاستثنا في محل نصب على الحال كذا قيل وقد يقال
ان ظهور قد لا ينافي المقصود من كون ما بعدهما في صورة
المستثنى بالا الا ان يقال ظهور قد يصرف عن صورة
الاستثنا صريحا فليتامل **فان قلت**
هذا ان صح في هذا لكونها متعدية قبل الاستثنا كقولك عدا
فلان طوره اي جاوزه لم يصح في خلا لكونها قاصرة فكيف
ينصب المفعول قلت اجيب بانهم ضمنوها في الاستثنا معنى
جاوز وحسن ذلك لان كل من خلا من شي فقد جاوزه فان
قلت فعلى م يعود الضمير المستتر فيهما **قلت**
في ذلك خلاف فعند اكثر البصريين انه ضمير البعض المدلول
عليه بكلية السابق قال الدماميني وفيه نظر لان المقصود
من قولك قام القوم حاشى زيد وخلا زيدا او عدا زيدا
ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم
منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل
قاله الرضي وقد يقال يجوز ان يراد ببعضهم من عدا
المستثنى فلا يتم ما قاله لكن اطلاق البعض على الاكثر
قليل انتهى واعترض بانه لا حاجة الى هذا الاعتذار
الذي ليس بتام بل الجواب ان البعض الذي هو الفاعل
بعض مبهم ومجاوزة البعض المبهم لزيد مثلا وخلو ذلك
البعض عنه لا يتحقق الا بمجاوزة الكل او خلوه عنه فليتامل
وقيل عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل
السابق فاذا قلت قاموا عدا زيدا فالتقدير
عدا هو اي القائم زيدا وقيل على مصدر الفاعل

المفهوم

٦٨

المفهوم من الكلام السابق فاذا قلت قاموا عدا زيدا
فالتقدير عدا هو اي القيام زيدا اي قيام زيد بحذف
المضاف ويضعف هذين عدم الاطراد لانه قد لا يكون
هناك فعل نحو القوم اخوتك عدا زيدا واجيب بانه
انما ذكر ذلك على جهة المثال تنبيها على كيفية التخريج
بحيث يفقد الفعل فيقصد من الكلام ما يمكن عود الضمير
اليه فالمعنى في المثال عدا هو اي نسب الاخوة نسب
زيدا او عدا المنتسب اليك بالاخوة زيدا وان قرنا بما
فالنصب عند الجمهور واجب لان ما مصدرية وما والفعل
في التاويل المصدر وذلك المصدر في تاويل وصف
وذلك الوصف حال وذلك الحال فيه معنى الاستثنا
كما يقع المصدر الصريح في نحو ارسلها العراك هذا قول
السيرافي وقيل منصوب على الظرف وما فيه نائبة
هي وصلتها عن الوقت والحين كثيرا ما يحذف قبل المصدرية
نحو ما ابكيك ما ذر شارق والظاهر القول بالظرفية
اذ يلزم على ما ذهب اليه السيرافي من الحالية تحريف في تاويل
على تاويل وهو تعسف فالمعنى على الاول قاموا
مجاوزين زيدا وعلى الثاني قاموا وقت مجاوزتهم زيدا
وقال ابن خروف على الاستثنا كانتصاب غير في قاموا
غير زيد وروى الجرمي عن بعض العرب جواز الجر مع ما
وخرج ذلك على تقدير زيادة ما وزيادة ما قبل
الجار شاذة وانما قياسها ان تزاد بينهما نحو عما
قليل فبما رحمة من الله فبما نقضهم واما حاشى
فلم يحفظ سيبويه فيها في المستثنى بها الا الخفض
وروى الاخفش وغيره النصب ويقال حاشا

بالمثنين وحاشى بحذف الثانية وحاشا بحذف الاول
قال المرادي في شرح التسهيل ولم يستثنى بحاشى
يعني المحذ فقه الظرف ولا يدخل علیها ما مصدرية
كانت او زايدة ولعل وجه ذلك انها فعل جامد واما
المصدرية لا توصل بجامد وحمل الزايدة على المصدرية
واما عدا وخلا فقد خرجا عن القاعدة واما قوله
رايت الناس ما حاشا قريشا
فانا نحن افضلهم فعالا
فنادر والخلاف في فاعلها كما في خلا وعدا وذهب
الفرا الى انها فعل لكن لا فاعل لها النصب بعدها
انما هو بالحمل على الا ولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا على
انه يمكن ان يقول فيهما مثل ذلك وفي شرح التسهيل
للدماميني ذكر غير المصنف يعني ابن مالك عن الفرا انه زعم
ان حاشى فعل لا فاعل له فالجر بعده بلام متعلقة به
محذوفة لكثرة الاستعمال وهو بعيد الارتكاب
محذور وهو اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود
وجري بحرف جر معتذر وهو نادر واعلم ان حاشى
المستعملة في الاستثنا معناها تنزيه الاسم الذي
بعدها من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى بها الا
في هذا المعنى ولذلك لا يقال صلى الناس حاشى زيد
لفوات معنى التنزيه نص عليه ابن الحاجب وغيره
وربما اراد واتنزيه الله عن السوء ثم يتركون
من ارادوا تنزيه على معنى ان الله منزه عن ان يظهر
ذلك الشخص مما يضمه فيكون اكد وابلغ قال
تعالى قلن حاشا لله ما علمنا عليه من سوء خاتمة

ونسال

ونسال الله حسن الخاتمة قد جرت عادة النحويين
ان يذكروا لاسيما مع ادوات الاستثنا والمذكور بعدها
منبه على اولويته بالحكم لا مستثنى وهذا هو الصحيح
لانك اذا قلت جا القوم لاسيما زيد كان زيد جائيا
وذلك مناف للاستثنا لانه اخراج والمذكور بعدها
داخل بل هو اولى من المتقدم بالحكم وانما ذكرها
سيبويه في باب لا التي لنفي الجنس ومنهم من نظر
الى مخالفته بالاولوية فعدها من ادوات الاستثنا
وهم الكوفيون وجماعة من البصريين منهم الزجاج
وابو علي ورد قولهم مع ما تقدم بدخول الواو عليها
فتقول ولاسيما زيد وبعدم صحة وقوع الا موقعها
ولا تدخل الواو على ادوات الاستثنا ويصح وقوع الا موقعها
واعلم ان سي من لاسيما اسم بمنزلة مثل وزنا
ومعنى وعينه في الاصل واو لانها فلت من الاجتماع بها
ساكنة مع اليا المتاخرة كاولي ولتشديد يايه ودخول لا
عليه ودخول الواو على لا واجب قال تقلب
من استعمل على خلاف ما جا في قوله
ولاسيما يوم بدارة جلجل فهو مخطي
وذكر غيره انها قد تخفف وقد تحذف الواو كقوله
فه بالعقود وبالايمان
لاسيما عقد وفاية من اعظم القرب
وفيه هذا فعل امرين وفي ثني واما كتب بالها اعتبارا
بحاله عند الوقف فانه كذلك يوقف عليه
واما عند الوصل فلاها لفظا وان ثبتت خطا
وفي التسهيل وقد يقال لاسيما بالتخفيف وكـ

شارحه وحذف الواو فيها كما الدماميني وحكى الرضي انه قد يخفف سيما
بالتثقيل والتخفيف مع حذف لا ولم اقف عليه من غير
جهته ويوجد كثيرا في كلام المتأخرين من علماء العجم
وهو بعيد فينبغي تحريره انتهى والجمهور على ان سي اسم
لا التبرئة وفتحته بناء كهي في لا رجل وقال
الفارسي انه منصوب على الحال ولا مهملة اي قاموا
غير مماثلين لزيد في القيام اذا قيل قاموا لا سيما
زيدا اعترض ابن هشام رحمه الله تعالى هذا الكلام في كتبه
بقوله لو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو في هي لا تدخل
على الحال المفردة ولوجب تكرار لا اذ هو واجب مع الحال
المفردة ولوجب تكرار لا اذ هو واجب مع الحال
المفردة كما في قولك رأيت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل
خالد واجاب الدماميني عن شقي اعتراضه اما
عن الاول فبالتزام امتناع دخول الواو وعدا عنفا
ما فيه اي في مبنى انه منصوب على الحال ودخولها
في قولك قاموا ولا سيما زيد لا يرد لان سيا حينئذ
لا يكون حالا بل هو اسم لا التبرئة والخبر محذوف
فلم يلزم حينئذ دخول واو الحال على اسم مفرد وانما
دخلت على جملة واما عن الثاني فالتزام وجوب التكرار
وقد وجد معنى وان انتفى لفظا والتكرير اللفظي
ليس بشرط على ما ذهب اليه الزمخشري في قوله فلا
اقتحم العقبة انه في معنى فلا فك رقبة ولا اطعم
مسكينا ووجه ذلك هنا ان قولك قام القوم لا سيما
زيدا في معنى قولك ولا مساوين لزيد في حكم القيام

ولا

ولا اولى منه وانما هو اولى منهم بذلك على ما يفهم من
ان المذكور بعد لا سيما اولى بالحكم وهو عند غير
الفارسي اسم لا التبرئة وهو المختار ويجوز في الاسم
الذي بعدها الجر والرفع مطلقا والنصب ان كان
نكرة وقد روي بهن قوله

ولا سيما يوم بدارة جلجل

والجر ارجحها فان جر فبالاضافة ومبتدأ محذوف وينبغي
كما قال الدماميني ان يكون الحذف واجبا لانه كذلك
سمع وهو ظاهر قول ابن مالك وقول غيره وما
موصولة بمعنى الذي او نكرة موصوفة بالجملة
فالتقدير في مثل قول امرئ القيس

ولا سيما يوم بدارة جلجل

ولا مثل يوم ان جر اليوم او ولا مثل الذي هو يوم ان رفع
وجعلنا ما موصولة او ولا مثل شيء هو يوم ان جعلنا
ما نكرة موصوفة ويضعف القول بموصوليتها في
نحو لا سيما زيد حذف العائد المرفوع مع عدم الطول
واطلاق ما على من يعقل وعلى كل من وجهي الرفع
والجر ففتحة سي اعراب لانه مضاف واما نصبه
ان كان نكرة فعلى التمييز كما يقع التمييز بعد مثل
في نحو ولو جئنا بمثله مددا وما كافة عن الاضافة
والفتحة فتحة بناء مثلها في لا رجل واما انتصاب
المعرفة نحو ولا سيما زيدا فمنعه الجمهور وقال
ابن الدهان لا اعرف له وجها ووجهه بعضهم
بان ما كافة وان لا سيما نزلت منزلة الا في الاستثنا
فتنتصب على الاستثناء المنقطع وقد توصل بظرف كقولك

يعجبني الاعتكاف ولا سيما عند الكعبة واحب الشغل ولا سيما
يوم الجمعة ومنه قول الشاعر

لبس الكريم الحمد لا سيما الذي
شهادة من خير تنقلب

او جملة فعلية كقولك يعجبني كلامك زيد لا سيما تعظيه
ومنه قوله

فق الناس في الخير لا سيما ينيلك من ذي الجلال الرضى

واما وصلها بالجملة الاسمية فذلك هو الغالب وهذه
مسئلة يحاجى لها فيقال متى يكون وصل الموصول
بالاسمية غالبا وبالظرف والفعلية نادرا قال المرادي
وما بعد لا سيما الجملة الشرطية وعلته مما كان قد قال
وما يوجد في كلام المصنفين من قولهم لا سيما والامر كذا تركيب
غير عربي قال الرضي ولا اعلم من اين اخذه وقد يحذف
ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب
المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما مر في الاختصاص
ما نقل ايها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص
بجامع بينهما معنوي فصار في نحو افعل كذا ايها الرجل
منصوب المحل على الحال بقاء ظاهره على الحالة التي كان
عليها في النداء من ضم اي ورفع الرجل كذلك لا سيما ههنا
يكون باقيا على نصبه الذي كان له في الاصل حين كان
اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقامه
خصوصا راكبا وكذا في احبه ولا سيما وهو راكب وكذا
قولك احبه لا سيما ان ركب اي خصوصا ان ركب
وجواب الشرط مقدر لدلالة ما قبله عليه تأمل خصوصا اي ان
ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى

المصدر

المصدر اللازم اي اختصاصا فيكون معنى وخصوصا راكبا
اي ويختص بفضل يجيئني راكبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول
ما ذكره الاخفش اعني قوله ان فلانا الكريم لا سيما ان اتيته
قاعدا اي يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال
قعوده ويجوز مجيء الواو قبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر
وعدم مجيئها الا ان مجيئها اكثر وهي اعتراضية كما في قوله فانت
طالق والطلاق الية اذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة
ويجوز ان تكون عاطفة والاول اولى واعرف هذا الكلام كله
وقد اشتمل قوله على الحكم بصحة ما جعله المرادي تركيبا
غير عربي وقال السيوطي من احكامه لا سيما انه لا يجيء بعدها
الجملة بالواو وقال ابو حيان وكثير من المصنفين
من لا سيما والامر كذلك ولا تخذل لا من لا سيما لانه
لم يسمع الا في كلام المولدين انتهى وقد ابدلت العرب
سين سيما تاء فقالوا لا تيما كما قالوا في الناس النات
وقرئ قل اعوذ برب النات وابدلت ايضا لا بتا فقالوا
تاسيما كما قالوا افام زيد تابل عمرو وحكى ابن الاعرابي
في نوادره وابو الحسن النسائي لا سيل لا بمعنى لا سيما
وانه يرفع ما بعده ويجر كما بعد لا سيما وفي التسهيل ان لا
سوا ما كذلك فيقال قام القوم لا سوا ما قال
ابو حيان واطلاقه يدل على جواز الرفع والجر بعده
ايضا وقال النسائي لا ترما ولا سيما ولا مثل ما بمعنى
واحد وذكر ابن الاعرابي لو ترما بمعنى لا سيما قال
انه لا يكون بعدها الا الرفع وكذا قال الاخر ووجهه
ان ترفعل يمكن ان يكون ما بعدها زائدة ويجرها لانها
بالاضافة لان الفعل لا يضاف فتعين ان موصولة

وهي مفعول بها وزيد خبر محذوف ونبعد لعبد لا مجزوم
بها وهي ناصبة والتقدير في قام القوم لا نرها زيد
لا تبصر ايها المخاطب الشخص الذي هو زيد فانه في القيام
اولى به منهم او غير مجزوم ولا نافية وحذفت الفه شذوذا
او للتركيب وكذا انجد لو انّ او التقدير لو تبصر الذي هو
زيد لرأيته اولى بالقيام منهم قال ابو حيان وعد الكوفيون
والبغداديون من الفاظ الاستثناء بله وهي بمعنى لا سيما
نحو اكرمت العبيد بله الاحرار على معنى ان اكرام الاحرار
يزيد على اكرام العبيد وانكر ذلك البصريون لان الا لا تقع
مكانها ولان ما بعدها لا يكون الا من جنس ما قبلها
ولان حرف العطف يجوز دخوله عليها قال ابن الصائغ
ولو صح دخول لا سيما وبله في ادوات الاستثناء لدخلت
لدخلت فيها حتى لان ما بعدها يختص بصفة لم تثبت
لما قبلها والحق ان ما بعدها مجمع على سماعه واجاز الكوفيون
فيه النصب وانكره اكثر البصريون وهم محجوجون بالسماع
قال جرير

وهل كنت يا ابن القين في الدهر مالكا
بعير بله لهزمه لجبا

قال قطرب روي رفع ما بعدها على انها بمعنى
كيف وقد روي بالجر والرفع والنصب قوله

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها
بله الاكف كانها لم تخلق

واذا جرت فقال بعض الكوفيين هي اسم بمعنى غير
وللجر باضافتها فيكون استثناء منقطعا وقال الفارسي
هي مصدر لم ينطق له بفعل مضاف لما بعده وهي اضافة

نصب

نصب وقال الاخفش هي حرف جر فاذا نصبت فالمنصوب
مفعول وبله مصدر وضع موضع الفعل بمعنى تركا او اسم
فعل بمعنى دع واذا رفعت فمبتدا وبله الخبر وفي حالتها
نصبا الفتح بناء والكسر على الاصل لالتقاء الساكنين ولا على المصدرية
فالفتح اعراب وقالت العرب في بله بهل بفتح الهاء وسكونها
ومن ادوات الاستثناء لما بمعنى الا قال ابو حيان تكون
لما بمعنى الا وهي قليلة الدور في كلام العرب وينبغي
ان لا يتسع فيها بل يقتصر على التركيب الذي وقع في
كلام العرب نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ
وان كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة من شدد الميم
فان نافية ولما بمعنى الا وممن حكى لما بمعنى الا الخليل
وسيبويه والكسائي وقرا ابن مسعود وان منا الا
له مقام معلوم اي الا له مقام وقالوا انشدتك الله
لما فعلت كذا فهذه التراكيب ونحوها من المسموع
ينبغي ان نعتمد في مجيء لما بمعنى الا وزعم الزجاج انه
يقال لم يات من القوم لما اخوك ولم ار من القوم لما
زيدا بمعنى الا اخوك والا زيدا قال ابو حيان وينبغي
ان يتوقف في اجازة هذا التركيب ونحوها حتى يثبت
سماعها او سماع نظايرها من لسان العرب وزعم
الجوهري ان لما بمعنى الا غير معروف في اللغة هذا

باب لا العاملة

اي العاملة عمل ان وهي النافية للجنس اي على سبيل
التنصيص لانه اذا لم يقصد ذلك لا تعمل عمل ان وانما
تعمل حينئذ عمل ليس او تلغى فيليها المبتدا والخبر
ويحتمل حينئذ نفي الجنس وهو الظاهر ونفي الواحد

وغلط من زعم انها لا تكون الا لنفي الوحدة ويظهر من كلام بعضهم
ان التنصيص على العموم مخصوص بما اذا كان اسمها
مبنيا وكلام ابن مالك صريح في خلافه وللجنس الماهية
والحقيقة اي انها قد تنفي صفته وحكمه او انها نافية
للخبر عن جنس الاسم اذ لا رجل ضارب مثلا لنفي الضرب
عن الرجل لا لنفي الرجل واسناد النفي اليها مجاز من اسناد
ما للشيء اليه لان النافي في حقيقة هو المتكلم ويقال
لها التبرئة كانه ماخوذ من قولك برأت فلان عن كذا
اذا نفيته عنه فهي مبرئة للجنس اي نافية له اعلم
بكسر الهمزة وسكون الميم فعل امر لكل من يأتي منه العلم
وانما عبر بهذه الصيغة هنا مع ان العلم بجميع ما في الكتاب
مطلوب اشارة الى الاهتمام والقاء البال الى ما يرد بعدها
لاحتياجه الى تنبيه العموضة ان لا تنصب وجوبا
لفظا او محلا النكرات ولو صورة او تاويلا
فدخل نحو لا اباله ولا غلامي له ولا مسلمي له فانه جائز
بدون شذوذ مع ان الاسماء المذكورة فيه مضافة
للضمير واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه
على مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة وسياتي
مزيد كلام في ذلك وقال الرضي واعلم انه قد
يؤول العلم المشهور ببعض الخلال بنكرة فينتصب
بلا التبرئة وينزع منه لام التعريف ان كانت
فيه نحو لا حسن في الحسن البصري او مما اضيف اليه
نحو لا امرئ القيس فليس ولا ابن زبير ولا يجوز
هذه المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن لان الله
والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى [illegible] بتقدير

تنكيرهما

تنكيرهما ولنا وبله بالنكرة وجهان اما ان يقدر مضاف
هو مثل ولا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام واما
يجعل في صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفي في الحقيقة
هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالاضافة الى معرفة
كان لرعاية اللفظ واصلاحه ومن ثم قال الاخفش
على هذا التاويل يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة
فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة
فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك
الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان
المعنى لا ان معنى قضية ولا ابا حسن لها فيصل لها
اذ هو عليه السلام كان فيصلا في الحكومات
على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم اقضاكم علي فصار
اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفصل او القطع كلفظ الفيصل
وعلى هذا التاويل يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا
لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار فينصرف فرعون
وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور وجوز الفراء اجراء المعرفة
مجرى النكرة باحد التاويلين في الضمير واسم
الاشارة ايضا نحو لا اياي هاهنا ولا هذا وهو بعيد
غير مسموع انتهى ومما تقدم في نحو لا اباله ولا غلامي له
ولا مسلمي له خالف فيه ابن مالك فقال في التسهيل
وقد يعامل غير المضاف معاملته في الاعراب ونزع التنوين
والنون ان وليه مجرور بلام متعلقة بمحذوف وف
غير جار انتهى واحترز بقوله وليه من ان يقع فصل
كما ياتي وقيد الجر باللام احترازا من ان يقع
الجر بغيرها فيتعين حينئذ حذف الالف

وابات النون نحو لا ابٍ فيها ولا غلامين فيها و لا
مسلمين فيها فان ورد خلاف ذلك فشاذ و موقوف
واحترز بقوله متعلق بمحذوف غير خبر عما لو جر بلام
متعلقة بمذكور او بمحذوف هو خبر فيتعين
حذف الالف واثبات النون نحو لا اب بالدار ولا نحو
لا اب لك اذا جعلت لك متعلقة بمحذوف هو خبر
ولم يقيد غير المضاف باسما بعينها بل عممه في التسهيل
كما رايت في شرحه بالاعلام لكن يتعين فلك تقدير حركته
فتحا ونصبا واقتضى كلام غيره ان المسموع في ذلك
هو الاب والاخ والمثنى والمجموع على حدة وخص
في الارتشاف المثنى بالبدن وعلى التقديرين في الاعلام
لكن يظهر الاختلاف في اللفظ في نحو لا مسلمات
لك فان جعلنا الحركة اعرابية تعين الكسر وان جعلنا
ها بنائية فلك الفتح والكسر واعلم ان ما ذكره ابن مالك
من ان الاسم الواقع بعد لا في الضابط الذي ذكره غير
مضاف هو مذهب هشام وابن كيسان واختاره ابن مالك
وابن الحاجب واما ما ذهب اليه الخليل وسيبويه
والجمهور من ان الاسم المذكور مضاف حقيقة باعتبار
المعنى فاعترض بان اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف
اليه الا مقدرة واجيب بان اللام هنا ايضا مقدرة
ونعته الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كتيم
الثاني في يا تيم تيم عدي على من قال ان تيم الاول
مضاف الى عدي لا الى الظاهر ويكون الفصل
بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فسهل ما الحامل
على الفصل بينهما باللام المقحمة توكيدا دون سائر

الاضافات

الاضافات المقدرة ما للام فاجيب بانهم قصدوا
نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكريرها تخفيفا
وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير لا ففصلوا
بين المتضايفين لفظا حتى يصير المضاف لهذا الفصل
كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا والدليل
على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون بهذه
المعاملة المنفي المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا رجل
حاله كذا ولا غلامي شخص لغنته كذا والدليل انه
مضاف قوله

وقد مات شماخ ومات مزرد
واي كريم لا اباك مخلد

وقول الاخر

ابالموت الذي لا بد اني ملاق لا اباك تخوفيني

فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه وخرج
ابن مالك لذلك على انه دعاء على المخاطب بان لا ياتاه
الموت فجعله ناصبا والكاف مفعولا به بضعفه
وروده حيث لم يذكر الموت كقوله امن

امن جل جبل لا اباك ضربته

وقولهم لا اباي فيما حكاه ابن طاهر اذ لو كان فعلا
لاتى بنون الوقاية وسلك ابن مالك وابن الحاجب
طريقا في الاعتراض على الجمهور بغير ما تقدم ذكرناه وجوابه
في غير هذا الكتاب وظاهر قوله تنصب النكرات
نصبها لفظا وان كانت مفردة اي ليست
مضافة ولا شبيهة بالمضاف وهو ما ذهب اليه
المبرد في المثنى والمجموع على حدة نحو لا رجلين فيها

ولا مسلمين عندك فانه يقول لا عاملة في لفظ المثنى
ولفظ المجموع على حدة فهما عنده معربان لا مبنيان
قال الرضي فان قال لان النون كالتنوين الذي هو
دليل الاعراب فمنقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون
فهما مبنيان مع وجود النون اذ لو كان معربين
لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين
في الدلالة على التمكن ونقل عنه انه قال لان المثنى
والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه مضارع
للمضاف فيجب النصب ورد بان المعطوف عليه في باب
لا مبني نحو لا رجل وامرأة وله ان يقال المراد به عطف
النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما في باب
النداء في نحو يا ثلاثة وثلاثين ولا شك ان المثنى
والمجموع مثل هذا النسق ولكنه ينتقض بنحو يا زيدان
ويا زيدون وقيل انما قال ذلك لانه ليس شيء من اسم
الكتاب يبنى فيه الجزء الثاني او الجمع والجواب انه لم
يقم دليل قاطع على ان لا مركب مع النفي ولو سلمنا
فليس بناؤه للتركيب ولو سلمناه فنحن نقول
حضرموتان وحضرموتون في المسمى بحضرموت
هذا كلامه وذهب الزجاج والسيرافي الى ان الفتحة
في نحو لا احد فيها اعرابية وانما وقع الاختلاف بينهم
لاحتمال قول سيبويه وذلك ولا تعمل فيما بعدها
فتنصبه من غير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين
في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم
واحد كخمسة عشر فقال الزجاج مراده انه معرب
لكنه معرب مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل

عشر

عشرة من خمسة عشر فحذف التنوين مع كونه معربا لتثاقل الكلمة بتركيبه
مع عامله وقال السيرافي انما ركب مع عامله لافادة
لا التبرئة الاستغراق كما افادته من الاستغراقية في نحو هل من رجل
في الدار لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا لا مع النكرة
كما ان من مركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذف
التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة وقال
المبرد مراده انها تنصبه اولا لكن بني بعد ذلك فحذف
منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا قال
الرضي والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف
التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون لغير الاضافة
والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والنفي ليس باشد
منه المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف
التنوين من الثاني في الموضعين اذا علمت ذلك علمت
ان قول المص اعلم ان لا تنصب المنكرات بغير تنوين
كقول سيبويه المذكور فيجري فيه ما قيل فيه واعلم
ان اسم المنفي بلا ان كان مضافا نصب لفظا او تقديرا
ان كان معربا وان كان مبنيا نصب محلا قال الرضي
في قولهم لا كزيد ان جعلت الكاف اسما جاز ان يكون
كزيد اسما والخبر محذوف اي لا مثله موجود ويجوز
ان يكون كزيد اي لا احد مثل زيد وان جعلت
الكاف حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد
انتهى وان كان شبيها بالمضاف بان كان عاملا
فيما بعده سواء كان رافعا نحو لا حسنا فعله مذموم
او ناصبا نحو لا طالعا جبلا حاضر ولا خيرا من زيد
عندنا نصب ايضا لفظا او تقديرا ونون وذهب

العباد يؤول الى جواز نزع تنوينه لشبهة لما يجب ترك تنوينه
وقالوا كما حمل على المضاف في الاعراب حمل عليه في ترك التنوين
فان قيل لاي شي اجراؤه مجرى المضاف في الاعراب واجبا
وفي ترك التنوين جايزا قلت اجيب بان الاصل في الاسم
التمكن بل الامكنية فيكون معربا منونا فحمل على المضاف
في الاعراب وجوبا لانه حمل يقتضي خروجه عن اصله
قال ابن هشام وعلى قولهم يتخرج الحديث لا مانع لما اعطيت
ولا معطي لما منعت واما على قول البصريين فيجب
تنوينه ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين هذا كلامه
في مغني اللبيب رده الدماميني وفي مصابيح الجامع
الذي علقه على البخاري وفي حاشية المغني بان هذا
يتخرج ايضا على قول البصريين بان تجعل مانع اسم لا مفردا
مبنيا اما للتركيب معها تركيب خمسة عشر واما التضمنه
معنى من الاستغراقية على الخلاف في ذلك والخبر
محذوف اي لا مانع مانع لما اعطيت واللام للتقوية
ذلك ان تقول يتعلق ذلك ان تقول لا يتعلق وكذا
القول في ولا معطي لما منعت وجوز الحذف ذكر
مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار فظهر بذلك
ان التنوين على راي البصريين ممتنع لا واجب ولعل
السر في ولا معطي لما منعت وجوز الحذف ذكر مثل
ما حذف وحسنه دفع التكرار فظهر بذلك ان التنوين
على راي البصريين ممتنع لا واجب ولعل السر في العدول
عن تنوينه ارادة التنصيص على الاستغراق ومع التنوين
يكون الاستغراق ظاهرا لا نصا فان قلت
اذا نون كان الاسم مطولا ولا عاملة وقد تقدم

الفا

انها عند العمل تكون ناصة على الاستغراق وموانعها ان العطم
يجعل الاستغراق المنصوص بحالة البناء جهة تنص من
لاستغراقيته ولو سلم ان الاستغراق عند عملها ثابت على سبيل
التنصيص لم يتعين عملها في ما بعد النصب حتى يكون النص
على الاستغراق ثابتا لاحتمال ان يكون ما بعدها منصوبا بفعل
محذوف اي لا نجد او لا نرى مانعا لما اعطيت فعدل
الى البناء لسلامته من هذا الاحتمال وان بنينا على ان غير
المضاف يعامل معاملة المضاف في الاعراب ونزع التنوين
والنون عند وجود الضابط المتقدم وان ذلك لا يختص
بالاب والاخ والمثنى والجموع على حدة كما هو ظاهر كلام
ابن مالك فلك ان تقول الفتحة في لا مانع لما اعطيت ولا
معطي اعرابية وان كان غير مضاف اجرا له مجرى المضاف
لوجود المسوغ له كما في لا غلام على ما مثل به ابن مالك
في شرح التسهيل كما مر وان كان مفردا اي ليس مضافا
ولا شبيها بالمضاف بني على ما كان ينصب به فان كان
ينصب بالفتحة بني عليها نحو لا رجل في الدار وان كان
ينصب بالياء بني عليها نحو لا رجلين عندك
ولا مسلمين مخلدون في النار والفتح في نحو قول الشاعر
ولا لذات للشيب اولى من الكسر
واذا ثبت هذا عن العرب اعني جواز الوجهين مع اولوية
احدهما وهو الفتح علم ضعيف من غير الكسر والفتح
ولهذا قال ابن خروف
لو وقفوا على السماع ما اختلفوا
واختلف في علة البنا فقيل بنا لاجل التركيب قال
المرادي وهذا هو علة البنا عند سيبويه والجمهور انتهى

قال الرضي ولم يقم دليل قاطع على ان لا تركيبه مع المنفي والذي
ذهب اليه بعض المحققين ان علة البناء تضمنه لمعنى الحرف الذي
هو من الاستغراق وذلك لان قولك رجل نص في الجنس
منزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار بالرفع كما ان ما جاءني
من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل فيجوز ان يقال
لا رجل في الدار بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح
بل رجلان ولا ما جاءني من رجل بل رجلان لما ارادوا التنصيص
على الاستغراق ضمنوا الاسم النكرة معنى من وسكت عن عملها
في الخبر قال الاستاذ ابو علي الاختلاف في رفع الخبر بها عند عدم
تركيبها وذلك كما في المضاف وشبهه نحو لا صاحب سفر قادم
ولا طالعا جبلا ظاهر وينبغي ان يكون هذا الاتفاق مخصوصا
بطائفة من النحويين وهم اهل البصرة وذلك لان
الكوفيين يقولون في ان النفي لا تعمل عندهم الا العمل
في الخبر مطلقا فاطلبه بعده واما اذا ركبت مع اسمها
فذهب الاخفش والمازني والمبرد وجماعة الى انه
مرفوع بلا فاذا قلت لا رجل قائم فقائم مرفوع
بلا كما في المضاف وشبهه لان ما استحقت به العمل والتركيب
لا يبطله بدليل عملها في الاسم وذهب قوم الى انها
عند التركيب لا تعمل في الخبر بل النكرة مع لا في موضع
رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدا فهو مرفوع بما كان
مرفوعا به قبل دخولها بدليل حمل جميع توابعها
على الموضع رفع بالابتداء لم يجز ذلك قال المرادي وهذا
ظاهر مذهب سيبويه انتهى ونسب القول بانه مذهبه
الى ابن هشام والذي عندي ان سيبويه يرى في لا
رجل انه كلمة لا عمل لها في الاسم ولا في الخبر لانها صارت

بمنزلة

كجزء كلمة ولهذا احتمل النصب في لا رجل ظريفا كالرفع في ما
زيد الفاضل لا على محل الاسم بعد لا وفرق قوم بين ظهور
عمل لا وعدم ظهوره فقالوا في نحو لا رجل فاضلا بالنصب
ان الخبر هنا مرفوع بلا وذلك ان عامل الصفة عامل
الموصوف فلما انتصب الوصف بلا علمنا ان لا قد نصبت
الموصوف ايضا فان قلت لا غلام ظريف برفع الصفة
فرفع الخبر بالابتداء لانا فهمنا الا الاخفش ان عامل الصفة
هو عامل الموصوف وقد ظهر في نحو لا رجل فاضلا ان
الوصف قد انتصب بلا دعوى قابلة للمنع وتظهر
فائدة الخلاف نحو قوله فلا لغو ولا تأثيم فيها فان قلنا
بان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها الا كان
فيها خبرا عنهما اذ لا الاولى ملغاة لما بعدها مرفوع
بالابتداء فلا محذور فلا يجعل فيها خبرا في هذين المبتدأين
وان قلنا بان لا عاملة في الخبر ولو مع التركيب امتنع
جعل فيها خبرا عنهما لئلا يتوارد عاملان على معمول
واحد فيكون فيها خبرا عن احد المبتدأين والخبر الاخر
محذوفا واذا علم خبر لا بقرينة لفظية او حالية
كثر حذفه عند اهل الحجاز نحو لا ضير واوجب التميميون
حذفه حينئذ واما اذا لم يعلم لانتفاء القرينة الدالة
عليه لم يجز حذفه عند احد لا التميميين ولا غيرهم
نحو لا احد اغير من الله وربما ابقي الخبر وحذف الاسم
كقولهم لا عليك اي لا باس عليك وقد خرج بعضهم
عن حذف الجزئين معا وذلك ان الفراء واصحابه
تمسكوا بقول الشاعر
٭ فخير نحن عند الناس منكموا ٭ اذا الداعي المثوب قال يالاه

على زعمهم ان اصله بالزايد يا آل زيد فقال لهذا المخرج
لا دليل عليه لجواز ان يكون الاصل يا قوم لا فرار
فحذف المنادى وجزء الا ان كل واحد منهما
ثبت له جواز الحذف فلا ضير اذا اجتمع جائزين الى جائز
ولعملها شروط اشار المصنف الى بعضها بقوله **واذا باشرت**
الا النكرة بان لم يفصل بينهما فاصل الا انه لو فصل
بينهما فاصل لانه لو فصل بينهما فاصل لم تعمل عمل ان
ولم تتكرر لا فيها لانها اذا تكررت لا يجب اعمالها بل
يجوز كما سيأتي ومنها ان لا يدخل عليها جار وان يكون
خبرها نكرة وان يكون نصا كما سبق فان دخل عليها
جار خفض النكرة نحو جئت بلا مالٍ وغضبت من لا شيء
بالتنوين ولا يركب لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز
حينئذ بلا من مال وغضبت من لا من شيء وشذ جئت
بلا شيء بالفتح وهذا مما رد به على الزجاج والسيرافي
في دعواهما ان الفتحة في نحو لا رجل اعرابية وان التنوين
حذف تخفيفا ووجه الرد ان حرف الجر لا يلغى ولا
يعلق فتبين ان الفتحة بنائية وانت خبير بان التعليل
المتقدم انما يأتي عند من جعل علة البناء تقدير من لا التركيب
وان كانت لنفي الوحدة او لنفي الجنس لا على سبيل التنصيص
جاز ان تعمل عمل ليس كما مر وان تلغى فيليها المبتدأ
والخبر ولم يجز ان تعمل عمل ان ومنها ان يكون الاسم
المنصوب غير معمول لخبرها احترازا من نحو لا مرحبا
بهم لان مرحبا منصوب بفعل مقدر وذلك
نحو لا رجل في الدار لا نافية للجنس ورجل
اسمها مبني معها على الفتح ومحله نصب بلا وفي الدار

جار

جار ومجرور في محل رفع على انه خبرها وهو متعلق بمحذوف
تقديره كائن او مستقر او كان او استقر وظاهر كلام المصنف
كما سبق ان رجل منصوب لفظا من غير تنوين واليه ذهب
كثير من البصريين ونسب الى سيبويه **فان لم تباشر**
ها اي لم تباشر لا النكرة بان انفصلت منها بطل
عملها و**وجب الرفع** للنكرة بعدها بالاتفاق
منهما ابتداء فانما بطل العمل اذا لم تباشرها لانه قد ضعفت
الا بالفصل وهي في نفسها عامل ضعيف لانها تعمل بما بعد
ان التي تعمل لمشابهته الفعل لا بالاصالة فالواو وجه المشابهة
بين ان ولا ان للمبالغة في الاثبات ولا للمبالغة في النفي
فلما توغلتا في طرفي الاثبات والنفي تشابهتا واعترض
بان ليست للاثبات وانما هي لتوكيد النسبة الواقعة في الكلام
الذي تدخله اثباتا كان او نفيا واجاز الرماني ان تعمل
مع الفصل النصب نحو لا كذلك رجلا **ووجب**
في غير المبرد وابن كيسان **تكرار لا** لانه جعل
تكريرها منبها على كونها النفي للجنس في النكرات لان نفي
الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة فقولنا لا رجل في قوة
لا زيد ولا عمرو ولا خالد الى الجزء افراد الرجل بخلاف
ما اذا اعملت عمل ان فان عملها كاف في هذا التنبيه
لانها لا تعمل عمل ان الا ان كانت لنفي الجنس وذلك
نحو لا في الدار رجل ولا امرأة وامرأة
برفع رجل وامرأة بالابتداء وكذا يبطل عملها اذا كان
مصحوبها معرفة لم تؤول بنكرة وبطلان عملها
حينئذ مجمع عليه عند البصريين واما الكوفيون
فانهم جوزوا انتصاب العلم وانما يبطل عملها في المعرفة

لانها لنفي الجنس ولا يمكن حصوله مع دخولها على المعرفة اذ ليس
المعرفة لفظ جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها ويلزم حينئذ
تكرارها في معرفة خلافا للمبرد وابن كيسان وانما لزم التكرار
حينئذ لان التكرار جبران لما فاتها من نفي الجنس
الذي لا يمكن حصوله مع المعرفة واجاز المبرد وابن كيسان
عدم تكرارها في الموضعين فاجاز نحو لا زيد في الدار ونحو
لا فيها رجل استنادا الى قول الشاعر

بكت جزعا واسترجعت ثم اذنت ** ركائبها ان لا الينا رجوعها

وهو عند الجماعة محمول على الضرورة وكذا يجب تكرارها ان
وليها خبر مفرد نحو زيد لا كاتب ولا شاعر بخلاف الجملة
الفعلية نحو زيد لا يقوم فلا يلزم فيها التكرار واما
الجملة الاسمية فقد فهم لزوم تكرارها معها مما تقدم
فتقول زيد لا ابوه منطلق ولا اخوه ذاهب ولا يجوز
لا ابوه منطلق ومثل الخبر المفرد شبهه من النعت نحو مررت
برجل لا شجاع ولا كريم والحال نحو جاء زيد لا ضاحكا
ولا ماشيا وقد جاء عدم التكرار في ذلك لاجل الضرورة

قال الشاعر

وانت امرؤ منا خلقت لغيرنا ** حياتك لا نفع وموتك فاجع

وقول الاخر

قهرت العدا لا مستعينا بعصبة ** ولكن بانواع الخدائع والمكر

وافردت لا ولم تكرر في قولهم لا نولك ان تفعل لتاوله
بلا ينبغي فلا حجة حينئذ فيه للمبرد وابن كيسان
لان لا في المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم
تكرارها والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى

المفعول

المفعول اي ليس متناولك وما حولك هذا الفعل اي لا ينبغي
ان تتناوله وقولك مبتدا وان تفعل مرفوع به
سد مسد خبره كما في اقايم الزيدان وان تكررت
اي لا بان ذكرت مرتين مثلا مع ان عقبت كل واحدة منهما
بلا فصل نكرة جاز اعمالها عمل ان والغاؤها
والمراد بالالغاء عدم اعمالها عمل ان لما ياتي من جواز اعمالها
عمل ليس فان شئت قلت لا رجل في الدار ولا امراة
بفتح رجل وامراة او نصبهما او فتحهما فهذه خمسة اوجه
في هذا التركيب الاول لا رجل في الدار ولا امراة بفتحهما
ومثله لا حول ولا قوة الا بالله ووجهه ان تجعل
لا في الموضعين المتبرئة فتبنى اسمها كما لو تفردت
كل منهما عن صاحبتها ويجوز على مذهب سيبويه
ان تقدر في نحو لا حول ولا قوة الا بالله بعدهما
خبرا واحدا لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودا
لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر فهما في موضع
الرفع فلا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع
بانه خبر المبتدا بين المتعاطفين لا خبر المبتدا الاخير
فقط فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو
ضاربان ويجوز ان تقدر لكل واحد منهما خبرا اي لا حول
موجود لنا ولا قوة موجودة فيكون الكلام جملتين
واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة
في الخبر فيجوز ان تقدر لهما خبرا واحدا وذلك الخبر
يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية وان كان العاملان
الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد
عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان كانهما شيء

واحد وانما امتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة
عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثر
واحد من مؤثرين فصاعدا ويجوز ايضا عند هذا ان تقدر لكل منهما
خبرا على حياله الثاني لا رجل في الدار ولا امراة بفتح الاول
ورفع الثاني ومثله لا حول ولا قوة الا بالله على ان الثانية
زائدة لتاكيد نفي الاولى كما في قولك ما جاءني زيد ولا عمرو
كانك قلت لا رجل في الدار وامراة ولا حول وقوة
نحو ولا اب وابنا فالعطف على المحل فعند سيبويه
يجوز ان تقدر لهما خبرا واحدا لكونه خبر المبتدا وعند
غيره لا بد لكل واحد من خبر مفرد لئلا يجتمع الابتدا
ولفظ لا في رفع الخبر ويجوز ان تجعل لا غير زائدة
بل لنفي الجنس لكن تلغيها لضعفها والالغا يجوز اذا كان
اسمها نكرة يليها وقد حصل شرط الالغا وهو تكرير لا لان
التكرير حاصل سوا الغيت الاولى والثانية كما في لا حول
ولا قوة كما يجي او الغيت الثانية دون الاولى كما في مسئلتنا
وهي لا حول ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل الثانية ملغاة
مثله مع جعلها زائدة ومن يجوز اعمال لا عمل ليس يجوز هنا
ان يجعل الثانية معملة عمل ليس فيلزم تقدير خبر لهما على حيالها
ولا يجعل الخبر لهما جميعا لئلا يلزم اجتماع عاملين على معمول
واحد ولا سيما اللذين هنا لان التبرئة خبرها مرفوع لفظا
او بما يرتفع به خبر المبتدا ولا العاملة عمل ليس خبرها منصوب
فيكون الكلام عنده لا جملتين الثالث لا رجل في الدار
ولا امراة ولا حول ولا قوة الا بالله بفتح الاول ونصب
الثاني على ان لا الثانية زائدة لتاكيد النفي كما مر فلا يجوز
عند سيبويه ان تقدر لهما خبرا واحدا لبعد ههنا لان خبر

لا حول

لا حول مرفوع عنده بالمبتدا وخبر لا قوة مرفوع بلا لان الناصبة
لاسمها عاملة عنده في الخبر وفاقا لغيره فيلزم ارتفاع
الخبر بعاملين مختلفين وانه لا يجوز فيجب ان يقدره
فيكون الكلام عنده جملتين كذا قرره الرضي وفيه بحث
غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل عندهم لا وحدها
فيكون الكلام حينئذ جملة واحدة ويجوز ان تقدر عندهم
لكل خبرا فيكون الكلام جملتين الرابع لا رجل في الدار
ولا امراة ولا حول ولا قوة الا بالله برفعهما فيكون الاول
ملغاة لوجود المسوغ للالغا ويكون الاسمان مرفوعين
بالابتدا ولا الثانية اما زائدة لتاكيد النفي كما مر واما
ملغاة غير زائدة كلا الاولى ومذهب سيبويه وغيره
في هذا الوجه واحد اذ لا عامل هنا الا الابتدا فقط فاما
ان تقدر لكل واحد خبرا والكلام جملتان او تقدر لهما
معا خبرا والكلام جملة وان جعلت لا الاولى عاملة عمل ليس
والثانية ملغاة وجب تقدير خبرين لما مر وكذا ان جعلت
الثانية عاملة عمل ليس والاولى ملغاة وان جعلت الثانية
زائدة قدرت خبرا واحدا وكذا ان جعلتهما معا عاملين
عمل ليس جاز لك تقدير خبر واحد ولا يصح كما مر وجاز
لك تقدير خبرين ووحدة الجملة وتعددها بحسب
ذلك الخامس لا رجل في الدار ولا امراة ولا حول ولا قوة
الا بالله برفع الاول اما لالغا لا او اعمالها عمل ليس وفتح
الثاني للتركيب والكلام جملتان ولا يجوز نصب الثاني
مع رفع الاول ولا نصبهما معا الا في ضرورة وان سقطت
لا الثانية فتح الاول ورفع الثاني او نصبه
كقوله

فلابُ وَابنا مثل مروان وابنه
اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا
روي برفع ابن عطفا على موضع لا واسمها وبنصبه
عطفا على موضع اسمها باعتبار عملها وربما فتح الثاني منونا
معه لا حكى ابو الحسن لا رجل وامراة بفتح المعطوف على تقدير
ولا امراة فحذفها وابقى حكمها وليس هذا يبعد البتة
لا نظيره متفق على ثبوته لكنه على العكس من الحذف
والبات وهو لا عليك اذ تقديره لا باس عليك وانظر
هل يجوز على هذا الوجه الذي حكاه الاخفش ان ترفع الاول
كما لو صرحت بها واذا دخلت الهمزة على لا لم يتغير الحكم
الا ان ضمنا معنى التمني فيمتنع الالغا ومراعاة الموضع وان
يكون لها خبر وفاقا لسيبويه فيهن وخالف في ذلك المازني
والمبرد فجعلاها كالمجردة فيتعين اذن في كالمجردة

قول الشاعر

الا عمر ولى مستطاع رجوعه
فيرأب ما اثات يد الغفلات

تقدير رجوعه مبتدا او مستطاع خبره والجملة في محل نصب
على الصفة لا في رفع على الخبر لان الا للتمني لا خبر لها
عند سيبويه ومن تابعه لا لفظا ولا تقديرا فاذا قيل
الا ماء كان ذلك كلاما مولفا من حرف واسم وانما تم الكلام
بذلك حملا على معناه وهو اتمنى ما وكذلك يمتنع تقدير
مستطاع خبرا ورجوعه فاعلا لما ذكرنا ويمتنع ايضا
تقدير مستطاع رجوعه جملة في موضع رفع على الصفة
صفة على المحل اجرا الا مجرى ليت في امتناع مراعاة محل
اسمها وهذا ايضا قول سيبويه ومتابعيه كما تقدم
وخالف في ذلك ايضا المازني والمبرد ويبطل مذهب

المازني

المازني والمبرد ما حكاه سيبويه من ان من قال
لا غلام افضل منك لم يقل في لا غلاما افضل منك الا بالنصب
فلو كان لها خبر لسمع هذا

باب

المنادى بفتح الدال وهو ماخوذ من الندا بكسر النون وضمها
الصوت للخفي وناديته وناديت به فتسمية المنادى
منادى ظاهرة وكل ما جا من الاصوات على فعال يجوز فيه
كسر فايه وضمه والهمزة في اخره بدل من الواو بدليل قولهم
ندوة القوم اذا جلست معهم في النادي وهو مجلسهم الذي
ينادي فيه بعضهم بعضا ثم الندا لغة الدعا واما في الاصطلاح
او تقديرا الى المطلوب توجهه اليك بوجهه او بقلبه
كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه خفيفة مثل يا زيد او حكما
مثل يا سما ويا جبال ويا ارض فانها نزلت او لا منزلة
من له صلاحية الندا ثم ادخل عليها حرف الندا او قصد
نداؤها فهي في حكم ما يطلب اقباله وكذا يا الله والمراد
طلب الاجابة المقصود من المواجهة بخلاف المندوب
لانه المتفجع عليه حرف الندا المجرد المتفجع لا تنزيله
وقال العصام عقب قوله اقباله اي توجهه اليك
بوجهه قبل الندا اي ما وضع لمطلوب الاقبال
مستعار للمتفجع بخلاف واعبد الله فانه المتفجع عليه وكلمة
وانا هي مناب اتفجع فواعبد الله في معنى اتفجع على عبد الله
فنصب بنزع الخافض تخفيفا انتهى وقوله حرف فيه
رد على ابي علي في جعله حروف الندا اسما افعال
لانه جا منها ما هو على حرف واحد بخلاف اسم الفعل
بخلاف الاسم المستقل في ذلك اللفظ فانه لم يجي على اقل
من حرفين والمراد بالحرف المذكور يا والهمزة واي مقصورتين

وممدودتين وايا وهيا ووافا لهمزة المقصورة للقريب الآن نزل واعمها يا فانها تدخل في كل ندا وتتعين وحدها في ندا اسم الله تعالى وفي باب الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين وتتعين هي او وا في باب الندبة واكثر استعمالا منها في ذلك الباب وا وانما تدخل يا اذا امن اللبس كقوله

حملت امرا عظيما فاصطبرت له
وقمت فيه بامر الله يا عمرا

ويجوز حذف الحرف نحو يوسف اعرض عن هذا سنفرغ لكم ايها الثقلان ان ادوا الي عباد الله الا في ثلث مسائل المندوب نحو يا عمرا والمستغاث نحو يا لله والمنادى البعيد لان المراد فيهن اطالة الصوت والحذف ينافيه واسم الجنس غير المعين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي والمضمر وندائه شاذ ويأتي على صيغتي المرفوع والمنصوب كقول بعضهم يا اياك قد كفيتك وقول الاخر

يا ابجر بن ابجر يا انتا

واسم الله تعالى اذا لم يعوض في اخره ميم المشددة واجازه بعضهم وعليه قول امية ابن ابي الصلت

رضيت بك اللهم ربا فلن ارى
ادين الها غيرك الله راضيا

واسم الاشارة واسم الجنس لمعين خلاف الكوفيين فيهما فيهما واحتجوا بقوله

اذا هملت عيني لها قال صاحبي
بمثلك هذا لوعة وغرام

وقوله

وقوله نايب مناب ادعو اي في شغل محله لا في العمل والا لم يكن المنادى محذوف الفضل لقيام قرينة خلاف للمبرد حيث راى ان الناصب له حرف الندا على سبيل النيابة والعوض وقيل الناصب له معنوي وهو القصد ورد بانه لم يعهد في عامل النصب والمتبادر منه ان ادعو مقدر قبل المنادى كما هو الاصل في العامل لكن هذا خلاف ما نقل عن سيبويه انه قال اصل يا زيد يا اياك اعني وكانه راي ان المنادى مقصود الاختصاص من بين المتعدد فناسب التقديم للاختصاص وابن الحاجب خالفه لما راي انه كثيرا ما ينادى المتوجه وتقدير ادعو انسب بمقام الندا كما لا يخفى والانسب منه تقدير انادي ولما كانت النيابة توهم وجوب ذكر الحرف فيلزم خروج نحو يوسف دفعه بقوله لفظا او تقديرا **المنادى** فيه الاظهار في موضع الاضمار ولنكتة الايضاح **خمسة انواع** وفصله ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فايدة الاجمال ثم التفصيل لان ذلك امكن في معرفتها والاحتياط على كل منها للاحتياج الى الفال معرفة كل وملاحظته بتحقق مطابقة العدد **المفرد** والمراد هنا وفي باب ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف فيدخل فيه المركب المزجي والمثنى والمجموع نحو يا معدي كرب ويا زيدان ويا زيدون ويا رجلان ويا مسلمون **العلم** وفيه رد لمذهب الفارسي والمبرد انه لا يجوز ندا العلم لامتناع تعريفين لما قيل انه لا باس عند اختلاف السبب لانه يستلزم جواز تعريف المضاف

الى المعرفة والعلم باللام بل لان الندا لا يفيد التعريف بدون
قصده وزعما انه زال التعريف العلمية وعرف بالاضافة
ورد ما زعماه بيا الله ويا هذا ويا انت فان قيل العلم
اذا ازيل يا اضافته نكرة فما الفرق قلت الفرق انه ليس المقصود
من الاضافة الا تعريف المضاف اليه اذا كان المضاف
اليه معرفة او تخصيصه اذا كان نكرة فلو اضيف مع
بقا تعريفه كانت الاضافة لغوا اذ لا فائدة لها واذا ليس
المقصود من الندا التعريف بل طلب الاصغا لا لفا
الكلام اليه فلا حاجة الى تنكير المنادى اذا كان معرفة
والنكرة المفردة المقصودة بالندا دون غيرها
والنكرة المفردة غير المقصودة بالذات بالندا واما
المقصود واحد من افرادها والمضاف
الى ما بعده ولا ينادى مضاف الى كاف الخطاب
نحو غلامك لان المنادى حينئذ غير من له الخطاب
فكيف ينادى من ليس بمخاطب والمشبه بالمضاف
وهو ما اتصل به شي من تمام معناه وفيه انه اذا اريد
بالشي اللفظ وهو لا يوصف بالاتصال حقيقة فانه
ان اللفظ ليس بتمام المعنى الا ان يقدر مضاف
اي فهم تمام او يقال ان اللفظ قد يوصف بصفة المعنى
وان اريد به المعنى ففي وصفه بالاتصال تجوز ومنه
يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك ويمتنع ادخال
يا على ثلاثين خلافا لبعضهم لانه من العلم وان ناديت
جماعة هذه عدتها فان كانت غير معينة نصبتهما
ايضا او معينة ضممت الاول وعرفت الثاني بال
ونصبته او رفعته الا ان اعدت معه يا فيجب ضمه

وتجريده

وتجريده من ال ومنع ابن خروف اعادة يا وتخييره في الحاق
ال المبرد وقد قال ابن هشام وتفسير كلامه رحمه الله تعالى
انك اذا ناديت رجلا اسمه ثلاثة وثلاثون تقول يا
ثلاثة وثلاثين بنصب ثلاثة لانه مشبه بالمضاف
من حيث ان الثاني من تمام الاول لان التسمية وقعت
بالكلمتين مع حرف العطف ولما كان حرف العطف يقتضي
معطوفا عليه وهو بمنزلة العامل صار كانه بعض اسم
عمل في آخر فاشبه ضاربا زيدا وطالعا جبلا وبنصب
ثلاثين بالعطف على الاول ويمتنع ادخال يا على ثلاثين
لان الجزء الثاني من العلم مثل شمس من عبد شمس ونحوه واذا ناديت
جماعة هذه عدتها فان كانت غير معينة نصبتهما اما الاول
فلانه اسم نكرة غير مقصود واما الثاني فلانه معطوف
عليه وان كانت الجماعة معينة ضممت الاول لانه لا بد
من بنائه باشرته لكونه مفردا معرفة وعرفت الثاني
بال لانه اسم جنس اريد به معين فوجب ادخال اداة
التعيين عليه وهي ال ويكفي حرف الندا الا انه لم يباشره
ونصبته او رفعته بالعطف على المحل او اللفظ
الا ان اعدت معه يا فيجب ضمه وتجريده اما ضمه فلانه
نكرة مقصودة واما تجريده فلان يا لا تدخل على ما فيه
ال وجاز دخول يا عليه لانه ليس بجزء علم ومنع
ابن خروف اعادة يا وتخييره في الحاق ال المبرد ورد
لما تقرر من ان الثاني ليس بجزء علم وانه اسم جنس
اريد به معين وفي شرح التسهيل للمرادي قال ابو علي
في الايضاح لو سميت رجلا ثلاثة وثلاثين نصبت
للطول ولو ناديت جماعة هذه العدة عدتهم لرفعت

فقلت يا ثلاثة والثلاثون فمن قال والحارث ومن نصب
الحارث نصب الثلاثين قال بعض المغاربة والصحيح
ما قاله الاخفش من التفصيل بين ان يراد بذلك جماعة
مبلغها هذا العدد فلا يجوز الا النصب لان الاسمين
اذ ذاك في معنى مسمى واحد وبين ان تكون الثلاثة
على حدة والثلاثون على حدة فيحكم لها بحكم المعطوف
والمعطوف عليه قيل وينبغي التفصيل فيما اذا كان كل على
حدة بين ان يكون كل منهما مقصودا بالندا فالحكم كذلك
وبين ان يقصد ثلاثة مبهمة في هذا العدد فينتصبان
معا انتهى واعلم ان عطف النسق المصير ما قبلها هو العطف
الموجود قبل الندا واما الموجود العطف حال الندا فلا
اثر له في تصيير المعطوف عليه شبيها بالمضاف ولذلك
قال ابن السراج في قولهم يا ثلاثة وثلاثين اذا كان
اسما واحدا وليس هذا بمنزلة قولك للجماعة يا ثلاثة
وثلاثون لانك اردت في هذه الحالة يا ايها الثلاثة
والثلاثون انتهى فاذا وجد العطف قبل الندا
كان الثاني من تمام الاول فاذا وجد حال الندا فليس
كذلك لانه منفصل عنه واذا جعلت زيد وعمرا
جميعا ثم ناديته نصبتهما للطول فيه ولا يطول المنادى
بمعموله الا اذا كان المعمول ملفوظا به فاذا قلت
يا ذاهب بنيته على الضم ولم تنصبه وان كان عاملا في ضمير
مرفوع لانه غير ملفوظ به ولو قلت يا ذاهب وزيد
فان عطفت على ذاهب فالبنا وان عطفت على الضمير
نصبت ذاهبا لعمله في زيد بواسطة حرف العطف
ومن ثم وجب يا مشتركا وزيد بالنصب عطفا

علي

على الضمير لعمل اسم الفاعل في زيد بواسطة استعينا
مشترك بواحد الا انه الاشتراك من المعاني النسبية التي
لا تقوم الا بمتعدد واذا علمت ذلك **فاما المفرد العلم والنكرة**
المفردة **المقصودة** بالندا **فيبنيان على الضم من غير تنوين**
اما بناؤهما فقيل لشبههما بانت في التعريف والافراد و تضمن
معنى الخطاب وقيل لاجرائهما موقع حرف الخطاب
واليه ذهب الفارسي وبنيا على حركة لان بناهما عارض
غير لازم ليحصل الفرق بينه وبين البنا الاصلي وبنيا
على الضم لانهما لو بنيا على الكسر التبسا بالمنادى المضاف
ليا المتكلم المحذوف ياؤه اكتفا بالكسرة عنها نحو يا غلام
ولو بنيا على الفتح بالمنادى المضاف المحذوف الفه اكتفا
بالفتحة في بعض اللغات وزعم الرياشي انهما معربان وان
الضمة اعراب لا بنا ونقله ابن الانباري عن الكوفيين
ولو قال فيبنيان على ما يرفعان به لو كانا معربين لكان
اولى ليعم المثنى وجمع المذكر السالم فان الاول
يبنى على الالف نحو يا زيدان والثاني على الواو نحو يا زيدون
وذهب بعض الكوفيين الى جعل المثنى والجمع بالياء حملا
على المضاف واذا ناديت اثني عشر واثنتي عشرة قلت
يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالالف وانما بني على الالف
لانه مفرد في هذا الباب كالعلم وقال الكوفيون
يا اثني عشر ويا اثنتي عشرة بالياء اجراء لهما مجرى المضاف
ولعل اقتصاره على الضم لانه الاصل او اراد بالضم
ما يشمل الضم حقيقة والضم حكما وظاهر كلام المصنف
تعين البنا على الضم ويستثنى منه النكرة الموصوفة
قال في التسهيل ويجوز نصب ما وصف من معرف

للقصد والاقبال انتهى ثم ان الوصف بالمفرد نحو يا رجلا كريما اقبل
و بالجملة و بالظرف قال الدماميني والمسئلة مشكلة لانه قد
تقرر ان الجملة لا يوصف بها الا النكرة وكذا الظرف والجار
والمجرور وتقرر الوصف ليس مقيدا بذلك بل يجوز في مثل يا رجلا
عالما ان يقصد في رجل انه معرف بالقصد والاقبال
فكيف جاز وصفه بصريح النكرة وغاية ما يتحمل له انه وصف
بها قبل الندا ثم جا الندا اذ اخلاعلى الموصوف وصفته جميعا
لا ذا اخلا على المنادى فقط ثم وصف بعد ذلك انتهى وينبغي
كما قال شيخنا رحمه الله تعالى ان يجوز تعريف الوصف
يا رجلا الظريف اقبل كما في الشبيه بالمضاف اذا اريد به
معين فان الرضي صرح بذلك فيه حيث قال واذا لم يجعله
علما جاز ان يتعرف بالقصد كما في يا رجل وان لا يتعرف
لعدم القصد كا رجل فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا
و يا ثلاثة و ثلاثين ظرفا وما عبدا حل في شعبي غريبا
وتقول في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف و يا ثلاثة
و ثلاثين الظرفا وكان القياس في الموصوف بالجملة والظرف
ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يعجل القدوس وادا يجروي
الدارسة لكنه كره وصف الشي بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة
فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا
بتلك الصفات المنكرة قبل الندا فتقول يا حليما لا يعجل
غفار الذنوب انتهى وفي شرح التوضيح للشيخ خالد ما قضيته
ان الوصف بالمعرفة غير ممتنع فانه قال فان قيل
اذا كان النكرة مقصودة فهي معرفة فكيف الوصف بالنكرة
وانما توصف بالمعرفة حكى يونس عن العرب يا فاسق الخبيث
واخبر سيبويه بذلك اجيب بانه يغتفر في المعرفة الطارية

قالوا

ما لا يغتفر في الاصلية انتهى ومثال واقعا يا عظيما يرجى
لكل عظيم ويا لطيفا للخير لطيفا ويا حليما لا يعجل فقال
الموضح في الحواشي ليس الجملة نعتا لما قبلها وانما هي في موضع
الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو بالمخاطب بالندا وعامل
الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما في يا طالعا
جبلا وذلك في حرف المضارعة اليا والتا على حد يا تميم كلهم او كلكم
فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل
الجملة نعتا انتهى وكذا جعلها الرضي نعتا وينبغي ان يجري ذلك
في الشبيه بالمضاف اذا اريد به معين فيجوز وصفه بكل من
المعرفة والنكرة فليتامل وعلى ما ذهب اليه ابن هشام يتعين
النصب وظاهر تعبير التسهيل بالجواز يشعر بعدم وجوب
النصب وعبارة السيوطي في شرح جمع الجوامع اما الموصوفة
اي النكرة الموصوفة بمفرد او جملة او ظرف فيجوز ندا وها
وفاقا وهي من شبه المضاف فتنصب نحو يا رجلا كريما
يا عظيما يرجى لكل عظيم يا نخلة من ذات عرق وقيل يجوز فيها
البنا والنصب قاله الكسائي انتهى وقضيته الضبع انه على
البنا يجوز الوصف بالنكرة وتنصب فالجزر وفصل
الفرا فاوجب النصب اذا كان العائد فيها ضمير غيبة نحو
يا رجلا ضرب زيدا والضم اذا كان ضمير خطاب نحو يا رجل
ضربت زيدا ويستثنى منه ايضا العلم المفرد الموصوف باتصل
به مضاف الى علم نحو يا زيد بن سعيد فانه يجوز فيه الضم
والفتح والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح ومنه

قوله

باحكم بن المنذر بن الجارود سرادق المجد عليك ممدود

ولو جعل بدلا او عطف بيان او منادى او مفعولا بفعل

مقدر تعين الضم وكذلك يتعين الضم في نحو يا رجل
ابن عمرو ونحو يا زيد الفاضل ابن عمرو ونحو يا زيد الفاضل لانتفا
علمية المنادى في الاول وانفصال الابن به في الثاني والوصف به
في الثالث ولم يشترط هذا الكوفيون كقوله

وما كعب ابن مامة وابن اروى
باجود منك يا عمر الجوادا

بفتح عمر ولا اشكال ان فتحة ابن فتحة اعراب اذا ضم موصوفه
واما اذا فتح فكذلك عند الجمهور وقال عبد القاهر هي حركة بنا
لانك ركبته معه وحكم ابنة فيما تقدم حكم ابن فيجوز الوجهان
نحو يا هند ابنة زيد خلافا لبعضهم فلا اثر للوصف ببنت هنا
فنحو يا هند بنت عمرو واجب الضم وكان حكمة ذلك كثرة
الاستعمال في الاول دون الثاني واشترط في التسهيل لذلك كون
المنادى ذا ضمة ظاهرة بقوله ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة
اتباعا فنحو يا عيسى بن مريم يتعين فيه تقدير الضم اذ لا فائدة
في تقدير الفتح وفيه خلاف ويلحق بالعلم يا فلان بن فلان
ويا ضل بن ضل ويا سيد بن سيد ذكره في التسهيل وهو مذهب
الكوفيين ومذهب البصريين في مثله مما ليس بعلم التزام
الضم وفي التسهيل وربما ضم الابن اتباعا مشيرا الى ما حكاه الاخفش
عن بعض العرب يا زيد ابن عمرو بالضم اتباعا لضمة الدال وفيه
ايضا ويجوز فتح ذي الضمة في النداء موجب في غير حذف
تنوينه لفظا والف ابن في الحالين خطا وان نون فللضرورة
ومقتضاه وجوب تنوين الموصوف ببنت في غير النداء
اذ لا يجوز فتحه في النداء لكنه في التسهيل ما نصه وفي الوصف
ببنت في غير النداء وجهان قال الدماميني رواهما سيبويه

عن العرب الذين يصرفون هندا ونحوه فيقولون هذه بنت
هند عاصم بتنوين هند وتركه لكثرة الاستعمال وسكت
المصنف يعني ابن مالك عن النداء فعلم ان الوصف ببنت لا يوثر
فيه لا جوازا ولا وجوبا انتهى ويجوز تنوين المنادى المبني
في الضرورة بالاجماع وضمه ونصبه وظاهر جواز الامرين
ولو فيما ضمته مقدرة فيفرق بين هذا وما تقدم بان الضمة
ثم للاتباع للتحقيق ولا تحقيق مع التقدير ولا كذلك هنا
ووجه الضم استصحاب الاصل ووجه النصب انه لما نون
اشبه المضاف فنصبه ثم اختلف هل الاولى بقاء ضمه او نصبه
فالخليل وسيبويه والمازني على الاول كان علما او نكرة مقصودة
كقوله

سلام الله يا مطر عليها

وقوله

مكان يا جمل حييت يا رجل

وابو عمرو وعيسى بن عمر والجرمي والمبرد على الثاني ردا الى اصله
كما رد غير المنصرف الى الكسر عند تنوينه في الضرورة كقوله

يا عديا لقد وقتك الاواقي

يا سيدا ما انت من سيد واختار ابن مالك في شرح التسهيل
ابقاء الضم في العلم والنصب في النكرة المعينة لان شبهها
بالمضاف اضعف قال السيوطي عكسه وهو اختيار النصب
في العلم لعدم الالتباس فيه والضم في النكرة المعينة لئلا يلتبس
بالنكرة غير المقصودة اذ لا فارق حينئذ الا الحركة
لاستوائهما في التنوين ولم اقف على هذا الرأي لاحد انتهى
وفي نعت المضموم المنون ضرورة المفرد الوجهان الرفع
والنصب وفي نعت المنصوب المفرد المنون ضرورة

النصب فقط لان المنادى حينئذ معرب منصوب لفظا ومحلا
فان نون مقصور نحو يا فتى للضرورة بنى الفتى على ما نوى
في المنادى فان نوى الضم جاز الامران او النصب تعين انتهى
ويحذف تنوين المنقوص المعين بالندا نحو يا قاضي لحدوث
البنا وحذف تنوينه هو ظاهر قول المص وثبت ياؤه عند
الخليل اذ لا موجب لحذفها وقال يونس تحذف لان الندا
دخل على اسم معرب منقوص محذوف اليا فذهب التنوين من
المحذوف اليا فبقي حذف اليا بحاله وتقدر الضمة في اليا
المحذوفة كما تقدر فيها حركة الاعراب مع ان الندا امكان
تغيير وتخفيف فما سيان لا تثبت اليا فان كان اصل واحد ثبتت
اليا بالاجماع نحو يا مري ويا محي علما لان مر ذهبت عينه ولامه
ويف ذهبت فاؤه ولامه فاذا نودي يا ردت اللام
والعلم المفرد المبني على الضم نحو زيد يا زيد بضم
زيد والنكرة المفردة المقصودة بالندا نحو رجل من يا رجل
بضم رجل اذا قلت ذلك لمعين وذهب الاصمعي الى منع النكرة
مطلقا وذهب المازني الى انه لا يتصور ان يوجد في الندا
نكرة غير مقبل عليها وان ما جا منونا فانما لحقه التنوين
ضرورة وذهب الكوفيون الى جواز ندائها ان كانت خلفا
من موصوف بان كانت صفة في الاصل حذف موصوفها
وخلفته نحو يا ذاهبا والاصل يا رجلا ذاهبا والمنع
ان لم تكن كذلك فهذه اربعة مذاهب في النكرة غير الموصوفة
بغيرها يأتي اما الموصوفة بمفرد او جملة او ظرف فيجوز
نداؤها وفاقا وتقدم بيان حكمها والثلاثة الباقية
وهي النكرة غير المقصودة والمضاف وسواء كانت اضافته

محضة

محضة نحو ربنا اغفر لنا او غير محضة نحو يا حسن الوجه
وعن ثعلب اجازة الضم في غير المحضة والمشبه بالمضاف
منصوبة وجوبا لفظا او تقديرا والا فما سبق منصوب
لكن محلا وعبر ابن مالك في التسهيل عن المضاف وشبهه
بقوله لا عامل فيما بعده ولا مكمل قبل الندا انعطف انتهى
وظاهره ان الموصول نحو يا من فعل كذا من المفرد فيبقد
منه لا غير اي لا غير النصب وموجود المعنى لا يجوز
فيها غير النصب فان قلت قوله لا غير
لحن فقد قال ابن هشام في المغني وقولهم لا غير لحن
وقال في شرح الشذور ولا يجوز حذف ما اضيف
اليه غير الا بعد ليس فقط كما مثلنا واما ما يقع في عبارات
بعض العلماء من قولهم لا غير فلم تتكلم به العرب فاما انهم
قاسوا لا على ليس او قالوا ذلك سهوا عن شرط المسئلة قلت ما قاله
ابن هشام مردود فقد حكى الزمخشري وابن الحاجب واتباعهما
ذلك وانشد ابن مالك في شرح تسهيله

جوابا به تنجو اعتمد فوربنا
لعن عمل اسلفت لا غير تسال

والظن بعد الله وامانته وكثرة اطلاعه وسعة حفظه
انه لا يستشهد الا بشاهد عربي وكان مستند ابن هشام
في التلحين قول السيرافي انما تستعمل اذا كانت غير بعد ليس
اما لو كان غيرها من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز
بذلك مورد السماع انتهى وقد علمت انه وقع لا غير في كلام العلما
المحققين كابن الحاجب وغيره وفي المفصل حكاية لا غير
فليس غيره وقال الاندلسي واما غير فان ابا العباس كان يقول

انه يبنى على الضم مثل قبل وبعد وفي القاموس وقولهم
لا غير لحن وهو غير جيد لان لا غير في قول الشاعر وانشد
البيت الذي انشده ابن مالك ثم قال وقد احتج به ابن مالك
في باب القسم من شرح التسهيل انتهى هـا

باب المفعول من اجله

ويسمى المفعول لاجله والمفعول له فله ثلاثة اسما ولم
يترجم الكوفيون هذا الباب لانه عندهم ينتصب انتصاب
المصدر وليس على اسقاط في **وهو** اي المفعول من اجله
الاسم اي الصريح والمؤول به ليشمل ان وخرج به الفعل والجملة
المنصوب اي جوازا لانه يجوز جره بلام العلة واما ناصبه فلم يكن
كلامه جاريا على كل الاقوال في ناصبه ومذهب جمهور البصريين
اي منصوب بالفعل على تقدير لام العلة وخالفهم الزجاج
والكوفيون وزعموا انه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال
الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير في جئتك
اكرمتك اكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه
لانه ملاق له في المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل
قعدت جلوسا ويؤيد قول البصريين جواز دخول
اللام عليه فتقول جئتك للاكرام ولا يجوز في نحو ضربت
ضربا ان تقول ضربت لضرب وكذا قعدت جلوسا

الذي يذكر بيانا لسبب وقوع الفعل

اي الحدث قال السيد المفعول له سبب حامل للفاعل
على الفعل وينقسم الى قسمين احدهما علة غائية للفعل
كالتأديب للضرب الثاني ما ليس كذلك كالجبن للقعود والاول

يكون

يكون بحسب تعقله علة للفعل وبحسب وجوده في الخارج علة للفعل
انتهى وظاهر كلام المص انه لا يشترط فيه ان يكون مصدرا وقد
اعتبره ابن مالك كالجمهور وخرج به اسم الذات فلا يجوز نصبه
على انه مفعول له لان الذات لا تكون علة غالبا فلا يجوز جئتك
السمن والعسل بالنصب لانه اسم عين لا مصدر بل يجب جره
بحرف التعليل وهو اللام **ومن وفي والباء والكاف**
كقوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا فان المخاطبين
هم العلة في الخلق وخفض ضميرهم باللام لانه ليس
مصدرا ومعنى لكم لاجل انتفاعكم في دنياكم باستنفاعكم
بها في مصالح ابدانكم بوسط او بغير وسط او دينكم بالاستدلال
والتعرف لما فيها من الذات الاخرة والامتنان لا على وجه الغرض
فان الفاعل لغرض مستكمل به بل على انه كالغرض من حيث
انه غاية الفعل ومؤداه وان اردت زيادة الايضاح
فاستمع لما يتلى عليك من المقال واعلم ان الله تعالى راعى
الحكمة والمصلحة فيما خلق وامر واودع فيها المنافع ولكن
لا شيء منها باعث له على الفعل وان كانت مقاومة له تعالى
كالذي يغرس غرسا لاجل الثمرة بعلم ترتب المنافع الاخر
على ذلك الغرس كالاستظلال به والانتفاع باغصانه
وغيرهما والباعث له على الغرس هو الثمرة لا غير فجميع
تلك الفوائد والمصالح بالنسبة اليه تعالى بمنزلة ما
سوى الثمرة بالنسبة الى الغارس والايات والاحاديث
الموهمة بالعلل والاغراض مؤولة بتلك الحكم والمصالح اذا تقيت
علمت ان ما قاله شارح المقاصد من ان الحق تعليل بعض

الافعال سيما الاحكام الشرعية بالحكم والمصالح ظاهر كايجاب
الحد ورد الكفارات وتحريم المسكرات وما اشبه ذلك
واما تعميمه بان لا يخلو فعل من افعاله من غرض فيحتمل بحث
وكلام غير مخلوص فانه ان اراد بالتعليل جعل تلك الحكم
علة غايية باعثة فلا شي من افعاله واحكامه معلل
لهذا المعنى وان اراد ترتيبهما على الافعال والاحكام فكل افعاله
واحكامه تعالى كذلك وغاية الامر ان بعضها مما يظهر
علينا وبعضها مما يخفى الا على الراسخين في العلم المؤيدين
بنور من الله تعالى وروح منه **فان قلت**
قد سمع من كلامهم اما العبيد فذو عبيد بنصب العبيد
واجازه يونس زاعما ان قوما من العرب يقولون
ذلك اذا وصف عنده لم تخص العبيد وغيرهم كالمنكرين
عليه وصفه بغير العبيد وتناول نصب العبيد على
انه مفعول له وان كان غير مصدر بمعنى مهما يذكر
تخص لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد لا غير فالعبيد
علة للذكر فيرد **قلت** لا نسلم انه مفعول
له ونصبه لا يتعين ذلك حتى يرد وقد خرج على ان يكون
الاصل مهما تذكر العبيد فهو مفعول به وناصبه فعل
الشرط المقدر ولم يلتزم هذا القائل فقد يرا اسلمهما يكن
من شي بل قدره في كل مكان بما يليق به واما سيبويه
فقال هذه لغة خبيثة قليلة قال ومع ذلك
لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف الا اذا كان
غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجما الغفير واما اذا اردت

بالعبيد

بالعبيد عبيدا او معينة فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك
اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا ابا لك قال الرضي
الحمل على الحال في مثله ضعيف ولا معنى له بل هو على انه مفعول
به لما بعد الفا لان معنى ذو عبيد تملك قال الدماميني اما
كونه لا معنى له فغير صحيح ان تقييد النفي العام الذي يواجه
لهذه الحال مقصود وله معنى ظاهر والتقدير مهما يكن من شي
في حالة كون ذلك عبيدا فهو ذو عبيد واما جعله مفعولا
لما بعد الفا لكونه بنا دليل الفعل فغير صحيح لانه لم يثبت
اعمال ما ليس فيه حروف الفعل في المفعول به وظاهر
كلامه ايضا انه لا يشترط فيه ان يتحد مع ما هو علة له في الزمان
قال بعض المتاخرين وهذا لم يشترطه سيبويه ولا احد
من المتقدمين فعلى هذا يجوز جئتك امس طمعا
غدا في معروفك والذي قاله المتاخرين كالاعلم
ان ذلك يشترط ولهذا امتنع النصب في نحو قولك تاهبت
امس للسفر غدا وقول الشاعر

فجيت وقد نضت لنوم ثيابها

لان النوم وان كان مصدرا وعلة في خلع الثياب لكن زمنه
متاخر عن خلع الثوب وظاهر كلامه ايضا انه لا يشترط
فيه الاتحاد في الفاعل واليه ذهب ابن خروف وهو ظاهر
كلام سيبويه ويشهد له قول امرئ القيس

اري ام عمرو دمعها قد تحدرا   بكاء على عمرو وما كان اصبرا

فان فاعل التحدر هو الدمع وفاعل البكاء ام عمرو وحمل بعضهم عليه
الاية الا تية وعليه قول ابي الطيب

ابلى الهوى اسفا يوم النوى بدني
وفرق الهجر بين الجفن والوسن

تأول هذه المواضع كلها وأجاز ابن خروف النصب مع اختلاف
الفاعلين محتجا بنحو قوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا
وطمعا وفاعل الاراءة هو الله تعالى وفاعل الخوف والطمع
المخاطبون واجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل فقال
معنى يريكم يجعلكم ترون ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل
الخوف والطمع وقيل هو على حذف مضاف اي ارادة الخوف
والطمع وجعل الزمخشري الخوف والطمع حالين وذهب المتاخرون
الى اشتراطه فلا يجوز جئتك مجيئك اياي قال الرضي ومعنى
تشاركهما في الفاعل ان يقوما بشيء واحد كقيام الضرب
والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم وتشاركهما في الزمان
بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر كجئتك طمعا وقعدت
عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر
نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا
لحالك وتهذب الحرب القاعا للمدينة بين الفريقين
واذا كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمل
كما في ضربته تاديبا واعطيته مكافاة فليس هاهنا حدثان
في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب
وكافيته بالاعطا فالضرب هو التاديب والاعطا هو
المكافاة والعلة هاهنا في الحقيقة ليس هذا المصدر
لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل هو اثره اي ضربته للتاديب
لكن لو صرحت بما هو العلة لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة
في الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر وكيف
لنا ركى الضرب في الزمان كما قال ابن دريد

والشيخ ان قومته من زيغه
لم يقم التثقيف منه ما التوى

واما

وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته
الحدث في الفاعل والزمان اذ هو هو كما بينا انتهى ونظر
العصام في قوله انه يصح ان يقال الضرب هو التاديب
لان التاديب يحصل بالادب وبما يليق بالشخص والضرب
الوسيلة كالشتم والنصيحة وغير ذلك واستثنى الشيخ
ابو حيان تبعا لابن مالك من المشاركة في الزمان والفاعل
ان كان ان نائبا عن المصدر نقول جئتك ان زيدا يكرمني
زيد وتحذف معها الحرف ايضا وظاهر كلامه انه لا يشترط
فيه ان يكون قلبيا اي قائما معناه بالقلب قال الرضي
وشرط بعضهم كونه من افعال القلوب قال لانه الحامل
على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال
الجوارح كالضرب والقتل تتلاشى ولا تبقى حتى تكون حاملة
على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة
فانها تبقى والجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل
وجودا فممنوع وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا
فسلم ولا ينفعه وينتقض بجواز جئتك اصلاحا لامرك
وضربته تاديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير حذف
اي ارادة اصلاح وارادة تاديب قلنا نجوز ايضا
جئتك اكرامك لي وجئتك اليوم اكراما لك غدا بتقدير
المضاف المذكور بل جوز جئتك لبنا وسمنا فظهر ان
المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف فيقول
المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مضمون
عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال القلب كما قالوا
واما ان يتقدم على الفعل تصورا اي يكون غرضا ولا
يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئته اصلاحا

فان قلت نفي من شروطه ان يكون على غير لفظ الفعل
العامل فلا يقال جللتك اجلالا لك نص عليه سيبويه
وغيره قلت قال ابن هشام واشتراط كونه علة علقه سيبويه
يغني عنه اذ من المعلوم ان الشيء لا يعلل بنفسه انتهى
وقضيته ذلك ان لا يقال ان يكون على غير لفظه وغير معناه
فلا يقال قعدت جلوسا وقضيته ايضا انه لو اتحد
اللفظ واختلف المعنى جاز كونه مفعولا لاجله فهذا
الشرط باعتبار الغالب من اتحاد المعنى عند اتحاد اللفظ
وزاد بعض النحويين في الشروط ان يكون غير نوع الفعل
ليخرج نحو جاء زيد ركضا فانه اذا قصد ان يكون باعثا
على الفعل فلا بد من اللام فان قال
شرط ابن مالك في العمدة كونه ظاهرا قال في شرحها فان كان
ضميرا فلا بد من اللام نحو رجا ولك حببت له قلت
اشتراط كونه مصدرا اغنى عنه لان ضمير المصدر ليس بمصدر
وبقي شروط مناهبة المفعول له وقد ذكرها ابو البقاء
في شرح لمع ابن جني فقال وللمفعول له شروط احدها
ان يصلح في جواب لم الثاني ان يصلح جعله خبرا عن الفعل
العامل فيه كقولك زرتك طمعا في برك فالذي حملني
على زيارتك الطمع في برك او مثلا كقولك الطمع حملني
على زيارتي اياك الثالث ان يصح تقديره باللام
الرابع ان يكون العامل فيه من غير لفظه فلا
يجوز ان يجعل زيارة في قولك زرتك زيارة مفعولا
له لان المصدر هو الفعل في المعنى والشيء لا يكون
علة لوجود نفسه وذلك نحو اجلالا من قام زيد
اجلالا لعمرو واعرابه قام

فعل

فعل ماض زيد فاعل اجلالا مفعول لاجله لانه مصدر منصوب
بتام ذكر بحسب دلالة اللفظ سببا وعلة لوقوع الفعل
الصادر من زيد فان سبب قيام زيد لعمرو يجب دلالة
اللفظ اجلالا وتعظيمه له لعمرو جار ومجرور متعلق باجلالا
وفي جواز تقدم المفعول له على عامله خلاف والجمهور
على جواز ذلك ومنع ثعلب منه والمتاخرين ويرد عليهم
قول الكميت

طربت وما شوقا الى البيض اطرب
ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب

وقول جحدر

فما جزعا ورب الناس ابكي

وغير ذلك مما ورد به السماع ولا يجوز تعدد المفعول له
منصوبا كان او مجرورا ومن ثم منع في قوله تعالى ولا تمسكوهن
ضرارا لتعتدوا ان الخلق لتعتدوا وا بتمسكوهن على جعل ضرارا
مفعولا من اجله وانما يتعلق به على جعل ضرارا حالا
والظاهر ان محل المنع حيث لا تبعية وقد يكون عامله
محذوفا فامثل اللهم ايا مالك اي افعل هذا الايمان بك
ويجوز ان يكون منه حفظا في قوله انا زينا السماء الدنيا
بزينة الكواكب وحفظا من كل شيطان مارد قال
الزمخشري وحفظا مما حمل على المعنى لان المعنى انا خلقنا
الكواكب زينة للسماء وحفظا لها من الشيطان كما قال
تعالى ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح الاية ويجوز
ان تضمر الفعل المعلل اي وحفظا من كل شيطان زيناها
بالكواكب ونحو ابتغاء من قصدتك ابتغاء معروفك
واعرابه قصدتك فعل ماض وفاعل ومفعول ابتغاء مفعول
لاجله منصوب بقصد وهو مضاف ومعروف مضاف اليه

ومضاف الى الكاف والكاف مضاف اليه في محل جر قال ابن مالك
اذا حصلت الرابطة المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه
مثل قولك جئت للاكرام فجره اكثر من نصبه ومما جا فيه
منصوبا قول الشاعر

لا اقعد الجبن عن الهيجا ۞ ولو توالت زمر الاعدا ۞

والمجرد من ال بالعكس اي نصبه اكثر من جره ومنع الجزولي
الجر مع التنكير فلا يجيز قمت اجلالا لك قال الشلوبين
ولا اعرف له في ذلك سلفا انتهى ويؤيد جوازه قوله
تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا والبا هنا للسببية
كاللام ويستوي الامران اي النصب والجر في المضاف
قال الله تعالى لايلاف قريش وقال الله تعالى ينفقون
اموالهم ابتغا مرضات الله قال الرضي والاولى
ان يحال ذلك على السماع ولا يعمل بهذا

باب المفعول معه

اي الذي فعل مصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له
في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله
معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند
الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه دلالة والضمير المجرور
راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بمجاورته بعض النحاة
من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا
جريا على ما هو عليه في الاكثر وانه ذهب في قوله
تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي
ان هذا الراي ضعيف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل
وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول
ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى المصدر اي حيل الحيلولة

لان

لان بين يلزم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي
فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا
الى مصدره والضمير المجرور للموصول فتقدم ما يتعلق بالضمير
في معه فلا تغفل وفي كون هذا الباب مقيسا خلاف
فبعض النحويين ذهب الى انه سماعي لا ينجا وزما سمع منه
ونسبه جماعة للاكثرين قال ابن عصفور ومعناه انهم
لا يجيزونه الا حيث لا يراد بالواو معنى العطف المحض لان
السماع انما ورد به هناك وذهب الاخفش وابو علي الى كونه
قياسا قال ابن مالك وهو الصحيح فالجمهور كما قال ابو حيان
خصوه بما صلح فيه معنى العطف ومعنى المفعول به
فلا يجوز حيث لا يتصور معنى العطف لقيام الادلة على
ان واو مع عطفه في الاصل ولا حيث يتمحض معنى العطف
لان دخول معنى المفعول به هو الذي سوغ خروجه
عما يقتضيه العطف من المشاكلة التي تؤثرها العرب
على غيرها الى النصب وقال وسوا صلح فيه العطف حقيقة
نحو جاء البرد والطيالسة لان المجي يصح منهما او مجازا
نحو سار زيد والنيل اذ يصح عطفه على المجاز من جهة
انه لا يفارق زيدا في حال سيره كما لا يفارقه من سايره وقال
المبرد والسيرافي يقاس فيما اذا كان الثاني مؤثرا للاول
وكان الاول سببا له نحو جا البرد والطيالسة فالبرد سبب
لاستعمال الطيالسة وجيت وزيدا اذ كنت السبب
في مجيئه وفصل بعضهم فيما حكاه ابن هشام الخضراوي
بين ما يجوز فيه العطف مجازا فيكون مقيسا وبين
ما يجوز فيه العطف حقيقة فيكون سماعيا **وهو** وهو
اي المفعول معه **الاسم** هذا جنس وخرج به الجملة نحو

جاء زيد والشمس طالعة والفعل نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن
وقيده الموضح في شرح اللمحة بنصب تشرب ثم قال ولا يكفي
الاسم تاويلا خلافا لبعضهم وقال حفيده ينبغي ان يكون ذلك
في غير نصب تشرب فهو بمنزلة الاسم فينبغي ان يعطى حكمه وقد
صرح بعضهم بانه مفعول معه وهو الحق انتهى
ابهم الناصب ليكون كلامه جاريا على كل الاقوال في ناصبه
والصحيح ان ناصبه ما تقدمه من فعل وشبهه بواسطة
الواو وبه قال جمهور البصريين والكوفيين ثم اختلفوا
فقال سيبويه والفارسي وجماعة كالمفعول به في المعنى
فمعنى ما صنعت واباك ما صنعت بابيك ومعنى
جاء البرد والطيالسة جاء البرد بالطيالسة وزعم
الاخفش ومعظم الكوفيين انه نصب على الظرفية ونظروه
بمثيله النصب بالا فانتصب الاسم بعد الواو كما انتصب
بعد الا وذلك ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب على
الظرفية والواو في الاصل حرف لم يحتمل النصب اعطي
ما بعده اعرابه عارية كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى
غير اعراب نفس غير كما قيل في له عندي عشرة الا واحد
ان الاصل غير واحد ثم انيبت الا عن غير ونقل الاعراب
لما بعدها ولو كان الامر كما قاله هو لا لجاز النصب
في كل رجل وضيعته مطردا وليس كذلك وذهب
الجرجاني الى ان الناصب له الواو وشبهته انها مختصة
بالاسم ورد بانها لو كانت ناصبة لاتصل بها الضمير ولم
يقع بعدها منفصلا كقوله

فكان واياها كحران لم يفق
عن الما اذ لاقاه حتى تقددا

والضمير

والضمير المنصوب اذا كان عامله حرف وجب ان يتصل
به تقول انك ولا يجوز ان اياك وتنقض بالا الاستثنائية بينه
فانها عاملة ولا يتصل بها الضمير ورد ايضا بان الواو لو كا
ناصبة لما احتيج الى اشتراط تقدم فعل او ما يجري مجراه وبان
هذا حكم بلا نظير له لانه من حرف ناصب الا وهو
مشبه بالفعل او بما يشبه بالفعل وزعم الزجاج ان عامله
فعل مضمر فاذا قلت جاء البرد والطيالسة فكانك
قلت جاء البرد ولابست او صاحبت الطيالسة وكذا
في غيره وهذا يقتضي ان يكون المنصوب بالمحذوف
مفعولا به ويلزم على هذا القول نفي المفعول معه
اصلا وراسا وان ما نقول نحن بانه مفعول معه
يقول هو بانه مفعول به وذهب بعض الكوفيين
الى انه منصوب بالخلاف فيكون العامل معنويا على هذا
الراي والاولى احالة العامل على الفعل العمل على العامل اللفظي
ما لم يضطر الى المعنوي ورد ايضا بانه لو كان الخلاف
ناصب النصب عمرو في مثل ما قام زيد لكن عمرو ويقوم
زيد لا عمرو واللازم باطل والمراد بالخلاف مخالفة المفعول
معه للاسم قبله في اسناد الحكم السابق اليه وان ورد بصورة
المعطوف المشترك يدل على ذلك قول الموضح في باب
التعجب ان افعل في ما احسن زيدا مثلا عند الكوفيين
اسم قال ففتحته اعرابية كالفتحة في زيد عندك
لمخالفة الخبر للمبتدا يقتضي عندهم نصبه واحسن
انما هو في المعنى وصف لزيد لا الضمير انتهى فانت تراه كيف
فسر المخالفة بان احسن الجاري على ضميرها لفظا انما هو
في المعنى وصف لزيد ولم يفصلوا في الفعل بين اللازم

فلاتقيا لضربتك وزيدا على انه مفعول معه كذا قال المرادي
قال الدماميني ان كانوا اخذوا الخلاف في عمل المتعدي
فيه من منع بعضهم ان تقيا لضربتك وزيدا فليس اخذا صحيحا
فانه قد يكون ذلك لان الظاهر العطف لكونه اصلا في الواو
اذا امكن ادعاؤه لم يجز ولم يحسن ادعاء خلافه ثلاثيا في
ذلك صحة ضربت وزيدا خالدا قال الرضي واشترط بعضهم
ان يكون معمول الفعل الذي بصاحبه المفعول معه فاعلا كما
في سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا
معطوف اتفاقا لا مفعول معه قال وينتقض ما قاله
بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول في المعنى
اذ المعنى يكفيك واما تعين عمرا في المثال المذكور للعطف
فهو انه انما يعدل عن العطف الى النصب نصا على المعنى
المراد من المصاحبة لان العطف في قولك جاء زيد وعمرو
يحتمل اتصاحبهما في وقت المجيء ويحتمل مجيء احدهما قبل
الاخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا
وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لاحتمال
النصب للعطف الذي هو الاصل وجميع ما اشترط يوخذ
من مثال المص الذي يذكر لبيان من فعل معه الفعل
اي الذي يذكر ليدل على انه مصاحب ومشارك لمعمول
الفعل في ذلك الفعل في حين واحد سواء كان المعمول
فاعلا ففي قولك سرت وزيدا زيد امشارك للمتكلم
المدلول عليه بالتاء الذي هو معمول الفعل الناصب
للمفعول معه للسير في وقت واحد اي وقع سيرهما
جميعا في وقت واحد وفي قولك سار زيد وعمرا مشارك
زيد وعمرو في السير ايضا لكن لا يلزم ان يكون ذلك في وقت

واحد

واحد كذا قيل وعبارة بعضهم في تفسير المصاحبة التي يفيدها المفعول
معه والمراد بها كون المفعول معه مشاركا للمعمول الناصب
له في ذلك الفعل في وقت واحد انتهى ولا يخفى ان ذلك بنحو مات
زيد وطلوع الشمس فان الطلوع ليس مشاركا لزيد في الموت
فالاولى ان يقال الذي يذكر ليدل على انه مصاحب لمعمول
الفعل في وقت صدور الفعل منه او وقوعه عليه هذا والجواب
ان ذلك مبني على قول ابن جني والاخفش والسيرافي والفارسي
والشلوبين وابن الصائغ وابن عصفور ان واو المفعول
معه لا تقع قبل ما لا يصح عطفه بل نقل ابن البادش الاجماع
عليه فلا يجوز على هذا الراي جلست زيد والسارية الا بسند
الموت او السارية وكذا لا يجوز عندهم لا ضحك زيد
وطلوع الشمس مراعاة لاصل الواو في العطف بل نسب
ذلك ابو حيان الى الجمهور فقال اشترط الجمهور في الواو
ان يصح عطفه فلا ينصب ضحكت وطلوع الشمس مفعولا
معه لانه لا يصح فيه العطف كما قاله الاخفش وتلقاه اجل
النحويين بالقبول وبه قال السيرافي والفارسي وابن جني
وادعى فيه البادش الاجماع وخالف ابن مالك في التسهيل
فلم يشترطه وقال وقد تقع هذه الواو قبل ما لا يصح
عطفه خلافا لابن جني وافراد ابن جني بما ذكر معترض
لما تقدم وقال ايضا انكر ابن جني وهو بالانكار خليق بدليل
استوى الماء والخشبة وما زلت اسير والنيل فكان
ورايها كرهت بصف رجلا مات معانق امراة لقيها
بعد فراق وبدليل انت اعلم ومالك معطوف
في اللفظ ولا يجوز ان يكون مبتدا محذوف الخبر
لان المال لا يخبر عنه باعلم وقد تؤولت هذه

المثل لحقا فاما استوى الما والخشبة فقيل لا يمتنع فيه العطف
فان لم يجز استوى الخشبة لا يجوز اختصم زيد وعمرو وان لم
يجز اختصم قالوا وغلط الزجاجي في زعمه ان الخشبة لا يجوز
فيها الا النصب واما سرت والنيل فلا يمتنع نسبة السير
الى النيل لامتداده وانه لا ينقاد فمك منه جز واحسن منه
ان يقال استعمال السير المجرى لما اقترن بما يصح منه السير
كقوله تعالى ولله يسجد من في السموات والارض وظلالهم
كذا قيل والذي يظهر ان الاقتران ليس هو المصحح للاستعارة
السير المجرى بل الاستعارة صحيحة بدون هذا الاقتران
واما دكان ولياها كحران والتأنيث انتفى باشتين
فصح العطف واما انت اعلم ومالك فقالوا المثال الناظر
في المثال يلزم في الاكثر مجي المثال على اختياره صار سوايا له
فلست العلم اليه مجازا وفي شرح الكافية للرضي انه لا يجوز
النصب في قولك انت اعلم ومالك لانك لا تقصد به
مصاحبة المخاطب في العلم لماله والتقدير الاصلي فيه
انت اعلم بحالك فانت وما لك اعلم ثم خفف بحذف
معمول اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه ما لك لقيام
القرينة على كلا المحذوفين فقولنا فانت وما لك
مثل كل رجل وضيعته كما قال واعلم جملة فعلية
من فعل مضارع وفاعله معترضة بين المعطوف
والمعطوف عليه والفعل ملغى اي انت ومالك
مقرونان فما اعلم لا اعلم من يقترن باعتبار اصلاحه
وحسن النظر فيه سواك ولا يكون اعلم اسم تفضيل كما فهموا
فتامل وخرج بالمنصوب المجرور بعد مع نحو جا زيد
مع عمرو وبعد البا في نحو بعتك الدار بانا ثها وعما

بعده

بعده نحو جا زيد وعمرو اذا اريد مجرد العطف وذلك
نحو الجيش من جا الامير والجيش فالجيش
مفعول معه لانه اسم منصوب ذكر لبيان من صاحب
الامير في المجي والجيش ما زاد على ثمان مائة الى اربعة
الاف والجحفل والخميس الجيش العظيم والسرية من مائة الى
خمسمائة فما زاد منها يسمى منسرا الى ثمان مائة وفرق
السرية تسمى بعثا والكتيبة ما اجتمع ولم ينتشر ونحو الخشبة
من استوى الما والخشبة فالخشبة مفعول معه لانها
اسم منصوب ذكر لبيان من صاحب الما في الاستوا ومعنى
استوى الما والخشبة ارتفع الما معها اي صاحبها في ارتفاعه
اي ارتفع كما في قوله تعالى ذو مرة فاستوى والخشبة
هي مقياس يعرف به قدر ارتفاع الما ارتفاعا الما وقت
زيادته ويدل بهذين المثالين على ان المنصوب
بعد الواو قد يجوز تقدم من ان استوى بمعنى ارتفع لا بمعنى
استقام بنا على ما علله ابن مالك من ان واو المفعول
معه قد تقع قبل ما لا يصح عطفه كما تقدم وقد يجوز في
المثال الثاني استوى ههنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام
ولا ارتفع والمعنى تساوى الما والخشبة فليست
الخشبة ارفع من الما وفي اوضح المسالك لابن هشام
ما تحته للاسم بعد الواو خمس حالات وجوب العطف
كما في رجل وضيعته ونحو اشترك زيد وعمرو ونحو
جا زيد وعمرو قبله او بعده لما بيناه اي من عدم تقدم
جملة في الاول ومن عدم الفضلة في الثاني لان الفعل
لا يستغنى عنه لان الاشتراك لا يتاتى الا بين شيئين
فاكثر ومن عدم المصاحبة في الثالث ورجحانه اي العطف

اي العطف على المفعول معه كجاء زيد وعمرو لانه الاصل
وهذا ممكن بلا ضعف و وجوب المفعول معه وذلك
في نحو ما لك وزيدا ومات زيد وطلوع الشمس لامتناع
العطف في الاول من جهة الصناعة اي لانه لا يجوز العطف
على الضمير المجرور من غير اعادة الجار وفي الثاني من جهة المعنى
ورجحانه اي المفعول معه وذلك في نحو قوله فكونوا انتم
وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال ونحو قمت وزيدا
لضعف العطف في الاول من جهة المعنى وفي الثاني من جهة
الصناعة اي لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل
الا بعد توكيده بضمير منفصل او بفاصل ما وامتناعهما
اي العطف والمفعول معه نحو علفتها تبنا وماء باردا
وقوله ،، اذا ما الغانيات برزن يوما ،،
،، وزججن الحواجب والعيونا ،،
اما امتناع العطف فلانتفاء المشاركة واما امتناع المفعول
معه فلانتفاء المعية في الاول وانتفاء فائدة الاعلام
بها في الثاني ويجب في ذلك اضمار فعل ناصب للاسم
على انه مفعول به اي وسقيتها ماء وكحلن العيون هذا
قول الفراء والفارسي ومن تبعهما وذهب الجرمي والمازني
والمبرد وابو عبيدة والاصمعي واليزيدي الى انه
لا حذف وان ما بعد الواو معطوف وذلك على
تاويل العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما فيؤول
زججن بحسن وعلفتها بانلتها انتهى قوله
فكونوا انتم وبني ابيكم الخ قال ابن مالك رحمه الله
تعالى لان المراد كونوا لكم كونوا لبني ابيكم فالمخاطبون
المامورون فاذا عطف كان التقدير كونوا انتم

ولكونوا

٩٥

وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود وكذا قول الاخر
،، اذا اعجبتك الدهر حال من امرئ ،،
،، فدعه وواكل امره والليالبا ،،
وقوله فلانتفاء المعية في الاول وانتفاء فائدة
الاعلام بها في الثاني مراده بالاول البيت الاول
وهو علفتها تبنا وماء باردا وبالثاني البيت الثاني وهو اذا
ما الغانيات واشار رحمه الله تعالى الى ان امتناع المفعول
معه على نوعين اما لان المصاحبة مفقودة كما في البيت
الاول واما لانها موجودة والاعلام بها غير مفيد
كما في البيت الثاني لان مصاحبة العيون للحواجب
موجودة معلومة والاعلام بذلك لا فائدة فيه
وهو على قول الجرمي ومن ذكر معه من باب التضمين
والمواضعة علفتها ماء باردا وتبنا فالترموه
محتجين بقول طرفة لها سببٌ ترعى به الماء والشجر
واختلف في التضمين اهو قياسي ام سماعي والاكثرون
انه قياسي والذي جرى عليه الشيخ وابن هشام انه
لا ينقاس كما سياتي وضابطه ان يكون الاول
والثاني يجتمعان في معنى عام قاله المرادي في ملخص
وقال الزمخشري من شانهم انهم يضمنون الفعل معنى
فعل اخر فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله مع ارادة
معنى المتضمن قال والغرض في التضمين اعطاء مجموع معنيين
وذلك اقوى من اعطاء معنى الا ترى كيف رجع معنى ولا تعد
عيناك عنهم الى قولك ولا تقتحم عيناك مجاوزين
الى غيرهم ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم ولا تضموها
اليها اكلين انتهى قال العلامة الثاني السعد التفتازاني

في حاشية الكشاف فإن قيل الفعل المذكور إن كان في معناه
الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر وإن كان في معنى
الفعل الآخر فلا دلالة على الفعل الآخر معناه الحقيقي
وإن كان فيهما جميعا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز والثاني
معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر
بمعونة القرينة اللفظية فمعنى نقلب كفيه على كذا نادما
على كذا ولا بد من اعتبار الحال وإلا لكان مجازا محضا
لا تضمينا وكذا قوله يؤمنون بالغيب تقديره معترفين
بالغيب انتهى وقال ابن جني في الخصائص اعلم أن
الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف
والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين
موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر
جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه وذلك
كقوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم
وأنت لا تقول رفثت إلى المرأة وإنما تقول رفثت
بها أو معها لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء
وكنت تعدي أفضيت بإلى كقولك أفضيت إلى المرأة
جئت بإلى مع الرفث إيذانا وإشعارا أنه بمعناه كما صححوا
عور وحول لما كانا في معنى اعورّ واحولّ وكما جاؤوا
بالمصدر فأجروه على غير فعله لما كان في معناه نحو قوله

وإن شئتم تعاودنا عوادا

لما كان التعاود أن يعاود بعضهم بعضا وعليه
جاء قوله وليس بأن تتبعه اتباعا ومنه قول الله تعالى
وتبتل إليه تبتيلا واصنع من هذا قول الهذلي

ما إن يمس الأرض إلا منكب ۞ منه وحرف الساق طي المحمل

فهذا

فهذا على الفعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر ألا ترى أن معناه
كلوي طي المحمل فحمل المصدر على فعل دل أول الكلام عليه
وكذلك قوله تعالى من أنصاري إلى الله أي مع الله وأنت
لا تقول سرت إلى زيد أي معه لكن لما كان معناه من ينضاف
في نصرتي إلى الله جاز لذلك أن تأتي هنا إلى وكذلك
قوله تعالى هل لك إلى أن تزكى وأنت إنما تقول
هل لك في كذا لكنه لما كان في هذا دعاء منه صلى الله عليه
وسلم له تقديره أدعوك وأرشدك إلى أن تزكى وعليه
قول الفرزدق قد قتل الله زيادا عني لما كان صرفه
عداه بعن ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئا
كثيرا لا يكاد يحاط به ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء
كتابا ضخما وقد عرفت طريقه فإذا مر بك شيء منه فتقبله
وأنس به فإنه فصل من العربية لطيف حسن انتهى وقال
ابن هشام في تذكرته زعم كثير من المتأخرين منهم خطاب
الماردي أنه قد يجوز تضمين الفعل المتعدي لواحد معنى
صيّر ويكون من باب ظن فأجاز حفرت وسط الدار
بئرا أي صيرت قال وليس بئرا تمييزا إذ لا يصلح لمن وكذا
أجاز بنيت مسجدا وقطعت الثوب قميصا وقطعت
الجلد نعلا وصبغت الثوب أبيض وجعل من ذلك قول
أبي الطيب فمضت وقد صبغ الحياء بياضها لوني كما صبغ
اللجين العسجد لأن المعنى صير الحياء بياضها لوني أي
مثل لوني قال والحق أن التضمين لا ينقاس وقال
ابن هشام في المغني قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه
حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى
كلمتين ثم ذكر لذلك عدة أمثلة منها قوله تعالى

وما تفعلوا من خير فلن تكفروه ضمن معنى تحرموه
فعدي الى اثنين لا الى واحد ولا تعزموا عقدة النكاح
ضمن معنى تنووه فعدي بنفسه لا بعلى لا يسمعون
الى الملأ الاعلى ضمن معنى يصغون فعدي بالى واصله
ان يتعدى بنفسه سمع الله لمن حمده ضمن معنى استجاب
فعدي باللام والله يعلم المفسد من المصلح ضمن يميز فعدي
بمن وذكر ابن هشام في موضع اخر في المغني ان التضمين
لا ينقاس وكذا ذكر ابو حيان واعلم ان المتضمن معنى
شيء لا يلزم ان يجري مجراه في كل شيء ومن ثم جاز دخول
الفا في خبر المبتدا المتضمن معنى الشرط نحو الذي يأتيني
فله درهم وكل رجل يأتيني فله درهم ومنع في الاختيار
جزمه عند البصريين فلم يجيزوا الذي يأتيني احسن اليه او كل
من يأتيني احسن اليه بالجزم الا في الضرورة واجاز الكوفيون
جزمه في الكلام تشبيها بجواب الشرط ووافقهم ابن مالك
قال ابو حيان ولم يسمع من العرب الجزم الا في الشعر
فائدة قوله تعالى اجمعوا امركم وشركاءكم فقد
امتنع فيه العطف لعدم المشاركة لان جمع بمعنى عزم لا ينصب
الا الامر والكيد فيتعين نصب شركاءكم اما على انه مفعول
معه واما على انه مفعول به لفعل محذوف تقديره
واجمعوا بوصل الهمزة من جمع وجوز بعضهم فيه العطف
بتقدير حذف مضاف واقامته مقامه اي وامر شركائكم
وقوله تعالى والذين تبوؤا الدار والايمان مما امتنع
فيه العطف لعدم المشاركة لان الايمان لا يتبوأ والنص
على المعية لان المراد بالدار المدينة والاية في مدح
الانصار وقد تبوؤا المدينة قبل التلبس بالايمان

وجب

وجب ان يقدر له عامل او اعتقد والايمان والله تعالى اعلم
خاتمة نسأل الله تعالى حسن الخاتمة لما بعد المفعول
معه من خبر ما قبله او حاله ما له منفردا في الاكثر فتقول
في الخبر كنت وزيد كالاخ وفي الحال جئت وهندا ضاحكا
وقد يعطى ما بعد المعطوف بالواو نظرا الى ان اصل هذه
الواو العطف فتقول في الاول كنت وزيد كالاخوين
وفي الثاني جئت وهندا ضاحكين اذا كانت مشاركة له
في الضحك ايضا والا فقد تكون مشاركة له في الفعل دون
الصفة المقيدة له وخالف ابن كيسان فقال لا يجوز الا
مطابقة الاول فقط ولعل القياس قبل وينبغي ان
يتعين هذا عند الجميع بالصواب ولا يتقدم المفعول معه
على عامل المصاحب باتفاق فلا يقال والخشبة استوى
الماء قال ابن مالك من جهة ان هذه الواو شبيهة بواو
العطف وقيل لان اصلها العطف فروعي هذا الاصل
ولا على المصاحب فلا يقال استوى والخشبة الماء خلافا لابن
جني فانه اجاز ان يقال استوى والخشبة الماء تمسكا بانه
قد جاء ذلك في العاطفة كقوله

الا يا نخلة من ذات عرق ۞ عليك ورحمة الله السلام

فليجز فيها لانها محمولة عليها وبانه قد سمع ذلك من كلامهم
قال

جمعت وفحشا غيبة ونميمة ۞ ثلاث خصال لست عنها بمرعوي

وكلتا شبهتيه واهية اما الاولى فلان وقوع مثله
في الواو العاطفة شاذ ومخصوص بالضرورة فلا قياس
عليه واما الثانية فالبيت من العطف لا من المفعول
معه وعلى ذلك خرجه اكثر النحاة واما جر كان

نحو كان الله غفورا رحيما وقوله لخواتها بالخبر معطوف على
كان وليس المعنى في خبر كان على العلمية بل المراد به خبر له زيادة
تعلق بكان فلا يلزم من عطف اخواتها على كان العطف
على جزء الكلمة وليس المضاف ههنا مقدرا عطفا على المضاف
الثاني اعني خبر من خبر كان بان يكون لفظ اخواتها مرفوعا
باقيا منه مقام المضاف في اعرابه كما هو المشهور او مجرورا
على تجويز سيبويه ابقا على اعرابه لان تثنية الضمير في قوله
فقد تقدم ذكرهما لا يلائمه والمراد بالاخوات في ذلك
وفيما اشبهه النظاير شبه النظاير بالاخوات لما بينهما
من التقارب والتماثل كما يكون ذلك بين الاخوات
ثم اطلق اسم المشبه به على المشبه وتسمى بالاستعارة المصرح
بها واسم ان نحو ان الله غفور رحيم واخواتها بالجر اي
نظايرها ويجري هنا نظير ما تقدم فقد تقدم ذكرهما
اي خبر كان واخواتها واسم ان واخواتها في ابواب المرفوعات
استطرادا عقيب باب المبتدا والخبر فاغنى ذلك عن ذكرهما
هنا تفصيلا وكذلك التوابع اي المنصوبة وقوله
فقد تقدمت هناك اي في المرفوعات تصريح
بوجه الشبه فاغنى ذلك عن ذكرها هنا تفصيلا هذا

باب مخفوضات الاسما

باضافة مخفوضات الى الاسما لبيان الواقع لا للاحتراز
لان المخفوض لا يكون الا الاسما حقيقة او تاويلا
وهو خاتمة الكتاب ويقال للمخفوضات المجرورات
وهي ما اشتمل على علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف
اليه يعني للجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او اليا لفظا
او تقديرا لخروج الحروف الاواخر التي هي محال الاعراب

فانه

فانه لا يطلق على المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
اصطلاحا لانها اقسام الاسم وانما قلنا من حيث هو مضاف
اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف بل من حيث كونه
مضافا اليه المخفوضات على ثلاثة اقسام اي
صادقة عليها ولو اسقط كلمة على لكان اخصر واظهر
فان قيل ينتقض على الحصر في ظاهر الامر مخفوضات اخر احدها
المخفوض بسبب الجوار كقولهم هذا جحر ضب خرب بخفض
خرب لمجاورته للضب وان كان خرب انما هو صفة الجحر
وكان الفارسي يقول في ذلك قد يوخذ الجار بجرم الجار
والثاني المخفوض بسبب توهم دخول حرف الجر كقوله

بدا لي اني لست مدرك ما مضى
ولا سابق شيا اذا كان جاييا

قلت هذان النوعان يرجعان عند التحقيق
الى المخفوض بالحرف والمخفوض بالاضافة والتحقيق
ان حركة الجوار ليست اعرابا وانما هي حركة مناسبة
لانهم قصدوا ابدا ان يناسبوا بين المجاورين في اللفظ
وان كان المعنى على خلاف ذلك وعلى هذا ففي خرب
ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة
واما الثاني فهو مخفوض بحرف جر مقدر قسم
مخفوض بالحرف بدا بالمجرور بالحرف لانه الاصل وقسم
مخفوض بالاضافة ظاهر هذه العبارة في المصنف ان الاضافة
عاملة في المضاف اليه وهو احد الاقوال الثاني
ان العامل الحرف المقدر واختاره ابن الحاجب ومالك
وغيره وقد ذكر هذه الاقوال ابو حيان وغيره
والاول ضعيف واجيب بان اليا في قوله بالاضافة

بمعنى في او للسببية فتكون الاضافة سببا للجر المضاف
اليه ولا يلزم من كونها سببا كونها عاملة اذ كون الشيء
سببا اعم من كونه عاملا والاعم لا يلزم صدقه بالخص
معين ويجاب ايضا بان اضافة بمعنى مضاف من اطلاق
اسم المصدر على المفعول قال الشيخ الرضي واذا ثبت ان العامل
في الاسم ما يحصل بواسطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي
للاعراب وذلك الاسم عمدة او فضلة والمعنى كونه مضافا
اليه العمدة والفضلة فاعلم ان بينهم خلافا في ان العامل
في المضاف اليه هو اللام المقدرة اذ من او المضاف
فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه في الاصل
هو المقدم للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل
غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف
اليه لاجل الحرف ولا ينكر ههنا عمل حرف الجر مقدرا
وان اضعف مثله في نحو خير في قول رؤبة وذلك لقوة
الدلالة عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه
وتنبيهين به كما ان نصب المقدرة في نحو احضر الوغى
ضعيف فاذا وقع موقعها فا السببية او واو الجمع كما يجي
في باب نواصب المضارع جاز نصبها مطردا فكذا الجر
برب المقدرة بعد الواو والقائل ليس بضعيف ومن
قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى قال
ان حرف الجر نسخة منسوخة والمضاف متضمنه
معناه لو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام
لزيد فمعنى كون الثاني مضافا اليه انه حاصل له بواسطة
الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى
الاضافة وليس بشي لانه ان اراد بها كون الاسم مضافا

اليه

اليه فهذا المعنى المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى
المقتضي وان اراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف
اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا
النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل
في الفاعل هو الاسناد لا الفعل انتهى والاضافة
لغة الامالة والاسناد ومنه ضافت الشمس للغروب
اي مالت واضفت ظهري الى الحائط اي املته واسندته
اليه واصطلاحا نسبة تقييدية بين اسمين تقتضي
انجرار ثانيهما فخرج بالتقييدية الاسنادية نحو زيد
قائم وما بعده نحو قام زيد وبالاخير نحو زيد الخياط
ولا ترد الاضافة الى الجمل لانها في تاويل الاسم واشتهر
اشكال في الاضافة بانه يلزم الدور لتوقف المضاف
من حيث هو مضاف على الاضافة وتوقف الاضافة
على المضاف ضرورة ان المناسبة بين المضاف والمضاف
اليه وكل نسبة متوقفة على المنتسبين وجوابه ان اريد
بتوقف الاضافة على المضاف توقفها عليه من حيث
ذاته فهو مسلم ولا دور لاختلاف جهة التوقف او
توقفها عليه من حيث كونه مضافا فهو ممنوع واعلم
ان الاول هو المضاف والثاني هو المضاف اليه لا ان
الاول هو الذي يضاف للثاني فيستفاد منه تخصيصا
وهذا مصطلح سيبويه وابن مالك وقيل عكسه
وقيل يجوز في كل و قسم مخفوض بالتبعية
هذا القسم زاده الاخفش وهو راي عند الجمهور
فان قيل الجر بالاضافة ايضا تابع له وهو مرجوح قلت
نعم ولكن المراد كما سبق الجر بسببها او فيها او بالمضاف

وقد يقال هذا على بعد المراد الجر بالتبعية او فيها لكنه
حينئذ الى الجر ورب الحرف او بالمضاف ولا يكون قسما
ثالثا وقد تقدم في التوابع ان الصحيح ان العامل
في التابع هو العامل في المتبوع الا البدل فان العامل فيه
مقدر مثال للعامل في المبدل منه لانه على نية تكرار العامل
وكان ينبغي للمصنف ان لا يذكر الخفض بالتبعية كما لم يذكر
في باب المرفوعات والمنصوبات الرفع والنصب
بها كجا زيد الفاضل ورايت زيدا الفاضل او يذكر الرفع
والنصب بالتبعية كما ذكر الجر بها وقد اجتمعت الاقسام
الثلاثة في البسملة وذلك لان لفظ اسم مجرور بالحرف
الذي هو البا ولفظ الله مجرور بالاضافة اسم اليه والرحمن
والرحيم مخفوضان بالتبعية لانهما صفتان له

فاما المخفوض بالحروف وتسمى تلك
الحروف الخافضة حروف الجر لانها تجر معنى الفعل
الى الاسم اي الى معناه وقال الرضي الاظهر انه قيل لها حروف
الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف
الجزم وبعضها حروف النصب انتهى ويسميها
الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل
الى الاسم اي توصله اليه وتربطه به وحروف الصفات
لانها تحدث في الاسم صفة من ظرفية وتبعيض وغيرهما
تقول جلست في الدار دلت في على الدار وعا للجلوس
وقيل لانها تقع صفات لما قبلها من النكرات واسقط
المص من حروف الخفض خلا وعدا وحاشا لانه ذكرها
في الاستثنا فاستغنى بذلك عن اعادتها هنا واسقط
منها **لعل ومتى وكي ولولا** لغرابة الجر بها فلم يلتفت
اليها

اليها بعد ما نبه على الجر بها بقوله مخفوض بالحروف واقتصر
في التفصيل على الكثير المشهور وذلك لان لعل لا يجر
بها الا عقيل قال شاعرهم

لعل الله فضلكم علينا
بشيء ان امكم شريم

فلاسم الكريم مبتدا وجملة فضلكم خبره وفيها اذا جرت
فتح الاخر وكسره مع حذف اللام الاول ودونه ونقل الفرا
وابن الانباري الجر بها بمعنى لعل واما ان متى فالجر
بها لغة هذيل وهي بمعنى من الابتدائية سمع من كلامهم
اخرجها متى كمه اي من كمه قال في المغني واختلف في قول
بعضهم وضعته متى كمي فقال ابن سيده بمعنى في وقال
غيره بمعنى وسط وكذلك اختلفوا في قول ابن ذويب
يصف السحاب

شربن بما البحر ثم ترفعت
متى لجج خضر لهن نئيج

فقيل بمعنى من وقيل بمعنى وسط فهي اسم او حرف
جزم به ابن هشام وغيره واما كي فتجر ثلاثة اشيا
الاول ما الاستفهامية عن علة الشي نحو كيمه بمعنى لمه
والاكثر ان يقولوا لمه باللام والمعنى لاي شي كان كذا
والثاني ما المصدرية وصلتها كقوله

اذا انت لم تنفع فضر فانما
يراد الفتى كيما يضر وينفع

فكي بمنزلة اللام جارة لمصدر مؤول من ما وصلتها اي
انما يراد الفتى للضر والنفع اي لضر من يستحق النفع قاله
الاخفش وقيل ما فيه كافة لكي عن عمل الجر مثلها في ربما
الثالث ان المصدرية وصلتها نحو جئت كي تكرمني اذا قدرت
ان بعدها والاصل كي ان تكرمني بدليل ظهورها في الضرورة

لقوله

فقالت أكل الناس أصبحت مانحاً … لسانك كيما أن تغر وتخدعا

وأولى أن تقدر كي مصدرية فتقدر اللام قبلها بدليل
كثرة ظهورها معها وأما لولا فلا يجر بها إلا الضمير المتصل
نحو لولاي ولولاك ولولاه فالضمير مجرور بها عند سيبويه
قال في المغني في إيجاب لولا وإذا أولي لولا مضمر فحقه
أن يكون ضمير رفع نحو لولا أنتم لكنا مؤمنين وسمع
قليلاً **لولاي ولولاك ولولاه** خلافاً للمبرد ثم قال
سيبويه والجمهور هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت
حتى والكاف بالظاهر ولا يتعلق لولا بشيء وموضع المجرور
بها رفع بالابتداء والخبر محذوف وقال الأخفش الضمير
مبتدأ ولولا غير جارة ولكنهم أنابوا المخفوض عن المرفوع
كما عكسوا إذ قالوا ما أنا كأنت ولا أنت كأنا وقد
أسلفنا أن النيابة إنما وقعت في الضمائر المنفصلة
لشبهها بالأسماء الظاهرة في الاستقلال فإذا عطف
عليه اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لأنها
لا تخفض الظاهر انتهى الاستقلال
لا تخفض الظاهر انتهى وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد
لم يرد من لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك
عنهم لقوله

أتطمع فينا من أراق دماءنا … ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن

وقوله وكم موطن لولاي طحت كما هوى

وعد بعضهم من حروف

الجر

الجر ها التنبيه وهمزة الاستفهام إذا جعلت عوضاً من حرف
الجر في القسم وليس المراد معنى الاستفهام بل الصورة قال
في التسهيل وليس الجر في التعويض بالعوض خلافاً
للأخفش ومن وافقه انتهى قال ابن عقيل في شرحه بل هو
بحرف محذوف فإن كان لا يلفظ به وفي البسيطان
هذا قول الكوفيين فإذا قلت الله فكأنك قلت أبالله
وشبهة الأولين أن الواو في القسم عوض عن الباء والتاء
عوض من الواو ولا خلاف أن الجر بالواو والتاء انتهى
وذهب الزجاج والرماني إلى أن ايمن في القسم حرف
جر وشذا في ذلك وعد بعضهم منها الميم مثلثة في القسم
نحو م الله بتثليث الميم وجعله في التسهيل بقية ايمن
قال وليست بدلاً من الواو ولا أصلها من خلافاً لمن
زعم ذلك وذكر المرادي لات فقد تجر الزمان وقرئ
ولات حين مناص وزعم الأخفش أن بله حرف جر بمعنى
من والصحيح أنها اسم وذكر المص الحروف التي ذكرها على
سبيل الحكاية لأنه ليس لها اسم يعبر بها عنها وأما الباء والكاف
والكاف واللام والواو والتاء فذكرها بأسمائها لوجودها
فهو يخفض من بكسر الميم وبناؤها على السكون
قال ابن درستويه وكان حقه الفتح لكن قصد الفرق
بينها وبين من الاسمية وذهب الكسائي والفراء
إلى أن أصلها منا فحذفت الألف لكثرة الاستعمال
فهي على قولهما ثلاثية والجمهور على أنها ثنائية وقال
ابن مالك لغة لبعض العرب وقال أبو حيان ضرورة
ويختص في القسم من ومن بكسر الميم وضمها بالرب
وهي أم حروف الخفض وأصلها لأنها أقوى الحروف

كر

الجر ولذلك دخلت على ما لا يدخل عليها غيرها نحو من عند
ولتفرد بجر بله كحديث البخاري عن ابي هريرة رضي الله
تعالى عنه يقول الله تعالى اعددت لعبادي الصالحين
ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب
بشر ذخرا من بله ما اطلعتم عليه والمعروف نصبه او
فتحه على ان في بعض طرق الحديث من بله بفتح الهاء
مبنية وقال في التسهيل وتنفرد من بجر ظروف
لا تتصرف كقبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع وعن
وعلى اسمين وتختص مكسورة الميم ومضمومتها
في القسم بالرب والتاء واللام بالله وشذ فيه من الله
وتربي انتهى قال الحريري وقول العامة ذهبت
الى عنده وقول بعض المولدين كل عند لك عندي لا يساوي
نصف عندي لحن وقال الرضي وتكون من مضمومة
الميم مكسورتها بمعنى بالقسم ولا تدخل اذا الا لفظ
الرب كاختصاص التاء بالله وشذ دخول كل واحدة
منها معمول الاخرى نحو تربي ومن الله وهي حرف جر
عند سيبويه جاز ضم ميمه في القسم خاصة وقيل
المكسورة الميم مقصورة من يمين ومضمومتها
مقصورة من ايمن انتهى وبدلها لما تقدم ولها عشرة
معان الاول التبعيض نحو حتى تنفقوا مما تحبون
وعلامتها ان يصح ان يخلفها بعض ولها قرئ بعض
ما تحبون الثاني بيان الجنس فتكون لبيان المراد من
غيره فلا بد ان يصح تفسير ذلك الغير كما ذكر بعده
من واطلاقه عليه وعلامتها ان يصح ان يخلفها
الذي هو ان كان ما قبلها معرفة او هو فقط ان كان

نكرة

١٠٢

نكرة نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الذي هو الاوثان
ونحو من بحر من زقوم اي هو زقوم والمبين بحسب الظاهر
يجوز ان يكون مذكورا مقدما ومؤخرا نحو عندي من
المال ما يكفي وان يكون مقدرا نحو كسرت من زيد يده
اي شيئا من عضو زيد ويده عطف بيان له لكن صرح
الرضي بانه اذا تأخر المبين فمن في الحقيقة بيان لمبهم
مقدر وما بعده عطف بيان فالمبين في الحقيقة
يجب ان يكون مقدما قطعا الا انه مذكورا ومقدرا فاحفظ
ذلك ولا تغفل الثالث ابتداء الغاية في الامكنة
باتفاق نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى وفي غيرها
وخصها البصريون الا الاخفش والمبرد وابن درستويه
بالمكان وانكروا ورودها للزمان قال ابن مالك
وغير مذهبهم هو الصحيح لصحة السماع بذلك وكذا
قال ابو حيان قال لكثرة ذلك في كلام العرب نظما
ونثرا وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد وليس المراد
بالغاية هنا نهاية المسافة قال الرضي كثيرا ما يجي
في كلامهم ان من لابتداء الغاية والى لنهاية الغاية ولفظ
الغاية تستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى اي جميع
المسافة والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية
وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء
ابتداء النهاية وانتهاء النهاية قال والمقصود من
معنى الابتداء في من ان يكون الفعل المعدى بها
شيئا ممتدا كالسير والمشي ويكون المجرور بمن
الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من
البصرة الى الكوفة او يكون الفعل اصلا للشيء الممتد

نحو تبرأت من فلان وخرجت من الدار لان الخروج ليس ممتدا
لحصوله بالانفصال ولو باقل خطوة وليس التاسيس في لا بد
حدثا ممتدا او لا اصلا له بل هو حدث واقع فيما بعد
من فهي بمعنى في ذلك وضابطها ان يحسن في مقابلتها
الى او ما يفيد فائدتها نحو اعوذ بالله منك اذ المعنى
التجئ اليه فالبا افادت معنى الانتهاء فهي ونحو اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم اي التجئ الى الله منه سبحانه فكانه
يقول ابتدائي بالاستعاذة من الشيطان فهو محل ابتدائه
ذلك الفعل الرابع التعليل نحو مما خطاياهم اغرقوا
الخامس معنى بدل وهي التي يصح محلها لفظ بدل نحو ارضيتم
بالحياة الدنيا من الاخرة لجعلنا منكم ملائكة في الارض
يخلفون ولا ينفع ذا الجد منك الجد اي بدلك او عندك
السادس الظرفية نحو ماذا خلقوا من الارض اذا نودي
للصلاة من يوم الجمعة السابع موافقة عن نحو يا ويلنا
قد كنا في غفلة من هذا فويل للقاسية قلوبهم من
ذكر الله الثامن موافقة الباء نحو ينظرون من طرف خفي
التاسع موافقة على نحو ونصرناه من القوم الذين
كذبوا العاشر التنصيص على العموم او فتاكيد التنصيص
عليه فالاول نحو ما جاءني من رجل فانه قبل دخول من يحتمل
نفي الجنس ونفي الوحدة فلهذا يصح ان يقال بل رجلان
ويمتنع ذلك بعد دخول من ومنه قوله تعالى ما يأتيهم
من ذكر من ربهم وقوله تعالى هل من خالق غير الله والثاني
نحو ما جاءني من احد او من ديار فان احدا او ديارا
صيغتا عموم ومنه هل تحس منهم من احد وهي الزائدة
ولا يتفاوت اصل المعنى بحذفها وانما يتفاوت التاكيد

معنى

وشراحيل او لفظا ربخل العلمية كشاجم منع الصرف لقولك مررت
بمساجد وقناديل الباحر وخجر ومساجد مجرور وبابها وعلامة
جره فتحة ظاهرة في اخره نيابة عن الكسرة لانه اسم
لا ينصرف لصيغة منتهى الجموع وذلك لانها جمعان
والجمع فرع على المفرد وصيغتها صيغة منتهى الجموع عندهما
او انتهت اليها فلا يجاوزها فلا يجمعان مرة اخرى بخلاف
غيرها من الجموع فانه يجمع تقول كلب واكلب كفلس وافلس
ثم تقول اكلب واكالب ولا يجوز في اكالب ان يجمع بعده جمع
تكسير فكان الجمع قد تكرر فيها فنزل ذلك منزلة جمعين
وقال الرضي اعلم ان الاكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام
سببين وقوله لكونه لا نظير له في الاحاد وقال بعضهم
لكونه نهاية جمع التكسير اي يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا
الوزن فيمتنع ولهذا سمي بالاقصى نحو كلب واكلب
واكالب ونعم وانعام واناعيم النوع الثاني ما يمتنع صرفه
بعلتين وهو نوعان احدهما ما يمتنع صرفه نكرة ومعرفة
وهو اما وضع صفة وهو اما مزيد في اخره الف
ونون او موازن للفعل او معدول اما ذو الزيادتين
فهو فعلان بشرط ان لا يقبل التاء اما لان مؤنثه
فعلى كسكران او لكونه لا مؤنث له كلحيان بخلاف
نحو مصان للئيم وسيفان للطويل والياءان
للكثير الالية وندمان من المنادمة لا من الندم
فان مؤنثها فعلانة واما ذو الوزن فهو افعل
بشرط ان لا يقبل التاء اما لان مؤنثه فعلاء كحمراء
او فعلى كافضل او لكونه لا مؤنث له كاكمر للعظيم
الكمرة واما صرف اربع في مررت بنسوة اربع

والواو حرف عطف وقنا
ديل معطوف عليه فهو مجرور
وعلامة جره فتحة ظاهرة في
اخره لانه اسم لا ينصرف
لصيغة منتهى جموع

في مررت بنسوة اربع لانه وضع اسما واما ان والعدل
فنوعان احدهما موازن فعال ومفعل من الواحد الى
الاربعة باتفاق وفي الباقي على الاصح وهي معدولة
عن الفاظ العدد الاصول مكررة فاصل جاء القوم احادا
واحد واحد وكذا الباقي تقول مررت بسكران واحمر وثلاث
الباء حرف جر سكران مجرور بالبا وعلامة جره الفتحة
نيابة عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف للوصف وزيادة
الالف والنون والواو حرف عطف واحمر وثلاث
معطوفان على سكران وعلامة خفض كل منهما الفتحة نيابة
عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف للوصف ووزن الفعل
في احمر وللوصف والعدل في ثلاث والثاني اخر في نحو
مررت بنسوة اخر لانها جمع لاخرى واخرى انثى اخر بالفتح
بمعنى مغاير واخر من باب اسم التفضيل واسم التفضيل
قياسه ان يكون في حالة تجرده من ال والاضافة مفردا مذكرا
نحو يوسف واخوه احب ونحو قل ان كان اباؤكم وابناؤكم
الى قوله سبحانه احب اليكم فكان القياس ان يقال مررت
بامراة اخر وبنساء اخر وبرجال اخر وبرجلين اخر ولكنهم
قالوا اخرى واخر واخرون وانما خص النحويون اخر
بالذكر لان اخر فيه وزن الفعل واخرى فيها الف التانيث
المقصورة وهما اوضح من العدل واخران واخرون
معربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب واما اخر
فلا عدل فيه وانما العدل في فرعه وانما امتنع من
الصرف للوصف والوزن وان كانت اخرى بمعنى اخرة
نحو قالت اولاهم لاخراهم جمعت على اخر مصروفا
لان مذكرها اخر بكسر الخاء بدليل وان عليه النشاة الاخرى

ثم

ثم الله ينشئ النشاة الاخرة فليست من باب اسم التفضيل وانما
لم يستثن من هذه الانواع بقي على منع الصرف لان الصفة لما
ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية النوع الثاني ما لا ينصرف
معرفة وينصرف نكرة وهو سبعة احدها العلم المركب
تركيب مزج كبعلبك وقد يضاف اول جزئيه الى ثانيهما
فيعرب صدره بما يقتضيه العوامل ويجر عجزه بالاضافة
وقد يبنيانه على الفتح وعلى اللغات الثلاث فان كان اخر
الاول معتلا كمعدي كرب وجب سكونه مطلقا تقول
مررت ببعلبك مجرور بالبا وعلامة جره الفتحة
نيابة عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف للعلمية والتركيب
الثاني العلم ذو الزيادتين وان بدل النون لاما نحو
اصيلال في اصيلان كمروان وعثمان وعمران وغطفان
واصفهان تقول مررت بعثمان البا حرف جر عثمان
مجرور بالبا وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة
لانه اسم لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون
الثالث العلم المؤنث ويجب منعه من الصرف اذا كان
بالتا كفاطمة وطلحة او زايدا على ثلاثة احرف كزينب
وسعاد او محرك الوسط لفظا بخلاف دار فانها كهند
وان كانت متحركة الوسط بحسب الاصل وذلك كسقر
ولظى او اعجميا كماه وجور او منقولا عن المذكر الى المؤنث
كزيد اسم امراة ويجوز في نحو هند ودعد الصرف وتركه
وهو اولى والزجاج يوجبه وقال عيسى والجرمي والمبرد في نحو
زيد اسم امراة انه كهند وان سمي بالمؤنث المعنوي وهو ما كان
موضوعا في الاصل لمؤنث مذكر فشرطه عند الجمهور الزيادة
على الثلاثة لفظا او تقديرا كجيئل علم الضبع فان اصله

البا ح ج بعلبك

جعل فان لم يزد امتنع اعتبار التانيث والاوجب هذا ان
لم يستعمل في الاصل الا مونثا او مذكرا فقال الشيخ الرضي وغيره
ان استويا فبعد التسمية لمذكر جاز الامران وان كان التذكير بالقلة اولى
غالبا تعين الصرف وفي شرح المفصل لابن الحاجب ان كثر لمذكر فالامران
فقدم مصروف لعدم الزيادة وعقرب غير منصرف للزيادة
للزيادة على الثلاثة اذا كان علمين لمذكر وان كانا علمين لمونث
امتنعا لتحقق الشرط واما الاسم الذي لم يكن مع التا ولا مونثا
معنويا اذا جعل علم مونث فان كان قبل العلمية فيه تانيث
عارض كحائض ورباب او تانيث بتا وقيل غير لازم كما في الجمع
المكسر نحو رجال تانيثه بتا وبله بالجماعة فهو كالمعنوي وان
لم يكن فيه تانيثه كزيد فممتنع قطعا بلا شرط عند سيبويه
والاكثرين فان سمي بلا اقسام الثلاثة مذكر صرف قطعا
عند البصريين اما عروض التانيث في حائض فواضح واما
في رباب فلانه قبل تسميته المونث به كان مذكرا بمعنى الغيم
واما جمع المكسر الخالي عن علامة التانيث فتانيثه لاجل
تاويله بالجماعة وهو هنا وقيل غير لازم لجواز ان يؤول
بالجمع فيكون مذكرا القول مررت بفاطمة وزينب
الباحرف جر فاطمة مجرور بالبا وعلامة جرها الفتحة
نيابة عن الكسرة لانها اسم لا ينصرف للعلمية والتانيث
المعنوي الرابع العلم الاعجمي والعجمة كون اللفظ مما لم
يضعه العرب لمعنى اولا بل وضعه غير العرب ايا كان
ثم استعمله العرب وشرطها ان يكون مع العلمية في لغة العرب
والعلمية ثابتة من زمان الاستعمال في العجم فلا تستعمله
العرب اولا الا علما لما كان له في العجم او لغيره واما ذكر من
اشتراط العلمية في لغة العجم جزم به ابن الحاجب في شرح المفصل
وصرح به

مونثا
جاز استعماله [illegible]

التانيث
غالبا
عدم الصرف
وان كان

مطلب

الواو حرف عطف زينب
معطوف على مجرور مثلها
وعلامة جرها الفتحة نيابة
عن الكسرة لانها اسم لا
ينصرف للعلمية والتانيث
المعنوي

وصرح به في شرح المنظومة ووافقه ابن مالك وهشام قال ابو حيان
ذهب اليه قوم وهو ظاهر قول سيبويه لكن جمهور النحويين
على انه لا يشترط وانما الشرط العلمية في اول استعمال العرب
وبه جزم الشيخ الرضي ومن بعده وشرطها ايضا عند سيبويه
واكثر النحاة تحرك الوسط ورجحه الرضي والمتاخرون
واما عند ابن الحاجب وجماعة فالشرط احد امرين اما
تحرك الاوسط او زيادة حروف الاسم على ثلاثة فاذا وافق
الاعجمي عربيا كاسحاق فانه مصدر اسحق فلو سمي به قاصد المعنى
المصدري فلا اعتداد بالعجمة او قاصدا اللفظ العجمي فغير
منصرف قال ابو حيان فلو جهل القصد حمل على عادة الناس
في التسمية بالانبيا عليهم الصلاة والسلام ممنوعة من الصرف
الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح
ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه
ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسماعيل ومن كان قبل
ذلك فليس بعربي وهود قبل اسماعيل فيما يذكر فكان كنوح
انتهى وفي التاييد بذلك نظر فقد قال الشيخ بن كثير
الصحيح المشهور ان العرب كانوا قبل اسماعيل ويقال
لهم العرب العاربة وهم قبائل منهم عاد وثمود وقحطان
وجرهم وغيرهم واما العرب المستعربة فهم من ولد
اسماعيل وهو اخذ العربية من جرهم انتهى وفي حاشية
للعصام فلما يخلو عن هذه القاعدة كتاب يعتد به حتى
كاد ان يكون مجمعا عليه عندهم وعليه شاهدا صدق
شيث وعزير ولا عجب ان يقضي به العجب انتهى وقوله
وعليه الخ اعتراض على الحصر في الستة بزيادة هذين
الاسمين عليهما فانهما منصرفان وليسا منهما وكذا اعترض بطالبه

علم
قال الجامي واعلم ان
اسما الانبيا عليهم الصلاة
والسلام

اعتراض عظيم

البيضاوي

دونه وفي البيضاوي في تفسير سورة براءة تنوين عزير بناء
على انه عربي منصرف وترك تنوينه بناء على انه اعجمي او لغير
ذلك انتهى فليتامل فانه اذا ثبت كل منهما في القران كما هو
قضية القراءتين وجب جوازهما فكيف يكون احدهما
مبنيا على انه عربي والاخر على انه اعجمي مع انه في الواقع
لا يكون عربيا وعجميا بل احدهما فقط وايضا شرط منع
العجمي عند ابن مالك وغيره زيادته على الثلاثة بغير
تاء التصغير فليحرر قال تعالى واوحينا الى ابراهيم
واسماعيل واسحاق ويعقوب اوحينا فعل ماض وفاعل
الى حرف جر ابراهيم مجرور بالى وعلامة جره الفتحة نيابة
عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف للعلمية والعجمة والواو
حرف عطف اسماعيل واسحاق ويعقوب معطوفة على
ابراهيم وعلامة خفض كل منها الفتحة نيابة عن الكسرة
لانه اسم لا ينصرف للعلمية والعجمة الخامس الموازن للفعل
والمعتبر من وزن الفعل انواع احدها الوزن الذي
يختص الفعل كخضم لمكان وشمر لفرس وذيل لقبيلة وكانطلق
واستخرج وتقاتل اعلاما الثاني الوزن الذي الفعل
به اولى لكونه غالبا فيه كاثمد واصبع وابلم اعلاما فان
وجود موازنها في الفعل اكثر كالامر من ضرب وذهب
وكتب الثالث الوزن الذي الفعل به اولى لكونه مبدوا
بزيادة تدل في الفعل ولا تدل في الاسم نحو افكل واكلب فانها
فيهما لا تدل وهي في موازنهما من الفعل نحو اذهب
واكتب دالة على التكلم ويشترط ان يكون الوزن لازما
باقيا غير مخالف لطريقة الفعل فخرج بالاول نحو امرئ
علما فانه في النصب نظير اذهب وفي الجر نظير اضرب

العلم ع

فلم

فلم يبق على حالة واحدة وبالثاني نحو رد وقيل وبيع فان
اصلها فعل ثم صارت بمنزلة قفل وديك فوجب صرفها
ولو سميت بضرب مخففا من ضرب انصرف اتفاقا ولو سميت
بضرب ثم خففته انصرف ايضا عند سيبويه وخالفه
المبرد لانه تغيير عارض وبالثالث نحو البب بالضم جمع
لب علما لانه قد باين الفعل بالفك قاله ابو الحسن
وخولف لوجود موازنه ولا يؤثر وزن هو بالاسم
اولى ولا وزن هو فيهما على السواء تقول مررت
باحمد الباء حرف جر احمد مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة
نيابة عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف للعلمية ووزن
الفعل السادس العلم المختوم بالف الالحاق والف
التانيث بان الف التانيث لا يقبل ما هي فيه التنوين
ولا تاء التانيث والف الالحاق يقبلهما او يقبل احدهما
وقد استعمل بعض الاسما منونا وغير منون فتحتمل
الفه اذا نون للالحاق واذا لم ينون للتانيث
ومنه قوله تعالى ثم ارسلنا رسلنا تترا منونا وغير
منون والف التكثير كما في قبعثرى كالف الالحاق
السابع المعرفة المعدولة وهي خمسة انواع احدها
فعل في التوكيد وهي جمع وكتع وبصع وبتع فانها
معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد ومعدولة
عن فعلاوات فان مفردها جمعا وكتعا وبصعا
وبتعا وانما قياس فعلا اذا كان اسما ان يجمع على
فعلاوات كصحرا الثاني سحر اذا اريد به
سحر يوم بعينه ~~واستعمل ظرفا بعينه~~ واستعمل
ظرفا مجردا عن ال والاضافة فانه معرفة معدولة

المقصور كعلقى وارطى علمين ومعرفة بعين الالحاق ح

نحو ادع ح

١١

عن السحر وخرج بالقيد الاول المبهم نحو نحيا ما سحرا وبالثاني المعين المتنقل عن ظرف فانه يجب تعريفه بال او الاضافة نحو طاب السحر وسحر ليلتنا وبالثالث نحو جئتك السحر او سحر يوم الجمعة الثالث فعل علما المذكر اذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية نحو عمر فانهم قدروه معدولا لان العلمية لا تستقل بمنع الصرف فلا بد من صيغة فعل فقد كثر فيها العدل كغدر وجمع واما طوى فمن منع صرفه فالمعتبر فيه التانيث باعتبار البقعة لا العدل عن طاو لانه قد امكن غيره فلا وجه لتكلفه ويؤيده انه يصرف باعتبار المكان الرابع فعال علما المونث كحذام وقطام في لغة تميم فانهم يمنعون صرفه فقال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة وقال المبرد للعلمية والتانيث المعنوي كزينب فان ختم بالراء كسفار اسما لماء ووبار اسما لقبيلة بنوه على الكسر الا قليلا منهم وقد اجتمعت اللغتان في قوله

ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار

واهل الحجاز يبنون الباب كله على الكسر تشبيها له بنزال كقوله

اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام

امرئ

الخامس اذا كان مرادا به اليوم الذي يليه يومك والظاهر ان التقييد باليوم المذكور للغالب لانه الغالب في ارادة المعين ويؤيد ذلك تعبير ابن هشام في الشذور بقوله اذا اريد به معين ولكن قال في شرحه اذا اريد به معينا وهو اليوم الذي قبل يومك ولو اريد به يوم معين من الايام الماضية كان يراد به اليوم الذي يليه اول الشهر الماضي لم يبعد ان يكون حكمه حينئذ حكم ما لو اريد به اليوم المذكور ولم يضف ولم يعرف بالالف

والدام

واللام ولم يقع ظرفا فان بعض تميم يمنع صرفه مطلقا لانه معدول عن الامس كقوله لقد رايت عجبا مذ امسا عجايزا مثل السعالي خمسا ياكلن ما في رحلهن همسا لا ترك الله لهن ضرسا وجمهورهم يخص ذلك بحالة الرفع كقوله اعتصم بالرجاء ان عن باس وتناس الذي تضمن امس والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا لتضمنه معنى اللام قال ومضى بفصل قضائه امس والغداة في محرم فان اردت بامس يوما من الايام الماضية منها او عرفته بالاضافة او بال فهو معرب اجماعا وان استعملت المجرد المراد به معين ظرفا فهو مبني اجماعا **وللجزم علامتان** فصله ولم يقتصر على التفصيل لما تقدم **السكون** وهو عدم الحركة **والحذف** نيابة عن السكون وهو حذف النون وحذف حرف فان قيل لو قال وللجزم الحذف لشمل السكون الذي هو حذف الحركة وحذف النون وحذف حرف العلة قلت انه اراد التصريح بالمقصود والاحتراز عما قد يوهم خلافه فانه لو قال وللجزم الحذف ربما توهم اختصاصه باحد القسمين والتصريح بالمقصود والاحتراز عن توهم خلافه من المقاصد المعتبرة والاغراض المشهورة **فاما السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الاخر** وهو ما ليس في اخره حرف علة وهو الالف والواو والياء يجمعها قولك واي بشرط ان لا يتصل باخره الف الاثنين ولا واو الجماعة ولا ياء المخاطبة بقرينة المقابلة بالافعال التي رفعها بثبات النون نحو لم يضرب فعل مضارع لقوله السابق مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون لانه صحيح الاخر لم يتصل باخره شيء **واما الحذف فيكون علامة للجزم** نيابة عن السكون الذي هو حذف الحركة لان حروف العلة لضعفها تسكن تخفيفا قريبة من الحركات فتسلط عليها العامل لتسلطه على الحركات

العلة م

زيد لم يحج نعني ...

في الفعل المضارع المعتل الآخر باضافة المعتل الى الآخر اضافة
لفظية اى الذى اعتل آخره والمعتل اسم فاعل من اعتل اى مرض
وهو ما آخره الف او واو او يا نحو لم يغز زيد ولم يخش ولم يرم
لم حرف نفي وجزم وما بعده مجزوم به وعلامة جزمه حذف
آخره وهو الواو من لم يغز والالف من يخش واليا من يرم نيابة
عن السكون لانه معتل الآخر لم يتصل بآخره شى وانما جاز حذف
الآخر في الجزم وليس علامة الرفع قال الرضى لان الجازم عندهم
يحذف الرفع في الآخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال
اى او التعذر قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في آخر الكلمة الاحرف
علة مشابهة للحركة فحذفه انتهى وقد يقال هلا حذف
الحركة المقدرة التى هى علامة الرفع قال ابو حيان التحقيق
ان هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم لان الجازم
عندهم يحذف الرفع في الآخر والرفع في المعتل محذوف فلا
يحذف الا ما كان علامة للرفع وهذه الحروف ليست
علامة له بل العلامة ضمة مقدرة ولان الاعراب زائد
على ماهية الكلمة وهذه الحروف مما لانها اصلية او منقلبة
عن اصل والجازم لا يحذف الاصلى ولا المنقلب عنه فالقياس
ان الجازم حذف الضمة المقدرة ثم حذفت الحروف لالا يلتبس
المجزوم بالمرفوع لو بقيت لاتحاد الصورة انتهى وما ذكره
من ان الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع ممنوع
وما المانع من ان يحذف ما ليس علامة للرفع ولا يجب
ان يتفرع الجزم على الرفع وكذا قوله الاعراب زائد على ماهية
الكلمة ممنوع وهو منتقض باعراب نحو الاسما الخمسة وكذا
قوله لا يحذف الاصلى الخ ممنوع وما المانع من حذف الاصلى
كما جاز جعل الاصلى اعرابا كما في الاسما الخمسة وما يدل على ان

الحذف

لتميزوا

هنا ليس لتمييز المرفوع عن المجزوم انهم لو اعتبروا التمييز المنصوب
عنه ايضا فانه مشتبه بالمجزوم ولو اعتبروا التمييز بينهما بالعامل
لم يحتاجوا التمييز المرفوع عن المجزوم لان عامل احدهما لفظى
والآخر معنوى الا ان يقال قد يبطل حذف العامل واما عدم
حذف هذه الحروف في نحو قوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا
من هجو زبان لم تهجوا ولم تدعي وقوله الم ياتيك والانبا تنمي
بما لاقت لبون بني زياد وقوله
اذا العجوز غضبت فطلقي ولا ترضاها ولا تملقي
فضرورة عند الجمهور ولغة لبعض العرب عند بعضهم
وخرج عليه قراءة لا تخف دركا ولا تخشى انه من يتقي ويصبر
ثم اختلف حينئذ فيما حذفه الجازم فقيل الضمة الظاهرة
لان الضمة قد تظهر على الواو واليا في الشعر فيكون علامة
الجزم على هذا سكون الواو والياء وقيل الضمة المقدرة وتظهر
فائدة الخلاف كما قال ابو حيان في الالف فعلى الاول
لا يجوز اقرارها اذ لا ضمة فيها ظاهرة وعلى الثاني يجوز كما في
قوله ولا ترضاها ولا تملق وحمله الاول على الحال او الاستيناف
وقيل ان الجازم حذف الحروف التى هى لامات والحروف
الموجودة حروف اشباع تولدت عن الحركات التى قبلها
قال ابن جنى في سر صناعة الاعراب واعلم ان العرب
قد تشبع الفتحة فتحدث بعدها واوا وانشد ابو على رحمه الله
تعالى وانني حوث ما يسري الهوى بصري
من حوث ما سلكوا ادنو فانظور
فاشبع ضمة الظا فولد بعدها واوا وقد يتوجه على هذا عندي
قول الشاعر هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان
لم تهجوا ولم تدعي فكانه اراد لم تهج فحذف الواو و

للجزم ثم اشبع ضمة الجيم فنشات بعدها واو ويجوز ايضا
ان يكون ممن يقول في الرفع هو يجو فيضم الواو ويجريها
مجرى الصحيح فاذا جزم سكنها فيكون علامة الجزم على هذا
القول سكون الواو ومن يجو كما اسكن الاخر يا في موضع الجزم
فقال الم يا تيك والانبا تنمى بما لاقت لبون بني زياد
فكانه ممن يقول هو يا تيك وقد استعمل ابو تمام وان كان
محدثا ما ذكرناه من اشباع الضمة حتى نشات بعدها واو
وذلك قوله يقول فيسمعوا ويمشي فيسرعوا ويضرب
في ذات الاله فيوجع فالواو في اللفظ بمثل العين في يسمعوا
انما هو اشباع ضمة العين وذلك ان البيت لا يقفى ولا يصرع
في وسط المصراع الاول فاما الواو بعد عين يسرع فهو واو الاطلاق
وذلك ان البيت مقفى والبيت اذا كان مقفى ومصرعا يجري
على عروضه ما يجري على ضربه وهذا ابين من حال
التضريب والتقفية انتهى واجيب عن مذهب الجمهور
عن الاية الاولى بان الواو للاستيناف اي وانت لا تخشى
او عطف عليه والالف فيه للاطلاق كقوله وتظنون
بالله الظنونا او حال بالواو والمعنى ولا تخشى الغرق
وعن الثانية بان من موصولة واسكان يصبر ليس جزما
انما هو تخفيف حركة الرفع وما يشعركم باسكان الراء
وهو فصيح وان كان قبلها الواو وصل بنية الوقف او عطف
على المعنى اي متضمن من اي على توهم ان من شرطية ويتقي
مجزوم بها لان من الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وابهامها
ولهذا اتى بعدها ومحل ما ذكره المصراني من ان حرف
العلة بدلا من همزة فان كان بدلا من همزة كيقرا ويوطوا
ويقرى فان كان الابدال بعد دخول الجازم فهو ابدال

فيابى

فيابى لكون الهمزة ساكنة ويمتنع حذف الحرف المبدل من الهمزة
لاستيفا الجازم مقتضاه من حذف الحركة وان كان قبله
فهو ابدال شاذ لكون الهمزة متحصنة بالحركة ويجوز حينئذ
مع الجازم الاثبات لحرف العلة المبدل بنا على عدم الاعتداد
بالعارض الذي هو الابدال العروض الابدال وهو الاكثر
في كلامهم وعليه الاكثرون والحذف له بنا على الاعتداد
بالعارض وما ذكر من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره
ابن عصفور والافعال التي رفعها بثبات النون اي
بالنون الثابتة فاضافة ثبات الى النون من اضافة الصفة
الى الموصوف وهي الافعال التي اتصل بها ضمير تثنية
او ضمير جمع او ضمير المؤنثة المخاطبة نحو لم تقوما ولم تقوموا
ولم تقومي مجزوم فيلم وعلامة الجزم فيه حذف النون نيابة
عن السكون لانه من الافعال الخمسة وكل من الالف والواو
والياء فاعل في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب
فصل هو كغيره من التراجم عبارة عن الالفاظ المعينة
الدالة على المعاني المخصوصة على الظاهر عند السيد
فالمعنى هذه الالفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة
فاصلة ما بعدها عما قبلها لتميز لها عنها ومفصولة
منها وهو معرب خبر مبتدا محذوف وقيل ان ذكر
بعده ما يتعلق به والا فهو مبني قبل اسا كنا كهذا الفصل
وفيه نظر لان مقتضي البنا هنا ليس الا عدم التركيب
على ما ادعاه وهو ممنوع لان التركيب وان فقد مع
ما يليه فهو ممكن بالتقدير المذكور ومثله شايع ذايع
ولا ضرورة الى العدول عن الاصل مع امكانه ولفظ
التنبيه وما اشبهه كلفظ الفصل في حكمه المذكور ويقرا

تقوما ولم تقوموا ولم تقومي لم حرف نفي وجزم وكل منها جزم

بالتنوين وتركه وبالوقف على سبيل التعداد المزاحم فعليه
لا اعراب له وعلى الاولين خبر مبتدا محذوف كما تقدم لكنه
على الثاني مضاف الى ما بعده بتقدير مضاف اي هذا
فصل بيان **المعربات** اي طبيعة المعربات من حيث
هي فلا يرد ان المقسم المعربات وكل معرب اما معرب
بالحروف او معرب بالحركات فيلزم انقسام الشي
الى نفسه والى غيره وذلك لان المقسم طبيعة المعربات
من حيث هي من غير ملاحظة كونها معربة بالحركات او معربة
بالحروف وان لم تخل في الخارج عن احدهما **قسمان** فصله
ولم يقتصر على التفصيل لما تقدم وفيه الاخبار بالمثنى عن
الجمع اما لان المراد بالمعربات الجنس او لان كل قسم متعدد
فالمثنى جمع في المعنى **قسم يعرب بالحركات** اي وجودا
او عدما فشمل المعرب بالسكون **وقسم يعرب بالحروف**
اي وجودا او عدما فشمل المعرب بالحذف فلا يرد انه بقي
قسمان وهما المعرب بالسكون والمعرب بالحذف والحروف
الالف والواو والياء والنون وذكر المصنف في هذا الفصل
حاصل ما تقدم على عادة المتقدمين لتمرين المبتدي
اي ليمرنه اي ليعوده فيما تعلمه **فالذي يعرب** فصل ع
بالحركات اربعة انواع ولم تقتصر على التفصيل
محافظة على فائدة الاجمال ثم التفصيل وزاد لفظ
انواع للتاكيد والمبادرة الى بيان ان المراد الانواع لا الافراد
الاسم المفرد وجمع التكسير اي غالبا وجميعا لالحاق
لحق منهما بالمثنى وجمع المذكر السالم وتقدمت اشارة
الى ذلك **وجمع المؤنث السالم** مفردة من التعبير
غالبا **والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره**

والمراد

والمراد بالشي الذي نفى اتصاله بالفعل الف الاثنين
وواو الجماعة ويا المخاطبة **وكلها** اي مجموع الانواع
الاربعة بقرينة قوله وخرج عن ذلك الى اخره فلا ينافي
تخلف بعض الاحكام في بعضها ويصح ان يراد به جميعها
ولا يضر تخلف بعض الاحكام الذي ذكر المص بقوله
وخرج عن ذلك الى اخره لان العام المخصوص عند ابن
السبكي عمومه مراد تناولا لا حكما ويجوز ان يراد به
الجميع بالنسبة لقوله ترفع بالضمة فانه لم يخرج عنه
شي والمجموع والجملة بالنسبة لما بعده فيكون مستعملا
في معنيين **فان قلت** ما الفرق بين الكلي والكل والكلية
والجزء والجزي والجزئية قلت قال الاسنوي في التمهيد
اما الكلي الى اخره فهو المعنى الذي يشترك فيه
كثيرون كالعلم والجهل والانسان والحيوان فاللفظ
الدال عليه يسمى مطلقا والجزي قسيمه كزيد وعمرو
واما الكل فهو المجموع من حيث هو مجموع ومن ذلك اسما
الاعداد فان ورد في النفي او النهي صدق بالبعض لان
مدلول المجموع ينتفي به ولا يلزم نفي جميع الافراد ولا النهي
عنها فاذا قال ليس له عندي عشرة فقد يكون عنده
تسعة بخلاف الثبوت فانه يدل على الافراد بالتضمن
والجزء بعض الشي واما الكلية فهي ثبوت الحكم لكل واحد
بحيث لا يبقى فرد ويكون الحكم ثابتا للكل بطريق الالتزام
ويقابلها الجزئية وهي الثبوت لبعض الافراد فاذا قال
كل رجل يشبعه رغيفان صادق باعتبار الكلية دون
الكل او كل رجل يحمل الصخرة العظيمة فبالعكس **انتهى**
ترفع بالضمة نحو يضرب زيد ورجال ومؤمنات

مطلب الفرق بين الكلي والكل والكلية الخ

ابدع [illegible]

باع

لقوله السين مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه
ضمة لانه مضارع لم

يضرب فعل مضارع لم يتصل باخره شي ظاهرة في اخره زيد فهو فاعل
مرفوع وعلامة رفعه ضمة لانه اسم مفرد ظاهرة في اخره
الواو حرف عطف رجال معطوف على زيد فهو مرفوع
مثله وعلامة رفعه ضمة لانه جمع تكسير ظاهره
في اخره مومنات معطوف ايضا على زيد فهو مرفوع مثله
وعلامة رفعه ضمة لانه جمع مونث سالم ظاهرة في اخره
وتنصب بالفتحة نحو لن اضرب زيدا ورجالا لن حرف
نفي ونصب واستقبال اضرب فعل مضارع لقبوله السين
منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة لانه مضارع لم
يتصل باخره شي ظاهرة في اخره **وتخفض بالكسرة**
نحو مررت بزيد ورجال ومومنات مررت فعل ماض
وفاعل الباء حرف جر زيد مجرور بالباء وعلامة جره
كسرة لانه اسم مفرد منصرف ظاهرة في اخره مومنات
معطوف على زيد فهو مخفوض مثله وعلامة خفضه كسرة
لانه جمع مونث سالم ظاهرة في اخره **وتجزم بالسكون**
نحو لم اضرب لم حرف نفي وجزم اضرب مجزوم بلم وعلامة
جزمه السكون لانه مضارع صحيح الاخر لم يتصل باخره
شي **وخرج عن ذلك** اي المذكور من الرفع بالضمة
والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون
ثلاثة اشيا فصله ولم يقتصر على التفصيل لما تقدم
واشيا عند المحققين كالخليل وسيبويه وزنه لفعا
لانهم وجدوه ممنوع الصرف بغير علة فقدروا
فيه القلب ليكون اصله شيا على فعلا كحمرا فلا ينصرف
لالف التانيث وان كان اسم جمع لا جمعا لشي وقال
الكسائي انه افعال جمع لشي كشيخ واشياخ وانما

منعت

في اخره رجال معطوف على زيد فهو مخفوض مثله وعلامة خفضه كسرة لانه جمع تكسير منصرف صحيح ظاهرة في اخره

مطلب اشياء ممنوع الصرف بغير علة

منعت الصرف بغير علة لكثرة استعمالها لانها شبهت
بفعلا ورد بانه يلزمهم منه منع صرف ابنا واسما ايضا
بغير علة مع ان اشيا تجمع على اشاوي وافعال لا يجمع
على فاعل قال الجوهري واصل اشاوي اشايي اي با
لتشديد قلبت الهمزة يا فاجتمعت ثلاث يا ات فحذفت
الوسطى وقلبت الاخيرة الفا وابدلت الاولى واو
وتجمع ايضا على اشاوا واشياوات وكلها دليل على ان مفردها
فعلا لكن قال صاحب القاموس اصل اشاوي اشايي
بثلاث يا ات قال وقول الجوهري اصله اشايي بالهمزة
غلط لانه لا يصح همز اليا الاولى لانها اصل غير زايدة
كما تقول ابيات ابايت فلا تهمز اليا التي بعد الالف
وقال الفرا انها افعاء واصلها فعلا لان اصل شي
كشيي ولين فخفف هذين لم تجمع على فعلا كا هينا والينا
فقالوا اشيا فحذفت الهمزة الاولى وهي لام الكلمة تخفيفا
كراهة اجتماع همزتين بينهما الف فوزنها افعا ورد بانه
لو كان اصل شي شيا لكان الاصل اكثر استعمالا من بين مخففا
وبان تحذف الهمزة في مثل اشيا غير ثابت وما علل به
حذفها غير معروف وبان تصغير اشيا لمنع من ذلك لان
جمع الكثرة اذا اريد تصغيره ولم يكن لمفرده جمع قلة
وجب رد الى المفرد وتصغيره ثم جمعه جمع السلامة ارده
وبانها تجمع على اشاوي وغيرها مما مر ولا يلزم المحققين
شي من ذلك لان منع صرفها لالف التانيث وتصغيرها
على اشيا لانها اسم جمع لا جمع كما مر وجمعها على اشاوي
لانها اسم على فعلا فتجمع على فعالي كصحرا وصحاري
غايته انه يلزمهم القلب وهو كثير هنا وللفرا ان يجيب

كما ان بينا المشدد اكثر استعمالا من بين مخففا

عن الاول بان شبها فرع وانما كسر استعماله لخفته
جمع المؤنث السالم برفع السالم صفة للجمع وتقدم ما فيه
اي ما يصدق عليه جمع المؤنث السالم لا لفظه ينصب
بالكسرة نيابة عن الفتحة وانما نصب بالكسرة حملا
للنصب فيه على الجر ليلا يلزم مزية الفرع الذي
هو جمع المؤنث السالم فان قيل المزية لازمة بعد لان
الاصل معرب بالحروف والفرع معرب بالحركات
قيل المزية يكون اعراب الفرع بالحركات محتملة ضرورة
لعدم الحرف الصالح للاعراب في اخره بخلاف الاصل
حيث يوجد في اخره احرف علة صالحة لاقامتها مقام
الحركات او بقاء الاعراب بالحروف في الجموع صار اصلا
ممهدا معتبرا باعتبار ان الجمع فرع والاعراب بالحرف ايضا
فرع واعطا الفرع حكم المناسب اصل ممهد معتبر عنده
فصار الاعراب بالحركة لانه فرع فيهما وما ذكر من ان الكسرة
حال النصب كسرة اعراب هو ما عليه الجمهور وقال
الاخفش والمبرد انها كسرة بناء واجاز الكوفيون
نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقا وهشام منهم نصبه
بالفتحة ان حذفت لامه ولم ترد كلغات وثبات
فان ردت في الجمع كسنوات وعضوات نصب بالكسرة
وفاقا نحو فانفروا ثبات انفروا فعل امر مبني على حذف
النون نيابة عن السكون لاتصاله بواو الجماعة الواو
فاعل في محل رفع ثبات حال من الواو وهو منصوب
وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لانه
جمع مؤنث سالم والاسم الذي لا ينصرف
اي ما يصدق عليه الاسم الذي لا ينصرف يخفض بالفتحة

نيابة

نيابة عن الكسرة نحو فحيوا باحسن منها الباء حرف جر
احسن مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة
لانه اسم لا ينصرف للوصف ووزن الفعل واذا دخلته
ال او اضيف جر بالكسرة على الاصل كما تقدم والفعل
المضارع المعتل الاخر اي ما يصدق عليه الفعل المضارع
المعتل الاخر وهو ما اخره الف او واو او يا جزمه بحذف
اخره نيابة عن السكون نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم
والذي يعرب بالحروف وهي الواو والالف والياء والنون
اربعة انواع فصله ولم يقتصر على التفصيل وزاد لفظة
انواع لما تقدم فان قيل يرد عليه الملحقات الاتي بيانها
قلت لا يراد اصلا لانه ليس في عبارته حصر التثنية
ما يصدق عليه التثنية في اللغة لما ياتي من ان فيه
لغتين يعرب فيهما بالحركات ويقال له المثنى والاحجية
لتاويلها بالمثنى لانها صارت اسماء لما تقدم والحق بالمثنى
في اعرابه الفاظ تسمعه وليست بمثناه حقيقة لفقد شرط
المثنى منها ما يراد به التكثير نحو ارجع البصر كرتين
لان المعنى كرات ومثله قولهم سبحان الله وحنانيه وقوله
ومهمهين قذفين مرتين اي مهمه بعد مهمه
وهذا النوع يجوز فيه التجريد والعطف كقوله
تذري بنا نجب افنى عرائكها خمس وخمس وتاويب
ومنها ما هو في المعنى جمع كقوله تعالى فاصلحوا بين
اخويكم وقوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار
كذا ذكره وما قبله ابن مالك ونوزع فيهما بامكان
كونهما مثنيين حقيقة قال ابن هشام والتحقيق
ان هذا النوع وما قبله من المثنى وان اطلاق الاول

او ما يصدق عليه التثنية حقيقة او حكما

اي البصر لا ينقلب خاسئا وهو حسير من كثرة ...

وتاويب

على الاكثر من اثنين مجاز يعارض فلا يحتج به على تسميته
مثنى واما الثاني فالمراد بالمثنى ما يدل على اثنين سواء كان
من جنس المفرد او الجمع ومنها ما لا يصلح للتجريد فمن ذلك
ما هو اسم جنس كالكلبتين لالة الحداد وما هو علم كالبحرين
والحصنين ومن ذلك اثنان واثنتان وثنتان في لغة
تميم سواء افردت نحو من الابل اثنين او اضيفت نحوها
اثناك او اثناكما او ركبت نحو فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وقيل
انهما مثنيان حقيقة والاصل اثن ومن ذلك ثنايان
لطرفي العقال ومذروان لطرفي الالية والقوس وجا
نبي الراس وقيل طرفا كل شيء فانه لم يستعمل مفردهما ومنها
ما يصلح للتجريد ولا يختلف معناه في الحالين ومنها
ما لا يصلح لعطف مثله عليه وذلك ما كان على سبيل
التغليب كالابوين للاب والام والقمرين للشمس والقمر
والعمرين لابي بكر وعمر وهذا النوع مسموع يحفظ ولا
يقاس عليه ثم تارة يغلب الاشرف كالمثال الاول
وتارة المذكر كالثاني وتارة الاخف كالثالث وتارة
الاعظم نحو مرج البحرين وما يستوي البحران ومنها
ما لا زيادة فيه وهو كلا وكلتا بشرط ان يضافا
الى ضمير نحو رايت كليهما وكلتيهما فان اضيفا الى الظاهر
كانا بالالف في الاحوال كلها هذه اللغة المشهورة ومن
العرب من يجريهما مع الظاهر مجراهما مع الضمير في الاعراب
بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا وعزيت لكنانة
ومنهم من يجعلهما بالالف في الاحوال كلها ويعربهما
بحركات مقدرة على الالف في الاحوال كلها وذهب
الكوفيون الى ان لفظهما مثنى واصلهما كل بدليل

سماع

وبعضهم اثنتي عشر نقيبا

نحو حمو البنا فانه وان صلح للتجريد لا يختلف معناه

سماع مفرد كلتا في قوله في كلت رجليها سلامى واحدة
واجيب بان حذف الالف للضرورة وعلى الاول
يجوز في ضميرهما مراعاة اللفظ والمعنى قال الله
تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها وقال الشاعر كلاهما
حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي ومنها
ما دل على مفرد نحو الاجرس ورايتين قال ابن مالك
ويندر هذا الاستعمال اي الاعراب كالمثنى في متمحض
الافراد كقوله على جود الفطع المعزاها جرام السرج في
خيل سراع بني الانجم وهو عرف مجاز قال ابن هشام والذي
يظهر ان النحاة اذا اطلقوا المثنى في باب الاعراب
ارادوا دخول مثل ذلك لان وضعه ليدل على اثنين
واستعماله لغيره مجاز هذا وقال ابن مالك هذه الكلمات
يعني الملحقة بالمثنى لا تسمى مثناة فان اطلق عليها ذلك
فبمقتضى اللغة لا الاصطلاح كما يقال لاسم الجمع جمع انتهى
فالاولى ان يقال اسما تثنية كما يقال اسم الجمع وما ذكره
من اعراب التثنية والجمع بالحروف هو مذهب جماعات
واختاره جمع محققون كابن الحاجب وابن مالك
وذلك لان الحركات استوفتها الاحاد وفي اخرهما
ما يصلح ان يكون اعرابا من حروف المد وانما اوثرا
هذا الاعراب المعين لان الالف والواو جلبا قبل
الاعراب علامة للتثنية والجمع لمناسبة الالف لخفته
لقلة عدد المثنى والواو لثقله لكثرة عدد الجمع فلما
ارادوا اعرابهما جعلوا الالف والواو لاسبق الاعراب
وهو الرفع لانه علامة العمدة فلم يبق من حروف
اللين ما يصلح للقيام مقام الحركات الا الياء للجر والنصب



فيهما والجر اولى بها فقلبت الالف والواو يا فى الجر فلم يبق للنصب
حرف فاتبع للجر دون الرفع لكونهما علامتى الفضلات
بخلاف الرفع وذهب قوم وعزى الى سيبويه الى انهما معربان
بحركات مقدرة على تلك الحروف لان اصل الاعراب ان يكون بالحركات
هذه الحروف بضعف هذا القول قال غيره لا وجه
لتقدير الفتحة فى الياء لخفتها بدليل رايت القاضى اخرون
منهم الاخفش والمبرد والمازنى الى انهما معربان بحركات
مقدرة على ما قبل تلك الحروف كالدال فى الزيدان
والزيدون والزيدين ورده ابن مالك بان هذه
الاحرف تكملة للاسم لانها زيدت لمعنى كالف التانيث
فلا يكون ما قبلها محلا للاعراب ولو كان مقدرا على ما
قبلها لم يحتج الى تغييرها كالمقصور وبان الاعراب انما جى به
لبيان ما يحدث بالعامل والحروف وافية بذلك فلا
يعدل عنها **وجمع المذكر السالم** برفع السالم صفة للجمع كما ضبطه
بعضهم ولكن جوز بعض المشايخ جره صفة للمذكر كانه
الموصوف بالسلامة حقيقة اى ما يصدق عليه جمع
المذكر السالم حقيقة او حكما والحق به فى الاعراب
الفاظ ليست على شرطه سمعت فاقتصر فيها على مورد السماع
ولم يتعد منها صفات للبارى تعالى وهى قوله تعالى
نحن الوارثون والقادرون والماهدون وانا الموسعون
فلا يقاس عليه الرحيمون ولا الحكيمون لان اطلاق
الاسما عليه تعالى توقيفى ومنها عشرون وتسعون
وما بينهما من العقود وهى اسما جموع لا جموع كما قيل
لانها خاصة بمقدار معين ولا يعهد ذلك فى الجموع
ولانه لو كان عشرون جمع عشرة فثلاثون جمع ثلاثة

صح

ثلاثة فصح اطلاق عشرين على ثلاثين لانه ثلاثة
مقادير الثلاثة وعلى هذا قياس البقية ومنها عالمون
بفتح اللام وهو اسم جمع لعالم بفتح اللام لا جمع له لان
العالم عام لما سوى الله تعالى وصفاته لانه ما سوى
ذات الله تعالى وصفاته والعالمون خاص بالعقلا
وليس من شان الجمع ان يكون اقل دلالة من مفرده ولذلك
ابى سيبويه ان يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب
يعم الحاضرين والبادين والاعراب خاص بالبادين
هكذا قاله ابن مالك وتبعه ابن هشام وذهب غيره
الى انه جمع لعالم قيل يراد به العقلا خاصة وقيل
يراد به العقلا وغيرهم وفى الصحاح والعالمون
اصناف الخلق وهو يدل على انه ليس مختصا بالعقلا
وقيل ان عالمون مبنى على فتح النون لا معرب لانه
لم يتبع الا ملازما اليا ورد بقوله تنصفه البرية
والهوشا وبلغني العالمون له عيالا ● ومنها اهلون
وهو جمع اهل واهل ليس بعلم ولا صفة واعترض بانه
صفة لقولهم الحمد لله اهل الحمد واجيب بان الكلام
فى الاهل لا بمعنى المستحق للشى ولو سلم ان الكلام فى الاهل
بمعنى المستحق للشى فهو لا يقبل التا المقصود بها التا
نيث ولا بد لك على التفضيل كما هو شرط قال تعالى
شغلتنا اموالنا واهلونا ما تطعمون اهليكم
ومنها وابلون جمع وابل وهو المطر الغزير وهو
اسم جنس لا علم ولا صفة ومنها بنون وابون واخون
والسنون وذووا ووجه شذوذ هذه انها غير
اعلام ولا مشتقات قال ابن مالك ولو قيل فى حم

حموئن لم يمتنع لكن لا اعلم انه سمع وقال ابو حيان ينبغي
ان يمتنع لان القياس اباه وجمع اب واخوانه كذلك
شاذة فلا يقاس عليه وعن ثعلبة انه يقال فى ثم فون
وفين قال ابو حيان وهو فى غاية الغرابة ثم ان ذو واجريت
على حد التثنية من رد القالي حركتها الاصلية حذرا من
من الاستثقال واما الباقى فخالفت التثنية حيث
حذفت لاماتها ولم ترد لالتقائها ساكنة مع حرف
الاعراب فكذا ابن حيث حذف همزة العوض من الكلام
لرد اللام حينئذ ثم حذفها لما ذكر وعادت فتحة ابا
التى هى الاصل ومنها اولو وهو اسم جمع ذو بمعنى اصحاب
قال تعالى ولا يأتل اولوا الفضل منكم والسعة ان يؤتوا
اولي القربى لا ناهية يأتل فعل مضارع مجزوم بلا
الناهية وعلامة جزمه حذف اخره وهو نيابة عن
السكون لانه معتل الاخر والواو فاعل فهو مرفوع وعلامة
رفعه الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين بين الواو
واللام وهو مضاف والفضل مضاف اليه فهو مجرور وعلامة
جره كسرة ظاهرة فى اخره والسعة معطوف على الفضل
فهو مجرور مثله وعلامة جره كسرة ظاهرة فى اخره
ان حرف مصدر ونصب واستقبال يؤتوا فعل مضارع
لمقوله السابق منصوب بان وعلامة نصبه حذف
النون لاتصاله بواو الجماعة الواو فاعل فى محل رفع
اولي مفعول به فهو منصوب وعلامة نصبه اليا
المحذوفة لالتقاء الساكنين اليا واللام نيابة عن الفتحة
وهو مضاف والقربى مضاف اليه فهو مجرور وعلامة
جره كسرة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر

وقال

وقال تعالى ان فى ذلك لذكرى لاولي الالباب ان حرف
توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر فى حرف جر ذلك
اسم اشارة فى محل جر بفى والجار والمجرور فى محل رفع
خبر ان مقدم على اسمها اللام لام الابتدا ذكرى اسم ان مؤخر
منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف منع
من ظهورها التعذر اللام حرف جر اولي مجرور باللام
وعلامة جره اليا المحذوفة لالتقاء الساكنين بين
اليا واللام الالباب مضاف اليه فهو مجرور وعلامة
جره كسرة ظاهرة فى اخره ومنها ارضون بفتح الرا
قال ابن هشام ويجوز اسكانها فى الشعر وعبارة غيره
وحكى اسكانها جمع ارض بسكونها وهى مؤنثة واسم جنس
لا يعقل قال الشاعر ۞ لقد ضجت الارضون اذ قام من بني
سواد خطيب فوق اعواد منبر ۞
ومنها سنون بكسر السين جمع سنة بفتحها وبابه وهو
كل ما كان جمعا لثلاثى حذف لامه وعوض عنها ها
التانيث ولم يجمع جمع تكسير فان سنة ثلاثى حذفت
لامه وهى الهاء والواو اذ اصله سنهة او سنوة عوض عنها
~~ها التانيث ولم يجمع جمع تكسير~~ وذلك كعضين جمع عضة
اصلها عضه بالهاء من العضه وهو الكذب والبهتان
ويؤيده تصغيره على عضيهة وقيل اصله عضو من عضيته
تعضية اذا فرقته ويدل له جمعه على عضوات وكعزين
جمع عزة وهى الفرقة من الناس اصلها عزي وكثبين
جمع ثبة وهى الجماعة اصلها ثبو وقيل ثبي من ثبيت
اي جمعت بخلاف الرباعى وثلاثى لم يحذف منه شي كتمرة
او حذف منه غير اللام كعدة وزنة واستثنى ابو حيان

لم يعوض عنه بل التى كانت

ما حذف فاؤه وعوض منها اللام كعدة وزنة فانه يقال البلة
عدون وبخلاف ما لم يعوض من لامه شي كيد ودم او عوض
منها همزة الوصل كاسم وابن او التا لا الها كاخت وبنت او كسر
كشفة وشفاة فانها كسرا على شفاه وشياه واصل شاة شوهة
كصحفة فلما التقت الواو والها لزم انفتاحها للفتحة فانقلبت
الواو الفا فصار شاهة فحذفت لامها وهي الها وعوض
منها ها التانيث واصل شياه شواه فقلبت الواو يا لانكسار
ما قبلها فصار شياه واصل شفة شفهة حذفت لامها
وهي الها ايضا وعوض منها ها التانيث ودليل ان لامها
ها تصغيرهما على شويهة وشفيهة وتكسيرهما على شياه
وشفاه لان التكسير والتصغير يردان الاشيا الى
اصولها فلا يجمع شي من ذلك هذا الجمع ثم اذا جمع هذا الثلاثي
المستوفي للشروط فان كانت فاؤه مكسورة سلمت غالبا
كمائة ومئين وعضة وعضين ورئة ورئين وعزة
وعزين وقد نص لعله الصغاني على عزين بالضم وان كانت
مفتوحة كسرت كسنة وسنين وقد نص على ان مالك
سنون بالضم وان كانت مضمومة جاز الضم والكسر كثبة
وكرة وقلة ثم اعراب هذا النوع اعراب الجمع لغة اهل الحجاز
وعليا قيس واما بعض بني تميم وبني عامر فيجعل الاعراب في النون
ويلزم اليا فالداري من السنين اخذن مني ثم الاولون
يتركونه بلا تنوين والاخرون ينونونه فيقولون في
المنكر ———— اقمت عنده سنينا

حبوا
قال متى ننج حبوا من سنين ملحة
وقال الم نسق الحجيج سلي معدا
سنينا ما نعد لنا حسابا

قال

١٩٦

قال ابن مالك ولو عومل بهذه المعاملة عشرون واخواته
لكان حسنا لانها ليست جموعا فكان لحاقها في الاعراب
بالحركات كسنين واباه ابو حيان قال لان اعرابها اعراب الجمع
على جهة الشذوذ ومن العرب من يلزمه الواو ويعربه
على النون كزيتون قال في البسيط وهو بعيد من جهة
القياس ومن العرب من يجعل الاعراب في الجمع على النون
اجراله مجرى المفرد وقد يقال شياطون تشبيها الزيادة في
التكسير فيه بزيادة في الجمع السالم فنقل من الاعراب بالحركات
الى الاعراب بالحروف قال ابو حيان وهو من التشبيه البعيد
الذي يقع نحوه منهم على جهة التوهم وهو شبيه بهمز معايش ومصايب
ومن هذا قراءة الحسن وما تنزلت الشياطون **والاسما الخمسة**
اي ما يصدق عليه الاسما الخمسة لا انفسها في اللغة المشهورة بشرط
ان تكون مفردة مكبرة مضافة الى غير يا التكلم ذو تعد ثبرا
عند ابن مالك ومن تبعه قال العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا
اي خياشيمها وفاها فحذف المضاف اليه ونوى ثبوته فابقى
المضاف على حاله قيل ينبغي او مشبهة بالمضاف وذلك لان
ما يقول ابن مالك في لا ابا لزيد ولا اخالي ان الظرف صفة
وان الاسم معرب لانه شبيه بالمضاف ولا يحتاج الى هذا
انما يحتاج اليه على من يجعله مشبها بالمضاف اما على راي
من يجعله مضافا فلا قال ابن الصائغ وان لا يلحقها
يا النسبة والا اعربت بالحركات انتهى اي كجاني ابويك
ورايت ابويك ومررت بابويك وانما قيدنا اعرابها
بالحروف باحدى لغاتها لان فيها لغات اخر تعرب فيها
بالحركات كما سياتي وانما كانت بهذه الشروط معربة بالحروف
لان الحروف وان كانت فروعا على الحركات الا انها اقوى

المعرب من يلزمه الواو وفتح النون ومنع

فلا يضم اليه فتنزون ج

بلغ

قال ابن الصائغ وان لا يلحقها يا النسبة والاعراب

منها لان كل حرف علة كحركتين فكره استبداد المثنى والمجموع
الفرعين على المفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا لهذه الاسما
لمشابهتها المثنى والمجموع فان اخرها حرف علة يصلح للاعراب
وفي استلزام كل منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب
للابن واما نحو ابن فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل
عدم اجتماعهما في النسب نحو ابني وبنوي فكان لامها ليست
حرف علة وخصوا ما ذكر بكونها مضافا لتظهر بذلك الذات
اللازمة فتقوى المشابهة وفضلت على المثنى والمجموع باستيفا
الحروف الثلاثة لاصالتها بالافراد وما ذكره المصنف من اعرابها
بالحروف هو المشهور ونصره ابن مالك بان الاعراب انما جي به
لبيان مقتضى العامل ولا فائدة في جعل مقدر يتنازع فيه
دليلا والظاهر واف بالدلالة المطلوبة ورد بثبوت
الواو قبل العامل وبان الاعراب زائد على الكلمة فيودي الى
بقا فيك وذي مال على حرف واحد وصلا وابتدا وهما
معربان وذلك لا يوجد الا شذوذا واجيب عن الاول
بان ثبوت الواو قبل المانع لا يمنع من جعلها اعرابا وعن الثاني
بمنع بقا الكلمة على ما ذكر بل الكلمة على حرفين لان الثاني جزء
منها وان جعل اعرابا وزيادة الاعراب هنا بالاعتبار لا تقتضي
بقاها على حرف واحد وذهب سيبويه وجمهور البصريين
وصححه جمع متاخرون منهم ابن مالك وابو حيان الى انها
الى انها معربة بحركات مقدرة في الحروف واتبع ما قبل الاخر
للاخر فاذا قلت قام ابوك فالاصل ابوك بضم البا اتباعا
لضمة الواو ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت واذا
قلت رايت اباك فاصله ابوك بفتح البا اتباعا لحركة
الواو ثم قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقيل

ذهب

الباء

ذهبت حركته ثم حركت اتباعا لحركة الواو ثم انقلبت الواو الفا
قيل وهذا اولى ليتوافق النصب مع الرفع والجر في الاتباع
واعترض بان حركة البا عارضة فلا تنتهض موجبة لقلب الواو
المتحركة الفا واجيب بانها في الاصل غير عارضة لبنا الكلمة
عليها غير انهم قدروا حذفها والاتيان بحركة الاتباع ليجري
الباب في الكل على سنن واحد فعوملت هذه الحركة مع
عروضها معاملة الاصلية في ايجابها القلب حرف العلة المتحرك
بعدها فلوحظت فيها جهة العروض من حيث الاتباع وجهة
الاصالة من حيث بناوها عن الحركة الاصلية والاحسن
ان يجاب بان المانع من القلب انما هو عروض حركة ما قبلها
الا ترى الى نحو قال فانه قلبت فيه الواو الفا مع عروض حركة
ما قبل الواو وكذا قام ونحوه من الامور الكثيرة واذا قلت
مررت بابيك فالاصل بابوك بكسر البا اتباعا لحركة الواو — الواو ح
ثم استثقلت حركة الواو فحذفت ثم قلبت يا لسكونها
وانكسار ما قبلها فصار بابيك فان قيل لم صحح ابن مالك القول
بان اعراب الاسما المذكورة بحركات مقدرة على الحروف وعكس
ذلك في التثنية والجمع كما تقدم قيل لعله لتكون المفردات
كلها في الاعراب على طريقة واحدة والاصل فلا ولى اعرابها
بالاصل الذي هو الحركات **والافعال الخمسة** اي ما يصدق
عليه الافعال الخمسة لا نفسها **وهي** الافعال التي اتصل بها الف
الاثنين نحو **تفعلان ويفعلان** بالتا المثناة من فوق
في احدهما وبالياء المثناة من تحت في الاخر وواو الجماعة
نحو **تفعلون ويفعلون** بالتا المثناة من فوق
في احدهما وبالياء المثناة من تحت في الاخر ويا المخاطبة نحو
تفعلين بالتا المثناة من فوق لا غير **فاما التثنية**

اي فاما ما يصيد ق عليه التثنية في احدي اللغة فا لتثنية
بمعنى المثنى من اطلاق المصدر على معنى اسم المفعول يعني التثنية
في الاصل مصدر نقل الى كلمة مخصوصة ولوحظ فيه معنى
اسم المفعول لتكون المناسبة اتم وليس هو اسم مفعول لا قبل
النقل ولا بعده بل هو قبل النقل مصدر وبعده اسم لكلمة
مخصوصة فان قلت ما الداعي الى دعوي نقل التثنية
الى معنى اسم المفعول ولم تجعل اطلاقه عليه من اطلاق
المصدر على المفعول مجازا قلت الداعي اليه التبادر الى الذهن
عند الاطلاق وهو علامة الحقيقة وتطلق التثنية
في الاصطلاح ايضا على جعل الاسم القابل دليل اثنين متفقين
في اللفظ غالبا وفي المعنى على راي بزيادة الف في اخره
رفعا و يا مفتوح ما قبلها جرا و نصبا يليهما نون مكسورة
فتحها العلة وقد بضمها كذا في التسهيل **فترفع بالالف** بنيابة
عن الضمة نحو قول القايل

قال
لقد عبدالله شرمقاله كفى بك يا عبد العزيز حسيبها
عبدا مثنى عبد واصله عبدان حذفت نونه للاضافة وهو
مرفوع على انه فاعل قال وعبد من قوله يا عبد مرخم بحذف
التا والعزيز مبتدا خبرها خبره حسيبها والمعنى لقد
قال عبدا الله شرمقالة كفى بك يا عبد العزيز الله حسيبها
شرمقالة منصوب على انه مفعول مطلق ومن المثنى
المرفوع بالالف قول القايل

قال
لقد عبدالله فو لا اعرفه
اتانا ابي داود في مرنخ خصب
وذلك لان عبدا مثنى عبد واصله عبدان حذفت نونه
للاضافة والفه لالتقا الساكنين واتانا مبتدا مرفوع

بالابتدا

١١٨

بالابتدا وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة لانه مثنى
خبره في مرنخ خصب والخصب بكسر الخا ضد الجدب بالدال
المهملة وهو القحط واصل اتانا اتانان تثنية اتان وهي
الانثى من الحمير الاهلية حذفت نونه للاضافة وهو مضاف
الى ابي وابي مضاف اليه مجرور بالمضاف وعلامة جره اليا
نيابة عن الكسرة لانه من الاسما الخمسة وهو مضاف بالنسبة
لما بعده وداود مضاف اليه فهو مجرور ايضا وعلامة جره الفتحة
~~اليا نيابة عن الكسرة لانه من الاسما الخمسة وهو مضاف بالنسبة~~
اسم لا ينصرف للعلمية والعجمة ويجوز ان يكون اتانا من الاتيان
فيكون فعلا ماضيا ومفعولا وابي اي والدي فاعله وداود
مرفوعا على انه بدل من ابي **وتنصب وتخفض باليا** المفتوح
ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة والكسرة كرايت
الرجلين ومررت بالرجلين ثم ما ذكر من ان المثنى يكون بالالف
رفعا وباليا جرا ونصبا هو اللغة المشهورة فيه وفيه لغة
اخري معروفة وهي لزوم الالف في الاحوال الثلاثة
واعرابه بالحركات الثلاث مقدرة عليها وعزيت لكنانة
وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني الهجيم وبطون من ربيعة
وبكر بن وايل وزبيد وخثعم وهمدان وفزارة وخرج
عليها قوله تعالى ان هذان لساحران وقوله صلى الله عليه
وسلم لا وتران في ليلة والشد عليها قوله تزود منا بين
اذناه طعنة وقوله قد بلغا في المجد غايتاها وقال
بعضهم من العرب من يلزم المثنى الالف ويعرب به اعراب
المفردات وعلى هذا تقول جا الزيدان بضم النون ورايت
الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها حكي من العرب
هذان خليلان بضم النون ولو سمي بالمثنى جاز اعرابه كما قبل التسمية

وجاز الزامه الالف واعرابه اعراب ما لا ينصرف كعمران وسلمان **وأما**
جمع المذكر السالم مفرده من التعبيرات ما يصدق عليه جمع المذكر
السالم حقيقة او حكما كما تقدم **فيرفع بالواو** نيابة عن الضمة
كجاء الزيدون المسلمون **وينصب ويخفض بالياء** المكسور
ما قبلها لفظا او تقديرا المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة
والكسرة تقول رأيت الزيدين المسلمين ومررت بالزيدين
المسلمين فان قلت فما تصنع بالمقيمين من قول الله تعالى
في سورة النساء لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون
يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك والمقيمين
الصلاة فانه جاء بالياء وقد كان مقتضى قياس ما ذكرته ان
يكون بالواو لانه معطوف على المرفوع مرفوع وجمع
المذكر يرفع بالواو كما ذكر وما تصنع في الصابئين من قوله
تعالى في السورة التي تليها ان الذين امنوا والذين هادوا
والصابئون [illegible] قلت اما الاية الاولى ففيها اوجه
ارجحها وجهان احدهما ان المقيمين نصب على المدح وتقديره
امدح المقيمين وهو قول سيبويه والمحققين وانما قطعت
هذه الصفة عن بقية الصفات فضلا للصلاة على غيرها
وثانيهما انه مخفوض لانه معطوف على ما في قوله بما انزل
اليك اي يؤمنون بالكتب وبالمقيمين الصلاة وهم الانبياء
وفي مصحف عبد الله بن مسعود والمقيمون بالواو وهي
قراءة مالك بن دينار والجحدري وعيسى الثقفي ولا اشكال
فيها واما الوجه الثالث وهو ان يكون معطوفا على الضمير
من قوله منهم فاختلفوا في حسنه مع اتفاقهم في ثبوته
ووقوعه فقال اكثر اهل البصرة لا يعطف على الضمير المخفوض
من غير اعادة الخافض في فصيح الكلام من غير ضرورة واما

الاية

مطلب

والمعطوف على المرفوع مرفوع

ولانه جاء بالواو وقد كان يقتضي قياسها [illegible] ان يكون الصابئين

وأما الاية الثانية ففيها ايضا اوجه ارجحها وجهان احدهما
ان يكون الذين هادوا مرتفعا بالابتداء والصابئون والنصارى
عطفا عليه والخبر محذوف والجملة في نية التأخير عما في حيز
ان من اسمها وخبرها كانه قيل ان الذين امنوا بالسنتهم
من امن منهم اي بقلبه بالله الى اخر الاية ثم قيل والذين
هادوا والصابئون والنصارى كذلك الثاني ان يكون
الامر على ما ذكر من ارتفاع الذين هادوا بالابتداء وكون
ما بعده عطفا عليه ولكن يكون الخبر المذكور له ويكون
خبر ان محذوفا مدلولا عليه بخبر المبتدا وكانه ان الذين
امنوا من امن منهم ثم قيل والذين هادوا الخ والوجه الاول
اجود لان الحذف من الثاني لدلالة الاول اولى من العكس
وقرا ابي بن كعب والصابئين بالياء وهي مروية عن
ابن كثير ولا اشكال فيها ومن العرب من يجعل الاعراب
في الجمع على النون اجراء له مجرى المفرد ويجوز فيما سمي من
هذا الجمع ومما الحق به لزوم الياء والاعراب بالحركات على النون
منونة هكذا زيدين ورأيت زيدينا ومررت بزيدين
ما لم يكن اعجميا والا امتنع التنوين واعرابه اعراب ما لا ينصرف
كهذا قنسرين ورأيت قنسرين ومررت بقنسرين وجاز
الحاقه بعربون في لزوم الواو واعرابه بالحركات منونا والحاقه
بهارون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية
وشبه العجمة وجاز لزوم الواو وفتح النون ونقل هذه
اللغة من يلزم المثنى الالف مطلقا وكسر النون وتقدير
الاعراب وانما الحقت النون في المثنى والجمع لدفع توهم
الاضافة في نحو جاءني خليلاك موسى وعيسى ومررت
بنبيين كرام اذ لولا النون لتوهمت الاضافة ولدفع

مطلب

قبله

نوهم الافراد في نحو الجزلان نثنية الجوزلي ومررت بالمهندين
ثم حمل ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما فيه ليجري الباب
على سنن واحد هذا وللقايل ان يقول لو اعتبر التباس المثنى
جمع المنقوص في نحو رايت قاضيك ومررت بقاضيك ومررت بقاضيك
حتى يمتنع اضافته في نحو رايت قاضيك ومررت بقاضيك
لالتباسه بالمفرد الا ان يفرق بان المضاف من جمع المنقوص
يمكن دفع الالتباس لاستوا حالتي وصله ووقفه على هذا
التقدير والحاصل ان سقوط النون الذي به الالتباس عارض
ممكن زواله بالوقف ولا كذلك ما نحن فيه على ذلك
التقدير وقال الرضي اما نون المثنى والمجموع فالذي
يقوي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا
على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين
مع افادته هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر بخلاف
النون فانه لا ينسب اليها من تلك المعاني شي وانما يسقط
التنوين مع لام التعريف لاستلزامه اجتماع حرف التعريف
مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير ولا تسقط
النون معها لانها لا تكون للتنكير وكذا يسقط التنوين رفعا
وجرا في الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك
يكفي في الوقف وان كان الحرف الاخر ساكنا فان كان
ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد
الضم والكسر وقلب الفا بعد الفتح ثم قال وقال
سيبويه النون في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه
معا لان حروف المد عنده حروف اعراب امتنعت
من الحركة فجي بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين
الذين كان المفرد يستحقهما ثم والحركة وان كانت

بلغ

مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه لكن لما لم تظهر
كانت كالعدم ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام اي
جعل عوضا منها بعدما كان منهما فثبت معها ثبات الحركة
وجانب التنوين مع الاضافة فحذفت معها
حذف التنوين فهي في نحو جاني رجلان يا فتى عوض منهما
والاصل وفي الرجلان عوض من الحركة البنا فقط وفيما
قال بعد لان حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة
مغنية عن التعويض من الحركة انتهى وكسرت مع المثنى
على الاصل في التقا الساكنين لانه قبل الجمع ثم خولف بالحركة
في الجمع طلبا للفرق وجعلت فتحة طلبا للتخفيف وانما لم يكتف
بحركة ما قبل اليا فارقا لتخلفه في نحو المصطفين يرد عليه
حالة اضافة المصطفين لسقوط النون التي فرق بحركتها
فلو قال بدل ما ذكره لم يكتف بما ذكر مبالغة في الفرق
كان واضحا فليتامل **واما الاسما الخمسة** اي ما يصدق
عليه الاسما الخمسة في لغة لا انفسها **فترفع بالواو** نيابة
عن الضمة بالشروط السالفة نحو وابونا شيخ كبير
وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة نحو ان ابانا لفي
ضلال مبين **وتخفض باليا** نيابة عن الكسرة نحو ارجعوا
الى ابيكم وما ذكره المص من انها معربة بالحروف هو المشهور
وقيل انها معربة بحركات مقدرة في الحروف واتبع فيها
ما قبل الاخر كما تقدم وهو مذهب سيبويه والفارسي
وجمهور البصريين وصححه ابن مالك وابو حيان وابن هشام
وغيرهم من المتاخرين واستدلوا لهذا القول بان اصل
الاعراب ان يكون بحركات ظاهرة او مقدرة فاذا امكن التقدير
مع وجود النظير لم يعدل عنه وقيل انها معربة

بالحركات التي قبل الحروف والحروف اشباع وعليه المازني والزجاج
ورد بان الاشباع بابه الشعر وبسفا فيك وذي مال
علي حرف واحد وقيل انها معربة بالحركات التي قبل الحروف
وهي منقولة من الحروف وعليه الربعي ورد بان شرط
النقل الوقف وصحة المنقول اليه وسكونه وصحة المنقول
منه وبانه يلزم جعل حرف الاعراب غير اخر مع بقا الاخر وقيل
انها معربة بالحركات التي كانت فيها قبل ان تضاف فثقلت
الواو في الرفع لاجل الضم وانقلبت ياء لاجل الكسرة
والفا لاجل الفتحة وعليه الاعلم وابن ابي العافية
ورد بان هذه الحروف ان كانت زائدة فهو المذهب
الثالث وقد تبين فساده وان كانت لامات لزم جعل
في العين مع وجود اللام وقيل انها معربة من مكانين
بالحركات والحروف معا وعليه الكسائي والفرا ورد
بانه لا نظير له وقيل انها معربة بالتغيير والانقلاب
حالة النصب والجر وبعدم ذلك حالة الرفع وعليه
الجرمي ورد بانه لا نظير له وبان عامل الرفع لا يكون
موثرا شيا وبان العدم لا يكون علامة وقيل ان فاك
وذا مال معربان بحركات مقدرة في الحروف وان اباك
واخاك وحماك وهناك معربة بالحروف وعليه السهيلي
وقيل عكسه وقيل ان الحروف دلائل الاعراب قاله الاخفش
واختلف في معناه فقال الزجاج والسيرافي المعنى انها معربة
بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة تطلب
حركات من جنسها وقال ابن السراج معناه انها حروف
اعراب والاعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر فهي دلائل
اعراب لهذا التقدير وقد عد هذان القولان مذهبين

فتصير

قيل اعرب بوابسته منقولة بل هي الحركات التي

ومنع من ظهورها كونها

فتصير المذاهب احد عشر والثاني عشر انها معربة في الرفع
بالنقل وفي النصب بالبدل وفي الجر بالنقل والبدل معا
فالاصل في جاء اخوك رايت اخوك فابدلت الواو الفا
والاصل في مررت باخيك مررت باخوك نقلت حركة
الواو الى الخا فانقلبت الواو يا لانكسار ما قبلها حكاه ابن ابي
الربيع وغيره وهو موافق للمذهب الرابع الا في النصب
وقد جرت عادة النحاة ان يذكروا لغات هذه الاسما
ففي هن النقص وهو حذف لامه واعرابه بالحركات
الظاهرة كحديث اعضوه بهن ابيه ولا تكنوا وورد فيها
التشديد كقوله الا ليت شعري هل ابيتن ليلة وهني جاذ بين
اللهزمتين هو كي لحن المشدد من ذكره وجاذ بجيم وذال معجمة
الكائن على القيام قليلا جذي واجذي ايضا اذا ثبت
قائما واللهزمتان بكسر اللام والزاي عظمان ناتئان في اللحيين
تحت الاذنين كذا في الصحاح لكن اشتهر استعمالها في جانبي
الفرج على جهة الاستعارة وعد الجواليقي تشديد نون الهن
في لحن العوام في كتابه الموضوع لذلك وجعله كقولهم
هنة ورنة بالتشديد في جبة وربة وفي اب النقص كقوله
بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم
والقصر كقوله ان اباها وابا اباها
قد بلغا في المجد غايتاها
والتشديد نحو هذا ابك وافصحها القصر ثم النقص ثم
التشديد وفي اخ الثلاثة وسمع في القصر مكره اخاك
لا بطل وحكى ابو زيد جاني اخك وفيه اخو بسكون الخا بوزن
دلو قال رجل من طي ما المرء اخوك ان لم تلقه وزرا عند الكريهة
معوانا على النوب الوزن الملجا والنوب جمع نوبة

جاء اخوك نقلت حركة الواو
والى الخا والاصل في رايت اخاك

وهو نزول الامر وفي حما النقص والقصر وضمها وكسرها
فهذه تسع لغات والعاشرة اتباع الفا حركة الميم في الاعراب
ومما ورد في القصر يا حبذا عينا سلمى والفما وفي التشديد
يا ليتها قد خرجت من فمه وشاركه في القصر يد ودم
يا رب سارٍ بات ما توسدا الا ذراع العنس
او كف اليد او العنس على زنة الفلس بعين مهملة فنون
فسين مهملة الناقة الصلبة قيل ويحتمل اليدا في البيت
ان يكون مثنى معربا بحركة مقدرة على لغة من يلزم
المثنى الالف في جميع الحالات وحذف النون للضرورة
والتعسف فيه ظاهر وقال غفلت ثم اتت تطلبه
فاذا هي بعظام ودما وفي التضعيف دم قال اهان دمك
فرغا بعد عزته يا عمرو بغيك اصرارا على الحسد الفرغ الهدر
يقال ذهب دمه فرغا اي هدرا لم يطلب به وشاركه
في الاتباع فا امرؤ وعيني امري وابنم تقول جاء المرء
ورايت المرء او مررت بامرئ باتباع الميم الهمزة وقال
تعالى ان امرؤ هلك ما كان ابوك امرأ سوء لكل
امرئ باتباع الرا الهمزة ومثله ابنم وقيل انهما معربان
من مكانين وان الحركة في الرا والنون حركة اعراب لا اتباع
وفيهما لغة اخرى فتح الرا والنون في الاحوال
الثلاثة وفي امرئ ثالثة ضم الرا على كل حال
وفي مرء فتح الميم مطلقا ولها جاء القران وثالثة
كسرها مطلقا ورابعة ضمها مطلقا وفرق بعضها
بين المرء وقبله ويجوز افراد ابو واخ وحم وهن
من الاضافة بخلاف ذو وا ما فو فلا يفرد الا
ويصير بتلك اللغات وقال العجاج خالط من سلمى
خياشيم

خياشيم وفا فافرده لفظا حالة النصب فخصه البصريون
بالضرورة وجوزه الاخفش والكوفيون وتابعهم ابن مالك
في الاختيار تخريجا على انه حذف المضاف اليه ونوى ثبوته
فابقي المضاف على حالة الاضافة فمنعه الفارسي الا في الشعر
وتابعه ابن عصفور وغيره من المغاربة والصحيح كما قال
ابن مالك وابو حيان وغيرهما جوازه في الاختيار ففي
الحديث لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك
وقال الشاعر خالط منها كالحوت لا يرويه شي يلهمه
يصبح ظمان وفي البحر فمه
لكن فوه مثلا افصح من فمه والسبب فيه ان الحاجة الى ابدال
الواو ميما عند القطع عن الاضافة هي خوف سقوط العين
للساكنين ولا ساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوين في
المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما وقد الفرزدق بين الميم والواو
في قوله نفثا في فيّ من فمويهما فهو جمع بين البدل والمبدل
منه قال الرضي وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الها
التي هي اللام فهو من على العين انتهى واعتذر بعضهم ايضا
بان قال يحتمل ان الواو انما هي بدل من الهاء وليست المبدلة
منها الميم فالواو واخت الهاء وبدل على تعاقبهما ايضا
تعاقبهما على عضة لاما لقولهم عضاه وعضوات والاصح
وعليه البصريون ان وزن هذه الاسما فعل بفتح الفا
والعين بدليل جمعها على افعال الا فوك فوزنه فعل بفتح
الفا وسكون العين وذهب الفرا الى ان وزنها فعل بالفتح
والاسكان وفوك فعل بضم الفا والاسكان وذهب
الخليل الى ان وزن ذو فعل بالفتح والاسكان وان
اصله ذوّ فلامها واو وعلى الاول اصله ذوي فلامها

باو قال ابن كيسان يحتمل الوزنين واختلف في فم ايضا هل لامه واو او يا على قولين اصحهما الاول كباب واخ لقولهم في التثنية فموان وقيل الفا باس الحاية لان احا المراة يحولها قال ابو حيان والمحذوف من ذو هو اللام في قول اهل الاندلس والعين في قول اهل قرطبية قال والظاهر الاول
واما الافعال الخمسة اي ما يصدق عليه الافعال الخمسة لا نفسها فترفع بالنون نيابة عن الضمة نحو تقومان ويقومون وتقومين وكل منها فعل مضارع لقبوله السين مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه النون نيابة عن الضمة لانه من الافعال الخمسة وكل من الالف والواو والياء فاعل في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب
وتنصب وتجزم بحذفها اي النون نيابة عن الفتحة والسكون نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار ان حرف شرط جازم لم حرف نفي وجزم تفعلوا فعل مضارع لقبوله السين مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون نيابة عن السكون لانه من الافعال الخمسة والواو اسم لصحة الحديث عنه فاعل في محل رفع لانه اسم مبني والواو للاعتراض ولن حرف نفي ونصب واستقبال تفعلوا فعل مضارع لقبوله السين منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة لانه من الافعال الخمسة والواو فاعل في محل رفع والفاء رابطة للجواب اتقوا فعل امر مبني على حذف النون نيابة عن السكون لاتصاله بواو الجماعة والنار مفعول به وجملة فاتقوا النار جواب الشرط في محل جزم وانما اعرب هذا الاعراب لانهم ارادوا ان يعربوها بالحروف كاعراب نظيرها من الاسماء لان يضربان مثل ضاربان

لا يظهر فيه اعراب

والفاء

ويضربون

ويضربون مثل ضاربون وتضربين مثل ضاربين في مطلق الحركات والسكنات وقد جعلوا علامة الرفع في ضاربون واوا ولا يمكنهم ذلك في يضربون لانه يؤدي الى اجتماع مثالين فجعلوا النون علامة الرفع لانها شبيهة بالواو من حيث الغنة ثم حذفوها لاجل الجازم ثم حملوا النصب عليه كما حملوا النصب على الجر في نظيره من الاسماء لان الجزم نظير الجر في الاختصاص واما يقومان فلا يمكنهم جعل علامة رفعه الفا كضاربان لانه يؤدي الى اجتماع مثالين وقد ثبت ان النون علامة رفع في يقومون فجعلت كذلك في يقومان وتقومين قال الرضي وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله اعني الواو والياء والالف لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء وخاصة اذا كان على حرف ولاسيما اذا كانت تلك الحروف من حروف المد واللين فالكلمة معها كمنصور ومسكين وعماد

مطلب

خاتمة وبالله التوفيق في الخاتمة تقدر الحركات الثلاث في مواضع احدها المضاف لياء المتكلم فتقدر فيه الضمة والفتحة على الحرف الذي تليه الياء وكذا الكسرة على الاصح لانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة اي حيث تقبل الكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة اذ المحل الواحد لا يقبل حركتين في ان واحد فان قيل لم لا يجوز في حالة الجر والاولى لعروض الثانية اجيب بانه لا وجه لزوالها مع بقاء سببها مع ان الاصل بقاء الشيء على ما كان وان العناية بكسر المناسبة اكثر خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره

فان قيل لم لا يجوز حينئذ جعلها علامة ايضا بعد تحقق العامل
كما في علامتي التثنية والجمع اجيب بالفرق بينهما بان مقتضي
اليا مقدم على العامل فلا يمكن ان يكون اثرا للعامل والا لزم ان
يكون العامل لتحصيل الحاصل واما علامة التثنية والجمع
فهي احد امرين ومعنى التثنية والجمع لتحصيل احدهما لا على
التعيين والعامل لتحصيل خصوصية احدهما وخرج بقولنا
اي حيث تقبل الكسرة نحو فتاي وداعي اذ لا كسر فيه فيكون
التقدير فيهما للتعذر لسكون ما قبل الاخر فيهما والظاهر
انه لا يقدر الكسرة فيهما لمناسبة اليا فليتامل الثاني الحرف
المسكن للادغام نحو وقتل داود جالوت وترى الناس
سكارى والعاديات ضبحا ذكره الشيخ ابو حيان في شرح
التسهيل الثالث المحكى في نحو من زيدا لمن قال رايت زيدا
ومن زيد لمن قال قام زيد ومن زيد لمن قال مررت بزيد
على راي البصريين وعلى الاصح عندهم في حالة الرفع
لانها حركة حكاية لا اعراب ~~ووجه التقدير فيه اشتغال~~
~~محل الاعراب~~ ووجه التقدير فيه اشتغال لمحل الاعراب
بحركة الاعراب الرابع المقصور وهو كل اسم معرب اخره
الف لازمة سوا ذكرت كالعصا والرحى او حذفت لالتقا
الساكنين كعصى ورحى والجمهور على تقدير الفتحة فيما
لا ينصرف كموسى وحبلى في حالة الجر وذهب ابن فلاح
اليمني الى ان المقدر فيه حالة الجر الكسرة لان الكسرة
انما امتنعت في غير المنصرف للثقل ولا ثقل مع التقدير
ووجه التقدير فيه تعذر تحريك الالف وسمي مقصورا
اما لانه منع المد لان صوت الالف بغير همزة بعدها   مطلب
اقصر من صوتها اذا كانت الهمزة بعدها ويقابله الممدود

وهو

الابيض القصير معجد وود واعالحو ننكا بثنا وبلا يبسن

وهو ما حرف اعرابه همزة قبلها الف زائدة وكذا الابيض نحو رحى مقصور
عند الاكثرين ممدود لان الالف التي قبل الهمزة اصلية منقلبة
عن العين واما لانه قصر عن الظهور الاعراب والقصر
المنع والاولى كما قال الرضي هو الاول لان نحو علاي لا يسمى
مقصورا مع انه قصر عن ظهور الاعراب الخامس ما سكن اخره
للوقف في نحو جا زيد ومررت بزيد ورايت زيد على لغة
ربيعة فانهم يقفون على المنصوب المنون بحذف تنوينه
والسكون اخره السادس ما سكن اخره للتخفيف نحو فتوبوا
الى باريكم بسكون الهمزة في قراة وما يشعركم بسكون الرا
في قراة وسياتي الخلاف في جواز حذف الحركة للتخفيف
وتقدر الضمة والكسرة في المنقوص وهو كل اسم معرب
اخره يا خفيفة لازمة قبلها كسرة سوا ذكرت كالقاضي او حذفت
كقاض وذلك لاستثقالهما على اليا ولذلك ظهرت الفتحة
على اليا لخفتها وقد تظهر الضمة والكسرة على اليا في الضرورة
كقوله تراه وقد بذ الرماة كانه امام الكلاب مصغي الخد
اصلم وقوله لا بارك الله في الغواني هل يصبحن الا لهن
بطلب وقد تقدر الفتحة للضرورة كقوله ولو ان واش بالمدينة   داره
وداري باعلى حضرموت اهتدى ليا وقوله
وكسوت عار لحمه فتركته
وقوله كان ايديهن بالقاع القرق ايدي جوار يتعاطين الورق
واجازه ابو حاتم السجستاني في الاختيار وقال انه لغة فصيحة
ومشى على ذلك ابن مالك وخرج عليه ~~خمس عشر مركب مزجي~~   قراة جعفر الصادق
~~اعراب متضايفين~~ من اوسط ما تطعمون اهاليكم
بسكون اليا ومنهم ما اعرب من مركب مزجي اعراب متضايفين
واخر اولهما يا نحو رايت معدي كرب ونزلت قالي قلا فانه

النصب بلا خلاف لاستثقالها لحكمها حالة البناء وحال

يقدر في الاول الفتحة حالة منع الصرف وسمي ناقصا اما النقص لامه التنوين اولانه نقص منه ظهور بعض الحركات وتقدر الضمة فقط في الفعل المضارع الذي اخره يا او واو نحو يرمي ويغزو ولتقل لمثلهما او ظهرت وخلاف ذلك ضرورة او شاذ يحفظ ولا يقاس عليه كقوله في ظهور الضمة فما وكي عتري غير خمس دراهم وقوله اذا قلت على القلب يسلوا فيضت لهواجس لاتنفك تغريه بالوجد وقوله في تقدير الفتحة لتقتضيني رقية ما وعدتني غير مختلس وقوله ما اقدر الله ان يدني على شحط من داره الحزن ممن داره صول وقوله اذا شئت ان تلهوا ببعض حديثها وقوله

ارجوا واسال ان تدنوا مودتها

وقوله فما سودتني عامر عن وراثة ابي الله ان اسمو بام ولا اب

واجازه ابو حاتم السجستاني في الاختيار وقال انه لغة صحيحة وخرج عليه قراءة او يعفوا الذي بيده بالسكون وتبعه على ذلك ابن مالك وذهب الفرا في يعطي ويحيي الى جواز نقل حركة اليا الاولى الى الساكن قبلها ويدغم فتظهر علامة الرفع فيهما وانشد وكانها بين النسا سبيكة

تمشي بسدة بيتها فتعيي

والجمهور على منع ذلك قال ابو حيان الصحيح انه لا يقال يعيي وانما يقال يعي هكذا السماع والقياس التصريف لان المعتل العين واللام يجري عند محمر التصحيح فلا تنقل قال والبيت الذي انشده لا يعرف قائله فلعله مصنوع او شاذ لا يعتد به واختلف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الاسما والافعال الصحيحة على اقوال احدها الجواز مطلقا وعليه ابن مالك وقال لان ابا عمرو حكاه عن لغة تميم وخرج عليه قراءة وبعولتهن احق بسكون التا ورسلنا بسكون اللام فتوبوا الى بارئكم وكر

التي

التي وما يشعركم ويامركم بسكون اواخرها وقول الشاعر

وقد بدا هنك من المئزر

وقوله فاليوم اشرب غير مستحقب والثاني المنع مطلقا في الشعر وغيره وعليه المبرد وقال الرواية في البيتين وقد بدا ذاك فاليوم اسقي والثالث الجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه الجمهور قال ابو حيان واذا ثبت نقل ابي عمرو ان ذلك لغة تميم كان حجة على ابطال المذهبين ويقدر السكون في مواضع احدها ما كسر لالتقا الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا الثاني المهموز اذا ابدل ليا محضا على اللغة الضعيفة كما تقدم الثالث لم يلد مضارع ولد اذا اسكن لامه وفتحت الدال وكسرت كقوله وذي ولد لم يلده ابوان الرابع الحرف المدغم فيه نحو لم يفر ولم يعض ولم يشد الخامس ما حرك في الوقف للنقل في نحو وانك مهما تامره القلب يفعل ذكره ابن هشام في الجامع واعلم ان تقدير الاعراب للتعذر او الاستثقال كما يكون في المعرب بالحركات كما ذكرنا يكون في المعرب بالحروف ايضا مثال التقدير للاستثقال في جميع الاحوال جاني اخو القوم ومررت باخي القوم وجاني صالحو القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم قال بعضهم اي العصام وضابطه اذا كان الاعراب مدة ولا في ساكنا فانه يحذف نحو مصطفوا القوم والمثنى الغير المرفوع فان اعرابه لا يكون مدة اصلا لان اليا في المثنى لان حرف اعرابهما يحرك للتكسير ولا يحذف لعدم ما يدل عليه واما المثنى المرفوع فيحذف حرف الاعراب لدلالة الفتحة عليه ويكون اعرابه مقدرا وفي بعضها جاني مسلمي فان اصله مسلموني سقطت نونه للاضافة وصار مسلموي فاجتمعت الواو واليا والسابق منهما ساكن فقلبت الواو يا

مطلب

للالتقا الساكنين او وصل بضمير وبحث الرابع

ورايت اخا القوم

لحقة الفتحة عليهما

الاولى

ساكن

يحو

لعدم مسلمون الى

١٢٥

واذ عمت البا فى اليا ولما لم يبق الواو التى هى علامة الرفع صار اعرابه
فى حالة الرفع تقديريا واما فى حالتى النصب والجر فاعرابه
لفظى لبقاء اليا التى هى الاعراب فى الحالتين لان ادغامها لا يخرجها
عن حقيقتها ومثال التقديرى للتعذر المثنى والجمع حال الحكاية
كقولهم دعنا من تمرتان فى جواب الك تمرتان او بكفيك تمرتان
او نحو ذلك ومعناه دعنى عن هذا الحديث ولو قيل من تمرتين
لم يؤد هذا المعنى وكقولك من الزيدين لمن قال ضربت
الزيدين فتمرتين مجرور بمن وعلامة جره اليا المقدرة نيابة
عن الكسرة منع من ظهورها الحكاية والزيدين خبر او مبتدا
مرفوع بالابتدا وعلامة رفعه الف مقدرة نيابة عن الكسرة
منع من ظهورها الحكاية وما ذكر من كون اعراب نحو جا مسلمى
مقدرا هو ما صرح به ابن الحاجب ووافقه ابن مالك
خلافا لمن ادعى انه لفظى ومن كون التقدير فيه للاستثقال
هو ما صرح به ابن الحاجب ومن تابعه ومن المعترض هو الذى
واعترض عليه بمثال المتلفظ باعراب مسلموي قبل الاعلال
مستثقل وبعده متعذر وكذا اعراب نحو الفتى فانه قبل
الاعلال مستثقل وبعده متعذر فلم جعل اعراب نحو الفتى
من المتعذر ونحو مسلمى من المستثقل واجيب بان اعراب نحو الفتى
قبل الاعلال بالحركة وثقلها يوجب ابدال الحرف باخر فلما قلبت
الواو الفا تعذر الاعراب لعدم قبول الالف شيا من الحركات
فالتقدير فى نحو الفتى للتعذر لا للاستثقال للحركة
لان ثقلها لا يوجب تقديرها بل ابدال الحرف فجعلها
تعذر واما مسلمى فاعرابه قبل الاعلال بالحرف وثقله
يوجب تقديره فالتقدير فى مثله للاستثقال لا للتعذر
فان قيل ثقل الحركة فى نحو قاضى يوجب الاسكان وتقدير

الحركة

من الجملة المضاف اليها المحذوفة ونصب الفعل بعدها
بان مضمرة **المسئلة** الثانية فى معناها قال سيبويه
معناها الجواب والجزا فقال ابو على الشلوبين فى كل
موضع اى بهذا الامر ثابت فى كل موضع وقال ابو على
الفارسى فى الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال لك
احبك من الحب اى انا متصف فى الحال بمحبتى لك فتقول
فى جواب هذا الكلام اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا
ضرورة ان ظن الصدق واقع فى الحال ولا يصلح ان يكون
جزاء لذلك الفعل اذ الشرط والجزا كما قال الرضى اما فى المستقبل
او فى الماضى ولا مدخل للجزا فى الحال واستشكل ابن هشام
معنى الجواب هنا لانه ان اريد به ما يراد فى قولنا من شرط
ملفوظ به او مقدر ابطل ذلك استعمالها فى نحو اذن اظنك
صادقا بعد قول القايل انا احبك وهذا لا مجازاة فيه
وان اريد به ما اريد بقولنا فى نعم واخواتها انها احرف
جواب فيرد هذا انهم ان اعدوا احرف الجواب لم يعدوها
منها وانها لا يجوز ان يقتصر عليها وتترك الجملة بعدها
واجيب بانه ليس المراد بالجواب شيا من المعنيين الذين
ردد بينهما وانما المراد بكونها للجواب انها تقع فى كلام
يجاب به كلام ملفوظ به او مقدر سوا وقعت فى
صدره او حشوه او اخره ولا تقع فى كلام مقتضب ابتدا
ليس جوابا عن شى بها — عبارة لا تسميتها للجواب على هذا الوجه
سميت حرف جواب والجواب فى الحقيقة انما هو تلك
الجملة لا اذن وحدها واستدلاله بان الجواب
قرين للجزا يؤيد ان يكون المراد بالجواب ما يراد بجزا الشرط
غير صحيح بل هذا ان يكون كما نعا فلابد ان يكون مقتضيا

فى تسمية جزاء الشرط
جوابا بقرينة تسميتها
جوابا مثله وقولهم لا بد ح

لم
إذ لو أريد بالجواب ما يراد بجزاء الشرط لكان عطف الجزاء في نحو
حرف جواب وجزاء من عطف الشيء على مرادفه وهو خلاف
الأصل ولا داعي إلى ارتكابه وحيث كان مرادهما تقرر
لم يرد أنه لا يجوز الاقتصار عليهما وترك الجمل بعدها
كما يكون ذلك في أحرف الجواب منهما وأما إسناده إلى
قول الحصر لابد قبلها من شرط ملفوظ به أو مقدر فظاهر
لكن قال الرضي وإنما قلنا يكون الغالب في إذن تضمن الشرط
ولم نقل بوجوبه كما أطلق النحاة لأنه لا معنى للشرط في قوله
تعالى فعلتها إذن وأنا من الضالين والأكثر أن تكون
إذن جوابا لأن أو لو ظاهرتين أو مقدرتين أي حرفا
يصحب الجواب فالأول كقوله

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها ... وأمكنني منها إذن لا أقيلها

وقوله تعالى لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذن لأمسكتم
والثاني في نحو أن يقال آتيك فتقول إذن أكرمك أي
إن تأتني إذن أكرمك فإن قلت هذا مشكل لأن تقدير
الشرط يوجب إهمالها لوقوعها حشوا ويجزم الجواب حينئذ
أو يرفع ولا يجوز النصب قلت إنما قدر الشرط ليظهر أن
ما بعدها جواب له من حيث المعنى ومثل ذلك لا يخرجها
عن الصدارة ولا يبطل عملها فإن المبطل إنما هو تعلق ما بعدها
بما قبلها صناعة لا معنى وقال الله تعالى ما اتخذ الله
من ولد وما كان معه من إله إذا لذهب كل إله بما خلق
ولعلا بعضهم على بعض ولو كان معه آلهة كما تقولون
إذن لذهب كل إله بما خلق قال الفراء حيث جاء بعدها اللام
فقبلها لو مقدرة إن لم تكن ظاهرة وقال ابن القاسم

التقدير

الظاهر

بلغ

الظاهر أن اللام جواب قسم مقدر قبل إذا **المسألة** الثالثة
في لفظها عند الوقف عليها والصحيح أن نونها تبدل ألفا
تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لأنها كنون
لن وأن وهذا هو الظاهر لأن النون من سنخ الكلمة وأي
داع إلى تشبيهها بالنون الزائدة على بنية الكلمة اللهم إلا أن
يرد السماع بما قاله الجمهور فسمعا وطاعة وروي هذا
القول عن المازني والمبرد وينبني على الخلاف في الوقف عليها
خلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها بالألف وكذا رسمت
في المصاحف بالألف والمازني والمبرد يكتبانها بالنون
اتفاقا على مقتضى قولهما في الوقف وعن المبرد أشتهي
أن أكوي يد من يكتبها إذن بالألف لأنها مثل أن ولن
ولا يدخل التنوين في الحروف لكن نقل عن المازني كتبها بالألف
فإن صح هذا النقل عنه مع قوله إنه يوقف عليها بالنون
فهو مشكل لأن الأصل في الكلمة أن تكتب بتقدير الابتداء بها
والوقف عليها وخلاف ذلك خارج عن الأصل فلا يرتكب
إلا لداع إليه وعن الفراء إن عملت كتبت بالألف إذ لا تلتبس
حينئذ بإذا الظرفية لقيام المانع من الالتباس وهو العمل
فإن لم تعمل كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا وتبعه على
ذلك أبو الحسن ابن خروف ومما يتمسك به أن نون التوكيد
الخفيفة تبدل بعد الفتحة ألفا بلا خلاف وقد فصلوا
في رسمها فقالوا إن كتبت بالألف إذا لم تلتبس نحو لنسفعا
وبالنون إن التبست نحو اضربن ولا تضربن إذ لو كتبت
بالألف في مثل هذا لالتبست بألف الاثنين وحكى ابن القاسم
عن صاحب رصف المباني أنه قال والذي عندي فيها
من الاختيار أن ينظر فإن وصلت بالكلام كتبت بالنون

عملت اولم تعمل كما يفعل بامثالها من الحروف واذا وقف عليها
كتبت بالالف لانها اذ ذاك مشبهة بالاسما المنقوصة
مثل دما ويدا **المسالة الرابعة** في عملها وهو نصب المضارع
على راي الجمهور القايلين بانها ناصبة بنفسها وان ينصب
بها بشرط ان تكون مصدرة اي واقعة في صدر جملتها بحيث
لا يسبق عليها شي ذو ارتباط وتعلق بما بعدها فان تاخرت
نحو اكرمك والقسم وجوابه كقوله لان عادلي عبد العزيز بمثلها
وامكنني منها اذا لا اقيلها والمخبر عنه نحو زيد اذن يكرمك والخبر م
واني اذن اكرمك مع خلاف في بعض هذه الصور فاما قوله
لا تتركني فيهم شطيرا اني اذن اهلك او اطير فضرورة او مول
على حذف خبر ان اي اني لا اقدر على ذلك ثم استانف ما بعده
فجا النصب لتحقق شرطه وذكر الرضي في تخريجه وجها اخر
وهو ان يكون الخبر مجموع قوله اذن اهلك لا اهلك وحده
يعني ان المانع الذي هو اعتماد ما بعدها فقط وفيه نظر
ان مقتضاه هو مثل قولك زيدا اذن افهم بالنصب على ان يجعل
الخبر هو المجموع من اذن وما دخلت عليه فظاهر كلامهم يأباه
والشطير بشين معجمة وطاء مهملة الغريب واهلك بكسر اللام
مضارع هلك بفتحها ولو تقدم معمول الفعل على اذن نحو
زيدا اذن اكرم فذهب الفرا الى انه يبطل عملها واجاز
الكسائي اذ ذاك الرفع والنصب قال ابو حيان ولا احفظ
احفظه عن البصريين في ذلك ومقتضى اشتراطهم
التصدر في عملها ان لا تعمل والحالة هذه لانها غير مصدرة
ويحتمل ان يقال تعمل لانها وان لم تتصدر لفظا فهي مصدرة
في النية لان النية بالمفعول التاخير ويوخذ من نوع جهله
للاحتمال الثاني عدم العمل قطعا في نحو يا زيد اذن اكرمك

وعبر

اذن الملغيت بلا خلاف ولان الفعل المنصوب لا يجوز تقدمه على ناصبه وكذا ان توسطت بان افتقر ما بعدها لما قبلها كالشرط والجزا والقسم وجوابه اذا لا ... م

على ما قبلها تنبف اذ المعتمد ضاهر المجموع لا ما بعدها صح م

وعبر ابن الحاجب عن شرط التصدر بقوله اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها قال الرضي يعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها
وذلك في ثلاث مواضع **الاول** ان يكون ما بعدها
خبرا لما قبلها **الثاني** ان يكون جزا للشرط الذي قبل اذن
الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها ولا يقع المضارع
بعد اذن في غير هذه المواضع متوسطة نحو يقتل اذن زيد
عمرا وبيني الرجل اذن زيد انتهى باختصار بعض الامثلة
ومقتضى كلامهما العمل في نحو يا زيد اذن اكرمك قال
ابن الحاجب في شرح المفصل وانما لم تعمل معتمدا ما بعدها
على ما قبلها لانه اي لان الواقع بعدها ثابت لما قبلها
قبل مجيئها ومجيئها في مثله لغرض معنى يحصل بلفظها
مع بقاء ~~المعنى وكراهة ان يتوهم تغير المعنى~~ الا قولي بعض
كما كان قبله قبل مجيئها ايذانا ببقا المعنى وكراهة
ان يتوهم تغير المعنى فيه بسببها بخلاف قولك زيد
لن اكرمه والمسئلة فانه ليس كذلك وقال تلميذه ابن الحاج
انما لم تعمل مع الاعتماد لضعفها بسبب وقوعها حشوا واذا
وقعت بعد الواو والفا جاز اعمالها نظرا لكون ما بعد
العاطف جملة مستانفة والغاوها نظرا لتقدم حرف
العطف وصرح بعضهم بان الالغا اكثر لحصول الاعتماد
وبه جاء القران نحو واذن لا يلبثون خلفك الا قليلا
فاذن لا يوتون الناس نقيرا هكذا ثبت في القراات
السبع في الموضعين وقرئ شاذا بالنصب فيهما والتحقيق
انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان
قدر العطف على الجواب وجب الجزم لان المعطوف
عليه مجزوم وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او قدر

الثالث معتمدا على ما قبلها بلا استوا بل تقع في غير هذه المواضع ح

على الجملتين جاز الرفع والنصب في الفعل الواقع بعد اذن لتقدم
العاطف فمن حيث ان اذن في اول جملة مستقلة هو متصدرة
فينصب الفعل ومن حيث كون ما بعدها من تمام ما قبله
بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط
فليس بمتصدر في الظاهر **وقيل** يتعين النصب لان ما
بعد اذن مستأنف لا يبطله شيء مما قبله او لان المعطوف
على الاول لعدم الصرف يعني ان ما قبل العاطف غير
مسبوق بشيء يبطله فهو اولى بما عطف عليه مثله
اذ حكم المعطوف حكم المعطوف عليه ومثل ذلك
زيد يقوم واذن احسن اليه ان عطفت على الفعلية
وهي الجملة الصغرى رفعت قولا واحدا او على
الاسمية وهي الجملة الكبرى فالمذهبان الاول
جواز الرفع والنصب والثاني تعين النصب وفي
شرح العمدة وكذا لا يمتنع النصب اذا ابتدأ باذن بعد
قول حكيت به نحو قول القائل ان زرتك اذن اكرمك
وان يكون المضارع معها مستقبلا فلو حدثك شخص
بحديث فقلت اذن تصدق رفعت لان المراد به
الحال ومن شأن الناصب ان يخلص المضارع الى الاستقبال
وان يكون ما بعدها متصلا بها بحيث لا يكون بينهما
فاصل او منفصلا منها بالقسم نحو قولك اذن والله
اكرمك بنصب الفعل في جواب من قال سآتي اليك
او بلا النافية كما في المغني والعمدة وشرح التسهيل
لابن حيان نحو اذن لا اهينك بالنصب جوابا لمن قال
سافعل بما قلت لان القسم تاكيد لربط اذن ولا لم
يعتد بها فاصله في ان فكذا في اذن وقد

يشمل

يشمل ما لو فصل بهما معا يقال اتيك فتقول
اذن اكرمك بالنصب لاجتماع الشروط اذن حرف جواب
وجزاء اكرم فعل مضارع منصوب باذن وعلامة نصبه
فتحة ظاهرة في اخره وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره انا في محل رفع الكاف مفعول به في محل نصب
ولا يجوز الفصل بغير ذلك فلو قلت اذن يا عبد الله
قلت اكرمك بالرفع للفصل بغير ما ذكر واجاز ابن عصفور
الفصل بالظرف نحو اذن يوم الجمعة اكرمك بنصب الفعل
ووجهه ظاهر واجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء كما تمثله
والدعاء نحو اذن عافاك الله اكرمك بالنصب قال
ابن قاسم ولم يسمع شيء من ذلك والصحيح منعه والغاء
اذن مع استيفاء الشروط لغة لبعض العرب حكاها عيسى
بن عمر وتلقاها البصريون بالقبول ووافقهم
ثعلب دون سائر الكوفيين فلم يجز احد منهم الرفع
بعدها قال ابو حيان رواية الثقة مقبولة
ومن حفظ حجة على من لم يحفظ الا انها لغة نادرة
جدا ولذلك انكرها الكسائي والفراء مع اتساع حفظهما
واخذهما بالشاذ والقليل **كي** وهي على ثلاثة
اوجه احدها ان تكون اسما مختصرا من كيف كقوله
كي تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء
تضطرم الثاني ان تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا
وهي الداخلة على ما الاستفهامية في قولهم في السؤال
عن العلة كيمه بمعنى لمه وعلى ما المصدرية كما في
قوله اذا انت لم تنفع فضر فانما
يرجى الفتى كيما يضر وينفع

اي يضر من يستحق الضر وينفع من يستحق النفع وقيل
مكافأة وعلى ان المصدرية مضمرة نحو جئتك كي تكرمني
اذا قدرت النصب بان ولا يجوز اظهار ان بعدها واما قوله
كيما ان تغر وتخدعا فضرورة الثالث ان تكون بمنزلة
ان المصدرية معنى وعملا وهو مراد المصنف وعلامتها
تقدم اللام عليها لفظا او تقديرا وتتعين كي المصدرية
في الواقعة بعد اللام وليس بعدها ان نحو لكيلا تأسوا
ولا يجوز ان تكون حرف جر لئلا يدخل الجار على مثله اي
مع امكان الاحتراز اللام حرف جر كي حرف مصدر
ونصب واستقبال لا نافية تأسوا فعل مضارع منصوب
بكي المصدرية وعلامة نصبه حذف النون نيابة
عن الفتحة لانه من الافعال الخمسة والواو اسم لصحة
لا يظهر فيه اعراب الحذف عنه فاعل في محل رفع لانه اسم مبني وكيلا تأسوا
اسما فاعلا في محل جر باللام اي لعدم اساتكم فان وقع
بعدها ان كقوله لكيما ان تطير بقربتي تتركها شنا
حينئذ لان لكي مؤكدة لها رحمه حرف جر مؤكدة اللام واحتمل ان تكون مصدرية
مراد فلان وانما ترجح الاول لالتزام الباب
فلو جعلت مؤكدة لكي لكانت كي هي الناصبة
فيتقدم الفرع على الاصل ولان ما كان اصلا في بابه
لا يكون مؤكدا لغيره ولان ان والية الفعل فكانت
احق بالاعمال لقربها ومجاورتها وتتعين الجارة
اذا جاءت قبل اللام تاكيدا لها وان مضمرة بعدها
وتمتنع ان تكون ناصبة للفصل بينها وبين الفعل
باللام والتوصل بينهما ممتنع بالجار وبغيره كما
يمتنع ان تكون زائدة لانه لم يثبت زيادتها

اوان بلا او نحو جئت كي لا اقرأ بكي حرف جر و اللام

في

تعذرا

في غير الموضع حتى تحمل عليه والثاني نحو جئتك كي
ان تكرمني وقوله كيما ان تغر وتخدعا فكي حرف جر
وتمتنع ان تكون ناصبة لئلا يدخل الحرف المصدري
على مثله اي مع امكان الاحتراز عنه ومجيء كي قبل اللام
نادر ومنه قول الطرماح كادوا بنصر تميم كي
ليلحقهم قال ابو حيان والمحفوظ اظهار ان بعد كي الموصولة
بما كقوله كيما ان تغر وتخدعا ولا احفظ من كلامهم
جئت كي ان تكرمني وبعض الاعراب كما علم مما تقدم في نحو
قوله تعالى كي لا يكون دولة بين فيصح ان تكون
مصدرية واللام مقدرة قبلها للتعليل فتكون
ناصبة بنفسها وتعليلية فيكون الفعل بعدها
منصوبا بان مضمرة جوازا او وجوبا والجواز مذهب
الكوفيين والوجوب مذهب البصريين فالمضمر
لا يجوز ان اظهارها بعد كي التعليلية الا في الضرورة
كقوله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا
لسانك كيما ان تغر وتخدعا
وجوزه الكوفيون في السعة والحقا اضمرت ان بعد
كي التعليلية لئلا يدخل حرف الجر على الفعل وقال
ابو حيان واجمعوا على انه يجوز الفصل بينها وبين
معمولها بلا النافية وبما الزائدة واما الفصل
بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن
وافقه من الكوفيين في الاختيار وجوزه الكسائي
بمعمول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشرط
فيبطل عملها واختار ابن مالك في ولده جواز الفصل
بما ذكر مع العمل فيما سبق من القولين ولا بغيره

اما على مذهب البصريين واما على هذا التفصيل وحاصل
ما سبق ان كي اذا تجردت لفظا عن اللام جاز ان تكون
مصدرية وان تكون حرف جر وان مقدرة بعدها
لا تظهر عند البصريين الا في الضرورة وان تقدمتها
اللام وظهرت ان بعدها يترجح كونها جارة بمعنى اللام
وان تاخرت عنها اللام نحو جئت كي لان اقرأ تعين انها حرف
جر واللام تاكيد لها وان مضمرة بعدها وتقدم معمول
معمولها ممنوع وله ثلاث صور احدها تقدمه على
العامل فقط نحو جئت كي النحو اتعلم والثانية على كي
فقط نحو جئت النحو كي اتعلم والثالثة على المعمول النحو
ايضا نحو جئت كي اتعلم وعلة المنع في الاولى الفصل
وفي الثانية والثالثة ان كي من الموصولات ومعمول
الصلة لا يتقدم على الموصول وان كانت جارة فان ان
مضمرة وهي موصولة وما سبق من ان كي تكون حرف
جر ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين
وذهب الكوفيون الى انها ناصبة للفعل دائما وتاولوا كيمه
على تقدير كي تفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف واخراج ما
الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف
الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت
ومما يرد قولهم فاوقدت ناري كي ليبصر ضوءها وقوله
كي لتقضيني رقية ما وعدتني
غير مختلس لان لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه
وذهب قوم الى انها حرف جر دائما ونقل عن الاخفش
وزعم الفارسي انه اصل كما في قوله وطرفك اما جئتنا فاحبسه
كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر

كيما

كما حذفت الباء ونصب بها وذهب ابن مالك الى انها كاف
التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت وذلك
قليل وهذا النصب بنفسها او بان مقدرة بعدها كما في حرف
التعليل وفتحا الفعل بعدها مرفوعا في قوله لا تشتم
الناس كما لا تشتم واذا قيل جئتك لتكرمني فالنصب بان مضمرة
كما يأتي وجوز ابو سعيد كون المضمر كي قال ابن هشام
والاول اولى لان ان امكن في عمل النصب من غيرها فهي
اقوى على التجوز فيها بان تعمل مضمرة انتهى فعلم ان كي قد
تعمل مضمرة **ولام كي** التعليلية واضيفت الى كي لانها
تخلفها في افادة التعليل نحو جئتك لازورك جئت
فعل ماض وفاعل واللام حرف جر بمعناه التعليل ازور فعل
مضارع منصوب بان مضمرة جوازا بعد لام كي وعلامة
نصبه فتحة ظاهرة في اخره وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره انا في محل رفع والكاف مفعول به في محل
نصب وان المضمرة والفعل بعدها اسم تاويلا في محل جر باللام
اي جئتك لزيارتي اياك ومثل لام كي وهي التعليلية اللام
التي للعاقبة كقوله تعالى فالتقطه ال فرعون ليكون
لهم عدوا وحزنا وانما لم تكن للتعليل هنا لانهم لم يلتقطوه
لذلك بل ليكون لهم قرة عين فكانت عاقبته ان صار لهم
عدوا والزائدة كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب
عنكم الرجس اهل البيت ومنهم من ادخل هذين اللامين
في لام التعليل والاولى ما صنعه بعضهم من افصاح
بالجميع حيث قال وتضمر بعد اللام التعليلية
والجحودية والتي للعاقبة والزائدة وجاز اظهار
ان مع لام كي والزائدة والتي للعاقبة لان اللام المذكورة

تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام فحاصل ان يظهر معهما ما
ينقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية ومحل جواز
اضمار ان بعد لام كي اذا لم يقترن الفعل بعدها بلام زائدة
كانت نحو لئلا يعلم اهل الكتاب او نافية نحو لئلا يكون للناس
فان اقترن بها وجب اظهار ان ليقع الفعل بين المثلين
لانهم لو قالوا لئلا تغضب لئلا تغضب كان في ذلك قلق في اللفظ
وثقل في النطق فتجنبوه باظهار ان ولا يجوز الفصل بين
اللام والفعل الا بلا وانما ساغ ذلك لان اللام حرف جر
ولا قد يفصل بها بين الجار والمجرور في فصيح الكلام نحو
غضبت من لا شيء وجئت بلا زاد وما ذكر من ان النصب
بنفسها بطريق بان مضمرة هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون
الاصالة وذهب الى ان اللام ناصبة لقيامها مقام ان وذهب السيرافي وابن
الثعلبي الى ان كيسان الى ان النصب بكي مصدرية مضمرة بعد اللام
اللام ناصبة ۵ وان سبق اللام الجار كون ناقص ماض منفي وجب اضمار
ان بعدها واليه اشار بقوله **ولام الجحود** وهي المسبوقة
بكون منفي بما او لم ناقص ماض لفظا ومعنى او معنى فقط
ويسميها اكثرهم لام الجحود لملازمتها الجحد اي النفي قال
النحاس والصواب تسميتها لام النفي لان الجحد في اللغة
انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار نحو ما كان الله
ما نافية وكان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب
الخبر الله اسمها فهو مرفوع بها وعلامة رفعه ضمة
ظاهرة في اخره واللام حرف جر ويعذب فعل مضارع
منصوب بان مضمرة وجوبا بعد لام الجحود وعلامة
نصبه فتحة ظاهرة في اخره وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازا تقديره هو في محل رفع والهاء مفعول

بها في محل نصب والميم علامة الجمع وان المضمرة والفعل
بعدها اسم تاويلا في محل جر باللام والجار والمجرور في محل
نصب خبر كان وهو متعلق بمحذوف والتقدير ما كان
الله مريدا التعذيبهم ونحو لم يكن الله ليغفر لهم لم حرف
نفي وجزم يكن فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر
الله اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره
اللام حرف جر يغفر فعل مضارع منصوب بان مضمرة
وجوبا بعد لام الجحود وعلامة نصبه فتحة ظاهرة
في اخره وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو في محل
رفع والجار والمجرور متعلق بيغفر وان المضمرة والفعل
بعدها اسم تاويلا في محل نصب خبر يكن متعلق بمحذوف
والتقدير لم يكن الله مريدا الغفران لهم وما ذكر من ان
النصب بان مضمرة وان اللام متعلقة بالخبر المحذوف
هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان اللام
ناصبة بنفسها بطريق الاصالة وذهب ثعلب الى ان اللام
ناصبة لقيامها مقام ان قال المرادي قلت فما نقل عن البصريين
من انها متعلقة بالخبر المحذوف يقتضي انها ليست بزائدة
ونقل عنهم مريدا يقتضي انها زائدة تقوية للعامل
فليتامل ومعناها توكيد النفي قال في المغني ووجه
التوكيد فيها عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل
ما كان يفعل ثم ادخلت اللام زيادة لتقوية النفي
كما ادخلت الباء في ما زيد بقائم لذلك فعندهم انها حرف
زائد موكد غير جار ولكنه ناصب ولو كان جارا
لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته فكيف وهو غير
جار ووجهه عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا

جر باللام والجار والمجرور في محل رفع

الفعل ونفي قصد الفعل ابلغ من نفيه ولهذا كان قوله
** يا عاذلاتي لا تردن ملامتي **
** ان العواذل لسن لي بأمير **
ابلغ من لا تلمنني لانه نهي عن السبب وعلى هذا فهي عندهم
حرف جر معد متعلق بخبر كان المحذوف والنصب
بان مضمرة وجوبا انتهى والحاصل انه اختلف في الفعل
الواقع بعد لام الجحود فذهب الكوفي الى انه خبر كان واللام
للتأكيد وجرى عليه ابن مالك في التسهيل لكنه يقول
بوجوب اضمار ان تبعا للبصريين فهو قول ثالث
فانه صرح بانها مؤكدة لنفي الخبر فظاهره موافقة الكوفي
الا ان الناصب عنده ان مضمرة قال الشيخ ابو حيان
ليس بقول بصري ولا كوفي ومقتضى قوله مؤكدة
انها زائدة وصرح به ولده وقال في شرحه لهذا الموضع
من التسهيل سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لا انها
زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما زائدة اذا كانت
هي لام الاختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان
زيد مقدرا او هاما لان يفعل ان قلت اذا كانت ان
مقدرة بعد اللام يلزم الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو
لا يجوز قلت اجيب بان الاخبار بالفعل المقدر بالمصدر
عن الجثة جائز وان لم يجز الاخبار بالمصدر عنها لدلالة الفعل له و
بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر لا سيما وقد
التزم اضمار ان فصار منخرطا في سلك الفعل وذهب
البصري الى ان خبر كان محذوف وان هذه اللام متعلقة
بذلك الخبر المحذوف وان الفعل ليس بخبر بل المصدر
المنسبك من ان المضمرة والفعل المنصوب بها على

الاصح

على الاصح في موضع جر والتقدير في نحو ما كان الله ليعذبهم
ما كان الله مريدا لتعذيبهم والدليل على ذلك مجي الخبر
مصرحا به في بعض كلام العرب قال سموت ولم تكن اهلا
لتسمو افصح بالخبر الذي هو اهلا مع وجود اللام والفعل
بعدها ويظهر اثر الخلاف في نحو قولك ما كان محمد
طعامك ليأكل بنصب طعامك مقدما على ليأكل فانه
لا يجوز على رأي البصريين لان ما في حيز ان لا يعمل فيما
قبلها وعلى رأي الكوفيين جاز قوله
** لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن **
** مقالتها ما كنت حيا لاسمعا **
وقد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله
** فما جمع ليغلب جمع قومي ** مقاومة ولا فرد لفرد **
اي فما كان جمع ومنه قول ابي الدرداء رضي الله عنه
في الركعتين بعد العصر ما انا لادعهما واجاز بعض النحاة
حذف اللام واظهارها ان نحو وما كان هذا القران ان يفترى اي المفترى
وقد اجيب بانه لا حجة في الاية لان ان وما بعدها
في تأويل المصدر والقران ايضا مصدر فاخبر عن مصدر
بمصدر ولعله بمعنى المفترى والا فالقران هنا بمعنى
المقروء وخرج بالكون غيره لكن اجاز بعضهم دخولها في اخواته
فيأتي عليه نحو ما اصبح زيد ليضرب عمرا واجاز بعضهم
دخولها في باب ظننت نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا
قال ابو حيان وهذا كله لم يسمع فوجب منعه واجاز
بعضهم دخولها في كل فعل منفي تقدمه فعل مضارع نحو ما
جئتني لتكرمني قال ابو حيان وهذا فاسد لان هذه
لام كي وشرط النفي ان لا ينتقض بالا فيمتنع ما كان

ماكان زيد لا ليفعل وخرج بها ولم ولا ولن ولما وان لان ان
تختص بالمستقبل وكذلك لا لان نفي غير المستقبل بها قليل واما
لما فانها وان كانت تنفي الماضي لكن تدل على اتصال نفيه بالحال وما ذكر
من ان مثل لا ولن هو ما في المغني وجرى عليه شيخ الاسلام
قال في المغني وزعم كثير من الناس في قوله تعالى وان كان
مكرهم لتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى
وفتح الثانية انها لام الجحود وفيه نظر لان النافي على هذا غير
ما ولم و لاختلاف فاعلي كان وتزول والذي يظهر لي
انها المكسورة وان الشرطية اي وعند الله جزاء مكرهم وهو
مكر اعظم منه وان كان مكرهم لشدته معدا لاجل زوال
الامور العظام المشبهة في عظمها بالجبال كما تقول انا اشجع
من فلان وان كان معدا للنوازل انتهى وقال الاشموني ان ان
مثل ما وخرج بالناقص التام فلا يجب الاضمار بعد التامة
لان اللام بعدها ليست لام الجحود وعلل بعضهم
وجوب الاضمار بان اثبات ما كان زيد ليفعل كان زيد
سيفعل جعلت اللام معادلة ومقابلة للسين فكما لا يجمع
بين ان الناصبة والسين لا يجمع بين ان واللام في اللفظ
مراعاة للمطابقة بينهما لفظا بان لام الجحود لما لم تدخل
على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ما يقلب الفعل الى الاسم
الصريح وهو ان المصدرية وكذلك حتى لان الاغلب
فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على
الاسم الصريح ونحو ان المصدرية وكذلك حتى لان الاغلب
فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على الاسم الصريح
وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي
يليها المضارع وحتى الجارة بخلاف الابتدائية والعاطفة

المفيدة

انهم

المفيدة للغاية او التعليل اي لان ما قبلها ينتهي عند حصول
ما بعدها وحاصل الكلام ان معنى حتى حينئذ اما قبلها
لاجل حصول ما بعدها او ينتهي عند حصوله سواء تحقق
المسبب والمنتهى ام منع مانع من حصولهما لان ما
بعدها حاصل بخلاف ما اذا اريد الحال فافهم ولا تغفل
فان الموضع مزال الاقدام والاقلام ومن احكام حتى انها
لا تفصل بينها وبين الفعل بشيء وحكى عن جماعة جواز الفصل
بالظرف والشرط الماضي والجار والمجرور وقال السيوطي في قوله
صلى الله عليه وسلم حتى ما يكون بينه وبينها الا ذراع حتى
بين الناصبة وما نافية ولفظ يكون منصوب بحتى وما غير
مانعة لها من العمل انتهى وقول بعضهم ان ما كافة ويكون بالرفع
بالرفع فيه نظر قال في المغني ولحتى الداخلة على المضارع المنصوب
ثلاثة معان مرادفة الى نحو حتى يرجع الينا موسى ومرادفة
كي التعليلية نحو قوله تعالى ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم
عن دينكم هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله
حتى ينفضوا وقولك اسلم حتى تدخل الجنة وتحتملهما فقاتلوا
التي تبغي حتى تفيء الى امر الله ومرادفة في الاستثناء المنقطع
وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم والله
لا افعل الا ان تفعل المعنى حتى ان تفعل وصرح به ابن هشام الخضراوي
وابن مالك ونقله ابو البقاء عن بعضهم في وما يعلمان من احد
حتى يقولا والظاهر في هذه الاية خلافه وان المراد معنى
الغاية نعم هو ظاهر فيما انشده ابن مالك ليس العطاء
من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل وفي قوله
والله لا يذهب شيخي باطلا حتى ابيد مالكا وكاهلا
لان ما بعدهما ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه

عنه وجعل ابن هشام من ذلك الحديث كل مولود يولد على الفطرة
حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه اذ زمن الميلاد
لا ينبسطا ولا يكون حتى فيه للغاية ولا كونه يولد على الفطرة
علة للتهود والتنصر فتكون فيه للتعليل ولا لك ان تخرجه
على ان فيه حذفا اي يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى
يكون ولا ينتصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلا ثم
ان كان استقباله بالنظر الى زمن المتكلم فالنصب واجب نحو
قوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وان
كان بالنظر الى ما قبلها خاصة فالوجهان نحو وزلزلوا حتى
يقول الرسول فان قولهم انما هو مستقبل بالنظر الى الزلزال
لا بالنظر الى زمن قص ذلك علينا فكذلك لا يرتفع الفعل
بعد حتى الا اذا كان حالا ثم ان كانت حاليته بالنسبة الى زمن
المتكلم فالرفع واجب كقولك سرت حتى ادخلها اذا قلت
ذلك وانت في حالة الدخول وان كانت حاليته ليست
حقيقة بل محكية يرفع وجاز نصبه اذا لم يقدر الحكاية
نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول قراءة نافع
بالرفع بتقدير حتى حالهم حينئذ ان الرسول والذين امنوا معه
يقولون كذا وكذا الى هنا كلام المغني ومعنى حكاية الحال
كما اشار اليه السيد رحمه الله تعالى ان يكون الفعل واقعا
في الماضي وتعبر عنه بالفعل الحال نظرا الى انك لو اخبرت عنه
وقت حصوله لكان بهذه العبارة فانت تحكي ما تقول
في ذلك الوقت كقولك كنت سرت حتى ادخل البلد فاصلا
دخول البلد كانك تقول حتى قلنا ادخل البلد ومن الحال
التقديري ان يكون ما بعد حتى لم يقع لكنك متمكن من ايقاعه
في الحال نحو سرت حتى ادخل المدينة اي فانا الان متمكن من دخول

المدينة

المدينة لا امنع من ذلك وعلامة كون الفعل للحال حقيقة او تقديرا صلاحية
جعل الفاء مكان حتى ويجب ان يكون الفعل مسببا عما قبلها لانه
لما زال الاتصال في اللفظ لحصول الاستيناف بالرفع جبر وه بالاتصال
المعنوي وهو سببية ما قبلها لما بعدها ولهذا امتنع الرفع
في نحو ما سرت حتى ادخل البلد لان انتفاء السير لا يكون سببا
للدخول وفي قولك سرت حتى تطلع الشمس لان السير لا يكون
سببا لطلوعها وفي قولك هل سرت حتى تدخلها لان السبب لم
يتحقق وجوده ويجوز ايهم سار حتى يدخلها ومتى سرت
حتى تدخلها لان السير محقق وانما الشك في عين الفاعل وفي عين
الزمان واجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام
ايجابا ثم دخلت اداة النفي على الكلام باسره لا على ما قبل حتى — مطلب
خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم — الرفع
يمنع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة
فكل واحد يمنع ذلك وقياس هذا الذي قاله الاخفش جريانه
في الاستفهام نحو اسرت حتى تدخلها بان يكون الاستفهام داخلا
على الكلام باسره والمعنى هل وجد منك سير يتسبب عنه الدخول — وان يكون فضلة
بان يكون ما قبلها تاما ولهذا امتنع الرفع في نحو سيري حتى
ادخلها وفي كان سيري حتى ادخلها ان حملت كان على النقصان
دون التمام وانما اشتراط هذا الشرط لانه لو رفع مع النقص
لزم وجود المبتدا في الاول وكان في الثاني بلا خبر لان الجملة
مع الرفع مستانفة فلا تصلح للخبرية وينبغي وجوب الرفع
ما لم يتم الكلام بنفسه من مبتدا او خبر والا لم يجب ولو قلت
سيري امس حتى ادخلها جاز الرفع الا ان علقت امس بنفس
السير لا باستقرار محذوف وحكى الجرمي ان من العرب
من ينصب بحتى في كل شيء قال ابو حيان وهي لغة شاذة

مطلب

وذهب الكوفيون الى ان حتى ناصبة بنفسها واجازوا اظهار ان بعدها توكيدا كما اجازوا ذلك بعد لام الجحود وذهب البصريون الى ان النصب بان مضمرة وجوبا بعد حتى قال ابن هشام في شرح القطر لانها قد عملت في الاسماء الجر كقوله تعالى حتى مطلع الفجر حتى حين فلو عملت في الافعال النصب لزم ان يكون لنا عامل واحد يعمل تارة في الاسماء وتارة في الافعال وهذا لا نظير له في العربية انتهى واعترض بان له نظيرا وهو اي الشرطية نحو اي رجل تضرب اضرب فانها عملت في الفعلين الجزم وفي المضاف اليه الجر واللام فانها تجر الاسماء نحو لزيد وتجزم الافعال نحو لينفق ذو سعة واجيب بان المراد انه لا نظير له مع اتحاد الجهة واتحاد المعنى فلا ترد اي لاختلاف الجهة فيها لان جهتها جزمها بجهة شرطيتها وجرها بجهة الاضافة فكانها بمنزلة شيئين ولا ترد اللام ايضا لان الجازمة طلبية بخلاف الجارة فانهما شيئان فليتامل واما لم يكن مثل كي جارة وناصبة بنفسها قال ابو حيان لان النصب يكون اكثر من الجر ولم يمكن تاويل الجر فحكم به وحتى ثبت جر الاسماء لها وامكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدمناه من الاضمار والاشتراك خلاف الاصل ولانها بمعنى واحد في الاسم والفعل بخلاف كي فانها سبكت في الفعل وخلصت للاستقبال وتقدم وجه وجوب اضمار ان بعد حتى وفي قوله **والجواب بالفاء والواو** قلب والاصل والفاء والواو في الجواب اي جواب نفي محض وطلب بغير لفظ الخبر او اسم الفعل او المصدر والمراد بالفاء الفاء المفيدة للسببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حتى يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد

السببية

العاطفة لمجرد العطف او مجرد السببية

السببية لاحتياج الى الدلالة عليها وخرج بتقييدها الفاء بالسببية الفاء لمجرد العطف كما سياتي والمراد بالواو الواو المفيدة للمعية وهي التي قصد مصاحبة ما قبلها لما بعدها في زمان واحد فخرج التي لمجرد العطف والاستئنافية كما في لا تاكل السمك وتشرب اللبن ان جزمت تشرب او رفعته ويوخذ من قولهم المفيدة للمعية اي التي قصد بها المعية ان النصب بعد الواو ليس على معناه بعد الفاء وقولهم لفظ الواو في جواب كذا وكذا تجوز ظاهر وقد غر بعضهم ان النصب بعدها على معنى الجواب وليس بصحيح نبه على ذلك المرادي ولا تجوز في كلام المص ان رفع الواو بالعطف على ان والنفي المحض هو غير الراجع الى معنى الاثبات نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين لما حرف نفي وجزم يعلم فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه سكون مقدر على اخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة العارضة لالتقا الساكنين الله فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره الذين اسم موصول مفعول به في محل نصب لانه اسم مبني وجملة جاهدوا منكم صلة الموصول لا محل لها من الاعراب والعائد الواو والواو حرف عطف قصد به مصاحبة ما قبلها لما بعدها يعلم فعل مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا بعد واو المعية وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو في محل رفع الصابرين مفعول به فهو منصوب وعلامة نصبه اليا نيابة عن الفتحة لانه جمع مذكر سالم وان المضمرة والفعل بعدها اسم تاويلا معطوف على اسم ماخوذ من الكلام السابق اي ولما يجتمع العلم بالجهاد والعلم بالصبر والمعنى والله اعلم

انكم تجاهدون ولا تبصرون وتطمعون ان تدخلوا الجنة
وانما ينبغي لكم الطمع في ذلك اذا اجتمع مع جهادكم الصبر
على ما يصيبكم فيه فيعلم الله ذلك واقعا منكم والواو من
قوله تعالى ولما واو الحال والتقدير ام حسبتم ان تدخلوا
الجنة وحالكم هذه ونحو لا يقضى عليهم فيموتوا الا نافية
يقضى فعل مضارع لقبوله السين مبني لما لم يسم فاعله مرفوع
لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة
على الالف منع من ظهورها التعذر عليهم جار ومجرور نايب
الفاعل يقضى في محل رفع به والفا حرف عطف ويموتوا
فعل مضارع لقبوله السين منصوب بان مضمرة وجوبا
بعد فا السببية وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة
لانه من الافعال الخمسة والواو فاعل في محل رفع لانه اسم
مبني وان المضمرة والفعل بعدها اسم تاويلا معطوف على اسم
ماخوذ من الكلام السابق والتقدير لا يكون قضاء عليهم
فموت لهم ونحو قولك ما تاتيني فاكرمك قال ابن هشام
في شرح الشذور ولك في هذا اربعة اوجه احدها ان تقدر
الفا لمجرد العطف لا للسببية ايضا عطف الفعل على لفظ ما قبلها
فيكون شريكه في اعرابه فيجب هنا الرفع لان لفظ الفعل
الذي قبله مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه وكانك
قلت ما تاتيني فما اكرمك فهو شريكه في النفي الداخل
عليه وعلى ذلك قوله تعالى هذا يوم لا ينطقون
ولا يؤذن لهم فيعتذرون فالفا هنا عاطفة كما ذكرنا
والفعل الذي بعدها داخل في سلك النفي السابق وكانه
قيل لا يؤذن فلا يعتذرون الثاني ان تقدر الفا لمجرد
السببية لا للعطف ايضا وتقدر الفعل الذي بعدها

مستانفا

مستانفا ومعنى اثبتنا فيعان بتقدير مبتدا على مبتدا محذوف
فيجب الرفع ايضا لخلو الفعل من الناصب والجازم فتقول
ما تاتيني فاكرمك بمعنى فانا اكرمك لكونك لم تاتني
فذلك اذا كنت كارها لاتيانه ويوضح هنا انك تقول
ما زيد قاسيا فيعطف على عطفه فهو لا ينفك العفو عنه
يعطف على عبده والفرق بين هذا الوجه والذي قبله
واضح لان الوجه الاول تسلط النفي فيه ما قبل الفا وما بعدها
وهذا الوجه انصب النفي فيه الى ما قبل الفا خاصة دون
ما بعدها وذلك لانك لم تجعل الفا لعطف الفعل الذي
بعدها على المنفي الذي قبله فيكون شريكه في النفي وانما
اخلصتها للسببية ويذكر النحويون هذين الوجهين في
قولك ما تاتينا فتحدثنا وهو سهو فان الوجه الثاني لا يمكن
في هذا المثال اذ يستحيل ان ينتفي الاتيان ويوجد الحديث
والصواب ما مثلت لك به **الثالث** ان تقدر
الفا لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول
مما قبلها وتقدر النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف
عليه فيجب النصب بان مضمرة وجوبا والتقدير
ما يكون منك اتيان فاكرام مني اي ما يكون منك اتيان
يعقبه مني اكرام بل يكون منك اتيان ولا يكون مني اكرام
الرابع ان تقدر ايضا الفا لعطف مصدر الفعل
الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن بتقدير
النفي منصبا على المعطوف لانه مسبب عنه وقد انتفى
ويكون معنى الكلام ما يكون منك اتيان فكيف يكون مني
اكرام وهذان الوجهان شائعان في مثال النحاة ونحو ما تاتينا
فتحدثنا اذ يصح ان يقال ما تاتينا محدثا بل تاتينا غير

مطلب

عليه بينتفي المعطوف

محدثا لا ترى ان المعنى لا يؤذن لهم في حالة اعتذارهم
بل هو اذن لهم في غير حالة اعتذارهم وليس هذا المعنى مرادا
فان قلت فاذا كان النصب في الاية جائزا على الوجه مطلب
الذي ذكرته فما بالك لا يقرا به احد من القرا المشهورين قلت
لوجهين احدهما ان القراة سنة متبعة وليس كلما تجوزه
العربية تجوز القراة به الثاني ان الرفع هنا بثبات النون
فيحصل بذلك تناسب رؤس الاى والنصب بحذفها
فيزول معه التناسب ومن مجي النصب بعد النفي قوله
تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا والنصب هنا على معنى قولك
ما تاتينا فكيف تحدثنا لا على معنى قولك ما تاتينا
محدثا غير محدث انتهى بحر وقد سقناه مع طوله لنفاسته بلغ
وكثرة فوائده مع الاحتياج اليه في ايضاح هذا المحل
ومنه يظهر انه لا يكفي كون الفا للسببية بل لا بد من كونها
للعطف كما اشار اليه في الشذور بقوله وبعد ثلاثة
من حروف العطف اي تضمرا ان بعد منها فا السببية وواو
المعية نعم ما ذكر من سهو النحاة في ذكر الوجهين الاولين
في قولك ما تاتينا فتحدثنا فيه نظر قوله اذ يستحيل ان مطلب
ينتفي الاتيان ويوجد الحديث على انتفا اتيان المخاطب
فيترك الاتيان لكن ياتي المتكلم اليه فان الحديث
ممكن ح ويصح ان يقال ما تاتينا فانت الان تحدثنا
لكونك لم تاتنا وما ذكره في الوجه الرابع من انتفا المعطوف
لكونه مسببا عن المعطوف عليه وقد انتفى ذكر الرضي
ما يوافقه حيث قال ولا يجوز ان ينتفي الاول لفظا
لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يكون من دون
الاتيان انتفى وفيه نظر ايضا لجواز ان يكون سبب

المعطوف

المعطوف احدا لامرين من المعطوف عليه وشي اخر فان انتفى
المعطوف عليه انتفى ترتب المعطوف عليه لكن ذلك
لا يستلزم انتفاء المعطوف راسا لجواز ان يتحقق الامر
الاخر فيترتب عليه المعطوف اللهم الا ان يبنى هذا الكلام
على ما اذا انحصر السبب في المعطوف عليه او يراد انتفا المعطوف
من حيث ترتبه على المعطوف عليه لا مطلقا فليتامل كما ذكره
شيخنا رحمه تعالى وما ذكره بقوله ومعنى استينافه ان يقدر
مبنيا على مبتدا محذوف قال في المغني والنحويون يقدرون
في مثل ذلك مبتدا كما في لا تاكل السمك وتشرب اللبن فيمن رفع ان التقدير
وانت تشرب اللبن وذلك لقصد ايضاح الاستيناف اذ لا انه
لا يستانف الا على هذا التقدير والا لزم العطف الذي هو مقتضى
الظاهر وذكر الصفار ان الكوفيين اجازوا النصب بعد غير
لان معناه النفي نحو انا غير اتيك فاكرمك ثم قال وهذا لا يجوز
ووجهه بما فيه نظر وقد وافق الكوفيين في ذلك ابن مالك
كما اشار اليه ولده قال ابو حيان والتقليل المراد به النفي
كالنفي في نصب جوابه نحو قلما تاتينا فتحدثنا كما كان ذلك
في مسيلة حتى نحو قلما سرت حتى ادخلها وذكر ابن مالك
كابن سيدة انه ربما نفي بقد فنصب الجواب بعدها كقول
بعض الفصحا قد كنت في خير فتعرفه وفي التسهيل انه يلحق
بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو كانك والٍ علينا فتشتمنا
اي ما انت والٍ علينا فتشتمنا واما الطلب فيشمل امورا
منها الامر كقوله في الفاً يا ناق سيري عنقا فسيحا الى
سليمان فنستريحا ياحرف نداء ناق منادى مرخم
بحذف التا والاصل يا ناقة سيري فعل امر مبني على حذف
النون نيابة عن السكون واليا فاعل في محل رفع لانه

اسم مبني وعنقا مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه فتحة
ظاهرة في اخره والعنق ضرب من السير وفسيحا اي سريعا
نعت عنقا فهو منصوب مثله وعلامة نصبه فتحة
ظاهرة في اخره والى حرف جر وسليمان مجرور بالى وعلامة
جره الفتحة نيابة عن الكسرة والفا حرف عطف معناه السببية
ونستريح فعل مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا
بعد فا السببية وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن في محل رفع والالف
للاطلاق وان المضمرة والفعل بعدها اسم تاويلا معطوف
على مصدر موول مما قبلها والتقدير يا ناقة ليكن منك
سير عنق فسيح الى سليمان فاستراحة منا وكقوله في الواو
فقلت ادعي وادعوا ان اندى لصوت ان ينادي داعيان
والشاهد في وادعوا فالواو فيه حرف عطف معناه
العطف المصاحبة وادعو فعل مضارع منصوب بان
مضمرة وجوبا وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انا في محل
رفع وان المضمرة والفعل بعدها مؤول بمصدر معطوف
على مصدر مما قبلها والتقدير فقلت لتلك المراة
ليجتمع دعاوك ودعاي واندى من الندى بفتح النون
والدال المقصور وهو بعد ذهاب الصوت اي قلت
لتلك المراة ينبغي ان يجتمع دعاي ودعاوك فان
ارفع صوت دعاء داعيين ومثالها الدعا اللهم
تب علي فاتوب اللهم منادى حذفت منه حرف
الندا وعوض منه الميم المشددة وهو مبني على الضم
ومحله النصب لانه مفعول به بفعل محذوف وتب

فعل

فعل دعا مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره انت في محل رفع وعلى جار ومجرور متعلق بتب والفا
حرف عطف معناه السببية واتوب فعل مضارع منصوب
بان مضمرة وجوبا وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره
وان المضمرة والفعل بعدها مؤول بمصدر معطوف على
مصدر مؤول مما قبلها ونحو مؤول له رب وفقني فلا
اعدل عن سنن الساعين في خير سنن والسنن بفتح
السين الطريقة والشاهد في فلا اعدل ومثال التمني
كقول الشاعر

يا ايها الرجل المعلم غيره ٥ هلا لنفسك كان ذا التعليم
تصف الدوا لذي السقام وذي الضنا ٥ كيما يصح به وانت سقيم
واراك تلقح بالرشاد عقولنا ٥ منها وانت عن الرشاد عقيم
ابدا بنفسك فانهها عن غيها ٥ فاذا انتهت عنه فانت حكيم
فهناك يسمع ما تقول ويقتدى ٥ بالقول منك وينفع التعليم
لا تنه عن خلق وتاتي مثله ٥ عار عليك اذا فعلت عظيم

والشاهد في وتاتي مثله حيث نصب بان مضمرة وجوبا بعد
واو المعية وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انت في محل رفع ومثله
مفعول به ومضاف اليه وان المضمرة والفعل بعدها مؤول
بمصدر معطوف على مصدر مؤول مما قبل واو العطف وتقول
تاكل السمك وتشرب اللبن فان اردت بالواو عطف الفعل
الثاني على الفعل جزمت الثاني وكان شريك الاول
في النهي وكانك قلت لا تفعل هذا ولا هذا وحرك فيلتقي ساكنان
البا واللام فتكسر البا على اصل التقا الساكنين وان اردت
عطف مصدر الفعل على مصدر مقدر مما قبله نصبت الفعل

بأن مضمرة وكان النهي حينئذ عن الجمع بينهما وإن أردت الاستيناف رفعت وكنت قد نهيت عن الاول وأبحت الثاني أي لا تأكل السمك ولك شرب اللبن وألحق الكوفيون بذلك لفظة ثم في قوله صلى الله عليه وسلم ❊ لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ❊ ثم يغتسل منه وجوز ابن مالك فيه الرفع والنصب ورد بأنه يصير المعنى النهي عن الجمع بين البول والاغتسال فيبقى الحكم خاصا به بل لو بال في الماء فقط كان داخلا تحت النهي ويجوز فيه الجزم أيضا **ومنها** الاستفهام وشرطه كما في شرح الشذور أن لا يكون بأداة يليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز النصب في هل أخوك زيد فأكرمه بخلاف هل قائم فتكرمه أي وبخلاف أفي الدار زيد فتكرمه لان الظرف ينوب مناب الفعل ولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا والاستفهام بالاسم نحو من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له بقراءة برفع يضاعفه ونصبه وفي الحديث حكاية عنه سبحانه وتعالى من يدعوني فأستجيب له من يستغفرني فأغفر له والاستفهام بالظرف نحو أين بيتك فأزورك ومتى تسير فأرافقك وكيف تكون فأصحبك فإن قلت فما بال الفعل لم ينصب في جواب الاستفهام قلت لوجهين أحدهما أن الاستفهام هنا معناه الاثبات والمعنى قد رأيت أن الله أنزل من السماء ماء والثاني أن إصباح الارض مخضرة لا يتسبب عما دخل عليه الاستفهام وهو رؤية المطر وإنما يتسبب ذلك عن نزول المطر فلو كانت العبارة أنزل الله من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ثم دخل الاستفهام صح النصب فإن قلت يرد هذا الوجه قوله تعالى أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب

فاواري

اخوكم

عن السمع

ح قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة

استفهام

سوأة أخي فإن مواراة السوأة لا تتسبب عما دخل عليه حرف الاستفهام وإنما هو منصوب بالعطف على الفعل المنصوب وهو أكون فإن قلت قد جعله الزمخشري منصوبا في جواب الاستفهام قلت هو غلط في ذلك إلى هنا كلام شرح الشذور وشرط ابن مالك في الاستفهام أن لا يتضمن وقوع الفعل فإن تضمنه امتنع النصب نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع فلا يمكن سبك مصدر مستقبل منه وهذا اشترطه أبو علي خلافا للمغاربة ومنه أتيت ربان الجمول من الكرى وأبيت منك بليلة الملسوع الواو فيه حرف عطف معناها المصاحبة وأبيت فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المصاحبة وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا في محل رفع وأن المضمرة والفعل بعدها مؤول بمصدر معطوف على مصدر مؤول مما قبلها **ومنها** التحضيض كقوله في الفا لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكون من الصالحين أي هلا أخرتني إلى أجل قريب والتقدير ليكن منك تأخير فتصدق وكون من الصالحين لولا حرف تحضيض أخرتني فعل ماض وفاعل ومفعول والنون نون الوقاية إلى أجل جار ومجرور متعلق بأخرتني وقريب نعت لأجل ونعت المجرور مجرور مثله وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره والفاء حرف عطف معناها السببية وأصدق فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا وأن المضمرة والفعل بعدها مؤول بمصدر معطوف على مصدر

والشاهد هو الجواب

مما قبلها قال في المغني قرأ غير أبي عمرو قوله تعالى لولا أخرتني
إلى أجل قريب فأصدق وأكن بالجزم فقيل عطف على ما قبله
على تقدير إسقاط الفاء وجزم أصدق ويسمى العطف على
المعنى ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم وقيل مخارج
عطف على الفاء وما بعدها وأنه كالعطف في من يضلل
الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم على محل هذا فينطبق
للضابط المذكور أي ضابط وقوع الجملة في محل جزم أو جواب
طلب ولا يتقيد هذه المسألة بالفاء لأنهم أنشدوا وأعلى ذلك
فابلوني بليتكم لعلي أصالحكم واستدرج نويًا ولكن قال
أبو علي عطف على استدرج على محل الفاء الداخلة في التقدير
على لعل وما بعدها قلت وكان هذا هنا بمنزلة من يضلل
لحسنات الله يذكرها في باب الشرط وبعد فالتحقيق
أن العطف في البابين العطف على المعنى لأن المنصوب
بعد الفاء في تأويل الاسم فكيف يكون هو والفاء في محل
الجزم وسأوضح ذلك في أقسام العطف انتهى ومنها
العرض كقوله في الفاء يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما
قد حدثوك فما راءٍ كمن سمعا
الفاء حرف عطف معناه السببية وتبصر فعل مضارع منصوب
بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية وعلامة نصبه فتحة
ظاهرة في آخره وفاعل تبصر ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره
أنت في محل رفع وأن المضمرة والفعل بعدها اسم تأويلًا
معطوف على مصدر متوهم ولا مما قبل الفاء أي ألا يكون
منك دنو فإبصار ما قد حدثوك ومثاله في الواو ألا
تنزل وتصيب خيرًا أي ألا يجتمع بين النزول
وإصابة الخير ومنها التمني كقوله في الفاء يا ليتني كنت

معهم

معهم فأفوز فوزًا عظيمًا يا حرف تنبيه أو حرف نداء والمنادى
محذوف وليت حرف تمنٍ ينصب الاسم ويرفع الخبر
والنون نون الوقاية والياء اسم ليت في محل نصب لأنه اسم
مبني لا يظهر فيه إعراب وكنت فعل ماض ناقص يرفع
الاسم وينصب الخبر والتاء اسم كان في محل رفع لأنه
اسم مبني ومع ظرف منصوب على الظرفية بمحذوف ومحله
النصب لأنه خبر كان بطريق النيابة وجملة كان واسمها
وخبرها في محل رفع خبر ليت والفاء حرف عطف معناه
السببية وأفوز فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا
تقديره أنا في محل رفع لأنه اسم مبني وأن المضمرة والفعل
بعدها مؤول بمصدر معطوف على اسم مؤول مما قبل
الفاء وفي الواو يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات
ربنا ونكون في قراءة من نصب ومنها الترجي كقوله
في الفاء تعالى لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات
فأطلع في قراءة من نصب أطلع لعل حرف ترجٍ ينصب
الاسم ويرفع الخبر والياء اسمها في محل نصب بها لأنه اسم
مبني أبلغ فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم
وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوبًا تقديره أنا في محل رفع والأسباب
مفعول فهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة
في آخره وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا في محل بعدها
رفع وأن المضمرة والفعل مؤول بمصدر معطوف
على مصدر مؤول مما قبل الفاء وفيه الواو لعل ساجمد
واغنم واعلم أن النصب بعد الواو المذكورة سمع
في خمسة وهي النفي والأمر والنهي والاستفهام وفا

وجملة أبلغ الأسباب أسباب
السماوات خبر لعلي في محل رفع
والفاء حرف عطف معناه السببية
وأطلع فعل مضارع منصوب بأن
مضمرة وجوبا بعدها السببية
وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آ[خره]
٩٤

النحويون في الباقي قال ابو حيان ولا احفظ النصب
بعد الواو وبعد الدعاء والعرض والتحضيض والرجا فينبغي
ان لا يقدم على ذلك الا بسماع فان قلت ما ذكره من شمول
الطلب للاستفهام والتمني انما يأتي على القول بوضعهما
لطلب الفهم وطلب التمني دون القول بانهما موضوعان
لحالة يلزم منها ذلك الطلب قلت يجري على القول الثاني المراد بالطلب بل
كما تقدم ولو بالالتزام وخرج بتقييد الفا السببية
التي مع العطف كما تقدم الفا التي لمجرد العطف او مجرد
السببية كما تقدم في الوجهين الاولين من وجوه النفي
السابقة وتقييد الجواب بجواب النفي والطلب نحو
زيد يأتينا فيحدثنا فيمتنع نصبه واما قوله

سأترك منزلي لبني تميم ... فألحق بالحجاز فأستريحا

فضرورة وقد ينصب الفعل باضمار ان اذا وقع بين شرط
وجزا بعد الفا والواو وزاد بعضهم بعد او وزاد الكوفيون
بعد ثم والاحسن التشريك في الجزم مثالها ان تأتني
فتحدثني احسن اليك وقرئ ومن يخرج من بيته مهاجرا
الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على
الله بالنصب وانما كان التشريك في الجزم احسن لان
العطف اذ ذاك يكون على ملفوظ به وهو الفعل
السابق والنصب يكون العطف فيه على تقدير
النصب المتوهم من السابق وكذا لو وقع ذلك
بعد تمام الشرط والجزا جاز نصبه والاحسن جزمه
ويجوز رفعه ايضا استئنافا نحو متى تزرني احسن
اليك فاكرمك وكذا نصب الحصر بانما اختيارا نحو اذا وان تزرني احسن اليك

بعد ... فقضى امرا

فقضى امرا فانما يقول له كن فيكون في قراءة من نصب وبعد
الحصر بالا اضطرارا نحو ما انت الا تأتينا فتحدثنا ومنع البصريون
تقديم هذا الجواب على سببه لان الفا عندهم للعطف وجوزه
الكوفيون فيقال ما زيد فنكرمه يأتينا لان الفا عندهم
ليست للعطف وجوز الكوفيون ايضا تأخير معمول
السبب بعد الفا فالمنصوب نحو ما زيد يكرم فنكرمه اخانا
يريد ما زيد يكرم اخانا فنكرمه ومنع اكثر النحويين هذا النصب
بناء على ان الفا عاطفة على مصدر متوهم فكما لا يجوز
الفصل بين المصدر ومعموله فكذا لا يجوز بين يكرم ومعموله
لانه في تقدير المصدر وخرج بتقييد النفي بالمحض النفي
التالي لتقرير نحو الم تأتني فاحسن اليك اذا لم ترد الاستفهام
الحقيقي والنفي المتلو بنفي نحو ما تزال تأتينا فتحدثنا
والنفي المنتقض بالا قبل الفعل نحو ما تأتينا الا فتحدثنا
فيمتنع النصب فيها بخلاف المنتقض بعد الفعل نحو ما تأتينا
فتحدثنا الا في الدار وبتفرع على ذلك ما لو قلت ما جاءني
احد الا زيد فاكرمه فان جعلت الفا لاحد نصبت
لتقدم الفعل على انتقاض النفي وان جعلتها لزيد رفعت
لتأخره عنه وما ذكر في النفي التالي لتقرير ممن صرح
به ابن هشام في اوضحه وبعضهم صرح فيه بجواز النصب
بل والجزم ايضا فيوافقه ان بعضهم نازع ابن هشام بانهم
ذكروا من الشواهد قول القائل الم اك جاركم ويكون بيني
وبينكم المودة والاخاء ولا شك انه لا استفهام فيه التقرير المراد
ومثله قوله تعالى او لم يسيروا في الارض فتكون لهم
قلوب يعقلون بها انتهى وبتقييدنا الطلب بغير لفظ
الخبر واسم الفعل والمصدر ما لو دل عليه بخبر نحو حسبك

الحديث قيام الناس او اسم فعل نحو قولك نزال نكرمك
وصه فنحدثك بالنصب في جواب اسم الفعل فان ذلك لا يجوز
خلافا للكسائي في اجازته مطلقا ولابن جني وعصفور
في اجازته اذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو نزال فنحدثك
ومعناه انزل بخلاف ما لم يكن من لفظه نحو صه فنكرمك قال
ابن هشام في شرح الشذور وما اجدر هذا القول
بان يكون صوابا وذلك لانه لما كان بحروف الفعل
ومعناه اعطي حكمه وقلنا ان فعل الامر لما صح وقوعه
صلة لان حسن تاويله بالمصدر المنسبك منه مع ان
بخلاف اسم الفعل فانه لا يصح كذلك مشتقا كان او غير
مشتق **واو** التي بمعنى الى كقوله لالزمنك او تقضيني
حقي اللام موطئة للقسم والزمن فعل مضارع مبني
على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المباشرة وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انا في محل رفع والنون
نون التوكيد والكاف مفعول به في محل نصب لانه
اسم مبني واو حرف عطف بمعنى الى وتقضي فعل مضارع
~~مبني في الاتصال~~ منصوب بان مضمرة وجوبا بعد او وعلامة
نصبه فتحة ظاهرة في اخره وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوبا تقديره انت في محل رفع والنون نون
الوقاية والياء مفعول اول في محل نصب وحقي مفعول
ثان ومضاف اليه وان المضمرة والفعل بعدها اسم
تاويلا معطوف على اسم مؤول مما قبلها واي ليكونن
مني لزوم لك او قضاء منك لحقي

وقال الشاعر

لاستسهلن الصعب او ادرك المنى

فما

فما انقادت الامال الا لصابر ۝ اي الى ان ادرك المنى
وجوز ابو حيان كونها في هذا البيت بمعنى الا قال بعضهم و
بمعنى او بمعنى الا كقولك لاقتلن الكافر او يسلم وكقول الشاعر ليس،
وكنت اذا غمزت قناة قوم ۝
كسرت كعوبها او تستقيما ۝
اي الا ان تستقيم فلا اكسر كعوبها ولا يصح هنا بمعنى الى لان
الاستقامة لا تكون غاية للكسر او بمعنى كي التي للتعليل
نحو لارضين الله او يغفر لي لان المعنى كي يغفر لي
ولا يناسب هنا معنى الى ولا معنى الا لانه يوهم انقطاع
الارضا اذا حصل الغفران وما ذكره من ان النصب
بان مضمرة بعدها وهو صحيح لان او حرف عطف لا عمل
لها ولكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم
ومن ثم لزم اضمار ان بعدها ولذلك لا يتقدم معمول
الفعل عليها ولا يفصل بينها وبين الفعل لانها حرف
عطف ونقل ابن مالك عن الاخفش انه جوز الفصل
بين او والفعل بالشرط نحو لالزمنك او ان شاء الله تقضي
حقي وذهب الكسائي الى ان او المذكورة ناصبة بنفسها
وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى ان الفعل
انتصب بالمخالفة وما ذكره من ان او حرف عطف
لمصدر مؤول من ان والفعل على مصدر مؤول
مما قبلها هو المشهور قال الرضي او في الاصل لاحد
الشيئين او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد اي يعمل
احد الشيئين او الاشياء ولابد له من احدهما فاذا
قصدت مع افادة هذا المعنى الذي هو لزوم احد
الامرين التنصيص على حصول احدهما عقب الاخر

وان الاول اسند الى حصول الثاني لنصب ما بعدها و
فسيبويه يقدره بلا وغيره بالا والمعنيان يرجعان
الى شي واحد فان قدرته بلا فالمضاف بعده محذوف
وهو الظرف اي لا الزمنك الا وقت ان تقطع يدي
فهو في محل نصب على انه ظرف لما قبل او وعند من فسره
بالى ما بعده بتاويل مصدر مجرور بها في معنى الى وخرج
بتقييد او بالتي بمعنى ما ذكرا والتي لا تكون بمعنى
ما ذكر فان الفعل بعدها ينتصب بان
مضمرة جوازا اذا كانت مسبوقة باسم خالص من التاويل
بالفعل ومثلها في ذلك الواو والفا وثم سواء كان
ذلك الاسم غير مصدر كقوله

ولولا رجال من رزام اعزة
وآل سبيع او اسوءك علقما

فاسوءك معطوف على رجال وليس هو في تاويل الفعل
او كان مصدرا كقول ميسون زوجة معاوية
رضي الله تعالى عنه

ولبس عباءة وتقر عيني
احب الي من لبس الشفوف

الرواية بنصب تقر بان مضمرة على انه معطوف على لبس
فكانه قيل ولبس عباءة وقرة عيني ومثال ذلك بعد الفا
قوله لولا توقع معتر فارضيه ما كنت اوثر اترابا على ترب
ومثال ذلك بعد ثم قول الشاعر

اني وقتلي سليكا ثم اعقله
كالثور يضرب لما عافت البقر

فان قيل فعل في هذا المثال مؤول بالفعل لما تقرر في باب

المصدر

المصدر من ان المصدر العامل شرطه ان يكون بمعنى ان وما
والفعل قلت كونه بمعنى ذلك لا يقتضي انه مؤول
بالفعل لان اشتراط صحة حلول ان او ما مع الفعل
محله لا يقتضي تاويله بالفعل قلنا مثل وخرج بالخالص
غيره فلا ينتصب الفعل المعطوف عليه مؤول بالفعل
لوقوعه صلة لال اي الذي يطير وقد ورد مع مواضع
نصب الفعل فيها بان مضمرة وليست مما ورد كقوله
خذ اللص قبل ياخذك ومره يحفرها اي قبل ان ياخذك
ومره ان يحفرها وقولهم تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه بالنصب وقراة بعضهم بل نقذف بالحق
على الباطل فيدمغه وهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه
كما صرح به ابن مالك في شرح الكافية وقال في التسهيل
وفي القياس عليه خلاف انتهى واجاز ذلك الكوفيون
ومن وافقهم فظاهر كلامهم في شرح التسهيل ان حذف ان
مع رفع الفعل ليس شاذا فانه جعل منه قوله تعالى ومن اياته
ان يريكم البرق خوفا وطمعا وقال فيريكم اصله لان حذفت
وبقي يريكم مرفوعا وهذا هو القياس لان الحرف عامل
ضعيف فاذا حذف بطل عمله وقد يقال لا دلالة في
قوله وهذا هو القياس لان معناه لانه بعد ارتكاب
الحذف الشاذ يكون القياس الرفع وهذا لا يدل على عدم
شذوذ الحذف الشاذ يكون القياس الرفع وهذا الذي
قاله مذهب ابي الحسن اجاز حذف ان ورفع الفعل
دون نصبه وجعل منه قوله تعالى افغير الله تامروني
اعبد وذهب قوم الى ان حذف ان مقصور على السماع مطلقا
فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف الا ما سمع واليه ذهب

كقولهم الطائر فيغضب زيد الذباب برفع يغضب وجوبا لان الاسم المعطوف عليه

العوفي

متاخرو المغاربة قبل وهو صحيح **خاتمة** قال الله
تعالى حسن الخاتمة قال ابو حيان ذهب بعض النحويين
الى انه يجوز النصب بعد افعال الشك نحو حسبته يشتمني
فاثب عليه وذلك لان الفعل غير المحقق قريب من النفي
فالحق به في النصب بعده والصحيح جواز ذلك قال وزاد قال م
بعض اصحابنا من مواضع النصب بعد الفاء والواو والنصب
بعد ما بعد جواب القسم لانه غير واجب وجوابه كجواب الشرط
نحو اقسم لو تقدم فتضرب زيدا قال وما ذهب
اليه هذا الذاهب لا يجوز لانه لم يسمع من كلام العرب

والجوازم

جمع جازم من الجزم وهو في اللغة القطع لا جازمة لقوله
ثمانية عشر وسميت هذه الكلمات جوازم لانها
تقطع من القول حركة او حرفا وهي قسمان قسم
يجزم فعلا واحدا اي بالاصالة والا فقد يتعدد
المجزوم به بعطف او غيره وقسم يجزم فعلين اي غالبا
والا فقد يجزم فعلا وجملة وقد يجزم فعلا واحدا
وذلك اذا جي بها في مقام التاكيد مع واو الحال
لمجرد الوصل والربط ولا يذكر جزاء نحو زيد وان كثر
ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم فقد صرح كثير
بان مثل هذا الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء والمعنى
زيد متصف بالبخل حال كونه كثرة ماله مفروضة
وقس على ذلك وفصل ذلك ولم يقتصر على التفصيل
لما تقدم وبدا ببيان الاول فقال
وهي اي الجوازم اي مجموعها **لم** وهي حرف نفي المضارع
ويقلب معناه ماضيا اي حرف يدل على انتفاء حدث

للضارع

المضارع ويقلب زمانه ماضيا نحو لم يلد لم حرف نفي وجزم
يلد فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو في محل رفع
وقد تلغى فلا يجزم بها قال في التسهيل حملا على لا وفي
شرح الكافية حملا على ما وهو احسن لان ما تنفي الماضي
بخلاف لا قال في المغني وقد يرتفع الفعل بعدها كقوله
لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون
بالجار فقيل ضرورة وقال ابن مالك لغة وزعم
اللحياني ان بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم
الم نشرح بالنصب وقوله في اي يومي من الموت
افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر وخرجنا على ان الاصل لم
يقدرن فحذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت
الفتحة دليلا عليها وفي هذا شذوذ ان توكيد المنفي بلم
وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين وقال ابو الفتح
الاصل يقدر بالسكون ثم لما تجاورت الهمزة المفتوحة
والراء الساكنة وقد اجرت العرب الساكن المجاور للمتحرك
مجرى المتحرك والمتحرك مجرى الساكن اعطي للجار حكم مجاوره
وابدلوا الهمزة المتحركة الفا كما تبدل الهمزة الساكنة بعد
الفتحة ثم لزم فتح اذ لا تقع الالف الا بعد ما قبلها ع
فتحة قال وعلى هذا قولهم المراة والكماة بالالف وعليه
خرج ابو علي قول عبد يغوث كان لم ترا قبلي اسيرا يمانيا
فقال اصله ترأ بالهمزة بعد الالف كما قال سراقة البارقي
اري عيني ما لم تراياه ثم حذفت الالف للجازم ثم
ابدلت الهمزة الفا لما ذكرنا واقيس من تخريجها ان
يقال في قوله ايوم لم يقدر نقلت همزة ام الى راء يقدر

حركتها

ثم ابدلت الهمزة الساكنة الفا كما في ولا الضالين فيمن همز
وكذلك القول في المراة والكماة وقوله كان لم تنزا ولم
تحرك الالف فيهن لعدم التقاء الساكنين وابدلت ثم الالف
همزة متحركة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعا
لفتحة الزاي وقد تنفصل من مجزومها في الضرورة بالظرف
كقوله فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى
اهل من الوحش تؤهل وقد يليها الاسم معمولا لفعل
محذوف يفسره ما بعده كقوله ظننت فقير اذا اعينا
تمرت لبه فلم ذا رجا الفه غير والصب الى هنا كلام المغني
وجزم السيوطي في جمع الجوامع بان النصب بلم لغة

بلغ

ولما اختها وهي النافية قال الاكثر وهي مركبة
من لم الجازمة وما الزائدة وقال بعضهم هي بسيطة
فان قيل كان على المص ان يقيد لما باختها اي اخت لم
كما قال في التسهيل ومنها لما اختها بمعنى ان من الجوازم
فقيد لما بقوله اختها احترازا عن لما بمعنى الا وعن لما
التي هي حرف وجود لوجود وكذلك فعل ولده
فقال احترزت بقولي اختها من لما الحينية او من
لما بمعنى الا قلت لا حاجة لهذا الاحتراز لان لما الحينية
والتي بمعنى الا لا يحفظ دخولها على المضارع اصلا فان
لما التي بمعنى الا لا تدخل الا على جملة اسمية نحو ان كل نفس
لما عليها حافظ في قراءة من يشدد الميم او على الماضي
لفظا لا معنى نحو انشدك الله كذا اي الا فعلت والمعنى
ما اسالك الا فعلك كذا والتي هي حرف وجود لوجود
لا يليها الا ماض لفظا ومعنى نحو ولما جاء امرنا

لا بعلتك كذا

نجينا هودا واما في قوله اقول لعبد الله لما سقاونا

ونحن

ونحن بوادي عبد شمس وهاشم فقيل وان احدى المركبين
استجازك لان وهما في البيت فعل بمعنى سقط وشم
امر من قولك شمته اذا نظرت اليه نحو لما يقض لما حرف
نفي وجزم يقض فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه
حذف اخره وهو الياء نيابة عن السكون لانه معتل
الاخر وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو في محل
رفع وتشارك لما لم في امور الحرفية والاختصاص
بالمضارع ونفيه وجزمه وقلب زمانه الى المضي وجواز
دخول همزة الاستفهام على كل منهما لكن دخولها على لم اكثر
وتفارقها في امور احدها ان المنفي بها مستمر الانتفاء الى
زمن الحال بخلاف المنفي بلم فانه قد يكون مستمرا مثل
لم يلد ولم يولد وقد يكون منقطعا مثل هل اتى على
الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا لان المعنى
انه كان بعد ذلك شيئا مذكورا ومن ثم امتنع لما يقم ثم
قام لما فيه من التناقض وجاز لم يقم ثم قام ثانيها
ان لما تؤذن كثيرا بتوقع ثبوت ما بعدها نحو بل لما
يذوقوا عذابي اي الى الان ما ذاقوه وسوف يذوقونه
وقد لا تؤذن بذلك كقولهم ندم ابليس ولما ينفعه
الندم ولم لا تقتضي ذلك كذا قال المغني الزمخشري

والعرف لا يسقط سقيا وتافلة لعبد الله شمه ابي الفرابه

خذلك

والالوف والاستعمال يشهد ان به ثالثها ان منفي
لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي
لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن
وقال ابن مالك لا اشترط كون منفي لما قريبا من الحال
مثل عصى ابليس ربه ولما يندم بل ذلك غالبا لا لازم رابعها
ان الفعل يحذف بعدها فيقال هل دخلت البلد فيقال

قاربتهما ولما تزيد ولما ادخلها ولايجوز قاربتهما ولم

واما قوله ٥ احفظ وديعتك التي استودعتها ٥

٥ يوم الاعارب ان وصلت وان لم ٥

فضرورة **خامسها** انما لا تقترن بحرف الشرط تقاوع

بخلاف لم تقول ان لم قال الله وان لم تفعل

فما بلغت رسالته ولا يجوز ان لما تقم قمت قال الرضي

كانه لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي او شبهه

ومعموله بريد بشبه الحرف اسما الشرط كمن تقول

من لم يكرمني اهنه ولا تقول من لما يكرمني قال الدماميني العطلة

وهذا من الرضي صريح بان حرف الشرط هو الجازم في المضارع

المقترن بحرف النفي مثل ان لم تقم وليس كذلك انتهى

والم نحو الم نشرح لك صدرك الهمزة للتقرير

ولم حرف نفي وجزم ونشرح فعل مضارع مجزوم بلم

وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا

تقديره نحن في محل رفع **والما** نحو الما احسن اليك ونسخ

المص في عدا لم والما من الجوازم لان الجازم انما هو لم

ولما والهمزة ليست من الجازم بل هي للتقرير وهو الاستفهام عن

امر معلوم للمخاطب يستلزم حمله على اقراره بما هو معلوم

منه او غيره واعلم ان الهمزة تدخل على منفي فتخرج من الاستفهام

الى التقرير اي حمل المخاطب على الاستقرار بما بعد النفي نحو الم

نشرح لك صدرك فيجاب ببلى كما في حديث البخاري

بينا ايوب يغتسل عريانا فخر عليه جراد من ذهب

فجعل ايوب يحثي في ثوبه فناداه ربه يا ايوب الم

اغنيتك عما ترى قال بلى وعزتك ولكن لا غنى لي

عن بركتك وقد تبقى على الاستفهام كقولك لمن قال

لم

لم افعل كذا الم تفعله اي احق انتفا فعلك فيجاب

بنعم او لا ومنه قوله الا اصطبار لسلمى ام لها جلد اذا الاقي

الذي لاقاه امثالي فيجاب بمعنى منهما وقد يجيء لغير ذلك

كالابطا نحو الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم

لذكر الله والتوبيخ نحو الم نعمركم **ولام الامر والدعا**

اي اللام الموضوعة لطلب الفعل سوا استعملت في الطلب

امر كان نحو لينفق ذو سعة من سعته او دعا نحو ليقض

علينا ربك او التماسا كقولك لمساويك ليفعل فلان

كذا او استعملت في غيره كالتي يراد بها ويصحبها الخبر

نحو قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اي فيمد

والتهديد نحو ومن شا فليكفر واما ليكفروا بما اتيناهم

وليتمتعوا فتحتمل اللام فيه التعليل فيكون ما بعدها

منصوبا بان مضمرة جوازا والتهديد فيكون مجزوما

واضاف اللام الى الامر والدعا لانه نكرة قابلة للاضافة

ولم يضف لا في قوله ولا في النهي والدعا لانها علم لنفسها

فلا تقبل الاضافة وانما عملت لام الامر الجزم لان المضارع

لما دخله لام الامر شابه المخاطب وهو مبني ولم يكن امر

بنا ذلك لوجود حرف المضارعة مع عدم تعذر الاعراب

فاعرب باعراب يشبه البنا وهو السكون لانه الاصل

في البنا فاللام لكون المشابهة مستفادة منه عمل الجزم

قال ابن مالك وللام الطلب الاصالة في السكون

من وجهين احدهما مشترك وهو كون السكون

مقدما على الحركة اذ هي زيادة والاصل عدمها

والثاني مختص وهو ان يكون لفظها مشاكلا

لعملها كما فعل بها الجر لكن منع من سكونها الابتدا فكسرت

[illegible]

انتهى ووجه الكسر انها حملت على لام الجر لانها اختها في الاختصاص
بقبيل من الكلم وسليم يفتحها طلبا للسخفة واسكانها بعد
الواو والفا اكثر من تحريكها نحو فليستجيبوا لي وليؤمنوا
بي وقد تسكن بعد ثم نحو ثم ليقضوا تفثهم في قراة
الكوفيين وقالون والبزي وفي ذلك رد على من قال
انه خاص بالشعر ويجوز حذفها في الشعر دون غيره
كقوله محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا
اي فلتفد واجاز الفرا حذفها في الشعر كقوله قل له
يفعل وقال ابن مالك في شرح الكافية حذف لام
الامر وابقا عملها مطرد بعد امر بقول ومثل
ذلك بقوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا
الصلاة وجا[ء] [؟] في الاختيار بعد قول غير امر نحو قلت
لبواب لديه دارها تيذن
فاني حموها وجارها اي لتيذن
ويختص بالضرورة فيما سواها انتهى والصحيح
الاطلاق السابق وهو مقتضى كلامه في التسهيل
وبه جزم ابن الحاجب وقال الافصح رفع الفعل
فيقال تضرب زيدا مرادا به لتضرب فقد
صح في الماضي نحو غفر الله له والمضارع اولى لانه شبه
بما فيه لام الامر فالمراد من قوله تعالى تؤمنون
بالله لتؤمنوا بدليل قوله بعد يغفر لكم مجزوما
محمد منادى حذف منه حرف الندا التبال قيل
الوبال ابدلت واوه تا مثل تقوى وفي الصحاح
في فصل التا بتله الحب واتبله اي اسقمه وافسده
انتهى ولا مستعمله **في النهي والدعا**

او

نعوم

فازع

او موضوعة في النهي والدعا اي لهما سوا استعملت
في النهي نحو لا تخف او في الدعا نحو لا تؤاخذنا او في
الالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل عليه لا تفعل
كذا او في غيره لك كقولك لولدك او عبدك لا تفعل
وخرج لا النافية والزايدة وقد سمع عن العرب
الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كي نحو جئته لا يكن له علي
حجة ولقلته لم يتعرض له المصنف قال ابن مالك ويجوز في
النفي بلا الصالح قبلها كي الرفع الراجح والجزم سماعا عن العرب
قال انه يقول العرب ربطت الفرس لا تنفلت واوثقت
العبد لا يفر حكى الفرا ان العرب توقع هذا وتجزمه قال
فانما جزم لان تاويله ان لم اربطه فر فجزم على التاويل
قال ابو حيان وما ادعياه خالفا فيه الخليل وسيبويه
وساير البصريين وانما عملت لا الناهية الجزم لكونها
نظيرة لام الامر من جهة انها للطلب او نقيضتها
لا النافية اذ لا طلب فيها فان قيل يبقى مما يجزم فعلا واحدا
الطلب اي ما يفيد الطلب ولو كان اسم فعل او جملة
الخبرية قصد بها الطلب فانه جازم للمضارع الواقع
بعده اذا لم توجد فيه الفا وقصد الجزا بان قدر مسببا
عن ذلك المتقدم كما ان جزا الشرط مسبب عن فعل الشرط
نحو قوله تعالى تعالوا اتل ونحو لا تدن من الاسد
تسلم ورب اغفر لي ادخل الجنة وهل تكرمني اكرمك
وليت لي مالا انفقه والا تنزل عندنا تصب خيرا
ولولا تاتينا تحدثنا وقوله لعل قوله النفا تامنك [؟]
نحو صبرا جميل بك من بعد العداوة للبشر ونحو ابن بيتك
ازرك وحسبك حديث ينم الناس اي حسبك الحديث

مرجعية ان اللام للطلب العجل[؟]
هي الطلب ثم كذا بخلاف ع[؟]

لحذف الخبر وقال قوم لا حاجة الى الخبر لانه في معنى ما لا يحتاج
الى الخبر وهو اكتفى وهكذا ذلك اي اتيتني تجزى او تستريح
واتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه كان معناه ليتق وليفعل
خيرا قلت اختلف في عامل الجزم في هذا الفعل على اقوال
احدها ما ذهب اليه الجمهور من ان الجازم هو اداة الشرط
المقدرة بعد الطلب فلعل المص يختار هذا القول
ورده ابن مالك بقوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا
يقيموا الصلاة ووجهه انه لو كان الجزم في جواب
شرط مقدر اي ان تقل لهم اقيموا الصلاة يقيموها لاستلزم
ان لا يتخلف احد من المقول لهم ذلك عن الامتثال
ولكن التخلف واقع واجاب ولده بان الحكم مسند اليهم
على سبيل الاجمال لا الى كل فرد فيحتمل ان يكون الاصل يقيم
اكثرهم ثم حذف المضاف واقيم عنه المضاف اليه
فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال انه ليس المراد بالعباد
الموصوفين بالايمان مطلقا بل المخلصون منهم وكل
مؤمن مخلص قال له الرسول اقيموا الصلاة اقامها واجاب
غيره بانه يكفي الشرط في كونه شرطا توقف الجزاء عليه وان
كان متوقفا على شيء اخر نحو ان توضأت صحت صلاتك
فلا يلزم ان يكون علة تامة وقيل الجزم بما قبل
الفعل من الامر والنهي وغيرها على تضمن معنى الطلب
معنى ان كما في اسما الشرط نحو من يأتيني اكرمه فاغنى
ذلك التضمن عن تقدير لفظها بعد الطلب ومشى
عليه ابن مالك في شرح الكافية ونقل عن الخليل
وسيبويه ورد بان تضمن هذه الاشيا معنى الشرط
ضعيف لان التضمن زيادة بتغيير

الوضع

الوضع والاضمار زيادة بغير تغيير فهو اسهل وبان تضمين
الفعل معنى الحرف اما غير واقع او قليل وقيل الجزم بهذه
الاشيا لا على وجه التضمين بل على جهة النيابة مناب
الشرط بمعنى انه حذفت جملة الشرط وانيبت هذه منابها
في العمل فيكون جزمها لنيابتها مناب الجازم لا لتضمن الجازم
ورد بان نايبة الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي
معنى الشرط وقيل الجازم لام مقدرة فاذا قيل الا تنزل
تصب خيرا فمعناه لتصب خيرا قال ابو حيان وليس
بشيء لانه لا يطرد في مواضع الجزم الا بتجوز كثير
وعلى هذا الاشكال على المص ايضا لتربيع الحصر ونفي
النهي وانجزام الجزاء بهذه الاشيا لا ان مقدرة ظاهر
مذهب الخليل لانه قال ان هذه الاوائل كلها فيها
معنى ان فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره ان ان مع
الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك كاسناد كثير هم
اسناد الجزم للفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه
اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فما المانع من ان
يجزم الفعل المتضمن معنى ان فعلا واحدا قال الحفيد فان
قلت هذا مشكل لان معنى الشرط ولا متضمنا له مع حرف
الشرط لما فيه من التعسف ولا يجوز ان يكون فعل الشرط
مقدرا بعده لعدم اظهاره بدون حرف الشرط بخلاف اظهاره
معه قلت انه متضمن له مع حرف الشرط وليس فيه
تعسف كذا قيل وفيه نظر قلنا مثل على ان المانع ان يمنع
عدم جواز كونه مقدرا بعده لان اداة الشرط موجودة الى
هنا كلام الحفيد وما بقي يجزم فعلين يسمى الاول
منهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني ويسمى الثاني جوابا

على ان المصنف

انه

المعذر ولعلى ذلك

انتهى

لا نسلم ان معنى الشرط ولا يجوز ان يكون الكلب بنفسه ولا م

وجزائيتهما له بجواب السؤال لانه يقع بعد وجود الشرط
كما يقع الجواب بعد السؤال ولانه يتبنى على الاول ابتنا الجزا
على الفعل قال ابو حيان التسمية بهما مجاز لان الجزا هو الفعل
المرتب على فعل اخر ثوابا عليه او عقابا وهو مفقود هنا
لكنه لما كان هذا الفعل متوقفا على الفعل الاخر اشبه الجزا فسمي
به وانما سمي جوابا لانه لما لزم على القول الاول صار كالجواب
الاتي بعد كلام السايل انتهى ودعوى التجوز صحيحة باعتبار
اللغة واما باعتبار الاصطلاح فممنوعة بل الظاهر منهما التسمية
حقيقة اصطلاحية ش اداة الشرط وهي ما تدخل
على شيئين فتجعل اولهما سببا لثانيهما قال بعضهم المراد
بجعلها الشي سببا ان المتكلم اعتبر سببية شي لشي اخر بل ملزومية
شي وجعلها دالة عليهما ولا يلزم ان يكون الفعل الاول
سببا حقيقيا للثاني ولا ذهنا بل انما ينبغي ان يعتبر المتكلم
بينهما نسبة يصح ان يوردهما في صورة السبب بل اللازم
والملزوم كقولك ان شتمتني اكرمتك فالشتم ليس سببا
حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك
النسبة اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه مما يمكن يصير
الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام
عنده وشرط الجواب الافادة كخبر المبتدا فلا يجوز ان يقم
زيد يقم فان دخله معنى يخرجه للافادة جاز ومنه
من كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله
الحديث ولا فرق في الفعلين بين المضارعين نحو وان
تخفوه يعلمه الله والماضيين نحو وان عدتم عدنا
والماضي فالمضارع نحو من كان يريد حرث الاخرة نزد له
في حرثه والعكس وهو قليل وخصه سيبويه والجمهور

لاخارجا م

بالضرورة

١٥٠

بالضرورة لكن اجازه الفراء في الاختيار وتبعه ابن مالك
ورد على الجمهور بقوله عليه السلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا
غفر له وقوله تعالى ان نشا ننزل عليهم من السماء اية فظلت
اعناقهم لان المعطوف على الجواب جواب ورفع الجواب
المسبوق بماض مضارع بلم قوي لان الاداة الا لم تعمل في لفظ
الشرط الفعلي مع قربه فلا تعمل في الجواب مع بعده وقضية
التعليل ثبوت الحكم اذا كان الشرط مضارعا مبنيا وقضية
المثال خلافه وقد يفرق بان من شان المضارع التاثير
لفظا كقوله وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غايب
مالي ولا حرم اي ولا حرمان عندي وكقوله ان لم
تقم اقوم والرفع عند سيبويه على تقدير تقديمه وكون
الجواب محذوفا وعند ابن العباس على تقدير الفا وقيل
هو الجواب وليس على التقديم والتاخير ولا على حذف الفا
لانه لما لم يظهر لاداة الشرط تاثير في فعل الشرط لكونه
ماضيا ضعفت عن العمل في فعل الجواب فان قلت هل يظهر
لهذا الاختلاف اثر قلت نعم وذلك انا اذا جعلناه على
نية التقديم والتاخير كما ذهب اليه سيبويه يكون المضارع
المرفوع دليل الجواب لا عينه وح فلا يجزم ما عطف عليه
ويجوز ان يفسر ناصبا لما قبل الاداة نحو زيدا ان اتاني
اكرمه وان قلنا ان الفا مقدرة كما يقول المبرد او الفعل
المضارع المرفوع عينه جواب ولا تقدير انعكس حكم المسئلتين
فجاز جزم المعطوف وامتنع التفسير في تلك المسئلة
ضرورة ان الجواب وما بعد الفا لا يمكن تسلطه على
ما قبل الاداة ولا يفسر عاملا فيه بخلاف رفعه في غير
ذلك فانه ضعيف لان الاداة قد عملت في الشرط

او مضارع

والمبان من عملها في الجواب كقوله فقلت تحمل فوق طوقك
المطيقة من يأتها لا يضيرها وعليه قراءة طلحة ابن سليمان
اينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرككم ولا يكون الشرط
ماضي المعنى فلا يجوز ان قام زيد امس فاما قوله
تعالى ان كنت قلته فقد علمته فمعناه ان يثبت اني كنت
قلته ولا يكون انشا ولا دعا ولا جامدا كعسى وليس ولا
مقرونا بتنفيس كالسين ولا بقد ولا بناف غير لا ولم
فلا يجوز ان قمت ولا ان رحمه الله او يرحمه ولا ان عسى
ولا ان سيقوم ولا ان قد ولا ان ما قام ولا ان لن يقم
بخلاف الا تفعلوه تكن فتنة وان لم تفعل فما بلغت
رسالته وهي ان المكسورة الهمزة الساكنة النون قال ان
الرضي وشرطها في الاغلب مستقبل المعنى فاذا اردت معنى
الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كنت قلته
فقد علمته وان كان قميصه قد وانما اختص ذلك بكان لان
الفائدة التي تستفاد منه في الكلام الذي هو فيه الزمن
الماضي فقط او مع النص على المضي لا يمكن افادة الاستقبال
وهذا من خصايص كان دون ساير الافعال الناقصة
قال الدماميني مع ما فيه من النظر مشى عليه التفتازاني
في مواضع من حاشية الكشاف قلت والقول بان ان
الشرطية لا تقلب كان بخصوصها عن معنى المضي بل هو باق معها
هو مذهب المبرد نقله عنه جماعة من قول الامام
قاضي القضاة ناصر الدين ابن المنير في تفسيره المسمى
بالبحر الكبير قال والصحيح الفائق كان الوافقه
بعد ان الشرطية بمنزلة غيرها من الافعال
الماضية وهو مذهب الجمهور وظاهر كلام الجزولي

لانه

لانه قال والماضي بالوضع له قد يتصرف معناه الى الاستقبال
دون لفظه وهي ادوات الشرط الا لو ولما انتهى وقال
اي البعض المتقدم ولو كانت لا تقلب معنى كان الى الاستقبال
لقوة دلالتها على الماضي لما جاز ان تأتي بعد ان والمراد بها
الاستقبال في موضع من المواضع فليس الامر كذلك الا ترى
ان المعنى على الاستقبال في قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا
وقال ابن الحاجب في شرح منظومته قد يراد به يعني
بالفعل الواقع شرطا الماضي مع المستقبل جميعا لا الماضي
وحده لاجوزه بعضهم مثل قوله تعالى وان تؤمنوا وتتقوا
يؤتكم اجوركم فيدخل في ذلك الماضي والمستقبل جميعا
وكذلك قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات
ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق
والمراد به اصحاب الاخدود وغيرهم ممن يفعل
فعلهم قلت ليس ما في هذه الاية من قبيل الشرط
الذي فيه الكلام حتى يورده هنا ولكن لما كان هنا
مشابها للشرط وكان الحكم الذي ذكره هنا جاريا في
مشابه الشرط اورد هذا المثال ايضا تنبيها على جريان
الحكم المذكور فيه ثم قال وكذلك ومن يؤمن بالله
ويعمل صالحا يدخله واشباهه والمراد من امن ومن
ومن يؤمن بالله ويعمل لان المعنى والسياق يقتضي
ذلك وكذلك يحكم بالعموم في مثل ان جاءك رجل عالم فاكرمه
بالتكرير في المطلق لان السياق باعتبار المعنى يقتضي
ذلك اذ الغرض في مثله قصد التكثير كقوله تعالى
وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط
او لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا وكقوله تعالى

اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا ولا اشكال فيه فان قلت فيلزم
على هذا التكرير المشروط بتكرير الشرط ومعلوم انك لو قلت
ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت مرة طلقت
ثم لو ثانية لم تطلق قلت هذا اذا لم يكن العرف يقتضي
التكرار وقد علم عرف الشارع ان هذه الشروط في التعليم
والترغيب والترهيب كلها وان كانت مطلقة المعنى
فيها قصد تكرير المشروط عند تكررها لان المقصود التعليم
مستمرا والترغيب مستمرا والترهيب مستمرا والعرف في مثله
قصد التكرير وحينئذ فقال ابن مالك رحمه الله تعالى
ما معناه ان المشروط لا يتكرر بتكرر الشرط الا ان يكون العرف
في مثله مقتضيا التكرير كقول القائل ان تركت صلاة الوتر
فعلي كذا لا يقصد المرة الواحدة وانما المراد المحافظة
على ذلك مستمرا ولا يستقيم ذلك الا بتكرار المشروط عند تكرار
الشرط الى هنا كلامه قلت والحاصل انه اخرج الواقع شرطا
في مثل ذلك عن دلالته عن الزمن الخاص الذي وضع
له واستعمل في مطلق الزمان مجازا للقرينة من باب
استعمال المقيد في المطلق فصدق على الماضي كما صدق
على المستقبل الى هنا كلام البدر الدماميني وقد تهمل ان حملا
على لو ومتى حملا على اذ الحديث فانك ان لا تراه فانه يراك
وحديث وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس قال
ابن مالك ونازعه ابو حيان وقد تقترن بلا النافية
فيظن من لا معرفة له انها الا الاستثنائية نحو الا تنصروه
فقد نصره الله الا تنفروا يعذبكم والا تغفر لي وترحمني
اكن من الخاسرين والا تصرف عني كيدهن اصب
اليهن وقد وقع لبعض من يدعي الفضل انه سئل في الا تفعلوه

فقال

فقال ما هذا الاستثناء أمتصل أم منقطع وكان ينبغي ان
يجاب بان الاستثناء الذي تخيلته متصل بالجهل ومنقطع
عن الفضل فان قيل كان عليه ان يقيد ان الشرطية احترازا
عن النافية وعن المخففة من الثقيلة وعن الزائدة فانها
لا تجزم قلت لا حاجة الى التقييد لانها اذا اطلقت تنصرف
الى الشرطية والنافية وتدخل على الجملة الاسمية نحو ان الكافرون
الا في غرور ان امهاتهم الا اللائي ولدنهم ومن ذلك وان من
اهل الكتاب الا ليؤمنن به اي ما احد من اهل الكتاب الا
ليؤمنن به فحذف المبتدا وبقيت صفته ومثله وان
منكم الا واردها وعلى الجملة الفعلية نحو ان اردنا الا الحسنى
ان يدعون من دونه الا اناثا وتظنون ان لبثتم الا قليلا
ان يقولون الا كذبا واذا دخلت على الجملة الاسمية
لم تعمل عند سيبويه والفراء واجاز الكسائي والمبرد
اعمالها عمل ليس وسمع من اهل العالية ان احد خيرا من احد
الا بالعافية وان ذلك نافعك ولا ضارك ومما يتخرج على
الاهمال الذي هو لغة الاكثرين قول بعضهم ان قائم اصله
ان انا قائم فحذفت همزة انا اعتباطا وادغمت نون ان في
نونها وحذفت الف انا في الوصل وسمع ان قائما على الاعمال
وقول بعضهم نقلت حركة الهمزة الى النون ثم اسقطت
على القياس في التخفيف بالنقل ثم سكنت النون وادغمت
مردود لان المحذوف لعلة بمنزلة الثابت ولهذا تقول
هذا قاض بالكسر لا بالرفع لان حذف الياء لالتقاء الساكنين
فهي مقدرة الثبوت وحينئذ فيمتنع الادغام لان الهمزة فاصلة
في التقدير ومثل هذا البحث في قوله تعالى لكنا هو الله ربي
واما المخففة من الثقيلة فتدخل على الجملتين فاذا دخلت

على الاسمية جاز اعمالها خلافا للكوفيين بدليل قراءة الحرميين
وان كلا لما ليوفينهم وحكاية سيبويه ان عمرا لمنطلق
ويكثر اهمالها نحو وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا وان كل
لما جميع لدينا محضرون وان دخلت على الفعلية وجب
اهمالها والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وان كانت
لكبيرة ودونه ان يكون مضارعا ناسخا نحو وان نظنك
لمن الكاذبين ويقاس على النوعين اتفاقا ودون هذا ان
يكون ماضيا غير ناسخ نحو قوله شلت يمينك ان قتلت لمسلما
ولا يقاس عليه خلافا للاخفش اجاز ان قام لانا وان قعد
لانت ودونه ان يكون مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم
ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه ولا يقاس عليه
اجماعا واما الزائدة فاكثر ما زيدت بعد ما النافية
داخلة على جملة فعلية ما ان اتيت بشيء انت تكرهه او اسمية
كقوله فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا وفي
هذه الحالة تكف عمل ما الحجازية كما في البيت وقد تزاد
بعد ما الموصولة الاسمية كقوله يرجي المرء ما ان لا يراه
وتعرض دون ادناه الخطوب وبعد ما المصدرية
كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال
يزيد وبعد الا الاستفتاحية كقوله

الا ان سرى ليلى فبت كئيبا
احاذر ان تنأى النوى بغضوبا

وقيل مدة الانكار وهي مدة تلحق الاخير المذكور في الا
ستفهام بالانكار خاصة اذا قصدت انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر
وانكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول جاء زيد فيقول المنكر مجيئه
لك ازيدنيه اي كيف يجيئك فهذه العلامة انه

لا

كقوله

من نفسه

لا يعتقد انه جاءك او يقول لك لم لا نأتيك في ان زيدا
جاءك ويستنكر ان لا يجيئك فكانه يقول من يأتيك في
هذا وكيف لا يجيئك ثم سيبويه جعلها يقال له تخرج
ان اخصبت البادية فقال انا انيه منكرا ان يكون رايه
على خلاف ذلك قاله في المغني وزعم ابن الحاجب انها تزاد
بعد لا الايجابية وهو سهو وانما هي ان المفتوحة اليمني قاله
الدماميني وجزم المص يعني ابن هشام بالسهو من غير تثبت
لتسنده اليه غير مناسب فابن الحاجب ثقة وقد نقل هذا
الحكم فيقبل ولا يرد بمجرد السهو ولم ار احدا من شراح كلامه
انتقد ذلك عليه وفيهم الائمة الثقات بل قرروا ذلك
ولم يتعقبوه وقال الرضي المفتوحة بعد لما هي المشهورة
تقول لما ان جلست فتحا وكسرا والفتح اشهر وما أي
الشرطية وتكون زمانية وغير زمانية كما سياتي نحو
قوله وما تفعلوا من خير يعلمه الله فما اسم شرط جازم
متضمن لمعنى الشرط منصوب محلا لانه مفعول
مقدم لتفعلوا وتفعلوا فعل الشرط مجزوم بما وعلامة
جزمه حذف النون نيابة عن السكون لانه من الافعال
الخمسة والواو فاعل في محل رفع لانه اسم مبني ومن خير جار
ومجرور في محل نصب على الفتح الحال ويعلمه جواب الشرط
مجزوم بما وعلامة جزمه السكون والهاء مفعول به في محل
نصب والله فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة
في آخره وقال السمين في اعرابه كل ما قلنا في اعراب ما ننسخ
يأتي ههنا والذي قاله هناك ان في ما قولين احدهما
وهو الظاهر انها مفعول مقدم لننسخ وهي شرطية
جازمة والتقدير أيّ شيء ننسخ مثل قوله تعالى اياما تدعوا

ثم لا كذا

اعلم

زيادة

جلست

ومنها

والثاني الشرطية ايضا جازمة لفعلين وكلمتا واقعة موقع المصدر
ومن اية هو مفعول به والتقدير اي نسخ ننسخ اية قال
ابو البقاء وغيره وقال الواحدي ما مصدر رجاير انتهى ونقل
عن ابي البقاء انه يراد في وما تفعلوا وجه اخر وهو ان يكون
من خير في محل نصب نعتا لمصدر محذوف تقديره وما
تفعلوا فعلا كاينا من خير ويعلمه جزم على جواب الشرط
ولابد من مجاز في الكلام فاما ان يكون عبر بالعلم عن المجازاة
على فعل الخير كانه قيل يجازكم واما ان يقدر المجازاة
بعد العلم اي فيثيبه عليه فان قيل الله عالم بكل شي سوا
كان خيرا او شرا فما الفايدة في تعلق العلم بالخير وحده
قيل المراد منه الحث عقيب النهي عن الشر ليتقيد له
ويستعمل مكانه وقيل المعنى على العموم لكن اقتصر على ذكر
الخير على سبيل الاكتفا اظهارا لشرفه فان قلت ما
الفايدة في هذا التعليق مع ان علم الله تعالى متعلق
بكل شي قلت قيل الترغيب في فعل الحسنات والترهيب
عن اكتساب السيئات على ان الشرط ثابت مستقر في كل
حال وهذا من ذلك القبيل وقد عرفت ان المراد من
التعليق في امثال هذا هو مطلق الارتباط سوا كان على
سبيل التوقف ام لا وفي المعنى الثالث اي من اوجه
ما الاسمية ان تكون نكرة متضمنة معنى الحرف وهو نوعان
احدهما الاستفهامية ثم قال النوع الثاني الشرطية
وهي نوعان غير زمانية نحو وما تفعلوا من خير يعلمه
الله ثم قال وزمانية ونقله عن جماعة ومثله
بقوله فما استقاموا لكم فاستقيموا اي استقيموا لهم
مدة استقامتهم لكم انتهى ومن جزم بانها ترد للزمانية

قد يستعمل للدلالة على ان المشروط [illegible] مستمر [illegible] هذا امره [illegible] صح

الرضي ومنه

ومثله نحو ما تجلس من الزمان اجلس فيه وعدها من الجوازم قرينة
على ارادة الشرطية بخلاف الاستفهامية والموصولة والنكرة
الموصوفة والنكرة التامة والزايدة **ومن** وهي موضوعة
لمن يعقل متضمنة معنى الشرط ويقال لها اسم شرط جازم نحو
من يعمل سوا يجز به من اسم شرط جازم مبتدا في محل رفع
بالابتدا في خبره الخلاف الاتي يعمل فعل الشرط مجزوم بمن
وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو في محل رفع لانه اسم مبني يجز فعل مضارع
مبني لما لم يسم فاعله جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه
حذف اخره وهو الالف نيابة عن السكون لانه معتل الاخر
ونايب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو في محل
رفع لانه اسم مبني وبه جار ومجرور متعلق بيجز وقال
في المغني واذا وقع اسم الشرط مبتدا فهل خبره فعل الشرط
وحده لانه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره فقولك
من يقم لو لم يكن فيه معنى الشرط بمنزلة قولك كل من الناس
يقوم او فعل الجواب لان الفايدة به تمت ولالتزامهم
عود ضمير منه اليه على الاصح ولان نظيره هو الخبر في الذي
ياتيني فله درهم او مجموعهما لان قولك من يقم اقم
معه بمنزلة قولك كل من الناس ان يقم اقم معه والصحيح
الاول وانما توقفت الفايدة على الجواب من حيث التعليق
فقط لا من حيث الخبرية انتهى والظاهر ان مراده بفعل
الشرط وفعل الجواب جملة الشرط وجملة الجواب وعد
من الجوازم قرينة على ارادة الشرطية بخلاف الاستفهامية
والموصولة والنكرة الموصوفة والنكرة التامة **ومهما**
وهي موضوعة لغير العاقل وضمنت معنى الشرط ونقل

هي بسيطة او مركبة خلاف واختار ابو حيان البساطة
لانه لم يقم على التركيب دليل وعليها فهل الفها للتانيث
او للالحاق وعلى التركيب فقيل مركبة من ما الشرطية وما
الزائدة ثم ابدلت الهاء من الالف الاولى دفعا للتكرار
لتقاربهما في المعنى وقيل غير ذلك نحو قوله تعالى مهما
تاتنا به من اية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين مهما
اسم شرط جازم مبتدا في محل رفع بالابتدا لانه اسم مبني
تات فعل الشرط مجزوم بمهما وعلامة جزمه حذف اخره
وهو الياء نيابة عن السكون لانه معتل الاخر وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انت في محل رفع وبه جار
ومجرور متعلق بتات ومن اية بيان لمهما في موضع نصب
على الحال من الهاء في به فان قلت اذا كان الجار
والمجرور حالا من الضمير في به يكون العامل فيه تاتنا
لان العامل في الحال هو العامل في صاحبها مع تصريحهم
بان المعمول لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق الحال
على نفس الجار والمجرور مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على
الجزء او اسم المتعلق على المتعلق لان الحال في الحقيقة متعلقه
معه او متعلقه فقط واللام حرف جر معناه التعليل
وتسحر فعل مضارع منصوب بان مضمرة جوازا بعد لام
كي وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره انت في محل رفع ونا
مفعول به في محل نصب لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب
وبه جار ومجرور متعلق بتسحر والفاء رابطة للجواب
وما نافية ونحن اسمها في رفع ان قدرت حجازية
وهو الظاهر ومبتدا في محل رفع بالابتدا ان قدرت

مطلب

تميمية

تميمية قال في المغني قولهم في نحو وما ربك بظلام وما الله
بغافل ان المجرور في موضع نصب ورفع على الحجازية او التميمية
والصواب الاول لان الخبر لم يجي في التنزيل مجردا من
الباء الا وهو منصوب نحو ما هن امهاتهم ما هذا بشرا ولك
جار ومجرور متعلق بمؤمنين والباء حرف جر صلة لا تتعلق
بشي ومؤمنين مجرور بالباء وعلامة جره الياء نيابة
عن الكسرة لانه جمع مذكر سالم وفي محل النصب على انه خبر
ما ان قدرت حجازية والرفع على انه خبر المبتدا ان قدرت
تميمية وجملة فما نحن لك بمؤمنين جواب الشرط في محل
جزم فان قلت لم كان محل الجملة المقرونة بالفاء الجزم وغير
المقرونة المصدرة بماض نحو ان قام زيد قام عمرو
المحل للفعل الماضي وحده قلت اجيب بان المقرونة
بالفاء لا تسلط للاداة على الفعل والفاء تهيئ الجملة لربطها
بالاداة فكان المحل في الثانية للجملة واما غير المقرونة
فالاداة متوجهة بنفسها للفعل وهو مطلوب لها
بالذات فجزمته فليتامل والدليل على ان مهما اسم عود
الضمير عليها في نحو مهما تاتنا به من اية الاية والضمير
بالاستقراء انما يعود الضمير على الاسما قال الزمخشري وغيره
عاد عليها ضمير به وضمير بها حملا على اللفظ وحملا على المعنى
فائدة انتهى وقال في المغني والا فالتي يعود ضميرها على الاية
انتهى وفي شرح القطر وزعم السهيلي وابن يسعون انها
حرف واستدلا على ذلك بقول زهير ومهما تكن عند امرئ
من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم وتقرير الدليل
منه انها اعربت خليقة اسما لتكن ومن زائدة فتعين
خلو الفعل من ضمير وكون مهما لا موضع لها من الاعراب

اذ لا يليق بها هاهنا لو كان لها محل ان تكون الا مبتدا والابتدا
هنا متعذر لعدم رابط يربط الجملة الواقعة خبرا له واذا
ثبت انها لا موضع لها تعين كونها حرفا والتحقيق ان اسم
تكن مستتر ومن خليقة تفسير لما كما ان من اية تفسير
لما في قوله ما ننسخ من اية ومهما مبتدا والجملة خبر انتهى فان
قلت لا يلزم من كون الشي لا محل له ان يكون حرفا بدليل
الجملة التي لا محل لها واسما الافعال على الصحيح فاستدلالهما
بما ذكر غير تام بناء على اعرابهما المذكور قلت قد يقال
لعل مرادهما ان انتفا المحلية يستلزم الحرفية ما لم يدل
الدليل على نفيها فليتامل وظاهره ان السهيلي ومن وافقه
يزعم تلازمهما والحرفية وما نحن يرد عليهم عود الضمير
عليها في بعض الصور وانما ادعى انها قد تاتي في بعض المواضع
حرفا وهي حرف لمجرد الشرط اي التعليق نحو قوله وانك

اذ ما اتيت ما انت امر
به تلف من اياه تامر اتيا

ان حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر والكاف اسمها
في محل نصب بها لانه اسم مبني اذ ما حرف شرط جازم
اتيت فعل الشرط مجزوم باذ ما وعلامة جزمه حذف
اخره وهو الياء نيابة عن السكون لانه معتل الاخر وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انت في محل رفع وما
اسم موصول بمعنى الذي مفعول ثان في محل نصب
به لانه اسم مبني وانت مبتدا في محل رفع بالابتدا لانه
اسم مبني وامر خبره وهو مرفوع به وعلامة رفعه ضمة
ظاهرة في اخره وبه جار ومجرور متعلق بامر وجملة
انت امر به صلة الموصول فلا محل لها من الاعراب والعايد

الفا

لكن قال بعضهم الزاعم ان مهما قد يكون حرفا لم يدع تلازمهما للحرفية

وامر خبره وهو مرفوع به وعلامة رفعه ضمة ظاهرة وبه جار ومجرور متعلق بامر وجملة انت امر به صلة الموصول

الهاء من به وتلف بمعنى تجد جواب الشرط فهو مجزوم به
وعلامة جزمه حذف اخره وهو الياء نيابة عن السكون
لانه معتل الاخر وفاعل تلف ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره انت في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب
وجملة اياه تامر صلة من فلا محل لها من الاعراب والعايد
اياه واتيا مفعول ثانيا لتلف وما سبق من ان اذ ما حرف
شرط هو الاصح ومذهب سيبويه وصححه ابن مالك
وغيره وقيل انها ظرف زمان بمنزلة متى لانها قبل دخول
ما عليها كانت اسما والاصل عدم التغيير واجيب عن الاحتجاج
المذكور بان التغيير قد تحقق قطعا بدليل انها كانت
للماضي فصارت للمستقبل فدل على انها نزع منها ذلك المعنى
البتة وانها بالتركيب مع ما صارت حرفا ونظير ذلك
انهم لما ركبوا حب مع ذا فقالوا حبذا زيد نقل حب
من الفعلية وصارت مع ذا جزء كلمة وصارت حبذا كلها اسما بالتركيب
وخرجت عن اصل وضعها بالكلية وفي هذا الجواب
نظر لانه لا يلزم من تغيير الكلمة عن الزمانين الى الاخر خروجها
عن معناها بالكلية بدليل ان الفعل الماضي موضوع للزمان الماضي
واذا دخلت عليه ان نحو ان قام صار للمستقبل ولا يخرج بذلك
عن كونه فعلا ماضيا وان الفعل المضارع موضوع للحال
والاستقبال واذا دخل عليه لم صار للزمان الماضي ولا يخرج عن
بذلك كونه فعلا مضارعا وقد يفهم من الجواب ان الزمان
قد لوحظ فيها والظاهر انه غير مراد فان الزمان معنى
مستقل يدل عليه اللفظ بنفسه فلا يكون معنى الحرف
وان المراد انها للشرط في الزمان المستقبل كما ان لو للشرط في الماضي
مع عدم دلالتها على الزمان قطعا واي بفتح الهمزة والتشديد

وما اسم موصول بمعنى الذي مفعول ثان في محل نصب به وامر [illegible] خبره وهو مرفوع به وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره وبه جار ومجرور متعلق بامر وجملة انت امر به صلة الموصول فلا محل لها من الاعراب والعايد الهاء من به وتلف بمعنى تجد جواب الشرط فهو مجزوم به

اليا وهي بحسب ما تضاف اليه من عاقل وغيره من زمان او مكان او حدث وغير ذلك نحو اي رجل تكرم اكرم واي يوم تسافر اسافر واي مكان تجلس اجلس واي ضرب تضرب اضرب فهي في المثال الاول مفعول به وفي الثاني ظرف زمان وفي الثالث ظرف مكان وفي الرابع مفعول مطلق ونحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسما الحسنى اي اي اسم تدعوا فله الاسما الحسنى ايا اسم شرط جازم مفعول لتدعوا مقدم منصوب به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره وما صلة وتدعوا فعل الشرط مجزوم بايا وعلامة جزمه حذف النون نيابة عن السكون لانه من الافعال الخمسة والواو فاعل في محل رفع لانه اسم مبني والفا رابطة للجواب وله جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم والاسما مبتدا موخر مرفوع بالابتدا وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر وجملة فله الاسما الحسنى جواب الشرط في محل جزم ومتى للعموم في الزمان نحو قوله

والحسنى نعت للاسما مرفوع مثله وعلامة رفعه ضمة مقدرة

انا ابن جلا وطلاع الثنايا
متى اضع العمامة تعرفوني

الثنايا جمع ثنية وهي العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور اي ابن رجل جلا الامور اي كشفها وقيل انا ابن رجل جلا اي كشف امره وقيل جلا هنا علم وحذف منه التنوين لانه محكي كيزيد في قوله

نبئت اخوالي بني يزيد ظلما لهم

فيزيد لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن مما يختص بالفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر

للفعل
لبسرعة

معه

معناه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والاحكام حكم المفرد في الاعراب وعدمه انا مبتدا في محل رفع بالابتدا خبره ابن وهو مضاف لمحذوف اي انا ابن رجل وجلا فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو في محل رفع والجملة صفة لموصوف محذوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون المحذوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقوله ما في القوم دون هذا وفي غيرهما نادر الا سيما اذا التزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا هنا علم الى اخر ما سبق والواو حرف عطف طلاع معطوف على ابن فهو مرفوع مثله وهو مضاف والثنايا مضاف اليه فهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر ومتى اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية واضع فعل الشرط مجزوم بمتى وعلامة جزمه سكون مقدر على اخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة العارضة لالتقا الساكنين بين العين واللام وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انا في محل رفع والعمامة مفعول به فهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره وتعرفوا جواب الشرط فهو مجزوم بمتى وعلامة جزمه حذف النون نيابة عن السكون لانه من الافعال الخمسة والواو فاعل في محل رفع والنون نون الوقاية واليا مفعول به في محل نصب **وايان** بفتح الهمزة وتشديد اليا وفتح النون وكسر همزتها لغة سليم وقرا بها شاذا وهي للعموم في الزمان نحو قوله فايان ما تعدل به الريح تنزل فايان اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية وما زائدة وتعدل فعل الشرط مجزوم بايان وعلامة جزمه

تعول

السكون المقدر على اخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة العارضة للقافية **واعلم** ان هذه الادوات في لحاق ما على ثلاثة اضرب ضرب لا يجزم الا مقرونا بها وهو حيث واذ كما اقتضاه صنيعه واجاز الفرا الجزم بهما بدون ما قياسا على اين ولحوالها وردبانه لم يسمع فيهما الا مقرونين بها بخلافهما وضرب لا يلحقه ما وهو من ومهما واين واجازه الكوفيون في من وانى وضرب يجوز فيه الامران وهو ان ومتى واي وايان ومنع بعضهم في ايان سكون اليا وفتح النون والصحيح الجواز **واين** بفتح الهمزة وهي للعموم في المكان نحو اينما تكونوا يدرككم الموت فاين اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية وهو خبر تكونوا مقدم وما صلة وتكونوا فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم باين وعلامة جزمه حذف النون نيابة عن السكون لانه من الافعال الخمسة والواو اسمه في محل رفع به ويدرككم جواب الشرط فهو مجزوم به وعلامة جزمه السكون والكاف النائبة مفعول به في محل نصب والميم علامة الجمع والموت فاعل يدرك فهو مرفوع به وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره وقرئ برفع يدرككم على حذف الفا كما في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها او على انه كلام مبتدا وانما متصل بلا تكونوا **وانى** بفتح الهمزة والنون المشددة وبعدها الف وهي للعموم في المكان ايضا نحو قوله

خليلي انى تاتياني تاتيا ۞ اخا غير ما يرضيكما لا يحاول

خليلي منادى حذف منه حرف الندا وهو منصوب لانه مضاف الى يا المتكلم وعلامة نصبه اليا لانه مثنى وانى اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية بفعل الشرط

وتاتيا

وسكون اليا وفتح النون ع

وتاتيا فعل الشرط مجزوم به وعلامة جزمه حذف النون الرفع نيابة عن السكون لانه من الافعال الخمسة والالف فاعل في محل رفع لانه اسم مبني والنون نون الوقاية واليا ضمير المتكلم وحده مفعول به في محل نصب لانه اسم مبني تاتيا جواب الشرط مجزوم به وعلامة جزمه حذف النون نيابة عن السكون لانه من الافعال الخمسة والالف فاعل في محل رفع لانه اسم مبني واخا مفعول فهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره وغير مفعول مقدم ليحاول وهو مضاف وما اسم موصول او نكرة موصوفة مضاف اليه في محل جر ويرضي فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو في محل رفع وقد تغاير بينهما الشرط والجزا بالتقييد بالمفعول فان الشرط والجزا كالمبتدا والخبر لا بد من تغايرهما وظاهر قوله صلى الله عليه وسلم من كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله اتحادهما فلا بد من تاويل التغاير فقيل تقديره فيما يسقط من الحديث فمن كانت هجرته الى الله ورسوله نية وقصدا فهجرته الى الله ورسوله حكما وشرعا وقيل حذف من الثاني الخبر اي فهجرته الى الله ورسوله مقبولة او صحيحة وقيل التقدير فيه فله ثواب من هاجر الى الله ورسوله فاقيم السبب وقيل التقدير فيه ما عهد في الذهن دون الاول المتحصل في الخارج مثل انا ابو النجم وشعري شعري اي شعري الذي سمعتموه هو شعري المستقر المعهود في الاذهان لكن ما ظاهره الاتحاد يقصد به المبالغة

والكاف مفعول به في محل نصب والميم والالف علامة التثنية ولا نايبة وفيها وافعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو في محل رفع ع

حكما

مقام المسبب ع

المبالغة إما في التعظيم كما في قوله فمن كانت هجرته إلى الله
ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله وإما في التحقير كما في قوله
ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته
إلى ما هاجر إليه **وحيثما** للمكان نحو قوله حيثما تستقم
يقدر الله لك نجاحا في غابر الأزمان فحيثما اسم شرط
جازم في محل نصب على الظرفية بتستقم وتستقم فعل الشرط
مجزوم بحيثما وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوبا تقديره أنت في محل رفع ويقدر جواب
الشرط فهو مجزوم بحيثما وعلامة جزمه السكون ولك
جار ومجرور متعلق بيقدر والله فاعل فهو مرفوع
وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ونجاحا مفعول
به فهو منصوب به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره
وفي حرف جر وغابر مجرور بفي وعلامة جره كسرة ظاهرة

وهو مضاف والأزمان مضاف إليه فهو مجرور وعلامة جره كسرة ظاهرة [illegible]

في آخره والنجاح الظفر بالمقصود والغابر بالغين المعجمة
يطلق على المستقبل وهو المراد هنا ويطلق على الماضي أيضا
وكيفما ما ذكره من أن كيفما يجزم هو مذهب الكوفيين
وقطرب ومذهب جمهور البصريين المجازاة بها
معنى لا عملا وذلك لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب
موافقة جوابها لشرطها قال في المغني وتستعمل كيفما
على وجهين أحدهما أن تكون شرطا فتقتضي فعلين
متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيف تصنع
أصنع ولا يجوز كيف تجلس أذهب باتفاق

كيف ع

ولا كيف تجلس أجلس بالجزم عند البصريين إلا قطربا لمخالفتها
لأدوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها
كما مر وقيل يجوز مطلقا وإليه ذهب قطرب والكوفيون

وقيل

وقيل يجوز بشرط اقترانها بما قالوا ومن ورودها شرطا
قوله تعالى ينفق كيف يشاء وجوابها في ذلك محذوف
لدلالة ما قبلها وهذا يشكل على إطلاقهم أن جوابها
يجب مماثلته لشرطها انتهى ويوجد في بعض النسخ

يصور كيف يشاء [illegible]
كيف يشاء ع

وإذا بكسر الهمزة وفتح الذال المعجمة من غير تنوين وهو
معطوف على ثمانية عشر نحو قوله
استغن ما أغناك ربك بالغنى
وإذا تصبك خصاصة فتحمل
استغن فعل أمر مبني على حذف الياء نيابة عن السكون
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت في محل رفع
وما مصدرية ظرفية وأغناك فعل ماض ومفعول
وربك فاعل ومضاف إليه وبالغنى جار ومجرور
متعلق بالفعل الذي قبله وإذا ظرف لما يستقبل من الزمان
خافض لشرطه منصوب بجوابه وتصب فعل الشرط
مجزوم بإذا وعلامة جزمه السكون والكاف مفعول
به في محل نصب وخصاصة أي فقر وحاجة فاعل
تصب فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره
والفاء رابطة للجواب وتجمل إما بالجيم أي أظهر الجمالي
بالتعفف أكل الجميل الشحم المذاب وإما بالحاء المهملة
أي تكلف المشقة فعل أمر مبني على السكون المقدر منع
من ظهورها اشتغال المحل بالحركة العارضة للقافية
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت في محل
رفع وجملة فتحمل جواب الشرط في محل جزم وخرج بالشعر
النثر فلا يجزم فيه لأنها موضوعة لزمن معين واجب
الوقوع والشرط المقتضي للجزم لا يكون إلا فيما يحتمل

الوقوع وعدمه وذهب المصنف هنا الى الجواز مطلقا
اذا كان بما كقوله وكان اذا ما يسل السيف يضرب
واجيب بان الرواية الصحيحة متى ما وعلى تقدير تسليم
ذلك يكون ضرورة وما ذكره من انه لا يجزم بها الا في
الشعر هو المشهور وجرى على ذلك ابن مالك في الكافية
وظاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في النثر على قلة
وهو ما صرح به في التوضيح فقال هو في النثر نادر
وفي الشعر كثير وجعل منه قوله عليه السلام لعلي وفاطمة
رضي الله تعالى عنهما اذا اخذتما مضاجعكما تكبرا اربعا
وثلاثين الحديث واما لو فقد ذهب قوم منهم ابن الشجري
الى انها يجزم بها في الشعر ورد ذلك في الكافية فقال
وجوز الجزم بها في الشعر ذو حجة ضعفها من يدري
وتاول في شرحها قوله لو يشا طار بها ذو ميعة
وقوله تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت احدى نساء
بني ذهل بن شيبانا ووقع له في التسهيل كلامان احدهما
يقتضي المنع مطلقا والثاني ظاهره موافقة ابن الشجري
قال في شرحها واجاز الجزم بها في الشعر جماعة منهم
ابن الشجري واحتج بقول الشاعر لو يشا طار بها
ذو ميعة لاحق الاطال نهد ذو خصل وهذا لا حجة
فيه لان من العرب من يقول جا يجي وشا يشا
بترك الهمز فيمكن ان يكون قايل هذا البيت من لغته
ترك همز ابشا فقال يشا ثم ابدل الالف همزة
كما قيل في عالم وخاتم عألم وخأتم وكما فعل ابن ذكوان
في تاكل منسأته حين قرا منسأته بهمزة ساكنة
والاصل منساته فابدلت الهمزة الفا ثم ابدل الالف

مفعلة من نسأه زجره بالعصا ولذلك سميت منسأة

همزة

همزة ساكنة فعلى هذا يحمل قوله لو يشا واما قول الشاعر
تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت
احدى نساء بني ذهل بن شيبان
فهذا من تسكين همزة ضمة الاعراب تخفيفا كما قرا
ابو عمرو وينصركم ويامركم ويشعركم وكما قرا بعض السلف
ورسلنا لديهم يكتبون بسكون اللام انتهى **خاتمة**
ولنا لله حسن الخاتمة قال في المغني اعراب اسما الشرط
والاستفهام ونحوها اعلم انه ان دخل عليها جار او مضاف
فمحلها الجر نحو عم يتساءلون ونحو صبيحة اي يوم سفرك
وغلام من جاءك والا فان وقعت على زمان نحو ايان
يبعثون او مكان نحو قوله تعالى فاين تذهبون
او حدث نحو اي منقلب ينقلبون فهي منصوبة مفعولا
فيه ومفعولا مطلقا والا فان وقع بعدها اسم نكرة
نحو من اب لك فهي اسم مبتدا او اسم معرفة نحو من زيد
فهي مبتدا او خبر على الخلاف السابق ولا يقع هذان النوعان
في اسم الشرط والا فان وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتدا
نحو من قام ومن يقم اقم معه والاصح ان الخبر فعل
الشرط لا فعل الجواب وان وقع بعدها فعل متعد فان
كان واقعا عليها فهي مفعول به نحو فاي ايات
الله تنكرون ونحو اياما تدعوا ونحو من يضلل الله
فلا هادي له وان كان واقعا على ضميرها نحو من رايته
او متعلقها نحو من رايت اخاه فهي مبتدا او منصوبة
بمحذوف مقدر بعدها يفسره المذكور

باب مرفوعات الاسما

واما مرفوعات الافعال فقد تقدمت الاشارة اليها

مطلب في اعراب اسماء الشرط والاستفهام

فى قوله وهو مرفوع ابدا حتى يدخل عليه ناصب او جازم

المرفوعات جمع المرفوع لان موصوفه اللفظ وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل ويجمع جمع الصافنات المذكور من الخيل وكالايام الخاليات والجبال الراسيات وليس جمعا لمرفوعة لقوله **سبعة** وفيه ما تقدم لما تقدم عن النووي ولا يخفى ان المرفوعات اكثر من سبعة اذ بقي منها اسم افعال المقاربة واسم ما ولا ولات وان المشبهات بليس وخبر لا النافية للجنس فعموم المبتدا هنا وخصوص الخبر وهو قوله سبعة لا يقصد به حقيقة الاخبار الحصر بل التمثيل على المبتدا لمنعه عن التوجه لغير المرفوع فى المسئلة الناشئة عن الاشارة للغير بالتعبير بما يشعر بعدم الحصر فيها فان قلت ما الحكمة فى اقتصاره على ما ذكره قلت لعل ذلك لشهرتها وكثرتها هذا وللقائل ان يقول لا نسلم ان هذه المذكورات خارجة عن السبعة المذكورة لان المراد باخوات كان الكلمات التى ترفع المبتدئ وتنصب الخبر فدخل فى اسم كان واخواتها اسم افعال المقاربة واسم ما ولا ولات وان المشبهات بليس ولا ينافى ذلك ما يأتى من قوله وهى كان وامسى الخ لانه اقتصار على المشهور والمراد باخوات ان الكلمات التى تنصب المبتدا وترفع الخبر فدخل فى خبرها واخواتها لا النافية للجنس مع ان المص ذكره فى المنصوبات كما سيأتى وعدل عن الاضمار الى الاظهار لانه اوضح للمبتدئ المقصود بالذات بوضع هذه المقدمة وبدا بالمرفوعات لانها العمدة ~~ثم ثنى بالمنصوبات~~ لانها العمدة ثم ثنى بالمنصوبات لانها فضلة غالبا

ثم

خبره

ثم ثلث بالمجرورات لانها منصوبة المحل فهى دون المنصوبات لفظا وقد تقدم من المرفوعات الفاعل لانه اصلها عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل فى الاخبار اذ الاصل ان يخبر بالفعل لكونه لم يوضع الا له ولان التركيب فيها اشد واحد الجزئين وهو الفعل بلا اخر اكثر ولان عامله اقوى من عامل المبتدا لانه لفظى كالفاعل لا يوجب كونه اصلا بالنسبة الى المرفوعات قلت اجيب بان المراد انه اقوى من المبتدا مثلا فيدخل فى الحكم خبر المبتدا والمبتدا اصل بالنسبة الى سائر المرفوعات فثبت اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات ايضا وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق غالبا على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقدم فان قلت لا يلزم من الدليل الاصالة المبتدا بالنسبة الى الفاعل والمدعى ان المبتدا اصل المرفوعات قلت اجيب بان اصالة المسند اليه بالنسبة الى المسند واصالة المبتدا بالنسبة الى اسم ما ولا امران متحققان ظاهران واعتمد عليه فى ثبوت المدعى ولان المبتدا يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وقيل كلاهما اصلان احدهما محمول على الاخر ولا فرع عنه واختاره الرضى ونقل عن الاخفش وابن السراج قال وكذلك التمييز والمستثنى اصولان فى النصب كالمفعول وليست محمولة عليه كما هو مذهب النحاة انتهى قال ابو حيان وهذا الخلاف لا يجدي فائدة

مثال **وهى** اي المرفوعات اي مجموعها لا كل واحد منها **الفاعل** ما ذكره هنا من ان الفاعل مرفوع وفيما سيأتي من ان المفعول منصوب هو المشهور

متراخ

ومناسبة العامل مع المعمول موجبة لقوة عمله وان قيل كون عامل الفاعل اقوى من عامل المبتدا

وبصره

والبصرة

مطلب اصل المنصوب التمييز والمستثنى

ولغة الجمهور وجاز نصب الفاعل ورفع المفعول
كقولهم كسر الزجاج الحجرَ وخرق الثوبُ المسمارَ برفع اولهما
ونصب ثانيهما وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا
واستأنس له بعضهم بقراءة عبد الله فتلقى آدمَ من ربه
كلماتٌ بنصب آدم ورفع كلمات وفيه نظر لامكان
حمله على الاصل لان من تلقى شيئا فقد تلقاه الآخر
ورفعهما كقوله ان من صاد عقعقا لمشوم كيف من صاد
عقعقان وبوم ونصبهما قال الراجز يصف افعى قد سالم
الحيات منه القدما الافعوان والشجاع الشجعما ذوات
قرنين ضموزا ضرزما يروى برفع الحيات فالافعوان
اما بتقدير فعل محذوف اي وسالمت القدما الافعوان
واما بدل من الحيات وان كان مرفوعا لفظا لانه
منصوب معنى ويروى بنصب الحيات فلا اشكال
في ابدال الافعوان منه وقيل لغة ما فاعل مثنى
حذفت نونه للضرورة وقيل انه جار على نصب الفاعل
والمفعول معا لامن الالتباس وتلخص على هذا
انه سمع في اعرابي الفاعل والمفعول اربعة اوجه
رفعهما ونصبهما ونصب الفاعل ورفع المفعول
وعكسه وهو الوجه وما عداه لا يقع الا في الشعر
او في شاذ من الكلام بشرط امن الالتباس وكل ذلك
مما لا يعتد به نقضا لانه من الشواذ ولا يجب الدخل
في الحدث الشاذ وقد يجر الفاعل لفظا باضافة المصدر
نحو ولولا دفع الله الناس او اسمه نحو قبلة الرجل امرأته الوضوء او بمن او بالباء او باللام الزائدات
نحو ان تقولوا ما جاءنا من بشير ونحو وكفى بالله شهيدا

نحوه

ونحو

ونحو هيهات هيهات لما توعدون واعلم انه اذا جر لفظا باضافة
المصدر او اسمه لم يرد على اعتبار رفع الفاعل لانه لا يسمى فاعلا
في الاصطلاح كما قال الشاطبي ما نصه واما فاعل المصدر
اذا اضيف اليه فلا يسمى فاعلا عرفا بل هو مضاف اليه كما لا يسمى
زيد في زيد قائم ولا في زيد مضروب مفعولا وان كان
المعنى في الجميع على ذلك ومن تبيين في كسر الزجاج الحجر
ان الزجاج هو الفاعل وان الحجر مفعول اعتبارا باللفظ
وان كان المعنى بخلاف ذلك اذ لا يتبين فائدة التعليم
الا بذلك قال استاذ شيخنا الشريف رحمة الله عليه
الاعراب انما يكون ابدا على حسب العلامة التي تكون
في الاسم المعرب الا ترى ان القرية من واسأل اهل القرية
انما تعرب على حسب حركتها لا على حسب الاصل وانما
يكون ذلك كسرا لو كان المنصوب يعرب مفعولا في
قولك كسر الزجاج الحجر ونحوه انتهى ويوافق ما ذكره
من ان الزجاج هو الفاعل وان الحجر هو المفعول كلام الدماميني
في شرح التسهيل حيث جعل ذلك من قبيل القلب الذي
قبله السكاكي مطلقا ورده غيره مطلقا وقال صاحب
التلخيص الحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا قبل والا فلا
فانه لو لم يكن المرفوع هو الفاعل والمنصوب هو
المفعول لم يكن هناك قلب الا في الاعراب ولم
يتأت فيه كلام صاحب التلخيص وغيره وعلى هذا فلا يرد
على اعتبار رفع الفاعل وهو ظاهر في ذلك لانه اذا كان
من قبيل القلب كان المسند اليه في المعنى هو الرافع
الذي هو الزجاج في المثال لان القلب جعله
هو الكاسر ويوافقه ايضا قول ابي حيان في شرح التسهيل

باعلام

وقلب الاعراب لفهم المعنى ثم قال والمذهب الثاني انه لا يجوز الا لمجرد الضرورة والمذهب الثالث انه لا يجوز الا للضرورة وتضمين الكلام معنى يصح معه القلب ثم قال والذي صححه اصحابنا انه لا يجوز في الكلام ولا يجوز في الشعر الا في حال الاضطرار ثم حكى كلاما عن البسيط قال في اخره وقد يجوز رفعهما معًا ونصبهما معًا لفهم المعنى وانشد [illegible] لح انشمى ويمكن منع ذلك ودعوى ان الفاعل هو المنصوب وان المفعول هو المرفوع كما هو المتبادر من قول التسهيل وربما رفع مفعول به ونصب فاعل لامن اللبس انتهى فيسمى الذي نصب فاعلا والذي رفع مفعولا ومن قول ابن هشام في شرح بانت سعاد نصب الفاعل ورفع المفعول وفق للاعراب المفعول وعكسه وذلك عند امن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وقال قد بلغت نجران او بلغت سواتهم هجر وسمع ايضا نصبهما كقوله قد سالم الحيات منه القدما في رواية من نصب الحيات وقيل القدما تثنية حذفت نونه للضرورة وكقوله مجاخطنا اما اسار ومنة فيمن رواه برفع اسار ومنة وسمع ايضا رفعهما كقوله

ان من صاد عقعقا لمشوم كيف من صاد عقعقان وبوم

ويؤيده عندي بل يعينه ما جاء من رفعهما ونصبهما فانه لا يمكن في رفعهما دعوى ان كلا فاعل لانهم اجمعوا على ان الفاعل لا يتعدد ولا في نصبهما دعوى ان كلا مفعول لانه يلزم منه ان لنا فعلا يعمل النصب دون الرفع وان المفعول يتعدد في غيرها بتعدد مفعوله وعلى هذا فيكون اعتبار الرفع في الفاعل والنصب في المفعول

للغايب

[illegible] اي من امثلة تعارض [illegible]

للغائب او لحسن القياس وقد اورد الشاطبي على اعتبار الرفع في الفاعل امورا قال ومنها ان النحويين يقولون اذا كان معنى الكلام يميز بين الفاعل والمفعول جاز في الشعر كثيرا ان ينصب الفاعل ويرفع المفعول وجاز في الكلام قليلا ومن ذلك في قراءة عبد الله فتلقى ادم من ربه كلمات بنصب ادم ورفع كلمات وقالوا خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر الى ان قال وقد جعل ابن الطراوة هذا قياسا مطردا فاجاز نصب الفاعل ورفع المفعول اذا فهم المعنى نحو اكل الخبز زيدا وركب الفرس عمرا وما اشبه ذلك فاذا ما التزمه الناظم في رفع الفاعل غير لازم فانظر ما نقله عن النحويين وابن الطراوة فانه يوافق ان المرفوع في ذلك مفعول وان المنصوب فاعل وان اجاب عنه بما حاصله ان المرفوع هو الفاعل وان المنصوب هو المفعول فالظاهر ان ما جر لفظا بواحد مما ذكر يسمى فاعلا مرفوعا ويؤيده بل يعينه انه يقضى على محله بالرفع حتى يجوز في تابعه الجر والرفع قال الاشموني وقد يجر اي الفاعل لفظا باضافة المصدر او اسمه او من او الباء الزائدتين ويقضى حينئذ بالرفع على محله حتى يجوز في تابعه الجر حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل نحو ملجأ نامر دجل كريم وكريم وما جاء من رجل ولا امراة فان كان المعطوف معرفة تعين رفعه نحو ما جاءني من عبد ولا زيد لان شرط جر الفاعل بمن ان يكون نكرة بعد نفي وشبهه انتهى باختصار بعض الامثلة **والمفعول الذي لم يسم فاعله** اي لم يذكر فاعله

الاصطلاحي بان ترك ولم يقصد واضافة الفاعل
الى ضمير المفعول الملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به
ويحتمل انه على حذف مضاف اي فاعل فعله نحو ضرب
زيد بفتح الضاد وكسر الراء ضرب فعل ماض مبني ما لم يسم
فاعله فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره
والمبتدا والخبر نحو وحتى الختنين ذال حتى
اسم لصحة الحديث عليه مبتدا مرفوع بالابتدا وعلامة
رفعه ضمة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقا الساكنين
بين الالف واللام وهو مضاف والختنين مضاف
اليه فهو مجرور وعلامة جره اليا نيابة عن الكسرة
لانه مثنى وذا ان خبر المبتدا فهو مرفوع بالابتدا وعلامة
رفعه ضمة ظاهرة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقا
الساكنين منع من ظهورها الثقل **واسم كان** واسم
احدى **اخواتها** اي نظايرها شبه النظاير بالاخوات
لما بينهما من التقارب والتماثل كما يكون ذلك بين
الاخوات ثم اطلق اسم المشبه به على المشبه ولبسي الاستعارة
المصرح بها نحو كان زيد قايما كان فعل ماض ناقص يرفع
الاسم وينصب الخبر وزيد اسم كان فهو مرفوع به
وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره وقايما خبرها
فهو منصوب بها وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره
وغنيا خبرها فهو منصوب بها وعلامة نصبه فتحة
ظاهرة في اخره **وخبر ان وخبر اخواتها** نحو ان زيدا
قايم ان حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر زيدا
اسمها فهو منصوب بها وعلامة نصبه فتحة ظاهرة
في اخره **والتابع** وهو المشارك لما قبله في اعرابه

ونحو ليس زيد غبيا ليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وزيد اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره

الحاصل

الحاصل والمتجدد فقولي المشارك لما قبله في اعرابه اي ان كان
له اعراب فلا يرد انه لا يشمل التاكيد اللفظي في الحرف
والفعل الماضي وفعل الامر والجملة التي لا محل لها فيشمل
التابع وغيره لخبر المبتدا وخرج بقولي الحاصل والمتجدد
خبر المبتدا والمفعول الثاني والحال من المنصوب
فانه لا يتبع ما قبله فيما يتجدد له من تجوز رفعه بنيابته
عن الفاعل وزاد بعضهم في تعريف التابع بغير خبر لاخراج
حامض من قوله الرمان حلو حامض واعترض بعضهم
بان حامضا جزء خبر لا خبر فزاد غير خبر ولا جزء خبر
وقد يقال مراده بالخبر الغير المستقل وسمي تابعا
لتبعيته لما قبله في اعرابه ويمتنع تقديم التابع التابع
على متبوعه كما يشعر به لفظ التابع واجاز صاحب البديع
تقديم الصفة على الموصوف اذا كانت لاثنين او جماعة
وقد تقدم احد احد الموصوفين فتقول قام زيد
العاقلان وعمرو ومنه قوله
ولست مقر للرجال ظلامة
ابى ذاك عمي الاكرمان وخاليا
واجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تذكر
في موضعها وكذا يمتنع معمول التابع على المتبوع
خلافا للكوفيين ويبدا عند اجتماع التوابع كما في التسهيل
بالنعت لانه كالجزء من متبوعه ثم بعطف البيان لانه جار مجرى
النعت ثم بالتوكيد لانه يشبه البيان في جريانه مجرى النعت
ثم بالبدل لانه تابع كلا تابع لكونه مستقلا ثم بالنسق
لانه تابع بواسطة فيقال جا الرجل الفاضل ابو بكر
نفسه اخوك وزيد بقي ما اذا اجتمع نعت حقيقي

تقديم

مطلب

ونعت سببي وما الضمّ تأكيد لفظي وتأكيد معنوي
وما اجتمعت اقسام البدل ويحتمل ان يقال بتقدم النعت
الحقيقي على النعت السببي والتأكيد اللفظي على التأكيد المعنوي
وبدل الكل عائدا الى البعض وبدل البعض على بدل الكل
وبدل الاشتمال على بدل الغلط فليراجع وليحرّر كل ذلك
فاني لم ار من تعرض لذلك واختلف في العامل في التابع
فذهب الجمهور الى ان العامل فيه هو العامل في المتبوع
الا البدل فالعامل فيه عندهم مقدّر وذهب قوم
منهم المبرد الى ان العامل فيه هو العامل في المبدل
منه واختاره ابن مالك وهو ظاهر مذهب سيبويه
للمرفوع لفظا او تقديرا او محلا **وهو** اي التابع لا بقيد
كونه تابع مرفوع لان هذه الاربعة لا تختص بتابع المرفوع
اربعة اشياء النعت والعطف وهو قسمان عطف
بيان وعطف نسق ولم يتعرض المص فيما سياتي الا العطف
النسق وكان عدم تعرضه لعطف البيان لانه كالرضي
لا يرى فرقا بين عطف البيان وبدل الكل من الكل
والتوكيد وهو قسمان لفظي ومعنوي ولم يتعرض
فيما سياتي الا للمعنوي وكان عدم تعرضه للتوكيد
اللفظي لانه لا يختص بالمعربات لكن يشكل على ذلك عطف
النسق فانه لا يختص ايضا بالمعربات فليتأمل ذلك

والبدل باب الفاعل

ورسمه ببعض خواصه تقريبا على المبتدي وانما كان
ما ذكره رسما لان الرفع وكونه مذكورا قبله فعله
خارجا عن حقيقة الفاعل فان قلت في هذا الرسم
نظر فان الرفع وكونه مذكورا قبله فعله غير داخلين

في

في حقيقته بل الرفع حكم من احكامه استفيد من دليل
خارج عنه قلت لا يخفى على عاقل فضلا عن فاضل ان كون
ما ذكر خارجا عن حقيقة الفاعل لا ينافي وقوعه في رسمه
بل يقتضيه فان الرسم هو التعريف بالامر الخارج فلا يتجه
توجيه النظر بخروجه عن حقيقته بل الوجه في الاعتراض
على هذا الرسم ان يقال الرسم بالحكم يوجب الدور لان
تصور الحكم متاخر عن تصور كل منهما على تصور الاخر وذلك — تصور المحكوم عليه وبالعكس
دور ويجاب بان المتاخر تصوره عن تصور الفاعل
هو رفع الفاعل وهذا ليس ماخوذا في التعريف لا الرفع
مطلقا او الرفع بالفعل او شبهه لا يختص بالفاعل لتحققه — لانه
في غيره كنائب الفاعل واسم كان فان قلت يشكل التعبير
بالخاصة بانها توجد في غيره كاسم كان واخواتها قلت
لا اشكال مع ملاحظة ما قررناه من انقسام الخاصة
الى مطلقة وهي ما يختص بالشيء بالقياس الى جميع ما عداه
كالضاحك للانسان والى اضافية وهي ما يختص بالشيء بالقياس
الى بعض اغياره كالماشي للانسان فان قلت فاذا كانت
الخاصة هنا اضافية لانها تختص الفاعل بالنسبة
الى بعض اغياره كالمبتدا دون بعض كاسم كان فهل
يصح التعريف بها قلت نعم على ما صوبه السيد فقال — وكذا السعد وجمع من المحققين
والصواب ان المعتبر في المعرف كونه موصلا الى تصور
الشيء اما بالكنه او بوجه ما سواء كان مع التصور
بالوجه يميزه عن جميع ما عداه او عن بعض ما عداه
فقال **الفاعل** وعدل عن الاضمار مع ان المقام مقامه
لتقدم الذكر لانه اوضح للمبتدي المقصود بالذات
بوضع هذا الكتاب **هو الاسم** ولو بحسب التاويل

نحو انا انزلناه من قوله تعالى اولم يكفهم انا انزلنا او بحسب
المعنى فقد قال ابن مالك في قوله تعالى وتبين لكم كيف
فعلنا بهم ان فاعل تبين مضمون كيف فعلنا كانه قيل تبين
لكم كيفية فعلنا بهم وفي قوله تعالى اولم يهد لهم كم
اهلكنا انه على تاويل اولم يهد لهم كثرة اهلاكنا
وجاز الاسناد في هذا الباب باعتبار التاويل كما جاز
في باب المبتدا نحو سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم
انتهى فان قلت فيلزم ان يكون الاسم مستعملا اما في حقيقته
ومجازه ان استعمل فيهما جميعا او في مجازه فقط ان استعمل
في معنى شامل لهما بعموم المجاز وعلى التقديرين يلزم المجاز
في التعريف قلت هو مجاز مشهور ومثله يجوز في التعريف
على انه يمكن ان يدعي ان اطلاق الاسم على المحكي حقيقة لا مجاز
ثم التاويل لا يجري ان يكون كما مثلنا او بغيره في باب
التسوية نحو ان الذين كفروا الاية اي انذارك وعدمه
اذا جعلنا سواء خبر ان وما بعده فاعلا به هذا مذهب
البصريين وقال هشام وثعلب وجماعة يجوز
ان يقع الفاعل جملة مطلقا نحو يعجبني يقوم زيد وظهر
لي اقام زيد قال ابن هشام وفيه نظر لان اداة التعليق
بان تكون مانعة اشبه من ان تكون مجوزة وكيف يعلق
الفعل عما هو منه وبعد فعندي ان المسئلة صحيحة
ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات
وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة الا ترى
ان المعنى ظهر لي جواب اقام زيد اي جواب قول القائل
ذلك وهذا لا بد من تقديره دفعا للتناقض اذ
ظهور الشيء مناف للاستفهام المقتضي للجهل به المرفوع

لفظا

لفظا او تقديرا او محلا وابهم رافعه ليكون كلامه
جاريا على كل الاقوال في رافعه والصحيح ان رافعه ما
اسند اليه من فعل او شبهه لانه طالبه وعليه الجمهور
وقيل رافعه الاسناد اي النسبة فيكون العامل معنويا
وعليه هشام ورد بانه لا يصار الى جعل العامل معنويا
الا عند تعذر اللفظي الصالح وهو هنا موجود وقيل
شبهه بالمبتدا من حيث انه مخبر عنه بفعله كالخبر عن
المبتدا بالخبر ورد بان الشبه معنى والمعاني لم يستقر
عمل في الاسماء وقيل كونه فاعلا في المعنى وعليه خلف
كما نقله ابو حيان ورد بقولهم مات زيد وما قام عمرو
والمراد بشبهه ما يشبهه في العمل والدلالة على المعنى المصدري
وهو اسم الفاعل نحو مختلف الوانه وامثلة المبالغة نحو
ضراب او ضروب او مضراب او ضريب او ضرز زيد والصفة
المشبهة نحو حسن وجهه واسم التفضيل نحو ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين ما نافية رايت
فعل ماض وفاعل رجلا مفعولا به احسن نعت رجلا
فهو منصوب مثله وفي عينه جار ومجرور في محل نصب
على الحال من الكحل والضمير في عينه عائد الى رجل والكحل
فاعل احسن فهو مرفوع به وعلامة رفعه ضمة ظاهرة
في اخره ومنه جار ومجرور متعلق باحسن وفي عين
زيد جار ومجرور في محل نصب على الحال من الضمير في منه
العائد الى الكحل والمصدر نحو قوله الا ان ظلم
نفسه المرء بين واسم المصدر نحو عجبت من عطاء الدنانير
زيد واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف وعند
الله المستندان عند جماعة كثيرين نحو من عنده علم

موضع ه

الكتاب وانى الله شك قال ابو حيان واسم موضوع الفعل
نحو اياك انت وزيد ان يجر جاء ففي اياك ضمير مستتر
مرفوع على الفاعلية ولذلك اكد بالمنفصل المرفوع وعطف
عليه المرفوع واياك وضع موضع احذر وما يجري مجرى
اسم الفاعل كالجوامد الملاحظة فيها معنى الاشتقاق
نحو اسد بمعنى شجاع نحو زيد اسد اي شجاع ففي اسد ضمير مستتر
مرفوع محلا على انه فاعله وقد يرفع الظاهر نحو زيد
اسد غلامه فغلامه فاعل اسد بمعنى شجاع مرفوع به ولا
تغفل عما تقدم في الباب الذي قبل هذا من انه قد يجر
لفظا باضافة المصدر واسمه اليه او بمن او بالبا او باللام
الزايدة ومن انه قد جاء نصب الفاعل ورفع المفعول
ورفعهما ونصبهما وان ما جاء من ذلك شاذ ولا يجب
ان يدخل في الحد الشاذ واما المجرور لفظا فهو مرفوع
المحل والمراد ما هو اعم من مرفوع المحل واللفظ مما يتعلق
بذلك فان كنت ذكيا كفاك ما سبق والا فالبليد
لا يفيده التطويل ولو تلوت عليه التوراة والانجيل
المذكور قبله فعله اي حقيقة نحو قام زيدا وحكما بان الفعلية م
كما في الفاعل المستتر فيه حكمية لوجوده او هو على خلاف
الاصل لمانع الاستتار والمراد بفعله الاصطلاحي واقتصر
عليه لانه الاصل واضافته الى الفاعل لصدوره او لعله
او قيامه به ويحتمل تقدير مضاف اي مفيد فعله
ان يكون المراد بفعله فعله اللغوي وهو الحدث
الصادر منه او القائم به نحو مات زيد وعلم من تعريف
الفاعل انه لا يكون الا اسما اي ولو بحسب التاويل
او بحسب المعنى كما تقدم لانه مسند اليه
ولا

ولا يسند الا الى الاسما وقد مضى الخلاف في وقوع الجملة
فاعلا او نائبا عنه فلا تغفل ولا يكون الا مرفوعا
لان الرفع علامة الفاعلية الى كون الشي فاعلا ولا يكون
الا موخرا عن عامله حقيقة او حكما كما تقدم لان الفاعل
معمول للفعل وليس عاملا فيه ولم يجيزوا احال المفاعيل
فلم يلزموها موضعها الطبيعي اعني ما بعد العامل لكونها
فضلات وما ذكر من وجوب تاخير الفاعل عن عامله
هو مذهب البصري وعن الكوفي جواز تقديمه تمسكا
بنحو قول الزباء ما للجمال مشيها وئيدا اجندلا يحملن ام حديدا مشيها
وجه التمسك ان مشيها روي مرفوعا ولا جائز ان يكون
مبتدا اذ لا خبر له في اللفظ الا وئيدا وهو منصوب
على الحال فتعين ان يكون فاعلا بوئيدا مقدما عليه
فقدم الفاعل على المسند وهو المدعى ووئيدا بفتح
الواو وكسر الهمزة وبعدها يا مثناة تحت فدال مهملة
التؤدة قاله الجوهري وفي القاموس الوئيد الرزانة
والتأني وهو عند البصريين ضرورة كذا في الاوضح
وفي المغني عن ابن السيد ان البصريين لا يجيزون
تقديم الفاعل في نثر ولا شعر ذكره في بحث ما الزايدة
او مشيها مبتدا حذف خبره لسد الحال مسده اي يظهر
وئيدا كقولهم حكمك مسمطا فحكمك مبتدا حذف
خبره اي حكمك لك مثبتا قيل او مشيها بدل
من ضمير الظرف المنتقل اليه بعد حذف الاستقرار
وذلك ان ما الاستفهامية في محل رفع بالابتدا
وللجمال خبره وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر
مرفوع على الفاعلية عائد على ما وهذه النحو يجاب



ضعيفة لان حذف الخبر في ذلك ومثله شذوذ احدهم
استكمال الشروط في ذلك لان شرط الحذف ان يكون
المبتدا مصدرا عاملا في اسم ظاهر مفسر لصاحب الحال
وتلك الحال لا يصلح ان تكون خبرا والاسم الظاهر
مفقود في كل المثالين المذكورين والحال في كل منهما صالحة لان تكون
خبرا فكان الواجب التصريح بالخبر وامتناع حذفه ولانه
اذا كان بدلا فاما ان يكون كل او بدل بعض او بدل اشتمال
ولا سبيل الى واحد من ذلك اما الاول فلان مثيما ليس
صادقا على ما صدق عليه ضميرا لان ما عبارة عن اي شي
والضمير راجع اليها واما الثاني والثالث فلعدم الضمير
لان الضمير في مثيما للحال لا للمبدل منه وايضا لو كان
بدلا من الضمير لوجب اقترانه بهمزة الاستفهام لان
الضمير يدل على ما الاستفهامية وضمير الاستفهام حكمه
حكم اسم الاستفهام وقد روي مثيما مثلثا الرفع على ما ذكرنا
والنصب على انه المصدر اي تمشي مثيما والخفض بدل
اشتمال من الحال فان قيل ما فائدة الخلاف بين اهل البلدين
قيل فائدته تظهر في التثنية والجمع فتقول على راي الكوفيين
الزيدان قام والزيدون قام فيما لا افرادهما ولا يجوز
ذلك على راي البصريين بل لا بد من الضمير المطابق في قاما
فان قيل هذا التعريف يشمل التابع كالبدل والنسق والبيان
مع انه لا يسمى فاعلا في الاصطلاح قلت المراد الاسم
المرفوع المذكور قبله فعله لا وجه التبعية بدليل
افراد التوابع بابواب مستقلة واعلم انه لا يجوز حذف
الفاعل الا في مواضع اطرد حذفه فيها منها نحو ما قام
الا هند لان ما بعد الا ليس الفاعل في الحقيقة

وانما

بدله

مطلب مواضع حذف الفاعل

وانما هو بدل من فاعل مقدر قبل الا وذلك المقدر هو
المستثنى منه وهو مذكر فلذلك وجب ترك التاء
ومنها نحو ما قام وقعد الا زيد وما قام وقعد الا انت
فانهم صرحوا بانه تركيب صحيح محمول على الحذف فالتقدير
ما قام الا زيد وما قعد الا زيد وما قام الا انت
وما قعد الا انت وما ادعاه بعضهم من انه من باب
التنازع مردود بما قاله ابن الحاجب من انه لو كان
من هذا الباب لوجب ان يكون احدهما ضميرا لانهما
موجهان الى الفاعل فيقال مثلا ما ضربت واكرم الا انت
او ما ضرب واكرمت الا انت وعند ذلك يفسد
المعنى لانه ينتفي احد الفعلين عن المذكور بل كلاهما والمقصود
حصرهما فيه واذا كان مثل هذا التركيب محمولا على الحذف
على المختار اقتضى ذلك جواز حذف الفاعل في مثله
ومنها فاعل المصدر كقوله تعالى او اطعام في يوم ذي
مسغبة يتيما ذا مقربة تقديره او اطعامه يتيما
لان السبب في عدم جواز حذف الفاعل شدة امتزاج
الفاعل بالفعل وتنزله منه منزلة الجزء من الكلمة فكرهوا
حذف ما هو كالجزء منها بخلاف الفاعل مع المصدر ومنها
باب النيابة نحو وقضي الامر اصله والله اعلم
وقضى الله الامر ومنها فاعل افعل في التعجب اذا دل
عليه متقدم مثله كقوله اسمع بهم وابصر فحذف
بهم من الثاني لدلالة الاول وهو في موضع رفع على الفاعلية
عند الجمهور ومنها فاعل المؤنثة المخاطبة والجماعة
المؤكد بالنون نحو لتضربن يا هند ولتضربن يا قوم
واضربن يا هند واضربن يا قوم قال ابن هشام

ابي وابصر بهم

بعدم

في تعليقه اجمعوا على ان الفاعل لا يتعدد وانما يكون
واحدا واما قوله فتلقفها رجل رجل فاصله تلقفها
الناس رجلا رجلا فهما في الاصل منصوبان على الحال
نحو ادخلوا الاول فالاول فحذف الفاعل واقيما
مقامه فلما اقيما مقام شيء واحد جعلا كشيء واحد
فلم يتعاطفا وصار رفعهما كانه رفع واحد لان رجل
رجل بمنزلة قولك الناس متصلين ونظيره هذا
حلو حامض فانهما لما كانا بمعنى مز امتنع عطفهما وكان
رفعهما كرفع واحد وكان الضمير منهما انتهى هذا افيقال
يجوز حذف الفاعل اذا اقام مقامه حالان للتفصيل
ويظهر الفرق بين الاضمار والحذف بالتثنية والجمع
فان قيل لم امتنع حذف الفاعل الا فيما استثني وجاز
حذف المبتدا مع ان كلا منهما هو المسند اليه في الكلام قيل
يمكن ان يفرق بانه لما امكن استتار الفاعل استغني عن حذفه
وبانه كجزء من عامله ففي حذفه شبه حذف بعض البنية
وهو اي الفاعل صادق **على قسمين**
ولو اسقط كلمة على لكان اخصر واظهر ومجموع قوله
ظاهر ومضمر يجوز رفعه على انه بدل من كل قسمين
او بيان لهما واجري الاعراب على كل منهما لتعدد مدلولهما
معنى ويجوز رفعه على انه خبر مبتدا محذوف ونصبهما
بفعل محذوف تقديره اعني وبدا بالظاهر
لانه الاصل فقال **فالظاهر** وهو ما ليس
بمضمر **نحو** برفعه على انه خبر المبتدا **قولك قام زيد**
اي نحو زيد من قولك قام زيد فقام فعل ماض وزيد فاعل
فهو مرفوع بقام وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره

وقد

وقد تسمى المص في التمثيل لما علمت من ان المثال زيد
لا قام زيدان كما لا يخفى لظهور المراد **ويقوم زيد**
فزيد فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره
وقام الزيدان فالزيدان فاعل فهو مرفوع وعلامة
رفعه الالف نيابة عن الضمة لانه مثنى **ويقوم الزيدان**
فيقوم فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة
رفعه ضمة ظاهرة في اخره **وقام الزيدون ويقوم**
الزيدون فالزيدون فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه
الواو نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم **وقام اخوك**
ويقوم اخوك فاخوك فاعل ومضاف اليه فهو مرفوع
وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء
الخمسة واستفيد من كلام المص ان الاسم الظاهر يرفعه
كل من الماضي والمضارع على انه فاعل ويستثنى افعل في التعجب
كما احسن زيدا وافعال الاستثناء نحو قام القوم ما خلا
زيدا وعدا عمرا وليس بكرا ولا يكون زيدا فانها لا ترفع الا ضميرا
مستترا ومحل رفعها للظاهر اذا اسند الى غائب
مذكرا كان او مؤنثا مفردا او مثنى او جمعا فان
اسند الى المتكلم او مخاطب لم يرفعا الا الضمير واما
فعل الامر فلا يرفع الاسم الظاهر على انه فاعل وانما
يرفع ضميرا مستترا او بارزا واسم الفاعل والصفة
المشبهة وافعل التفضيل والمصدر واسمه والظاهر
والجار والمجرور يرفع الظاهر والمضمر **والمضمر**
ويقال له الضمير وسياتي في باب المعارف وجه
تسميته بذلك ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب
تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما اي اسم مبني وضع

وضع لمتكلم بذلك اللفظ اي شخص يحكي به عن نفسه نحو انا وكن
او لمخاطب به اي شخص توجه اليه الخطاب به نحو انت
او وضع لشيء غايب ليس بمتكلم ولا مخاطب بالمعنى المذكور
وتقدم ذكر ذلك الغايب مذكورا وهو قبل الضمير
حقيقة او بحسب المرتبة اي يكون من شانه ذلك
فيدخل فيه نحو ضرب غلامه زيدا ومعنى بان يكون
المذكور قبل الضمير ما يفهم منه معنى ذلك المرجع الغايب
نحو اعدلوا هو اقرب او حكما بان يكون معلوما حاضرا في ذهن
المخاطب والمتكلم فانه في حكم المذكور متقدما كضمير
الشان فان معنى الشان يعرفه كل احد فخرج لفظ متكلم
ولفظ مخاطب ولفظ غايب كالاسما الظاهرة وان
كانت موضوعة للغايب لكنه لم يشترط في وضعها
تقدم ذكرها ولذا لم تذكر وضعها على غايب تقدم
ذكره وخرج ايضا احرف المضارعة لا تعلقت باسما ولم
توضع لمتكلم ولا مخاطب ولا غايب وانما وضعت
للتكلم والخطاب والغيبة وكذلك او احرفات
واياي واياك واياه واخواتهن فانها ليست
باسما ولم توضع لمتكلم ولا مخاطب ولا غايب وانما
وضعت لمعنى الغيبة والحضور والمقصود من
وضع المضمرات كما قاله الرضي رفع الالتباس فان
انا وانت لا يصلحان الا لمعينين وكذا ضمير
الغايب فانه نص في ان المراد هو المذكور بعينه
في نحو جاني زيد واياه ضربت وفي المتصل يحصل
مع رفع الالتباس الاختصار وليس كذلك الاسما
الظاهرة فانه لو سمى المتكلم والمخاطب بعلمهما

فلربما

الغايب عوض كون ذكر الضمير لفظا بان يكون لفظ ذلك هو

هو اقرب للتقوى فانه راجع العدل المفهوم من اعدلوا هو

فلربما التبس ولو ذكر لفظ المذكور مكان ضمير الغايب
فلربما توهم انه غير الاول في الضمير فينقسم الى مستتر وبارز
فالمستتر وهو ما لا صورة له في اللفظ ولا يستتر
من الضماير الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلة
لانهما مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا
في باب الضماير المتصلة التي وضعها على الاختصار استتار الفاعل
لان الفاعل دخاصة الضمير المتصل كجزء من الفعل فاكتفوا
بلفظ الفعل كما يحذف من اخر الكلمة المشتهرة شي ويكون
فيما ابقي دليل على ما القى كما في الترخيم فينقسم الى مستتر وجوبا
وهو الذي لا يحل محله الظاهر ولا الضمير المنفصل ويقع في
مواضع منها المضارع المبدو بالهمزة نحو اقوم والمضارع المبدو
بالنون نحو نقوم والمضارع المبدو بتا خطاب لواحد
المذكر نحو تقوم يا زيد وامره نحو اضرب واسم فعل
الامر كصه ونزال واسم فعل المضارع كاوه واف
وفعل التعجب كما احسن زيدا واسم التفضيل كزيد
افضل من عمرو وافعال الاستثنا كقاموا ما خلا زيدا
وما عدا عمرا ولا يكون خالدا والمصدر الواقع بدلا
من فعله كضربا زيدا او مستتر جوازا وهو ما يخلفه
الظاهر والضمير المنفصل وذلك في نحو المضارع الغايب
نحو زيد يقوم وهند تضرب والفعل الماضي نحو زيد
ضرب وهند ضربت واسم الفعل الماضي نحو زيد هيهات
والوصف نحو زيد ضارب وعمرو مضروب وبكر حسن
والظرف نحو زيد عندك وعمرو في الدار قال
ابن هشام في الاوضح لقد انعتم ابن مالك وابن
يعيش وغيرهما وفيه نظر اذ الاستتار في نحو زيد قام

واجب فانه لا يقال قايم هو على الفاعلية واما زيد ما
ابوه او ما قام الا هو فتركيب اخر والتحقيق ان يقال
ينقسم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير المستتر كاقوم والى
ما لا يرفعه وغيره كقام انتهى ولا يخفى عدم وروده مطلب
مع تفسير واجب الاستتار وجايزه بما تقدم على
انه نقل سيبويه انه اجاز في نحو مررت برجل مكرمك
هو ان يكون الضمير البارز توكيدا للضمير المستتر
في الوصف وان يكون فاعلا قال بعضهم هو الحفيد
وهذا صريح في جواز زيد قام هو على ان يكون فاعلا
وهو يقوي ما قاله ابن مالك وابن يعيش وغيرهما
الا انه يشكل على كلام سيبويه وكلامهم القاعدة المجمع
عليها وهي انه اذا تاتى الاتصال لا يعدل الى
الانفصال الا فيما استثني وهذا ليس شيا مما
استثني انتهى فان قلت اي فرق بين المحذوف مطلب الفرق بين المحذوف والمستتر
والمستتر قلت اجيب بان المستتر اللفظ القايم
بالذهن والمحذوف لفظ بالفعل ثم حذف وفيه
نظر فان الاتيان به ثم حذفه غير لازم لجواز
ان يترك ابتداء على ان بعضهم قال ان الضمير
المستتر على ما حققه بعض المتاخرين ليس لفظا
والا لكان محذوفا اذ لا معنى للمحذوف
الا لفظ لم يتلفظ به مع كون معناه مرادا
في نظم الكلام مع انه لم يقل احد بالحذف في المستتر
بل هو المعنى المراد من غير ان يقصد بلفظ الا انه
جعل في حكم اللفظ حيث جعل فاعلا ومعطوفا
عليه ومؤكدا ومبدلا منه انتهى ويكفي
في

في الفرق ان المحذوف لفظ موضوع يمكن النطق
به بخلاف المستتر فان قلت فالمحذوف احسن حالا
من المستتر والامر بخلافه ولذا اختص المستتر
بالعمدة قلت اجيب بان المستتر متصف بدلالة
العقل والمحذوف زالت عنه دلالة العقل واللفظ
ولذا احتاج الى قرينة ودلالتهما اضعف من دلا
لتهما انتهى والبارز وهو ما له صورة في اللفظ
قسمان متصل بعامله ومنفصل عنه فالمتصل هو
ما لا يبتدا به ولا يقع بعد الا في الاختيار فان
قلت يرد على حد المتصل ما ذكر ضمير الغايب في نحو
ضربتهم وضربتهما وضربتهن فانه يبتدا به
في قوله هم فعلوا وهما فعلا وهن فعلن ويقع
بعد الا في الاختيار وبانه يخرج منه بعض افراد المتصل
كالضمير المستتر وحكموا بانه يبرز في نحو زيد هند ضا
ربها هو حتى صرح ابن الناظم بان هو في المثال فاعل
الوصف قلت اجيب بان الضمير الغايب فيما ذكر
هو الهاء فقط والحروف اللاحقة ليست
منه بل دوال على التثنية والجمع ولهذا كل متصل
يستتر لكونه حرفا واحدا من العامل منزلة الجزء منه
فيمتنع تقدمه وتاخره بخلاف المستقل فانه
لكونه كلمة مستقلة يجوز ذلك فالضمير في ضربتهم
هم هم الهاء فقط وفي ضربوا الكلمة هم وبان التقديرا
بانت لضيق العبارة وبان البارز ليس بفاعل
كما قال ابن الناظم بل تاكيدا للفاعل المستتر وجميع
ما ذكر نص عليه الرضي والمتصل باعتبار الاعراب

ثلاثة اقسام لانه اما مجرور المحل نحو هذا غلامه او منصوبه نحو كان اكرمك او مرفوعه نحو التاء من **قولك**
اي مقولك الذي هو **ضربت** بضم التاء للمتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها لان القياس وضع المتكلم اولا ثم المخاطب ثم الغايب ضربت فعل ماض وفاعل اخر الفعل الباء والتاء المضمومة ضمير المتكلم وحده فاعل في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب **و** نا من قولك **ضربنا** بسكون الباء ضربنا فعل ماض وفاعل اخر الفعل الباء ونا ضمير المتكلم ومعه غيره او المعظم لنفسه فاعل في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب وكذا الكون في محل رفع حيث سكن ما قبلها او سكن وهو الالف نحو غزانا ودعانا فانه مفعوله وقد يستغنى عن زيادة او سكن وهو الالف بان يعمم الفتح اي وان انفتح ما قبلها اي لفظا او تقديرا وهذا كله في المتصلة بالماضي اما المتصلة بالمضارع فهي مفعوله ابدا **وتا ضربت** بفتح التاء للمخاطب المذكر لانه اسم مبني **وتا ضربت** بكسر التاء للمخاطبة وفتحت للمخاطب فرقا بينه وبين المتكلم او تخفيفا وكسرت للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا الامر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان خطاب المذكر اكثر فالتخفيف به اولى وايضا هو مقدم على المونث فخص بالتخفيف فلم يبق للمونث الا الكسر فالتاء المكسورة ضمير المونثة المخاطبة فاعل في محل رفع لانه اسم مبني قال ابو علي وقد تلحق الياء تاء المونث مع الهاء كاكرمتيه وحكى بعضهم

ان

وكلمي غير الف و ان فتح ما قبلها

والاصح

جعل التاء المعبر حذ ضمير الخ طب الذكور علي محل رفع

بعضهم ان في لغة ردية لربيعة يجوز وصل فتحة تاء الضمير وكانه بالالف نحو قلتا وراينكا ووصل كسرتها بياء وقد اجتمعا في قوله

رميته فاقصدت فما اخطات الرمية بسهمين مليحين اعارتكيهما الظبية

وتا ضربتما بضم التاء للمثنى المخاطب مطلقا مذكرا كان او مونثا فالتاء المضمومة ضمير المثنى المخاطب مطلقا فاعل في محل رفع لانه اسم مبني والميم والالف علامة التثنية قال الرضي شركوا في المثنى بين المذكر والمونث وزادوا الميم قبل الف المثنى في تما وقبل واو الجمع في تموا لئلا يلتبس بالمخاطب والمتكلم اذا اشبعت الحركة التاء وحذف واو الجمع مع اسكان الميم ان لم يليهما ضمير اشهر من اثبات الواو وضم ما قبلها وزيدت للمونث نون مشددة لتكون بازاء الميم والواو في المذكر انتهى باختصار الفاظ وقال التفتازاني وشددوا النون لانهم قالوا اصله اي تضربن تضربمن فادغمت الميم في النون ادغاما واجبا انتهى فالنون هنا بازاء الواو والنون في ضمير الجماعة وهذا امر ودبان حروف ضوي مستمر لا تدغم فيما يقاربها **وتا ضربتم** بضم التاء لجماعة الذكور المخاطبين فالتاء ضمير جمع المذكر المخاطب فاعل في محل رفع لانه اسم مبني والميم علامة جمع المذكر السالم المخاطب وضمت التاء مع الميم في ذلك كله لجري الميم مجرى الواو ولتقاربهما في المخرج **وتا ضربتن** بضم التاء لجمع المونث المخاطب فالتاء ضمير جمع المونث المخاطب فاعل في محل رفع لانه اسم مبني والنون المشددة

علامة جمع المؤنث المخاطب ولا تقع هذه التا الا مرفوعة
المحل فاعلا او نايبا عن الفاعل قال في المغني والمتحركة
اي التا المتحركة في اواخر الافعال ضمير نحو قمت وقمت
وقمت وزعم ابن خروف انها في قولهم في النسب
كنتي ان التا هنا علامة كالوا وفي اكلوني البراغيث
ولم يثبت في كلامهم ان هذه التا تكون علامة وفي
الهمع للسيوطي ان المجمع على كونه ضميرا ستة الفاظ التا
والكاف والها ويا المتكلم وان ونحن وما تقدم
امثلة للحاضر سكلا لان او مخاطبا واذا اجتمع مخاطب
وغايب فالقياس تغليب المخاطب نحو ضربتما اي انت
وزيد وضربتم اي انت وزيد وعمرو وانتما وزيد
وما بقي امثلة للغايب و هو قولك زيد ضرب
بفتح الرا فزيد مبتدا مرفوع بالابتدا وعلامة رفعه
ضمة ظاهرة في اخره وضرب فعل ماض وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازا للمذكر الغايب تقديره
هو في محل رفع لانه اسم مبني والجملة من الفعل
والفاعل في محل رفع خبر المبتدا والرابط بينهما
الضمير المستتر وقولهم تقديره هو لم يريدوا به
ان المستتر لفظ هو بل المراد انه اذا اريد تفسير معناه
فسر بهو فان المستتر له صورة في العقل لا في اللفظ
و قولك هند ضربت بفتح الرا والبا وسكون
التا هند مبتدا وضرب فعل ماض والتا حرف دال
على تانيث الفاعل وفاعل ضرب مستتر فيه جوازا
للمفردة المؤنثة تقديره هي في محل رفع والجملة
من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدا والرابط

بينهما

بينهما الضمير المستتر وما ذكر في محل رفع خبر المبتدا من ان
تا التانيث حرف هو الصحيح قال في المغني وزعم
الخالواني انها اسم وهو حرف لاجماعهم وعليه فيباني في الظاهر
بعدها ان يكون بدلا او مبتدا والجملة قبله خبر
ويرده ان البدل لصالح للاستغنا به عن المبدل
منه وان عود الضمير على ما هو بدل منه نحو اللهم صل
عليه الرؤف الرحيم قليل وان تقديم الخبر الواقع جملة
قليل ايضا كقوله الى ملك ما امه من محارب
ابوه ولا كانت كليب تصاهره
انتهى قال الرضي اعلم انه انما جاز الحاق علامة التانيث
بالمسند مع ان المؤنث هو المسند اليه لا المسند للاتصال
الذي بين الفعل وهو الاصل في الاسناد وبين الفاعل
وكذلك الاتصال من جهة احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل
كجزء من اجزا الفعل حتى سكن اللام في نحو ضربت لئلا يتوالى
اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الا ترى الى وقوع
الفاعل بين الفعل واعرابه نحو يضربان ويضربون وتضربين
فتانيث الفعل لتانيث فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه
لاجل تكرير الفعل مرتين او اكثر كقول الحجاج يا حرسي
اضربا عنقه اي اضرب اضرب وقوله رب ارجعون اي ارجعني
ارجعني ارجعني انتهى فان قلت ما الفرق عند الجمهور بين
التانيث فالتزموا الدلالة عليه بشرطه قبل ذكر
الفاعل والتثنية والجمع فالتزموا عدم الدلالة
عليهما قلت اجيب بان تانيث الفاعل قد يكون
معنويا ولا علامة عليه لفظية كهند وقد يكون
لفظيا فقط من غير تانيث المعنى كطلحة وفي

الفتنين لا يجوز الاعتماد على الفاعل لحفاد لانه في الاول
والباسيما في الثاني فوجب الاعتماد على علامة
ظاهرة مطردة تخص المونث بخلاف التثنية والجمع
فان لهما في الفاعل علامة ظاهرة مطردة فاكتفى بها
و قولك الزيدان ضربا بفتح الرا فالزيدان مبتدا
مرفوع بالابتدا او على لغة رفعه الالف نيابة عن الضمة
لانه مثنى وضربا فعل ماض وفاعل اخر الفعل البا
والالف ضمير المثنى المذكر الغائب فاعل في محل رفع
لانه اسم مبني والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع
خبر المبتدا والرابط بينهما الالف وتقول الهندان
ضربتا فالالف علامة التانيث واصلها السكون
ولكنها حركت لالتقا الساكنين وفتحت لمناسبة
الالف وهذا المثال ساقط من اصل المؤلف فان قيل
ما ذكرته من ان توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة
الواحدة لم يوجد منقوض بنحو ضربتا قلت اجيب
عنه بانا لا نسلم ان توالي اربع حركات وجد في
نحو ضربتا لان التا في نحو ضربتا وان كان متحركا
لفظا الا انه في حكم الساكن سقط الالف في رمتا
لالتقا الساكنين حكما لان حركته عارضة والعارض
كالعدم لا عند ادية الا في لغة ردية فانه يقول
اهل تلك اللغة الردية رماتا باثبات الالف
و قولك الزيدون ضربوا بفتح الرا وضم البا
قالوا وضمير جماعة الذكور الغائبين فاعل في محل رفع
لانه اسم مبني ويزاد في الخط الف بعد الواو قال
الحاربردي واما الزيادة فانهم زادوا الجمع المتطرفة
في

بلغ

ضمير المثنى المونث والعلامة في محل رفع لانه اسم مبني والتا علامة التانيث واصلها السكون ولكنها حركت لالتقا الساكنين وفتحت لمناسبة ...

فلم يوجد فيه توالي اربع متحركات ومن احرازها التاء في نحو ضربتا في حكم الساكن

بعد واو

في الفعل الفا نحو كلوا واشربوا فرقا بينها وبين واو العطف
فانه وان لم يحصل الالتباس في نحو كلوا واشربوا
لان واوه تكتب متصلة وواو العطف لا تكتب
متصلة لكن قد يجي من الافعال ما لا تتصل به الواو
صورة نحو جاد واو ساد وا فيحصل الالتباس حينئذ
فجعلوا الباب كلمة واحدة وهذا بخلاف نحو يغزو
ويدعو فانه لا لبس وان قدر الانفصال
لان المفرد ليس بيع ولا يغزود وان واو الجماعة
غير متطرفة كضربوك وضربوهم لا تشبه لا يلتبس
بواو العطف الذي يجي بعد تمام الكلمة وان اعربت
هذا نحو كتبوا الواو الجمع زدت الفا لان الواو حرح
متطرفة لان المؤكد ليس كالجزء مما قبله مع انه ضمير منفصل
واما الواو المتصلة بالاسم كضاربوا زيد فمنهم من يكتب
بعدها الفا كما في الفعل والاكثر يحرفونها لقلة اتصال
واو الجمع بالاسم لم يبال فيه بالالتباس انتهى ومنهم
من يحذف الالف في الفعل والاسم وان لزم الالتباس
لندوره وزواله بالقراين وربما استغني عن الواو
بالضمة كقوله فلو ان الاطبا كان حولي قال ابو حيان
وهو ضرورة لا نادر كما يفهمه ظاهر كلام التسهيل وقال
بعضهم انه نادر قلت وبو تيله ما وقع في الكشاف ففيه
افلح دخل في الفلاح كابشر دخل في البشارة ويقال
ايضا افلحه اي اصاره الى الفلاح وعليه قراة طلحة ابن
مصرف قد افلح وعنه اعلى لغة اكلوني البراغيث وعلى
الابهام والتفسير وعنه بضمة بغير واو اجتزا بها
عنها كقوله فلو ان الاطبا كان حولي انتهى و قولك

ابلغوا

المتدات ضربن بفتح الرا وسكون البا فالنون ضمير جماعة الاناث
الغايبات فاعل في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب
قال الرضي واقتصر على نون واحدة في مقابلة الواو اذا
كانت واحدة واعلم ان الفعل مع التا ونا يكون ماضيا
فقط ومع النون يكون ماضيا ومضارعا وامرا ومع تيا
المخاطبة يكون مضارعا وامرا وان الواو والنون والالف
واليا ليست علامات كتا التانيث والفاعل مستكن خلافا
للمازني في الاربع فانه يقول انهن علامات والفاعل مستكن
قال الرضي ولعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل واستكراه
لوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها يعني النون وخلافا للاخفش
في اليا فانه وافق المازني على انها علامة كتا التانيث
ووافق الجمهور في النون والالف والواو على انهن ضماير
قيل وشبهة المازني ان الضمير لما استكن في فعل وفعلت
استكن في التثنية والجمع وجي بالعلامات للفرق
وشبهة الاخفش ان فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين
المذكر والمونث بالتا اولا لعمل للغيبة ولما كان الخطاب
بالتا في الحالتين احتيج الى الفرق فجعلت اليا علامة المونث
وابطل ابن مالك القولين بانها لو كانت حروفا لما التزمت
كما ان التا التانيث لم تلزم في نحو قوله
فاما تريني ولي لمة ... فان الحوادث اودى بها
وبانها لو كانت حروفا لزم ان تكون نون الاناث ساكنة
وان لا يسكن اخر الفعل المسند الى التا والنون ونا كما تقدم
ويحذف ما قبل الاخر من معتل العين نحو قال وباع فتقول
قلن وبعن وتنقل حركة المعتل التي بنية له في الاصل ان كانت
ضمة او كسرة الى فا الماضي الثلاثي نحو جدت وطلت

فاصله

ومع الالف تكون مضارعا وامرا

ماضيا فقط ومع النون والواو والالف يكون ماضيا صح

العلامة كتا التانيث وسكون الفاعل صح

فاصله جودت وطولت بضم الواو وبدلت الى انه واوي بجواد
وطويل فسكن اخر المسند ونقلت ضمتها قبله وهو الواو
الى فا الفعل فقلت جدت وطلت وكذا القول في خفن
وهبن بكسر الخا والها فان اصلهما خوفن وهيبن
على فعل بكسر العين بدليل اخاف واهاب ففعل فيهما
ما تقدم من الاسكان والنقل والحذف وان كانت فتحة ابدلت
بمجانسة المحذوف ونقلت نحو قلت وبعت فاصلهما
قولت وبيعت بفتح العين لكن ابدلت الفتحة بمجانسة
الواو في فعل القول وهي الضمة وبمجانسة اليا في فعل
البيع وهي الكسرة ثم نقلت هذا هو مذهب الجمهور
وربما وقع نقل حركة عين الفعل المعتل الاجوف الى فايه
دون اسناد الى التا والنون ونا في زال وكاد اخوي
كان وعسى كقول بعضهم ما زيل يفعل وقول ابي خراش
الهذلي وكيد ضباع القف يأكلن جثتي
وكيد خراش عند ذلك ييتم
ووجه ذلك انهم امنوا اللبس حيث كان هذا الفعل
لا مفعول له واخرج باخوي كان وعسى زال بمعنى
ماز وبمعنى اراد وبمعنى مكر والعايد الضمير المتكلم
لانه اعرف المعارف بعد اسم الله تعالى كما ياتي واخر
ضمير الغايب لانه دون الكل والفرق انهم يبدوون
بالغايب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقي
والمنفصل هو الذي يبتدا به ويقع بعد الا في الاختيار
اي هو الذي يصح فيه لغة ذلك فالضمير في هم
ضربوا يصح فيه لغة ذلك وفي ضربتهم لا يصح فيه
لغة ذلك ويكون منصوب المحل وهو اياي

وحذف ... صح

ذهب وكاد بمعنى صح

وايانا واياك واياكما واياكم واياكن واياه واياها واياهما
واياهم واياهن والصحيح كما سيأتي ان الضمير هو ايا فقط
ومرفوع المحل وهو انا ونحن وانت وانت وانتما وانتم
وانتن وهو وهي وهما وهم وهن والضمير في انا مجموع
الهمزة والنون والالف زائدة عند البصريين والتاء حرف
خطاب وذهب الفراء الى ان انت بجملته هو الضمير وابن
كيسان الى التاء هي الضمير وكثرت بالالف واختاره ابو حيان
وفي هو وهي جملتهن عند جمهور البصريين وقال
الكوفيون وابن كيسان والزجاج الضمير فيهما هو الهاء فقط
والواو والياء زائدتان وفي هما وهم وهن المجموع عند ابي
علي فلم يجعل الميم والنون والالف زوائد وقال ابن عصفور
الضمير منها المذكور وهم هو الهاء والواو المحذوفة هنا
للمؤنث وهن هو الهاء والياء المحذوفة تقول ما قام الا انا
ما نافية وقام فعل ماض الا حرف استثناء وانا ضمير المتكلم
وحده فاعل قام في محل رفع في الظاهر وفي الحقيقة بدل
من المستثنى منه الذي هو الفاعل في الحقيقة اي ما قام
احد الا انا وانما قام نحن انما اداة حصر وقام فعل ماض
ونحن ضمير المتكلم ومعه غيره فاعل في محل رفع وما قام
الا انتما ما نافية وقام فعل ماض والا حرف استثناء
وانتما ضمير منفصل للمثنى المخاطب مطلقا فاعل في الظاهر
في محل رفع وفي الحقيقة بدل من الفاعل المحذوف اي ما قام
احد الا انتما وقس على ذلك ما بقي والله اعلم بالصواب

باب المفعول الذي لم يسم فاعله

اي لم يذكر معه فاعل فعله اي ترك ولم يقصد فلم
يحتج الى ذكر فاعل له لفظا ولا تقديرا واضافة الفاعل
الي

وقال الكوفيون [illegible] الاول والثانية [illegible] هو [illegible] عند [illegible]

ومزيد

الي المفعول للابانة كونه فاعلا لفعل متعلق به وترجم ابن مالك
في الالفية بباب النائب عن الفاعل وهو اولى لوجهين احدهما
ان النائب عن الفاعل قد يكون مفعولا وغير مفعول
والثاني ان المنصوب في نحو اعطي زيد درهما يصدق عليه
انه مفعول ما اي فعل لم يسم فاعله وليس مرادا كذا ذكره
ابن هشام في شرح الشذور لكن قال ابو حيان في شرح التسهيل
الترجمة بالنائب عن الفاعل لم ارها لغير ابن مالك والمعهود عبارة
النحويين فيه ان يقولوا باب المفعول الذي لم يسم فاعله
ولا مشاحة في الاصطلاح انتهى وفي المغني ان عبارة
النائب عن الفاعل اولى لوجهين احدهما انها اخصر وثانيها
انها اوضح في المراد والمعرب ينبغي ان يختار الاوضح والاخصر
قاله الحفيد ويمكن ان يجاب عما ذكره المتقدمون من مفعول
ما لم يسم فاعله بانهم انما قالوا مفعول ما لم يسم فاعله لانهم
يرون ان الفعل اذا بني للمفعول انما يكون اسناده حقيقيا
اذا اسند الى المفعول اما اذا اسند الى غيره فلا يكون
حقيقة وبه صرح اهل المعاني وعلى هذا فعبارتهم اولى
لانها لا تشتمل غير المقصود واما صدقها على المفعول
الثاني من باب اعطي فمدفوع بان كلامهم في المرفوعات
لا في المنصوبات واما الاخصرية فموجودة في كلامهم
لان العبارة اخصر مما ذكروا اي بادية ما قصدوا واما
الاوضحية فموجودة انتهى ويجاب ايضا بان عبارتهم
وضعت اصطلاحا لنائب الفاعل فهي مرادفة اصطلاحا
لما عبر به ابن مالك ورسمه بذكر بعض خواصه تقريبا
على المبتدي فقال وهو اي المفعول الذي لم يسم فاعله
الاسم او تاويلا ويرد على الجار والمجرور واللام الا ان يقال

ومعمولا ما لم يسم فاعله لا يشمل غير المفعول

ثانيهما

مطلب

حقيقة

انه في حكم الاسم وتقدم في باب الفاعل الخلاف في ان الفاعل ونائبه هل يكون جملة واما نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض فليس من باب الاسناد الى الجملة **المرفوع** لفظا او تقديرا او محلا بما اسند اليه من فعل او اسم مفعول وفي ارتفاعه بالمصدر المحل خلاف ولا يرتفع باسم الفعل ولا بالظرف ولا بالجار والمجرور ولا بامثلة المبالغة ولا بالجامد الجاري مجرى المشتق **الذي لم يذكر معه فاعله** اي ترك معه فاعله ولم يقصد فلم يحتج الى ذكر فاعله لفظا ولا تقديرا لقيامه مقامه في اسناد العامل اليه ووجوب تاخره عنه واستحقاقه الاتصال به في وجوب الرفع والعمدية وتانيث العامل لتانيثه ولا يرد نحو مر بهند لان القائم مقام الفاعل لفظا اعني الجار والمجرور من حيث هو ليس بمؤنث فلا وجه لتانيث العامل ولا يرد نحو انبت الربيع البقل لانه اسم مرفوع لم يذكر معه فاعله لان المراد بفاعله فاعله الاصطلاحي والتحقيق ان الفعل المجهول وضع بحيث لا يقتضي الا ذكر المفعول والاسناد اليه واعلم ان الاغراض التي لم يذكر الفاعل لاجلها منها تعظيمه فتصونه عن لسانك ويجوز ان يكون لغرض ان يصان اسمه عن مقارنة اسم المفعول ومثاله يقال في التحقير وذلك نحو قوله تعالى قتل الخراصون ومنها تحقيره فتصون لسانك عنه نحو قولك ضرب الامير اذا احتقرت ضاربه لخسته ومنها قصد صدور الفعل عن اي فاعل كان نحو قتل الخارجي فان الغرض المهم قتله لا تعيين قاتله ومنها الايجاز كقوله تعالى فاصدع بما تؤمر ولا يكون الا حين يعلم الفاعل لاشتراط العلم بالمحذوف في باب مطلب

الايجاز

الايجاز مطلقا بطريق ما من العقل والعادة او الاقتران او غير ذلك كما هو مبسوط في محله ومنها الابهام لغرض كالخوف منه او عليه او لئلا يجهله غير مخاطبك لقرينة عنده ومنها التوافق اما في فواصل الاي كقوله تعالى وما لاحد عنده من نعمة تجزى للمفعول لتتفق لام الفعل الفاصلة التي قبلها فتوافق سائر الاي الفاصلات واما في قوافي الشعر كقوله

وما المال والاهلون الا ودائع
ولا بد يوما ان ترد الودائع

فلو بني للفاعل لانفتح حرف الروي وهو في باقي القوافي مضموم وذلك عيب يسمى الاصراف واما في السجع نحو كثر الطعان وجرحت الفرسان فلو ذكر الفاعل لزالت كلمات السجعة الثانية ومنها استقامة الوزن كقوله ولو شام لها في الامن اغلبنا ومنها غير ذلك مما يعد في علم المعاني نذكر ما لا يأتي لانابة بدونه في الفعل **فان كان الفعل** اي الذي بني للمفعول **ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره** اي يجب ان يكون اوله مضموما لفظا او تقديرا كما يعلم مما ياتي وما قبل اخره مكسورا لفظا او تقديرا كما يعلم مما ياتي ان لم يكن مكسورا والسر في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر انه لا بد من تغيير ليتميز من المبني للفاعل والاصل فعل فغيرت الى فعل بضم الاول وكسر الثاني دون سائر الاوزان ليبعد عن اوزان الاسم ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض لكن الخروج من الضمة الى الكسرة اولى من العكس لانه طلب خفة بعد ثقل ثم حمل غير الثلاثي المجرد عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر وما يقال ان ضم الاول عوض عن المرفوع المحذوف

فليس بشي لان المرفوع المفعول عوض عنه وهو كاف وجا
فرد بسكون الزاي والاصل قصدا سكون الصاد وابدا له
زايا وحكى قطرب ضرب بنقل حركة الرا الى الضاد وجا
عصر بسكون ما قبل الاخر وقرى قوله سبحانه وتعالى
ردت الينا بكسر الرا وكل ذلك مما لا يعتد به نقضا واعلم
انه يشترك الاول في الضم ثاني الماضي المبدو بتا زايدة معتادة
سوا كانت للمطاوعة ام لا نحو تعلم وتدحرج وتضارب
وخرج بالمعتادة نحو قولهم ترمس الشي بمعنى رمسه اي
ستره فانها زايدة ولا يضم ثاني فعلها لكون زيادتها
غير معتادة قاله المرادي وثالث المبدو بهمزة تسقط
عند الوصل كانطلق واستخرج واستحلى واما ضم الثاني
والثالث خوف الالتباس ذلك الفعل بغيره ان لم يضم ثاني ما اوله التا
الثالث التبس بفعل الامر عند سقوط الهمزة في الوصل
نحو استخرج وان لم يضم الثاني مع التا التبس بمضارع باب
التفعيل في تعلم فان قبل اخر المضارع مضموم واخر الامر ساكن
واخر هذا الفعل مفتوح فلا لبس فالجواب ان اللبس عند الوقف
على اخر الكلمة وما ذكره المصنف هو المشهور ولغة الجمهور ومن العرب
من يسكن ما قبل اخر الماضي كقوله

لو عصر منها البان والمسك انعصر وافتاره فرات

قال الخضراوي وهي لغة بكر بن وايل وكثير من بني تميم
ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام فيقول
في رمي ودعي مبنيين رمى ودعى بفتح الميم والعين وهي
لغة طي وهذا قياس عندهم فيقولون بقى بفتح القاف
والاصل كسر العين فقلبوا الكسرة فتحة واللام الفا
تخفيفا فتحصل في المعتل اللام ثلاث لغات كسر ما قبل اخره

وتسكينه

وتسكينه وفتحه واذا اعتلت عين الماضي وهو ثلاثي كقام
وباع او على افتعل او انفعل كاختار وانقاد فلك كسر ما قبلها
باخلاص او اشمام الضم فتنقلب العين يا فيهما ان كانت واوا
او لك اخلاص الضم فتنقلب واوا ان كانت يا تقول
قيل وبيع والاصل قول وبيع نقلت حركة العين الى ما قبله
بعد سلب حركته فان كان العين واوا قلبت يا لسكونها
وانكسار ما قبلها فتقول قيل في قول وبيع في بيع قال الرضي
وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فا الفعل نحو الضم فتميل
اليا الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة
ما قبلها هذا هو مراد النحاة والقرا بالاشمام في هذا
الموضع ثم حكى قولا اخر وقال انه خفا بالقرا عند القرا وهو
ان تضم الشفتين كما تضم عند الضمة لا يتلفظ بالضمة
بل بالكسرة الخالصة وقال السيوطي حقيقته ضم الشفتين
مع النطق بحركة الفا بين حركتي الضم والكسر ممتزجا منهما
وعبارة الدماميني والمراد بالاشمام هنا ان تشرب الكسرة
شيا من صوت الضمة انتهى وعلى اخلاص الضم تقول
قول وبوع والاصل قول وبيع حذفت حركة العين ثم
ان كانت العين يا تقلب واوا وقال

ليت وهل ينفع شيا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت

وقال

حوكت على نيرين اذ تحاك تختبط الشوك ولا تشاك

وهي قليلة وعزيت لفقعس ودبير وادعى ابن عذرة
امتناعهما في افتعل وانفعل والاول قول ابن عصفور
والابدي وابن مالك وادعى ابن مالك امتناع ما
البس من كسر كخفت وبعت او ضم كعفت واصل المسئلة
خافني زيد وباعني لعمرو وعافني عن كذا ثم بني للمفعول

خلاف المشهور عند العربيين وبعض السيد الاشمام المشهور عند النحو وهو ان تضم الشفتين لم يحدث الضمة

للثقل

للمفعول فلو قلت خفت ونعت بالكسر وعفت بالضم لتوهم انهما فعل وفاعل والعكس المعنى فتعين ان لا يجوز فيهن الا الاشمام او الضم في الاولين والكسر في الثالث وان يمتنع الوجه الملبس وجعلته المغاربة مرجوحا لا ممنوعا ولم يلتفت سيبويه للالباس لحصوله في نحو مختار وتضار وقد يقال لا دليل في مسيلة مختار لانها من قبيل الاجمال لا الالباس الذي نحن فيه والفرق بينهما انه في الاجمال لا يسبق الذهن الى شي لا المراد ولا غيره وفي الالباس يسبق الذهن الى خلاف المراد فان المتبادر من خفت ونعت وعفت بالضم البنا للفاعل لان ذلك هو الاصل وعدم سبق الذهن الى شي لا ضرر فيه وسبق الذهن الى خلاف المراد ضرر ومن ذلك احتمال مختار للفاعل والمفعول فهو من قبيل الاجماع وخرج ما كانت عينه معتلة ولم تعل نحو سود وصيد واجتور قال ابو حيان حكم هذه التي صحت فيها العين حكم الصحيح وفي الرضي شرط نقل حركة العين الى ما قبلها في المواضع المذكورة ان لا تكون اللام حرف علة فلا ينقل في نحو طوي ولا في قوي ولا استقوي وانما لم يفعل ذلك اذ لو اعلت العين فيما هو من هذه الابواب لوجب الاعلال كما في قيل ويقال فكنت تقول يطاي ويقاي ويستقاي ولا يحمل في الفعل المنقله بامضمومة وان كان قبلها سكون ويجوز في مثل القابالوا وقلت واوه همزة تقول في وري اري وفي وقت اقت واما نحو بيطر وهيلك فتقلب اليا فيه واوا نحو بوطر وهولك وكل ذلك لا تقتصر فيه على ضم الاول وكسر ما قبل الاخر بل يزاد فيه ما تقدم وفي الاوضح واوجب الجمهور ضم

ضم فالثلاثي المضعف نحو شد ومد والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر جائز وهو لغة بني ضبة وبعض تميم وقرا علقمة ردت الينا ولو ردوا بالكسر وجوز ابن مالك الاشمام ايضا وقال المهاباذي من اشم قيل وبيع اشم هنا انتهى قال المرادي فان قلت هل يعرض في المدغم من الالباس ما عرض في نحو قيل وبيع قلت لا لان المضاعف اذا بني الى نحو حبت فيعرض اللبس باخلاص من الضم فقياس من راعي ازالة اللبس ان يقول حب بالكسر او الاشمام انتهى ويحصل او الاشمام او الضم الخالص وعلى الكسر يلغز فيقال ما وجوبه ان اصله ان زيد الماء في الحوض اذا صب فحذف الفاعل وانيب عنه المفعول وكسر الهمزة على حد ردت البا بكسر الرا **وان كانت** اي الفعل الذي يبنى للمفعول **مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره** اي لم يكن كذلك يعني انه يجب ان يكون حرف المضارعة مضموما لفظا او تقديرا المناسبا في وما قبل الاخر مفتوحا لفظا او تقديرا المناسبا في وما قبل الاخر مفتوحا لفظا او تقديرا المناسبا في وانما فتح ما قبل الاخر ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو اثقل من الماضي وان كان نحو يقول ويبيع لم يقتصر فيه على ضم الاول وفتح ما قبل الاخر بل تنقل حركة الواو واليا الى ما قبلهما وتقلبا الفا لتحركهما في الاصل وانفتاح ما قبلهما نحو يقال ويباع ويستقام ويستبان وان كان مضاعفا تنقل حركة عينه الى ما قبلها وتدغم فيما بعدها نحو يشد ويمد والاصل يشدد ويمدد نقلت وادغمت فان قيل ان ما ذكر من المعل ومن

ومن المضاعف كان في الاصل مضموم الاول ومكسور ما قبل
الآخر في الماضي ومفتوحه في المضارع قلت ان ذلك صار
في التعليم لانه اصل لا ينطق به والاحسن ان هذه الاحكام
تصريفية لا يليق بهذا الباب فالمعتل وما فيه من الاشمام
وغيره يذكر في التصريف والمضاعف في الادغام وجارت
عادة كثير بذكر ما ذكروا في هذا الباب وترك ما ترك
الى التصريف والادغام وسكت عن فعل الامر لانه لا
يبنى للمفعول لفساد الصيغة واقتصر على الفعل
لانه الاصل والا فاسم الفاعل يغير الى صيغة اسم
المفعول نحو مضروب ومكرم ومختار ومحل رفع
اسم المفعول لنائب الفاعل اذا لم يجر مجرى الصفة
المشبهة فانه يرفع السببي على الفاعلية على ما يقتضيه
حال الصفة المشبهة لا على النيابة على الفاعل كما يقتضيه
حال اسم المفعول قاله الموضح في الحواشي وعقبه
بقوله وبيان هذا فعاله هلا قيل بان الرفع ليس
على ان الصفة مشبهة بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول
انتهى واجيب بان حال اسم المفعول انما يراعى اذا اريد به
معنى الحدوث لا اذا اريد به معنى الثبوت فانه يرفع
السببي على الفاعلية وينصبه على الشبه بالمفعول
به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ويجر بالاضافة
وهو اي المفعول الذي لم يسم فاعله صادق على ضمير
لو حذف لفظه على فوائد الاجمال والتفصيل
التي منها ان يرى المتكلم المعنى في صورتين مختلفتين
احدهما مبهمة والاخرى موضحة وعلى ان خبر من علم
واحد ومنها تكمل اللذة لان المنساق بعد الطلب

الذا

وانما اجري مجرى الصفة المشبهة ح

لكان اخصر واوضح وجعل ولم يقتصر على التفصيل محافظة على ح م

لعله وضح مفتقر

الذ واعز من المنساق بلا تعب فنهم ظاهر ومضمر فالظاهر
وهو ما ليس بمضمر ويرفعه الماضي نحو زيد من قولك
ضرب زيد من كل اسم ليس بمضمر ضُرِب بضم الضاد وكسر
الراء فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله وزيد مفعول
ما لم يسم فاعله مرفوع بضرب وعلامة رفعه
ضمة ظاهرة في آخره ويقال له نائب الفاعل كما تقدم
والاصل ضرب عمرو زيدا بمعنى ان الاولى والاليق
اسناد الفعل الى الفاعل وما ذكر من ان المبني للفاعل
هو الاصح ونسب الى سيبويه ايضا وكلام المص يشعر به
وذهب قوم الى انه اصل براسه اذ لنا افعال
لم تبن قط لفاعل نحو جن وحم ويدل على انه غير
عن اصل صحة الواو في بويع زيد وسوير وجود للفتح
لانقلابه يا وادغامه فانه انما صح ليدل على انه
منقلب عما لم يدغم في اليا وهو الف بايع وساير ومراعاة
للاصل اذ المنقلب مما صح صحيح بدليل صحة عاور للتشنيق
من عور واعلم انه يقال للفعل مبني ما لم يسم فاعله
اي مبني للاسناد لمفعول لم يسم فاعله اي فاعل فعله
واذا قلت فعل ما لم يسم فاعله فكلمة ما الموصولة
عبارة عن المفعول واذا قلت مفعول ما لم يسم
فاعله فكلمة ما الموصولة عبارة عن العامل
اي مفعول عامل لم يسم فاعله واذا قلت ما لم يسم
فاعله فكلمة ما الموصولة تحتمل هذين المعنيين
قال ابن هشام في القواعد ينبغي ان تقول في نحو
ضرب زيد ضرب فعل ماض لم يسم فاعله او مبني
للمفعول ولا تقل مبني لما لم يسم فاعله لما فيه من التطويل

اصل المبني للمفعول

بايع وساير

والخفا الثمن اما النظر الاول فلان لهذه العبارة سبع كلمات
والعبارتان الثانيتان دون ذلك واما الخفا
فلابهامها ما وقفت عليه ما فانه يحتمل المفعول
لانه بني لما لم يسم فاعله والحدث لذلك واما احتماله
للفعل الاصطلاحي فبعيد ويحتمل مطلقا اي لان
الفعل غير ذلك مع انه يكفي في ابهامه عدم دلالته
على شي معين وان الحصر في الواقع في معين فليتامل
قيل وفي كلتا العبارتين الثانيتين نظر اما الاولى
فلانها تصدق على الفعل الذي لا فاعل له نحو قلما
انه فعل ماض لم يسم فاعله مع انه ليس مرادا واما الثالثة
فلان المفعول حيث اطلق انصرف للمفعول به لانه اكثر
المفاعيل دورا في الكلام كما قال ابن هشام في المغني
فلا يشمل المسند الى المجرور والظرف والمصدر انتهى
واجيب عن النظر في العبارة الاولى بان المقصود
تمييز ضرب المبني للمفعول عن ضرب المبني للفاعل لانه
الذي يمكن ان يشتبه به لا عن غيره مطلقا بدليل انه قال
ضرب لا يشتبه باكل ولا بقتل ولا بغير ذلك وهذا
المقصود حاصل بهذه العبارة فلا يضر كونها صادقة
على نحو قلما تمام المقصد التمييز عنه ولم يحتج الى التمييز
عنه بالذات وليس المقصود تمييز تعريف ضرب
بهذه العبارة حتى يعترض بصدقها على غيره بل
المقصود بيان صفته ليتميز عن المعلوم فهو كما لو قلت
في تمييز الانسان عن الحمار الانسان حيوان فلا يعترض
بان الحمار حيوان وعن النظر في العبارة الثالثة بان
هنا قرينة على غير المفعول به وهو كون الكلام في بيان حال

مطلب

الفعل

الفعل المسند الى غيره لانك اذا اردت اعراب ضرب ضرب بشر مثلا
فقلت ضرب فعل ماض مبني للمفعول فكون كلامك على ضرب
المصدر قرينة قطعية على انك لم ترد المفعول به بل
الاعم ولو سلم فهذا لا يضر في المقصود وهو تمييز ضرب
المجهول عن ضرب المعلوم فان هذا التمييز حاصل مع الابهام
في المفعول وبما ذكر خلاف المراد فيه فتامله فانه دقيق
واذا علمت اندفاع النظر عن العبارتين فيمكن ان يدعى
ان الثانية اولى لانها اخصر وبيان للفعل المذكور
مبني للمجهول اي مبني للاسناد لمفعول جهل فاعله لانها ان
فهذه العبارة قصور لان الفاعل المحذوف قد لا يكون
مجهولا كما علم مما تقدم فلا يتحقق فيه مناط التسمية لانا
نقول ان هذه العبارة وضعت اصطلاحا للفعل
المبني لنائب الفاعل فهي مرادفة اصطلاحا للمبني لنائب
الفاعل وقد يقال يكفي في وجود مناط التسمية الامكان
وكل فرد من افراد الفعل المذكور من حيث انه مبني للمفعول
يمكن ان يجهل فاعله **و** المضارع نحو **يضرب زيد**
بضم الياء وفتح الراء يضرب فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله
زيد نائب الفاعل فهو مرفوع بيضرب وعلامة رفعه
ضمة ظاهرة ولا فرق في الفعل بين المجرد كما مر
و المزيد الماضي نحو **اكرم عمرو** بضم الهمزة وكسر
الراء اكرم فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله وعمرو نائب
الفاعل فهو مرفوع باكرم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة
في اخره **و** المضارع نحو **يكرم عمرو** بضم الياء وفتح
الراء يكرم فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله وعمرو نائب
الفاعل فهو مرفوع بيكرم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة

المسند

مطلب

رفعه فتنه ظاهرة فى اخره ويزاد فى عمرو واو كالتى فى الرفع والجر فرقا بينه وبين عمر قال الجاربردي وزادوا فى عمرو فرقا بينه وبين عمر وانما يزاد اذا كان علما لكثرته فى اسمائهم وكثرة استعماله واستعمال ما خيف ان يلتبس به فلا يزاد فى عمر واحد عمور الاسنان وهو ما بينهما من اللحم ولا فى العمر الذي هو بمعنى العمر فى قولك لعمرك ولا فى مثل قول الشاعر

باعدام العمر من اسيرها
حراس ابواب على قصورها

ولا فى عمر العلم ايضا اذا كان قافية لان الموضع الذي يقع فيه عمرو فى القافية لا يجوز ان يقع فيه عمر فلا يفضي الى اللبس ولا اذا كان مصغرا لان لفظهما حينئذ واحد فلا يحتاج الى التفرقة ولا يفصل بينهما بالواو اذا كان منصوبا منونا لوجود الفرق بينهما بالالف بعد عمرو حال النصب وعدمها بعد عمر وانما خص عمرو بالزيادة دون عمر لانه اخف وانما زيدت الواو دون الالف لئلا يلتبس بالمنصوب ودون اليا لئلا يلتبس بالمضاف الى يا المتكلم انتهى ويرفعه اسم المفعول نحو زيد مضروب عبده فزيد مبتدا مرفوع بالابتدا ومضروب خبره فهو مرفوع به وعبد نائب فاعل مضروب فهو مرفوع به وهو مضاف والها مضاف اليه فى محل جر والمصدر نحو اعجبني اكل الخبز ان جعل من اضافة المصدر الى نائب الفاعل اى اعجبني ان اكل الخبز **والمضمر** وهو ما دل وضعا على متكلم بها او مخاطب به غايب لتقدم ذكره وهو متصل ومنفصل

فالمتصل

فالمتصل نحو المضمر من **قولك** اي من مقولك الذي هو **ضربت** بضم الضاد وكسر الرا وسكون البا وضم التا ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والتا المضمومة ضمير المتكلم وحده نايب الفاعل في محل رفع **و** المضمر نحو قولك **ضربنا** بضم الضاد وكسر الرا ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله ونا ضمير المتكلم ومعه غيره نايب الفاعل في محل رفع والضمير من نحو قولك **ضربت** بضم الضاد وكسر الرا وسكون البا وكسر التا ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والتا المكسورة ضمير المؤنثة المخاطبة نايب الفاعل في محل رفع **و** المضمر من نحو قولك **ضربتما** بضم الضاد وكسر الرا وسكون البا وضم التا ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والتا المضمومة ضمير المثنى المخاطب مطلقا نايب الفاعل في محل رفع والميم والالف علامة المثنى المخاطب **و** المضمر من نحو قولك **ضربتم** بضم الضاد وكسر الرا وسكون البا وضم التا ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والتا المضمومة ضمير جمع المذكر المخاطب نايب الفاعل في محل رفع والميم علامة جمع المذكر المخاطب **و** المضمر من نحو قولك **ضربتن** بضم الضاد وكسر الرا وسكون البا وضم التا وفتح النون المشددة ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والتا المضمومة ضمير جمع المونث المخاطب نايب الفاعل في محل رفع والنون المشددة علامة جمع المؤنث المخاطب **و** المضمر من نحو قولك **ضرب** بضم الضاد وكسر الرا وفتح البا ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله ونايب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو في محل رفع **و** المضمر من نحو قولك

وفتح التا ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والتا المضمومة ضمير المخاطب نايب الفاعل في محل رفع والمضمر من قولك ضربت بضم الضاد وكسر الرا وسكون البا

ضُرِبَ بضم الضاد وكسر الراء وفتح الباء وسكون التاء ضرب
فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله ونائب فاعله ضمير مستتر
فيه جوازا تقديره هي في محل رفع والتاء الساكنة علامة
التأنيث و المضمر من نحو قولك ضُرِبَا بضم الضاد وكسر
الراء ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والألف ضمير المثنى
المذكر الغائب نائب الفاعل في محل رفع واكمل مثال
ضُرِبَتَا بضم الضاد وكسر الراء المثنى المؤنث الغائب وإعرابه ضرب
فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والتاء حرف دال على التأنيث
نائب الفاعل في محل رفع ولما كان ضمير المثنى الغائب
مطلقا هو الألف استغنى بمثال واحد و المضمر
من نحو قولك ضُرِبُوا بضم الضاد وكسر الراء وضم الباء ضرب
فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والواو ضمير جمع المذكر
الغائب نائب الفاعل في محل رفع وتقدم في باب الفاعل
أنهم زادوا بعد الواو للجمع المتطرفة في الفعل ألفا نحو
أكلوا وشربوا فرقا بينها وبين واو العطف و المضمر
من نحو قولك ضُرِبْنَ بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء ضرب
فعل ماض لما لم يسم فاعله والنون ضمير جمع المؤنث الغائب
نائب الفاعل في محل رفع والمنفصل نحو ما ضرب إلا أنا
وما ضرب إلا نحن وما ضرب إلا أنتَ بفتح التاء وما ضرب
إلا أنتِ بكسر التاء وما ضرب إلا أنتما وما ضرب إلا أنتم وما
ضرب إلا أنتن وما ضرب إلا هو وما ضرب إلا هي وما
ضرب إلا هما وما ضرب إلا هما وما ضرب إلا هم وما
ضرب إلا هن والفعل في جميع ذلك مضموم الأول
مكسور ما قبل الآخر وهذا كله مع الماضي وتقول
مع المضارع إنما يكرم أنا وإنما يكرم نحن وإنما يكرم إلا أنا

وما

[هامش: والألف ضمير المثنى المؤنث الغائب نائب الفاعل]
[هامش: مبني]

وما يكرم إلا نحن وما يكرم إلا أنا وما يكرم إلا هي إلى الآخر
وإنما بدأ بالضمير المتكلم لأنه أعرف المعارف بعد اسم الله تعالى
وأخر ضمير الغائب لأنه أدون الكل في التعريف ويبدؤون
بالغائب لأنه تجرد عن اللواحق ثم يراعون أسلوب
الترقي واعلم أن الذي ينوب عن الفاعل واحد من أربعة
ولا يقع موقع الفاعل المفعول له قال
أبو حيان عند الجمهور منصوبا أو بحرف الجر وصرح به الرضي
وابن مالك فتجويز ذي الكلام كما صرح به السيد مرجوح
نقلا فلا تغفل وكذلك المفعول معه وكذا التمييز
على الأصح والحال والمستثنى على ما اقتضى كلام الرضي فتدبر
وكذا الثاني من باب اختار أي ما كان الثاني منصوبا
بنزع الخافض مع وجود المنصوب بنفس الفعل عند الجمهور
وعليه أبو حيان فلا يجوز اختير الرجال زيدا كما يجوز
اختير زيد الرجال فالرجال منصوب على إسقاط الجار وزيد
منصوب بنفس الفعل إذ الأصل اخترت زيدا من الرجال
ثم حذف الجار وقيل اخترت زيدا الرجال واختار ابن
مالك جواز ذلك فيجوز قولك اختير الرجال زيدا
الرجال لا ولا المفعول به نحو فحيي الأمر الثاني المجرور
نحو ولما سقط في أيديهم وقولك سير بزيد وقيل
النائب ضمير المصدر لا المجرور لأنه لا يتبع على المحل
بالرفع ولأنه يتقدم نحو كان عنه مسؤولا ولأنه إذا تقدم
لم يكن مبتدأ وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم
كان مبتدأ ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو مر بهند ورد
بقولهم سير بزيد سيرا وأنه إنما يراعى محل يظهر في
الفصيح نحو لست بقائم ولا قاعدا بخلاف مر زيد

[هامش: مطلب]
[هامش: كما يجوز اختير زيد الرجال]

بزيد الفاضل بالنصب ومر بزيد الفاضل بالرفع قال ابو حيان
لانه لايجوز مررت زيدًا ومر زيدٌ والنايب في الاية
ضمير راجع الى ما رجع اليه كان والمخلف وامتناع الابتدا
لعدم التجرد وقد اجاز والنيابة في لم يضرب من احد
مع امتناع من احد لم يضرب وقالوا في كفى بالله شهيدا
ان المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند وقيده ابن مالك
في شرح الكافية بان لا يلزم الجار له وجها واحدا
احترازا من مذ ومنذ ورب والكاف وما خص بالقسم
او استثنا وظاهر كلامهم في التسهيل ان الجار والمجرور
معًا في موضع رفع والمعروف ان المحكوم له بذلك هو
المجرور فقط سوا كان الجار زايدا نحو ما ضرب من احد
او غير زايد نحو مر بزيد وحكي عن الفرا ان حرف
الجر في موضع رفع وهو مبني على قوله ان البا في نحو مررت
بزيد في موضع نصب ولا يخفى ان هذا قول مرغوب عنه
لا يقتضيه القواعد فلا ينبغي الاشتغال بذكره الثالث
مصدر مختص متصرف نحو ضرب عشرون ضربة او اكمل
الضرب ونحو فمن عفي له من اخيه شي لان المراد شي ما من
المعفو كثيرا كان او يسيرا وليس هذا لمجرد التوكيد
بخلاف سبحان الله ومعاذ الله لالتزام العرب فيه
النصب ويمتنع نحو سير سير لعدم الفايدة وانما اشترط
ان يكون مختصا بان يكون لغير مجرد التوكيد لان
النايب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم
يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل اليه فلو قلت
سير سير لم يجز لان سير مستغن بدلالة الفعل السير
عن قولك سير فامتناع سير على اضمار السير احق خلافا

لمن

لمن اجازه واما قوله

فيا لك من ذي حاجة حيل دونها
وما كل ما يهوى امرؤ هو نايله

وقوله

يغضي حيا ويغضى من مهابته
فما يكلم الاحين يبتسم

ولا يقال ان النايب المجرور ويكون مفعولا له الرابع ظرف
متصرف مختص نحو صيم رمضان وجلس امام الامير
ويمتنع نيابة نحو عندك ومعك وثم لامتناع رفعهن
ونحو مكانا وزمانا اذا لم يقيدا واجاز الاخفش نيابة
الظرف غير المتصرف عن الفاعل مع بقايه على النصب فيجوز
عنده جلس عندك ولا ينوب غير المفعول به مع وجوده
لانه شريك الفاعل ثم اجازه الكوفيون مطلقا فيجوز في
مثل ضربت زيدا يوم الجمعة ان تنيب الظرف فترفعه
وتترك المفعول على حاله من النصب فتقول ضرب
يوم الجمعة زيدا واختار ابن مالك هذا القول
استدلالا بالقراة الشاذة في ليجزي قوما بما كانوا يكسبون
بنا يجزى للمفعول ونصب قوما وفي نحو لولا نزل
عليه القرآن بالنصب وبقول الشاعر

ولو ولدت قفيرة جرو كلب
لسب بذلك الجرو الكلابا

وما بيان اخر ولكل منها قول عند المانعين ومن التاويل
ما هو قريب ومنها ما هو بعيد واجازه الاخفش بشرط
تقدم النايب كقوله

وانما يرضي المنيب ربه
ما دام معنيا بذكر قلبه

وقوله

لم يعن بالعليا الا سيدا

وقالة متى يبخل عليك ويعتلل يسوءك وان يكشف غرامك تدرب
يبخل ويعتلل الاعتلال
المقصود او اعتلال
خصه تعليق اخرى محذوفة
للدليل كما تحذف الصلات
المخصصة وبذلك يوجه
وحيل بينهم وقوله حيل
دونها

واذا اجتمعت الثلاثة الظرف والمجرور والمصدر فانت
مخير في اقامة ما شيت هذا مذهب البصريين وقيل يختار
اقامة ظرف المكان وقال ابو حيان ووجهه بان المجرور
في اقامته خلاف والمصدر في الفعل دلالة عليه
فلم يكن في اقامته كثير فايدة وكذا ظرف الزمان
لان الفعل يدل على الحدث والزمان معا نحو هذه
بخلاف المكان فانه يدل عليه دلالة لزوم كدلالته
على المفعول به فهو اشبه به من المذكورات فكان
اولى بالاقامة وقيل يختار اقامة المجرور وعليه ابن
معط وقيل يختار اقامة المصدر نحو فاذا نفخ في
الصور نفخة واحدة وعليه ابن عصفور واعلم
انه اذا تعدى الفعل لاكثر من مفعول فنيابة
الاول جايزة اتفاقا ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقا
نقله الخضراوي والبدر بن مالك والصواب
ان بعضهم اجازه ان لم يلبس نحو اعلمت زيدا كبشك
سمينا واما الثاني ففي باب كسا ان لم يلبس نحو اعطيت
زيدا درهما جاز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا ان لم يعتقد
القلب وحيث قيل بالجواز فقال البصريون اقامة
الاول اولى وقيل ان كان نكرة فاقامته قبيحة
وان كانا معرفتين استويا في الحسن وفي باب
ظن قال قوم يمتنع مطلقا للالباس في النكرتين
والمعرفتين ولعود الضمير على المؤخر ان كان الثاني
نكرة لان الغالب كونه مشتقا وهو حينئذ مشبه
بالفاعل لانه مسند اليه فرتبته التقدم واختاره
الجزولي والخضراوي وقيل يجوز ان لم يلبس ولم
يكن جملة

جملة واختاره ابن طلحة وابن عصفور وابن مالك
وقيل بشرط ان لا يكون نكرة والاول معرفة فيمتنع
ظن قايم زيدا او في باب اعلم اجازه قوم ان لم يلبس
ومنعه قوم منهم الخضراوي والابدي وابن عصفور لان
الاول مفعول صحيح والاخران مبتدا وخبر شبها
بمفعولي اعطى ولان السماع انما جا باقامة الاول قال
وَنُبِّئْتُ عبد الله بالجو اصبحت
كراما مواليها لئيما صميمها
تنبيه وغير النايب مما معناه متعلق بالرافع
واجب نصبه اما لفظا ان كان غير جار ومجرور
كضرب زيد يوم الخميس اماما ضربا شديدا ومن
ثم نصب المفعول الذي لم ينب في نحو اعطي زيد
دينارا واعطي دينارا زيد واما محلا ان كان جارا
ومجرورا نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة وعلة
ذلك ان الفاعل لا يكون فيكون متحدا او برافع الفاعل
المحذوف فيكون منتصبا فيه مذهبان اصحهما
الاول والجزولي يسبق به تقرر هذا

باب المبتدا والخبر

جمعهما في باب واحد لتلازمهما غالبا لان المبتدا
على قسمين الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا
اليه والمسند لهذا المعنى مشهور ومسند اليه
ولا بد له من خبر مذكور او محذوف والوصف
الرافع بعد نفي او استفهام الرافع لما يغني عن الخبر
نحو اقايم الزيدان وما مضروب العمران قال
الدماميني في شرح التسهيل وهو منتقد

اعطيت زيدا عمرا ... يمتنع اتفاقا ... مانع بالبسرعة

ولا واحد منهما ... وهل نصبه بالرافع للفاعل ...

بانه لم يكن لهذا المبتدا الخاص من خبر اصلا حتى يحذف
ويغني عنه غيره او يسد مسده ولو تكلفت له تقدير
خبر لم يتات اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر
له ومن ثمة نزيفا عله كلاما انتهى وانتقاده منتقد
اذ الاغنا لا يستلزم ان يكون له خبر والاستغنا
لهذا المعنى صادق مع عدم الامكان وزعم بعضهم
ان خبر هذا الوصف محذوف ورد بانه لا حاجة
اليه لتمام الكلام بدونه وزعم اخر انه الذي يليه
والتسمية بالمبتدا والخبر التسمية الشهيرة وسيبويه
يقول المبني والمبني عليه والمنطقيون يقولون
الموضوع والمحمول **المبتدا هو الاسم**
الصريح او الماول والمراد من الاسم الصريح هاهنا اسم
ظاهر لا يحتاج في كونه اسما الى تاويل وتامل كما ان المراد
من الماول هاهنا خلافه فلا يرد الاعتراض بان
مقابل الصريح هو الكناية لا الماول كما ان مقابل الماول
هو الظاهر لا الصريح ذهابا الى مصطلح اهل الاصول
ومن الاسم الاعلام المنقولة كشمر قايم وزيد قايم
وعبد الله قايم ومنه لا حول ولا قوة الا بالله
كنز من كنوز الجنة اي كالكنز في نفاسته وصيانته
عن العيون ولا اله الا الله كلمة الاخلاص اي هذا
اللفظ وضرب فعل ماض ومن حرف جر فان قلت
فيلزم ان يكون الاسم مستعملا اما في حقيقته ومجازه
ان استعمل فيهما جميعا او في مجازه فقط ان استعمل
في معنى شامل لهما بعموم المجاز وعلى التقديرين
يلزم المجاز في التعريف قلت مجاز مشهور ومثله

يجوز

يجوز في التعريف على انه يمكن ان يدعي ان اطلاق الاسم
على المؤول حقيقة لا مجاز **المرفوع** لفظا او تقديرا
او محلا وابهم رافعه ليكون كلامه جاريا على كل الاقوال
في رافعه والصحيح انه مرفوع بالابتدا وهو كون الاسم
مجردا عن العوامل اللفظية للاسناد اي اسناد غيره
اليه واسناده الى غيره وهذا مذهب الجمهور وسيبويه
وذهب الكوفيون الى ان المبتدا لان كلا منهما طالب
طالب للاخر ومحتاج اليه وبه صار عمدة وضعف
بانه يلزم عليه ان يكون رتبة كل منهما التقدم لان
لان اصل كل عامل ان يتقدم على معموله واجيب بمنع ذلك
بدليل ادوات الشرط فانها عاملة في افعالها الجزم
وافعالها عاملة فيها النصب نحو ايا ما تدعو او لو سلم
قلنا كل منهما متقدم على صاحبه بوجه متاخر عنه
من وجه اخر فلا دور لاختلاف الجهة اما تقدم
المبتدا فلان حق المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب
اليه وفرعا له واما تقدم الخبر فلانه محط
الفايدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدات
بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متاخرا
في الوجود فهو متقدم في القصد وهذا المذهب
اختاره ابن جني وابو حيان وللكوفيين قول
اخر ان المبتدا مرفوع بالذكر الذي في الخبر نحو
زيد ضربته لانه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع
منسوبا للضمير فان لم يكن ثمة ذكر نحو القايم زيد
ترافعا **العاري عن العوامل اللفظية**
اي المجرد عنها فان قيل التجريد عن العوامل اللفظية

يقتضي سبق وجودها ولم يوجد في المبتدا عامل قط
قيل سلمنا لكن قد ينزل الامكان منزلة الوجود كما في
قولك للحفار ضيق فم البئر ووسع اسفلها وقولك
سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل
وليس ثم نقل من ضيق الى سعة ولا من سعة الى ضيق
ولا من كبر الى صغر ولا من صغر الى كبر وانما اريد
الانشاء على تلك الصفة والسبب في صحته ان الصغر
والكبر جائزان على الموضوع الواحد من غير ترجيح لاحدهما
وكذلك الضيق والسعة فاذا اختار الصانع احد
الجائزين وهو متمكن منهما على السوا فقد صرف
المصنوع عن الجائز الاخر فجعل صرفه عنه كنقله منه
وكما في قوله تعالى امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين
وما هنا من هذا القبيل فان قيل كان عليه ان
يقيد العوامل اللفظية بغير الزائدة وشبهها
ليدخل المجرور بحرف زائد والمجرور بحرف يشبه
الزائد قلت اراد العاري عن العوامل اللفظية حقيقة
او حكما وكل من المجرور بحرف زائد او يشبه الزائد
عار حكما لان الزائد وجوده كلا وجود ومن المجرور
بحرف زائد حسب من قولك بحسبك زيد فانه
مبتدا في محل رفع بالابتدا والباء فيه زائدة قال
المرادي وذكر ابن مالك في شرح الكافية مطلب
ان حسبك في هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدا
لانه لا يتعرف بالاضافة وانما يكون مبتدا اذا كان
بعده نكرة نحو بحسبك درهم انتهى قيل ويرد
ما قاله قوله تعالى يا ايها النبي حسبك الله فحسبك

مبتدا

مبتدا مضاف والله خبره وهو اعرف المعارف ويدل
على كون حسبك مبتدا وقوعه اسما لان في قوله تعالى
فان حسبك الله بعد وان يريدوا ان يخدعوك
واسم ان هو مبتدا في الاصل ولعل وجه ما ذكر في شرح
الكافية انه لا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة الا في
نحو كم مالك ونحو خير منك زيد عند سيبويه كما استثنى
ذلك في التسهيل لكن قد يشكل الاقتصار عليهما بنحو ما
من اله الا الله فان فيه الاخبار بالمعرفة عن النكرة
فان اطرد ذلك في النفي جاز ان يقال ما رجل الا زيد
فليراجع وليحرر واما الايراد المذكور فاجيب عنه بمنع
ان حسبك مبتدا ومنع استدلاله عليه بما ذكر لان
مطلب مذهب ابن مالك جواز الاخبار بالمعرفة عن النكرة
في النسخ دون غيره قال السيوطي وما قالوه في بحسبك
درهم غير مرضي ايضا فان شيخنا الكافيجي اختار ان
حسبك خبر مقدم وان المبتدا درهم نظرا للمعنى فانه
محط الفائدة اذ القصد الاخبار عن درهم بانه
كافيه وما قال شيخنا هو الصواب انتهى ويرد
عليه انه ان اراد ان القصد ما ذكر دائما فليس
بصحيح للقطع بانه قد ينعكس الحال بان يكون
القصد الاخبار عن الكافي بانه درهم بان يتصور
مريد اخذ كفايته مع جهله بقدرها معنى الكافي
ويسال عن القدر فيقال له بحسبك درهم اذ ليس القصد
هنا الا الاخبار عن الكافي بانه درهم وان اراد انه
قد يكون القصد ما ذكر لم يتجه جعل ذلك سببا
في كون ما قالوه غير مرضي وان اراد ان اطلاقهم

غير رضي فيفيد انه مع كونه لا يلائم كلامه قد لبس له
يرد عليه مثله فتدبر واعجب لتصويبه المذكور
مع هذا ومنه ايضا قول العرب ناهيك بزيد فان بعض
النحاة اعرب ناهيك خبرا وزيدا مبتدا وزيدت
فيه البا وهو ظاهر لان المعنى ان زيدا ناهيك عن
تطلب غيره لما فيه من الكفاية ويحتمل عكسه وهو ان
يكون ناهيك مبتدا وزيد خبره والبا زائدة ويحتمل
ان البا متعلقة بمحذوف وهي مع مدخولها خبر
ناهيك بمعنى كافيك حاصل بزيد قال الجوهري
وغيره يقال ناهيك من رجل ونهيك منه ونهاك
منه وتاويله انه جده واغناك بمثاله عن تطلب
غيره انتهى ومنه الله خالق في قوله تعالى هل من الله
غير الله وهل من خالق غير الله مبتدا وغير الله فاعلا
بدا اغنى عن الخبر قلت لا لان الوصف الرافع لمكتفى
به لشدة شبهه بالفعل لا يصغر ولا يوصف
ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة البراغيث
ولا يدخل عليه حرف جر ولهذا رد اعراب الزمخشري
هل من خالق غير الله حيث جعله من هذا الباب
اعني ان يكون خالق وغير الله فاعلا به والصواب انه
من باب المبتدا وخبره وذكر الكواشي ان خالق مبتدا
محذوف الخبر ومن صلة تقديره هل خالق غير الله
لكم احتيج الى حذف الخبر ليكون استفهاما لدخل على القياس
فانها لا تدخل على مبتدا خبره فعل الا على شذوذ
نحو هل مضمر يفسره يرزقكم فان قلت يجوز ايضا
ان يكون يرزقكم صفة لخالق فكيف يجوز وصف مبتدا

لخالق

الخالق غير الله بالرازق فيه وما المخرج قلت اما اعتبار الموصوف
والتوصيف هاهنا لمجرد النفي لا للاثبات فان الاستفهام
فيه للانكار وكم من مستحيل يفرض ليعلم امتناعه على اوضح
وجه واما الخبر فهو الظرف المحذوف كما مر انتهى وفي
غير الله بالحركات الثلاث فالجر والرفع على الوصف
لفظا او محلا والنصب على الاستثناء وزيادة من
في النفي والاستفهام قياسية ومن الجر ومما يشبه
الزائد الى المغوار من قول القائل
لعل ابي المغوار منك قريب
ومنه ايضا نحو رجل في قولك رب رجل عالم افادنا
ومنه ايضا الضمير الواقع بعد لولا قال في المغني
في ايجاب لولا واذا ولي لولا مضمر فحقه ان يكون
ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وسمع قليلا
لولاي ولولاك ولولاه خلافا للمبرد ثم قال
سيبويه والجمهور هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت
حتى والكاف بالظاهر ولا يتعلق لولا بشيء وموضع المجرور
بها رفع بالابتدا والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير
مبتدا ولولا غير جارة ولكنهم انابوا الضمير المخفوض
عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانا
وقد اسلفنا ان النيابة انما وقعت في الضماير المنفصلة
لشبهها بالاسما الظاهرة في الاستقلال فاذا عطف عليه
اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانها لا تخفض
الظاهر فان قلت يرد على هذا التعريف اسم ان فانه
مبتدا ولهذا يجوز العطف على محله بالرفع مع انه ليس
عاريا عن العوامل المذكورة قلت اجاب الرضي بان ان

لما لم تغير المعنى وهي معموله كانت بمنزلة الزايدة ثم
اورد على هذا الجواب انه لا ينفع في لا النافيه للجنس
فان اسمها يجوز رفع صفته على المحل ولا يمكن ان يقال
ان لا بمنزلة الزايد لتغييرها المعنى قطعا فان قيل
نحن لا نحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على محل
المركب الذي هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد من العوامل
فالجواب انه قد خرج اذن هذا المركب عن المبتدا لقولهم
هو الاسم وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم
الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض
وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة اسم لا التبرية
اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه لا يصح
فيه دعوى التركيب وصيرورتهما كاسم واحد انتهى
وابطل بعضهم ايضا اعتبار كون المحل المجموع لا مع اسمها
بان القضية سالبة لا معدولة الموضوع وقد صرح
ابن مالك بان اسم لا المضاف وحده في محل رفع بالابتدا
حيث رد قول ابن برهان ان اسم لا اذا كان مضافا
لا ترفع صفته لان العامل في الصفة هو العامل في
الموصوف والاسم المنصوب لا عمل للابتدا فيه فلا عمل
له في صفته بان قوله لا عمل للابتدا في الاسم المنصوب
غير مسلم بل له عمل في موضعه كما له عمل بالاجماع في موضع
المجرور بمن في نحو هل من رجل في الدار انتهى قال شيخنا
رحمه الله تعالى والوجه حيث صرحوا بشمول العوامل
المذكورة لنواسخ الابتدا التي منها ان ولا ان يجاب
بان كلا من اسم ان ولا باعتبار الرفع مجرد لان الحرف
كالعدم باعتبار لا وانما يعتد به اذا اعتبر النصب

وقد

وقد صرح الرضي بذلك في الكلام على جواز رفع المعطوف
على اسم ان فانه نقل عبارتين في ان العطف على موضع اسم
ان وحده او على موضعه مع ان تمرفال وكان الاول
نظرا الى ان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول
ان ودخولها كلا دخول اي لانها لا تغير المعنى كما تقدم
فبقي على كونه مرفوعا لكن محل الاستحقاق لفظه
بالنصب ومن قال على موضعها مع اسمها نظر الى ان
اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده مبتدا
والمبتدا مجرد عن العوامل اللفظية عندهم واسمها
ليس بمجرد والجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان ان كان
كالعدم باعتباره وانما يعتد بها اذا اعتبرت النصب
ويشكل عليه اي ذلك القايل ان ان مع اسمها لو كانت
مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدا والمبتدا هو الاسم
المجرد وهي مع اسمها ليست اسما فالاولى ان الرفع بالعطف
على اسمها وحده انتهى وحاصله ان المراد ان المبتدا
هو الاسم المرفوع المجرد عن العوامل المذكورة من حيث
رفعه بان لا يستند رفعه الى عامل لفظي وان لم
يتجرد عن العوامل من جهة اخرى فالاسم جنس يشمل
كما تقدم الصريح كزيد في قولك زيد قايم والمؤول
كان تصوموا من قوله تعالى وان تصوموا خير لكم
فانه مبتدا في محل رفع بالابتدا مخبر عنه بخير وخرج
به الفعل والحرف والجملة فان قلت قال المولى
سعد الدين في حواشي الكشاف وتبعه السيد ايضا
عند قوله تعالى ومن الناس من يقول الخ واللفظ
للسعد ان الوجه ان يجعل مضمون الجار والمجرور

مبتدا يعني والبعض الثاني والبعض من الثاني من هو كذا وكذا
فيكون مناط الفائدة تلك الصفات وفي قول الحماسي فمنهم
ليوث لا ترام وبعضهم مما قمشت وضم حبل الحاطب نظير
لما ذكرنا حيث وقع قرينة منهم وهي بعضهم مبتدا لا خبر
ووقع الظرف في موقع المبتدا ليس بمستبعد كقوله تعالى
ومنا دون ذلك وما منا الا له مقام معلوم والقوم
يعتبرون الموصوف في الطرف الثاني ويجعلونه
مبتدا والظرف المتقدم خبرا ولو عكس لاستقام اللفظ
والمعنى جميعا في جميع الموارد اي جمع منا دون ذلك
وما احد منا الا له مقام معلوم لكن وقوع الاستعمال
على ان من الناس رجالا كذا وكذا شاهد لهم وفي الكشاف
عند قوله تعالى ومن ذريتنا امة مسلمة لك وهذا
مما يرشد الى ان من ذريتنا في موضع المفعول الاول
وانه هو المبتدا في الاصل لكن مجيء مثل ان من ذريتنا امة
بالنصب يدفع ذلك قلت المراد ان الجار والمجرور في
موضع الابتدا وساد مسده فان قلت قد وقع الفعل
مبتدا في قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قلت
الحق انه مؤول بالمصدر اي سماعك فان قلت فما
بالهم اطبقوا على التاويل مع صدوره ممن يوثق به
قلت قال السيد عيسى الصفوي الايجي استادنا وشيخنا
بالعلم اليقيني بان المعنى الفعلي غير مراد اي الحدث
المسند بالاسناد التام فان قلت قد وقع الفعل
مبتدا في نحو ضرب فعل ماض والحرف مبتدا في نحو
من حرف جر فان الحكم على الفعل والحرف لا على الاسم
والا لكن يقال فان الاسم لا يكون فعلا ولا حرفا

قلت

قلت المشهور عند النحاة ان ضرب ومن فيما مر اسمان مبنيان
اريد بهما الافعال والحروف المستعملة في معانيهما وفيما
مر انما اسند الى الاسم والمتصف حقيقة بالمسند ما اريد به
كما ان المسند اليه ظاهرا في زيد قائم لفظ زيد والقائم
حقيقة مدلوله وحاصل ما ذكره السيد في قوله تعالى
وان قيل لهم لا تفسدوا واو وهما جملتان وليس بممتنع
لان الذي يمتنع هو اسناد الشيء الى معنى الفعل فيجب
اذا كان معبرا عنه بمجرد لفظه على قياس اسناده
الى معنى الاسم معبرا عنه بلفظه وحده في نحو قام زيد
والذي نحن فيه اسناد الفعل الى لفظ الفعل
بل الجملة وتحقيقه ان الالفاظ سواء كانت مهملة
او مستعملة مفردة او مركبة متساوية الاقدام
في صحة الاسناد الى نفسها سواء كانت مجردة عن
ملاحظة معانيها كما في قولك ضرب من ثلاثة
احرف او ماخوذة معها كما لا تفسدوا وآمنوا اذ المسند
اليه لفظهما باعتبار الدلالة على المعنى وليس هذه
الصحة باعتبار ان الالفاظ اذا ذكرت واريد بها
نفسها صارت اسما كما توهم لان المهمل لا يصير اسما
بالاخبار عن لفظه وكذلك الجملة التي صارت
مخبرا عنها باعتبار الفاظها في انفسها كما في قولك
زيد قائم مركب من لفظين او مع ملاحظة معناها
كما عرفت فان قلت قد صرحوا بان المبتدا لا يكون الا اسما
قلت ذلك لانهم اعتبروا وضع الالفاظ بازاء المعاني
لتستفاد منها في التراكيب فبينوا احوال الالفاظ
في تلك التراكيب لا احوالها في انفسها بل تعرف

هذه بالمقايسة تبعًا فللفظ ضرب لما وضع لمعناه
صار فعلا تبيّن حاله بانه اذا كان مستعملا في ذلك
المعنى لم يصح الاخبار عنه وكذا لفظ من بخلاف
لفظ زيد واذا لم يستعمل في معانيهما جاز الاخبار عنها كلها
ومحصل ما ذكره ان معنى قولهم الاسناد اليه من خواص
الاسم انه من خواصه الاضافية اي خاصة له بالاضافة
الى الفعل والحرف اذا اعتبر بهما في معناهما لا انه خاصة
حقيقية حتى لا يوجد في غير الاسم اصلا فانه قد يوجد
في غيره كما في المهمل وكذا قولهم ان المبتدا لا يكون
الا اسما قصر اضافي بالنسبة الى الفعل والحرف كقولنا
ما زيد الا قائم وليس حصرا حقيقيا حتى يلزم ان لا يوجد
وصف الابتدا في غير الاسم فانه قد يحصل في غيره كقول
القائل جسق مهمل فما ذكر في كتب النحو من ان الكلام
ما يتضمن كلمتين بالاسناد تعريف للكلام الحاصل
من تركيب الالفاظ الموضوعة وهو الذي يبحث
عنه النحوي قصدا بالذات دون مطلق الكلام
وحينئذ اندفع البحث الذي ذكره بعضهم بان ما ذكره
في توجيه تصريحهم بان المبتدا لا يكون الا اسما لا يفيد
ذلك اذ غاية ما لزم منه ان لا يصح الاسناد الى الفعل
والحرف المستعملين في معناهما ولا يلزم من ذلك
انحصار المسند اليه في الاسم ولا انحصار المبتدا
فيه لبقا احتمال الاسناد الى الجملة وغيرهما وخرج
بالمرفوع المنصوب من حيث انه منصوب والمجرور
بغير حرف زايد وشبهه فلا ينافي ما سبق من
ان اسم ان ولا مبتدا وكذا خرج ما لا اعراب له نحو قولك

في

قوله ما ذكر من ان الكلام ما يتضمن كلمتين

في العدد واحد اثنان ثلاثة فانها وان كانت اسما عارية
عن العوامل اللفظية ليست مرفوعة اذ لا اعراب نحو
قولك في العدد والا كانت مسندة او مسندا اليها
وكذا اسم الفعل نحو هيهات زيد فانه وان كان اسما عاريا
عن العوامل اللفظية ليس مرفوعا اذ لا اعراب له عند
الجمهور فليس مبتدا وخرج بالعاري عن العوامل اللفظية
الفاعل ونايبه واسم كان واخواتها ومنها افعال
المقاربة وخبر ان واخواتها وخبر لا النافية للجنس
وشمل التعريف ما اذا كان المبتدا مسندا اليه ما بعده
نحو زيد قايم ولا اذا كان مسندا الى ما بعده وهو ما اذا
كان المبتدا وصفا او مضافا الى وصف كما سياتي من اسم
فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة او اسم تفضيل
او ما جرى مجراها كالمنسوب معتمدا على استفهام
بحرف او غيره او نفي كذلك رافعا لما يغني عن الخبر
بمعنى انه يحصل فائدته ويغني غناه بان يكون مع الوصف
كلاما كما كان الخبر مع المبتدا كلاما لا بمعنى ان لهذا
الوصف خبرا محذوفا وهذا يغني عنه ويسد مسده
خلافا لما نقله الرضي ثم قال وليس بشي بل لم يكن
لهذا المبتدا اصلا من خبر حذف وسد غيره مسده
ولو تكلفت تقدير خبر لم يتات اذ هو في المعنى كالفعل
والفعل لا خبر له ثم قال ثم تم بفاعله كلاما من بين
جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا
ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى
ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث انتهى ولا فرق
ولا فرق بين كون ذلك المرفوع فاعلا نحو اقاطن

اقاطن قوم سلمى وما قايم الزايدان وما افضل منك
احد وهل احسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره
وما قذفزيني ابواك وهل مقيم العمران واين جالس
اخواك ومتى ذاهب العمران وكيف مسيح ابناك
وكم ماكث صديقاك واما ان قاد وهو رد فيقاك ومن
ضارب زيد على ان من مفعول لضارب فكل من
قاطن وقايم وافضل واحسن وقذفزي ومقيم
وجالس وذاهب ومسيح وماكث وقادم وضارب
مبتدا وما بعده فاعله اغنى عن خبره ويتبين كونه نايبا
عن الفاعل نحو ما مضروب العمران او مفعول عدوان
وهل ماخوذ ماله وابن مرمي رحله فكل من مضروب
ومفعول وماخوذ ومرمي مبتدا وما بعده نايب
فاعله اغنى عن خبره ولا يتبين كونه اسما ظاهرا كما مر
او ضميرا بارزا منفصلا قال كقوله بعد ذكر الزيدين
ام قايم هما قال فقولك هما فاعل مع كونه مضمرا انتهى
لكن صرح ابن الحاجب في اماليه وفاقا للكوفيين بان
الصفة لا ترفع ضميرا منفصلا وحكى الاجماع في ذلك
لكن ~~صرح ابن الحاجب~~ نسب الى الوهم في هذه الحكاية
وكان الرضي لذلك لم يعتد به خصوصا وقد ورد
السماع بالجواز قال لي لكتفاعر

خليلي ما واف بعهدي انتما

وحجة الكوفيين ان الوصف الرافع السادّ مسدّ الخبر
جار مجرى الفعل والفعل لا ينفصل منه الضمير بخلاف
الضمير المستتر فلا يغني عن الخبر اذ لا يكون رافعه
مفيدا بل خبر الحكم قد يغني عنه في صورة التنازع

كما

كما قاله العصام بعضهم نحو اضارب ومكرم زيدا
اذا المعمل مكرم وقد حكوا نحو اقايم الزيدان ام قاعدان
وصرح بعضهم فيه بان المعطوف على المبتدا مبتدا ولا خبر
هنا انتهى والوجه انه كالذي قبله مما اغنى فيه فاعل
المبتدا عن الخبر وان لم يكن بارزا وتقييدهم بالبارز
جري على الغالب وبنا على ان المراد البارز ولو حكما
والضمير المستتر في الصورتين المذكورتين بمنزلة
البارز ثم كان التنازع والعطف ولا يبين كون ذلك
الوصف هو نفس المبتدا كما مر وكون المبتدا ما اضيف
اليه نحو غير قايم الزيدان وغير مضروب العمران
فغير مبتدا مضاف الى الوصف والزيدان فاعل الوصف
اغنى عن الخبر والعمران نايب فاعل الوصف اغنى عن الخبر
قال في التسهيل بعد ذكر النفي وجري في ذلك غير قايم
ونحو مجري ما قايم واشار بذلك الى قول ابي نواس

غير ماسوف على زمن ... ينقضي بالهم والحزن
انما يرجو الحياة فتى ... عاش في امن من المحن

فغير مبتدا مضاف الى ماسوف وهو اسم مفعول
من الاسف وهو الحزن وقوله على زمن في موضع المفعول
الذي لم يسم فاعله اغنى عن الخبر لان المعنى ما ماسوف
على زمن نحو ما مضروب الزيدان فالنفي بالاسم كالنفي
بالحرف ولما سئل ابن جني عن اعراب هذا البيت ارتبك
فيه ثم خرجه على حذف المبتدا واقامة صفته مقامه
وايقاع الظاهر موقع المضمر والتقدير زمن ينقضي
بالهم والحزن غير ماسوف عليه ولابن الحاجب
فيه كلام طويل ومزيد وخرجه على الوجه الذي

١٥٩

ذكره ابن جني وما اشار اليه جمال الدين ابن مالك
من تخريجه على الوجه المذكور هو عين الصواب
ومنحة من الكريم الوهاب وذلك فضل الله يؤتيه
من يشاء ومثله قول الاخر

غير لاه عداك فاطرح اللهو
ولا تغترر بعارض سلم

فغير مبتدا مضاف الى لاه وعداك مرفوع بلاه وسد
مسد الخبر كما يسد مسده لو كان الوصف رافعا
بعد حرف النفي والله تعالى اعلم واذا كان الوصف
او ما اضيف اليه مبتدا فتارة يكون على سبيل الوجوب
وتارة يكون على سبيل الجواز وذلك ان الوصف والمرفوع
بعده ان يطابقا في الافراد نحو اقايم زيد وجهان
احدهما كون الوصف مبتدا وما بعده فاعلا ونائبا
عنه مغنيا عن الخبر والاخر كون الوصف خبرا مقدما
وما بعده مبتدا مؤخرا وقد يتعين الوجه الاول
لعارض كما في قوله تعالى اراغب انت عن الهتي اذ على
الوجه الثاني يلزم الفصل بين راغب ومعموله
وهو الظرف باجنبي وهو المبتدا كما في قولك اطالع
الشمس اذ على الوجه الثاني يلزم تذكير الوصف
الرافع لضمير المونث وذلك لا يجوز وان كان التانيث
مجازيا وكما في قولك اقايم رجل اذ على الوجه الثاني
يلزم وقوع النكرة مبتدا بلا مخصص كذا قاله بعضهم
وفيه نظر لان الوقوع بعد حرف الاستفهام مخصص
واستشكل جواز الوجهين هنا بانه يلزم على ثانيهما
التباس المبتدا بالفاعل وقد منعوا لاجله تقديم

الخبر

الخبر في نحو زيد قام واجيب بالفرق بان كلا الوجهين هنا خلاف
الاصل فان في جعل زيد في اقايم زيد فاعلا جعل المبتدا مسندا
وهو خلاف الاصل وفي جعله مبتدا تاخير المبتدا وهو
خلاف الاصل ولا كذلك الوجهان في نحو قام زيد
فان احدهما هو كون زيد فاعلا موافق للاصل والالتباس
المحذور ليس الا اذا كان احد الوجهين موافقا للاصل
لسبق الذهن الى ما هو الاصل من غير معارض فيورث
التشويش والالتباس واجاب بعضهم بانه لا ضرورة في تقديم
الخبر في زيد قام حتى يرتكب الالتباس لاجلها وفي اقايم زيد
يجب تقديم قايم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام رتبة
والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه قال فان قلت فالضرورة
قايمة في اقايم زيد قلت لا ضرورة لجواز ازيدا قام على
زيد قام انتهى فان قلت يرد على الجواب الاول انه جاز
الوجهان في نحو جيت انا وزيد مع ان اصل الواو ان تكون
للعطف دون المفعول معه ثم رايت يشكله بنحو جيت انا
وموسى لجواز تقييد المسئلة بما يمكن التنصيص فيه
على المصاحبة بنحو ما يصحب الواو واشد ذلك بما ذكره الرضي
من تعين العطف في نحو ضربت زيدا وعمرا لانه الاصل
ولا يعدل عنه الا لغرض النص على المصاحبة وذلك
مفقود فيما ذكر لتبادر العطف وسياتي في باب
المفعول معه ان هذا الذي ذكره الرضي ليس متفقا
عليه وان كلام سيبويه مصرح بخلافه فان تطابقا
في غير الافراد نحو اقايمان الزيدان او قايمون الزيدون
تعين كون الوصف خبرا مقدما والمرفوع مبتدا
مؤخرا لا على لغة اكلوني البراغيث وان لم يتطابقا

اصلا نحو اقائم الزيدان والزيدون تعين كون الوصف
مبتدا والمرفوع فاعلا اغنى عن الخبر وان لم يعتمد الوصف
على نفي او استفهام امتنع كونه مبتدا مستغنيا عن الخبر
بمرفوعه خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في خبير بنو لهب
خلافا لابن مالك وابنه لجواز كون الوصف خبرا
مقدما وانما صح الاخبار به عن الجمع لانه على فعيل
فهو على حد والملائكة بعد ذلك ظهير وانما اشترط الاعتماد
عليهما دون غيرهما مما يعتمد عليه لان ابتدائية الوصف
انما تتقوى مع احد هذين دون ما عداهما مما يعتمد عليه
والخبر اي خبر المبتدا قال الرضي ليس المراد بخبر المبتدا
عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل
عندهم ليس من فعل شيا ففي قولك ازيد عندك يسمى
الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب
انتهى وانما المراد به ما ذكره المص بقوله هو الاسم المفرد
بالمبتدا على الصحيح وقيل انه مرفوع بالابتدا كالمبتدا
لانه طالب لهما على السوا فعمل فيهما وعليه الاخفش وابن
السراج والرماني واختاره ابن الحاجب وجماعة من
المتاخرين وهو ضعيف لان اقوى العوامل لا يعمل رفعين
بدون اتباع فالاضعف اولى ان لا يعمل ذلك وقيل
انه مرفوع بالابتدا والمبتدا جميعا وهو قول ابي اسحاق
الزجاج واصحابه ونسب الى المبرد وحجة من قال
به ان الابتدا عامل ضعيف فقوي بالمبتدا ورد
بانه يلزم عليه امتناع تقديم الخبر لان المعمول لا يتقدم
الا حيث كان العامل متصرفا والخلاف في رافعه انما لم
المص رافعه لئلا يكون كلامه جاريا على كل الاقوال

في

في رافعه المسند اليه اي المحكوم به
على المبتدا بانه هو وليس هو فان قيل تعريفه للخبر لا يتناول
الخبر اذا كان جملة او جارا او مجرورا لانه باسم قلت اجيب
بانه تعريف للخبر الاصلي وهو المفرد وانما كان الاصل في الخبر
ان يكون مفردا لان تركيب المبتدا والخبر يتضمن نسبة امر
الى اخر فينبغي ان يكون مفردا الا ان تركيب المبتدا والخبر يتضمن
نسبة امر الى اخر فينبغي ان يكون المنسوب شيا واحدا كالمنسوب
اليه والا لكانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران
او اكثر لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد
مالك لغلام ضارب ومنع الرضي كون الاصل ذلك واجاب
عن هذا الدليل بانا سلمنا ان المنسوب يكون شيا واحدا
لكنه ذو نسبة في نفسه فلا يقدر بالمفرد فالمنسوب الى زيد
في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة ولعل
ان صيرورة الجملة ذات محل من الاعراب بعد ان لم تكن لا
لا يدل على كونها بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها ذات
محل وقوعها موقع المفرد ويرد على هذا الجملة الواقعة خبرا
عن ضمير الشان فانها ليست واقعة موقع المفرد لان ضمير
الشان لا يخبر عنه بمفرد وقد اجيب بان المراد من قولهم
ان الجملة التي لها محل واقعة موقع المفرد انها واقعة
موقعا يكون الاصل وقوع المفرد فيه فان لم تكن هذه
الجملة بتاويل المفرد وبانها من حيث كونها خبرا حالة
محل المفرد لان الاصل في الخبر الافراد لا من حيث كونها خبرا
عن ضمير الشان لان ضمير الشان لا يخبر عنه بمفرد ويمكن
الجواب ايضا بان خبر ضمير الشان مفرد معنى لكونه
عبارة عن المبتدا ولهذا لا يحتاج الى ضمير كما في وان

كان جملة والاحسن ان يجاب عما اورد على المص بان المراد بالاسم
في التعريف ما يتناول الاسم تاويلا والجملة الواقعة خبرا اسم
تاويلا لاتفاقها وقعة موقع المفرد لان للجواب الاول
يرد عليه نحو المحبوب لي ان تزورني فان الخبر فيه ليس جملة
وليس اسما صريحا فلا بد من التعميم في الاسم واذا عمم دخلت
الجملة واما الجار والمجرور اذا وقع خبرا فالخبر في الحقيقة
متعلقه وهو اما اسم حقيقة ان قدر اسما واما اسم
تاويلا ان قدر فعلا لتخرج بالاسم الفعل والحرف وبالمرفوع
المنصوب من حيث انه منصوب والمجرور من حيث انه مجرور
فلا يرد الظرف والمجرور بزايد وبالمسند اليه اي المبتدا
المرفوع بالفعل او شبهه والمبتدا والخبر **نحو قولك**
اي مثل قولك الذي هو **زيد قائم** فزيد مبتدا لانه
اسم مرفوع عارض العوامل اللفظية مرفوع بالابتدا وعلامة
رفعه ضمة ظاهرة في اخره وفي صدق تعريف الخبر الذي
ذكره المص على نحو قائم نظر لان نحو ذلك لم يسند الى المبتدا
بل اسند الى ضمير مستتر فيه وهو وضميره مسندان الى المبتدا
لان بينهما دلالة عقلية والتعريف انما هو باعتبار الدلالة
اللغوية **والزيدان قائمان** فالزيدان
مبتدا لانه اسم مرفوع عار عن العوامل اللفظية فهو مرفوع
بالابتدا وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة لانه
مثنى وقائمان خبره لانه اسم مرفوع مسند الى المبتدا فهو
مرفوع به وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة لانه مثنى **والزيدون**
قائمون فالزيدون مبتدا لانه اسم مرفوع عار
عن العوامل اللفظية فهو مرفوع بالابتدا وعلامة رفعه
الواو نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم وقائمون خبره

لانه

خبره لانه اسم مرفوع مسند الى المبتدا فهو مرفوع مسند
الى المبتدا فهو مرفوع به وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة
لانه جمع مذكر وتقول الزيود قيام ويجوز ايضا الزيود
قائمون او قائمة على التاويل بجماعة قال قال الله تعالى
واذا الرسل اقتت قال الزمخشري في قوله تعالى ولهم فيها
فيها ازواج مطهرة فان قلت فهلا جاءت الصفة مجموعة
كالموصوف قلت هما لغتان فصيحتان يقال النساء فعلن
وهن فاعلات وفواعل النساء فعلت وهي فاعلة
ومنه بيت الحماسة
وإذا العذارى بالدخان تقنعت
واستعجلت نصب القدور فملت
والمعنى وجماعة ازواج مطهرة انتهى وتقول الهنود
قيام ويجوز قائمة وقائمات **والمبتدا قسمان**
فان قيل هذا الذي ذكره المص من تقسيم المبتدا الى ظاهر
ومضمر من قبيل تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره
لان مورد القسمة المبتدا وكل مبتدا اما ظاهر واما مضمر
فمورد القسمة ايضا احدهما واياما كان يكون تقسيمه
الى الظاهر والمضمر فان المراد به المبتدا من حيث هو من
غير نظر الى كونه ظاهرا او مضمرا وهكذا سائر التقسيمات
وتحقيق ذلك ان مورد القسمة مفهوم المبتدا الا ما صدق
عليه مفهوم المبتدا والمحكوم عليه في قولنا كل مبتدا
اما ظاهر واما مضمر ما صدق عليه مفهوم المبتدا
لا نفس مفهومه فلا يلزم ما لنسبة لعدم اتحاد الوسط
قسم **ظاهر** وقسم **مضمر فالظاهر ما تقدم ذكره**
من نحو قولك زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون

قائمون اي فالظاهر زيد والزيدان والزيدون في الامثلة
المذكورة ونحوها من كل اسم ليس بمضمر **والمضمر** تقدم
تعريفه في باب الفاعل وانه ينقسم الى متصل ومنفصل
والمنفصل لا يكون مبتدأ الا في نحو لولاي ولولاك
ولولاه فالمضمر المنفصل الذي يقع مبتدأ **اثنا عشر**
ضميرا **وهي انا** قال الرضي للمتكلم المذكر والمؤنث وقد
تبدل همزتها هاء نحو هنا وقد تمد همزته نحو آنا فعلت
وقد تسكن نونه في الوصل وعند البصريين همزة ونون
مفتوحة والالف يؤتى بها بعد النون في الوقف
لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف
فكان تلتبس بالحرفية لسكون النون فلذا تكتب بالالف
لان الخط مبني على الوقف والابتدا وقد يوقف على نونها ساكنة
وقد تبين فتحها وقفا بها السكت قال حاتم
«هكذا فزدي انه» بنو تميم يثبتون الالف في الوصل
ايضا في السعة وغيرهم لا يثبتونها في الوصل الا ضرورة
ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس
الكلمة وسقوطه في الوصل في الاغلب مع فتح النون
وسكونه ومعاقبته ها السكت له وقفا دليل على
زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا انتهى واختار
ابن مالك ما ذهب اليه الكوفيون من الضمير مجموع
الاحرف الثلاثة **ونحن** قال الرضي ونحن للمتكلم
مع غيره مثلها في المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى
والمجموع وتحريكه للساكنين وضمة اما لكونه ضميرا
مرفوعا واما لدلالته على المجموع الذي حقه الواو وهي
وعبارة غيره واختلف في علة بنائه على الضم

فقال

فقال الفراء ونقلت لما تضمن معنى التثنية والجمع فقوي باقوى
الحركات وقال الزجاج نحن جماعة الواو والضمة من جنس
الواو وقال الاخفش الصغير نحن للمرفوع فحرك بما يشبه
الرفع وقال المبرد تشبيها بقبل وبعد لانها متعلقة
بشي وهو الاخبار عن اثنين فاكثر وقال هشام الاصل
نحن بضم الحا وسكون النون فنقلت حركة الحا على النون
واسكنت الحا **وانت** بفتح التا للمخاطب **وانت**
بكسر التا للمخاطبة **وانتما** للمثنى مطلقا **وانتم** لجمع المذكر ببين
المخاطبين **وانتن** لجمع الاناث المخاطبات قال الرضي
واما انت الى انتن فالضمير عند البصريين ان واصله
انا فكان انا ضمير صالح لجمع المخاطبين والمتكلم فابتدوا
بالمتكلم فكان القياس ان يبنوه بالتا المضمومة نحو
الا ان المتكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة
له علامة وبينوا المخاطب بتا حرفية بعد ان كالاسمية
في اللفظ وفي التصرف ومذهب الفراء ان انت بكماله
اسم والتا من نفس الكلمة وقال بعضهم الضمير هو التا
المتصرفة وكانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا الانفصال لها
دعموها بان لتستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين
وابن كيسان في اياك واخواته وهو ان الكاف هي
الضمير انتهى **وهو** للمفرد المذكر الغائب **وهي** للمفردة
الغائبة **وهما** لمثنى الغائب مطلقا **وهم** لجمع المذكر
الغائبين **وهن** لجمع الاناث الغائبات قال
الرضي فالواو واليا في هو وهي عند البصريين
من اصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير
هو الها وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما

ثنيهما والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يثبت
الاصل فرده وانما حركت الواو والياء لتصير الكلمة
بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لو
لا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيون
الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالهما سكنت
الواو والياء نحو ضربتهو وكان قياس المثنى والجمع
على مذهب البصريين هوما وهيما وهوم وهوم وهن
نحو هن فحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم
وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النون في جمع
المونث مثل ما ذكرنا في المتصل سوا وقد تحذف الواو
والياء اضطرارا كقوله فبيناه يشري رحله قال قائل
لمن جمل رخو الملاط نجيب

وقوله

داري لسعدي اذه من هواكا ونسكنها قيس واسد
وننشد دعاها همذان قال وان لساني شهوة يشتفى بها
وهو على من صبه الله علقم
وقال بعضهم وقد تسكن هاهو وهي بعد الواو والفا
وثم واللام وقرئ بذلك في السبع وهو معكم فهو وليهم
ثم هو يوم القيامة لهي الحيوان وبعد همزة الاستفهام
كقوله فقلت أهي سرت ام عادني حلم
وبعد كاف الجر
كقوله وقد علموا ما هن كهي فكيف لي وقد تستعمل
هذه الضماير المنفصلة مجرورة حكى انا كنت وهو
وقال فلولا المعافاة كناكهم والضمير نحو قولك
اي مقولك الذي هو انا من قولك انا قايم

فانا

فانا ضمير منفصل للمتكلم وحده مبتدا في محل رفع بالابتدا
وقايم خبره فهو مرفوع به وعلامة رفعه ضمة ظاهرة
في اخره ونحن من قولك نحن قايمون فنحن ضمير
منفصل للمتكلم ومعه غيره مبتدا في محل رفع بالابتدا
وقايمون خبره فهو مرفوع به وعلامة رفعه الواو نيابة
عن الضمة لانه جمع مذكر سالم وزعم بعضهم ان نحن
اذا كان للمعظم نفسه يجوز ان يخبر عنه بمفرد وفيه
نظر لانه لا يحفظ مثل نحن قايم بل يجب في الخبر المطابقة
نحو وانا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون واما قول الشاعر
والمسجدان وبيت نحن عامره لنا وزمزم والاركان والستر
فمحمول على الحذف والاصل عامروه ولا تحذف الواو واجتزاءها بالضمة لقوله
اذا ما شاء ضروا من ارادوا ولا يالوهم احد ضرارا وما اشبه ذلك من نحو قولك انت قايم
وانت قايمه وانتما قايمون وانتم قايمون وانتن قايمات وهو قايم وهي قايمه وهما
قايمان او قايمتان وهم قايمون وهن قايمات ولا تغفل عما تقدم مما يتعلق وما
اشبه ذلك في باب معرفة علامات الاعراب والخبر من حيث هو وبيدم ما يعلم
منه سر من حيث هو كذا قد يراد به بيان الاطلاق وانه لا قيد هناك كما في قولك
الانسان من حيث هو انسان والموجود من حيث هو موجود وقد يراد به التقييد
كما في قولك الانسان من حيث انه يصح ويزول عن الصحة موضوع الطب وقد يراد به
التعليل كما في قولك النار من حيث انها حارة تسخن وما هنا من قبيل
الاول قسمان قسم مفرد وهو ما للعوامل الاسما
تسلط على لفظه ولو مثنى او جمعا او مضافا او غير ذلك
وهو قسمان جامد ومشتق فالمشتق ما دل على
متصف مصوغا من مصدر كضارب ومضروب
وحسن واحسن منه والجامد بخلافه فالجامد
لا يتحمل ضميرا نحو زيد اسد لا بمعنى شجاع وزعم

الكسائي انه يتحمله ونسب الى الكوفيين والرماني قال ابن مالك
وهو دعوى لا دليل عليها قال ابو حيان وقد رد بانه
لو تحمل ضمير الجار لما عطف عليه مؤكدا فيقال هذا احلو
هو وزبيب كما تقول زيد قائم هو وعمرو والمشتق يتحمله
ان لم يرفع ظاهرا نحو زيد قائم بخلاف ما اذا رفعه لفظا
نحو الزيدان قائم ابوهما او محلا نحو زيد ممرور به ولا يتحمل
غير ضمير واحد وقيل ان قدر خلفا من موصوف
استتر فيه ضميران احدهما للمبتدا والاخر للموصوف
الذي صار خلفا منه فان كان صلة ال ففيه ثلاثة
ضماير للمبتدا وللموصوف الذي صار خلفا منه ولال
فاذا اكد قيل فيه زيد القائم نفسه نفسه ولو تعدد الخبر
المشتق والجامد في المعنى واحد نحو هذا حلو حامض ففيه
اقوال قال الفارسي ليس فيه الا ضمير واحد الثاني لان
الاول ينزل من الثاني منزل الجزء وصار الخبر في الحقيقة
والثاني كالصفة له والتقدير هذا حلو فيه حموضة
وقال ابو حيان الذي اختاره ان كلا منهما يتحمل ضميرا
لاشتقاقهما ولا يلزم ان يكون كل واحد منهما خبرا على حاله
لان المقصود جمع الطعمين والمعنى ان فيه حلاوة
وحموضة وقال صاحب البديع الضمير يعود على
المبتدا من معنى الكلام كانك قلت هذا مز لانه
لا يجوز خلو الخبرين من الضمير لئلا ينتقض قاعدة
المشتق ولا انفرادهما به لانه ليس اولى من الاخر ولا
ان يكون فيهما ضمير واحد لان العاملين لا يعملان
في عمل واحد ولا ان يكون فيهما ضميران لانه يصير
التقدير كله حلو وكله حامض وليس هذا الغرض منه

قال

قال ابو حيان وتظهر ثمرة الخلاف اذا جا بعدهما ظاهر
نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل
الاول ضميرا تعين ان يكون الرمان مرفوعا بالثاني وان
قلنا يتحمل كان من باب التنازع وقسم غير مفرد وهو
بخلاف المفرد فالمفرد نحو قائم من قولك اي
مقولك الذي هو زيد قائم فزيد مبتدا مرفوع
بالابتدا وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره وقائم
خبره فهو مرفوع به وعلامة رفعه ضمة ظاهرة وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو في محل رفع ومنه الخبر
في قولك الزيدان قائمان والزيدون قائمون وهذا
عبد الله وغير المفرد اربعة اشيا انما قيل
ليفي الفاعل مع نايب فاعله نحو زيد ضرب اضرب ابوه قلت
لعل المص جرى هنا على قول عبد القاهر والزمخشري ان نايب
الفاعل فاعل اصطلاحا وقد يقال انه كنى بالفاعل عن المرفوع
ويبقى ايضا كان واخواتها نحو زيد انه منطلق وقد يقال
ان اسم كان وخبرها فاعل حكما لان معنى كان زيد قائما
حصل قيام زيد واسم ان وخبرها مبتدا وخبر في الاصل
فكان مع اسمها وخبرها داخل في الفعل مع فاعله وان
مع اسمها وخبرها داخل مع خبره الجار والمجرور
والظرف التامان بخلاف الناقصين والناقص هو الذي
لا يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق به نحو زيد بك او فيك
او عنك اي واثق بك او راغب فيك او معرض عنك
فلا يقع خبرا اذ لا فايدة فيه والتام هو الذي تتم فيه
الفايدة اي بدون ملاحظة متعلقه والا فكل
تام تتم به الفايدة اذ لوحظ ان التقدير ما مر

في المبتدا
صح م

في الصحيح ان الخبر متعلق الظرف والجار والمجرور واختاره
ابن مالك وهشام تبعا لجماعة وتسمية الظرف والجار والمجرور
خبرا مجاز وقال جماعة الصحيح انه معمول المحذوف
وهو نفس الظرف او الجار والمجرور والعامل صار نسيا
منسيا وقال اخرون الصحيح انه مجموعهما لان المقصود
الاخبار بوجود الشيء في الظرف الا انهم حذفوا بعضه لزوما
وسموا الباقي باسم الخبر مجازا فقد يقال الخلف لفظي
لان القائل بانه المحذوف نظر الى العامل الذي هو الاصل
وهو مقيد بقيد لا بد من اعتباره والقائل بانه المذكور
نظر الى الظاهر الملفوظ به وهو معمول العامل لا بد من
اعتباره والقائل بانه مجموعهما نظر الى المقصود واختاره
الرضي فان قلت لا بد من تعلقهما بمحذوف فان كان متعلقهما
فعلا يكون الخبر جملة فعلية فقد اندرج حكمهما فلا فائدة
في ذكرهما على حدة وان كان شبه فعل يكون مفردا كسائر
المفردات فليس في افرادهما عنه زيادة فائدة قلت
يكفي ان يقال ان الحكم ثابت في الظاهر لهما مع قطع النظر
عن متعلقهما وهما بهذا الاعتبار غير الجملة قطعا ولا يفهمان
من ذكر المفردات ومذهب البصريين ان كلا منهما يتحمل
ضمير المبتدا كالمشتق سواء تقدم او تاخر ومذهب الفراء
انه ان تاخر تحمل الضمير او تقدم فلا والا لجاز ان يؤكد
ويعطف عليه ويبدل منه كما يفعل ذلك مع المتاخر
ومن تاكيده مع التاخر قوله فان فؤادي عندك
الدهر اجمع وبالجملة الضمير يسمى ظرفا مستقرا لانه
استقر فيه ضمير عامله كذا قال بعضهم وقضيته
انه لا يسمى بذلك فيما اذا رفع الظاهر نحو زيد في الدار

ابوه

ابوه او عنده اخوه لان رفع الظاهر يمنع استقرار الضمير فيه وان كان
متعلقا بكون عام محذوف وجوبا على انه لا يابى على من يقول
بحذف الضمير مع المتعلق الا ان يريد ما من شانه ان يستقر فيه
الضمير بان يستقر فيه على فرض كون الفاعل ضميرا وفي المغني
انه اذا قدر المتعلق خاصا لا يستقر فيه الضمير ولا ينتقل
ضمير من المحذوف الخاص الى الظرف والجار والمجرور وقضيته
انه لا يسمى مستقرا وسيد المحققين على التسمية بالمستقر
بانه استقر فيه معنى عامله وحاول لصحة التسمية
بالاستقرار ولو كان المحذوف خاصا ذكر ذلك في حواشي
الكشاف واعلم ان تقدير المتعلق كائن او مستقر او قيل كان
او استقر والخلاف في الراجح لا في الجواز فقيل تقدير اسم
الفاعل اولى رجحه ابن مالك لان الاصل في الخبر الافراد
وتقدم نزاع الرضي فيه لكنه قال بعضهم انه هو الحق
اذ المفهوم من زيد عندك انه مستقر لا استقر وهو علامة
الحقيقة فان اريد المجاز وهو استقراره في الماضي قدر
استقر لا مستقر ومن ثم قال السعد التفتازاني في الانصاف
ان المفهوم من نحو زيد في الدار ثابت فيها او مستقر
لا ثبت او استقر انتهى وللتصريح به في قوله فانت لدى
بحبوحة الهون كائن ولقائل ان يمنع دلالة هذا
على الاولوية بل غايته الدلالة على مجرد الجواز ولتعينه
في بعض المواضع وهو ما لا يصلح فيه الفعل نحو اما عندك
فزيد وخرجت فاذا عندك زيد لان اما واذا
الفجائية لا يليهما فعل ولكن ان تقول تعينه
من الفعل لا يدل على اولويته مطلقا وقيل تقدير
الفعل ورجحه ابن الحاجب تبعا للزمخشري وغيره

لانه اصل في العمل والتقييد في الصلة واجيب بالفرق فانه في الصلة
واقع موقع الجملة وفي الخبر واقع موقع المفرد والتعبير
بكائن او مستقر وكان او استقر للتمثيل لا للتقييد فيصح
تقدير ما كان بمعناها نحو حاصل وثابت وحصل وثبت
قال في المغني ان اريد المضي قدر كان او استقر او وصفهما
وان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم في اليوم والجزاء
في غد قدر مضارع ثم قال هذا هو الصواب وقد اغفلوه
انتهى قال التفتازاني في حواشي الكشاف ومما يجب
التنبيه له انه اذا قدر في الظرف المستقر كان او كائن
فهو من التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة
اليه لغو لا الناقصة والا لكان الظرف في موضع
الخبر فيقدر كان اخرى ويتسلسل التقديرات وفي المغني
الاصل ان يقدر المحذوف مقدما على الجار والمجرور
كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي
ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار
زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدا
والثاني نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها
ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا في جميع
المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا انتهى
والفعل مع فاعله ولو حكما فيشمل الفعل مع نائب
فاعله ولو قال الفعل وفاعله لكان اولى لان الواقع خبر المجموع
الفعل وفاعله لا الفعل مصحوبا بفاعله والمختار ان المفعول
من جملة الخبر لان المقصود الاخبار بالمجموع لا بالجملة
وحدها وان كان المشهور عند النحاة ان الخبر هو الجملة
وحدها **ثم المبتدا مع خبره** مفردا كان

او غيره

او غيره ولو قال ثم المبتدا وخبره لكان اولى لمثل ما تقدم
ويسمى الفعل مع فاعله جملة فعلية والمبتدا مع خبره
جملة اسمية ويندرج في ذلك الجملة الاسمية المصدرة
بحرف عامل نحو ان اباه قائم ومنع الكوفيون وقوع
المصدرة بان المكسورة وما عملت فيه خبر المبتدا
والمصدرة باسم شرط غير معمول لفعله نحو زيد من
يكرمني اكرمه ثم يندرج فيه ايضا الفعلية المصدرة بحرف
شرط وباسم شرط معمول لفعله نحو زيد ان يقم اقم معه
وزيد ايهم يضرب اضربه والمصدرة بمعمول فعلها
نحو زيد عمرا ضرب او يضرب او بحرف تنفيس وخالف في الاخير
بعض المتاخرين وقضية اطلاقه انه لا فرق بين ان تكون
الجملة خبرية او انشائية حتى تصح نحو زيدا اضربه على
ان الخبر نفس جملة اضربه من غير تقدير القول وهو كذلك
عن ابن مالك وغيره قال في التسهيل ولا يمنع كونها
طلبية خلافا لابن الانباري ولا قسمية خلافا لثعلب
ولا يلزم تقدير قول قبل الجملة الطلبية خلافا لابن
السراج وفي الرضي وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم
المطلوب من الخبر كتضمن المفردات وقال ابن الانباري
وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون طلبية لان الخبر
ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما اوتوا
من قبل ايهام لفظ خبر المبتدا وليس خبر المبتدا عند النحاة
ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس
من فعل شيئا فقولك ازيد عندك بكون الظرف
خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب ويدل على جواز كونها
طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا

على جواز الرفع في نحو اما زيد فاضربه وقال ثعلب لا يجوز
ان يكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز
اذ لا مانع انتهى ويعرف وقول ابن مالك في التعريف
وامنع هنا ايقاع ذات الطلب وان اتت فالقول اضمر
تصب بان الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب ولا يميزه
الا ما هو معلوم له قبل والطلبية لا تكون معلومة
قبل ولا يجوز الاخبار بجملة ندائية نحو زيد يا اخاه
ولا مصدرة بلكن او بل او حتى وفي بعض الحواشي
فان كانت فعلية فهل يصح ان يكون فاعلها بعض المبتدا
او مفعولها الاخر فيقال زيد وهند يضربها ووجه
المنع انه لا يحصل وصف يكون خبرا عنهما لو قلت
زيد وهند ضاربها كان الخبر مفردا والمخبر عنه متعددا
واختلف في زيد والريح يباريها فقيل يمنع لهذا وقيل
يجوز حملا على معنى يتباريان فان حذف العاطف
صحت المسئلة باجماع لان الخبر عن واحد فقط انتهى
ما في بعض الحواشي وقوله ووجه منع الخ قال شيخنا
يمكن دفعه بتقدير زيد وهند مضروب احدهما
للاخر او ضارب احدهما الاخر اذ لو صرح بذلك صح
التركيب وعبارة جمع الجوامع للسيوطي وان ولي
معطوف بالواو على مبتدا فعل احدهما واقع على الاخر
جاز انتهى وعزا في شرحه اختيار الجواز لابن مالك
ثم بسط توجيه ذلك ثم قال ولو كان العطف
بالفاء او ثم لم تصح المسئلة اجماعا واما زيد فابيه
ابوه فيحتمل خبر زيد الافراد والجملة واما نطقي
الله حسبي فقيل الخبر فيه جملة وقال المرادي والذي

يظهر

والذي يظهر في هذا ونحوه انه ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد
لان الجملة في نحو ذلك انما قصد لفظها كما قصد
حين اخبر عنها في نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز
من كنوز الجنة وما قاله ظاهر وللاول ايضا وجه
وهو انه وان كان الاخبار باعتبار اللفظ فيطلق عليه
جملة باعتبار انه مركب اسنادي اذ غايته التجوز وهو
جائز واعلم ان الجملة المخبر عنها وبها باعتبار الفاظها
في انفسها كما في قولك زيد قائم مركب من لفظين واما
اعتبار الفاظها مع ملاحظة معانيها كما في الامثلة
السابقة فالجار والمجرور نحو في الدار من قولك
اي من قولك زيد في الدار فزيد مبتدا مرفوع
بالابتداء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة وفي الدار جار
ومجرور متعلق بمحذوف تقديره كائن او مستقر
وكان او استقر في محل رفع بالمبتدا والظرف نحو عندك
من قولك زيد عندك فزيد مبتدا وعند
ظرف منصرف على الظرفية بالمتعلق المحذوف والكاف
مضاف اليه في محل جر ومحل الظرف رفع على المبتدا
لنيابته عن الخبر الفعل مع فاعله نحو قام ابوه من قولك
زيد قام ابوه فزيد مبتدا وقام فعل ماض وابوه
فاعل ومضاف اليه وجملة قام ابوه في محل رفع
خبر المبتدا والرابط بينهما الهاء من ابوه والمبتدا مع
خبره نحو جاريته ذاهبة من قولك زيد جاريته
ذاهبة فزيد مبتدا اول وجاريته مبتدا ثان
ومضاف اليه وذاهبة خبر المبتدا الثاني والمبتدا الثاني
وخبره جملة اسمية في محل رفع خبر المبتدا الاول

والرابط بينهما الضمير جاريته والمعنى جاريتي زيد ذاهبة
وضابط روابط الجملة التي هي خبر عنه عشرة الاول الضمير
وهو الاصل ولهذا يربط به مذكورا او محذوفا الثاني
الاشارة نحو الحاقة ما الحاقة الرابع اعادته بمعناه نحو
زيد جاءني ابو عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنية
له الخامس عموم يشمل المبتدا نحو والذين يمسكون بالكتاب
واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين السادس
ان يعطف بفا السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية
منه او بالعكس نحو الم تر ان الله انزل من السما
ما فتصبح الارض مخضرة وقوله
وانسان عيني يحسر الما تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق
السابع العطف بالواو وعند هشام وحده نحو زيد
قامت هند واكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند
الثامن شرط يشمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر
نحو زيد يقوم عمرو ان قام التاسع ال النائبة
عن الضمير في قول الكوفيين وطائفة من البصريين
نحو فان الجنة هي الماوى اي ماواه العاشر
كون الجملة نفس المبتدا في المعنى نحو هجيري ابي بكر
لا اله الا الله ومن هذا اخبار ضمير الشان نحو قل
هو الله احد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار
الذين كفروا والمراد بكون الجملة نفس المبتدا
في المعنى ان تكون الجملة مخبرا بها عن مفرد مدلوله
جملة وبذلك يندفع ما يورد عليه من انه ان اريد
النفسية باعتبار الما صدق فكل جملة وقعت
خبرا كذلك او باعتبار المفهوم فكل جملة وقعت
خبرا

خبرا كذلك او باعتبار المفهوم فكل جملة وقعت
خبرا مغايرة في المفهوم والمطرد من هذه الروابط هو
الضمير لا غير الاشارة فانه لا يقال زيد قام هذا
والزيدون خرج اولئك واما اعادة المبتدا بمعناه
الذي اجازه ابو الحسن مستدلا بنحو والذين يمسكون
بالكتاب واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين
فقد رد بمنع كون الذين مبتدا بل هو مجرور بالعطف
على الذين يتقون ولو سلم فالرابط العموم لان المصلحين
اعم من المذكورين او ضمير محذوف اي منهم او الخبر
محذوف والجملة قبله دليله والتقدير ماجورون
كما قاله في المغني واما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه
فقد نص سيبويه على ضعفه وهو مختص بموضعين
احدهما اما العبيد فذو عبيد وثانيهما حيث قصد
التهويل والتعظيم نحو الحاقة ما الحاقة فالشاطبي
واما العموم فلانه لا يجوز به زيد مات الناس
وزيد نعم الرجال وهند نعمت النسا
فاما الصبر عنها فلا صبرا • ذاتا •
فمن باب اما العبيد فذو عبيد فهو من تكرار المبتدا
بلفظه ومعناه وليس العموم فيه مرادا اذ المراد
انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر له عن شي قاله في المغني

باب العوامل

تقدم الكلام عليهما في باب الاعراب

الداخلة على المبتدا والخبر وتسمى النواسخ وسميت
بذلك لان النسخ في اللغة الازالة يقال نسخت الشمس
الظل اذا ازالته وهو رفعته بانبساطها وهذه العوامل

نزيل حكم المبتدا والخبر وهو رفع المبتدا بالابتدا والخبر
بالمبتدا فان قلت اشكل على ذلك نحو حسبت ان زيدا
قايم وان يقوم زيد كلاهما على مذهب سيبويه ونحو
حسبت زيدا عمرا وافعال التصييرات معمولاتها متغايران
مفهوما وخارجا فلا يصح ان يدعى كونهما مبتدا وخبرا
لوجوب اتحادهما خارجا ويبين لك ذلك انك تقول
نحو ضربت الطين خزفا والفقير غنيا والمعدوم موجودا
ولا يخفى ان صدق احدهما على الاخر ممتنع قلت
المص لم يدع انها لا تدخل الا على المبتدا والخبر وقولك
انهما متغايران ان اردت انهما دايما كذلك فهو ممنوع
لان من الامثلة التي اوردها الايمة نحو واتخذ
الله ابراهيم خليلا وتركنا بعضهم يومئذ يموج
في بعض ولا شك ان المعمولين فيه غير متغايرين
خارجا وان اردت انهما قد يكونان كذلك لم يضر
لما تقدم من ان المص لم يدع انها لا تدخل الا على المبتدا
والخبر **وهي ثلاثة** من الاقسام وفصل ذلك
ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فوايد الاجمال
والتفصيل احدها **كان واخواتها** لان
نظايرها والتصريح بها في الترجمة وعطف اخواتها
مع عدم تعيينها اشارة الى انها ام الباب قال ابن باباشاذ
كان ام الافعال لان كل شي داخل تحت الكون لا ينفك
شي عن معناها ومن ثم صرفوها تصرفا ليس لغيرها واصبح
وامسى اختان لانهما ظرفا الزمان وظل واضحى اختان
لانها لصدر النهار وصار وبات اختان لاعتلال
عينهما وزال وفتي وانفك وبرح ودام اخوات

للزوم

للزوم اولها ما وليس مفردة لانها لا تتصرف قال ابن هشام
في تذكرته الصواب ان يقال ان ما قبل دام اخوات
لانهن لا يعملن الا في النفي وشبهه وليس وما دام اختان
لعدم تصرفهما والاولى ان يقال غير لازمة في الاربعة انما يلزم
فيها نفي او شبهه اعم من ان يكون النفي بما او غيرها
فان اعتبر انها قد تنفى بما فلتعد كان وامسى ونحو
ذلك مما ان ما الداخلة على دام غير ما الداخلة عليهن
قال فالذي قاله خطا والذي قلناه هو الصواب
ابو البقا في اللباب انما كانت كان ام هذه الافعال
لخمسة احدها سعة اقسامها والثاني ان كان التامة
دالة على الكون وكل شي داخل تحت الكون والثالث
ان كان دالة على مطلق الزمان المستقبل بخلاف غيرها فانها
قد تدل على زمان مخصوص كالصباح والمسا والرابع
انها اكثر في كلامهم ولهذا حذفوا منها النون في قولهم
لم يك والخامس ان بقية اخواتها يصح ان تقع اخبارا
لها كقولك كان زيد اصبح منطلقا ولا يجوز اصبح
زيد كان منطلقا واعلم ان دخول كان واخواتها
على المبتدا والخبر مشروط بان لا يكون المبتدا مخبرا عنه
بجملة طلبية ولا انشايية لم تدخل عليه فلا يقال
كان زيد اضربه او لا تهنه او غفر الله له او ليته
قايم او هل قام ولا كان زيد بعتك قاصدا انشا
البيع لمنافاة الجملة المذكورة لهذه الافعال لما عرف
من معانيها قال الرضي وانما لم يقع اخبار هذه الافعال
جملا طلبية لان هذه الافعال صفات لمصادر اخبارها
في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قايما لزيد قيام

له حصول في الزمن الماضي بعد أن لم يكن ومعنى صار زيد
قائماً أن زيداً قيام له حصول في الزمن الماضي بعد أن لم
يكن ومعنى أصبح زيد قائماً أن زيداً قيام له حصول في الزمن
الماضي وقت الصبح وكذا أخواتها إذ في كلها معنى الكون
مع قيد آخر فلو كانت أخبارها طلبية لم تخل هي من أن
تكون خبرية أو طلبية فإن كانت خبرية تناقض الكلام
لأن هذه الأفعال لكونها صفة لمصدر خبرها تدل
على أن المصدر مخبر عنه بالحصول في أحدها فبيننا تناقض
وبعبارة أخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل الفعل
الناقص كما ستعرف فلو قلت كان زيد هل ضربت
غلامه كان ضربه لغلامه مخبراً عنه ثابتاً عند المتكلم
مسئولاً عنه هل ثبت عنده وهو تناقض وإن
كانت الأفعال طلبية مع أخبارها وهي كما ذكرنا صفة
للأخبار اكتفى بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي
في أخبارها إن كان الطلبان مثلاً وبين إذا الطلب
فيهما طلب في أخبارها تقول كن قائماً أي قم وهل
تكون قائماً أي هل تقوم فإن اختلف الطلبان
بأن يكون أحدهما أمراً والآخر سبقها ما نحو كوني هل
ضربت أحمد طلبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة
واحدة وهو محال وقد رووا

وكوني بالمكارم ذكريني ۝ ودلي دل ماجدة صناع

ومع ذا فهو مؤول بالخبر مثل فليمدد له الرحمن مداً
أي كوني ذكريني وأن لا يلزم التصدر فإن لزوم
التصدر كأسماء الشرط والاستفهام وما أضيف إليها
والمقرون بلام الابتداء وكم الخبرية خلافاً للأخفش

في

في كم الخبرية فإنه أجاز أن يكون اسماً لكان لم تدخل عليه
فلا يقال كان متى يقوم ولا كان غلام أي تضرب أضرب
لما يلزم من فوات التصدير الواجب لها وأن لا يلزم
الحذف لم تدخل عليه كالمخبر عنه بنعت مقطوع نحو الحمد
لله أهل الحمد برفع الأهل وأن لا يكون عادماً للتصرف
والمراد بالتصرف عدم لزوم صفة واحدة وذلك بأن
لا يكون صفة واحدة وذلك بأن يصغر ويثنى ويجمع
وليس المراد به التصرف المذكور في الظرف والمصادر
وهو عدم ملازمة وجه واحد من أوجه الإعراب
وإنما اشترط ذلك لأن الأصل في الأسماء التصرف بالمعنى
الذي ذكرناه وكذا الأصل في الأفعال التصرف أي عدم
لزوم صفة واحدة وذلك بأن يستعمل بالأوجه
الثلاثة الدالة على خصوصيات الأزمنة والحروف
كلها بخلاف ذلك فمتى كان الاسم جامداً أشبه الحرف
والناسخ لا يدخل على الحرف فكذلك لا يدخل على ما أشبهها
كذا قرره الرضي وفيه نظر لما يلزم من أن من وما الموصولتين
لا يدخل عليهما هذه النواسخ وبطلانه مقطوع به وأن
لا يلزم الابتدائية سواء كانت لنفسه سواء كانت لمصحوب
لفظي أو معنوي فإن لزم الابتدائية لنفسه نحو قولهم
أقل رجل يقول ذلك إلا زيداً فإنه مقام ما يقول
ذلك رجل لم تدخل عليه النواسخ كما لا يدخل على ما أقاموه
مقامه كذا مثل ابن قاسم وغيره وفيه نظر والظاهر
أن هذا الذي يقال فيه امتنع لمانع معنوي كما يأتي
فينبغي أن يمثل في مثال هذا القسم أو المصحوب لفظي
نحو لولا زيد لأتيتك وخرجت فإذا زيد قائم كذا

فى مثل ابن قايم وفيه نظر اذ لا يمتنع فى لولا زيد مسلم
لهلكت ان يقال لولا كون زيد مسلما وكذا لولا زيد
لاكرمتك لا يمتنع ان يقال لولا كون زيد لاكرمتك
فلم يمتنع دخول الناسخ مطلقا بل الناسخ الفعلى او مصحوب
معنوى نحو ما احسن زيدا والكلاب على البقر مما جرى
مثلا مثل به ابن مالك لهذا القسم وهو ما لزم الابتدائية
لمصحوب معنوى وقد يعترض بقولهم الكلاب
على البقر بالنصب بتقدير ارسل الكلاب على البقر فالى
لزوم الابتدائية مما امتنع لذلك لم تدخل عليه النواسخ
وثانيهما ان واخواتها اى نظايرها وفى التسهيل
وما لا تدخل عليه ما دام هو المبتدا المخبر عنه بطلبى مرة
وجملة والمبتدا الذى يلزم التصدر والحذف او عدم
التصرف او الابتدائية لنفسه او لمصحوب لفظى او معنوى
كامر وقد سبق ان الانشا الذى ليس بطلبى حكمه
حكم الطلبى لا تدخل عليه هذه الاحرف ومن هنا يعلم
ان جملتى نعم وبئس خبريتان لا انشائيتان لقوله تعالى
نعما يعظكم به ولقوله انهم ساء ما كانوا يعملون وفى ذلك
فى باب نعم وبئس وربما دخلت ان على ما خبره نهى كقوله
ان الذين قتلتم امس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما
وان المخففة من الثقيلة قد يكون خبرها طلبا وذكر
ابو حيان عن الفارسى فى تفسير ان غضب الله عليها
ان مخففة من الثقيلة ورد بان المشهور ان الجملة
الطلبية لا تقع خبر ان ولذلك اول ان الذين قتلتم
البيت انى عسيت صائما وفى الكتاب لا يكون
مخففة من الثقيلة لانه لا بد من قد وقال

بعض

بعض المتاخرين الحق ان الطلبيتين بمعنى الخبرية لفظا نحو زد
عنوا اللهم انى اسالك رحمة من عندك الحديث اللهم انى
اعوذ بك من العجز والمأثم وكثرة ذلك فى الحديث معروفة
ولا يجوز انى بعتك ولا انت طالق بقصد الانشا
والفرق ان الطلبى يقبل التاكيد لتاخر متعلقه فيؤكد
طلبه كما تؤكد النسبة الخبرية بخلاف الانشا الذى وقع
متعلقه معه فلا يقبل التاكيد وثانيهما ظننت واخواتها
اى نظايرها وما دخلت عليه كان دخلت عليه
هذه الافعال وما لا الا المبتدا المشتمل على استفهام
نحو ايهم افضل وغلام من عندك فانه لا تدخل عليه
كان لان الاستفهام له الصدر فلا يؤخر وتدخل
عليه هذه الافعال ويقدم عليها نحو ايهم ظننت
افضل وغلام من ظننت عندك ولنبدأ على المفعولين
فى هذا الباب ان المشددة ومعمولاها نحو ظننت
ان زيدا قايم اعلم ان الله على كل شىء قدير وان كانت بتقدير
اسم مفرد للطول فلجريان الخبر والمخبر عنه بالذكر فى الصلة
والثانى قوله واما كان واخواتها اى ونظايرها
للتفصيل مثلها فى قولك الناس رجلان فرجل اكرمته
ورجل اهنته فانها ترفع الاسم المبتدا ويسمى اسمها
حقيقة وفاعلا مجازا وتنصب الخبر اى خبر المبتدا
ويسمى خبرها حقيقة ومفعولا وتسمية المرفوع
باسمها والمنصوب بخبرها تسمية اصطلاحية خالية
عن المعنى ولا يرد ان المرفوع ليس اسمها والمنصوب
ليس خبرها لان الفعل لا يخبر عنه ولا حاجة الى تقدير
مضاف اى خبر اسمها واعلم ان عمل هذه الافعال

المذكورة تسمية المرفوع بها اسما والمنصوب لها خبرا هو الذي
عليه الجمهور ولا يعرف المتأخرون غير اسم كان وخبرها
وكذا بقية اخواتها والمبرد يسمي المرفوع فاعلا والمنصوب
مفعولا واختلف الكوفيون في رافع الاسم فقال الفراء
ارتفع بالناسخ كما يقول البصريون لكنه ارتفع به لا لانه فاعل
بل لشبهه في الصورة بالفاعل وقال بقية الكوفيين
لم يرتفع بل بما كان مرتفعا به قبل دخول الناسخ واحتجوا
بان الفعل انما عمل رفعه لما اسند اليه كقام زيد وضرب
عمرو وليس الناسخ مسندا الى هذا المرفوع وجوابه انه وان
لم يكن مسندا اليه لكنه في صورة ما اسند اليه ويدل
على انه الرافع له اتصاله به اذا كان نحو كيف فاتهما والضمير
بالاستقراء انما يتصل بعامله ويلزم على قول الكوفيين
ان تكون هذه الافعال ناصبة لا رافعة وهذا غير معهود
في الكلام ثم اختلف الاولون فقيل هو مشبه بفاعل
الفعل القاصر لكون هذا الفعل لا يقتضي محلا يقع
عليه وقال البصريون هو مشبه بفاعل الفعل المتعدي
لكون هذا الفعل لا يقتضي محلا يقع عليه وقال البصريون
هو مشبه بفاعل الفعل المتعدي لكون هذا الفعل
يتوقف فهم معناه على اسمين فاشبه ضرب والبناء على هذا
الخلاف خلاف فيما يشبه الخبر فقال الفراء هو مشبه بالحال
وقال البصريون بالمفعول وهو الصحيح لانه كثيرا ما ياتي
على صورة لا يكون عليها الحال فكان تشبيهه بالمفعول
اولى لاطراده وذلك لانه يرد معرفة وجامدا وقال
بقية الكوفيين هو حال حقيقة لا مشبه بالحال
ورد بما ذكر من اطراده وروده معرفة وجامدا

وبانه

وبانه لا يكون فضلة واعترضوا قول البصريين بانه لو كان
شبيها بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا
واللازم منتف واجيب بان المفعول قد يكون جملة وذلك
بعد القول وفي التعليق واما الظرف وشبهه فليسا
الخبر انما الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم مفرد ويجوز
تعدد خبر كان خلافا لابن درستويه وابن ابي الربيع
قيل وهو الظاهر من كلام سيبويه اذ قال انها شبهت
بضرب ونحوه والجمهور على الجواز لانه في الاصل خبر المبتدا
فاذا جاز تعدده مع ضعف العامل فيه فكونه اولى
وتسمى افعال هذا الباب نواقص لعدم اكتفائها
بالمرفوع فلا يتم المرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب
وانما لم تكتف بالمرفوع لان حدثها مقصود اسناده الى
النسبة التي بين معموليها بخلاف الافعال التامة
فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وهذا مذهب
الجمهور وهو المذهب المنصور وقيل سميت نواقص
لانها تدل على زمان دون حدث بخلاف الافعال
التامة فانها تدل على زمان وحدث وهذا مذهب
المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وابن برهان
والشلوبين وهو ظاهر قول سيبويه وقد شنع ابن
هشام على الشلوبين فقال ذهب الى هذا مع انه سلا
نقلا لبقية من تقدير مصادرها الا ترى ان يقول في نحو
يعجبني ان زيدا اخوك تقديره يعجبني كون زيد اخاك
والاصح دلالة افعال هذا الباب على الحدث والزمان
قال في التسهيل الا ليس انتهى قال الرضي فكان في نحو
كان زيد قائما تدل على الكون الذي هو الحصول

المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وكون القائم اي حصوله
نحو اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل
فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة
في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير
الشان قبل تعيين زمان ذلك الحصول في لو قلت
قام زيد لم تحصل هاتان الفائدتان معا فكان تدل
على حصول حدث مطلق لتقييده في خبره وخبره يدل
على حدث واقع في زمان مطلق لتقييده في كان لكن دلالة
كان على الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر
على الزمان المطلق عقلية قال واما سائر الافعال
الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال
على الكون في الصبح ومثله اخواته وما دام الدال على
معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وكذا اخواته
وليس الدال على الانتفا فدلالتها على حدث لا يدل
عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة
بالمعنى الذي قالوه هذا كلامه مخالف وهو نص في مخالفة
ابن مالك في استثنا ليس وادعا به انتفا دلالة لها
على الحدث واستدل ابن مالك على دلالة ما عدا ليس
من هذه الافعال الناقصة على الحدث بعشرة امور
الاول انها تستعمل اوامر نحو كونوا قوامين وصيغة
افعل موضوعة لطلب تحصيل الحدث التحصيل
الزماني الثاني انها تستعمل لها اسم فاعل نحو زيد كائن
اخاك واسم الفاعل لفظ دال على ذات باعتبار حدث
فاعلها الثالث انها تقع صلة لحرف مصدري في نحو الان كونا
متكبرين وذلك لازم في دام الرابع انه قد جاء

يبذل

يبذل وحكم سادني قومه المغني ٠ ولولك اياه عليك يسير
اي والمصدر لفظ دال على الحدث دون الزمان وفيه
رد على من قال المنصوب بعد الكون حال قال ابن قاسم وتحقيق
ان الاصل وكونك بفعله اي بفعل المذكور من يبذل
وحكم ثم حذف الفعل فانفصل الضمير كما قال الشهير ابن مالك
فاذا هو اباتها التقرير فاذا هو يشبهها الخامس مما
مما شرطه النفي فاذا قيل ما انفك زيد غنيا فان لم يدل
انفك على الانفكاك لزم ان لا ينصب النفي عليها بل حدث
الخبر فيكون قولك ما انفك زيد غنيا وما زيد غنيا
بمعنى واحد وهو جائز بزيد غنيا في وقت من الاوقات
الماضية والواقع بخلافه لان معنى ما زيد غنيا نقيض
المراد من قولك ما انفك زيد غنيا السادس انها كلها مستوية
في افادة الزمان وجميعها متميزة فانها تنقطع بان
كان زيد غنيا وما به الافتراق غير ما به الاتفاق ولا
معنى للفعل غير الزمان الا الحدث السابع ان دلالة
الفعل على الحدث اقوى من دلالته على الزمان لان دلالة
المادة اقوى من دلالة الصيغة فكيف يجرد من المعنى
الذي دلالته عليه اقوى ويترك المعنى الذي دلالته
عليه اضعف الثامن ان الفعل يستلزم الدلالة على
الحدث والزمان معا اذ الدال على الحدث وحده
مصدر والدال على الزمان وحده اسم التاسع
ان الاصل في كل الدلالة على المعنيين والاخراج عن الاصل
لا يقبل الا بدليل العاشر انها لو كانت دلالتها
مخصوصة بالزمان لجاز ان يتعقد بعضها وهي
اسم الزمان ولا يخفاك ممن رزقه الله تعالى عقلا

سليا وبعضا مستقيما ما في بعض هذه الوجوه من الضعف
ويبنى على الخلاف في دلالتهما على الحدث خلاف في اعمالهما
في الظرف والجار والمجرور فلا ذكره ابو حيان في
الارتشاف وذكره غيره وهو حسن فمن زعم انهما لا تدلان
على الحدث منع تعلق الظرف والجار والمجرور بهما ومن قال
بدلالتهما على الحدث اجاز تعلقهما بهما وحكى ابو حيان الخلاف
الذي في عملهما في الظرف والجار والمجرور في عملهما في الحال
اما نصبهما المصدر فالاصح منعه على القول بانه لهما
لانهم عوضوا عن النطق به الخبر واجازه السيرافي وطائفة
فيقال كان زيد قائما كونا ثم حكى افعال هذا الباب
ثالثها النقص وهو ليس باتفاق وزال خلافا للفارسي
فانه اجاز في الحلبيات ان يأتي تامة قياسا لا سماعا وفتئ
خلافا للصنعاني فانه ذكر في نوادر الاعراب استعمالها
تامة فتبين عن الامر فيها اذا النسبة وزعم المهاباذي
ان ظل ايضا لا يستعمل الا ناقصة قال ابو حيان وهو
مخالف لنقل ائمة اللغة والنحو انها تكون تامة وبقية
الافعال تستعمل بالوجهين كما سيجيء وملازمة ليس
للنقصان لانها في النفي قد تهمل نحو الاهمال على ما الذي
حكاه ابو عمرو بن العلاء عن لغة تميم كقولهم ليس الطيب
الا المسك بالرفع على الاهمال ولا ضمير فيها لان المراد
ملازمتها له نفي استعمالها تامة بمعنى اكتفائها بالمرفوع
وقد يقال ان ملازمتها خاصة بلغة غير تميم
وهي ثلاثة عشر على ما ذكر المص في هذه المقدمة
والا فهي اكثر من ذلك كما تعلم مما سيأتي واقتصاره
من الخوات كان على ما ذكره لشهرته ولانه متفق على
عدة

عدة من هذه الافعال والحق قوم منهم ابن مالك بصار ما كان
بمعناها وذلك عشرة افعال احدها آض كقوله آض فهذا
ثانيها كقوله ۞ وكان مضلي من هديت برشده ۞
فلله مغو عاد بالرشد آمرا ۞
وقوله ۞ بعد فيكم جزر الجزور رماحنا ۞
ومن النحويين من منع ذلك فيهما محتجا بانهما فعلان
تامان يتعديان بالى وان المنصوب بعدهما حال
واحتج ابن عصفور بالبيت الثاني على ان المنصوب
خبر لا حال لكونه معرفة ثم قال ولا يمنع ان يكون
حالا لان التقدير مثل جزر الجزور وما كان من المعرفة
على معنى مثل فقد تجعله العرب حالا في الشعر ثالثهما
رجع كقوله في الحديث لا ترجعوا بعدي كفارا رابعها
حار بالمهملة كقوله ۞
وما المرء الا كالشهاب وضوئه ۞ يحور رمادا بعد اذ هو ساطع ۞
خامسها استحال كقوله ۞
ان العداوة تستحيل مودة ۞ وفي الحديث فاستحالت غربا
سادسها تحول كقول امرئ القيس ۞
وبدلت قرحا داميا بعد صحة ۞ لعل منايانا تحولن ابؤسا ۞
سابعها ارتد لانه مطاوع رد ورد بمعنى صير كقوله
فرد شعورهن السود بيضا ۞ ورد وجوههن البيض سودا ۞
فكان هو اعني ارتد بمعنى صار كقوله تعالى فارتد بصيرا
كذا قال ابن مالك ثامنها ان كقوله
وعروب غير فاحشة ۞ ملكتني ودها حقبا ۞
ثم آلت لا تكلمنا ۞ كل حي معقب عقبا ۞
اي صارت لا تكلمنا وهذا ليس بنص في المدعى ولاطه

فيه لاحتمال ان تكون ان بمعنى حلفت ولانا كلمنا جواب القسم
تاسعها جا في قولهم ما جاءت واول من قال ذلك الخوارج
قالوه لابن عباس رضي الله عنهما حين جاء اليهم رسولا من علي
رضي الله عنه فجيء في هذا التركيب بمعنى صار وحاجتك يروى
بالرفع فما استفهامية في محل نصب على انها خبر قدم لاجل
الاستفهام والتقدير اية حاجة صارت حاجتك ويروى
بالنصب على انها خبر جاءت واسمها ضميرها وصح تانيثه للاخبار
عنه بالحاجة مثل من كانت امك ومقتضى هذا الكلام انه
يقتصر باستعمال جاء بمعنى صار على هذا التركيب الخاص ولا يتعدى
الى غيره قال ابن الحاجب في شرح المفصل في جاء البر قفيزين
اختلف في قفيزين اخبر هو ام حال والاولى ان يكون في
تلك الاخبار لان الحال فضلة وان المعنى على الصبر ورده
على القفيزين يحط الفائدة تقول كلت البر فجاء قفيزين قال
تلميذه وفيه نظر اذ البر يقصد واصبر ورده على ذلك بعد
ان لم يكن عليما بل قصدتهم به جاء مفصلا وجعل انتقاله
له من الجهل به الى العلم مجيئا الى العالم بالراي العالم انه مجيئه
قفيزين وهذا بيان لصحة اطلاق المجيء على القفيزين لما نزهها
في قولهم تحد شفرته ويروى ارهف شفرته حتى قعدت
كانها حربة اي صارت قال الا انه لا يتجاوز بهذين
اعني جاء وقعد الموضع الذي استعملتهما العرب فيه وقال
ابن الحاجب الاولى طردها كما استفيد قال واما قعد
فلا يطرد وان اطرد فانما يطرد في مثل الموضع الذي استعمل
فيه فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد كانه
سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة واستحسنه
الرضي والذي ذهب اليه الفراء الحاق قعد بافعال
هذا

هذا الباب مطلقا وجعل منه قوله
لا يقنع الجارية الخضاب ... ولا الوشاحان ولا الجلباب
من دون ان يلتقي الركاب ... ويقعد الاير له لعاب
وجعل منه الزمخشري فتقعد مذموما مخذولا وقد علمت
كلام ابن الحاجب فيه والحق قوم منهم الزمخشري بافعال هذا
الباب غدا وراح بمعنى صار وبمعنى وقوع فعله في وقت الغدو
والرواح وجعل من قوله عليه الصلاة والسلام لو توكلتم
على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح
بطانا وقول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه اغد عالما
او متعلما ولا تكن امعة ولا حجة في ذلك لاحتمال
كون المنصوب بعدهما حالا لا سيما ولا يوجد الا نكرة نحو
غدا زيد ضاحكا وراح عبد الله منطلقا اي صار في حال
ضحك وانطلاق ومنع ذلك الجمهور منهم ابن مالك وقال
المنصوب بعدهما حال اذ لا يوجد الا نكرة والحق الحاقهما
اسحر وافجر واظهر ذكرها في كتاب الحدود قال ابو حيان
ولم يذكر لها شاهدا على ذلك ومما تمت افعال الباب
ثلاثين فعلا وذهب الكوفيون الى ان هذا وهذه
اذا اريد بهما التقريب كانا من اخوات كان في احتياجهما
الى اسم مرفوع وخبر منصوب نحو كيف اخاف الظلم وهذا
الخليفة قادما وكيف اخاف البرد وهذه الشمس طالعة
وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد اسم الاشارة
لا ثاني له في الوجود نحو هذا ابن صياد اشقى الناس
فيعربون هذا تقريبا والمرفوع اسم التقريب والمنصوب
خبر التقريب لان المعنى انما هو على الاخبار عن الخليفة
بالقدوم وعن الشمس بالطلوع واتي باسم الاشارة تقريبا

للقدوم والطلوع الا ترى انك لو تشر اليهما وهما حاضران واريد
فالخليفة والشمس معلومان فلا يحتاج الى تبيينهما بالاشارة
اليهما وتبين ان المرفوع بعد اسم الاشارة خبر عنه بالمنصوب
لانك لو اسقطت الاشارة لم يختل المعنى كما لو اسقطت
كان من كان زيد قائما وقال بعض النحويين يدخل
في هذا الباب كل فعل له منصوب بعد مرفوع لا بد منه
نحو قام زيد كريما وذهب زيد متحدثا فان جعلته تاما
نصب على الحال الاول **كان** ومعناها اتصاف المخبر
عنه بالخبر في الماضي دائما اي مستمرا في الازمنة وقيل
المراد بالدوام عدم افادة انقطاع سابق او لاحق فيشمل
ما اذا اريد الثبوت من غير تعرض للقطع ولا للدوام نحو
كان زيد قائما وما اذا اريد افادة الدوام نحو كان الله
عليما او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وتجي بافعة
بمعنى صار كما يأتي بعدها المبتدا والخبر فو غير فيكون
اسمها ضمير شان مستترا فيهما والجملة بعدها خبر نحو كان
زيد عالم اي الشان زيد عالم وكقوله اذا مت كان الناس صنفان
شامت واخر مثن بالذي اصنع واعلم ان ابن هشام الخضراوي
جوز في قولهم كان قولك ان تفعل ان يكون قولك اسم
كان ومع فاعله سد مسد خبرها كما يسد مسد خبر المبتدا
وهي مسئلة لطيفة واختلف في كون الثانية فالجمهور
على انها من اقسام الناقصة صاحب البديع الى انها من اقسام
التامة وابن الابرش الى انها قسم برأسهما وان اريد بكان
ثبت قال ابن مالك وثبوت كل شيء بحسبه فتارة يعبر
بالازلية نحو كان الله ولا شيء معه وتارة بحدوث
نحو اذا كان الشتاء وتارة بحصر نحو وان كان ذو عسرة

وتارة

وتارة بقدر اذ وقع نحو ما شاء الله كان انتهى والتعبير
بقدر مشكل لان شاء الله بمعنى قدر فيتحد السبب والمسبب
او كمل نحو كنت الصبي بمعنى كفلته او غزل نحو كنت الصوف
بمعنى غزلته بمعنى سامنه وعملت عملها زاد فيه من الافعال
المذكورة على حسب ما يقتضيه من لزوم وتعد بالحرف
وبدونه فعده ثلاثة معان لكان التامة هي في اولها
قاصرة وفي الاخيرين متعدية ومصدرهن الكون كمصدر
الناقصة عند من اثبته الا التي بمعنى كمل فمصدره الكيانة
كالحراسة والكلاءة وكان في قوله تعالى ان في ذلك لذكرى
لمن كان له قلب يحتمل ان يكون تامة او ناقصة او زائدة
قاله ابن الحاجب فان قلت كان مشتقة من الكون وهو بمعنى
الوجود ومعناهما واحد فما السر في تسمية احدهما ناقصا
ناقصا والاخر تاما قلت اذا استعمل التقدير ثبوت الوصف
لامر فيقتضي بالضرورة شيء غيره ولا يتم بعقل معنا باحدهما
فسمي ناقصا واما اذا استعمل لافادة معنى الوجود المنسوب
الى شيء ما من غير اعتبار التقدير يتم بتعقل المسند اليه فسمي تاما
فان قلت وجود كل شيء عينه فلا تصح نسبة الوجود الى
الشيء باقتضائهما التغاير فلت سلمناه لكن العينية
في الخارج لا تنفي التغاير في الفهم والذهن وهو حاصل
ههنا بلا شبهة فيكفي في الاسناد على ان الكون ههنا
هو الكون الاعتباري في التحقيق لا العين فان قلت
زيد موصوف بالكون والوجود في قولك كان زيد
كما انه موصوف بالقيام في قولك كان زيد قائما فما تحدا فاتحد ما ينفي
فانتماء زيد كما انه موصوف بالقيام في قولك كان زيد قائما
الفرق قلت ان كان اذا كان لتقرير ثبوت الخبر للاسم

يقتضي ان المسند هو الخبر والمسند اليه هو الاسم فيكون خارجا
عنهما غير مقصود بالنظر فاذا لم يتعلقه الا بتعقل الاسم والخبر
كان النسبة المنتسبين فيكون رابطة فسمي ناقصا واما
اذا افاد الوجود المنسوب الى شيء ما بدون اعتبار التقرير
وكان نفسه هو المسند المقصود فلا يكون خارجا
عنهما فلا يكون رابطة فيتم تعلقه بالمسند اليه فقط حتى
اذا قصد بالتقدير نسبة نقول كان زيد موجودا فان قلت
لا يتم تعقل المسند الا بتعقل المسند اليه والاسناد بينهما
فلا يتم بتعقل المسند اليه وحده قلت الاسناد داخل في مفهوم
الفعل في التحقيق لكونه امرا نسبيا يتم بتعقل المسند اليه وحده
فصح تسميته تاما كذا افاده بعض المتاخرين ويجي ايضا
صلة فلا تعمل عملا ولا يفيد معنى جديدا بل ذكر لتحسين اللفظ
ومحض التاكيد كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا
اي كيف نكلم من في المهد حال كونه صبيا فصبيا منصوب
على الحال وقد تكون زايدة لفظا لا معنى بان لا تعمل عملا
ظاهرا لكن تفيد الثبوت في الماضي نحو ما كان احسن زيدا
وما كان اصح علم من تقدما فكان زايدة بحسب اللفظ
لكن تدل بحسب المعنى على ان التعجب من حسن زيد ومن
صحة علم من تقدم ما كان في الزمن الماضي لا من ذلك في الزمن
الحال هذا حاصل ما ذكره الرضي **و** الثاني **امسى** وهو
لاتصاف المخبر عنه بالخبر في المسا نحو امسى زيد غنيا
اي ثبت لزيد الغنا وقت المسا ويجي ايضا بمعنى صار
اي التقدير على وجه الانتقال من غير ملاحظة الوقت
المفهوم منها تقول امسى زيد غنيا اي صار ويجي تامة
بمعنى الدخول في وقتها نحو امسى زيد اي دخل في وقت

المسا

المسا ويجي ايضا بمعنى صار اي التقدير على وجه الانتقال
من غير ملاحظة الوقت المفهوم منها تقول امسى زيد غنيا
اي صار وان كانت بمعنى صار فلا يقع الماضي خبرها
و الثالث **اصبح** وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الصباح
نحو اصبح البرد شديدا اي ثبت الشدة للبرد في وقت
الصباح ويجي ايضا بمعنى صار نحو اصبح زيد فقيرا اي صار وتامة
بمعنى الدخول في وقتها نحو اصبح زيد اي دخل في وقت الصباح
وان كانت بمعنى صار لم يقع الماضي خبرها **و** الرابع **اضحى**
وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الضحى نحو اضحى الفقيه ورعا
اي ثبت الورع للفقيه وقت الضحى ويجي ايضا بمعنى صار
نحو اضحى زيد فقيها اي صار وتامة بمعنى الدخول في وقتها
نحو اضحى زيد اي دخل في وقت الضحى وان كانت بمعنى
صار لم يقع الماضي خبرها قال الرضي هذه الثلاثة
تكون ناقصة وتامة والناقصة بمعنيين اما بمعنى
صار مطلقا من غير اعتبار الازمنة التي يدل عليها تركيب الفعل
اعني الصبح والمسا والضحى بل باعتبار الزمن الذي يدل
عليه صيغة الفعل اعني الماضي والحال والاستقبال واما
بمعنى كان في الصبح وكان في المسا وكان في الضحى فيعتبر في
هذا المعنى لا خبر مضمون الجملة اعني مصدر الخبر مضافا
الى الاسم بزمان الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي
يدل عليه صيغته فمعنى اصبح زيد اميرا ان امارة زيد مقترنة
بالصبح في الزمن الماضي ومعنى يصبح قاما ان قيامه
مقترن بالصبح في الحال والاستقبال انتهى ما اردناه
منه **و** الخامس **ظل** بها **و** السادس **بات** قال ابن الحاجب
لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار قال الرضي

الرضي يعني ان معنى ظل زيد متفكرا كان في جميع النهار كذلك
فاقترن مضمون الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار مستغرقا
له ويقترن ايضا بزمانه الاخر المدلول عليه بالصيغة اي
الماضي والحال والاستقبال ونص بعضهم ظل يظل ظلولا ونحو ذلك
بات زيد محموما اي كان في جميع الليل كذلك فاقترن
عند زيد بزماني بات وهما جميع الليل والزمن الماضي
ومصدره البيتوتة ومضارعه يبيت ويبات
كباع يبيع وهاب يهاب وتجيء تامة بمعنى اقام ليلا
ونزل سواء نام او لم ينم وفي كلامهم سر وبت وقد جاء
ظل ناقصة بمعنى صار مجردا من دون الزمان المدلول
عليه بتركيبه قال تعالى ظل وجهه مسودا واما مجيء
بات بمعنى صار وهو ابن بابنت بله قال لان النوم
قد يكون بالنهار قال ويحتمل ان يقال الفاخر حيث
في هذا الخبر مخرج الغالب لان غالب النوم بالليل انتهى
وان اريد بظل دام نحو لو ظل الظل هلك الناس او طال
نحو ظل الليل وظل النبت كانت تامة وزعم المهاباذي
ومن وافقه انها لا تكون تامة وهم محجوجون بالسماع
وما كان بمعنى صار لا يدخل في خبره الماضي **و السابع**
صار وهي للتحول اي الانتقال له من صفة الى اخرى
نحو صار الفقير غنيا والعالم جاهلا ومن حقيقة الى اخرى
وصار الماء حجرا والطين خزفا وان اريد بصار رجع
الا الى الله تصير الامور او جمع او قطع كانت تامة
وتعدت في الاول بالي وفي الاخيرين الى واحد
بنفسها فيقال صاره يصيره ويصوره اي ضمه او قطعه
كذا في شرح التسهيل للمرادي وهو في ذلك تابع لمصنفه

ومادة

ومادة الناقصة ص ي ر والتامة التي بمعنى رجع لها
مادتان هذه وص و ر وفي الصحاح صاره يصوره ويصيره
اماله وقرئ فصرهن اليك بضم الصاد وكسرها قال
الاخفش يعني وجههن يقال صر الي وصر وجهك الي اي
اقبل علي وصرت الشيء ايضا قطعته وفصلته قال
هذا اجعل في الاية تقديما وتاخيرا اي خذ اليك اربعة
من الطير فصرهن اليك انتهى فلم تخل المادتان بمعنى ضم
بل بمعنى اماله ونحوه وقطع وقال ايضا الما ذكر مادة
ص ي ر صار الشيء كذا يصير صيرا وصيرا وصيرورة وصارت
الى فلان مصيرا كقوله تعالى والى الله المصير والقياس المصار
كالمعاش انتهى ولم يذكره في هذه ص و ر فبدا بالناقصة
وذكر لها مصدرين وثنى بالتامة وذكر لها مصدرا واحدا
مبهما ولم يفسر واحدة منهما والظاهر في تفسير التامة
انها بمعنى انتهى لا بمعنى رجع وهذا المعنى لابد منه وليس
هو معنى رجع كذا افاده الدماميني **و الثامن ليس** وهي كلمة
دالة على هذا الاطلاق والتجرد عن القرينة على نفي الحال
اي على نفي خبرها في زمان التكلم وينفي غيره بالقرينة نحو ليس
خلق الله مثله وقول الاعشى له نافلات
له نافلات ما يغب نوالها وليس عطاء اليوم مانعه غدا
وهذا مذهب الجمهور وقيل هي للنفي مطلقا اي غير مقيد بزمان
فيحتمل الحال وغيره ولذا يقيد تارة بالحال وتارة با
لمستقبل وتارة بالماضي وهذا مذهب سيبويه قال
الاندلسي والحق ان ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس
ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو
زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد

به التميمي وهي فعل ما يتصرف ووزنه فعل بكسر العين ثم التزم
تخفيفه بحذف الكسرة ولم تقدره فعل بفتح العين لانه لا يخفف
لان الفتحة خفيفة وللخفة لا تخفف ولا فعل بضم العين
لان الضم لم يوجد في باب العين الا هيو وسمع لست
بضم اللام فيكون على هذه اللغة كهيو وزعم ابن السراج
انه حرف بمنزلة ما وتابعه الفارسي في الحلبيات
وابن شقير وجماعة والصواب الاول بدليل لست
ولستما وليسا وليسوا وليست وتلازم رفع الاسم ونصب
الخبر وقيل قد تخرج عن ذلك في مواضع احدها ان يكون حرفا
ناصبا للمستثنى بمنزلة الا نحو اتوني ليس زيدا والصحيح
انها الناسخة وان اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم من المستثنى
منه كما ياتي واستتاره واجب فلا يليها في اللفظ الا المنصوب
وهذه المسئلة اعني ان ليس المستثنى بها يجب استتار ضميرها
وانه لا يليها في اللفظ الا المنصوب كانت سبب قراءة سيبويه
النحو وذلك انه جاء الى حماد بن سلمة بن دينار لكتابة الحديث
فاستملى منه قوله صلى الله عليه وسلم ليس من اصحابي احد
الا ولو شئت لاخذت عليه ليس ابا الدرداء اي ليس من اصحابي
احد سلم مما يوجب العتب ولو شئت لعتبت عليه ولمته
فقال سيبويه ليس ابو الدرداء فصاح به حماد لحنت
يا سيبويه انما هذا استثناء فقال والله لاطلبن علما
لا يلحنني معه ثم مضى ولزم الاخفش وغيره والثاني ان تقترن
الخبر بعدها بالا نحو ليس الطيب الا المسك فان بني تميم يرفعونه
حملا لها على ما النافية في الاهمال عند انتقاض النفي كما حمل
اهل الحجاز ما على ليس في الاعمال على استعمالهم شروطها حكى
ذلك عنهم ابو عمرو بن العلاء فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي

فجاه

فجاه فقال يا ابا عمرو ما شيء بلغني عنك تجوزه فذكر
ذلك له فقال له ابو عمرو نمت وادلج الناس ليس في الارض
تميمي الا وهو ينصب ثم قال لليزيدي ولخلف اذهبا الى
ابي مهدي فلقناه الرفع اي خبر ليس مرفوعا فانه لا يرفع
اي لانه حجازي والى المنتجع التميمي فلقناه النصب
فانه لا ينصب فاتياهما وجهدا بكل منهما ان يرجع عن لغته
فلم يفعل فاخبرا ابا عمرو وعنده عيسى فقال له عيسى
بهذا اي بالحفظ لمشترك في قبايل العرب فقت الناس امرت
فانها وعالنا على الغو وخرج الكسائي ذلك على وجه
احدها ان في ليس ضمير الشان ولو كان الامر كما زعم
لدخلت الا على الجملة الاسمية الواقعة خبرا فقيل ليس
الا الطيب المسك كما قال الشاعر

الا ليس الا ما قضى الله كاين … وما يستطيع المرء نفعا ولا ضرا

واجاب الفارسي حين اعترض عليه بذلك بان الا قد توضع
في غير موضعها مثل ان نظن الا ظنا وقوله

وما اغتره الشيب الا اغترارا

اي نحن الا نظن ظنا وما اغتره الا اغترارا الا انه
لان الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق المؤكد لعدم
الفايدة فيه واجيب الفارسي بان المصدر في الاية والبيت
نوعي لا حذف الصفة اي الا ظنا ضعيفا والا اغترارا
عظيما والسعد التفتازاني لا يقدر الصفة بل يجعل التنوين
قائما مقام الصفة لكونه للتحقير او للتعظيم فليس
عنده على حذف الصفة بل هو بمنزلة الموصوف ان الطيب
اسمها وان خبرها محذوف اي في الوجود وان المسك

بدل من اسمها اى بدل بعض من كل الثالث ان اسمها كذلك ولكن المسك
نعتا للاسم لان تعريفه تعريف الجنس اى ليس الطيب غير المسك
طيبا ولا فى اذار المتلف بملك النجاة توجيه اخر وهو ان الطيب
اسمها والمسك مبتدا حذف خبره والجملة خبر ليس والتقدير
ليس الا المسك افخره فالمعنى ليس الطيب يخبر عنه بغير الا بان
المسك افخره فالمعنى ليس الطيب يخبر عنه بغير الا بان المسك
افخره وما تقدم من نقل ابى عمرو ان ذلك لغة تميم يرد
هذه التاويلات كذا فى المغنى وقد يقال هذه التاويلات
لا تنافى ما نقل ابو عمرو لانه نقل الرفع وهذه توجيهاته ولتبين
فى نقل ابو عمرو ان تميما يهملونها ومبنى اعتراض صاحب المغنى
على الحقيقة يهملونها وزعم بعضهم ان قايل ذلك قدر فيها حرفا وان
من ذلك قولهم ليس خلق الله مثله وقوله
٭ هي الشفا لداى لو ظفرت بها ٭ وليس منها شفا النفس مبذول ٭
ولا دليل فى المثال والبيت على المفاخرة بجواز كون ليس فيهما
شانية الموضع الثالث ان تدخل الفعلية او على المبتدا والخبر
مرفوعين كما فى المثال والبيت وقد اجيب عن ذلك بانه
لا دليل فيه الرابع ان يكون حرفا عاطفا اثبت ذلك الكوفيون
والبغداديون على خلاف بين النقلة واستشهدوا بقوله
٭ اين المفر والاله الطالب ٭ والاشرم المغلوب ليس الغالب ٭
وخرج هذا البيت على ان الغالب اسمها والخبر محذوف
قال ابن مالك وهو فى الاصل ضمير متصل عايد على الاشرم
اى ليسه الغالب كما يقول الصديق كانه زيد ثم حذف
لاتصاله قال فى المغنى ومقتضى كلامه انه لولا تقديره
متصلا لم يجز حذفه وفيه نظر انتهى وكان وجه قوله
لم يجز حذفه ان الانفصال لغرض يفوت بالحذف وكان

وجه

وجه النظر انه لا يلزم من فوات غرض بحذفه لجواز كون الانفصال
جايزا مع الاتصال لا لغرض يفوت بالحذف و التاسع والعاشر
والحادي عشر والثاني عشر **ما زال** ماضي تزال كذا
اقيد بذلك ابن مالك واحترز من التى بمعنى تحول فمضارعها
يزول ومن زال التى بمعنى عزله فمضارعه يزوله وعلى
ما قاله ابن مالك ورد زال فعل بالكسر وعلى ما حكاه الكسايى
والفرا وغيرهما يرد مضارع زال الناقصة وانهم يقولون
لا ازيل افعل كذا فكان الاولى ان يقول زال لا بمعنى انتقل
ولا بمعنى ماز لانها حينيذ تامة **وما انفك** لا بمعنى
خلص قالوا فككت الاسير فانفك اى انفصل فانها حينيذ
تامة وهما متقاربان وانفك فيهما مطاوع لفك بخلاف
الناقصة فانها كانطلق ومعناها زال وتختص بالجحد
فهذه فروق ثلاثة **وما فتي** بكسر العين
على زنة ترب ويقال فتى بفتح العين على زنة اكل ومضارعها
يفتو بفتح العين ومصدرها فتا كضرب وفتو كقعود
ويقال فتى مثل اخرج وهي لغة تميمية حكاها فى المحكم
ويقال ايضا فتو كظرف وان اريد بفتا بفتح التا
معنى سكن او اطفا كانت متعدية واما فتا بكسر التا فلا تكون
الا ناقصة **وما برح** بكسر العين لا بمعنى ذهب او ظهر
وقد فسر قولهم برح الخفا بهذين المعنيين وفى الصحاح
برح الخفا اى ظهر الامر كانه ذهب السر وزال فجمع بينهما
فانها حينيذ تامة وفى كلام بعضهم ما يوهم ان زال
وبرح وفتي وانفك فى النقصان والتمام بمعنى واحد
وهذا لا سبيل اليه وكذلك دام وهو ايضا خطا وانما
تتغاير هذه الافعال فى نقصانها وتمامها بحسب

معانيهما على حسب ما قبلها قال ابن الحاجب وما زال وما برح
وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله انتهى اي
لثبوت خبرها لفاعلها من زمان كان للفاعل قابلية الاتصاف
بالخبر عرفا فمعنى ما زال زيد اميرا زيد اميرا دائما
من زمان قابليته الامارة والحكومة وحصل حسنها في العلة
في دلالتهما على هذا الاستمرار ان هذه الافعال بمعنى النفي
كما هو الظاهر فاذا دخل عليها حرف النفي صار معناها نفي
النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واما اعتبار القابلية والصلاحية
فهو معلوم عرفا ومعناها تامة ما ذكر ومعنى دام ناقصة
توقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها وتامة بمعنى بقي او سكن
كما سيأتي و الثالث عشر دام لا بمعنى بقي نحو خالدين فيها
ما دامت السموات والارض اي بقيت ولا بمعنى سكن
ومنه الحديث لا يبولن احدكم في الماء الدائم اي الساكن
وفي الصحاح دام الشيء ولم يذكر معنى بقي ثم ذكر ان هذه
التي بمعنى سكن تعدى بالتضعيف وبالهمزة فقال
ويقال دومت القدر وادمتها اذا سكنت غليانها
بشيء من الماء قال ابن الحاجب وما دام لتوقيت امر بمدة
ثبوت خبرها لفاعلها ومن ثم احتاج الى كلام لانه ظرف
قال الرضي اي لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها
لفاعل ذلك المصدر فانك في قولك اجلس ما دام زيد
قائما ابوه موقت جلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام
ابي زيد وكذا ان كان فاعل الخبر ضمير اسم ما دام نحو اجلس
ما دام عمرو ما ومن اجل كونه توقيتا لشيء والظرف فضلة
فلا تتقدم جملة اسمية كانت او فعلية لفظا او تقديرا
كغيره من الفضلات وما التي في اول ما دام مصدرية

والمضاف



والمضاف الذي هو الزمان محذوف اي مدة دوام قيام زيد
واعلم ان افعال هذا الباب على ثلاثة اقسام ما يعمل هذا العمل
بلا شرط وهو ثمانية كان وليس وما بينهما وما يشترط
ان يتقدم عليه نفي او شبهه وهو النهي نحو صاح شمر ولا تزل
ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين والدعاء اي بلا في الماضي او بلن
في المضارع فان لن ترد للدعاء وفاقا لابن عصفور كقوله
لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال والذي يظهر ان
الاستفهام الانكاري حكمه حكم النفي وهو اربعة زال وبرح
وفتئ وانفك ودخل في النفي ما يكون بحرف نحو لا يزالون
مختلفين لن نبرح عليه عاكفين وباسم نحو قوله غير منفك اسير
هوى وبفعل موضوع للنفي نحو قوله ليس ينفك ذا غنى واعتزاز
مثل قنوع او عارض النفي نحو قوله قلما يبرح اللبيب الى ما يورث
المجد داعيا او مجيبا فان قلما خلع منه معنى التقليل وصير بمعنى
النافية او مستلزم النفي نحو ابيت ازال استغفر الله اي لا ازال
قاله الفراء وجعله ابن جني شاذا لم يعقله والا با مستلزم
للنفي ولهذا ساغ بعد ابى تفريغ الاستثنا قاله ابن هشام
في الحواشي وانما اشترطوا فيها تقدم ما ذكر لانها بمعنى النفي فلما
دخل عليها النفي انقلبت اثباتا فمعنى ما زال زيد قائما
هو قائم فيما مضى والدليل على انقلابه ما يأتي من انه
لا يجوز ما زال زيد الا قائما كما يجوز ما كان زيد الا قائما
وان كان مضارعة فيها ولا ولن والاولى ان لا يفصل
بين لا وبينها بظرف ولا شبهه وان جاز ذلك
في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتني ولا شرع ذلك لترك
حرف النفي معها لافادة الاثبات قوله فلا وابي دهما
زالت عزيزة شاذ وليس مما حذف فيه حرف النفي كما في

قوله تعالى تفتؤ تذكر يوسف تا ولا وابي ذهما لا ازاله
لا تحذفهما لم يسمع الا من مضارعا منهما واما جاز حذفهما
لعدم اللبس فقد يقرر انها لا تكون ناقصة الا معهما فان تنفك
تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه وحذف منهما كثيرا في جواب
القسم كقوله تعالى تالله تفتؤ وقوله بر الحبال مبرمات لعدها
لقاما مشي يوما على حقه حمل لان حذف حرف النفي في جواب
القسم ثابت في غير هذه ايضا نحو فوالله اقوم اي لا اقوم فكيف
فيها وتكون مازال واخواتها بمعنى الايجاب من حيث
المعنى لا تتصل اداة الاستثنا بخبرها لان الاستثنا المفرغ
لا يكون في الموجب الا في الفضلات كما في بابه وخبر
المبتدا ليس بفضلة فلا يجوز ما زال زيد الا عالما لاستحالة
اسمها زيد على جميع الصفات الا العلم واما خبر ليس واخبار
كان وصار واخواتها اذا كانت منفية فيجوز اقترانها
بالا اذا قصدت الاثبات وقد يمتنع ذلك فيها ايضا
وذلك اذا انتقضت اجتماعها فلا يجوز الا قائما
كان زيد والاغنيا لدخالها لامتناع تقدم الا كما مر
في بابه وقد خطي ذو الرمة في قوله حراجيج ما تنفك
الا مناخة * حراجيج ما تنفك الا مناخة
على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا
انتهى فالحاصل ان هذه الاربعة كانت قبل دخول
حرف النفي للمعنوي لانك اذا قلت زال زيد عن المكان
كان معناه النفي عنه وكذا البواقي وبعد دخول حرف النفي
عليها يعطي الاثبات المعنوي وح فيجري عليها الاحكام
الثبوتية فلا تكون اسماؤها من الاسما المختصة بالنفي
كاحد وديار ولا ينتصب المضارع في جوابها فلا يقال

مازال

مازال زيد يزورني فاكرمه بنصب اكرمه على الجواب
بل يجب الرفع على الاستئناف ولا يكون اسمها نكرة فلا
يقال ما زال رجل قائما ولا تدخل البا على خبرها فلا يقال
ما زال زيد بقائم فاما دخول البا في خبر ليس في قوله تعالى
الست بربكم فلان الهمزة فيه ليست للنفي الحقيقي بل دخلت
للتقرير فاذا دخلت على النفي لا تنفي حقيقة بل جهة النفي
فيه معتبرة ولذلك جاز دخول البا فيه لا لان بلى للايجاب
لها لا بملاحظة النفي بخلاف ما زال فانه صار ايجابا
محضا لدخول النفي الحقيقي على النفي وقد يحذف لا وما
النافيتان قال في المغني حذف لا النافية غيرها اي غير
لا النافية يطرد ذلك في جواب القسم اذا كان المنفي
مضارعا نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف وقوله فقلت
يمين الله ابرح قاعدا
ويقل مع الماضي كقوله
فان شئت آليت بين المقام * والركن والحجر الاسود
نسيتك ما دام عقلي معي * امد به امد السرمد
والسهلة تقدم لا على القسم * فلا والله نادي للحي قومي
وسمع بدون القسم كقوله
وقولي اذا ما اطلقوا عن بعيرهم * تلاقونه حتى يؤوب المنخل
وقيل به في يبين الله لكم ان تضلوا اي لئلا وقيل
المضاف محذوف اي كراهة ان تضلوا احذف ما
النافية ذكر ابن معط ذلك في جواب القسم فقال
في الفية وان اتى الجواب منفيا بلا او ما كقولي
والسما ما فعلا فانه يجوز حذف الحرف اذا امن الالباس

حال الحذف قال ابن الخباز وما رأيت في كتب النحو احذف
لا وقال شيخنا لا يجوز حذف ما لأن التصرف في الأكثر
في ما انتمى وأنشد ابن مالك

۞ فواسه ما نلتم ولا نيل منكم ۞ بمعتدل وفق ولا متقارب ۞

وقال أصله ما ما نلتم ثم في بعض نسخ كتبه فالحرف
ما النافية وفي بعضها قدره ما الموصولة انتهى أي الأسيلك
وإنما سهل الحذف في هذا لأن الفعل من قوله نلتم ماض
لفظا مستقبل معنى لعمله في ظرف مستقبل وهو قوله
ما دام عقلي إذ التقدير دوام عقلي فسهل حذف الثاني
معه كما سهل حذفه مع المضارع المستقبل وما يشترط أن
يتقدم عليه ما المصدرية الظرفية وهو دام نحو وأوصاني
بالصلاة والزكاة ما دمت حيا أي مدة دوامي حيا
نصب لأن ما مع صلتها نابت عن ظرف فاستحقت إعرابه
والمصدرية هي التي تؤول مع صلتها بمصدر والظرفية
هي النائبة هي وصلتها عن الظرف قال في المغني والزمانية
أي والمصدرية الزمانية نحو ما دمت حيا أصله مدة
دوامي حيا فحذف الظرف وخلفته ما وصلتها
كما جاء في المصدر الصريح جئتك صلاة العصر وآتيك
قدوم الحاج ومنه إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت
فاتقوا الله ما استطعتم قال ولو كان يعني كونها
زمانية أنها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة
لكانت اسما ولم تكن مصدرية ثم قال وإنما عدلت
عن قولهم ظرفية إلى قولي زمانية ليشمل نحو كلما أضاء لهم
مشوا فيه فإن الزمان المقدر هنا مخفوض أي كل

وقت

وقت إضاءة والمخفوض لا يسمى ظرفا انتهى والصحيح لرفع
دام الاسم ونصبها الخبر كون لها صلة لما المذكورة فلو لم
تكن صلة لها لم يصح ذلك العمل فيها فلو قلت
دام زيد صحيحا كان قولك صحيحا حالا لا خبرا وكذلك
لو لم تكن صلة لها لم يصح ذلك العمل فيها فلو قلت
دام زيد صحيحا كان قولك صحيحا حالا لا خبرا وكذلك
لو لم تكن ما نائبة عن الظرف فلا يقال عرفت ما دام
زيد محسنا لأمن مدة دوامه محسنا حال وكذا إذا
كانت نافية نحو ما دام زيد مستقيما ولا يلزم من وجود
الشرط وجود المشروط فلا يلزم من وجود ما المصدرية
الظرفية العمل المذكور بل ما دامت السماوات والأرض
ولا توجد الظرفية بدون المصدرية والمرجع في ذلك
كله متابعة الاستعمال ولشابه ما معنى الظرفية وهي المدة
يفتقر الكلام إلى عامل في الظرف ثم به الجملة كما مر ومن
هنا امتنع أن تقول مبتدأ بها ما دام زيد مقيما لأنا
إذا أولناه بقولنا مدة دوام زيد مقيما لا يكون للظرف
عامل **وما تصرف منها** أي من المذكورات
واعلم أن التصرف والتصريف هنا وفي قولهم المصدر لما
يجي ثالثا في تصريف الفعل عبارة عن تحول الفعل
أو تحويله إلى أمثلة أخرى من المصدر وغيره إما على طريقة
الكوفيين أو بطريق الاشتراك بين ذلك وبين تحويل
المصدر إلى أمثلة أخرى وعلى هذا فيشمل ما يصرف المضارع
والأمر والوصف والمصدر مثال المصدر قول القائل
ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير
ومثال اسم الفاعل قول القائل ۞ ۞ ۞ ۞

وما كل من يبدي البشاشة كائنا
اخاك اذا لم تلفه لك منجدا

واما اسم المفعول فمذهب الجمهور جواز بناكان واخواتها وعليه فالاصح انه لا يقام خبرها مقام اسمها لانه مسند الى اسمها فلو ناب لبقي المسند بغير المسند اليه وهو ممتنع خلافا للقايل على القول بانها تعمل في الظرف وهو الصحيح يقام مقام اسمها وعلى مقابله تتعين نيابة المصدر ولا يشكل ماذا قيل ما منطلق عمرو قايما مثلا فمنطلق مبتدا لانه وصف معتمد وعمرو اسمه وقايما خبره لكنه يحتاج لما يغني عن خبره من حيث الابتدا فهل هو مجموع اسمه وخبره او اسمه فقط فان كان الاول اشكل بانه يلزم ان يغني مرفوع ومنصوب عن مرفوع وان كان الثاني اشكل بانه يلزم بان الفايدة لا تحصل بمجرد الاسم فقط قلنا ان كذا يقال في قولك ما كاين زيد قايما فكاين مبتدا وزيد اسمه وقايما خبره من جهة النقصان ويجري في المغني عن خبره من حيث الابتدا ما تقدم فليحرر واعلم ان افعال هذا الباب في التصرف ثلاثة اقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق لانها وضعت وضع الحروف في انها لا يفهم معناها الا بذكر متعلقها ودام عند الفرا وكثير من المتاخرين وصححه المرادي ووجه باب الغرض مما يتصرف منها حاصل لها نحو اكرمك ما دمت محسنا وبانها صلة ما الظرفية وكل فعل وقع صلة لما التزم مضيه قال ابن الدهان لا يستعمل في موضع دام يدوم لانه جرى كالمثل عند بني تميم وجوزه بعضهم مستدلا عليه بقوله ادوم لك ما تدوم

لي وردة تامة فكذا مثلها واما يدوم ودم ودايم ودوام فقيل انه من تصرفات دام التامة لا الناقصة كما تقدم هذا وقال شيخنا اعلم ان التصريف عبارة عن نقل معنى الكلمة الى اشكال اخرى مشتملة على مادتها اعم من ان ينتقل معه عمل الكلمة ام لا وح فالحكم على دام بانها غير منصرفة نظرا الى نقصانها لا يتجاوز تصريحها بثبوت يدوم ودم ودايم والدوام وغيرها مشكل اذ اختلاف العمل لا يوجب تخلف التصرف الا ترى ان افعل التفضيل من المتعدي مشتق منه وان لم يعمل عمله انتهى ورده شيخنا رحمه الله تعالى بان هذا ليس معنى التصرف المراد هنا كما هو في غاية الوضوح بل ليس المراد به هنا الا ان تثبت بقية المشتقات عاملة ذلك العمل وح فلا اشكال على انا لا نسلم اتحاد معنى دام الناقصة وغيرها كما ذكر وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها فانها لا تستعمل منها امر ولا مصدر ودام عند جمهور الاقدمين فاستعمل منها مضارعا فقط وما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي اي تستعمل منها مضارع وامر واسم فاعل ومصدر بنا على ان لها مصادر فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر اضحى وامسى واصبح الاضحا والامسا والاصباح ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيات والبيتوتة ومصدر ظل الظلول قاله ابو حيان واما اسم المفعول فقد تقدم الكلام عليه ثم ان قوله وما تصرف منها يحتمل عطفه على كان ويحتمل انه مبتدا خبره محذوف والتقدير وما تصرف منها يعمل عملها ويحتمل على بعد انه مبتدا خبره كان الخ لكن

يكون واذكر الماضي لتغليب وقد يقال المراد بالتصرف
منها المخرج من مادتها فلا تغليب **نحو كان**
مثال للماضي ووزنه فعَل بفتح العين وقال
الكسائي فعُل بضم العين ورد بانه لو كان ذلك
لم يقولوا كائن لان الوصف من فعُل فعيل **ويكون**
مثال للمضارع واصله يكون بسكون الكاف وضم الواو
على الكاف فصار يكون بضم الكاف وسكون الواو **واصبح**
مثال للماضي **ويصبح** مثال للمضارع **واصبح** مثال للامر
تقول في عمل الماضي **كان زيد قائماً**
واعرابه كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وزيد
اسمها فهو مرفوع بها وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره
وقائما خبرها فهو منصوب بها وعلامة نصبه فتحة
ظاهرة في اخره تقول في عمل المضارع **يكون زيد قائما**
واعرابه يكون فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب
الخبر مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه
ضمة ظاهرة في اخره وزيدا اسمها فهو مرفوع بها وعلامة
رفعه ضمة ظاهرة في اخره وقائما خبرها فهو منصوب
به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره **وليس عمرو**
شاخصاً واعرابه ليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب
الخبر وعمرو اسمه فهو مرفوع به وعلامة رفعه ضمة
ظاهرة في اخره وشاخصا خبره فهو منصوب به
وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره **وما اشبه**
ذلك من الامثلة نحو اصبح الجود محبوبا وصار
السعر رخيصا واعرابه على وزان اعراب ما سبق
ويجري في قوله وما اشبه ذلك لعدا الابتال بنحو ما

تقدم

تقدم في قوله وما اشبه ذلك من قوله في باب معرفة
علامات الاعراب نحو رأيت اباك واخاك وما اشبه
ذلك ولا تعمل وهذا مسائل الاولى يجوز في كان من
نحو ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب ونحو زيد
كان له مال نقصان كان وتمامها وزيادتها
وهو اضعفها قال ابن عصفور باب زيادة لفظ الشئ
والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف
مرفوع على الزيادة ومنصوب على النقصان الا ان
قدرت الناقصة شانية فالاستقرار مرفوع لانه
خبر الشانية فانظر كيف كان عاقبة مكرهم يحتمل كان
فيه الاوجه الثلاثة الا ان الناقصة لا تكون شانية
لاجل الاستفهام وتقدم الخبر وكيف حال على التمام وخبر
على النقصان وللمبتدا على الزيادة الثالثة وما كان
لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل
رسولا لا تحتمل كان الاوجه الثلاثة فعلى النقصان
الخبر اما لبشر ووحيا استثناء مفرغ من الاحوال فمعناه
موحيا او موحى او من وراء حجاب بتقدير او موصولا
ذلك من وراء حجاب واو يرسل بتقدير او ارسالا
اي ذا ارسال واما وحيا والتفريغ في الاخبار اي ما كان
تكليمهم الا ايحاء وانصالا لا من وراء الحجاب او ارسالا
وحصل ذلك تكليما على حذف مضاف ولبشر
على هذا تبيين وعلى التمام والزيادة فالتفريغ في الاحوال
المقدرة في الضمير المستتر في لبشر الرابعة اين كان
زيد قائما يحتمل الاوجه الثلاثة وعلى النقصان
فالخبر اما قائما واين ظرف له واين فمتعلق بمحذوف

وقابما حال وعلى الزيادة والتمام فقط بما حال وابن ظرف
له وتجويزه له كونه ظرفا لكان ان قدرت تامة ولما فرغ من
القسم الاول شرع في القسم الثاني فقال **وامّا انّ واخواتها**
اي نظايرها **فانها تنصب الاسم** اي المبتدا ويسمّى اسمها
وترفع الخبر اي خبر المبتدا ويسمى خبرها والتسمية المنصوب
باسمها والمرفوع بخبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المعنى
وما ذكره من انّ انّ واخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر
هو المشهور وقول الجمهور وقيل وقد تنصب الاسم وترفع
الخبر اي المبتدا والخبر في لغة
اذا اسودّ جنح الليل فلتأت ولتكن
خطاك خفافا انّ حراسنا اسدا
وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا وخرج على الحالية
وان الخبر محذوف تلقاهم اسدا او الحديث على ان
القعر مصدر قعرت البير اذا بلغت قعرها اي بلوغ
قعرها يكون في سبعين عاما وقد يرفع بعدها المبتدا
فيكون اسمها ضمير شان محذوفا كقوله عليه الصلاة
والسلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون
الاصل انّه اي الشان كما قال ان من يدخل الكنيسة
يوما يلق فيها جآذرا وظبا وانما لم يجعل من اسمها لانها
شرطية بدليل جزمها الفعلين والشرط له الصدر فلا
يعمل فيه ما قبله ويخرج الكسائي الحديث على زيادة
من في اسم ان ياباه غير الاخفش من البصريين لان الكلام
ايجاب والمجرور معرفة على الاصح والمعنى ايضا ياباه
لانهم ليسوا اشد عذابا من ساير الناس
وزعم قوم ان كان تنصب الجزئين وانشد

كان

كان اذنيه اذ تشوفا قادمة او قلما محرّفا
فقيل الخبر محذوف اي تحكيان وقيل انما الرواية
تخال اذنيه وقيل انما الرواية قادمة او قلما محرّفا
بالخفض من غير تنوين على ان الاسماء مثناة وحذف النون
وقيل اخطأ قايله وهو ابو نخيلة وقد انشده بحضرة
الرشيد ابو عمرو الاصمعي وهذا وهم فان ابا عمرو توفي
قبل الرشيد وقال الفراء وبعض اصحابه وقد تنصب
ليت الجزئين كقوله يا ليت ايام الصبا رواجعا وبنى
على ذلك ابن المعتز قوله مرّت بنا سحرا طير فقلت
لها طوباك يا ليتني اياك طوباك والاول عندنا
محمول على حذف الخبر وتقديره اقبلت لا تكون خلافا
للكسائي لعدم تقدم ان ولو الشرطيتين ويصح بيت
ابن المعتز على انابة ضمير النصب عن الرفع وقال
بعض اصحاب الفراء وقد ينصب لعل الجزئين وزعم
يونس ان ذلك لغة لبعض العرب وحكى لعل اباك
منطلقا وتاويله عندنا على اضمار يوجد وعند
الكسائي على اضمار يكون كذا في المغني وما ذكره المصنف
من انها رافعة للخبر مذهب البصريين وذهب
الكوفيون الى انها لم تعمل فيه شيئا بل هو باق على رفعه
قبل دخولها واستدل له السهيلي بانها اضعف
من الافعال فلم يجز ان تعمل عملين ومما احتج به
الكوفيون انه لا يجوز ان قايم زيدا ولو كان الخبر
معمولها لجاز ان يليها وينبني على الخلاف مسئلة وهي
العطف بالرفع قبل استكمال الخبر فمن ذهب الى ان
ان رافعة له تمنع العطف قبل استكمال الخبر فمن ذهب

للضرورة

الى ان رافعه له يمنع العطف قبل استكمال الخبر لئلا
يتوارد عاملان على معمول واحد ومن قال ان الرافع
المبتدا جوز العطف لانه لا يلزم منه توارد عاملين
على معمول واحد لان الرافع المبتدا لا الخبر وهي على ما ذكره
المصرح هنا ستة احرف ان بكسر الهمزة وتشديد النون
قال في المغني وتخفف فتعمل قليلا وتهمل كثيرا وعن الكوفيين
انها لا تخفف وانه اذا قيل ان زيد لمنطلق فان نافية
واللام بمعنى الا ويرده ان منهم من يعملها مع التخفيف
حكى سيبويه ان عمرا لمنطلق وقرا الحرميان وابو بكر وان
كلا لما ليوفينهم ثم قال تنبيه تاتي فعلا اما ماضيا مسندا
لجماعة المؤنث من الاين وهو التعب يقول النسا
ان اي تعبن او من ان بمعنى قرب او مسندا لغيرهن
على انه من الانين ويكون مبنيا للمفعول على من قال
في ردّ وحبّ وردّ وحبّ بالكسر تشبيها له بقيل
وبيع والاصل مثلا ان زيد يوم الخميس او فعل امر
للواحد من الانين او الجماعة الاناث من ان بمعنى
قرب او من الاين او للواحدة مؤكدا بالنون
من واى بمعنى وعد كقوله ان وعد كقوله ان هند
المليحة الحسنا و قد مر ومركبة من ان النافية
وانا كقول بعضهم ان قايم ففعل وبه تم ما مضى شرحه
فالاقسام اذن عشرة هذه الثمانية والمؤكدة والخفيفة
تنبيه قال في الصحاح الاين الاعيا قال ابو زيد
لا يبنى منه فعل وقد خولف فيه انتهى فعلى قول
ابي زيد يسقط بعض الاقسام الى هنا كلام المغني
وان ام الباب ولها قدمها **وان** بفتح الهمزة والتشديد

النون

النون قال في المغني والاصح انها فرع عن ان المكسورة
والاصح ايضا انها موصول حرفي مؤول مع معموليها
بالمصدر فان كان الخبر مشتقا فالمصدر المؤول به من
لفظه فيقدر بلغني انك تنطلق وانك منطلق
بلغني الانطلاق ومنه بلغني انك في الدار التقدير
استقرارك في الدار لان الخبر بالحقيقة هو المحذوف
من استقر او مستقر وان كان جامدا قدر بالكون
نحو بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كونه زيدا لان
كل خبر جامد تصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول
هذا زيد وان شئت هذا كائن زيدا ومعناهما واحد
وزعم السهيلي ان الذي يؤول بالمصدر انما هو الناصبة
للفعل المتصرف وان المشددة انما تؤول بالحديث
قال وهو قول سيبويه ويؤيده ان خبرها قد يكون
اسما محضا نحو علمت ان الليث الاسد وهذا لا يشعر
بالمصدر انتهى وقد مضى ان هذا يقدر بالكون وتخفف
بالاتفاق فيبقى عملها على الوجه الذي تقدم شرحه
في ان الخفيفة انتهى ما اردناه من المغني وتمتاز
المفتوحة عن المكسورة بانها حرف مصدري
مؤول مع معموليه بمصدر كما تقدم وبكونها لا بد
ان يطلبهما عامل بخلاف المكسورة فانها قد لا
يطلبهما عامل نحو قال اني عبد الله وقد لا يطلبهما
نحو انا انزلناه الا ان اولياء الله واشار بقوله وقد
مر الى قوله قد تفتح الهمزة فعلا وذلك انهم يقولون
واى بمعنى وعد ومضارعه يئي بحذف الواو ولو فرعتها
بين يا مفتوحة وكسرة كما تقول وفى يفي وولي

بني والامر منه اه بحذف اللام للامر وبالهاء للسكت
في الوقف وعلى ذلك يتخرج اللغز المشهور وهو قوله

ان هند المليحة الحسناء ... واي من اضمرت لخل وفاء

فانه يقال كيف رفع اسم ان وصفته الاولى والجواب
ان الهمزة فعل امر والنون للتوكيد والاصل ايني
بهمزة مكسورة وياء ساكنة للمخاطبة ونون مشددة
للتوكيد ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النون
المدغمة كما في قوله

لتقرعن على السن من ندم
اذا تذكرت يوما بعض اخلاقي

وهند منادى مثل يوسف اعرض عن هذا والمليحة
نعت لها على الموضع كقوله يا مادح عمر بن عبد العزيز
رضي الله عنه

يعود الفضل منك على قريش
وتفرج عنهم الكرب الشداد
فما كعب بن مالك وابن سعدى
باجود منك يا عمر الجواد

واما بتقدير امدح واما نعت لمفعول به محذوف
اي عدي يا هند المراة الحسناء وعلى الوجهين الاولين
فيكون انما امرها بايفاء الوعد الوفي من غير ان يعين
لها الموعود وقوله واي مصدر نوعي منصوب
بفعل الامر في الاصل وابا مثل واي من ومثله
فاخذناهم اخذ عزيز مقتدر وقوله اضمرت
بتاء التانيث محمول على معنى من مثل من كانت
امك انتهى واشار بقوله فيفصل فيه ما مضى شرحه
الى قوله ومما يتخرج على الاهمال اي اهمال ان النافية

الذي

الذي هو لغة الاكثرين قول بعضهم ان قائم واصله ان انا
قائم فحذفت همزة انا اعتباطا وادغمت نون ان في نونها
وحذفت الفها في الوصل وسمع ان قائما على الاعمال
اي اعمالها عمل ليس وفي قول بعضهم نقلت حركة الهمزة
الى النون ثم اسقطت على القياس في التخفيف بالنقل
ثم سكنت النون وادغمت مردود لان المحذوف
لعلة بمنزلة الثابت ولهذا تقول هذا قاض بالكسر
لا بالرفع لان حذف الياء لالتقاء الساكنين فهي مقدرة
الثبوت وح فيمتنع الادغام لان الهمزة فاصلة في التقدير
ومثل هذا البحث في قوله تعالى لكنا هو الله ربي ولا
نرى اي انتهى ولكن بتشديد النون وفتحها ومذهب
البصريين انها بسيطة وقال الفراء اصلها لكن ان فطرحت
الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين كقوله ولاك

اسقني ان مالك ذا فضل

وقال باقي الكوفيين مركبة من لا وان والكاف زائدة
لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا واعترض بان
التشبيهية والزائدة كل منهما مفتوح فمن اين هذه
الكسرة وقد تحذف اسمها كقوله

فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي
ولكن زنجي عظيم المشافر

اي ولكنك وعليه بيت المتنبي

وما كنت ممن يدخل العشق قلبه
ولكن من يبصر جفونك يعشق

وبيت الكتاب ولكن من لا يلق امرا ينوبه بعدته ينزل
به وهو اعزل ولا يكون الاسم فيهما من لان الشرط لا يعمل

فيه ما قبله ولا تدخل اللام في خبرها خلافاً للكوفيين
احتجوا بقوله ولكنني من حبها لعميد ولا يعرف له قائل
ولا تتمة ولا نظير ثم هو محمول على زيادة اللام او على
ان الاصل لكن انني ثم حذفت تخفيفاً ونون لكن للساكنين
وكان بتشديد النون وفتحها **وليت**
بفتح المثناة فوق ويقال فيها لت بابدال الياء تاء وادغامها
في التاء والتزم حذف الخبر في ليت شعري مردفا باستفهام
كقوله ٥ الا ليت شعري هل ابيتن ليلة ٥
بواد وحولي اذخر وجليل ٥
الشعر بمعنى الفطنة مصدر من قولك شعرت اشعر
كنصرت انصر قال سيبويه اصله ليت شعرتي حذفوا التاء
في الاضافة كما في قولهم ابو عذرها قال الرضي فلعله
لم يثبت عنده مصدرا الا بالتاء كالنشدة والا فهو
موجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة
والمعنى ليت علمي بجواب هذا الاستفهام حاصل قال
المرادي وانما التزم الحذف لان الاستفهام يسد مسد
الخبر وجملة الاستفهام في موضع نصب لشعري
ونسب الرضي القول بذلك اي بسد الاستفهام
مسد الخبر الى ابن يعيش واستشكله بان محل خبر
شعري الذي هو مصدر بعد ذيوله من فاعله ومفعوله
فجعله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام
في مقام الخبر ومقامه بعد بل هو خبر وجب
حذفه للاستغناء عنه لكثرة الاستعمال انتهى وذهب
المبرد والزجاج الى ان جملة الاستفهام هي الخبر وموضعها رفع ونسبه في الايضاح الى سيبويه قال

وتحقيقه

٢٢٤

وتحقيقه ان شعوري والجملة نفس المبتدأ فلا يحتاج
الى رابط قال الدماميني قلت الذي ينبغي على تقدير
ان يكون شعري بمعنى مشعوري ان يكون الاصل
ليت مشعوري جواب أقام زيد والجملة مرادها
لفظها اي جواب هذا اللفظ ثم حذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه فالمعنى ليت معلومي قيام
زيد او عدم قيامه لان هذين الامرين هو جواب
هذا الاستفهام والا فلو لم نعتبر هذا الحذف
لم يستقم ظاهرا فان قلت اين الاستفهام
الذي اردف به ليت شعري في قول ابي طالب ليت
شعري مسافر ابن ابي عمرو وليت يقولها المحزون قلت
ادعى ابن الحاجب انه محذوف والتقدير أجمع ام لا
وتبعه الرضي الاستراباذي على ذلك وهو سهو منهما
عن قوله بعدها اي شيء دهاك ام غال مرء الحكم
وهل اقدمت عليك المنون فهذا هو الاستفهام الذي
اردف به ليت شعري في البيت الاول فلا حذف اصلا
وغايته انه وقع الفصل باعتراض وفي المغني
تنبيه من مشكل باب ليت وغيره قول يزيد بن الحكم
٥ فليت كفافا كان خيرك كله ٥
وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي ٥
واشكاله من اوجه احدها عدم ارتباط خبر ليت
اذ الظاهر ان كفافا والثاني تعليقه عن بمرتو والثالث
ايقاعه الماء فاعلا بارتوى وانما يقال ارتوى وانما
يقال ارتوى الشارب والجواب عن الاول ان كفافا
انما هو خبر لكان مقدم عليها وهو بمعنى كاف واسم

لبث محذوف للضرورة اي فلبثك او فلبثه اي فلبث
الثان ومثله قوله فلبث دقيقة الى ساعة
وخبرك اسم كان وكله توكيد له والجملة خبر لبث واما
وشرك فيروى بالرفع عطفا على خبرك وخبره اما
محذوف تقديره كذا فاشربوا فاعل بارتوى واما
مرتوا على انه سكن للضرورة
« ولو ان واش باليمامة داره » « وداري باعلى حضرموت اهتدى لها »
وروي بالنصب اما على انه اسم للبث محذوفة
وسهل حذفها تقدم ذكرها كما سهل ذلك حذف
كل وبقاء الخفض في قوله
« اكل امرئ تحسبين امرأ » « ونار توقد بالليل نارا »
واما على العطف على اسم لبث المذكورة وعن الثاني انه
ضمن مرتوا معنى كاف لان المرتوي يكف عن الشرب كما
في فليحذر الذين يخالفون عن امره لان في يخالفون
معنى يعدلون ويخرجون وان علقته بكما فالمحذوف
على وجه مر ذكره فلا اشكال وعن الثالث انه اما على
حذف مضاف اي شارب الما واما على جعل الما مرتويا
مجازا كما جعل صادقا في قوله وجيت هجيرا يترك
الماء صاديا
ويروى الما بالنصب على تقدير من كافي واختار موسى
قومه سبعين رجلا ففاعل ارتوى على هذا مرتو
كما تقول ما شرب الما شارب انتهى من باب ولعل
بتشديد اللام الاخيرة وفتحها والجمهور على المنابعة
ولامها اصل حكاه في البسيط عن الكوفيين واكثر النحويين
وقيل مركبة من عل واللام الزائدة وقيل من لام الابتدا

قال

قال الرضي اللام الاولى في لعل زائدة عند البصريين
اصلية عند الكوفيين لان الاصل عدم التصرف في الحروف
بالزيادة لان مبناها على الخفة والبصريون نظروا الى
كثرة التصرف فيها والتلعب بها وجواز زيادة
الثاني فان سمي بها وجوز لم تنصرف عند البصريين
للتركيب والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة
والعلمية لانها ليست من اوزان كلامهم انتهى وفيها
لغات اخر عد منها ثلاث عشرة لغة عل بحذف اللام
قال لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه
ولعن بابدال اللام نونا قال الخولاني
« ولا تدري لعنك سابلة » « »
وعن بحذف اللام من هذه ولان بابدال العين همزة
واللام نونا قال رجوعا على الطلل المحيل لاننا نبكي
الديار كما بكى ابن حزام وان بحذف اللام من هذه وخرج
عليها وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون وحكى
ابن السوق انك تشتري لنا شيا وانما يتم الاستدلال
بذلك اذا ثبت ان العربي المتكلم قصد افتقد الترجي
والا فاللفظ محتمل لارادة التعليل على حذف اللام اي
لانك تشتري ورعن بابدال اللام را كما في وجل
روجر ودعن ولغن بالغين المعجمة فهما بدلا من
المهملة ورغل بالمهملة حكاها في الغرة ورغل بالمعجمة
حكاها ابو حيان ولعلت وهي اقلها استعمالا كما قال
الفارسي في تذكرته ولعا ولون حكاهما
وحكي ان القالي في اماليه وقال قال رجل من
من يدعو الى المراة الضالة فقال اعرابي لو ان علما

حمار اسود بريد لعل عليهما وانشد على لغة بالمجمة قول ابي النجم بنشده هكذا وانما عملت هذه الاحرف المذكورة العمل المذكور لان لهن شبها بكان الناقصة في لزوم المبتدا والخبر والاستغنا بهما عند دخولها كان عليهما بحيث يستقل ولا يحتاج معهما الى شي اخر فعملن عملها معكوسا ليكون المنصوب والمرفوع معهن كمفعول قدم وفاعل اخر بينهما على الفرعية لان الاصل تقديم المرفوع على المنصوب والعكس فرع وخرج باللزوم الا وانما الاستفتاحيتان لانهما يدخلان على الجملة الاسمية تارة وعلى الفعلية اخرى ولا يلزمان الدخول على المبتدا والخبر ويفيد الاستغنا لولا الامتناعية واذ المجابية فانهما وان اشبهتا كان في لزوم المبتدا والخبر لكنهما يفارقانها من حيث افتقارها لولا الى جواب واذا الى كلام سابق ولان معاني هذه الاحرف في الاخبار اذ لا يتحقق التاكيد والتشبيه الى اخرها الا باعتبار اخبارها فكن كالعمد والاسما كالفضلات فاعطي قسم الاخبار وقسم الاسما اعراب العمد والاسما كالفضلات فنصبت الاسما ورفعت الاخبار والاعتراض على هذا الكلام متوجه من حيث ان هاتين العلتين ثابتتان في ما الحجازية ولم يتقدم منصوبها وبعضهم قرر العلة على وجه سالم من هذا الخدش بان قال هذه الاحرف مشابهة للفعل المتعدي ووجه الشبه انها تقتضي امرين كما ان الفعل المتعدي يقتضي امرين اما في الفعل المتعدي فظاهر واما في هذه الاحرف فلانها تقتضي التشبه في الجملة الاسمية

والتشبيه

والتشبيه يقتضي امرين اما طرفا التشبيه فتعمل فيهما عمل الفعل المتعدي في متعلقه واما تقديم المنصوب على المرفوع فلوجهين احدهما ان لفظ بعضها يشبه لفظ الفعل فان التي هي من جملة هذه الاحرف تشبه ان في قولك ان زيد قايما من الانين والمرفوع في الفعل مقدم على المنصوب فعكس هنا لتحصيل الفرق بين ما هو فعل وما هو حرف من اول الامر والثاني ان الفعل له علات اصل وهو ان يقدم مرفوعه على منصوبه وفرعي فان قلت يرد على الثاني النقض بعين ما اسلفته قلت لعل التعليل بمجموع الوجهين لا بكل منهما فلا يرد وقد يقال هذه الاحرف مشابهة للفعل لفظا ومعنى اما الاول فلان منها ما هو ثلاثي وهو ان وليت ومنها ما هو خماسي وهي لكن ولانها مبنية على الفتح كالفعل واما الثاني فلان معانيها كمعاني الافعال كانك قلت اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت ولا ينتقض بما الحجازية اصلا تقول ان زيدا قايم واعرابه ان حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر وزيدا اسمها منصوب بها وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره وقايم خبرها فهو مرفوع بها وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره وتقول ليت عمرا شاخص واعرابه ليت حرف تمني ينصب الاسم ويرفع الخبر وعمرا اسمها فهو منصوب بها وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره وشاخص خبرها فهو مرفوع بها وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره ان لم يمنع مانع من ظهورها ومعنى ان بكسر الهمزة وان بفتحها للتوكيد للنسبة ايجابا كانت او سلبا قال في المطول

وههنا بحث لا بد من التنبيه عليه وهو انه لا ينحصر فائدة
ان في تاكيد الحكم نفيا للشك او رد الانكار ولا يجب
في كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر
وكذا المجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد تدخل
كلمة ان للدلالة على ان الظن من المتكلم في الذي كان انه
لا يكون كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان
من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزائي ما ترى
وعليه رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي كذبون
وما ذكره المص من افادة ان المفتوحة للتوكيد هو الذي
نص عليه النحويون واستشكله بعضهم بانك لو صرحت
بالمصدر المنسبك لم يفد توكيدا قال ابن قاسم
وليس هذا الاستشكال بشيء وقد سلف ان المفتوحة
تؤول مع صلتها بمصدر ثم هذا التاويل تارة يلزم في
بعض المواضع وتارة يجوز وقد يمتنع فحيث يلزم التاويل
يجب الفتح كما اذا وقعت مع معمولها في موضع مرفوع
بالابتدا نحو عندي انك فاضل ونحو فلولا انه كان من المسبحين
او بالفعل نحو اولم يكفهم انا انزلنا ونحو قل اوحي الي انه
استمع ونحو لولا ابنك ما ان في السما نجما او في موضع
منصوب بالفعل نحو ولا تخافون انكم اشركتم بالله
خرج نحو ظننت زيدا انه قائم ونحو قال اني عبد الله او في
موضع مجرور نحو ذلك بان الله هو الحق ونحو مثل
ما انكم تنطقون وحيث يجوز التاويل وعدمه يجوز
الوجهان الفتح والكسر نحو اول قولي اني احمد الله تعالى
فالفتح على المعنى اول قولي حمد الله تعالى من حيث
هو باي عبارة كان والكسر على ان المعنى اول ما اقول
هذ

هذا اللفظ المعين وكذا نحو اذا انه عبد القفا اي اذا هو
عبد القفا او اذا عبوديته وكذا نحو من عمل منكم سوءا
بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم
اي فهو كذلك او فغفرانه له ورحمته اياه حاصلان
وحيث يمتنع التاويل يمتنع الفتح فلهذا كسرت واقعة
في ابتدا الكلام نحو انا اعطيناك الكوثر او جواب قسم نحو والله
ان زيدا قائم او محكية بالقول نحو قال اني عبد الله
فخرج ما يقع بعد القول غير محكي كما تقدم او في موضع الحال
نحو وما ارسلنا قبلك من رسول الا الاية او اخبر عن اسم
عين نحو زيد انه فاضل او قبل لام معلقة نحو والله
يعلم انك لرسوله والظاهر ان اللام في قوله للتوكيد زائدة
اي ومعنى ان والتوكيد ويحتمل الفساد خارجا على توهم
ان ما قبلها وان وان معنى ويحتمل ان المعنى ومعنى ان
وان منسوب للتوكيد نسبة الجزئي الى الكلي معنى
لكن للاستدراك وهو ان تنسب لما بعدها حكما
مخالفا لحكم ما قبلها ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام مناقض
لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك او ضد له نحو ما
هو ابيض لكنه اسود او خلاف له نحو ما هو قائما لكنه
قاعد شارب فان قلت اذ النسبة الى ما بعدها حكما مخالفا
لحكم ما قبلها جعل المقصود من استفادة تخالف الحكمين
فما معنى الاستدراك وما فائدة الحرف قلت
افادت ان ما ياتي من الحكم مخالفا لما قبله من اول الامر
فاذا ذكر الحكم استفدت المخالفة من جوهر اللفظ
تفصيلا وافاد الحرف المخالفة في ابتدا الامر اجمالا وفي
المعنى وفي معناها اي لكن ثلاثة اقوال احدها

وهو المشهور انها واحد وهو الاستدراك ثم قال الثاني انها
تارة ترد للاستدراك وتارة للتوكيد قاله جماعة منهم
صاحب البسيط وفسروا الاستدراك برفع ما يتوهم
ثبوته نحو ما زيد شجاعا لكنه كريم لان الشجاعة والكرم
لا يكادان يفترقان فنفي احدهما يوهم انتفاء الاخر وما قام
زيد لكن عمرا قام وذلك اذا كان بين الرجلين تلابس او تماثل
في الطريقة ومثلوا التوكيد بنحو لو جاءني اكرمته لكنه لم يجئ
فاكدت ما افادته لو من الامتناع والثالث انها للتوكيد
دائما مثل ان ويصحب التوكيد معنى الاستدراك وهو قول
ابن عصفور قال في المقرب ان وان ولكن معناها التوكيد
لم يزد على ذلك وقال في الشرح معنى لكن التوكيد وتعطي
مع ذلك الاستدراك ويجري في الاذهان قوله للاستدراك
بناء على تقدير معنى قبل قوله لكن نظير ما سبق ويحتمل ان قوله
ولكن للاستدراك من عطف الجمل ولكن للاستدراك
اي موضوع للاستدراك ويجري نظير ذلك فيما سياتي بعده
و معنى كان للتشبيه اذ وكان للتشبيه اي موضوع
للتشبيه اي لانشاء تشبيه اسمها بخبرها سواء كان خبرها
جامدا او مشتقا وقال الزجاج هي للتشبيه اذا كان الخبر جامدا
نحو كان زيدا اسد وللشك ان كان مشتقا نحو كانك قائم
لان الخبر هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه وتندفع هذه
الشبهة بان المعنى كانك شخص قائم حتى يتغاير الاسم
والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالاخر الا انه لما اقام الوصف
مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو
الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف
المقدر فلهذا نقول كاني امشي وكانك تمشي والاصل

كاني

كاني رجل امشي وكانك رجل تمشي كذا افاده الرضي وذهب
الكوفيون والزجاج الى انها تكون للتحقيق ايضا وانشدوا عليه
فاصبح بطن مكة مقشعرا ... كان الارض ليس بها هشام
اذ لا يكون تشبيها لانه ليس في الارض حقيقة واما المعنى
ان بطن مكة اقشعر لان الارض ليس بها هشام وجاء معنى
التعليل من جهة ان الكلام معها في المعنى جواب سؤال
عن العلة مقدر واجيب بامور احدها ان المراد بالظرفية
الكون في بطنها لا الكون على ظهورها فالمعنى انه كان ينبغي
ان لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه لانه لها كالغيث
والثاني انه يحتمل ان هشاما قد خلفه فقد سد مسده
فكانه لم يمت فان قلت هذا يودي الى ان يكون عجز البيت
غير ملايم لصدره ولكن لان الصدر يتضمن ان بطن مكة
اقشعر والعجز يتضمن التشبيه فقد هشام بوجوده
باعتبار انه خلف من ينوب منابه ولا مناسبة بين
هذين المعنيين وانما المناسب لتقدير وجود من يخلف
كون الارض ناعمة غير مقشعرة قلت الصدر يتضمن
امرين بحسب منطوقه ومفهومه فالمنطوق اقشعرار بطن
مكة والمفهوم هو عدم اقشعرار ظاهرها فتقدير وجود
هشام باعتبار ان ليسد مسده مناسب لهذا المفهوم
فارتبط العجز بالصدر من حيث مفهومه لا من حيث منطوقه
ويكون البيت قد اشتمل على حذف العلة من الصدر والمعلل
من العجز لان اقشعرار بطن مكة معلل بدفنه فيها وضمنها
لا شلا به وكانها اقشعرت حزنا عليه فحذفت هذه
العلة وتقدير وجود من يسد مسد هشام علة لعدم
اقشعرار ظاهرها وهذا المعلل محذوف لفهمه من صدر

البيت والثالث ان الكاف للتعليل وان للتوكيد فهما كلمتان
لا كلمة ونظيره وي كانه لا يفلح الكافرون اي اعجب لعدم
فلاح الكافرين وادعى ابن الخباز الاجماع على ان كان حرف مركب
وليس كذلك نعم هو مذهب الاكثرين قالوا والاصل
في كان زيدا اسد ان زيدا كاسد ثم قدم حرف
التشبيه اهتماما به ففتحت همزة ان لدخول الجار قال
الزجاج وابن جني [illegible] ما بعد الكاف جر بها قال ابن جني
وهو حرف لا يتعلق بشيء لمفارقته الموضع الذي يتعلق فيه
بالاستقرار ولا يقدر له عامل لتمام الكلام بدونه ولا هو
زائد لافادته التشبيه قال ابن هشام في المغني وليس
قوله هذا بعيد من قول ابي الحسن ان كاف التشبيه لا تتعلق
دائما فالحق ان الجار غير الزائد حقه التعلق دائما
فقدر الكاف هنا اسما بمنزلة مثل فلزمه ان يقدر له موضعا
فقدره مبتدا فاضطر الى ان يقدر له خبرا لم ينطق به
قط ولا المعنى مفتقر اليه فقال معنى كان زيدا اخوك
مثل اخوة زيد اياك كائن وقال الاكثرون لا موضع لان
وما بعدها لان الكاف وان صارا بالتركيب كلمة واحدة
قال ابن هشام وفيه نظر لان ذلك في التركيب الوضعي
وفيه نظر لان ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب
الطاري قلت وهذا تركيب وضعي لان واضع اللغة في
معتقد هو لا هو الذي وضعه كذلك وليس من الامور
التي طرأت في الاستعمال لتغير ان يكون للمواضع فيها مدخل
واما اذا قلنا بانها بسيطة كما ذهب اليه بعضهم فلا اشكال
وعن الكوفيين ان كان تكون للتقريب وحملوا عليه
كانك بالشتاء مقبل وكانك بالفرج آت وكاني بك تنحط

وكانك

وكانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل والصحيح انها في ذلك
كله للتشبيه وخرج ذلك على وجوه فقال الفارسي الكاف
حرف خطاب والباء زائدة في اسم كان وقيل الكاف
اسم كان وفي المثال الاول حذف مضاف اي كان زمانك
مقبل بالشتاء ولا حذف في كانك بالدنيا لم تكن بل الجملة
الفعلية خبر والباء بمعنى في وهي متعلقة بتكن وفاعل
تكن ضمير المخاطب وقال ابن عصفور الكاف والياء في كانك
وكاني كافتان لكان عن العمل كما تكفها ما والباء زائدة
في المبتدا وقال ابن عمرون المتصل بكان اسمها والظرف
خبرها والجملة بعده حال بدليل كانك بالشمس وقد طلعت
بالواو وفي رواية بعضهم ولم تكن ولم تزل بالواو وهذه
الحال متممة لمعنى الكلام كالحال في قوله تعالى فما لهم عن التذكرة
معرضين وكحتى وما بعدها في قولك ما زلت بزيد
حتى فعل وقال المطرزي الاصل كاني ابصرك تنحط وكاني
ابصر الدنيا لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت الباء وقال
الرضي الاولى ان لا يحكم بزيادة شيء ونقول التقدير كانك
تبصر بالدنيا اي تشاهدها من قوله تعالى فبصرت به عن
جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال اي كانك تبصر بالدنيا
وتشاهدها غير كائنة الا ترى الى قولهم كاني بالليل
وقد اقبل وكاني بزيد وهو ملك والواو لا تدخل
الجمل اذا كانت اخبارا لهذه الحروف **و**معنى **ليت للتمني**
او وليت للتمني اي موضوعة للتمني وهو طلب ما لا طمع
فيه او ما فيه عسر الاول كقوله ليت الشباب يعود والثاني
نحو قول منقطع الرجاء ليت لي مالا فاحج منه ان قلت
هذا من النوع الذي قبله اذ لا طمع لمنقطع الرجاء في ما يحج به

ثلث المراد بما لا طمع فيه ما شانه ان لا يطمع فيه احد كعود
الشباب بخلاف ما لا يحج به فان الاطماع يتعلق به غالبا
وفي المطول اي التمني طلب حصول شي على سبيل المحبة والتعريف
كالتعريف السابق يتناول ساير انواع الطلب من الامر والنهي
والترجي وغير ذلك مع المحبة او مع كون المطلوب لا طمع
فيه او فيه عسر والجواب اما بانه تعريف بالاعم وقد جاز
المتقدمون واما بان المراد ان المعتبر في مفهومه هو ما
ذكر فقط فيمتاز عن ساير مفهومات الطلب الباقية
لانها لم يعتبر فيها ما ذكر فقط اما انه اعتبر فيها زيادة
مع هذا كالاستعلا في الامر واما انه لم يعتبر فيها هذا
بل بعضه كالندا لم يعتبر فيه المحبة واما اذا امتاز مفهوم
ما ذكر امتازت افراده لانها لما كان مفهومها هذا فقط
تخرج من افراده ما ليس مفهومه هذا فقط وفي الرضي
وماهية التمني عين ماهية الترجي الا ان الفرق بينهما
من جهة واحدة فقط وهي ان التمني يستعمل في الممكن
والمحال والترجي لا يستعمل الا في الممكن وذلك ان ماهية
التمني محبة حصول الشي كنت تنتظره وترتقب حصوله
اولا والترجي ارتقاب شي لا وثوق بحصوله فمن ثم
لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع
والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب والاشفاق
ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة انتهى
وظاهره ان المحبة غير الطلب فلم يجعل التمني طلبا
ويوافقه قول السيد عيسى الصفوي استاد شيخنا
في موضع فالتمني ميل القلب الى شي سوا كان يرتقب
حصوله او يجزم بانه لا يحصل نحو ليت الشباب

يعود وذكر في توشيح الاعراب ان العلما اختلفوا في التمني والندا
والاستفهام فمنهم من قال ان التمني لطلب التمني والندا لطلب
الاقبال والاستفهام لطلب الفهم ومنهم من جعلها حالة
نفسانية يلزمها الطلب المذكور انتهى بمعناه وقال بعضهم
المراد بالطلب هنا ميلان الطبع الى حصول المقصود سوا
كان الامتثال بمقصود او لا وسوا امكن الحصول ام لا فلا يرد
ان التمني قد يكون محالا معلوم الاستحالة والعاقل لا يطلب
ما علم استحالته والتحقيق ان التمني لا يدل بالوضع على الطلب
وانما هو موضوع لانشا حالة مخصوصة يتبعها ميلان الطبع
الى حصول المترجي وهو الطماعية المخصوصة في حصول
المترجي على قياس ما عرف من معنى التمني انتهى ثم تعلقه
بالمستحيل كثير وبالممكن قليل نحو ليت زيدا يجي الى من اسا
الله ولكن يجب في التمني اذا كان متعلقه ممكنا كهذا ان لا يكون
توقع وطماعية في وقوعه الا صار ترجيا ويستعمل فيه
لعل او عسى ولا يكون في الواجب فلا يقال ليت غدا
يجي واعلم ان مرادهم بالتمني الممتنع في الواجب تمني وقوعه
في وقته بقرينة امثالهم المذكورة فلا يرد تمني الموت
في قوله تعالى ولقد كنتم تمنون الموت من قبل ان تلقوه
الاية لانه تمني وقوعه قبل وقته **ولعل للترجي**
او لعل للترجي اي موضوع للترجي وهو طالب امر محبوب
او الطمع في حصول امر محبوب ممكن الوقوع على ما تقدم
والتوقع اي انتظار الوقوع واراد به توقع المكروه المعبر
عنه في كلام بعضهم بالاشفاق ولو اقتصر المصنف على التوقع
لشمل الترجي وقد فسره المصنف بقوله وهو ترجي المحبوب والاشفاق
في المكروه وعلى هذا التوقع عبارة عنهما وتختص بالممكن واما

فوق لعل ابلغ الاسباب اسباب الآية فجعل منه او او لك
وفي حواشي الكشاف للتفتازاني لعل موضوع لتوقع محبوب
وهو الترجي او مكروه وهو الاشفاق والتوقع في الوجهين
قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون
من غيرهما كما يشهد له موارد الاستعمال وقد ورد لعل في القرآن
للاطماع اي الايقاع في الطمع اما لانه كلام الكريم الذي لا فرق
بين اطماعه وجزمه لحصول المطموع فيه او لانه كلام العظيم
الذي يناسبه الاقتصار على المواعيد المقطوع بانجازها
على التكلم بكلمة لعل وعسى كما هو دأب الملوك والعظما
او لان فيه الايما الى انه لا ينبغي ان يتكل العباد فيتركوا الاهتمام
في العبادة والحاصل ان لعل في هذه المواضع للاطماع مع التحقيق
والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع اما لانه يدل على انه
لا خلف في اطماع الكرما او ليكون على دأب كلام العظما او لينبه
العباد على ان لا يتكلوا وبالجملة فلما كان ما بعد لعل الطامعة
قطعي الحصول وما قبلها مما يناسب ان يعلل بذكر الحصول
بحيث يكون اعني ما بعدها بمنزلة الغرض لما قبلها زعم ابن
الانباري وجماعة من ائمة العربية ان لعل قد تكون بمعنى
كي حتى حملوا كل صورة امتنع فيها الترجي سواء كان اطماعا
مثل لعلكم تفلحون او مثل لعلكم تشكرون ولعلكم تتقون
ورده المص يعني الزمخشري بان جمهور ائمة اللغة اقتصروا
في بيان معناها الحقيقي على الترجي والاشفاق وبان
عدم صلوحها لمجرد معنى العلية والغرضية مما وقع عليه
الاتفاق الا ترى انك تقول دخلت على المريض اعوده واخذت
الماء كي اشربه ولا يصح لعل انتهى وفي الرضي ما معناه ان
لعل في كلام الله تعالى يراد بها الامر بالترجي والاشفاق

واثبت

واثبت جماعة منهم الاخفش والكسائي لها معنى التعليل وحملوا
عليه فقولا له قولا لينا لعله يتذكر او يخشى ومن لم يثبت
ذلك يحمله على الرجا ويصرفه للمخاطبين اي اذهبا على رجا
بكما واثبت الكوفيون لها معنى الاستفهام وجرى في التسهيل
على قول الاخفش والكسائي والكوفيين وحمل من الاستفهام
قوله تعالى وما يدريك لعله يزكى وقول النبي صلى الله عليه
وسلم لبعض الانصار رضي الله تعالى عنهم وقد خرج اليه
مستعجلا لعلنا اعجلناك والآية عندهم محمولة على الترجي
والحديث على الاشفاق وفي المغني والثالث الاستفهام اثبته
الكوفيون ولهذا علق بها الفعل في نحو لا تدري لعل الله
يحدث بعد ذلك امرا ونحو وما يدريك لعله يزكى جواب ابن جني ولعل
انهم قد خرجوا عليه قوله عليه الصلاة والسلام لعلنا اعجلناك
الفقير عند هذا اعجلناك واعلم ان صاحب الكشاف قد قال
في قوله تعالى وما يدريك لعله يزكى واي شيء يجعلك
داريا بحال هذا الاعمى لعله يزكى اي يطهر بما يلقى اليه
من الشرائع انتهى وح فيدريك ليس متعلقا بما بعد
لعل يتعلق عنده لانه جعل مفعوله بحال هذا الاعمى وبه
يبطل كون لعل بمعنى اداة الاستفهام في الآية الى هنا
كلام الحفيد وقال المطول في معانيها الشك والبصريون
رجعوا هذه المعاني كلها الى الترجي والاشفاق ولما
فرغ من القسم الثاني شرع في القسم الثالث فقال **واما ظننت**
واخواتها اي نظائرها وتسمى افعال القلوب لان
معانيها قائمة بالقلب وليس كل قلبي يتعدى لاثنين
بل القلبي ثلاثة انواع ما لا يتعدى بنفسه كفكر وتفكر
وما يتعدى لواحد كعرف وفهم وما يتعدى لاثنين

ونحو ظننت ولا اخواتها فانها تنصب المبتدا وسمي مفعولها
الاول وتنصب الخبر اي خبر المبتدا ويسمى مفعولها
الثاني وانما تنصبهما على اي لاجل انهما مفعولان لهما
حيث لا مانع من نصبهما لما من الغا وتعليق والالغا ابطال
العمل لفظا ومحلا لجواز الضعف العامل بتوسطه نحو زيد
ظننت قائم وقد يقع الفعل الملغى بين معمولين كقوله

ان المحب علمت مصطبر ... ولديه ذنب الحب مغتفر

وبين سوف وما بعدها كقول زهير

وما ادري وسوف اخال ادري ... اقوم آل حصن ام نساء

وبين الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد وبين المعطوف
والمعطوف عليه نحو جا زيد واحسب وعمرو والغا ما بين
الفعل ومرفوعه جايزا واجب خلافا للكوفيين ورجح
الخضراوي وابو حيان لانه
لا ينصب الا ما كان مبتدا قبل مجي ظننت ولا ابتدا بالاسم
اذا تقدمه الفعل وهي حجة ظاهرة واستند البصريون
الى السماع وانما ضعفت هذه الافعال عما ذكر حتى يبطل عملها
بخلاف كان واخواتها لانها افعال خارجة ضعيفة وانضم
الى ذلك تاخرها عن معمولها وتاخر العامل عن معموله
بضعفه وكان فعل خارجه قوية والتعليق ابطال
العمل لفظا لا محلا لاعتراض ماله صدر الكلام كان ولام
الابتدا كقولك علمت ما زيد قائم وقال الله تعالى
لقد علمت ما هولا ينطقون فهولا مبتدا وجملة ينطقون
خبره وليتا مفعولا اولا وثانيا ونحو قولك علمت
لا زيد قائم ولا عمرو ونحو قوله تعالى وتظنون ان لبثتم

الاقليلا

الا قليلا اي ما لبثتم الا قليلا وكلام الابتدا نحو علمت لزيد
منطلق وكلام الاستفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو فلما اقتضت
هذه المذكورات الصدارة بطل عمل هذه الافعال لفظا
وابقي معنى رعاية لحقها اذ المعنى علمت احد هذين الامرين
وعلمت زيدا اليس بقائم وعلمت زيدا منطلقا كما كان عند اعمالها
لفظا وانما انتصبت هذه الافعال المبتدا والخبر مفعولين
لانها وضعت للدلالة على التعلق بالشي على صفة وذلك
لا يتاتى الا بين شيئين فتنصبهما كما انتصب اعطى ونحوه
المفعولين لتعلقه بهما وتكرر في كلام الرضي ان المفعول به
في الحقيقة هو ما يتضمنه الخبر والثاني مضاف الى الاول
اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد وقد يقال عليه
اذا كان هذا هو معناه الحقيقي فالنطق به كذلك
فيقال علمت قيام زيد ولا يفتقر الى شي اخر وجوابه
انه لان كان المضاف اليه غير معتمد لذاته والمانع في
به لغيره وكانت هذه الافعال مستدعية في المعنى
لسببين ينعقد منهما ما اريد بها من المعنى شرط استقلال
كل منهما بنفسه وان لا يكون احدهما كالتتمة للاخر فيكون
كانها انما طلبت شيا واحدا كما ان قام في نحو قام غلام زيد
انما طلب شيا واحدا وجا الاخر تتمة لذلك الواحد
ولا يحذف فان معا او احدهما الا بدليل لانك اذا قلت
علمت او ظننت مثلا وتركت المفعولين اصلا وراسا لم
يكن في ذلك فايدة لان من المعلوم ان الانسان
في الاغلب من علم او ظن فلا فايدة في ذكرهما من دون
المفعولين واما مع القرينة الدالة عليها فيحذف فهما
جايز نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا قال

الكتيب باي كتاب امرابانه سناه نزي حبه عار اعليك وتحب
واما حذف احدهما لا لقرينة فممتنع لان اصلهما المبتدا
والخبر ولا يحذف واحد منهما الا القرينة فان وجدت
القرينة جاز الحذف لكنه هنا قليل وحذف المبتدا
والخبر غير قليل والسر فيه ان المفعولين كاسم واحد
لان ثانيهما كما قاله الرضي متضمن للمفعول الحقيقي واولهما
ما يضاف اليه ذلك المفعول الحقيقي اذ معنى علمت
زيدا قائما علمت قيام زيد كما مر فلو حذفت احدهما
كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد
ورد ذلك مع قيام الدليل عليه اما حذف المفعول
الاول فكما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتاهم
الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة من قرأ تحسبن بالياء
التحتية اي بخلهم هو خيرا لهم واما حذف المفعول
الثاني فكما في قوله

عنتر ولو نزلت فلا تظني غيره
مني بمنزلة المحب المكرم

اي فلا تظني غيره واقعا كذا اورده جمع شاهدا
على حذف الثاني ولا يتعين لجواز ان يكون مني ظرفا
مستقرا في محل نصب على انه المفعول الثاني اي فلا
تظني غيره كائنا مني وهم جعلوه ظرفا لغوا متعلقا
بنزلت فالتجؤوا الى جعل الثاني محذوفا وليس بقاطع
في مطلوبهم كما رايته واعلم انهم يسمون الحذف لدليل
اختصارا ولغيره لدليل اقتصارا فاما حذفهما اختصارا
فلا خلاف فيه واما اقتصارا ففيه ثلاثة مذاهب احدها
المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه والمحققين من
تدبر

تدبر كلامه الثاني الجواز وهو مذهب الاكثرين وصححه
ابن عصفور الثالث التفصيل فيجوز في ظننت وما في
معناها ويمتنع في علمت وما في معناها واما حذف
احدهما اقتصارا فممنوع باتفاق واما اختصارا فهو جائز
على ما قاله ابن مالك وظاهر كلام ابن الحاجب في الكافية
المنع وهذه الافعال التي ذكرها المصنف منها ما يدل
على ترجيح وقوع المفعول الثاني غالبا وهو اربعة
وهي ظننت واكثر غالب ما يستعمل في غير المتيقن نحو ظننت
زيدا قائما اذا كان قيامه مترجح الوقوع عندك لا متحققه
وقد يستعمل في المتيقن قال تعالى اني ظننت اني ملاق حسابيه
اي تيقنت ويظنون انهم ملاقوا ربهم اي يتيقنون
واذا كان بمعنى اتهم تعدى لواحد فقط كقولك سرق
لي مال فظننت زيدا اي اتهمته ومنه ما هو على الغيب
بظننت زيدا اي ظننت به انه فعل سيئا وكذا
اتهمته وحسبت واكثر استعمالها في غير المتيقن ووقوعها
للمتيقن قليل كقوله حسبت التقى والجود خير تجارة
رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا
واذا كان للون نحو حسبت لونه اذا احمر وابيض كالبرص
وكذا اذا كان ذا شقرة كان لازما وخلت ماضي يخال
واكثر استعمالها ايضا فيما ليس متيقنا واما خال ماضي يخول
بمعنى تكبر فلازمة وكذا اذا كان بمعنى ظلع نحو خال
الفرس وان كان بمعنى نظر

فبت لدى البيت العتيق اخيله

ونحو خلت البرق اي نظرته تعدى لواحد وزعمت
وهي كظننت والاكثر وقوعها على ان وان وصلتها

فتسد مسد مفعوليها نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا
وقول كثير عزة ** وقد زعمت اني تغيرت بعدها
ومن ذا الذي يا عز لا يتغير
والزعم قول مطلق على الحق والباطل واكثر ما يقال
فيما يشك فيه وفي شرح التلخيص لابن السبكي ولم يستعمل
الزعم في القرآن الا للباطل واستعمل في غيره للصحيح
كقول هرقل لابي سفيان زعمت وهو كثير ولكن
اذا تاملته تجده يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا فهو لقول
لم يقم الدليل على صحته وان كان صحيحا في نفس
الامر انتهى ومن استعماله في الصحيح قول ابي طالب
مخاطبا لسيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
ودعوتني وزعمت انك ناصح
ولقد صدقت وكنت ثم امينا
ومنه قول كثير السابق وقول سيبويه زعم الخليل
وانما يقول ذلك اذا كان الخليل قد خولف في ذلك القول
وكان الراجح قوله ومن استعماله في الباطل زعم الذين
كفروا ان لن يبعثوا وان كان زعم بمعنى رأس نحو زعم
زيدا وبمعنى سمن او هزل نحو زعمت الشاة اي سمنت او هزلت
فهو من الاضداد اذ كان لازما في الثلاثة ومنها ما يدل
على تحقق وقوع الفعل الثاني غالبا هو رأيت بمعنى
علمت وقد استعملت بمعنى ظننت وقد استعملت
بمعنى الظن وبمعنى العلم في قوله تعالى انهم يرونه بعيدا
ونراه قريبا اي يظنونه ونعلمه واذا كان بمعنى ابصر
نحو رأيت الشمس ورأيت زيدا وبمعنى المذهب
نحو رأى ابو حنيفة حل كذا او الشافعي حرمته او بمعنى
اصاب

اصاب الرئة نحو رأيت الصيد اي اصبت رئته تعدى لواحد وفي هذه
المعاني الثلاثة لكن بعضهم صرح بان رأى الاعتقادية متعدية
الى اثنين والحقوا برأى العلمية الحلمية كقوله اراهم رفقتي البيت
فعداها الى المفعولين وكذا في قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا
فاعمل مضارع رأى الحلمية في ضميرين لمسمى واحد وذلك مما يختص
به علم ذات المفعولين وما جرى مجراها ونوزع في الاستدلال
بالبيت بان رفقتي حال واضافته غير محضة لانه بمعنى
مرافقي والاستدلال بالاية بان يكون اني اراني اعصر خمرا
نحو فقدتني وعدمتني وعلمت وكذا استعمالها في المتيقن
وقد تستعمل بمعنى ظننت وان كان علم بمعنى عرف نحو والله
اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا تعدى لواحد قال
الرضي ولا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال
بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم
واحد الا ان عرفت لا ينصب جزئي الاسمية كما ينصبهما
علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب
فانهم يخصون احد المتساويين بحكم لفظي دون الاخر
انتهى ولا يخفى ان هذا بناء على ان العلم والمعرفة مترادفان
وهو قول بعض الاصول والمنطق ولبعضهم قول اخر وهو ان
العلم يتعلق بالكليات والمركبات والمعرفة تتعلق بالجزئيات
او البسائط قاله في شرح المطالع ومن هنا اسم النحويين بقولهم
علم يتعدى الى مفعولين وعرف يتعدى الى مفعول واحد
انتهى وان كان علم بمعنى انشقاق الشفة العليا كان لازما
نحو علم زيد ومصدره العلم بضم العين ووجدت
اذا كان بمعنى تيقنت كقوله تعالى وان وجدنا اكثرهم
لفاسقين وان كان وجد بمعنى اصاب نحو وجد ضالته

اذا اصابه بما تعدى الى واحد وان كان بمعنى استغنى نحو وجد
زيد اذا استغنى وصار ذا جدة او بمعنى حقد نحو وجد
زيد على عدوه اذا حقد كان لازمًا ومصدره اذا كان بمعنى
اصاب فمصدره الوجدان والوجود ايضا وان كان بمعنى
حزن فمصدره وجد بفتح الواو وان كان بمعنى حقد فمصدره
وجد بفتح الواو وان كان بمعنى حقد فمصدره موجدة ومنها
ما يفيد التصيير والانتقال وهو اتخذت نحو اتخذ الله ابراهيم
خليلا وجعلت نحو جعلناه هباء منثورا وتجيء ايضا بمعنى اعتقد
نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا فان كان
كان بمعنى اوجد كقوله تعالى الظلمات والنور تعدى الى واحد
وكذا بمعنى رتب نحو جعلت متاعك بعضه فوق بعض
او بمعنى قارب نحو وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي
فانهض نهض الشارب الثمل ومن افعال هذا القسم صيّر واصار
وهما منقولان من صار التي هي من اخوات كان نقل الاول
بالتضعيف والثاني بالهمزة ووهب غير منصرف فلا يستعمل
الا بصيغة الماضي نحو وهبني الله فداك اي صيّرني وردّ
كقوله «فردّ شعورهن السود بيضا»
«وردّ وجوههن البيض سودا»
وتخذ كقولك تخذت زيدا خليلا وترك كقوله
«وربيته حتى اذا ما تركته»
«اخا القوم واستغنى عن المسح شاربه»
وان كان المفعولة من كان التي بمعنى صار وهو قليل الاستعمال
ومعنى اكان زيد عمرا قائما اصاره قائما وهو معنى التصيير
حكاه ابن مالك عن ابن افلح قال والحكم به جائز قياسا
لكن لا اعلمه مسموعا ولينظر وجه اقتصار المص على اتخذ

وجعل

وجعل ان قيل معمولا افعال التصيير متغايران مفهوما وخارجا
فلا يصح ان يدعى كونهما مبتدأ وخبرا لوجوب اتحادهما خارجا
ويتبين لك انك تقول صيّرت الفقير غنيا والمعدوم موجودا
ولا يخفى ان صدق احدهما على الاخر ممتنع فجوابه ان اريد انهما
متغايران دائما فهو ممنوع لان من الامثلة التي اوردها
الائمة نحو واتخذ الله ابراهيم خليلا وتركنا بعضهم يومئذ
يموج في بعض ولا شك ان المعمولين فيه غير متغايرين وان
اريد انهما قد يكونان متغايرين لم يضر لان المص لم يدع ان
افعال التصيير لا تنصب الا المبتدأ والخبر فليتأمل ومنها
ما يفيد حصول النسبة في السمع وهو سمعت المتعلقة
باسم عين نحو سمعتك تقول وسمعت زيدا يقرأ فان علقت
بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقا نحو حتى يسمع كلام الله
يوم يسمعون الصيحة قال الرضي ومما ينصب المبتدأ
والخبر من غير افعال القلوب وغير طرد فإن صير
سمع المعلق بعين نحو سمعتك تقول كذا ومفعوله
مضمون الجملة اي سمعت قولك ويجوز تصدير الجملة
بان نحو سمعت انك تقول قالوا واذا اعمل في المبتدأ والخبر
لم يكن للخبر الا فعلا دالا على النطق نحو سمعتك تنطق بكذا
وتتكلم وانا لا ارى منعا من نحو سمعتك تمشي لجواز سمعت
انك تمشي اتفاقا قال
«سمعت الناس ينتجعون غيثا» «فقلت لصيدح انتجعي بلالا»
بنصب الناس وقد روي برفعه على حكاية الجملة وما ذكره
المص من ان سمع المعلقة باسم عين متعدية الى اثنين هو
مذهب الاخفش والفارسي وابن بابشاذ واختاره ابن
الضايع وابن ابي الربيع وابن عصفور في شرح الايضاح

ومذهب الجمهور ان سمع لا يتعدى الا الى واحد واختاره ابن الحاجب
قال وهو من الافعال المتعدية الى واحد في التحقيق كقولك
سمعت كلاما واشبهه وقد يتوهم انه متعد الى مفعولين
من جهة المعنى والاستعمال اما المعنى فلانه يتوقف على مسموع منه
كما يتوقف السرقة على مسروق منه فالوجه الذي يتعدى به
السرقة الى مفعولين موجود في السماع واما من جهة الاستعمال
فلقولهم سمعته زيدا يقول ذلك وسمعته قايلا وقوله
تعالى هل يسمعونكم اذ تدعون او ينفعونكم فلولا ان الفعل
يتعدى الى مفعولين لم يقل اذ تدعون لان المعنى حينئذ
هل يسمعون دعاكم اذ تدعون وذلك لا يحسن قال في امالي
القران والجواب على الاول ان السرقة ليست كالسماع من حيث
ان السرقة لا تعقل باعتبار معناها الذي وضعت له
الا بمسروق الا ترى انك لو قدرت شيا موجودا ليس في يد احد
واخذته خفية لا يقال له سرقة لفقدان المسروق منه
بخلاف السماع فانك لو قدرت صوتا لفهمت معنى السمع
بالنسبة اليه وكذا لو قدرت غافلا عن المسروق منه لم
يفهم معنى السرقة ولو قدرت غافلا عن المسموع منه
لم يتعذر معنى السماع يعني انك لو قدرت شخصا يعقل
المسروق مع غفلته عن المسروق منه لا يكون المعقول
له هو معنى السرقة ولو قدرت انه يعقل المسموع مع غفلته
عن المسموع لم يتعذر تعقل معنى السماع يعني يكون ما هو
المعقول له هو معنى السماع ثم قال وانما المسموع منه
بالنسبة الى المسموع الى السمع كالمشموم منه بالنسبة الى الشم
لا يتعدى الا الى واحد فكذا السماع والجواب عن الثاني
انهم لما حذفوا المضاف واقاموا المضاف اليه مقامه

للعلم

للعلم به وجب تقديره باعتبار قرينته وقرينته لا تكون
الا صوتا فذكر بعده حال تتبين خصوصيته ليست
مفهومة من ذكر المتعلق فقايلا ويقول ذلك منصوب
على الحال والتبيين مثل قولك سمعت قول زيد قايلا ولا مثل
ضربت زيدا ضاربا لانه هاهنا قدر غير الاول ومثله
قدر مثله او نوعه فافترقا لذلك يعني ان قدرنا انه
قايل غير القول المضاف الى زيد واما تمثيله فلان قايلا
ويقول مثل القول الاول ان كان التقدير سمعت قول
زيد قايلا ويقول او نوعه ان كان التقدير سمعت صوت
زيد قايلا ويقول فان القول نوع من الصوت ثم قال
ويخرج قوله تعالى هل يسمعونكم اذ تدعون وهو ابلغ في المعنى
المقصود منه هل يسمعون دعاكم لانه اذا تحقق الخصم
لا يدركون هذا الصوت فهم في انتفا ادراك الدعا
احرى وجوز السعد التفتازاني في الجملة ان يكون بيانا
او بدلا لا بتاويل المصدر اي سمعت قول زيد قايلا كذا
ويلزم عليهما حذف ان الناصبة ورفع الفعل بعد الحذف
او جعل بمعنى المصدر من غير سابك فيما ليس من الابواب
المعروفة ومثله ليس بمقيس عند المحققين والجملة مبينة
للمحذوف الذي قدره واتى بالجمل بعد سماع الماضي مضارعا
اما حكاية لحاله وقت السماع او لاحضار ذلك في ذهن
السامع وما يتصرف من افعال هذا الباب يحمل عليها
وللقايل ان يقول ما النكتة في اسقاط ما تعرف عنهما واثباته
في باب كان وكان ينبغي اسقاطه هناك ايضا للعلم
واثباته هنا واسقاطه هناك او ذكر فيهما وقد يقال
ذكره هناك واسقطه هنا للاكتفا تقول ظننت

منطلقا واعرابه انطلقت فعل ماض وفاعل اخر الفعل التون الساكنة والتاء اسم لصحة الحذف عنه ضمير المتكلم وحده او المخاطب او المخاطبة فاعل في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب وزيدا مفعول اول منصوب به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره و نقول خلت عمرا شاخصا واعرابه كاعراب ما قبله و عطف على مقول بقول قوله ما اشبه ذلك من الامثلة وذكر هذا القسم دخيل في المرفوعات وحقه ان يذكر في المنصوبات ولكنه ذكر استطراد التتميم نفسه النواسخ ولا يلحق بافعال هذا الباب ضرب التي مثلا لغيره فلو اخر المثل لطال الفصل بينهما ولهذا قال ابن الحاجب في قصيدته العروضية وضرب الزرع في صفاتهم مثلا لما كان ذكر الزرع كافيا ولا يلحق بها ايضا عرف وابصر خلافا لهشام ولا اصاب وصادف ووجد خلافا لابن درستويه لان هذه الافعال تثبت تعديها لواحد فان جا بعدها منصوب فهو منصوب على الحال والدليل على ذلك التزام تنكيره كذا قيل واعترض بانها دعوى لم يقم عليها دليل بل قام الدليل على خلافها في بعض هذه الافعال نحو غادر فقد حكي مجي منصوبه الثاني معرفة بمقتضى شاهد عربي خاتمة ونسال الله حسن الخاتمة قال الرضي ومما يدخل على المبتدا والخبر القول وما تصرف منه والاصل في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قايم او الذي هو واقع في الحال نحو اقول الان زيد قايم فينبغي ان تكون الجملة الواقعة بعد اقول في هذا الكلام متلفظا به بلفظ اخر في غير هذا الكلام والا لم

تكن

تكن حكاية او الذي يقع بعد نحو اقول غدا زيد قايم واللفظ الواقع اما مفرد واما جملة والجملة اكثر وقوعا والمنصوص من الجملة الواقعة بعد ايراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام لا مجردا بل مع المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون الا مفردا نحو قيل زيد قايم اي قيل هذا اللفظ ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز ان يغير اللفظ شرط وفا اللفظ المغير اليه بالمعنى المفهوم من الاصل فعلى هذا لك ان تقول حكاية عمن قال زيد قايم قال فلان قام زيد وتقول قال زيد انا قايم وقلت لعمرو وانت تحيل رعاية للفظ المحكي ويجوز ان تقول هو قايم وقلت لعمرو وانت تحيل رعاية اللفظ المحكي ويجوز قال زيد هو قايم وقلت لعمرو وهو تحيل بالمعنى لا ولك اعتبار الحال الحكاية فان زيد وعمرا فيه غايبان وقد يقع المفرد بعد القول على احد خمسة اوجه احدها ان يؤدي معنى الجملة فقط كالقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا او حسنا اذا قلت زيد قايم وثانيها ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة او قلت لفظة عبارة عن زيد ثالثها ان يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا ينتصب هذه الثلاثة لا لكونها ليست اعيان اللفظ المحكي حتى يراعى ورابعها مفرد غير معبر لا عن جملة ولا عن مفرد بل المفرد به نفس ذلك اللفظ فيجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيدا اذا تكلم بزيد مرفوعا وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا عن جملة

قال م

ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر بعده ما يكون به جملة
كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون اي عليكم سلام
انتهى باختصار ومن الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام فيقدر
مع الاول فعل ناصب اي سلمنا ويقدر مع الثاني اما خبر
فيكون مبتدا والتقدير عليكم سلام واما مبتدا فيكون
خبرا والتقدير تحيتكم سلام والقول مصدر معناه التعلق
اللساني نحو يعجبني قولك ان زيدا فاضل والمنصرف
منه الماضي نحو قالوا سمعنا والمضارع نحو يقولون ربنا
امنا والامر نحو قولوا امنا واسم الفاعل نحو والقايلين
لاخوانهم هلم الينا واسم المفعول كقوله

نواصيكم للجود حتى عبيدهم
مقول لديهم لا زكا مال ذي بخل

واسم المصدر نحو مقالك الله ربنا اقرار بالربوبية وما ذكره
من اجازة الوجه الثاني حكم ابن هشام الاجماع على امتناعه
بقوله اذا قيل قلت كلمة ان اريد بها الكلام فجايز اتفاقا
كقلت شعرا او مسمى كلمة كزيد او قايم او هل فممتنع اجماعا
او لفظة كلمة فمسألة خلاف قال الدماميني ولا ادري
من اين اخذ جواز الحكم في الصورة التي حكى ابن هشام
فيها المنع باجماع نحويه والحاصل على غير كلام الرضي انه
لا ينصب بالقول مفرد على انه مفعول به الا اذا كان على
احد الوجهين المذكورين وانما قلنا على انه مفعول
به احترازا من نحو قلت حقا فان هذا من باب المفعول
المطلق ولا يلحق في الحكاية بالقول ما في معناه من
الدعا والندا والاخبار فان قلت دعوت زيدا
عجل وناديته اقبل واخبرته زيد قايم فليست الجملة
المذكورة

المذكورة وهي عجل واقبل وزيد قايم في محل نصب
على انها محكية بدعوت وناديت واخبرت بل ينوي معه
القول فتكون تلك الجملة محكية بقول محذوف اي دعوت
زيدا قايلا له عجل وناديته قايلا له اقبل واخبرته قايلا
له زيد قايم خلافا للكوفيين فانهم يجيزون الحكاية
بما في معنى القول ولا يضمرون معه قولا قال ابن مالك
والصحيح مذهب البصريين واستدل على صحته بانه
قد جا القول مصرحا به في قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال
رب ان ابني من اهلي وان وعدك الحق وانت احكم الحاكمين
وفي قوله تعالى اذ نادى ربه ندا خفيا قال رب فدل على
صحة التقدير عند عدم التصريح وقد يضاف قول وقايل
الى الكلام المحكي فالاول كقوله قول

يا للرجال ينهضن منا
مسرعين الكهول والشبانا

والثاني كقوله

واجبت قايل كيف انت بصالح
حتى مللت وملني عوادي

ويروى بصالح وهو واضح وبرفعه فالتقدير بقولي
انا صالح فحذف القول والمبتدا قاله ابن مالك وقد يغني
القول في صلة وفي غيرها عن المحكي لظهوره واما الاستغنا
بالقول عن القول فكثير نحو والملايكة يدخلون عليهم
من كل باب سلام عليكم اي قايلين ونحو فاما الذين اسودت
وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم هذا

باب النعت

هلا اعبر عبروا قال ابو حيان وهي عبارة الكوفيين

وعبارة المشرتين الوصف والصفة انهى فهما لفظان مترادفان خلافا
لبعضهم فانه قال ان النعت خاص بما يتغير والوصف لا يختص له
قال ابن مالك وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعا
او تأويلا مسوقا للتخصيص او تعميم او تفصيل او مدح او ذم
او ترحم او ابهام او توكيد فقوله التابع جنس والمقصود بالاشتقاق
يخرج بقية التوابع واحترز بالمقصود مما كان في الاصل
مشتقا ثم غلب كالصديق نعتا لابي بكر رضي الله عنه
والصعق نعتا لخويلد فانه عطف بيان لان اشتقاقه في
ناهيته غير مقصود وقوله وضعا نحو مررت برجل كريم
او تأويلا نحو مررت برجل ذي مال وهنا تمام الحد ولما
كان النعت يجب ان يكون المخاطب عالما بمضمونه فلا يقصد
بذكره اعلام المخاطب اياه اشار الى المقصود منه
دفعا لتوهم الصنعة وغيرها بقوله انه وان ذكر للدلالة
على معنى في متبوعه لكن المقصود بالذات من اطلاقه امور
اخرى والدلالة المذكورة وسيلة اليها بقوله مسوقا
الى آخره يعني ان فائدته التخصيص نحو والصلاة الوسطى
وآيات محكمات اي تمييز المتبوع وتنبيهه اما بتقليل
الاشتراك المعنوي الكائن في مفهوم النكرة فانك اذا
قلت جاءني رجل يحتمل كل من فيه معنى الرجولية فاذا
قلت عالم تخصيص بمن يعرف انه عالم وتميز عن الجاهل
واما برفع الشركة اللفظية في المعرفة كما اذا قلت
زيد على المتعدد فاذا قلت جاءني زيد يلتبس بكل من يشاركه
في الاسم لا في المعنى فاذا قلت العالم اي الذي يعرف
انه عالم اتضح المراد وتميز عمن يشاركه في اللفظ
ولم يتصف بالعلم والتخصيص والتوضيح وان تحققا

في الصورتين

في الصورتين الا ان النحاة خصوا الاول بالنكرة والثاني
بالمعرفة قال ولا اشبه ان تكون فائدة وصف المعرف
بلام الذهني التخصيص نحو امر على اللئيم يسبني دون التوضيح
دون التوضيح فتنبه والتعميم نحو ان الله يرزق عباده
الطائعين والعاصين ويحشر الاولين والآخرين والتفصيل
نحو مررت برجلين عربي وعجمي والمدح اي الوصف بالجميل
نحو سبحان الله العظيم والذم نحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم قال الرضي وانما يكون لمجردهما اي المدح والذم
اذا كان الموصوف متعينا لو معلوما عند المخاطب قبل الوصف
انتهى وقد يمنع لجواز ان لم يقصد في مقام التوضيح والتخصيص
الا المدح او الذم والترحم نحو لطف الله بعباده الضعفاء والابهام
نحو تصدقت بصدقة قليلة او كثيرة ونحو توجه ما والتوكيد
وذلك اذا علم من المتبوع ولو بالتضمن ما علم من التابع نحو
الهين اثنين ونفخة واحدة ويجيء لبيان الخلقة نحو طويل
ولبيان العموم لوصف المفرد بصفة الجنس والتعليل
نحو عظم زيدا العالم ولبيان الماهية وتنمي الصفة كما عرفه
وعرفه ابن الحاجب بقوله النعت تابع يدل على معنى في متبوعه
مطلقا اي تابع ذكر لان يدل بذاته ملاحظة فيدخل على ان
معنى ثابت لمعنى متبوعه او لفظ يتوقف عليه مفيد بمثابة
كالحال فانه يدل على حصول معناه لذي الحال من صدور
الفعل او وقوعه والحال ان خرج بقيد تابع لكن ذكره
تتميما وتحقيقا لماهية الصفة ودفعا للوهم والمصنف
لم يعرفه لان الظاهر ان قوله الاتي ليس وارد التعريف بل
هو بيان لحكم من احكام النعت وهو قوله النعت تابع
للمنعوت في نوع رفعه ان كان مرفوعا وفي نوع نصبه

ان كان منصوبا وفي نوع خفضه ان كان مخفوضا ولم يقل
في جزمه لان النعت لا يكون الا للاسماء اي موافق للمنعوت
فيما له من الرفع او النصب او الخفض لفظا او تقديرا او محلا
اتفقا في نوع الاعراب او اختلفا بحيث يكون اعرابهما من جهة
واحدة بان يكون نصب امر واحد كالفاعلية مثلا
فان رفع الفاعل القيام نحو الفعل به وكهذا رفع نعته لاتحاد
ثانيا في ان اعراب احدهما قد يكون ظاهرا لا محليا واعراب
احدهما قد يكون ظاهرا واعراب الاخر قد يكون مقدرا
ولان اعراب احدهما قد يكون بالحركات الاخر قد
يكون بالحركات الاخر قد يكون بالحروف وعلم من
كلامه انه لا يجوز في شيء من النعوت ان يخالف منعوته
في الاعراب فلا نعت مرفوع لغير ولا منصوب لغيره
ولا مخفوض فان قلت هذا استنقض بقولهم هذا
جحر ضب خرب فوضعوا المرفوع وهو الجحر بالمخفوض
وهو خرب قلت اكثر العرب يرفع خربا ولا اشكال
فيه ومنهم من يخفضه للجوار ونه المخفوض كما قال
الشاعر ؛ قد يوخذ الجار بجرم الجار ؛
وحاصل مرادهم بذلك ان يناسبوا بين المجاورين
في اللفظ وان كان المعنى على خلاف ذلك وعلى هذا
الوجه ففي خرب ضمة مقدرة منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة المجاورة وليس ذلك بمخرج
له عما ذكرنا انه تابع لمنعوته في اعرابه كما انا نقول
المبتدا والخبر مرفوعان ولا يمنع من ذلك قراءة
الحسن الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام ولا قولهم
في الحكاية من زيدا بالنصب ومن زيد بالخفض اذا قال

من

من قال رايت زيدا او مررت بزيد واردت ان تربط كلامك
بكلامه بحكاية الاعراب وقد اختلف النحاة في العامل في التابع
والتوكيد وعطف البيان هو العامل في المتبوع وفي البسيط
انه مذهب الجمهور وفي النعت ونسب الى سيبويه وقيل
العامل فيهما تبعيتهما لما جرت عليه وهو مذهب الخليل والا
خفش قيل وسيبويه واكثر المحققين واما البدل فالجمهور
على ان العامل فيه مقدر واستدلوا بظهوره في بعض المواضع
كقوله تعالى للذين استضعفوا لمن امن منهم واعادة العامل
في البدل اذا كان حرف جر جائزة اتفاقا ويجب ان كان
ضميرا نحو مررت بزيد به ولا يخرجه ذلك عن البدلية واذا
كان العامل رافعا او ناصبا ففي اعادته خلاف اجازها
ابن عصفور ومنعها الجمهور واستدل من اجاز بقوله تعالى اتبعوا
المرسلين اتبعوا من لا يسالكم اجرا واول على انه من تكرار الجمل
وذهب قوم منهم المبرد الى ان العامل فيه هو العامل في المبدل
منه وهو ظاهر مذهب سيبويه واختاره ابن مالك والمختار
ابن خروف الاول قال ولذلك بني المبدل المفرد على الضم
في النداء ولابن عصفور مذهب ثالث ان العامل في المبدل
هو العامل في المبدل منه لكن على سبيل الوضعية عن العامل
المحذوف فانه قال اذا حذفت العرب العامل في المبدل
منه تنوب عن العمل ما كان يتولاه ذلك العامل المحذوف
واما عطف النسق ففيه ثلاث مذاهب احدها وهو
الصحيح ان العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه بواسطة
الحرف والثاني انه مضمر بعد حرف العطف والثالث ان حرف
العطف هو العامل واذا اجتمعت التوابع قدم النعت لانه
كالجزء من متبوعه ثم البيان لانه جار مجراه ثم التاكيد لانه

شبيه بالبيان في جريانه مجرى النعت ثم البدل لانه تابع كلا تابع
لكونه مستقلا ثم النسق لانه تابع بواسطة كذا في التسهيل
فيقال جاء الرجل الفاضل ابو بكر نفسه اخوك وزيد
وكذا لو كان التاكيد بالتكرير نحو جاء زيد العاقل وقدم
قوم التاكيد على النعت فيقال قام زيد نفسه الكاتب ورد
بان التاكيد لا يكون الا بعد تمام المتبوع ولا يحصل ذلك
الا بالنعت قيل وينبغي تقدم عطف البيان لانه اشد في التبيين
من النعت اذ لا يكون لغيره والنعت يكون مدحا وذما وتاكيدا
انتهى وسياتي ان البيان يجيء للمدح ولينظر اذا اجتمع التوكيد
اللفظي والمعنوي ايهما المقدم وكذا اذا اجتمعت انواع البدل والذي ينبغي
انه يقدم بدل الكل ثم بدل البعض ثم بدل الاشتمال ثم بدل و في تعريفه
ان كان المنعوت معرفة والتعريف هو الاشارة الى ان مدلول اللفظ
معهود اي معلوم متعين حاصل في الذهن وعبارة الرضي المراد بالتعريف
عند هذا التحقيق الرضي وتنكيره حقيقة او حكما ان كان المنعوت
نكرة حقيقة او حكما يعني يجب ان يوافق منعوته في ذلك عند جمهور
البصريين فعلم انه لا يجوز في شيء من النعوت اذ يخالف منعوته
في التعريف والتنكير وجب الموافقة في ذلك حذرا من التدافع
لان في التعريف ايضاحا وفي التنكير ابهاما والنعت والمنعوت
في المعنى واحد فتدافعا لكن كذا قيل وقد يمنع التدافع فان الايضاح
يزيل ابهام المبهم ويمكن ان يراد ان التنكير يدل على ان الغرض التعيين
وحينئذ يظهر التدافع كذا افاده شيخنا رحمه الله تعالى فان قيل
هذا منتقض بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا
فوصف النكرة وهي كل همزة بالمعرفة وهو الذي جمع وبقوله
تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب
وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول فوصف المعرفة وهو

اسم

اسم الله تعالى بالنكرة وهو شديد العقاب وانما كان نكرة لانه من باب
الصفة المشبهة ولا يكون اضافتها الا في تقدير الانفصال
لانها لفظية الا ترى ان المعنى شديد عقابه لا ينفك في المعنى
عن ذلك وبالنكرة الموصوفة بالجملة الخبرية اي التي يصح
وصفها بالصدق والكذب وانما يوصف بها بعد تجريدها
عن المعنى الذي يصح السكوت عليه وانما صح الوصف بها لدلالتها
على حصول مضمونها للمنعوت نحو رجل يقوم ابوه فانه بمنزلة قائم
الاب لا بتاويله واما الجملة الانشائية فقد يقع الطلبية
منها بحسب الظاهر نعتا على الشذوذ بعد تاويلها بتقدير
مقول فيه ذلك فلا يكون مضمون الجملة نعتا حقيقة
وكذلك ينتقض بالمعرف باللام لفرد غير معين فانه
يوصف بالجملة المصدرة بالمضارع
نحو ولقد امر على اللئيم يسبني
قلت اما قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا بدل
لا نعت كما نقل عن الزمخشري او نعت قال الرضي ويجوز مخالفة
النعت المقطوع للمنعوت تعريفا وتنكيرا كقوله تعالى ويل
لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده واما قوله تعالى حم تنزيل
الكتاب الاية فهو على تقدير ال فانما حذفت للازدواج كذا
نقل عن الزمخشري واجاز وصفيته ايضا ابو البقاء لكنه على ان
شديد بمعنى مشدد فاخرجه بالتاويل من باب الصفة المشبهة
الى باب اسم الفاعل والذي قدمه الزمخشري انه وجميع ما
قبله ابدال اما انه بدل فلتنكيره وكذا المضافان قبله
وان كان من باب اسم الفاعل لان المراد بهما المستقبل واما
البواقي فللتناسب ورد على الزجاج في جعله شديد العقاب
بدلا وما قبله صفات وقال في جعله بدلا وحده

من بين الصفات نحو ظاهر ولما النكرة الموصفة بالجمل الخبرية
فلا يرد النقض بها لان الجملة نكرة حكما والمراد بالتنكير
الا جملة فعلية فعلها مضارع كما لا يوصف من المفردات
الا بنكرة مخصوصة تمتنع دخول اللام عليهما كقولهم ما ينبغي
للرجل مثلك او خير منك ان يفعل كذا وسياتي في المعرف
بالالف واللام ان مصحوب ال الجنسية في المعنى منكر
مجموع ومن ثم لوصف بهما وان الاكثر مراعاة اللفظ وينبغي
ان يستغني مما ذكره المص ما سياتي في باب الندا من نحو يا
حليما لا يعجل ويا رجلا كريما اقبل لمعين فانه لا تبعية فيه
في التعريف وما ذكر من وجوب التبعية في التعريف والتنكير
هو مذهب جمهور البصريين كما تقدم واجاز الاخفش وصف
النكرة بالمعرفة اذا تخصصت قبل ذلك بالوصف وجعل
منه قوله تعالى فاخران يقومان مقامهما من الذين استحق
عليهم الاوليان صفة لاخران لانه لما وصف تخصص وجوز
قوم وصف المعرفة بالنكرة اذا كان الوصف خاصا بالموصوف
لا يوصف به غيره كقوله في ابيات النابغة السم ناقع قال ناقع صفة
للسم وجوز الكوفيون التخالف في المدح والذم ومثلوا
بقوله قبل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا فجعلوا الذي صفة
لهمزة واجيب بالمنع في الجميع باعرابها بدلا ولا يغفل عما تقدم
عن الرضي وفي المغني واما قول بعضهم في ناقع من قول
النابغة قوابيا لها السم ناقع انه نعت فقيل ان الصواب ان
ناقع خبر للسم والظرف متعلق به او خبر ثان انتهى واعلم ان النعت
على ثلاثة اقسام نعت حقيقي وهو الذي يكون معناه لما
قبله ويرفع ضميره وحكمه ان يتبع ما قبله في اربعة من عشرة
واحد من اوجه الاعراب الثلاثة وواحد من التعريف
والتنكير

والتنكير وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير
والتانيث وامثلته جاء رجل عاقل ورايت رجلا عاقلا
ومررت برجل عاقل وجاء رجلان عاقلان ورايت رجلين
عاقلين ومررت برجلين عاقلين وجاء الزيدان العاقلان
ورايت الزيدين العاقلين وجاء الزيدون العاقلون
ورايت الزيدين العاقلين ومررت بالزيدين العاقلين
وجاء رجال عقلا ورايت رجالا عقلا ومررت برجال عقلا
وجاءت هند العاقلة ومررت بهند العاقلة وجاءت امراة
عاقلة ورايت امراة عاقلة ومررت بامراة عاقلة وجاءت
الهندان العاقلتان ورايت الهندين العاقلتين
ومررت بالهندين العاقلتين وجاءت امراتان عاقلتان
ورايت امراتين عاقلتين ومررت بامراتين عاقلتين
وجاءت الهندات العاقلات ورايت الهندات العاقلات
ومررت بالهندات العاقلات وجاءت نسا عاقلات
ورايت نسا عاقلات ومررت بنسا عاقلات ونعت
مجازي وهو الذي يكون معناه لما بعده ويرفع ضمير
ما قبله وحكمه كحكم القسم الاول في كونه يتبع ما قبله في اربعة
من عشرة وامثلته جا رجل قايم الاب ورايت رجلا قايم الاب
ومررت برجل قايم الاب وجا زيد القايم الاب ورايت
زيدا القايم الاب ومررت بزيد القايم الاب وجا رجلان
قايما الاب ورايت رجلين قايمي الاب ومررت برجلين
قايمي الاب وجا الزيدان القايما الاب ورايت الزيدين
القايمي الاب ومررت بالزيدين القايمي الاب وجا رجال
قايمو الاب ورايت رجالا قايمي الاب ومررت برجال
قايمي الاب وجا الزيدون القايمو الاب ورايت

ومررت بالزيدين العاقلين صح

الزيدين القائمي الاب ومررت بالزيدين القائمي الاب
وجاءت امراة قائمة الاب ورايت امراة قائمة الاب
ومررت بامراة قائمة الاب وجاءت هند القائمة الاب
ورايت هندا القائمة الاب ومررت بهند القائمة
الاب وجاءت امراتان قائمتا الاب ورايت
امراتين قائمتي الاب ومررت بامراتين القائمتي
الاب وجاءت الهندان القائمتا الاب ورايت الهندين
القائمتي الاب ومررت بالهندين القائمتي الاب
وجاءت نساء قائمات الاب ورايت نساء قائمات
الاب ومررت بنساء قائمات الاب وجاءت
الهندات القائمات الاب ورايت الهندات
القائمات الاب وهذا اذا كان النعت مشتقا
فلم يمنع من التبعية في الافراد وفرعيه وفي التذكير
وفرعه مانع فان لم يكن مشتقا كاي وبمثل والمصدر
كان مفردا مذكرا ويقال امراة اسد وان منع مانع
فان كان مشتقا على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل
بمعنى مفعول ومفعال ومفعيل فهو مذكر يقال
امراة صبور وجريح وامراة مهذار ومعطير وان كان
ذو تاء جرى على المذكر كربعة وعلامة فهو مونث
يقال رجل ربعة وامراة ربعة ورجل علامة وامراة
علامة وافعل التفضيل في بعض احواله يلزمه
الافراد والتذكير ويفرق نعت المثنى والجمع
ان اختلف نحو مررت برجلين كريم وبخيل وان
اتفق جمع في اللفظ نحو مررت برجلين كريمين
وغلب التذكير والعقل نحو ما عند السموات

نحو

نحو مررت بزيد وهند الصالحين ورجل وامراة عاقلين
واشتريت عبدين وفرسين مختارين واختارا عند
التفصيل نحو مررت باناس بين صالح وصالح ونحو صالحين
واشعث بعيد وافراس سابقين وسابقين ونحو
وسابقات ونعت سببي وهو الذي يكون معناه لما
بعده ورفعه حال كونه متلبسا بضمير ما قبله وحكمه
ان يتبع ما قبله في اثنين من خمسة واحد من اوجه الاعراب
الثلاثة وواحد من التعريف والتنكير واما الخمسة الاخرى
وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
فحكمه فيها حكم الفعل باعتبار ما بعده من غير اعتبار
حال الموصوف وامثلته جاء زيد القائم ابوه ورايت
زيدا القائم ابوه ومررت بزيد القائم ابوه وجاء رجل
عاقل ابوه ورايت رجلا عاقلا ابوه ومررت برجل عاقل
ابوه وجاء الزيدان العاقل ابوهما ورايت الزيدين العاقل
ابوهما ومررت بالزيدين العاقل ابواهما وجاء رجلان
عاقل ابواهما ورايت رجلين عاقل ابواهما ومررت برجلين
عاقل ابواهما وجاء الرجال العاقل اباؤهم ورايت الرجال
العاقل اباؤهم ومررت بالرجال العاقل اباؤهم وجاء
رجال عاقل اباؤهم ورايت رجالا عاقلا اباؤهم
ومررت برجال عاقل اباؤهم وجاءت هند العاقل
ابوها ومررت بهند العاقل ابوها وجاءت امراة عاقل
ابوها ورايت هندا امراة عاقلا ابوها ومررت
بامراة عاقل ابوها وجاءت الهندان القائم ابواهما
ورايت الهندين القائم ابواهما ومررت بالهندين
القائم ابواهما ومررت بامراتين قائم ابواهما وجاءت

الهندات القايم اباوهن ورايت الهندات القايم اباوهن ومررت
بالهندات القايم اباوهن وجاتنا قايم اباوهن ومررت
بالهندات القايم اباوهن وجاتنتما قايم اباوهن ورايت
بنتا قايم اباوهن ومررت بنتا قايم اباوهن فالنعت
فى هذا القسم يلزمه الافراد دايما فى اللغة المشهورة اذا
لم يكن مرفوعه جمعا واما فى لغة اكلونى البراغيث فلا يلزمه
الافراد فيقال مررت برجل كريمين اباه وجانى رجل حسنون
غلامه واذا كان مرفوعه جمعا جاز فيه الافراد والتكسير
وفى التسهيل ان الجمع فى ذلك اولى من الافراد نص على
ذلك سيبويه فى بعض نسخ الكتاب وهو مذهب المبرد
وقيل الافراد احسن ونسب الى الجمهور وفصل بعضهم فقال
الجمع اولى ان يتبع جمعا والافراد اولى ان يتبع مفردا او مثنى
وانما اختير التكسير لان اسم الفاعل المشابه للفعل اذا جمع جمع
التكسير خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان
الفعل لا يكسر ولم يلزم فيه اذا شبه اجماع فاعلين نحو قعود
علما انه كما لزم فى قاعدون علما انه فان قلت اذا انظرت
حق النظر وجدت الا ول وهو الرافع لضمير مستتر ايضا
فى للخمسة الموافق كالفعل لان فاعله كالضمير المنكن راجع
الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضماير تلحقه الالف
فى التثنية والواو فى جمع المذكر العاقل والنون فى جمع
المونث ويونث فى الواحد المونث ولذا قلت برجل
ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة
ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات
كما يقول فى الفعل يضرب ويضربان ويضربون
وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصص لهذا القسم

لهذا

لهذا الحكم قلت اجيب بان المقصود الاصلى فى هذا المقام بيان نسبة الوصفين
الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الرافع لضمير المنعوت تبعه
فى الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل فى الخمسة البواقى عن هذه
التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف
الرافع لما بعده من الاسم الظاهر فانه لما حكم عليه بالتبعية فى الخمسة
التى ذكرها المص لم يكتف فيه بالحكم بعد التبعية يكون كالفعل بالنسبة
الى الظاهر بعده ليبين حاله عند عدم التبعية هذا اذا النعت
باسم المفعول او الصفة المشبهة جاز فيه هذا الاستعمال وجاز فيه
هذا الاستعمال جاز فيه ان يحول الاسناد عن السببى الظاهر الى ضمير
المنعوت فيستتر فى النعت وينصب السببى او يخفض باضافة
النعت اليه وح يطابق منعوته فى واحد من الافراد وفرعيه وواحد
من التذكير والتانيث كما علم مما سبق بقوله جا زيد المضروب العبد
او الحسن الوجه بنصب العبد والوجه والوجه وخبرها وكذا الفعل
فى كل مثال مما يناسبه واذا وصف بمفرد وظرف او مجرور وجملة
قدم المفرد واخر الجملة غالبا يقع الظرف او الجار والمجرور
متوسطا كقوله تعالى وقال رجل مؤمن من ال فرعون يكتم ايمانه
واوجبه ابن عصفور اختيارا وقال لا يخالف ذلك الا فى
ضرورة او نذور ورد بقوله تعالى كتاب انزلناه وقوله
فسوف ياتى الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين
اعزة على الكافرين وقدم ابن جنى الصفة غير الواقعة على الرافعة
لان الرافعة شبيهة بالجملة وعلى هذا يليهما الظرف وقدم صاحب
البديع الجملة الفعلية على الاسمية قال لان الوصف بتلك اقوى
من هذه قال واكثر ما يوصف من الافعال بالماضى ولا يتقدم النعت
على منعوته خلافا لصاحب البديع فى اجازته تقدم نعت مثنى
او جمع اذا تقدم احد منعوته فيقال قام زيد العاقلان وعمرو

وتحذف المنعوت بكثرة ان علم وكان النعت اما صالحا لمباشرة العامل
نحو ان اعمل سابغات اي دروعا سابغات او بعض اسم تقدم مخفوض
بمن او في كقولهم منا ظعن ومنا اقام وقوله لو قلت ما في
قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم اصله لو قلت ما في قومها
احد يفضلها لم تأثم ثم حذف الموصوف وهو احد وكسر
حرف المضارعة من تأثم ثم ابدل الهمزة يا وقدم جواب لو فاصلا
بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور والمبتدا المؤخر وهو احد
المحذوف وفي المطول في قول العرجي الذي مثل به التلخيص
لحذف الموصوف وهو انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة
تعرفوني ما نصه اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او جلا الامور
اي كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة
لا تحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله
من المجرور بمن او في كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك
ما في القوم من فوق هذا او في غيره نادر ولا سيما اذا لزم منه
اضافة غير الظرف الى الجملة انتهى ما اردناه منه ويجوز حذف
النعت ان علم كقوله تعالى فاخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة
صالحة خاتمة ونسال الله حسن الخاتمة اذا تعددت
النعوت فان اتحد معنى النعت استغني بالتثنية والجمع
عن تفريقه نحو رجلان فاضلان ورجال فضلاء وان اختلف
وجب التفريق بالعطف بالواو كقوله بكيت وما بكى رجل
حزين على ربعين مسلوب وبال وقولك مررت برجال
شاعر وكاتب وفقيه هذا اذا كان المنعوت مثنى او جمعا
بخلاف ما اذا تعدد نحو جاء زيد وعمرو فانه لا يجب
فيه التفريق بل يجوز فيه ما ذكر كل نعت بجنب صاحبه
نحو جاء زيد العاقل وعمرو الكريم ولو قلت اعطيت زيدا

اباه

اباه امتنع فيه جمع المنعوتين في وصف واحد بل يفرد كل بوصف
او يجمعان في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع فلا يكون اسم
واحد مفعولا اولا وثانيا نص على ذلك الرضي وقال ايضا اذا
كان العامل واحدا وله معمولان فان اتفقا في الاعراب بسبب
العطف فان اتفقا تعريفا او تنكيرا جاز افراد كل بوصف
وجمعهما في وصف فالاول نحو جاء زيد الظريف وعمرو الظريف
والثاني نحو جاء زيد وعمرو الظريفان ورأيت رجلا وامرأة
ظريفين وان اختلفا تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعهما بين وصف
واحد فلا يقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان ولا الراتعتان
فاما ان تفرد كل واحد بنعت او تجمعهما في نعت مقطوع كجاءني
رجل وزيد الظريفين وان اتفقا اعرابا لا بسبب العطف
نحو اعطيت زيدا اباه الى اخر ما تقدم ثم قال فان كان العامل
واحدا ومعمولاه مختلفي الاعراب فان اختلفا معنى ايضا
لم يجز جمعهما في وصف اما ان تفرد كلا بوصف او تجمعهما في نعت
مقطوع فان افردت فالاولى ان يكون نعت كل واحد بجنبه
نحو لقي زيد الظريف عمرا ويجوز فصلهما نحو لقي زيد عمرا الظريف
الظريف نعت الثاني لانه اذا كان لا بد من الفصل بين النعت
ومنعوته ففصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما
معا كما مضى مثله في الحال وكذا حالهما عند البصريين
اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد عمرا وخاصم زيد هشاما وتغلب جمعهما
في نعت مع اتفاقهما تعريفا وتنكيرا نظرا الى المعنى اذ كل واحد
منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هنا تغليب جانب
الفاعل لانه معتمد الكلام فترفع الوصف نحو ضارب زيد
عمرا الظريفان ويغلب ليسوي بين الرفع والنصب لتساويهما
في المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العمل واحدا

صف

اولا وفي الاول ان كان العامل مكررًا للتاكيد جاز جمعهما في
نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان وان لم يكن مكررًا للتاكيد فان
كان العاملان من نوع واحد اي كانا رافعين او ناصبين او جارا
اسمين جارين او مبتدين او مبتدين او خبرين وكان احدهما
معطوفا على الاخر والمعمولان مشتركان في اسم واحد
كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين او مبتداين فان
للخبر والمبتدا يترافعان على الصحيح جاز عند سيبويه والخليل
جمعهما في وصف اذا اتفقا تعريفا وتنكيرًا نحو قام زيد
وقعد عمرو الظريفان وضربت زيدا واكرمت عمرا الظريفين
وجاء غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك
عمرو الظريفان سوا كان الظريفان صفة للمبتدين او للخبرين
فان لم نعطف احدهما على الاخر او لم يشترك المعمولان في اسم خاص
او لم يتفقا تعريفا وتنكيرًا لم يجز جمعهما في وصف فلا نقول
هذه جارية اخوي ابنين لفلان كرامًا وصفا لاخوي ولابنين
معًا بل نقول كرامًا على القطع وكذا امتنع نحو هذا فرس
اخويك ابني العقلا الحكما لان احدهما ليس معطوفا على الاخر
وكذا لا نقول هذا رجل وفي الدار اخر كريمان لان
المعمولين لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما مبتدا والاخر
خبر وكذا لا نقول جاني زيد وذهب رجل كريمان بل نقطع
لاختلاف المعمولين تعريفا وتنكيرًا وذهب بعض المتاخرين
الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان
العامل في النعت والمنعوت شي واحد على الصحيح فيلزم
كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع
نحو ضربت زيدًا وان عمرا قايم فالجمهور منعوا جمعهما في وصف
نحو لعلاهم زيد الظريفين وان اختلفت العاملات والعمل

فالجمهور

فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا الكسائي فانه اجاز
جمعهما في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والمهان
عمرو الظريفان لان زيدا وعمرا مهانان واعلم انه لا يجوز مررت
بعبد الله وهذان بيد الرجلين الصالحين على القطع لانك
لا تثني الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم
بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وثانيهما تعريف الصفات
مع جمع الموصوف فانه اعلم ان الموصوف اذا كان جمعًا متغايرا
لصفات فاما ان يجي الصفات على وفق عدده او اقل ففي الاول
لا يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدا محذوف
او مبتدا محذوف الخبر تقول مررت بثلاثة رجال شاعر
وكاتب وبزاز واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم
كاتب ومنهم بزاز ولو تخالفا تعريفا او تنكيرا فقطع الوصف
الى الرفع اولى ان لم يكن هناك للحال معنى نحو بالرجلين ضاحكا
وباكيا ولا يمتنع في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع
الى الرفع في خبر نواسخ الابتدا نحو قوله فلا تجعلي ضيفي ضيف
مقرب واخر معزول عن البيت جانب اي منهما ضيف مقرب
ومنهما اخر معزول وقوله

فاصبح في حيث التقينا شريدهم
طليق ومكتوف اليدين ومزعف

اي منهم طليق وقوله مزعف اي ازعفه الموت اي قاربه
وفي الثاني اي فيما كانت الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع
نحو رايت ثلاثة رجال كاتب وشاعر وقد اجاز بعضهم الوصف
للبعض دون البعض محتجا بقوله

كان حمولهم لما استقلت
ثلاثة اثلب يتطاردان

ولما اذا كان الموصوف متحدا والصفات متعددة نحو مررت
برجل كاتب شاعر بزاز فالاولى الاتباع ويجوز القطع على تقدير
هو كاتب ولا يجوز تقديم بعضها كاتب ولا بعضهم كاتب وثالثها
قطع الصفة رفعا او نصبا انتهى ما اردناه منه ولا يتقدم
النعت على منعوته بخلاف لصاحب البديع في اجازته تقدم
النعت المثنى والجمع اذا تقدم احد متبوعه نحو قام زيد
العاقلان وعمرو ولما ذكر المصراع النعت تابع للمنعوت
في تعريفه وتنكيره ناسب بيان المعرفة والنكرة وبدا
بالمعرفة وان كانت النكرة هي الاصل لانها اشرف فقال
والمعرفة من حيث هي وسياتي ما يعلم منه قولنا من حيث هي
خمسة اشيا ولذا دلفظ اشيا للتاكيد والمبادرة الى بيان
ان المراد الانواع لا الافراد والا فذلك يعلم من التفصيل
الاتي ووضح الاخبار بقولهم خمسة اشيا عن قوله المعرفة لان
المراد بها الجنس وقد وقع لبعض اهل العصر انه استشكل
مثل هذه العبارة والاخبار بالجمع عن المفرد وذكر
ما حصل بخطبته الوجهين بان المراد بالجنس وان الناس قد
بعضهم بعضا في مثل هذه العبارة وهذا التوجيه وقال
يلزم ان يصح ان يقال الرجل ثلاثة وان يقال الرجل
قايمون وهذا قد ابينا عن جمعها لانه وقلة بضاعته
وما يقول في اجماعهم على نحو قولهم الكلمة اسم وفعل وحرف
فان هذه العبارة نظير ذلك لان المقصود لتقسيم المعرفة
كان المقصود تقسيم الكلمة واما قولنا الرجل ثلاثة فيصح
عند ارادة التقسيم كان يقال الرجل ثلاثة فصيح
عربي ورومي وهندي وانما يقال الرجل قايمون لانه
ليس تقسيما وايضا قايمون مشتق تعتبر فيه المطابقة

لصاحب

لصاحب الصحيح على انه جمع الدنيا الصغرى والدنيا هذا البيض
وبذلك ايتي وقع ما يقال هنا معنا فمحذوف اما من المبتدا
واما من الخبر لتصحيح الحمل فالتقدير على الاول وانواع المعرفة
خمسة اشيا والتقدير على الثاني والمعرفة ذو خمسة اشيا
لما عرفت من انه لا حاجة في تصحيح الحمل الى تقدير مضاف
لان المراد بالمعرفة الجنس الصادق بالخمسة هذا وقد
قال ابن الحاجب المعرفة ما وضع لشي بعينه اي اسم وضع
لشي بعينه بان تكون الاشارة الى التعيين والتعريف
ماخوذة في معناه بحسب الوضع فان الرجل معناه بحسب
الوضع الشخص او الجنس المعين المعلوم عند السامع وقس
عليه جميع المعارف هذا هو التخصيص فاحفظه والوضع
له على نوعين احدهما ان يلاحظ الواضع الموضوع له بعينه
وبذاته او بوصف مختص به فيوضع اللفظ له ويسمى وضعا
جزئيا والثاني ان يلاحظ مفهوما عاما شاملا لامور متعددة
ثم يوضع اللفظ لكل واحد واحد مما يصدق عليه
هذا المفهوم بوضع واحد ويسمى وضعا كليا ومن هذا
القبيل وضع المضمرات عند المحققين وسيدهم فالواضع
تصور بمفهوم المتكلم ثم وضع انا لكل واحد واحد ممن يصدق
عليه هذا المفهوم مرة واحدة وقس عليه وادرج الموصول
واسم الاشارة في اسم المبهم واما المنكر المقصود بالندا
فاهمل ذكره هنا على انه ليس معرفا بال اختصارا وانما
اثر صورة الحصر لانه امكن في معرفتها والاحتفاظ
على ان كل منها لا احتياج الى اتقان معرفة كل وملاحظة
لتحقق مطابقة العدد ولعله تسامح بارتكاب ذلك
محافظة على المعنى المذكور ولانه اجمع للفكر وامنع

لانتشاره جعلوا تسهل على المبتدا المقصود بالكتاب بالذات ثم فصل
قوله حستانيا ولم نقتصر على التفصيل محافظة على فايدة الاجمال
ثم التفصيل فقال والمضمر ويقال له المضمر ويقدم في باب
الفاعل تعريفه وبيان اقسامه وبدا من المعارف بالضمير
لانه اعرف الانواع كما سياتي وتسميته مضمرا جري على قياس التركيب
لانه من اضمرته اي اخفيته فهو مضمر واما الضمير فعلى حد قولهم
عقدت العسل فهو عقيد اي معقد وانما سمي مضمرا من قولهم
اضمرت الشي اذا سترته واخفيته ومنه قولهم اضمرت
في نفسي او من الضمر وهو الهزال لانه في الغالب قليل
الحروف ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبا لما سهو منه
وهي التاء والكاف والهاء والهمس هو الصوت الخفي والكوفي
تسميه كناية ومكنيا لانه ليس بالاسم الصريح فال
ابن هاني ۵۵ فصرح بمن تهوى ودعني من الكنا ۵۵
۵ ۵ ۵ ۵۵ فلا خير في اللذات من دونها ستر
واعلم ان مذهب ايمة النحو المتقدمين والمتاخرين ان المعارف
متفاوتة وذهب ابن حزم الى انها كلها متساوية لانه المعرفة
لا تتفاضل اذ لا يصح ان يقال عرف هذا اكثر من هذا واجيب
بان مرادهم بان هذا اعرف من هذا ان تطرق الاحتمال عليه
اقل من تطرقه الى الاخر وعلى التفاوت اختلف في اعرف المعارف
فقال ابن مالك اعرف المعارف ضمير المتكلم لانه يدل على المراد
بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتمييز
صوته ثم ضمير المخاطب لانه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة
مدلوله ثم العلم لانه يدل على المراد حاضرا وغايبا على سبيل
الاختصاص ثم ضمير الغايب السالم عن ابهام نحو زيد
رايته فلو تقدم اسمان او اكثر نحو جاء زيد وعمرو
فاكرمته

فاكرمته فانه تطرق اليه ابهام الاحتمال عوده للاول وللثاني
فنقص اختصاصه لذلك ونظر فيه بعضهم بانه ان كان ثم
دليل على عوده الى الاول فلا ابهام والا فهو للاقرب حتما فلا
ابهام ثم المشار به لانه تعريفه بالقصد ثم الموصول وذو
الاداة كلاهما في مرتبة واحدة لان تعريف كل منهما
بالعهد والمعنا فيجب ما يعنيا فانه على ما سياتي وعين
ابن مالك قدم المضمر مطلقا على العلم والموصول على ذي
الاداة وهو قضية تعبير ابن هشام في القطر ثم واما النكرة
المقصودة في النداء فهي في رتبة المشار به كما صرح به ابن مالك
وغيره بناء على ان تعريفه بالمواجهة والقصد والكلام في غير
اسم الله تعالى فانه اعرف المعارف اجماعا وقبله ضميره وحكي
ان سيبويه روي في النوم فقيل له ما فعل الله بك فقال
خيرا كثيرا لجعلي اسمه اعرف المعارف وحكاه ابن القطان
ايضا عن احد الرجلين الزجاجي والمبرد ويمكن تعدد الرويا
واختلفوا في ضميره الغايب العايد الى نكرة فقال الجمهور
انه معرفة كسائر الضماير وقال بعضهم انه نكرة انه لا يخص
من اعاد اليه من بين امته وكذا اختلفت رب نحو ربه رجلا
واجيب بانه يخصصه من حيث هو مذكور واعترض
بانه انما يتم اذا كان العود عليه مخصوصا قبل نحو جاني
رجل فاكرمته بخلاف ما اذا لم يختص بشي قبل كربه رجلا
ورب رجل واخيه فينبغي ان تكون نكرة ويفصل اخرون
بين العايد على واجب التنكير كالحال والتمييز فنكرة والعايد
على غيره كالفاعل والمفعول فمعرفة قال ابو حيان
قال اصحابنا اعرف الاعلام اسما الاماكن ثم اسما الاناسي
ثم اسما الاجناس واعرف الاشارات ما كان للقريب

ثم للمتوسط ثم للبعيد واعرف ذي الاداة ما كانت فيه للحضور
ثم للعهد في شخص ثم للجنس وذلك نحو انا اي وقوعه
من كل اسم دال وضعا على متكلم به اي شخص يحكي به عن نفسه
او مخاطب بالمعنى المذكور او تقدم ذكره على ذكر ذلك الضمير
لفظا بان يذكر لفظ ذلك الغايب قبل الضمير حقيقة نحو
جاءني رجل فاكرمته او بحسب الرتبة نحو ضرب غلامه زيدا
او معنى بان يذكر قبل الضمير ما يفهم منه مرجعه نحو اعدلوا
هو اقرب للتقوى او حكما بان يكون معلوما حاضرا
في ذهن المخاطب والمتكلم فانه في حكم المذكور مقدما كالضمير
في معنى الشان لعرفه كل احد فخرج لفظ متكلم ومخاطب
وغايب كالاسما الظاهرة وان كانت موضوعة للغايب
اذ لم تدل وضعا على غايب تقدم ذكره اذ لم يشترط
في وضعها تقدم ذكرها وقال ابن هشام وابن الصايغ
ان الاسما الظاهرة وضعت لمسماها المعين مطلقا
لا بقيد كونه غايبا العلم بفتح العين واللام له معنى
في اللغة وهو العلامة وعلم الثوب والجبل قال الشاعر

لها اوقفت في علم
ترفعن لي خمالات

ومعنى في الاصطلاح وهو ما علق على شي بعينه غير متناول
ما اشبهه والمراد بتعليقه على الشي تخصيصه به بحيث
يفهم منه عند الاطلاق وهو معنى الوضع والمراد بالتعليق
عليه بعينه ان تكون الاشارة الي التعيين والتعريف
ماخوذة في معناه بحسب الوضع للشخص المعين
المعلوم والمراد بعدم تناوله ما اشبهه عدم تناوله
بوضع واحد فان زيدا وضع للشخص المعين المعلوم

ولا

ولا يقع اطلاقه على ذلك الغير باعتبار الوضع الثاني وخرج
بقيد بعينه النكرة فانها وان وضعت لمعين الا انه لم يعتبر
في وضعها المعين الاشارة الى تعيينه وبما بعده بقية المعارف
فانها وان وضعت لشي بعينه لكنها تتناول غيره بوضع
واحد لان الواضع لاحظ مفهوما عاما شاملا ثم وضع
اللفظ لكل واحد بعينه مما يصدق عليه ذلك المفهوم
بوضع واحد ويسمى وضعا كليا بخلاف وضع العلم لان
الواضع لاحظ الموضوع له بعينه وبذاته او بوصف
يختص به ووضع اللفظ له ويسمى وضعا جزئيا فان
قلت هذا التعريف لا يتناول العلم بالغلبة والمراد به
تخصيص احد المشتركين او المشتركات بشايع على سبيل
الاتفاق دون القصد لتخصيص البيت بالكعبة اذ لا
تعليق فيه قلت المراد التعليق حقيقة او حكما واراده
مثل هذا التعميم والتعويل عليه في التعاريف وغيرها
وجريان المسامحة بارتكابه كثرة الوقوع في كلامهم
كما هو في غاية الوضوح لمن له تتبع له وانس بصنيعهم ويؤيده
بل يعينه ما ذكره الفاضل الجامي في شرح كافية ابن الحاجب
وقد حد ابن الحاجب فيها العلم بنحو الحد المذكور والاعلام
الغالبة داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين
حيث اختص العلم الغالبة بفرد معين بمنزلة الوضع
من واضع معين فكان هولا المستعملين وضعوا له ذلك
انتهى فالمراد بالوضع في حد ابن الحاجب هو الوضع حقيقة
او تنزيلا وحكما فانظر هذا العلامة المحقق كيف جزم
بدخول علم الغلبة في حد ابن الحاجب واحتج على هذا
الجزم بان الغلبة بمنزلة الوضع فان ذلك صريح في ان مثل

هذا امر مهمل معروف عندهم غير منكور ولا محذور وقد يقال
انه ليس بعلم وان اجري مجراه كما ذهب اليه ابن عصفور فان
قلت ينتقض التعريف بالمعرف بلام الحقيقة لانه يصدق
عليه وليس من افراده لانه موضوع للحقيقة المعينة ولا يتناول
غيرها فالجواب بعد تمهيد مقدمة وهي ان المعرف يستعمل
في اربعة معان المفهوم الكلي والفرد المعين والفرد الغير
المعين وجميع الافراد ثم هذه المعاني الاربعة هل هي
معان متقابلة مستقلة يتعين كل منها بحسب القرائن
كما في الالفاظ المشتركة ويكون كل منها معنى وضعيا
لغويا او عرفيا او يكون بعضها مجازيا او هي كلها راجعة
الى معنى واحد وضعي لم يستعمل اللفظ الا فيه والتعدد
مستفاد من القرينة والمقام بان يكون اللفظ موضوعا
للمفهوم الكلي المطلق فتارة يراد به ذلك على المفهوم من حيث
هو وتارة يراد به ذلك المفهوم في ضمن فرد معين او
غير معين او جميع الافراد والمراد على جميع هذه التقادير
الاشارة الى تعيين المفهوم الكلي والعلم به فكانه قيل
هذه الحقيقة المعينة المعلومة اخذها او في ضمن
فردها او افرادها او هي بعضها مستقل كالفرد المعين
وبعضها راجع الى غيره كالمعاني الثلاثة الباقية فالفرد
الغير المعين وجميع الافراد منها راجعان الى المفهوم
الكلي بان يكون اللفظ موضوعا له لكنه تارة يقصد
من حيث هو وتارة في ضمن فرد غير معين وتارة
في ضمن جميع الافراد احتمالات ذلك كلام المولى سعد الدين
التفتازاني في بعض كتبه على قلتها وحمله بعضهم
على ظاهره وذهب بعضهم الى الثاني كالعلامة القوشجي

شارح

شارح التجريد والى الثالث اكابر المحققين كالمولى التفتازاني
والسيد الجرجاني كما حقق جميع ذلك مع ما يتعلق به السيد
علي الصفوي استاد شيخنا في رسالة وح فهو الذي ينبغي
ان يكون علينا التعويل فعلى الاول والثاني الوضع لتلك المعاني
المتقابلة المستقلة واحدا ومتعدد محل نظر وعلى هذا
اعني الثالث فهل المراد ان اللفظ موضوع لكل واحد من الخصوصيات
الثلاث اعني الماهية من حيث هي والماهية في ضمن فرد غير
معين والماهية في ضمن جميع الافراد على طريق ما اختاره
السيد وغيره في وضع الضماير ونحوها او هو موضوع للقدر
المشترك بين تلك الخصوصيات وهو الماهية لا بقيد
من حيث هي ولا بقيد كونها في ضمن فرد غير معين او في ضمن
جميع الافراد كما في وضع الرجل للادمي الخصوص لا بقيد
خصوصية زيد او غيره محل نظر والظاهر الاول
لانه لا يلزم على الثاني كون اللفظ مجازا فيما اذا استعمل
في الماهية باحد القيود المذكورة كان استعمل في الماهية
من حيث وجودها في ضمن الافراد كما ان لفظ رجل مجاز
اذا اطلق على زيد باعتبار خصوصيته وعلى عمرو كذلك
وهو بعيد كل البعد مخالف لما يتبادر من فحوى كلامهم
وعليه اعني الاول فهل وضعه لكل خصوصية من الخصوصيات
الثلاث بوضع واحد كما في وضع الضماير ونحوها على مختار
السيد وغيره السابق فيكون وضعه من قبيل الوضع
العام لخصوصيات المشخصات او باوضاع متعددة
محل نظر ايضا ولا يبعد ان الاقرب الاول واذا تقرر
ذلك فان بني الانتقاض على الاحتمال الثاني لم يتجه كما هو
ظاهر لخروج المعرف بلام الحقيقة على هذا التقدير بعيد

غير متناول ما اشبهه لتناوله على هذا التقدير اى بوضع واحد
كما هو المراد غير الحقيقة المعينة من حيث هي كالحقيقة في ضمن فرد
معين او غير معين او جميع الافراد وعلى الاحتمال الاول فان ادعى
تعدد الوضع عليه معناه فانه غير معلوم ولا ثابت او اتحاده
بطل الانتقاض لخروج المعرف المذكور حينئذ بقولنا لا يتناول
ما اشبهه اذ يتناول على هذا التقدير بوضع واحد تعينه معانيه
او على الاحتمال الثاني مع ذلك على تعدد الوضع معناه اذ هو غير
معلوم وان اثباته خرط القتاد ومجرد الاحتمال لا يكفي في صحة
الانتقاض او على اتحاده بطل الانتقاض ايضا لخروج المعرف
بلام الحقيقة بقيد لا يتناول ما اشبهه لان لفظ الانسان
مثلا على هذا التقدير يتناول اى بوضع واحد كما هو المراد
من التعريف غير الحقيقة المعينة التي هي الحيوان الناطق
من حيث هي لانه يتناول تلك الحقيقة من حيث وجودها
في ضمن فرد غير معين ومن حيث وجودها في ضمن جميع
الافراد ولا شك في تغاير الحقيقة باعتبار هذه
الحيثيات فان قلت قد حملت الانتقاض على النقض بالمعرف
بلام الحقيقة من حيث هي وليس كذلك وانما المراد النقض
بالمعرف بلام الحقيقة بمعنى القدر المشترك بين الخصوصيات
الثلاث وهذا لا يتناول غير الحقيقة بهذا المعنى اذ لفظ
الانسان مرادا منه للحقيقة غيرها كالحقيقة المعرى قلت
كون اللام للحقيقة بمعنى القدر المشترك المذكور امر غير
ثابت بل الظاهر خلافه كما تقدم فالبنا لا يفيد خصوصا
في مقام نقض التعريف الذي لا يكفي فيه مجرد الاحتمال نعم
ان زعم انه موضوع لكل منها اعني القدر المشترك بين
الخصوصيات ايضا فان زعم مع ذلك تعدد الوضع

معناه

معناه او اتحاده قلنا صحة هذا التقدير تمنع الانتقاض لان المعرف
بلام الحقيقة بمعنى القدر المشترك المذكور يتناول بالوضع
الواحد غير القدر المشترك وهو كل واحد من الخصوصيات
كما انه يتناول لكل واحد من الخصوصيات كما انه يتناول
كل واحد من الخصوصيات بوضع واحد وهو ما عداه منها
والقدر المشترك وان شئت تلخيص الجواب واختصاره قلت
الانتقاض يتوقف على كون المعرف المذكور موضوعا باوضاع للخصوصيات
وهو ممنوع لا دليل عليه لاحتمال انه موضوع للمفهوم الكلي والخصوصيات
بوضع واحد فمن ادعى خلاف ذلك فعليه اثباته ودون
اثباته ذلك خرط القتاد فتامل فان قلت كان ينبغي ان يزاد في
التعريف بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة فانها وان
كانت متناولة غيرها لكن لا بوضع واحد بل باوضاع متعددة
قلت التعريف المذكور رسما والتعريف الكافية لابن الحاجب
فانه قال العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد
انتهى وقد بين ابن الحاجب نفسه ان قوله بوضع واحد
غير محتاج اليه كما سياتي نقله عنه وذلك لان المتبادر من
قولنا لا يتناول غيره عدم تناوله من حيث ذلك الوضع
والالفاظ يجب حملها على المتبادر منها حيث لا مانع مع ما انضم
الى ذلك العلم الضروري لكل احد بادنى تامل بان هذا هو
المراد والا لزم خروج اكثر الاعلام بل انحصار العلم في بعض اسماء
الله تعالى وهو ضروري البطلان وايضا فقيد الحيثية
مراد في تعريف الامور التي تختلف بالاعتبار كما نص عليه
الائمة فالمعنى هنا ما وضع لشيء بعينه غير متناول ما اشبهه
من حيث انه وضع لذلك وحينئذ يندفع الاشكال راسا وفي امالي
ابن الحاجب التصريح منه بعدم الاحتياج في التحقيق الى هذا

التوضيح قال مما نصه فقولنا بوضع واحد دفع لوهم
من يتوهم ان زيدا اذا وضع علما لواحد ثم وضع علما لعبد ذلك
لاخر انه متناول لما اشبهه فلا يكفي في قولك غير متناول
ما اشبهه لخروج مثل هذا عنه لانه متناول ما اشبهه وانما
تناوله بوضع ثان ولم تدخل اسما الاجناس لانها خارجة
بالفصل الاول من قوله ما وضع لشيء بعينه وهو في الحقيقة
غير محتاج اليه والاعتراض زيدا اذا سمي به باعتبار تعدد
وضع مند فع من غير حاجة الى زيادة بوضع واحد وذلك
لان الواضع لما وضعه لشيء بعينه في جميع تقدير انه لم يضعه لغيره اصلا
فهو غير متناول لما اشبهه قطعا فلا حاجة الى قوله بوضع واحد في التحقيق
انتهى وكان حاصل جوابه ما اجبنا به اولا وبذلك يتضح
سقوط الايراد راسا كذا ذكره شيخنا رحمه الله تعالى ثم
العلم باعتبار كون الموضوع له المعين المعلوم شخصا تارة
وجنسا اخرى قسمان شخصي بان يكون موضوعا للشخص باعتبار كونه
معينا معلوما كزيد فانه وضع للذات المشخص باعتبار كونه
معينا معلوما وجنسي بان يكون موضوعا للجنس والماهية المعان
باعتبار تعينه وعلى وجه يستفاد مع تعلقه من اللفظ تعقل
التعين والفرق بين علم الجنس كاسامة واسم الجنس اما بالنسبة
لاسم الجنس النكرة كاسد فواضح اذ علم الجنس موضوع للماهية في نفسها
لقيد الاعتبار فمؤداهما واحد لكنه يختلف بالاعتبار واما
بالنسبة لاسم الجنس المعرفة كالاسد فهو ان علم الجنس يدل على
الماهية المعينة من حيث هي معينة معلومة بجوهر اللفظ
بخلاف اسم الجنس قال التعيين فيه مستفاد من الاداة
والحاصل ان التعيين حاصل في الاقسام الثلاثة الا انه مصاحب
في اسم الجنس النكرة ملاحظ في اسم الجنس المعرفة كعلم الجنس لكنه في اسم

الجنس

الجنس كالاسد فهو ان علم الجنس يدل على الماهية المعينة من حيث هي
معينة معلومة بجوهر اللفظ بخلاف اسم الجنس فان التعيين فيه
مستفاد من الاداة والحاصل ان التعيين حاصل في الاقسام الثلاثة
الا انه مصاحب في اسم الجنس النكرة ملاحظ في اسم الجنس المعرفة
لكنه في اسم الجنس من الاداة وفي علمه من جوهر اللفظ قالوا والقيد
المذكور انما يحتاج اليه على قول من جعل اسم الجنس موضوعا للحقيقة
كما اختاره السيد واما على قول من جعله موضوعا للماهية مع قيد
الوحدة وهو المراد بالفرد المنتشر كما اختاره العلامة التفتازاني
تبعا للشيخ الرضي فلا يحتاج اليه اذ لا دلالة لعلم الجنس على الوحدة
اصلا وعلى هذا التقدير يظهر ان علم الجنس معرفة لفظا ومعنى
وهو الحق وان وقع لابن هشام في توضيحه تبعا لابن مالك
خلافه وفي حواشي التهذيب للمولى الدواني واما علم الجنس
فليس بعلم في عرف المنطق لان نظرهم الى المعنى بالقصد الاول
ومعناه كلي وان ادخله اهل العربية في العلم نظرا الى
الاحكام اللفظية وهذا من باب الاصطلاح بحسب
اختلاف النظر من هنا جوزنا اطلاق العلم الجنسي
على الافراد كما هو التحقيق اما اذا لم نقل بجواز ذلك وقيل
المراد انه موضوع للحقيقة بشرط الوحدة بشرط الذهنية
فهي لهذا الاعتبار متشخصة فلا اشكال انتهى وينقسم
ايضا باعتبار اشعاره بمدح او ذم وبقصد ره باب او ام
وعدم ذلك الى ثلاثة اقسام اسم ان لم يشعر بمدح او ذم
ولا بصدر باب ولا ام كزيد واسامة ولقب ان اشعر
بمدح او ذم قال السيد في حواشي الاصول اي باعتبار
مفهومه الاصلي فان ذلك قد يقصد تبعا واراد بذلك
كما قال ان اشعار اللقب بالمدح انما هو من جهة ان له مفهوما

امر يلاحظ في الجملة ويلتفت الذهن اليه وان لم يكن مقصودا عند
الاطلاق بل يكون المقصود هو المعنى العلمي حتى لو لم يكن للعلم مفهوم
اخر غير علمي لم يتصور فيه الاشعار بمدح او ذم فاندفع ما يرد
على الظاهر التعريف من انه اذا اشتهر زيد بصفة كمال
كما اشتهر حاتم بالجود فانه يشعر بذلك الكمال فيلزم ان يكون
لقبا والتزامه بعيد فان قيل سلمنا اندفاع ذلك لكن لكن
بعد اشتهار زيد بصفة الكمال اذا سمي بزيد شخص يلزم ان
يكون زيد لقبا اجيب بانه لا بعد في التزام كونه لقبا ولا يخفى
ان تفسير اللقب بما ذكر يدخل فيه نحو محمد ومحمود وكنية
ما تصدر باب او ام او ابن او بنت كابي عمرو
وام عمرو وابن اوى وبنت وردان قال الرضي الكنية
عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب
يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية
فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس
تانف من ان تخاطب باسمها انتهى واستشكل بان كلا من
تفسير اللقب والكنية صادق على نحو ابي الخير وام الخير وابو
الشر وام الشر فيلزم ان يكون بينهما عموم من وجه لاجتماعهما في ذلك
وانفراد اللقب في نحو كرز والكنية في نحو ابي بكر ولا مانع من
ذلك وفاقا لبعض مشايخ شيخنا او توافقه قول بعضهم والفرق
بين الكنية واللقب بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح
والذم كابي الفضل وابي جهل لا يضر انتهى ولو جاء اللقب
وجوبا في الافصح عن الاسم اذا اجتمع معه تابعا له في اعرابه
اما على انه بدل منه او عطف بيان او مقطوعا مطلقا
عن التبعية اما برفعه على انه خبر لمبتدا محذوف او بنصبه
مفعولا لفعل محذوف او مخفوضا مضافا ان افراد كسعيد

كرز

كرز قال الرضي او لهما بخلاف ما اذا كانا مركبين او اولهما مركبا لان المضاف
لا يكون مركبا واما المضاف اليه فيكون مركبا وغيره وعلل ابن مالك
تاخير اللقب بانه في الغالب منقول من اسم غير انسان كبطه وقفه
فلو قدم توهم السامع ان المراد مسماه الاصلي وذلك مامون بتاخره
فلم يعدل عنه وعلله غيره بانه اشهر من الاسم لان فيه العلمية مع شيء
من معنى النعت فلو اتى به اولا لاغنى عن الاسم ولا ترتيب بين
الكنية والاسم ولا بين الكنية واللقب ثم مقتضى ما تقرر ان الكنية
التي هي من افراد اللقب كابي الخير وام الخير يجري فيهما ما تقرر
في اللقب المحض كابي الخير وام الخير ان يجري فيهما ما تقرر في اللقب
المحض وقد ينكر العلم كلا قريش بعد اليوم ويجب ذلك ان ثني
او جمع بال كالخالدان والخوالد والهنود الا فيما لا يفترق كجمادين
واما الفرقدان فشيء جعل علما لا علم ثني ومثله عمايتان وعرفات
على الاصح وسمي علم الشخص او لو العلم نحو زيد وهند وبعض
المالوفات كعتريس واما علم الجنس فسماه غالبا
ما لا يؤلف كاسامة وابي الحارث للاسد وشبوه وام عريط للعقرب
وقليلا المالوف كابي الدغفا للاحمق وابي المضا للفرس ويكون
للمعاني ككيسان للغدر وشعوب للمنية وبرة للمبرة اي البر
وسبحان للتسبيح وان كان سبحان علما كان مقطوعا عن الاضافة
وممنوعا من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واكثر
استعماله مضافا اما الى فاعله او الى مفعوله واذا اضيف
فليس بعلم لان الاعلام لا تضاف الا ان تنكر وانتصابه
بفعل متروك الاظهار ويتصدر الكلام به للتبرية عن العجز
عما ذكر بعد وفي القاموس اي ابرئ الله من السوء براءة او معناه
السرعة اليه والخفة في طاعته وفي النهاية اي السرعة الى هذه اللفظة
وقال الراغب اصله المر السريع فاستعير للسرعة في العمل بمر جعل



للعبادات قولا وفعلا اوبنية قال السيد علي الصفوي استاذ شيخنا
الظاهر انه اما اضمار يقصد به اظهار العبودية واعتقاد التقديس
والتكبير فانه نسبة التقديس والفعل للنسبة نحو نعمته او لسلب
النقائص لفظا واقيم المصدر مقام الفعل للدلالة على انه العلو
او للتحاشي عن التجدد واظهار الدوام ولذا قيل انه للتنزيه
البليغ مع قطع النظر عن التاكيد **والاسم المبهم** اي في الجملة والظاهر
ان المراد به الاسم الموصول واسم الاشارة لا اسم الاشارة فقط
فقط كما قيل والمثال لا يخصص وانما سمي ما ذكر مبهما لانه لا يعلم
معناه منه بالتعيين وان اعتبر في معناه الاشارة الى التعيين واما
يعرف معناه من الصلة والاشارة بخلاف الضمائر فان التكلم والخطاب
والغيبة معتبرة في معانيها فيعلم منها المقصود فلم تكن مبهمة مطلقا
فتامل ذلك فانه لا يخلو عن نظر ثم رايت بعضهم قال في اسم الاشارة
ووجه ابهامه عمومه وصلاحيته للاشارة به الى كل جنس والى
كل شخص انتهى ويقال مثله في الموصول فان قلت ما ذكره الاصوليون
من ان الموصولات من الفاظ العموم يخالف ما ذكره النحويون
انها معارف لان المعرفة كما تقدم ما وضع لشيء بعينه وهذا
ينافي العموم قلت قال شيخنا رحمه الله تعالى قد تدفع المخالفة
بان لها استعمالين ذكر الاصوليون احدهما والنحويون الاخر لكن ذكر
الاصوليون خلافا في ان صيغ العموم هل هي حقيقة فيه او في
الخصوص او مشتركة بين العموم والخصوص ولا يدركه الخلاف
فيها ورجح صاحب جمع الجوامع وغيره الاول وقضيته انه ليس
لها الاستعمال واحد حقيقي وهو العموم وان الخصوص معنى
مجازي لها فالاشكال بحاله وحمل كلام النحويين على بيان معنى
مجازي للموصول في غاية البعد بل لا يصح فقد قال الرضي الموصولات
معارف وضعا لما قلنا ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على

المعلوم

المعلوم عند المخاطب وهذا خاصة المعارف انتهى ولعل الاقرب
ان يجاب ان النحويين ثبت عندهم وضعها للخصوص
وهو القول الثاني او على الاشتراك وهو القول الثالث
فذكروا احد المعنيين وهو الخصوص انتهى وسياتي
ما يعلم منه جواب اخر والاسم الموصول عرفه بعضهم
بقوله المفتقر الى صلة وعائد واراد بقوله المفتقر
دائما كما هو المتبادر ليخرج النكرة الموصوفة بجملة
فانها انما تفتقر اليها حال وصفها بها فقط وبقوله وعائد
وهو الضمير العائد وما يقوم مقامه وهو الاسم الظاهر
في نحو قوله سعاد الذي اضناك حب سعاد
اخرج نحو اذا واذ فانها تفتقر دائما الى جملة لكن لا تفتقر
الى عائد فان قلت مع هذا التكلف يلزم الدور لان العلم
بالصلة متاخر عن العلم بالموصول قلت اجيب بان هذا التعريف
لفظي والمراد بالصلة اللغوي اي ما اتصل به **قال**
الرضي الموصولات معارف وضعا وذلك لما قلت ان
وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب
وهذه خاصية المعارف ويسقط به اعتراض من
اعترض بان تعريف الموصول اذا كان بصلته وهي جملة
فلا تعرفت النكرة الموصوفة بها في نحو جاءني رجل ضربته
لان التعريف حاصل فكان ينبغي ان لا يكون في قولك لقيت
من ضربته فرق بين كون من موصوفة او موصولة وذلك
لانا نقول ان تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا به
الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته فمعنى قولك
لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهي موضوعة
على ان تكون معرفة بصلتها واما اذا جعلتها موصوفة

وكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فانه وان حصل
تقولك انسانا تخصيص بمضروبيته للمخاطب لكنه ليس مخصصا
وضعيا لان انسانا موضوع لانسان لا تخصيص فيه
بخلاف الذي ومن الموصولة فان وضعهما على ان تخصصا
بمضمون صلتهما فالفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة
ان تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم
وليس المراد مطلق التخصيص الا ترى انك قد تخص النكرة
بوصف لا يشاركها فيه شي اخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة
لكونه غير وضعي كما تقول رايت اليوم رجلا يسلم عليك
اليوم وحده قبل كل احد وان قيل الجمل نكرات فكيف تعرف
الموصولات وتخصصها قلت لا نسلم تنكير الجمل ولو سلمنا
فالمخصص في الحقيقة التقييد بالصلة كما ان رجل وطويل
لا يختص في كل منهما منفردا بل مع التقييد انتهى ثم اراد بالمعلوم
اعم من ان يكون حصة معينة من الجنس ومن ان يكون
نفس الجنس من حيث او في ضمن جميع الافراد او بعضها فلا ينافي
ما صرح به غيره من ان الموصول كالمضاف ينقسم انقسام المعرف
باللام وبذلك يظهر ان انقسامه كذلك لا يخرجه عن كونه
معرفة كما ان المعرف باللام لم يخرج بالانقسام عن ذلك
وان عد الاصوليين له من صيغ العموم لا ينافي ما ذكره العلماء
من انه معرفة وغاية الامر انهم اقتصروا على بعض معانيه
لانه المتعلق به غرضهم كذا افاده شيخنا رحمه الله تعالى
وهو قسمان نص في معنى ومشترك بين معان فالاول
الذي للمذكر العالم وغير العالم المفرد وان دل لجماعة
كالفريق والركب والجمع والتي للمؤنث العالم وغير
العالم المفرد وان دل على جماعة كالفرقة والقبيلة

وياوها

وياوهما ساكنة او مشددة مكسورة او معربة او محذوفة
او مع الكسرة واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث
بالالف رفعا واللذين واللتين بالياء جرا ونصبا وللجماعة
المذكر العاقل كثيرا وغيره قليلا صيغتان احداهما الذين
بالياء في احواله كلها للبناية عند اكثر العرب واعربه طي
وهذيل او عقيل فيقولون في الرفع اللذون بالواو ونحو نصر
الذين امنوا على الذين كفروا ولا يختص التشديد بنونهما
ونون ذان وتان بالرفع خلافا للبصريين قال بعضهم
اعلم ان القياس يقتضي ان يكون الذين معربا بالواو رفعا
وبالياء جرا ونصبا كما هو لغة من ذكر وذلك لانه على
صورة الجمع وسننه فيكون معارضا لبنائه كما قالوا
نظيره في اللذان واللتان وذان وتان واما قول بعضهم
انما بني الذين ولم يعرب لانه ليس على سنن المجموع لان
واحده اعم من جمعه ففيه نظر لان المدعى انه ليس
جمعا بل على صورة الجمع ولو سلم فليس جمعا بل على صورة
الجمع ولو سلم فليس جمعا للواحد باعتبار كون الواحد اعم
بل يراد بالواحد حالة ارادة الجمع من العقل وشبهه
اللذين انتهى وممن علل البناء بالمنقول عن البعض المذكور
نفس ابن مالك ايضا مع قوله ما ذكروا اعترض عليه بان
هذا معارض بمنعه كون العالمين جمعا لعالم والاخرى
الاولى مقصورا بوزن العلى وقد يمد قال

ابي الله للشم الاولا كانهم
سيوف اجاد القين يوما صقالها

والجماعة المؤنث العاقل وغيره اللاي واللاتي وقد تحذف
ياوهما فيقال اللا واللات وقد يجمع اللاتي على اللواتي

جائزات اليا وحذفها والثاني على الواو بالمد وقد يقصر
وعلى اللات مبنيا على الكسر او معربا اعراب اولات
وقد يقصر الاولا **والثالث** اي المشترك بمعنى جميع الصيغ
المذكورة لكونه موضوعا له وما تقول في من يعجبني
من جاء وجاءت ومن جاءا اتاك ومن جاؤك ومن
جئنك وتقول فيما لمن قال اشتريت حمارا او اتانا
او حمارين او اتانين او حمرا او اتنا اعجبني ما اشتريته
وما اشتريتها وما اشتريتهما وما اشتريتهم وما اشتريتهن
قال ابن هشام في اوضحه فاما من فانها تكون للعالم نحو ومن
عنده علم الكتاب ولغيره في ثلاث مسائل احدها ان
ينزل منزلته نحو من لا يستجيب له فدعا الاصنام سوغ
ذلك التنزيل ان تجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه
من نحو كمن لا يخلق لشموله الادميين والملائكة والاصنام
الثالثة ان يقترن به في عموم فصل نحو من يمشي على بطنه
ومنهم من يمشي على اربع لاقترانهما بالعاقل في كل دابة
واما ما فانها تكون لما لا يعقل وحده نحو ما عندكم ينفد
وما عند الله باق وله مع العاقل نحو سبح لله ما في السموات
وما في الارض وللانواع من يعقل نحو فانكحوا ما طاب لكم
من النساء وللمبهم امره كقولك وقد رايت شبحا من بعد
انظر الى ما ظهر انتهى واذا اريد بهما غير المفرد المذكر جاز
في ضميرهما مراعاة اللفظ وهو اولى لانه الاكثر في كلام
العرب فيفرد ويذكر نحو ومن يؤمن به امن هو قانت
ومراعاة المعنى وهو عربي جيد نحو من كانت امك
ومنهم من يستمعون اليك الا ان عضد المعنى سابق
على الضمير العائد فمراعاة المعنى اولى لقوة جانبه حينئذ
كقوله

كقوله ... وان من النسوان من هي روضة ...
وقوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل
صالحا فيما ان تعمل او لزم مراعاة اللفظ لبس او قبح
فمراعاة المعنى واجبة فالاول نحو اعط من سالتك بالحاق
علامة التانيث اذ لو تركت مع ارادة المؤنث حصل
الالتباس والثاني نحو من هي حمراء امتك كان في غاية
القبح واجاز ابن السراج من هي محسن امك ففيه من القبح
قريب مما في من هي احمر امتك فوجب اجتنابهما ويعتبر
المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا كقوله تعالى ومن الناس
من يقول امنا بالله وباليوم الاخر وما هم بمؤمنين
وقد يعتبر اللفظ بعد اعتبار المعنى نحو ومن الناس
من يشتري لهو الحديث الى واذا تتلى عليه اياتنا واي
للعاقل وغيره مضافة لفظا او تقديرا ولا يضاف
لنكرة خلافا لابن عصفور ولا يعمل فيها الا مستقبل
متقدم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد خلافا للبصريين
واستشكل على القول بان تعريف الموصولات بصلاتها
وان ال فيهما زائدة اضافة اي بانه يلزم فيها اجتماع
تعريفين واجيب بان ايا محتاجة الى ما يعرف جنس
من وقعت عليه وهو المضاف اليه والى ما يعرف عينه
وهو الصلة بخلاف بقية الموصولات فانها تحتاج
الى الثاني فقط وحاصله ان الموصولات ليس فيها ما معناه
جنسي سوى اي فهي مفتقرة الى المضاف اليه ليوضح المعنى
الذي وقعت عليه بالنظر الى جنسه ومفتقرة الى مو
ضح حينئذ بالنظر الى شخصه وهذا من غرائب العربية
الا انها يحتاج معرفين ولكن من وجهين مختلفين

قال ابن مالك فاما من محسن فقريب واما من ابي محسن
صح

قال بعضهم القياس يقتضي اضافة الى نكرة وليس المراد بالاضافة
تعريفهما فان تعريفهما بالصلة بل بيان الجنس الذي هي
بعض منه وذلك حاصل بالنكرة فكانهم ارادوا
بالتزام كون المضاف اليه معرفة اصلاح اللفظ كي
لا يضاف ما اريد به التعريف وهو اي الى ما هو نكرة
فيحصل التدافع في الظاهر والحاصل حاول بعضهم
اشتراط استقبال عاملها وتقدمه فقال كانهم قصدوا
الفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية باعمال ما
قبلها فيها ولما كان المعنى فيهما على معنى الشرطية
وليست لها اوجبوا في عاملها لكونه دليلا على الجواب
ان يكون مستقبلا وعدها من المشترك باعتبار الاكثر
والا فقد تؤنث وتثنى وتجمع نحو ايتهن اختك وايهم
اخواك وابوهم اخوتك فيكون من النحو وال للعاقل
وغيره نحو ان المصدقين والمصدقات ونحو والسقف
المرفوع والبحر المسجور ويلزم في ضميرها اعتبار المعنى
هذا مذهب الجمهور وقال المازني هي موصول حرفي
والاخفش هي حرف تعريف قال الرضي وهذا الخلاف
اذا لم تكن اللام للعهد اما اذا كانت له كما في قولك
جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها
وقال المولى التفتازاني الخلاف انما هو في اسم الفاعل
والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل
في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي
واما ما ليس فيه معنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر
والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام
حرف تعريف اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح

يفصح

يفصح عن ذلك في غير موضع واستدل الجمهور برجوع الضمير اليها
في السعة نحو المرؤ ربه والضمير بالاستقراء انما يعود الى الاسم
وقول المازني رجع الموصوف محذوف ردوه بان الحذف
الموصوف مطلقا لا يحذف في غيرها الا لضرورة والتبس هذا
منها ولو كانت موصولا حرفيا لاولت مع ما بعدها بالمصدر
واللازم باطل او حرف تعريف امتنع دخولها على الفعل
وقد دخلت عليه نحو الترضى واليجدع واستدلت على حرفيتها
بتخطي العامل كمررت بالضارب فالجر وضارب ولا موضع
لال ولو كانت اسما كان لها موضع واجيب بانه حول مقتضى
الدليل فيهما لكونها على صورة الحرف فنقل اعرابها الى صلتها
ذكره الرضي وقال ابن مالك مقتضى الدليل ان يظهر
اعراب الموصول في اخر الصلة لان نسبتها منه نسبة
عجز المركب لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجملة لا تتأثر
بالعوامل فلما كانت صلة الالف واللام مفردة اجري الا عراب
فيه على مقتضى الدليل لعدم المانع قال بعضهم وفيه
نظر لان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه المقصود
وانما جيء بالصلة لتوضيحه والدليل عليه ظهور الاعراب
في اي الموصولة نحو جاءني الحصوص منه وكذا في اللذان
واللتان فمن قال باعرابهما واللذان على لغة اقتصر
قال شيخنا رحمه الله تعالى ويمكن ان يجاب بان
هذا لا ينهض على ابن مالك ومما استدل به لانه في
ما قاله لان له ان يقول انما اعرب اي وما ذكر معه
لقبوله للاعراب مع عدم قبول الصلة وحاصله انه لما تعذر
ظهور الاعراب في جزء الصلة لكونها جملة وكان نفس
الموصول قابلا له ظهر فيه على خلاف القياس محافظة

على الاعراب بقدر الامكان وهو يوافق ما قاله ابن مالك والثاني
لم قياس الاول انه اذا وصلت ال بجملة لم يكن لها محل من الاعراب
بل المحل لال و قياس ما قاله ابن مالك المحل لمجموع الموصول
والصلة سوا فيه ال وغيرها فليتأمل وانما تكون
ال موصولة ان كانت داخلة على اسم فاعل او اسم مفعول
قيل او صفة مشبهة فان دخلت على اسم جامد كالرجل او على
وصف لشبه الاسما الجامدة بان غلبت عليه الاسمية
بان لم يتبع لفظا ولا تقديرا الى موصوف يجري عليه
كالصاحب او على وصف التفضيل كالافضل والاعلم
والاعلم فهي حرف تعريف وكذا ال الداخلة على الصفة المشبهة
على الصحيح عند المحققين قال الرضي فانما لم توصل الالف واللام
بالصفة المشبهة مع تضمنها الحكم لنقصان مشابهتها
للفعل ولذا لم توصل بالمصدر لانه لا ينقدر بالفعل الا مع
ضميمة ان وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون
الا جملة ومن الموصولات المشتركة ذو للعاقل وغيره نحو
رايت ذو فعل وذو فعلت وذو فعلا وذو فعلتا
وذو فعلوا وذو فعلن في لغة طي قال الرضي
وفي ذو الطائية اربع لغات اشهرها اما اعني عدم
تصريفها مع بنائها اي ويظهر المعنى بالعائد والثانية
حكاها الجزولي ذو للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه
في الاحوال الثلاث وذات مضمومة للمفرد المونث
ومثناه ومجموعه والثالثة حكاها ايضا وهي كالثانية
الا انه يقال للجمع المؤنث ذوات مضمومة في الاحوال والرابعة
حكاها ابن الدهان وهي تصريفهما تصريف ذو بمعنى صاحب
مع اعراب جميع متصرفاتها حملا للموصولة على التي بمعنى صاحب
وكل

وكل هذه اللغات طائية انتهى وهو صريح في تعريف ذو الطائية
تصريف ذو بمعنى صاحب خاص بحالة الاعراب ومقتضى كلام
ابن مالك وشراح كلامه جريانه على بنائها والقياس ان يختم
المثنيات وجمع المذكر بالنون فيقال ذوان وذوين
وذواتان وذواتين وذوون وذوين وان كانت ساقطة
في التي بمعنى صاحب للاضافة اذ لا اضافة هنا وظاهر على اللغة
الرابعة انه ينون ذات وذوات لها لفي ذات جاءتني
ذات قامت بالرفع والتنوين ورايت ذاتا قامت
بالنصب والتنوين ومررت بذات قامت بالجر والتنوين
اذ لا معنى لترك التنوين على ذلك التقدير واما ذوات
فالضم مع التنوين رفعا وبالكسر مع التنوين جرا ونصبا
وعد لها من المشترك على بعض اللغات ومنها ذا للعاقل
وغيره بشرط ان تكون واقعة بعد ما او من الاستفهاميتين
وان لا يكون للاشارة وان لا يكون ملغاة كقوله

الا تسال المرء ماذا يحاول ... انحب فيقضى ام ضلال وباطل

وقوله

الا ان قلبي لدى الظاعنينا ... حزين فمن ذا يعزي الحزينا

بخلاف ما اذا لم يقع بعد ما ذكر كقوله

عدس ما لعباد عليك امارة ... امنت وهذا تحملين طليق

فذا اسم اشارة ولذا دخل عليه ها التنبيه مبتدأ خبره طليق
وجملة تحملين حال وبهذا سقط احتجاج الكوفيين
بهذا البيت على عدم اشتراط ذلك الشرط وبخلاف
ما اذا كانت للاشارة كقولك من ذا الذاهب
وماذا التواني وما اذا كانت ملغاة والمراد بالغائها

تركيبهما مع ما او من فيصير المجموع اسمًا واحدًا فهذان معنيان
احدهما وهو الاشهر ان يكون المجموع اسم استفهام فلا يعمل فيه
فعل متقدم وتثبت الفه ما لم تتوسطهما كما في قولهم عماذا تسال
والثاني ان يكون المجموع اسمًا واحدًا موصولا او نكرة موصوفة
فيعمل فيه المتقدم وعليه دعي ماذا علمت سانقيه ؞
؞ ولكن بالمغيب نبئيني ؞
فمجموع ماذا مفعول دعي عند الجمهور لكن قال السيرافي وابن
خروف انه موصول بمعنى الذي والفارسي نكرة بمعنى شيء
ويجوز الالغاء عند الكوفيين وابن مالك على وجه آخر وهو
تقديرهما زائدة وتظهر اثر الموصولية والالغاء في البدل
فتقول عند جعلك ذا موصولة ماذا صنعت اخير ام
شر بالرفع على البدلية من ما لانه مبتدا وذا صلته
خبره ومثله من ذا اكرمت ازيد ام عمرو وتقول عند
جعلهما اسمًا واحدًا ماذا صنعت اخيرا ام شرا ومن ذا اكرمت
ازيدا ام عمرا بالنصب على مجموع ماذا لانه مفعول به وفي
الجواب عن قوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل العفو
قرا ابو عمرو برفع العفو على جعل ذا موصولا والباقون بالنصب
على جعلها ملغاة كما في قوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا خيرا
واعلم ان صلة ال الوصف المذكور من اسم فاعل واسم مفعول
بالشرط المذكور انفا وهذا اعمل بمعنى الماضي ولو كان مجردا
عن اللام وانما جعلوا هذا الفعل في صورة الاسم لانهم كرهوا
دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى
على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلصيرورة
اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالجزئية مع ما تدخل
عليه فليصيروا الفعل في صورة الاسم المفعول لتقارب

المعيبين

المعيبين ذكر ذلك الرضي قال فان قيل ما حملكم على هذا وهلا قلتم
بان صلة اللام ليست بجملة بل جعلت صلتها ما يتضمن من المفردات
الحكم المطلوب من الصلاة بمشابهة الفعل لا على وجه الاصالة
وهو اسم الفاعل والمفعول فالجواب ان عملهما بمعنى الماضي مع اللام
دليل على انهما فعلان الا ترى ان اسم الفاعل والمفعول اذا وقعا
عقيب حرف الاستفهام وحرف النفي مع ان طلبهما الفعل اقوى
من طلب الموصول له لا يعملان بمعنى الماضي وقد يوصل بالمضارع
اختيارا عن ابن مالك واضطرارا عند غيره كقوله
؞ ما انت بالحكم الترضى حكومته ؞ ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل ؞
وبجملة اسمية وبظرف اضطرارا عنده الجميع كقوله
؞ من القوم الرسول الله منهم ؞ لهم دانت رقاب بني معد ؞
وقوله ؞ من لا يزال شاكرا على المعه ؞ فهو حر بعيشة ذات سعه ؞
وصلة غيرها اما ظرف او جار ومجرور تامان بان يتم بهما العائد
اي بدون ملاحظة المتعلق والا فنحو الذي امس من امثلة
غير التامين يتم به العائد اذ لو حظ التقدير حصل به
واستقر امس مثلا متعلقان بفعل عام كاستقر وحصل وثبت
محذوف وجوبا والعائد فاعله المنتقل الى الظرف والجار
والمجرور نحو جا الذي عندك والذي في الدار وما لابسه
فاعله نحو جا الذي عندك اخوه والذي في الدار ابوه فان
جعل متعلقهما خاصا وجب ذكره نحو جا الذي ضحك اذ قام
في الدار ما لم يحمل مثله في الموصول نحو نزلنا الذي النا حية
اي نزلنا المنزل الذي نزلنا والا فيجوز حذفه وبحث
لبعض المتاخرين تقييد ذلك بما اذا لم يقم الدليل على الخاص
فان لم يجب ذكره كان يقال اعتكف زيد في الجامع وعمرو
في الجامع انتهى وهو قياس ما ذكروه في خبر المبتدا واما

واما جملة اسمية او فعلية خبرية لفظا ومعنى اعني محتملة
للصدق والكذب اي يجب الاصل والا فهي لا يحتملهما الان
اذ لا حكم فيهما قال ابن مالك والمشهور عند النحويين تقييد
الجملة الموصول بها بكونها معهودة وذلك غير لازم لان
الموصول قد يراد به معهود فتكون صلته معهودة وقد يراد
به الجنس فتوافقه صلته لقوله تعالى كمثل الذي ينعق بما لا
وكقول الشاعر   وليس الذي يبني كمن شأنه الهدم
وقد يقصد الموصول فتبهم صلته كقول الشاعر
فان استطع اغلب وان يغلب الهوى
فمثل الذي لاقيت يغلب صاحبه
ولا يجوز ان تكون انشائية كبعتك واضربه ولا تضربه واما قوله
واني لرام نظرة قبل التي   لعلي وان شطت نواها ازورها
ولعل محذوفة الخبر والجملة معترضة او الصلة قول محذوف
اي قول فيها لك واما قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن
فالصلة جملة جواب القسم وهي خبرية واما جملة القسم
وان كانت انشائية فليست بمذكورة لذاتها بل المقوية
الجملة وتاكيدها ويجب ان تكون ذات ضمير غيبة
مطابق للموصول في افراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيثه
يسمى عايدا وقد يخلفه ظاهر كقوله
وانت الذي في رحمة الله اطمع
قال ابن مالك قال ابو علي من الناس من لا يجيز هذا وقال بعضهم
هذا لا يجيزه سيبويه في خبر المبتدا فاحرى ان لا يجيزه
في الصلة والمراد بالمطابقة المذكورة ما يشمل مطابقة اللفظ
او المعنى حيث يجوز الامران او يتعين احدهما على ما تقدم
بيانه او ضمير حاضر ان كان الموصول الذي او احد فروعه

واخبر

واخبر به او بموصوفه عن ضمير حاضر مقدم ولم يقصد التشبيه
نحو انت الذي اخلفتني ما وعدتني وقد يحذف العايد
ان كان مبتدا خبره مفرد والموصول ايا نحو ايهم اقرب
ايهم اشد او طويل الصلة نحو وهو الذي في السماء اله واما
نحو تماما على الذي احسن بضم احسن فشاذ واما
صلة ال وهو ما متصل نحو وما عملته ايديهم او منفصل
لغرض لفظي نحو فاكهين بما اتاهم ربهم او مخفوضا اما
بوصف غير ماض نحو فاقض ما انت قاض او بحرف خفض
الموصول او موصوفه بمثله متعلقا ومتعلقا نحو ويشرب
مما تشربون ونحو   لا تركنن الى الامر الذي ركنت
ابناء يعصر حين اضطرها القدر
واما نحو   ما المستفز الهوى محمود عاقبة
ولو اتيح له صفو بلا كدر
وهو على من صبه الله علقم
فضرورة ولا تتقدم صلة ولا معمولها على الموصول ونحو
وكانوا فيه من الزاهدين مؤول ولا تتأخر عن خبره
ولا عن تابعه ولا عما استثني منه ولا يفصل بينهما الا
بالاعتراضية كقوله   ذاك الذي وابيك يعرف مالكا
الا ال فلا يفصل ولا بمعمول الصلة وكذا الموصول الحرفي
وهو ان بتشديد النون المفتوحة وتوصل بمعموليها وان
بسكون النون وتوصل بفعل متصرف مطلقا وكي وتوصل
به مضارعا وما ولو والذي ويوصل به غير امر وتنفرد
لو بغلبة وقوعها بعد ودّ ويود وما بنيا بنيابتها
عن ظرف الزمان فلا توصل حينئذ الا بماضي المعنى او
بابتدائية وقد توصل بها في غير ذلك واما اسم الاشارة
فحده ابن مالك بما وضع لمسمى واشارة اليه فخرج بقوله

والاشارة اليه ما عدا اسم الاشارة واعترض عليه بانه غير مطرد
لدخول المضمرات وجميع المظهرات لان المضمر يشار به الى المعود
عليه والمظهر ان كان نكرة يشار به الى واحد معين
وبانه غير مطرد لانه اخذ لفظ الاشارة في كل من
المعرف والمعرَّف واجيب عن الاول بان المراد بالاشارة
الاشارة الحسية وما ذكر من الاسما المنقوض بها ليست
كذلك قال بعضهم وقضية هذا ان يكون الاصل في اسما
الاشارة الا يشار بها الا الى محسوس فلتبصر به كالمحسوس
المشاهد وعن الثاني بان الاشارة في قوله اسم الاشارة
جزء الحد وقد لا يلزم من توقف الحد وقد انضاعليه
اذ ربما تكون معرفة ذلك الجزء واضحة او مكتسبة
بغير ذلك وبانه لا اشكال في اعتبار الاشارة في تعريف
اسم الاشارة لان المعنى ان اللفظ المسمى عند النحاة باسم
الاشارة اي ما يطلقون عليه ذلك اللفظ ما وضع
للامر المشار اليه لغة او اصطلاحا فافهم ذلك على ان الاشارة
في الحد قد قيد لا جزء فالمراد تعريف تلك الالفاظ
والقيد خارج والمسمى اما مذكر او مونث وكل واحد منهما
اما مفرد او مثنى او مجموع فهذه ستة والمخاطب باسم الاشارة
كذلك فالمجموع ستة وثلاثون لا ان العرب وضعت لفظ
الجمع للمذكر والمونث في الاول ولفظ المثنى لهما في الثاني فالستة
والثلاثون اقسام عقلية والواقع منها اربعة وعشرون
وسقط اثنى عشر لانه يسقط من ستة المشار اليه احد
الجمعين لاشتراكهما في لفظ واحد يضرب في ستة المخاطب
واحد لاشتراك المثنيين في لفظ واحد يضرب في ستة
المشار اليه فمجموع الساقط اثنى عشر وان نظرت الى احوال المشار

اليه

اليه من القرب والبعد والتوسط كانت مائة وثمانية من ضرب
ثلاثة في ستة وثلاثين والواقع منها اثنان وسبعون
لانه سقط ستة وثلاثون حاصلة من ضرب الاثنى عشر الساقط
من الستة والثلاثين في ثلاثة للقرب والبعد والتوسط
وهي ذا للمذكر المفرد اي ولو حكما لصحة فذلك في الجمع وذا
القربى وذا الركب وزاد بعضهم ذا بهمزة مكسورة بعد
الالف وذاؤه بها مكسورة بعد الهمزة ومذهب
البصريين ان ذا ثلاثي الوضع بدليل تصغيره على ذيا
باعادة اللام وقد يعارض هذا ما قال بعضهم
باحتجاج ابن يعيش لا في وهل المحذوف العين او اللام لانها
طرف الالف منقلبة عن يا والمحذوف يا فيكون من
باب حيي او عن واو والمحذوف يا فيكون من باب طويت
وهل وزنه فعل بتحرك العين وهو الاظهر لان الانقلاب
عن المتحرك اولى او فعل باسكانها لانه الاصل في ذلك كله
خلاف بينهم ومذهب الكوفيين ان الف ذا زائدة احتجاجا
بقولهم في التثنية ذان وذين فالالف والنون واليا والنون
للتثنية فلم يبق الا الذال ورد بان الالف حذفت
لالتقا الساكنين ولذا شددت عوضا منها وقال ابن يعيش
لا باس بان تقول هو ثنائي كما وذلك انك اذا سميت به
قلت ذاء فتزيد الفا اخرى ثم تقلبها همزة كما تقول
لاء اذا سميت فلت ذاء فتزيد الفا اخرى ثم تقلبها همزة
كما تقول لاء اذا سميت بلا وهذا حكم الاسما التي لا ثالث لها وضعا
اذا كان ثانيها حرف لين وسمي بها ولو كان اصله ثلاثة
قلت ذاي ردا الى اصله وذي بذال معجمة مكسورة ثم يا
ساكنة منقلبة عن الف ذا فذي من ذا كهي من هو وذي بذال

معجمة مكسورة ثم يا ساكنة منقلبة عن الف ذا فذي مردا
فذي من ذا كهي من هو وذي بذال معجمة مكسورة فهما
ساكنة او مكسورة باختلاس والمراد به عدم الاشباع او باشباع
فتولد بعد كسرة الها يا ساكنة قال الجاربردي وهذه اصله
هذي والها بدل من اليا بدلالة ان اليا والكسرة التي من
جنسها قد اتت لها اخوات تفعلين ولم يثبت للها تانيث
في موضع فيجعل بدلا من اليا هو اقيس وبعد ان جعل
الها بدلا من اليا جاز وجهان احدهما ان يلحق بعد الها
يا زايدة كما في فاذا وقفت قلت هذه بالاسكان وحذف
اليا كما تقول مررت به بالاسكان والاخر ان يكون ساكنة
لا تلحق بعدها يا لا في الوصل ولا في الوقف نحو هذه
امة الله بالها ساكنة وكانهم اوجبوا ان يكون العوض
مثل المعوض عنه في السكون وحكم ته حكم هذه في جميع
ما ذكر انتهى وتي بتا مكسورة بدلا عن ذلك وتهي
للجمع بين البدلين التا والها وته بتا مكسورة مقلوبة
عن ذلك فيها ساكنة او مكسورة باختلاس او اشباع وتا بتا
مقلوبة عن ذال فالف فهذه لستة للمونث المفرد ولو
حكما لصحة قولك ذي الجماعة وذي الفرقة وذي
الطائفة وزاد بعضهم عاشرة وهي ذات قال وهي
اغربها اي الغريبة من بينها الا انه عرابة والمشهور
استعمال ذات بمعنى صاحبة كقولك ذات جمال وبمعنى
التي في لغة طي حكم المثـــــنى
بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله
اي التي اكرمكم الله بها واصل ذه لها انقلبت فتحة الها الى اليا
فسكنت وحذفت الالف وذان وتان للمثنى رفعا

للاول

الاول للمثنى المذكر والثاني للمثنى المؤنث وذين وتين جرا ونصبا
واعراب هذه الصيغ قال به بعضهم وعليه ابن مالك
لاختلاف اخرها باختلاف العوامل وادعا ان كل واحدة
منها صيغة مستانفة خلاف الظاهر قال الزجاج لم
يثن شي من المبني لانهم قصدوا ان يجري اصناف المثنى
على نهج واحد اذا كانت التثنية لا تختلف فيها مذكر ولا مؤنث
ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا تختلف المثنيات اعرابا
بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه بعضا وقال الاكثرون
بنا لها القياس على البنا فيهما كما في المفرد والجمع وانهما
صيغ مرتجلة غير مبنية على الوحد ولو ثنيت عليه لقيل
ذيان وتيان صيغة الرفع وذين صيغة اخرى للجر والنصب
والجواب انهم خالفوا تثنية هذا المبني حيث لم يبنوها على الواحد
تنبيها قال الرضي والبحث في الذان واللذين كما في ذان
وذين قال وقد جا ذان وتان واللذان واللتان في الاحوال
الثلاث وعليه حمل بعضهم قوله تعالى ان هذان لساحران في
احدى القراءتين واولا بضم اوله وكسر اخره ممدودا ومقصورا
للجمع مطلقا عند غيرهم لجماعة الذكور والاناث العقلا
وغيرها قال ذم المنازل بعد منزلة اللوا
والعيش بعد اولئك الايام
قال الرضي وقد ينون مكسورة والتنوين للتنكير كما في صه
وان كان اولا معرفة فتكون فابدلها السعدي بصير المنار
اسم كالمنكورين فيكون اولا كاولئك وقد يقصر فيكتب
باليا لان الفه مجهول الاصل لحمله على اليا لاستثقال كتاف
نقيلين الكلمة ويهما الضمة في الاول والوا في الاخر
وقد تبدل الهمزة الاولى يا اولاها فيقال هلك وقد تضم الهمزة

الاخير نحو اولاء وربما تشبع الضمة قبل اللام نحو أُولالك ونحو ما
واما قولهم هولاء وزن تواربُ فليس بلغة بل هو تحريف
هولا بحذف الف ها وقلب همزة اولا واوا انتهى فاذا
كان المشار اليه بعيدا او رتبته لحقته كاف حرفية تتصرف
تصرف الكاف الاسمية غالبا وصرح بعضهم بانها لا تلحق
من اسماء اشارة المونث الا تي وتا وذي قالوا تيك وتلك
وتيلك بكسر التا في الثلاثة وتيلك وتلك بفتح التا فيهما
وتالك وذيك وورد هذا الغالب احريان احدهما ان تكون
مفتوحة في التذكير مكسورة في التانيث ولا تلحقهما
علامة تثنية ولا جمع والثانية ان تكون مفتوحة مجردة
من الزوائد في الاحوال كلها ومنه ذلك خير لكم وكذا ان
يزيد قبلها لاما الا في التثنية مطلقا فلا يقال ذانلك
ولا تانلك وفي الجمع لغة متعدة وهم الحجازيون فلا يقال
اولالك بخلاف قصرهم وهم غيرهم فيقال اولالك بالقصر
وفيما سبقته ها التنبيه نحو هذا وهذه وهولاء
وتقديم ها التنبيه على المجرد كثير وعلى ذي الكاف قليل
وعلى ذي اللام ممنوع لكن قال ابن مالك لا تدخل على المقرون
بالكاف في المثنى والجمع فلا يقال هذانك وهولائك
لان واحدهما ذاك وذلك محمول على ذلك مثناه وجمعه
لانها فرعاه وحمل عليهما مثنى ذاك وجمعه لتساويهما
لفظا ومعنى انتهى قال ابو حيان وهذا بناء على
ما اختاره من انه ليس للمشار اليه الا مرتبتان وقد
ورد السماع بخلاف ما قال في قوله من هؤليا لكن الضال
والسمر انتهى ولا وجه لهذا الانكار وورود بيت بخلافه
قال الرضي حرف التنبيه لحقتها انما تلحق من جملة المفردات
اسما

اسماء الاشارة كثيرا لان تعريفها في اصل الوضع مما يقترن بها
من اشارة المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى
شي يشير من الاشيا الحاضرة فلم يوت لها الا فيما يمكن مشاهدته
وابصاره من الحاضر والمتوسط لا في البعيد والغايب
وكان مجيها في الحاضر اكثر منه في المتوسط فهذا اكثر استعمالا
من هناك لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر الذي يسهل
ابصاره اولى من تنبيهه لابصار المتوسط الذي ربما
يحول بينه وبينه حايل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن
ابصاره اذ لا ينبه العاقل احدا ليرى ما ليس في مرئي
فلذلك قالوا لا يجتمع ها مع اللام انتهى والاكثرون
قسموا المشار اليه الى قريب وبعيد ومتوسط فللقريب
المجرد من الكاف واللام وللبعيد المقرون بهما وللمتوسط
المقرون بالكاف فقط ورده ابن مالك بان ثمنها ان
الحجازيين لا ياتون الا بالكاف واللام معا سوا كان
متوسطا او بعيدا وبنوا تميم لا ياتون بهما معا فلو كان
كما قال الاكثر لم يسع ذلك واما غيرهم فمشكوك فيه
لا يعلم حاله في توسط ولا بعد وقال المرادي ان هذا وجه
اقواها قال بعضهم وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم علم
هولا حال غير الحجازيين والتميميين ان لا يعلمه غيرهم
انتهى وقد يستعار لغير المفرد بما له نحو عوان بين ذلك
وسوال هذا الناس كيف لبيد واللقريب ذو اللام
لعظمة المشار نحو وما تلك بيمينك يا موسى المشار اليه
نحو ذلكم الله ربي وللبعيد المجرد لحكاية الحال نحو هذا
من شيعته وقد يتعاقبان مشارا بهما الى ما وليا ه
نحو ذلك نتلوه عليك ان هذا لهو القصص الحق

ويشار الى المكان القريب بهنا او ههنا نحو انا ههنا قاعدون
وللبعيد بهناك او ههناك او هنالك او هنا او هنا
او هنت او ثم نحو وازلفنا ثم الآخرين وقد يستعار غير
ثم للزمان والتزم فيهن الظرفية او الجر بمن او الى وفي كل من
الفتح والافراد **والاسم الذي فيه الالف واللام**
اي المعرف باداة التعريف وهي ال عند الخليل وسيبويه
كما قال ابن مالك انه لا اختلاف بينهما في ذلك قال واما الخلاف
بينهما في الهمزة ازائدة هي ام اصلية فالخليل يقول
هي اصلية وال فيها همزة قطع وصلت في الدرج لكثرة الاستعمال
وسيبويه يقول هي زائدة وما زيادتها هي معتد بها
في الوضع كهمزة استمع ولهذا لم يعد رباعيا حتى يتضمن
او المتضمن وعدد وقيل اللام وحدها والهمزة مجتلبة في الابتدا
بعد ان لم تكن موجودة في اصل الوضع ليتمكن بها من الابتدا
بالساكن واليه ذهب الاخفش وهو المشهور بين النحويين
ويتلخص من ذلك ثلاثة اقوال الاول عن ان الاداة
مجموع ال ولكن همزتها همزة قطع وصلت في الدرج لكثرة
الاستعمال الثاني انها المجموع لان الهمزة زائدة معتد
بها في اصل الوضع كما تقدم الثالث اللام وحدها والهمزة
للوصل غير معتد بها في الوضع لكنهما فيحتمل مع ان اصل همزة
الوصل الكسر لكثرة الاستعمال وقد ظهر مما مر الاقوال
الثلاثة فان المعتد للتعريف مجموع ال على الاول والثاني
واللام وحدها على الثالث واذا قلت جا القوم فالهمزة
متروكة على الجميع لكن تركها على الاول بعد وجودها
على خلاف الاصل فيهما لما تقدم وعلى الثاني بعد
وجودها لكن على الاصل فيهما للاستغنا عنها بتحرك

ما قبلها

ما قبلها وعلى الثالث بمعنى انه لم يوت بها لعدم الحاجة اليها واذا
قلت القوم جا فالهمزة ثابتة على الجميع مقطوعة لكن
ثبوتها على الاولين لثبوتها في اصل الوضع فقطعها على الاول لانها
موضوعة على القطع وعلى الثاني لاجل الابتدا وثبوتها على الثالث
لاجل الابتدا بعد ان لم تكن للتوصل بها الى النطق بالساكن وصحح
ابن مالك وغيره قول الخليل فاستدل له بسلامته من الزعم
وغيره من وضع الكلمة مستحقة التصدر على حرف واحد ساكن
وافتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لهما وبان العرب تقف
عليها عند التذكر نحو الذا تذكرت ما فيه ال كالكتاب ولا
يوقف الا على ما كان على حرفين وبفصلها عن الكلمة والوقف
عليها عند الضرورة كقوله

يا خليلي اربعا واستخبرا ال ... منزل الدارس من اهل الحلال

وذلك كالوقف على قد في نحو قوله

ازف الترحل غير ان ركابنا ... لما تزل برحالنا وكان قد

واما ما استدل به الثالث من حذف الهمزة وصلا وكون التنكير
مدلولا عليه بحرف واحد وهو التنوين فكذا التعريف لان الشي
يحمل على ضده كما يحمل على نظيره وتخطي العامل اياها نحو بالرجل ولو كانت
في الاصل كقد لكانت في تقدير الانفصال فلم يتخطها العامل
ولا يرد بان لا نتعلق بلا مال لانهم جعلوا الفاصلة من بين
ما هو على حرفين كجزء الكلمة ولا نحو فيما رحمة الله لان الفاصل
لما لم يغير معنى ما قبله وما بعده عد كالمفصل به فلا فصل واجيب
عنه بان الهمزة انما وصلت تخفيفا وبان حمل الشي على ضده غير لازم
بل عدم الحمل اولى ولو سلم فشرطه تعذر الحمل على النظير وبان تقدير
الانفصال لا يترتب على كثرة الحروف بل افادة معنى مازج لمعنى
المصحوب كسوف قال ابو حيان وهذا الخلاف لا يجدي

شيا ولا ينبغي ان يشتغل به وبقي في المسئلة مذهب رابع وهو ان
اداة التعريف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بين همزة
التعريف وهمزة الاستفهام ومن حروف التعريف ام في لغة
طي وهل في لغة وهي ال ابدلت لامها ميما في الاولى وهمزتها
هاء في الثانية وابدال اللام ميما لغة حميرية نعم بعضهم الحقها
مختصة بالاسما التي لا تدغم لام التعريف فيها ولها نحو غلام وكتاب
بخلاف رجل وناس ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم بدليل
دخولها على النوعين في قوله صلى الله عليه وسلم ليس من امبر
امصيام في امسفر اخرجه احمد واعلم ان المراد من الاسم الذي
الالف واللام للتعريف اما واحد معين من مدخول الالف
واللام وتسمى اداة التعريف حينئذ اداة العهد الخارجي
واما مفهومه من حيث هو هو مع قطع النظر عن الافراد
نحو الرجل خير من المراة وتسمى اداة للحقيقة والطبيعة وقد
تسمى اداة الجنس ايضا واما مفهومه في ضمن جميع الافراد
نحو ان الانسان لفي خسر وتسمى اداة العهد الذهني المعانيين
فالعهد الذهني عندهم ان تكون الاشارة بالاداة الى الحقيقة
من حيث وجودها في ضمن بعض الافراد كقولك ادخل السوق
واشتر اللحم حيث لا عهد في سوق او لحم اي سوقا ما ولحما ما
وصرحوا بان هذا في المعنى كالنكرة ولهذا يعامل معاملتها كثيرا فيوصف
بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني ولعل هذا مرادهم بالمعرف
بلام الجنس الذي ذكروا انه يجوز ان ينعت بالجمل الخبرية بدليل
وصفهم له بانه نكرة معنى لا لفظا ويحتمل ان تركهم له لما ذلك
اعني كونه نكرة في المعنى والكلام في المعارف حقيقة واما العهد
الذهني عند النحاة فهو ان يكون المخاطب عالما بالمصحوب
قبل ذكره من غير ان يجري ذكره نحو جا القاضي اذا لم يكن في البلد

الا قاض

الا قاض واحد مشهور وهذا القسم ادرجه البيانيون مع العهد الذكري
تحت العهد الخارجي وجعلوا الذهني ما تقدم فلا يغفل عن
تخالف الاصطلاحين وتحقيق المقام وتفصيله في غير هذا الكتاب
وحاصل ما ذكره النحاة ان اداة التعريف اما للعهد ذكري
نحو في زجاجة الزجاجة او ذهني نحو جا القاضي او حضوري
نحو يا ايها الرجل وما احسن الرجل والساعة او الجنس نحو اهلك
الدينار والدرهم او الاستغراق افراد نحو وخلق الانسان
ضعيفا او صفاتها نحو زيد الرجل ومصحوب الجنسية
في المعنى منكر مجموع ومن ثم يوصف بها نحو واية لهم الليل نسلخ
منه النهار واهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض والاكثر
مراعاة اللفظ نحو لا يصلحها الا الشيء الذي كذلك وتدخل زائدة
في مستغن عنها بتعريفه او وجوب تنكيره وهي في كلمتهما
اما لازمة كالتي في علم قارنت نقله كاللات او ارتجاله كالسموال
وفي الذي وفروعه وعارضة اما اضطرارا او جائزة سماعا وهي الداخلة
على منقول من مجرد صالح لها كالحارث والعباس والحسن والفضل
او قياسا في الشعر وذلك في نحو ٭ باعد ام العمرو من اسيرها ٭
٭ حراس ابواب على قصورها ٭ ونحو صددت وطبت
النفس يا قيس عن عمرو او نادر وهو منه الثلاثة الاثواب والخمسة
العشر الدراهم والعشرون الدراهم ولا يقاس عليه واشار بقوله
نحو الرجل والغلام الى ان المراد منا الالف واللام التي للتعريف
فانه ليس من هذا القسم بل قد يكون عاما وقد يكون غيره وانما اتى
بمثالين وان كان المثال الاول يغني عنه كما قال السيرافي لزيادة الايضاح
وما اضيف وليس متوغلا في الابهام اضافة معنوية الى واحد
من الاربعة المذكورة بخلاف المضاف المتوغل في الابهام كغير ومثل اذا اريد بهما
مطلق المغايرة والمماثلة قال الرضي وكل ما هو بمعناهما من نظيرك وشبهك

وسواك وشبهها وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخصيص
ذاتا بل يحوم لك اخص من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن ان تكون
من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم
وغير ذلك مما لا يحصى قال ابن السراج اذا اضيفت غير الى معرفة
له ضد واحد فقط تعرف غير لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة
غير السكون فلذلك كان قوله تعالى غير المغضوب عليهم صفة للذين
انعمت عليهم اذ ليس لمن رضي الله تعالى عنهم ضد غير المغضوب عليهم وكذا
اذا اشتهر تخصيص مما تماثلت في شيء من الاشياء كالعلم تقبل جاء مثلك
كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء المعلوم وقد رجح ابن السراج
في قوله هذا بقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل مع ان معنى غير الذي
كنا نعمل اي الصلاح لان عملهم كان فسادا والجواب انه على البدل لا الصفة
وقالوا في حسبك وشرعك وكفيك وهدبك ونظائرها انما لم تتعرف
لانها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد ليكفيك زيد وكذا اخوانه وقد
استعمل ناهيك على اصله من التصرف فقيل برجلين ناهيك من رجلين وبعض
العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين وكذا ينبغي ان تكون
عبد بلده ورئيس قبيلته وابن ابيه ونادرة دهره لان الضمير
في مثله لا يعود الى المضاف نحو رب رجل واحد ابيه فانها غالبة
على رجل وبخلاف الذي اضافته لفظية نحو جاء ضارب زيدا
الان او غدا فانه لا يتعرف والمراد بما اضيف بلا واسطة ليدخل
فيدخل المضاف الى المضاف واحد من هذه الاربعة نحو غلام ابيك
وغلام ابنك زيد وغلام ابي زيد وغلام هذا وغلام ابي زيد
وغلام الذي قام ابوه وغلام ابي الذي قام ابوه وغلام الرجل
وغلام ابي الرجل اي الغلام المعلوم المعين فالموصوف يكتسب
افضل الوضع قال استاذنا وفوق ولا يصير بذلك نكرة
فان التحقيق ان التعريف الاضافي يختص به احد المعاني
السابقة

المعلومة المعرف باللام على ما تقدم فاحفظه والمضاف في رتبة
العلم وذلك لئلا ينتقض القول بان الضمير اعرف المعارف
ويكون اعرفها بين المضمر والمضاف اليه وهذا مذهب
سيبويه والاندلسيين قال ابن هشام في شرح القطر والدليل
على ذلك انك تقول مررت بزيد صاحبك فتصف العلم
بالاسم المضاف الى الضمير فلو كان في رتبة الضمير كانت الصفة
اعرف من الموصوف وذلك لا يجوز على الاصح انتهى ولك نقض
هذا الدليل بجواز كون هذا التابع بدلا وقيل ان المضاف في رتبة المضاف
اليه مطلقا الا انه اكتسى التعريف منه فصار مثله وعليه ابن طاهر وخروف
وجزم به في التسهيل وقيل انه دون ما يضاف اليه مطلقا وعليه
المبرد وقيل انه دون الا المضاف للمعرف باللام حكاه في الايضاح واعلم
ان الاسماء معارف كانت او غيرها في نعتها والنعت بها اربعة اقسام
قسم لا ينعت ولا ينعت به منه الضمير لا يجوز جعله نعتا ولا منعوتا
اما انه لا ينعت فلانه ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها
فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف
المادح والذام وغيرهما طردا للباب واما انه لا ينعت به فلانه
ليس في الضمير معنى الوصفية وهو الدال على قيام معنى بالذات
لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها واما احسن ما قيل

اضمره في القلب هو شادن … مشتغل بالنحو لا يوصف
وصفت ما اضمرته يوما له … فقال لي المضمر لا يوصف

وجوز الكسائي نعت الضمير ان كان لغائب والنعت لمدح او ذم
او ترحم كذا نقل عند الناس كما قال ابو حيان واحتج بقوله تعالى
قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب وقولهم مررت به المسكين
وقولهم اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم ونحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم
فقد علام نعتا للضمير المستتر في يقذف والمسكين نعتا للضمير المجرور وبابا

غيره
ذ الرؤف الرحيم نعتاً للضمير المجرور بعلى والرحمن والرحيم نعتا لتوو
خرّج ذلك على البدل قال ابن مالك وفيه تكلف ومنه كل متوغل في البنا
لا يجوز جعله نعتا ولا منعوتا كاسما الشرط والاستفهام وكم الخبرية
وما التعجبية والان وقبل وبعد واسم الفعل واستثنى منه من وما النكرتان
نحو مررت بمن معجب لك والمحكي عن الاخفش يا نحو مررت باي معجب لك
وهو في القياس لا بها معربة وذو الطائية والموصول المقرون بال ومنه
المصدر الذي للطلب نحو ضربا زيدا وسقيا لك لا ينعت لانه بدل
من الفعل ولا ينعت به لانه طلب ومنه عند الكوفيين
والزجاج والسهيلي اسم الاشارة اما انه لا ينعت به فلانه جامد
ولا يتصور فيه الاضمار واما انه لا ينعت فلانه غالب ما يقع
بعده جامد قال السهيلي فالاولى جعله بيانا وان سماه سيبويه صفة
فتسامح كما سمى بذلك التوكيد والبيان في غير موضع واختاره ابن مالك
واكثر البصريين على انه ينعت وينعت به نحو بل فعله كبيرهم هذا ارايتك
هذا الذي كرمت علي ولكن لا ينعت عند المجوز له الا بما غير
المضاف من المعارف فواضح انه لا ينعت به واما المضاف فلان النعت
مع منعوته كاسم واحد واسم الاشارة لا يضاف فكذا منعوته ولو
في ذي ال معنى الاشتقاق على ان معنى قولك هذا الرجل هذا الحاضر لنا
الله وقسم ينعت ولا ينعت به ومنه العلم اما انه ينعت فلازالة الاشتراك
واما انه لا ينعت به فلانه ليس بمشتق ولا في حكمه ومنه اسما الاجناس
ما دامت على موضوعها كرجل واسد فقسم ينعت ولا ينعت به ومنه
اي فكل وجد وحق وتقدم ان الاخفش اجاز نعت اي ومنه ما لا ينعت
ولا تابعا كالالفاظ المذكورات من نحو الله تالله وحسن بسن وشيطان
ليطان قال ابو حيان فهي محفوظة لا يقال عليها النعت ولا هو لا الف
فيها ابن فارس كتابا قيل ومن الموصول لانه كجزء كلمة اذ لا يتم الا بالصلة
وجزء الكلمة لا ينعت والاصح ان المقرون منه بال يوصف ويصغر ويثنى

ويجمع

ويجمع وكذا من وما نحو جاءني من في الدار العاقل ونظرت الى ما اشتريت
الحسن قيل ومنه الوصف قال ابن جني من خواص الوصف ان لا يقبل
الوصف لانه بمنزلة الفعل والجملة وان كثرت الصفات فهي للاول
وقال غيره هذا لانه من تمام الاول فكانه بعضه والاصح انه يوصف
مطلقا لانه اسم وكل اسم في الحقيقة قابل للوصف فلا يرد الا بدليل
ضعيف وقد اجاز سيبويه يا زيد الطويل ذو الجمة على جعل
ذي الجمة نعتا للطويل وجعل منها بناس قوله لذي فرس مستقبل
الريح صائم صفة مستقبل وهو عامل وورد باب المضاف والمضاف اليه
كذلك والاختلاف في وصفهما وقيل يوصف ان دل على حدوثه دليل
قال السهيلي كان يكون خبر المبتدا او بدلا من اسم جامد بخلاف ما اذا كان
نعتا بغير فيه معنى الفعل لعدم اعتماده فلا ينعت وقيل يوصف
ان لم يعمل عمل الفعل لبعده عن الفعل بخلاف ما اذا عمل واسم
وينعت به ومنه اسم الاشارة عند اكثر البصريين كما مر النكرة
لا تنحصر بالعد بل بالحد وقد اكثر الناس من حدود المعرفة
والنكرة وليس فيها حد سالم قال ابن مالك من تعرض لحدهما
عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه لان من الاسماء
ما هو معرفة معنى نكرة لفظا نحو كان
ذلك عاما اول واول من امس فمدلولهما معين
لا شياع فيه بوجه ولم يستعملا الا نكرتين وما هو نكرة معنى
معرفة لفظا كاسامة هو في اللفظ كحمزة في منع الصرف والاضافة
ودخول ال ووصفه بالمعرفة دون النكرة ومجيئه مبتدأ وصاحب
حال وهو في الشياع كاسد وما هو في استعمالهم على وجهين كواحد
امه وعبد بطنه فاكثر العرب يجعلهما معرفة بالاضافة وبعضهم
يجعلهما نكرة وينصبهما على الحال ومثلهما ذو واللام الجنسية فمن قبل
المعنى لشياعه نكرة ولذلك يوصف بالمعرفة اعتبارا بلفظه

بالنكرة اعتبارا بمعناه واذا كان الامر كذلك فاحسن ما تبين
به المعرفة ذكر اقسامها مستقصاة ثم يقال وما سوى ذلك نكرة
قال وذلك اجود من تمييزها بدخول رب او اللام لان من المعارف
ما تدخل عليه اللام كالفضل والعباس ومن المنكرات ما تدخل عليه
رب ولا اللام كاين ومتى وكيف وعريب وديار والمصنف عرفها بقوله
كل اسم شائع في جنسه اي كل اسم شايع في افراد مفهوم كلي موجودة
اي حاصلة في الخارج لوضعه لذلك المفهوم الصادق على كل
منها استعمالا حقيقيا كرجل فانه شايع في زيد وعمرو وبكر وغيرها
من الافراد الموجودة لمفهوم الادمي المذكر الموضوع له لفظ رجل
فانه يطلق على كل منها اطلاقا حقيقيا من حيث كونه فرد ذلك المفهوم
لا من حيث خصوصه او غير موجودة اي غير حاصلة في الخارج
لكنها بحيث كلما فرض منها صدق عليه ذلك المفهوم الموضوع له
ذلك الاسم بان لا يختص بواحد منها دون غيره بل يستعمل
استعمالا حقيقيا في كل منها كلفظ شمس فانه شايع في افراد مفهوم
الكوكب النهاري يختص به واحد منها دون غيره وهي غير حاصلة
في نفس الامر لكنها بحيث كلما فرض منها اطلق عليه هذا الاسم
اطلاقا حقيقيا من حيث كونه فرد ذلك المفهوم لا من حيث
خصوصه فعلم انه لم يرد بالجنس ما هو مصطلح اهل الميزان
بل ما يعم النوع والوصف وغيرهما والمراد افراد المفهوم الكلي واما
الجنس فلا يتصور فيه شياع لانه شي واحد ولا حصول له في الخارج
الا في ضمن افراده على نزاع كبير في محله واما الحصول الذهني
فهو ثابت لساير الاجناس وقوله لا يختص به واحد من
الافراد دون اخر منها تفسير لقوله شايع في جنسه ويحتمل
انه اراد بالجنس حقيقته لكن على تقدير مضاف اي شايع
في افراد جنسه فان قلت تعريف النكرة بما ذكر غير مانع لصدقه

على غيرها

غيرها من المعارف كالضماير مثلا فلفظ هو شايع في افراد مفهوم المذكر
الغايب فانه يستعمل في كل منها استعمالا حقيقيا ولفظ انت شايع في افراد
مفهوم المذكر المخاطب فانه يستعمل في كل منها كذلك وكاسماء الاشارة
كلفظ ذا فانه شايع في افراد المشار اليه الواحد المذكر فانه يستعمل
في كل منها كذلك وكالموصولات كلفظ الذي شايع في افراد
مفهوم الواحد المذكر فانه يستعمل في كل منها كذلك فالمراد
بالشايع فيما ذكر كما تقدمت الاشارة اليه هو الشايع في افراد المفهوم
الذي هو موضوع اللفظ لكونها افراد الموضوع له واما الشايع
فيها لان كل واحد منها موضوع له بعينه نعم على ما ذهب اليه
جمع اخرون منهم العلامة التفتازاني من ان المذكورات
موضوعة للمفهوم الكلي لتستعمل في جزئيات يكون الاشكال
بحاله فليتامل فان قلت يرد عليه ان التعريف للماهية
وكل للافراد قلت المراد انها المفهوم الكلي الصادق على اسم
على الاسم شايع في جنسه لا يختص به واحد دون اخر لطوران
الموضوع له الماهية لها الافراد فلو اسقط لفظ كل المشعرة
بالافراد كان اوضح لكنه اتى بها لبيان الاطراد ولما كان في
هذا التعريف غموض لما فيه من الاشكال الذي سبق والحقا اردفه
بقوله اي مقربة الى فهم المبتدي ان يقال النكرة
اي كل اسم بفتح اللام وضمها
للتعريف كما اشار الى ذلك بقوله
اي نحو الالف واللام من الرجل والفرس فانها للتعريف فلا اشكال
في التمثيل غاية الامر انه تسامح على عادة المصنفين فان
قلت يرد على هذا التعريف النكرات اللازمة للتنكير كاحد
وعريب وديار قلت تجاب بالنكرات المذكورة تصلح دخول
الالف واللام عليها بحسب اصل الوضع وعدم صلوح دخول

الالف واللام لبندا اما بنفسه او ما هو بمعناه فلا يرد ايضا امرو امراة
لان ما هو بمعناهما وهو مرد ومرة يصلح لذلك ولا يرد ايضا
اسما الفاعلين والمفعولين مجردة او مقرونة بال الموصولة لانهما
بمعنى شي ثبت له الفعل او وقع عليه وهو يصلح لذلك فيقال
الشخص الذي صدر منه الفعل او وقع عليه الفعل فان قلت
فينصرف التعريف على علم الجنس كاسامة في قولك ان رايت
اسامة اي فردا منه ففر منه فان ما هو بمعناه يصلح لذلك
وعلى ضمير الغايب الراجع الى نكرة مع انه معرفة على الصحيح كقولك
جاني رجل فاكرمته قال الرضي لان هذا الضمير لهذا الرجل الجاي
دون غيره من الرجال وكذا في اللام في نحو جاني رجل فضربت
الرجل انتهى قلت ان نقول اسامة لا يطلق حقيقة الا اذا اريد
به للحقيقة المعتبرة في ضمن الفرد كان مجازا فاسامة في قولنا
ان رايت امامة واقع موقع للحقيقة معتبرة الموجودة في ضمن
هذا الفرد وذلك لا يقبل ال فتامل واما ضمير الغايب الراجع
الى نكرة فليس بمعنى رجل المتقدم بمجرده ولا واقعا بل باعتبار كونه
صار معهود بمعناه الرجل المعهود وذلك لا يصلح لدخول
ال وقد يجاب عن ذلك بان هذا التعريف بالخاصة ولا يشترط
فيه الانعكاس واندفع بذلك ايراد الاسما المتوغلة في الابهام
فان قلت الاسما المتوغلة في الابهام في قوة ما يصلح لدخول
الالف واللام عليه فان غير مثلا بمعنى شي مغاير قلت قد
يقال ينا في ذلك لزوم غير للتنكير فلا يصح ان تكون بمعنى
ما لا يصلح لذلك ولا يكون معنى شي مغاير معنى غير اذ لو كان
معنى غير لزم التنكير لزوم غير للتنكير وقد يجاب بانه يصلح
لذلك في الجملة اي لا بشرط كونه معنى غير فتامل وظاهر كلام المص
انه لا واسطة بين المعرفة والنكرة وهو مذهب الجمهور واثبتها

بعضهم

بعضهم في الخالي من التنوين واللام كما ومن واين ومتى وكيف هذا

وهو فيما ان عطف بيان وهو تابع جامد يوضح متبوعه ان كان معرفة
نحو اقسم بالله ابو حفص عمر او يخصصه ان كان نكرة نحو او كفارة
طعام مساكين وقد يجي للمدح كما في قوله تعالى جعل الله الكعبة
البيت الحرام فان الزمخشري ذكر ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة
جي به للمدح لا للايضاح كما يجي الصفة لذلك ويوافق متبوعه
في اربعة من عشرة اوجه الاعراب الثلاثة والافراد والتذكير وفرعهما
وقول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف على ايات مخالف لاجماعهم
وقول الجرجاني يشترط كونه اوضح من متبوعه مخالف لقول
سيبويه في يا هذا ذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان مع ان اسم الاشارة
اوضح من المضاف الى ذي الاداة وعطف نسق وهو مراد المص بقرينة
قوله وحروف العطف عشرة وهو تابع يتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف الاتية
اي مجموعها عشرة وعدها ابن مالك في التسهيل تسعة ثم قال
وليس منها لكن وفاقا ليونس ولا اما وفاقا له ولابن كيسان
ولا خلاف للاخفش والفرا ولا ليس خلافا للكوفيين ونقله ابن عصفور
عن البغداديين ولا اي خلافا لصاحب المستوفي وعدها في الخلاصة
تسعة وابن الحاجب عشرة كالمص قال ابو حيان ولكونها بادوات
محصورة لا يحتاج الى حد ومن حده كابن مالك بكونه تابعا باحد
حروف العطف لم يصب مع ما فيه الدور لتوقف معرفة
المعطوف على حروفه ومعرفتها للحرف على العطف حروف
العطف ومعناهما مطلق الجمع اي الاجتماع في شي من غير
تقييد ذلك الاجتماع بكون زمان ذلك المجتمع واحدا بل اعم
من ان يكون بينهما مهلة وترتيب اولا فتعطف الشي على مصاحبه

نحو فانجيناه واصحاب السفينة وعلى سابقه نحو لقد ارسلنا نوحا وابراهيم
وعلى لاحقه نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك فعلى هذا
اذا قيل قام عمرو وزيد احتمل ثلاثة معان قال ابن مالك وكونها
للمعية راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل انتهى ويجوز ان يكون
بين متعاطفيها تفاوت او تراخ نحو انا رادوه اليك وجاعلوه
من المرسلين فان الرد بعيد بالقائه في اليم والارسال بعد على
راس اربعين سنة قيل وقولهم ان معناها الجمع المطلق غير سديد
لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع لا بقيد انتهى والحق
ان مودى العبارتين واحد لان المطلق هنا ليس للتقييد بعدم
القيد بل لبيان الاطلاق كانها للماهية من حيث هي والماهية
لا بشرط والا لم يصدق في ترتيب ولا معية وسبب توهم
الفرق بينهما الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء مع الغفلة
مع ان ذلك اصطلاح شرعي في بعض انواع المياه وما فيه اصطلاح
لغوي وتنفرد عن سائر حروف العطف بخمسة عشر حكما احدها
احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة والثاني اقترانها
باما نحو اما شاكرا واما كفورا والثالث اقترانها بلا ان سبقت
بنفي ولم تقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو ولتفيد ان
الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق ومنه قوله تعالى
وما اموالكم ولا اولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى والعطف
ح من عطف الجمل عند بعضهم على اضمار العامل والمشهور انه من عطف المفردات
واما فقد احد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز قام زيد ولا
عمرو وانما جاز ولا الضالين لان في غير معنى النفي ولا يجوز ما
اختصم زيد ولا عمرو لانه للمعية لا غير الخامس عطف المفرد السببي
على الاجنبي عند الاحتياج كمررت برجل قائم زيد واخوه ويجوز
قام عمرو وغلامه وقولك في باب الاشتغال زيدا ضربت

عمرا

عمرا واخاه والسادس عطف العقد على النيف نحو واحد وعشرون
والمراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات او المئين او الالوف
والمراد بالنيف ما كان من مرتبة الاحاد وهو بشدد الياء ويخفف
وهو واوي العين من ناف ينوف اذا زاد وفي الصحاح والقاموس
وكلما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني وهذا الحكم انما يكون
عند ارادة تعلق العامل بالعقد والنيف دفعة واحدة او غير
دفعة مع انتفاء قصد الترتيب والا فلا مانع من ان يقال قبضت
منه ثلاثة فعشرين او ثم عشرين اذا قصدت الترتيب بلا مهلة
او بها قالوا ولا ينفرد بعطف العقد على النيف مطلقا وان اوهمه
كلام بعضهم السابع عطف الصفات المتفرقة مع اجتماع منعوتها
كقوله بكيت وما بكا رجل حزين على ربعين مسلوب وبالي
الثامن عطف ما حقه التثنية او الجمع نحو قول الفرزدق
ان الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد
والمراد بالمحمدين المذكورين محمد ولد الحجاج بن يوسف الثقفي ومحمد
اخوه ويروى ان الحجاج لما نعيا اليه قال سبحان الله محمد ومحمد
في يوم اي محمد ابني ومحمد اخي ومثل هذا الواقع في البيت
خرج عما حقه واي على غير ما ينبغي نظر في التسهيل ان العطف شائع
دون شذوذ مع قصد التكثير او فصل ظاهر او مقدر فمثال
التكثير قول جرير يخدي بنا نجب افنى عرائكها خمس وخمس وتاويب
وتاويب فليس الا افنى واذهب طبايعها خمسان وتاويبان بل
المراد التكثير ومثال الفصل الظاهر قوله صلى الله عليه وسلم اذن
لها بنفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف ومثال الفصل المقدر
بيت الفرزدق وقول الحجاج ومن عطف ما حقه الجمع قول ابي نواس
اقمنا بها يوما ويوما وثالثا
ويوما له يوم الترحل خامس

وبهذا البيت نبه اهل الادب عنه فيقولون اقاموا او لحوا ثمانية
لان يوما الاخر رابع وقد وصف بان يوم الرحيل خامس وحينئذ
فيكون يوم الرحيل ثامنا بالنسبة الى اول يوم كذا قيل والصواب
ان ايام الاقامة سبعة لان الثامن وهو خامس اليوم الرابع يوم رحيل
لا يوم اقامة وقد يجاب عما قيل بان الضمير من قوله له يوم
الرحيل خامس ليس عائدا الى اليوم الرابع وانما يعود الى مجموع الاربعة
المتقدمة باعتبار المذكور يعني ان يوم الرحيل خامس لما ذكر من
الايام الاربعة وجعل يوم الرحيل من ايام الاقامة في مقطعه
والله تعالى اعلم التاسع عطف ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد
وعمرو واشترك زيد وعمرو وجلست بين زيد وعمرو وليا ركها
في هذه الاحكام المتصلة فنحو سواء علي اقمت ام قعدت فانها
عاطفة ما لا يستغنى عنه والعاشر والحادي عشر عطف العام
على الخاص وبالعكس فالاول نحو قوله تعالى اغفر لي ولوالدي ولمن
دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات والثاني نحو واذ اخذنا
من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح الآية وليا ركهما في هذا
الحكم الاخير حتى كمات الناس حتى الانبياء عليهم الصلاة والسلام
وقدم الحجاج حتى المشاة فانها عاطفة خاصا على عام والثاني
عشر عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل اخر يجمعهما معنى
واحد كقوله وزججن الحواجب والعيونا اي وكحلنا والجامع بينهما
التحسين ولولا هذا التقييد لورد اشتريته بدرهم فصاعدا
اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا لان الفا في هذا المثال عطفت
عاملا حذف وهو ذهب وبقي معموله وهو صاعدا على العامل
الاخر وهو اشتريته لكن قيد الاول بان يجمعهما معنى واحد خرج
هذا المثال اذ الاشتراء وذهاب الثمن صاعدا لا يجمعهما معنى واحد
بخلاف التزجيج والتكحيل فانهما يجمعهما امر واحد وهو التحسين

والثالث

والثالث عشر عطف الشيء على مرادفه نحو انما اشكو بثي وحزني الى الله
والرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله
الا يا نخلة من ذات عرق   عليك ورحمة الله السلام
قال الدماميني وقد قيل بالحقايا لها في البيت عاطفة للمقدم
على متبوعه المؤخر بل هي عاطفة لما دخلت عليه على ضمير رفع
مستكن في الجار والمجرور وهو خبر المبتدا المؤخر الذي هو السلام
وقصارى ما فيه وقوع العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون
فصل وهو جائز في الشعر ووقع قليلا في النثر نحو مررت
برجل سواء والعدم والخامس عشر عطف المخفوض على الجوار كقوله
تعالى وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين فيمن خفض الارجل
والذي عليه المحققون ان الخفض للجوار يكون في النعت وفي التوكيد
نادرا ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع التجاور   ومعناها
الترتيب والتعقيب فيجب ان يتعلق الاجتماع على وجه يكون المعطوف
عليه مقدما على المعطوف بوجه من وجوه التقدم فمعنى الترتيب
كون ما بعدها واقعا بعد ما قبلها ومعنى التعقيب كون ما بعدها
واقعا بعد ما قبلها من غير مهلة وتراخ فان قيل التعقيب مشتمل على الترتيب
ويستلزمه فلم صرح به قلت ليبان انه معتبر في الوضع لانه
لا يلزم من استلزام التعقيب له انه معتبر في المعنى الذي وضع
الفا فلو سكت عنه لم يعلم انه وضع للفا لانه لا يلزم بل ولا
يتبادر من كونه لازما لمعناها انها موضوعة له والتعقيب
في كل شيء بحسبه بقولك تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بين التزوج
والولادة الا مدة الحمل مع لحظة الوطي ومقدمته وهي
للتعقيب مع الترتيب معنويا كان او ذكريا وهي في عطف
مفصل على مجمل نحو انا انشاناهن انشاء فجعلناهن ابكارا عربا
اترابا فقد سالوا موسى اكبر من ذلك فقالوا

أرنا الله جهرة وقد يستشكل ذلك في الذكرة المفهوم من الترتيب
الذكري ان المقصود ترتيب الذكر بين ان المقصود ترتيب
المذكور في الغاية بان يذكر بعضه اولا وبعضه ثانيا وهذا
القدر لازم للذكر مع اسقاط الفاء اذ من لازم ذكر الشيئين
في وقت ان يتقدم احدهما وان يتأخر الاخر اذ لا يتصور ذكرهما
معا وان يكون احدهما عقب الاخر فلا فائدة في ذكر الفاء وقد
يجاب بان المقصود من الترتيب الذكري ليس مجرد الترتيب
في الذكر بل ترتيب مراتب المذكور بان من ان المذكور اولا احق
ان يتقدم لتقدم رتبته على رتبة المتأخر فرتبته من رتبة
المتقدم غير متراخية عنها كثيرا فليتأمل كذا افاده شيخنا رحمه
الله وكثيرا ما تقتضي ايضا التسبب ان كان المعطوف
جملة او شبهها نحو فوكزه موسى فقضى عليه وفي الرضا
الفاء يفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف او لا فان عطفت
مفردا غير صفة فمعناها ان ملابسة المعطوف عليه
بلا مهلة وان دخلت على الصفات المتتالية فان كان الموصوف
واحدا فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها بل مصادر
تلك الصفات كقولك جاءني زيد الآكل فالنائم اي الذي
يأكل فينام وان كان الموصوف غير واحد فالترتيب في تعلق
مدلول العامل بموصوفها كما في الجوامد نحو تقدم الاقرا
فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن وان عطفت جملة على جملة
افادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقب مضمون الجملة
التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو واعترض
على الترتيب بقوله تعالى اهلكناها فجاءها بأسنا لان
مجيء البأس سبب للاهلاك فيتقدم عليه او يقارنه
وبنحو توضأ فغسل وجهه ويديه الحديث فاجيب

بان

بان المعنى اردنا اهلاكها فجاءها بأسنا واراد الوضوء وبعضهم
جعل الاية من باب القلب مبالغة في تعلق الاهلاك بهم
حتى كأنهم اهلكوا قبل مجيء البأس اي العذاب والبدر ابن مالك
جعل ذلك من الترتيب الذكري في عطف المفصل على المجمل
واعترض على الترتيب بقوله تعالى فجعله غثاء احوى واجيب بان
التقدير فمضت مدة فجعله غثاء اي جافا هشيما احوى
اي اسود واعترض بان هذا التقدير لا يدفع الاعتراض لان
مضي المدة لا يعقب ما قبله وبعضهم اجاب عن الاية
بان الفاء نائب عن ثم كالجاء عكسه وفي الرضي واعلم
ان افادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثاني
المرتب يحصل تمامه في زمان طويل اذا كان اول
اول اجزائه متعقبا كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السما
ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدي
نزول المطر لكن يتم في مدة ومهملة تجئ بالفاء ولو قيل
ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز ولا قوله وكذا قوله
فجعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة
نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم فخلقنا العلقة مضغة
فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما نظرا الى
ابتداء كل طور ثم قال ثم انشأناه خلقا اخر نظرا الى تمام الطور
الاخير او استبعادا لهذا الطور الذي فيه كمال الانسانية
من الاطوار المتقدمة وتختص الفاء بانها تعطف على الصلة
ما لا يصلح كونه صلة لخلوه من العائد نحو اللذان يقومان
فيغضب هو زيد ومثل ذلك في الخبر والصفة والحال
مثال الخبر نحو الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض
مخضرة وقول الشاعر

مطلب غثاء احوى

وانسان عيني يحسر الماء تارة   فيبدو وتارات يجم فيغرق

فعطف الفا في الابتدا جملة تصبح الارض مخضرة وهي لا تصلح ان تكون خبر المخلوق هامن الرابط على قوله انزل من السما ما وهي خبر وفي البيت عكس ذلك عطفت ما يصح ان يكون خبرا وهو قوله يبدو على ما لا يصح ان يكون خبرا وهو يحسر الما تارة ويحسر بضم السين وبكسرها نص عليه في الضيا ومثال الصفة مررت برجل يضحك فيبكي عمرو ومررت برجل يبكي عمرو فيضحك هو ومثال الحال مررت بزيد يضحك فيبكي عمرو ومررت بزيد يبكي عمرو فيضحك هو فان قلت الفا ممدود او مقصور قلت قال الرضي اذا اردت اعراب اسما حروف الكاتبة على حرفين نحو با فا تا وان لم يكن المعرب منها على ما ضعفت الالف وقلبتها همزة للساكنين فيقال هذه باء وتاء ولا يجوز في اسما الحروف حروف المعجم مع التركيب فلا تقول كتبت با حسنة كما جاز في نحو من وليت اذا جعلت اعلاما للفظ فانها موضوعة لتستعمل في الكلام المركب مع البنا فجاز لك حكاية تلك الحالة في التركيب خلاف اسما حروف المعجم فانها فانها لم توضع الا لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان او من يجري مجراهم موقوفا عليها فاذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها والدليل على ان في المد في نحو قولك يا مزيد ولم يكن في اصل الوضع قولك في الافراد يا تا با بلا مد انتهى ما اردناه منه وقال بعضهم الاجود فيها مع العامل الاعراب ومد المقصور منها نحو كتبت با وتا ويجوز فيها الحكاية كما بينها نحو كتبت با وتا ثا وجيم وحا ويجوز ترك المد بان يجرب مقصورا ممنوعا نحو كتبت تا كما اذا لطعا فت

فان

فان الاجود فيها الاعراب والمد وان لم يكن عامل يقول جيم وكاف وبا كما تقول فلان وفلانة واربعة انتهى وليتأمل قوله وان لم يكن عامل بعد قوله الاعراب والمد لان الاعراب لا يكون بدون عامل ملفوظ به ولا مقدر وثم بضم المثلثة وفتح الميم المشددة ويقال فيها ثمت بالفا بدلا من التا في حرف عطف ويقال ثمت بتا ساكنة ومفتوحة ومعناها الترتيب والتراخي والترتيب تقدم معناه واما التراخي فمعناه كون ما بعد ثم واقعا بعد ما قبلها بمهلة وتراخ فلهذا قال سيبويه ان المرور في نحو مررت برجل ثم امراة مروران لاجل تراخي احد المرورين عن الاخر انتهى وايضا لا يكون ثم السببية لانه لا يتراخى المسبب عن السبب التام وقد يجي ثم لمجرد التعقيب في الذكر والتدرج في درج سوا كان بينهما تراخ ومهلة ام لا وسوا كان الثاني هذا الاول في الزمان او لا كقوله   ان من ساد ثم ساد ابوه

ثم قد ساد بعد ذلك جده

تقدم سيادة الابن وان كانت متاخرة على سيادة ابيه لان سيادة نفسه اخص وكذا سيادة الاب بالنسبة الى سيادة الجد واجاب ابن عصفور بان ثم على ظاهرها والبيت من قبيل ادعا الترتيب في السببية بان يدعي ان الجد اتاه السودد من قبيل الاب والاب اتاه ذلك من قبيل الابن كما قال الرومي

قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم
كلا لعمري ولكن منه شيبان
كم من اب قد علا بابن ذوي حسب
كما علا برسول الله عدنان

وقد رد واعلمه بان قول الشاعر قبل ذلك تصريح بما ينافي هذا
المعنى وذلك لان محصول الكلام على ما اجاب ان سودد الاب
سابق على سودد الجد كما ان سودد الابن سابق على سودد الاب
وقوله قبل ذلك تصريح بان سودد الجد مقدم على سودد الاب
وهذا ظاهر سوا جعل قبل ذلك متعلقا بساد او حالا من جده
قدمت عليه اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلانه اذا
جعل قبل ذلك حالا من جده وجب ان يتصف الجد بالقبلية
وقت اتصافه بالسيادة لانه مبين لهيئة الفاعل
حال كونه فاعلا والجد لا يتصف بالقبلية الا قبل ان يجامعه
الاب في الوجود اذ لو جا لزال القبلية المقيد فتامل
وقد تقع موقع الفا في افادة الترتيب والتعقيب وتقع الفا
موقع ثم في افادة المهلة فالاول كقوله

كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب

اي فاضطرب فان المراد اذا جرى في انابيب اضطرب الرمح من غير
تراخ مع ان ثم في الاصل للتراخي وما ذكر من ان الاضطراب يعقب
يعقب الجري بلا تراخ اعترض بان الظاهر انه ليس كذلك بل الاضطراب
والجري في زمن واحد وعلى هذا فينبغي ان يعترض به على ما قيل
من افادة الفا الترتيب فان قيل ان الاول علة للاضطراب
فهو متقدم عليه بالذات والاضطراب متاخر عنه فيجعل
به الترتيب قيل هذا يتوقف على انهم يكتفون بمثل هذا الترتيب
المستفاد منها والثاني كقوله تعالى ثم خلقنا النطفة
علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما
فكسونا العظام لحما فالفا في الثلاثة بمعنى ثم قال الكوفيون
وتقع ثم زائدة كقوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض
الى قوله ثم تاب عليهم واجيب بان الجواب فيها مقدر اي

لجا

لجاوا الى الله فاستغفروه ثم تاب عليهم وقال الفرا وتقع للاستئناف
نحو اعطيتك الفا ثم اعطيتك قبل ذلك مالا ذكر له
المتاخرون معاني انتهت الى اثني عشر احدها الشك هذا المعنى الاصولي
او مطلق التردد الثاني الابهام بالموحدة ويعبر عنه بالتشكيك
والمراد التعمية على المخاطب مع علم المتكلم بالحال فالشك من جهة
المتكلم والابهام من جهة السامع ومثل في المغني للابهام بقوله
تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وقال
الشاهد في او الاولى انتهى قال الدماميني لم امتنع لم امتنع
كون الشاهد في او الثانية ايضا والمعنى وان احد الفريقين
منا ومنكم لثابت له احد الامرين كونه على هدى او كونه في ضلال
مبين قال الشمني واقول لا يخفى ان معنى الابهام فيه زيادة
على احد الشيئين او الاشيا وان معنى احد الشيئين او الاشيا
في جميع معاني او ما عدا معنى بل ومعنى الواو كما يقول المص
يعني ابن هشام في التنبيه الاتي فلا يلزم من كون معنى الاية
ان احد الامرين ثابت لاحد الفريقين ان يكون فيها الابهام
بل لا بد من زيادة اعتبار وهو قصد المتكلم الى الابهام وقد
اعتبر ذلك في او الاولى فلا حاجة الى اعتباره في او
الثانية لان اعتباره في احدهما يغني عن اعتباره في الاخرى
فان قلت فهلا اعتبر الابهام في الثانية دون الاولى
قلت اعتبر في الاولى لتقدمها ولان الغرض ابهام محل
الهداية والضلال والاولى هي الواقعة بين محليهما الاول
اذ لو لم يقل او لم يحصل لكان الابهام وفي الكشاف
والمعنى وان احد الفريقين من الذين يوحدون الرازق
من السموات والارض بالعبادة ومن الذين يشركون
به الجماد الذي لا يوصف بالقدرة لعلى احد الامرين

من الهدى والضلال وهذا من كلام المصر الذي كل من سمعه
قال لمن خوطب به قد انصفك صاحبك وفي درجة بعد
تقدمه ما قدم من التقرير البليغ دلالة خفية على من هو من الفريقين
على الهدى او من في الضلال المبين ولكن التعرض اصل بالمجادل
الى الغرض وهجم به على الغلبة وانما خولف بين حرفي الجر
الداخلين على الحق والضلال لان صاحب الحق كانه مستعل
على فرس جواد يركضه حيث شا والضلال كانه منغمس في ظلام
مرتبك لا يدري اين يتوجه انتهى هذا وفرق بعضهم بين
الابهام والتشكيك بان المراد من الابهام الاخفا بحسب
بادي الراي وترك التعيين لداع يدعو اليه وهو في الاية
ان لا يصرح بنسبة الضلال الى المخاطبين لئلا يزيد غيظهم
وليس المراد منه ايقاع السامع في الشك في اصل الحكم وهو
ظاهر وفرق بينهما بعبارة اخرى وهو ان المقصود من
التشكيك ايقاع المخاطب في الشك والمقصود في الابهام
عدم مواجهة المخاطب بالتصريح والتعيين لمصلحة
اقتضت ذلك لا ايقاعه في الشك وان لزم ذلك وفرق
بين المقصود والحاصل تبعا بلا قصد وعبارة اخرى الفرق
بين التشكيك والابهام ان المقصود في الاول ايقاع
الشبهة في قلب السامع وفي الثاني الاخفا عنه وان لزم
احدهما الاخر لكن فرق بين ما يقصد وما يحصل بدون
قصد والثالث التخيير وهي الواقعة بعد الطلب وقبل
ما يمتنع فيه الجمع نحو تزوج هندا او اختها وخذ من مالي
درهما او دينارا فان قلت فقد مثل العلما باية الكفارة
والفدية للتخيير مع امكان الجميع قلت يمتنع الجمع بين
الاطعام والكسوة والتحرير اللاتي كل منهن كفارة وبين

الصيام

الصيام والصدقة والنسك اللاتي كل منهن فدية بل يقع واحدة
منهن كفارة او فدية والباقي قربة مستقلة خارجة عن ذلك قال
الاسنوي في التمهيد لو اتى بخصال الكفارة كلها اثيب على كل واحد
منها لكن ثواب الواجب اكثر من ثواب التطوع ولا يحصل الا على واحد
فقط وهو اعلاها ان تفاوتت لانه لو اقتصر عليه لحصل له ذلك
فاضافة غيره اليه لا تنقصه وان تساوت فعلى احدها وان ترك
الجميع عوقب عن ادناها لانه لو اقتصر عليه لاجزا ذكره ابن التلمساني
في شرح المعالم وهو حسن والرابعة الاباحة وهي الواقعة بعد الطلب
وقبل ما يجوز فيه الجمع نحو جالس العلما او الزهاد وتعلم الفقه او النحو واذا
دخلت لا الناهية امتنع فعل الجميع وتعلم ولا تطع منهم اثما او كفورا
اي لا تفعل احدهما فاما فعله فهو احدهما وتخصيصه انها تدخل
للنهي عما كان مباحا وكذلك النهي الداخل على التخيير وفاقا للسيرافي
وذكر ابن مالك ان اكثر ورود او للاباحة في التشبيه نحو فهي
كالحجارة او اشد قسوة والتقدير نحو فكان قاب قوسين او ادنى فلم
يخصها بالمسبوقة بالطلب والظاهر ان المراد بالطلب صيغته
لانه طلب في الاباحة وان المراد بعض صيغ الطلب وليس المراد
الاباحة الشرعية العقلية او العرفية لان الكلام في الكلام
في معنى او قبل ظهور الشرع في اي وقت كان وعداي فيهم كانوا
الخامس جمع الجمع المطلق قالوا وقاله الكوفية والاخفش
والجرمي واحتجوا بقول توبة
وقد زعمت ليلى باني فاجر … لنفسي تقاها او عليها فجورها
وقيل وفيه للابهام وقول
قوم اذا سمعوا الصريخ رايتهم … ما بين ملجم مهره او سافع
الاضطراب كيل فعن سيبويه اجازة ذلك بشرطين بتقدم نفي
او نهي واعادة العامل نحو ما قام زيد او ما قام عمرو ولا يقم

عم نقله عنه ابن عصفور ويؤيده انه قال في ولا تطع منهم آثما او كفورا
ولو قلت او لا تطع كفورا انقلب المعنى يعني انه يصير اضرابا عن
النهي الاول ونهيا عن الثاني فقط وقال الكوفيون وابو علي وابو
الفتح وابن برهان تاتي للاضراب مطلقا واختلف في وارسلناه
الى مائة الف او يزيدون فقال الفراء بل يزيدون هكذا جاء في التفسير
مع صحته في العربية وقال بعض الكوفيين بمعنى الواو وللبصريين
فيها اقوال قيل للابهام وقيل للتخيير اي اذا راهم الرائي يخير بين ان يقول
هم مائة الف او يقول هم اكثر نقله ابن الشجري عن سيبويه
وفي ثبوته عنه نظر ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع احدهما
وقيل هي للشك مصروفا الى الرائي ذكره ابن جني وهذه الاقوال
غير القول بانها بمعنى الواو مقولة في وما امر الساعة الا كلمح البصر
او هو اقرب فهي كالحجارة او اشد قسوة والسابع التقسيم نحو
الكلمة اسم او فعل او حرف اي مقسمة الى الثلاثة تقسيم الكلي الى جزئياته
فتصدق على كل منها ما ذكره ابن مالك في منظومته وفي شرح الكبرى
ثم عدل عن ذلك في التسهيل وشرحه فقال تاتي للتفريق المجرد
عن الشك والابهام والتخيير واما هذه الثلاثة فان كل منها
افريقا مصحوبا لغيره ومثل بنحو ان يكن غنيا او فقيرا
وقالوا كونوا هودا او نصارى قال وهذا اولى من التعبير
بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم اجود نحو الكلمة اسم وفعل
وحرف وقوله   كما الناس مجروم عليه وجارم
ومن مجيئه باو وقوله
فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما   صدور رماح اشرعت او سلاسل
انتهى ومجيء الواو في التقسيم اكثر لا يقتضي ان او لا تاتي له
بل اثبات الاكثرية للواو يقتضي ثبوته في او بقلة وقدح
ثبوته في البيت وليس فيه دليل لاحتمال ان يكون لا بد من احدهما

يحذف

فحذف لا بد من احدهما فحذف المضاف كما قيل في يخرج منهما اللؤلؤ
والمرجان وغيره عدل عن العبارتين فعبر بالتفصيل ومثله بقوله
تعالى قالت اليهود وقالوا كونوا هودا او نصارى كونوا نصارى
وقال بعضهم مجنون فاو فيهما للتفصيل الاجمال ثم قالوا الثامن ان
تكون بمعنى الا في الاستثناء وهذه ينتصب المضارع بعدها باضمار
ان كقوله لاقتلنه او يسلم التاسع ان تكون بمعنى الى وهذه
كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بان مضمرة نحو لالزمنك
او تقضيني حقي اي الى ان تقضيه العاشر التقريب قاله الحريري
وغيره نحو ما ادري اسلم او ودع هذا نفيا للظن فصرح سلامه
بالوداع ونحوه ما ادري اذن او اقام يقال اسرع في الاذان
كالاقامة الحادي عشر الشرطية نحو لاضربنك اعشت او مت اي
ان عشت بعد الضرب وان مت ومثله لاتينك اعطيتني او حرمتني
قاله ابن الشجري الثاني عشر التبعيض نحو كونوا هودا او نصارى
نقله ابن الشجري عن الكوفيين قال في المغني والذي يظهر
لي انه انما اراد معنى التفصيل فان كل واحد مما قبل او التفصيلية
وما بعدها بعض لما تقدم عليهما من المجمل ولم يرد انها ذكرت
لتفيد مجرد معنى التبعيض وفيه ايضا التحقيق ان او موضوعة
لاحد الشيئين او الاشياء وهو الذي يقوله المتقدمون وقد تخرج
الى معنى الواو واما بقية المعاني فمستفادة من غيرها ومن
العجب انهم ذكروا ان من معاني صيغة افعل التخيير والاباحة ومثلوه
بنحو خذ من مالي دينارا او درهما وجالس الحسن او ابن سيرين
ثم ذكروا ان او لتفيدهما ومثلوا بالمثالين المذكورين لذلك
ومن البين ان المفاد المعنى العاشر فاو فيه انما هي للشك على زعمهم
وانما استفيد التقريب من اثبات اشتباه السلام بالوداع
اذ حصول ذلك مع تباعد ما بين الوقتين ممتنع او مستبعد

وتبيحون قال انها في الشرطية ان يقول و للعطف لانه قدر مكانها
وان والحق ان الفعل الذي قبلها على معنى الذي قبلها على معنى
حرف الشرط كما قدره هنا القائل وان او على بابها ولكنها على ما فيه
معنى الشرط دخل المعطوف في معنى الشرط انتهى وقال السفاقسي
قال التسهيلي وابن الضائع او لاحد الشيئين او الاشياء وانما وقعت
والخبر المشكوك من جهة ان الشاك تردد بين امرين من غير ترجيح
لا انها موضوعة للشك ولهذا يكون في الخبر من غير شك اذا اريد
الابهام على المخاطب واما التي للتخيير فعلى اصلها لان المخير انما يريد
احد الشيئين واما التي زعموا انها للاباحة فلم تؤخذ الاباحة
من لفظ او ولا معناها وانما اخذت من صيغة الامر مع قرائن
الاحوال انتهى وقوله ومن العجب الى اخره رد بانه لا عجب فلان
كلا من التخيير والاباحة قد يضاف الى صيغة الامر وقد يضاف
الى او ولا يكون او للتخيير بين الشيئين او اكثر ولا اباحة
الا متاخرا او عنهما او معناهما فلو الحادهما لهما فحيث مثل هنالك
للصيغة قطع النظر فيهما عن او وحيث مثل بهما لاو قطع النظر
فيهما عن الصيغة قال التفتازاني في التلويح ان التخيير
والاباحة قد يضافان الى صيغة الامر وقد يضافان
الى كلمة او والتحقيق ان كلمة او لاحد الامرين او الامور وان
جواز الجمع وامتناعه فانما هو بحسب محل الكلام ودلالة القرائن
انتهى وقوله والحق ان الفعل الى اخره يحتمل ان يكون هذا من الحال
المقدرة اي لاضربنه مقدار حياته او مقدار موته والمعنى
لاضربنه على كل حال ولا حاجة الى تقدير الشرط ولا الى تقدير
قد على ما اختاره ابن مالك وجماعة وهي ضربان
منقطعة وستاتي ومتصلة وتنحصر في نوعين وذلك لانها
اما ان تتقدم عليها همزة التسوية واما ان تتقدم عليها

همزة

همزة يطلب بها وبام التعيين اي ايهما في الدار وام هذه في النوعين
عاطفة عند الجمهور وفي كتاب البديع انها ليست بحرف عطف وذهب
ابن كيسان الى ان اصلها او والميم بدل من الواو ولا دليل يدل
له على ذلك وذكر ابو جعفر النحاس في ام هذه خلافا وان ابا
عبيدة ذهب الى انها بمعنى الهمزة فاذا قلت اقام زيد ام
عمرو فالمعنى اعمرو قام فيصير على مذهبه استفهامين وربما توهم
ان المراد بهمزة التسوية الهمزة الواقعة بين كلمة سواء بخصوصها
وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد ما ابالي وما ادري وليت
شعري وليت شعري ونحوهن والضابط انها الهمزة الداخلة
على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو سواء عليهم استغفرت
لهم ام لم تستغفر لهم ونحو ما ابالي اقمت ام قعدت الا ترى
انه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه وما ابالي بقيامك ام قعودك
والحامل على التوهم المذكور ان التسوية ماخوذة من كلمة سواء
والمسبوقة بهمزة التسوية تقع بين جملتين فعليتين
نحو ما تقدم واسميتين كقوله
ولست ابالي بعد فقدي مالكا اموتي ناء ام هو الان واقع
ومختلفتين نحو قوله سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون
واما المسبوقة بهمزة يطلب بها وبام التعيين فتقع بين مفردين
غالبا ويتوسط بينهما ما لا يسال عنه نحو انتم اشد خلقا ام السما
بناها ووجه كونها هنا وقعت بين مفردين مع ان المتقدم
عليها في الصورة جملة ان السما معطوف على انتم واشد خلقا خبر
متقدم ان المتعاطفين تقديرا فهو في التقدير كقولك ازيد
ام عمرو قام او يتاخر عنهما نحو وان ادري اقريب ام بعيد
ما توعدون وبين فعلين كقولها اي ازنيت ام عاد في حكم لان الارجح
كون فاعل الفعل محذوف اي هذين هي وبين اسميتين

كقوله

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا
شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر

فابن سهم وابن منقر خبران لا صفتان والأصل ما أدري أشعيث
ابن سهم أم هو ابن منقر فحذف الهمزة والتنوين منهما كما حذف
التنوين من عمرو الذي هشم في قوله

عمرو الذي هشم الثريد لقومه
ورجال مكة مسنتون عجاف

وبين فعلية واسمية كقوله تعالى أأنتم تخلقونه أم نحن
الخالقون أي أيما خلقه وبين مفرد وجملة كقوله تعالى
قل إن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون أم يجعل له وقد
يستغنى بلا عن المعادل نحو أتفعل أم لا وإنما سميت في النوعين
متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر
وعلى هذا فالاتصال بين السابق واللاحق فأطلق عليها
أنها متصلة باعتبار متعاطفيها المتصلين فتسميتها بذلك
إنما هو لأمر خارج عنها وبعضهم يقول سميت متصلة لأنها
اتصلت بالهمزة حتى صارت في إفادة الاستفهام بمثابة
كلمة واحدة ألا ترى أنهما جميعا بمعنى أي فيكون اعتبار هذا
المعنى في تسميتها أولى من الوجه الأول لأن الاتصال
على هذا الوجه راجع إليها نفسها لا إلى أمر خارج عنها لكن
هذا إنما يتأتى في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة
التسوية فيترجح الوجه الأول لشموله للنوعين وتسمى أيضا
المعادلة لمعادلتها الهمزة في إفادة التسوية في النوع
الأول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان
من أربعة أوجه أحدها أن الواقعة بعد همزة التسوية

لا

لا تستحق جوابا لأن المعنى معها ليس على الاستفهام بل هو خبر
محض ثانيها أن الكلام معها ليس على الاستفهام بل هو خبر محض
ثانيها أن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر وليست
أم المعادلة لهمزة الاستفهام كذلك لأن الاستفهام معها
على حقيقته فلا تصديق ولا تكذيب مع وجوده والمسبوقة
بهمزة الاستفهام إنما تجاب بالتعيين لما ثبت عنده مسندا إليه
أو مسندا أو غير ذلك من المتعلقات كالظرف والحال لأنها سؤال
عنه فإذا قيل أزيد عندك أم عمرو قيل في الجواب زيد أو قيل عمرو
لأنه هو الظاهر ولا يقال في جواب ذلك لا ولا نعم لأنه الغرض من تعيين
أحدهما قال الحريري في درة الغواص والعامة لا يفرقون بين
أم وأو فإذا قال في الدار زيد أو عمرو فيحسن الجواب بما في الدار
أو أحدهما وإن لم يعينه بخلاف إذا سألها فإنه يجب التفصيل
فيقول زيدا أو عمرو فلا يجوز الإبهام فلو أجيب لهذا الجواب
في الأولى كنت أجيب السؤال وزيادة وثالثها ورابعها أن أم
بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ولا تكون الجملتان
معها إلا في تأويل المفردين وقد تسقط همزة والهمزة لها وبام
التعيين عند أمن اللبس وفهم المراد وتكون أم متصلة على حالها
قرأ ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم بإسقاط الهمزة
ومثله ما تقدم من قوله شعيث البيت وقوله

بدا لي منها معصما حين جمرت ۞ وكف خضيب زينت ببنان
فوالله ما أدري وإن كنت داريا ۞ بسبع رمين الجمر أم بثمان

أي أبسبع وحذفها مع أم مطرد وأجاز الأخفش حذفها في الاختيار
وإن لم يكن بعدها أم وجعل منه قوله تعالى وتلك نعمة
تمنها علي فإن لم تسبق بإحدى الهمزتين لفظا أو تقديرا
أو عطفت المفرد فقليل بل قال المغاربة إنها لا تكون عاطفة

لا في مفرد ولا جملة ولا يفارقها جملة معنى الاضراب عن الكلام
السابق والاعراض عنه وكثيراً ما تقتضي مع ذلك استفهاماً حقيقياً
عما يذكر بعدها نحو انها لابل ام شاء اي بل اهي شاء اعرض عن الكلام الاول
واستفهم انها اهي شاء فكانه قد راى سواداً فقال انها لابل ثم لما قرب
وعلم انها ليست بلا اعرض عن كلامه واستانف السؤال قائلاً اهي شاء
وكقوله ازيد عندك ام عمرو فلما سال ولام سكت عن السؤال
الاول فتركه واعرض عنه واستانف سؤالاً فقال اعندك
عمرو والمنقطعة نادرة بعدها في الاول مبتدا محذوف فلكونها لا تدخل
على المفرد او انكاراً نحو ام له البنات اي بل اله البنات وقد لا تقتضيه
البتة نحو ام هل تستوي اذ لا يدخل استفهام على استفهام ونحو
لا ريب فيه ام يقولون افتراه واعلم ان حصر ام في المتصلة
والمنقطعة مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى انها تكون زائدة
قال في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير ان التقدير افلا تبصرون
انا خير والزيادة ظاهرة في قوله
يا ليت شعري ولا منجى من الهرم ** ام هل على العيش بعد الشيب من ندم
وقد تحذف ام والمعطوف بها كقوله
دعاني اليها القلب اني لامره ** سميع فما ادري ارشد طلابها
اي ام غي وقد يحذف المعطوف بها وحدها بتعويض لا نحو ازيد
عندك ام لا اي ام لا زيد يقوم ام لا قيل ويحذف دون تعويض
وجعل منه قوله تعالى افلا تبصرون ثم ابتدا انا خير ووجه
المعادلة ان الاصل ام تبصرون ثم اقيمت الاسمية مقام الفعلية
والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا عنده
بصراء قال الزمخشري وحذف المعطوف عليه وجعل منه ام
كنتم شهداء اي اتدعون على الانبياء اليهودية ام كنتم شهداء
ووافقه الواحدي وقدّر ابلغكم ما تنسبون الى يعقوب

اي ام لم تبصرون صح

من

من ايصائه بنيه باليهودية ام كنتم مسألة قال ابن هشام
اذا عطفت بعد الهمزة باو فان كانت همزة التسوية لم يجز
قياساً وقد اولع الفقهاء وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذا
او كذا وهو نظير قولهم يجب اقل الامرين من كذا او كذا
والصواب العطف في الاول بام وفي الثاني بالواو وفي
الصحاح تقول سواء علي قمت او قعدت ولم يذكر غير ذلك
وهو سهو وفي كامل الهذلي ان ابن محيصن قرا من طريق الزعفراني
اولم تنذرهم وهذا من الشذوذ بمكان انتهى قلت واقول الدماميني
اعلم ان السيرافي قال في شرح الكتاب اذا دخلت بعدها
الف الاستفهام لزمت ام بعدها كقولك سواء علي اقمت
ام قعدت واذا كانت بعد سواء فعلان بغير استفهام كان
عطف احدهما على الاخر باو كقولك سواء علي قمت او قعدت
انتهى كلامه وهو نص صريح يقتضي بصحة قول الفقهاء ونحوهم
سواء كان كذا او كذا وبصحة التركيب الواقع في الصحاح وقراءة
ابن محيصن التي لا همزة فيها بعد سواء فجميع ذلك موجه لا خطا
فيه ولا شذوذ في العربية فان قلت فما وجه العطف
باو والتسوية انما تكون بين شيئين فصاعداً واو لاحد
الشيئين او الاشياء قلت وجه السيرافي بان الكلام محمول
على معنى المجازاة فاذا قال سواء علي قمت او قعدت
فتقديره ان قمت او قعدت فهما علي سواء وعليه فلا يكون
سواء خبراً مقدماً ولا مبتدا فليس التقدير قيامك او قعودك
سواء بل سواء خبر مبتدا محذوف اي الامران سواء وهذه
الجملة دالة على جواب الشرط المقدر وصرح
الرضي بمثل ذلك فقال ويجوز بعد سواء ولا ابالي
ان تاتي باو مجرداً عن الهمزة نحو سواء علي قمت او قعدت

ولا أبالي أقمت أو قعدت بتقدير حرف الشرط وأنشد
قول الشاعر

ولست أبالي بعد آل مطرف … حتوف المنايا أكثرت أو أقلت

وحكى الرضي أيضا أن أبا علي الفارسي قال لا يجوز أو بعد
سواء فلا يقال سواء علي قمت أو قعدت قال لأنه يكون
المعنى سواء علي أحدهما وذا لا يجوز لأن التسوية تقتضي شيئين
فصاعدا انتهى ولعل هذا كذا في الأصل لكن قال الرضي ويرد
عليه أن معنى أو أيضا أحد الشيئين أو الأشياء فيكون معنى سواء علي
أقمت أم قعدت سواء علي أيهما فعلت أي الذي فعلت من الأمرين
وهذا أيضا ظاهر الفساد وإنما لزمه ذلك في أو وأم لأنه
جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدأ والوجه أن سواء خبر مبتدأ
محذوف أي الأمران سواء ثم بين الأمرين بقوله أقمت
أم قعدت والجملة سادة مسد جواب الشرط الذي لا شك
في تضمن الفعل بعد سواء وما أبالي معناه ألا ترى إلى إفادة
الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذاك إلا التضمن معنى الشرط
انتهى وقد أجيب عن جزم ابن هشام بعدم صواب قول الفقهاء
يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا بأن المبين ليس الأمرين
حتى يمتنع العطف بأو وإنما المبين الأقل وهو أحدهما
فجاز العطف **إمّا** وفيها أربع لغات كسر الهمزة
وهي لغة أهل الحجاز ومن جاورهم وهو الفصيح وفتحها
وهي لغة قيس وأسد وتميم وإبدال ميمها الأولى ياء مع كسر الهمزة
وفتحها والأصل إن ما ضمت إليها ما وقد جاءت على
الأصل في قوله

وقد كذبتك نفسك فاكذبنها … فإن جزعا وإن إجمال صبر

واختلف

واختلف فيها هل هي بسيطة أم مركبة من إن وما قولان تقدم
وهو مذهب سيبويه والدليل عليه اقتصارهم على إن في
الضرورة نحو ما تقدم من قوله فإن جزعا وإن إجمال صبر ومن
قوله وإن من خريف وأجيب بأنه يحتمل أن يكون إن في البيتين
شرطية حذف جوابها والتقدير إن كنت ذا جزع فلا جزع
وإن كنت بحمل صبر فأجمل وإن سقته من خريف فلم يعدم الري
فلو صحت لجاء على القول بالتركيب حكيت ونسبة إما هذه
إما الشرطية وهي مركبة من إن وما بلا نزاع قال الله تعالى وإما
تخافن من قوم خيانة وشرط العطف بها أن تسبق بمثلها فإنه
لا بد من تكرارها وذلك غالب لا لازم فقد يستغنى عنها بأن
الشرطية ولا النافية كقوله

فإما أن تكون أخي بصدق … فأعرف منك غثي من سميني
وإلا فاطرحني واتخذني … عدوا أتقيك وتتقيني

وقد يستغنى عن الأولى بالثانية كقوله

تلم بدار قد تقادم عهدها … وإما بأموات ألم خيالها

أي إما بدار والفراء يقيس عليه فيجيز زيد يقوم وإما يقعد
كما يجوز أو يقعد وقد يحذف الأولى ويرجع بالثانية إلى الأصل
كقوله

سقته الرواعد من صيف … وإن من خريف فلن يعدما

أي إما من صيف وإما من خريف كذا قدره سيبويه وترد لما
ترد له أو من المعاني من التخيير نحو تزوج إما هندا وإما
أختها والإباحة نحو جالس إما العباد وإما الزهاد والشك
والإبهام والتقسيم نحو الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف
ولا ترد للإضراب ولا بمعنى بل ولا بمعنى إلى ولا إلا كي
التعليلية والفرق بين أو وإما من وجهين أحدهما

ان اما لا بد من تكرارها كما تقدم والثاني ان الكلام مع اما الثاني
من اوله على ما جئ بها لاجله بخلاف او وما ذكره المصـ
من ان اما عاطفة قال به اكثر النحويين ويعني المقابل
بذلك اما الثانية في قولك جاني اما زيد واما عمرو قال
الرضي وسيبويه من جعلها حرف عطف كونها بمعنى او ولا يلزم
ذلك فان معنى ان المصدرية معنى ما المصدرية ولا الاولى
ناصبة للمضارع دون الثانية والتحقيق غير عاطفة واليه
ذهب يونس والفارسي وابن كيسان ووافقهم ابن مالك
على ذلك لملازمتها غالبا الواو العاطفة ولا يدخل عاطف
على عاطف قال ولان وقوعها بعد الواو مسبوقة
بمثلها في مثل لا زيد ولا عمرو فيهما ولا هذه غير عاطفة
باجماع فليكن اما كذلك وقد صرح ابن الحاجب في شرح المفصل
بان مجموع قولنا واما هو العاطف في جا اما زيد واما عمرو
قال ولا يبعد ان تكون صورة الحرف مستقلة حرفا
في موضع وبعض حرف في موضع اخر كيا مع ابا وعلى هذا
فلا يرد شي مما احتجوا به ونقل ابن عصفور الاجماع على ان اما
الثانية غير عاطفة كالاولى وليس بسديد لان الكتب
طافحة بنقل الخلاف في ذلك قال وانما ذكروها في باب
العطف لمصاحبتها لحرفه وهو الواو وفي كل لكن لما كان
المراد منها هنا ليس مطلق الجمع وانما المراد احد الشيئين
او الاشياء جئ بها قرينة على ذلك وزعم بعضهم ان اما
عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما وعطف
الحرف على الحرف غريب وهذا المعقول حكاه ابن الحاجب
وجوزه وقال انه لا يبعد وحكى الرضي عن الاندلسي ان
اما الاولى مع اما الثانية حرف عطف قدمت احديهما

على

على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة لاما الثانية على الاولى
حتى يصير الحرف واحدا ثم يعطف لمعنا ما بعد الثانية
على ما بعد الاولى قال الرضي وهذا عذر بارد لان تقدم
بعض العطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعض
وعطف الحرف على الحرف غير موجودة قال الدماميني قلت
الاولان ممنوعان واما الثالث ففيه نظر لان صاحب هذا
الراي لم يدع عطف حرف على حرف اذ العاطف عنده مجموع اما
الاولى واما الثانية فهما بالنسبة الى العطف حرف واحد
واما اما الاولى فالخلاف في انها غير عاطفة لاعتراضها
بين العامل والمعمول في نحو قام اما زيد واما عمرو واذ زيد
فاعل وقد اعترض بينهما اما فكيف يتصور ان يكون عاطفة
والحالة هذه وبين احد معمولي العامل ومعموله الاخر

وبل ومعناها الاضراب وللعطف بها عند
الجمهور شرطان احدهما افراد معطوفها الثاني ان تسبق
بايجاب او امر او نهي او نفي وهي بعد الاولين تجعل ما قبلها
كالمسكوت عنه من قبل انه لا يحكم عليه بشي وتثبت الحكم
لما بعدها فنحو جا زيد بل عمرو يحتمل مجي زيد وعدم مجيه
وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجي قطعا واما
اذا انضم اليه لا نحو جاني زيد لا بل عمرو فهي تفيد عدم
مجي زيد قطعا وبعد الاخيرين تقرر حكم ما قبلها
وتجعل ضده لما بعدها الا ان تكن كذلك فهي لتقرير حكم ما قبلها
على حاله وتجعل ضده لما بعدها واجاز المبرد ان تكون
ناقلة معنى النفي والنهي الى ما بعدها وعلى قوله
فيصح ما زيد قايما بل قاعدا وذلك ان ما انما عملت
للنفي وما بعد بل على قوله يصح كونه منفيا بعد

التي فيصح عمل ما قبله ويختلف المعنى بالنفي والإثبات لأن ما بعد
بل مع النصب منفي ومع الرفع مثبت ومنع الكوفيون أن يعطف بها
بعد غير النفي وشبهه قال هشام محال ضربت زيدا بل إياك انتهى
ومنعهم ذلك مع سعته فاسد لكثرته على قلته وتزاد قبلها
لا لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب يعني أي لا تذكر قبل بل لا
العطف ونفي ما بعدها بل لتوكيد الإضراب بأن ينفي بها
الإيجاب الذي قبلها وتصيرها نصا في النفي بعد صيرورته
بحرف الإضراب كالمسكوت عنه يحتمل النفي وغيره وذلك
هو حقيقة تأكيد الإضراب كقوله

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم ... يقض للشمس كسفة أو أفول

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ومنع ابن درستويه
زيادتها بعد النفي وليس بشيء كقوله

وما هجرتك لا بل زادني شغفا ... هجر وبعد تراخى لا إلى أجل

وقال ابن عصفور لا ينبغي أن يقول بزيادتها مع بل في النفي
إلا أن يشهد له سماع قيل وقد سمع ذلك من كلام العرب وإن
تلاها جملة كان معنى الإضراب إما الإبطال نحو وقالوا
اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون ونحو أم يقولون
به جنة بل جاءهم بالحق وإما الانتقال من غرض إلى آخر
وهي في ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح وخالف
في ذلك البدر بن مالك وصرح بأنها عاطفة في قوله وإن
كان المعطوف بها جملة ومن دخولها على الجملة قوله

بل بلد ملء الفجاج قتمه ... إذ التقدير بل رب بلد

موصوف بهذا الوصف قطعته ووهم بعضهم فزعم

القا

انما تستعمل وقد تكرر بل في الجمل رجوعا عما ولي المتقدمة
نحو بل قالوا أضغاث أحلام بل افتراه بل هو شاعر أو تنبيها
على رجحان ما في المتأخرة نحو بل ادارك علمهم في الآخرة بل هم
في شك منها بل هم منها عمون لا وهي لنفي الحكم الثابت
لما قبلها وللعطف لها شروط أحدها إفراد معطوفها خلافا
خلافا لابن الخباز في النهاية فإنه جوز أن يعطف بلا الجملة
نحو زيد قائم لا عمرو قاعد وليقم زيد لا ليقم عمرو وثانيها
أن لا يقترن بعاطف وثالثها أن تسبق بإيجاب أو أمر
اتفاقا فالأول كجاء زيد لا عمرو واضرب زيدا لا عمرا أو نداء خلافا
لابن سعدان نحو يا ابن أخي لا ابن عمي وفي معنى الأمر والدعاء
نحو غفر الله لزيد لا لبكر والتحضيض خلافا للرضي نحو هلا تضرب
زيدا لا عمرا وأجاز الفراء العطف بها على اسم لعل كما يعطف بها
على اسم إن نحو لعل زيدا لا عمرا منطلق ولا يعطف بها بعد
الاستفهام ولا بعد النفي نحو ما ضربت زيدا لا عمرا ورابعها أن لا يصدق
أحد متعاطفيها على الآخر نص عليه السهيلي والأبدي وأبو
حيان وهو حق فلا يجوز جاءني رجل لا زيد وعكسه ويجوز
جاءني رجل لا امرأة وعلله الأبدي بأن لا تدخل للتأكيد النفي
وليس المفهوم من الكلام الأول ما ينفي الفعل عن الثاني فإن
أريد ذلك المعنى جيء بغير فيقال غير زيد بخلاف المثال الأخير
ونحوه فإن مفهوم الخطاب يقتضي من قولك جاءني رجل
نفي المرأة ونحوها فدخلت لا للتصريح بما اقتضاه
المفهوم قال الزجاجي وخامسها أن لا يكون المعطوف عليه
معمول فعل ماض فلا يجوز جاءني زيد لا عمرو ومع إجازتهم
ذلك في المضارع قالوا لأنها تكون نافية للماضي ونفي الماضي
لا يجوز وما جاء منه حفظ ولم يقس عليه وقيل لأن القائل

مقدر بعد العاطف ولا يقال لا عمرو الا على الدعا قال ابن هشام وهو مردود بانه لو توقفت صحة العطف على تقدير العامل بعد الحرف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعد ورد بقوله

كان دنانير حلفت بلبونه ٭ عقاب تنوفى لا عقاب القواعل

فعطف عقاب الثاني على عقاب الاول وهو معمول الفعل ماض وفي الرضى ولا تجي اي لا بعد الاستفهام والعرض والتمني والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهي ولا تعطف الا الاسمية ولا الماضي على الماضي فلا يقال قام زيد لا قعد لانه جملة ولفظة لا موضوعة لعطف المفردات وقد تعطف مضارعا على مضارع على قلة نحو اقوم لا اقعد والمجوز مضارعته للاسم فكانك انا قلت انا قائم لا قاعد ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف لا يقال قام زيد لا عمرو لا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر وان قصدت ذلك ادخلت الواو في المكرر فقلت ولا بكر ولا خالد فخرج لا عن العاطف وتمحض لتاكيد النفي العاطف عليه انتهى وقد يحذف المعطوف عليه بلا نحو اعطيتك لا لتظلم الناس اي لتعدل لا لتظلم **ولكن** لسكون النون ومعناها الاستدراك واما تعطف بشرط احدهما افراد معطوفها فان تليها جملة فغير عاطفة وانما هي حرف ابتدا اي حرف يبتدا بعده الجمل اي تستانف وتنقطع عما قبلها من جهة الاعراب سواء كانت بالواو ونحو ولكن كانوا هم الظالمين او بدونها كقوله

ان ابن ورقا لا تخشى بوادره ٭ لكن وقائعه في الحرب تنتظر

وقد يقال يشتبه كونها حرف ابتدا استئناف الجملة التي بعدها مع انها قد تكون معطوفة بالواو ويمكن ان

يقال

يقال المراد بكونها حرف ابتدا مجرد انها غير عاطفة للجملة فلا ينافي ان الجملة معطوفة بغيرها وثانيهما ان تسبق بنفي او نهي نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا قال الكوفيون او ايجاب قيل لانها مثلها في المعنى نحو قام زيد لكن عمرو والبصريون منعوه لانه لو سمع فيتعين كونها حرف ابتدا بعده الجملة فيقال لكن عمرو لم يقم ولا يجوز لكن عمرو على انه معطوف خلافا للكوفية ويجوز على انها حرف ابتدا وهو مبتدا حذف خبره للقرينة قال المراد ولا يشترط فيها اذا تلتها جملة تقدم النفي والنهي فتقول فتكون بعد ايجاب او نفي او نهي او امر او استفهام فلا يجوز هل زيد قائم لكن عمرو لم يقم وثالثها ان لا تقترن بالواو فان اقترنت بالواو فحرف ابتدا لان العاطف لا يدخل على العاطف نحو ولكن رسول الله اي ولكن كان رسول الله فليس المنصوب معطوفا بالواو لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والايجاب وانما هو خبر لكان محذوفة وما ذكره المصنف ان لكن من حروف العطف هو مذهب اكثر النحويين ثم اختلفوا على ثلاثة اقوال احدها انها لا تكون عاطفة الا اذا لم تدخل عليها الواو كما مر وهو مذهب الفارسي واكثر النحويين والثاني انها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه ابن عصفور قال وعليه ينبغي ان يحمل مذهب سيبويه والاخفش لانهما قالا انها عاطفة ولما مثلا للعطف بها مثلاه بالواو والثالث ان العاطفة هي وانت مخير في الاتيان بالواو وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى انها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد **وحتى في بعض المواضع** ولغة هذيل ابدال الحا عينا قرا ابن مسعود رضي الله عنه

عن حين واماله الفها المنقلبة بمينه ومعناها التدرج والغاية
ومعنى الغاية آخر الشيء ومعنى التدرج ان ما قبلها ما ينقضي
شيئا فشيئا الى ان يبلغ الى الغاية وهو الاسم المعطوف عليه
اما تحقيقا نحو اكلت السمكة حتى راسها او تقديرا كقوله

القى الصحيفة كي يخفف رحله
والزاد حتى نعله القاها

فعطف نعله بحتى وليس جزءا مما قبلها تحقيقا لكنه جزء
تقديرا لان معنى الكلام القى ما يثقله والتحقيق ان المعتبر
في حتى ترتب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى
او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون
ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو
مات كل اب لي حتى ادم او في اثنائها نحو مات الناس
حتى الانبيا عليهم الصلاة والسلام او في زمان واحد نحو جاءني
القوم حتى خالد اذا جاؤوك معا وكان خالد اضعفهم واقواهم
فان قلت ما وجه تخصيص المصنف لقوله في بعض المواضع
مع ان غيرها من احرف العطف كذلك قلت لان العطف
بها قليل ولهذا ذهب الكوفيون الى انها ليست من حرف العطف
وانما يعربون ما بعدها باضمار عامل وتجي حرف جر فتدخل
على الاسم الصريح الظاهر فيكون بمعنى الى في الدلالة على انتها
الغاية نحو حتى مطلع الفجر حتى حين وتدخل على الاسم المؤول
من ان مضمرة ومن الفعل المضارع كما يقدم وتكون حرف ابتدا
اي حرفا تبتدا بعده الجمل اي تستانف نحو شربت الابل
حتى يجي البعير يجر بطنه ونحو حتى ما دجلة اشكل وانما
تعطف بشروط احدها ان يكون المعطوف بعضا من
المعطوف عليه او كبعضه كما في التسهيل نحو اكلت السمكة

حتى

حتى راسها واعجبتني الجارية حتى حديثها ويمتنع حتى ولدها
وقد يلحق بالمتبوع ما نزل منزلة الجزء نحو خرج الصيادون
حتى كلابهم ولجأ القران كلبي بصيد الارانب حتى الظبا وان
زيدا ليقتل الرجالة حتى الفرسان واما قوله

القى الصحيفة كي يخفف رحله
والزاد حتى نعله القاها

فعلى تاويل القى ما يثقله الثاني ان يكون غاية في زيادة او
نقص اي باعتبار زيادة او نقص نحو مات الناس حتى الانبيا
عليهم الصلاة والسلام وقدم الحجاج حتى المشاة وقدم اجمعوا
قوله قهرناكم حتى الكماة فانتم تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا
واعلم انه ليس المراد من الغاية ان لا يكون قبلها غاية ولا بعدها
غاية بل ما هو اعم من ذلك الثالث ان يكون ظاهرا لا مضمرا
كما هو شرط في مجرورها اذا كانت جارة فلا يجوز قام الناس
حتاك ذكره ابن هشام الخضراوي قال في المغني ولم اقف عليه
لغيره ويجب ان يكون اسما غير نكرة فلا يجوز قام القوم
حتى رجل فان خصصته جاز نحو جاني القوم حتى رجل كبير
منهم وانما اختصت بالاسم لان اصلها ان تكون حرف جر
وهي لا تدخل الا على الاسم لفظا او تقديرا الرابع ان يكون
مفردا لا جملة وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس

سريت بهم حتى تكل مطيهم ... وحتى الجياد ما يقدن بارسان

فيمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت
بهم واذا عطف بحتى على مجرور فالاحسن كما قال ابن عصفور
اعادة الجار ليقع الفرق بين العاطفة والجارة وقال ابن
الخباز يلزم اعادته فتقول مررت بالقوم حتى بزيد واطلق
ذلك وقيده ابن مالك بان لا يتعين كونها للعطف نحو عجبت

من القوم حتى بنيهم وقوله

جود يمناك فاض في الخلق حتى • بائس دان بالاساءة دينا

البائس الذي اصابه بؤس اي شدة ودان بالاساءة اي جعلها دينا وهو حسن ورده ابو حيان وقال في المثال هي جارة لا عاطفة كما قال ابن مالك لان ما بعد حتى في المثال ليس بعضا مما قبلها ولا كبعض منه والعاطفة يشترط فيها ان يكون ما بعدها بعضا مما قبلها او كبعض منه والجارة لا يشترط فيها ذلك وقال في البيت هي محتملة انتهى اي للجارة والعاطفة فلا يكون فيه متعينة للعاطفة كما قال ابن مالك اما احتمالها للعاطفة فظاهر واما احتمالها للجارة فلان عدم اشتراط ان ما بعدها بعض او كبعض مما قبلها لا ينافي ان يكون كذلك ورد ابن هشام قول ابي حيان لا يشترط في تالي الجارة ان يكون بعضا او كبعض بان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع ان يكون مجرورها بعضا او كبعض ونقدره ان الجارة على قسمين تالية لما يفهم الجمع وهذه يشترط في تاليها ان يكون بعضا او كبعض وتالية لغير ما يفهم الجمع وهذه لا يشترط في تاليها ذلك ولا يلزم من امتناع اعجبتني الجارية حتى ابنها امتناع عجبت من القوم حتى بنيهم لان اسم القوم يشمل ابناهم اي في الجملة وفي نحو تركيب من التركيب واسم الجارية لا يشمل ابنها ويدل على ذلك صحة استثنائك البنين من القوم وعدم صحة استثنائنا الابن من الجارية وقال ويظهر لي ان الذي يجب ان تحمل فيه الى تحمل حتى العاطفة على فيه محتملة حينئذ الى اعادة الى اعادة الجار عند قصد العطف نحو اعتكفت في الشهر حتى في اخره بخلاف

المثال

المثال فالبيت السابق انتهى يعني انه لا يصح فيها حلول العطف فقط فلا احتمال فلا حاجة الى اعادة الجار واعترضه الدماميني بان هذا كما ترى دعوى عارية عن الدليل واي مانع يمنع من ان العطف في المثال والمعنى عجبت من القوم انتهى الى بنيهم وان فيض الجود في الخلق انتهى الى البائس فيكون المحل صالحا لا الى ورده الشمني بقوله واقول ليس المانع من حلول الي في البيت والمثال المحل حتى من جهة المعنى وانما المانع منه من جهة اللفظ والصناعة اما المثال فلان حتى الجارة لا تقابل عن كلما تقدم في الفرق بينها وبين الى واما البيت فلان حتى الجارة اذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط ان يكون المجرور بعضها اخرا او كبعض و ما هنا وهو البائس وان كان بعضا من الخلق الا انه ليس ببعض اخر وفي هذا نظر يعرف مما نقلناه قبل من المطول انتهى وعلى ما نقله ما تقدم من قولنا والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها الى اخر ما سبق ويحتمل عود قول المص في بعض المواضع لجميع حروف العطف المذكورة للاحتراز عن استعمالها غير عاطفة اما الواو فترد غير عاطفة وهي اقسام منها واو يرتفع ما بعدها وهي واو الاستئناف نحو لنبين لكم ونقر في الارحام ونحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن فيمن يرفع ونحو قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فيمن رفع ايضا ونحو واتقوا الله ويعلمكم الله اذ لو كانت واو العطف لا ينتصب تقر ولا تنصب او انجزم تشرب وجزم يذر كما قرا الاخرون ومنها واو يرتفع ما بعدها وهي واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية نحو جاء زيد والشمس طالعة وتسمى واو الابتدا

المجرور

ويقدرها سيبويه والاقدمون باذ ولا يريدون
انها بمعناها اذ لا يرادف الحرف الاسم بل انها وما بعدها
قيد للفعل السابق كما ان اذ كذلك ولم يقدرها باذا لانها
لا تدخل على الجمل الاسمية ومنها واو ينتصب ما بعدها
وهي واو المفعول معه كسرت والنيل وليس النصب بها خلافا
للجرجاني واما الواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه
على اسم صريح او مؤول فالاول كقوله ولبس عباءة
وتقر عيني والثاني نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم
ويعلم الصابرين ونحو لا تنه عن خلق وتاتي مثله
ويسمي الكوفيون هذه الواو واو الصرف وليس النصب
بها خلافا لهم فالحق انها عاطفة كما تقدم ومنها واو يجر
ما بعدها وهي واو القسم ولا تدخل الا على مظهر ولا
تتعلق الا بمحذوف نحو والقران الحكيم فان تلتها واو
اخرى نحو والتين والزيتون فالتالية واو العطف
والا لاحتاج كل من الاسمين الى جواب واما واو رب كقوله

وليل كموج البحر ارخى سدوله

ولا تدخل الا على منكر ولا تتعلق الا بموخر فالصحيح انها
واو العطف وان الجر برب محذوفة خلافا للكوفيين
والمبرد وحجتهم افتتاح القصائد بها كقول روبة

وقاتم الاعماق خاوي المخترقن

واجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلم
ويوضح كونها عاطفة ان واو العطف لا تدخل عليها
كما تدخل على واو القسم قال ووالله لولا تمره ما
حببته ومنها واو دخولها في الكلام كخروجها وهي الزائدة
اثبتها الكوفيون والاخفش وجماعة وحمل
على

على ذلك قوله تعالى حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها بدليل الاية
الاخرى وقيل هي عاطفة والزائدة في وقال لهم خزنتها
وقيل هما عاطفتان والجواب محذوف اي كان كيت
وكيت وكذا البحث في قوله تعالى فلما اسلما وتله للجبين
وناديناه الاولى والثانية زائدة على القول الاول
او هما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثاني
ومنها واو الثمانية ذكرها جماعة من الادبا كالحريري
ومن النحويين الضعفا كابن خالويه ومن المفسرين كالثعلبي
وزعموا ان العرب اذا عدوا قالوا ستة سبعة وثمانية
ايذانا بان السبعة عدد تام وان ما بعده عدد
مستانف واستدلوا على ذلك بايات احدها سيقولون
ثلاثة الى قوله سبعة وثامنهم كلبهم وقيل في ذلك لعطف
جملة على جملة اذ التقدير هم سبعة ثم قيل الجميع كلامهم وقيل
العطف من كلام الله تعالى والمعنى نعم هم سبعة وثامنهم
كلبهم وان هذا تصديق لهذه المقالة كما ان رجما بالغيب
تكذيب لتلك المقالة ويؤيده قول ابن عباس رضي
الله تعالى عنه حين جاءت الواو انقطعت العدة اي
لم يبق عدة عاد يلتفت اليها فان قلت اذا كان المراد
التصديق فما وجه مجيء قل ربي اعلم بعدتهم ما يعلمهم
الا قليل قلت وجه الجملة الاولى توكيد لصحة التصديق
باثبات علم المصدق ووجه الثانية الاشارة الى ان
القائلين تلك المقالة الصادقة قليل وان الذي قالها
منهم عن يقين قليل او لما كان التصديق في الاية
خفيا ما استخرجه الا مثل ابن عباس قال ذلك ولهذا
كان يقول انا من ذلك القليل هم سبعة وثامنهم كلبهم وقيل

وقيل واو الحال وعلى هذا فيقدر المبتدا اسم الاشارة اي
هؤلا ﺳﻌﺪﺍ ليكون في الكلام ما يعمل في الحال ويرد ذلك
ان حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع الثانية اية
الزمر اذا قيل فتحت ابوابها في اية النار لان ابوابها سبعة
في اية الجنة ان ابوابها ثمانية قال ابن هشام واقول
لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الاية منها اذ
ليس فيها ذكر عدد البتة وانما فيها ذكر الابواب وهي
جمع لا تدل على عدد خاص ثم الواو ليست داخلة عليه
بل على جملة هو فيها وقد مر ان الواو في فتحت
مقحمة عند قوم وعاطفة عند اخرين وقيل هي واو
الحال اي جاؤها مفتحة ابوابها كما صرح بمفتحة حالا في
جنات عدن مفتحة لهم الابواب وهذا قول المبرد
والفارسي وجماعة قيل وانما فتحت لهم قبل مجيهم
اكراما لهم عن ان يقفوا حتى تفتح لهم واعترض ذلك
بانه ورد في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم
اول من يقرع باب الجنة فيفتح له وقصته ذلك
انها لا تفتح لاحد قبله وذلك مما يقدح في هذا التاول
اذ لو كان المراد بالفتح قبل المجي الاكرام لكان عليه الصلاة
والسلام احق الخلق واولاهم بنيله وفي الكشاف
حكاية قول بان ابواب الجنة تتقدم فتحها لقوله
جنات عدن مفتحة لهم الابواب فلذلك جي بالواو
كانه قال حتى اذا جاؤها وقد فتحت ابوابها قال
اليمني اراد ان جهنم حبس لاهلها ومن عادة الحبس
الا يفتح الا للداخل فيها او للخارج منه ولهذا قال
لن فتحها بمجيهم واما الجنة فلكان فيها فيها من الحور

والولدان
المهين

للمهين والولدان يتبشرون الى اهلها ويتطلعون الى قدومهم
فيفتحونها قبل مجيهم استبشارا بهم وتطلعا اليهم
كما هو العادة في مجالس الانس والسرور هكذا كلامه وقد
يقال ان المراد بالابواب التي تفتح قبل مجيهم هي ابواب
منازلهم من الجنان والتي لا تفتح لاحد قبل النبي صلى الله
عليه وسلم هو ما كان في الحيط الذي يفضي منه الى المنازل
فيندفع السوال المتقدم والله تعالى اعلم كذا قاله
الدماميني الثالثة والناهون عن المنكر فانه الوصف
الثامن والظاهر ان العطف في هذا الوصف بخصوصه
انما كان من جهة ان الامر والنهي من حيث هما امر ونهي
متقابلان بخلاف بقية الصفات او لان الامر بالمعروف
ناشي الى الاعتداد بكل من الوصفين فانه لا يكفي فيه
ما يحصل في ضمن الاخر وذهب البقاعي على ما حقه في
هذه الاية مذهب الضعفا قال انما دخلت الواو
في الصفة الثامنة ايذانا بان السبعة عندهم عدد
تام وذلك ولذلك قالوا سبع في ثمانية اي سبع
اذرع في ثمانية اشبار وانما دخلت الواو على ذلك
لان وضعها في مغايرة ما بعدها لما قبلها الرابعة
وابكارا في اية التحريم ذكرها القاضي الفاضل وتبجح
باستخراجها وقد سبقه الى ذكرها الثعلبي والصواب
ان هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيم لمن
اشتمل على جميع الصفات السابقة فلا يصح اسقاطها
اذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة وواو الثمانية عند
القايل بها صالحة للسقوط واما قول الثعلبي ان منها
الواو في قوله تعالى سبع ليال وثمانية ايام فهو بين

وَامّا هذه واو العطف وهي واجبة الذكر بين ابكارا
صفة تاسعة لا ثامنة اذ اول الصفات خبرا لكن لامسلمات
قال اجاب بان مسلمات وما بعده تفصيل الخبر لكن
فلهذا لم تعد فتمييزها فلنا في لذلك ثيبات وابكارا
تفصيل للصفات السابقة ولا تعد لها معهن ومنها الواو
على الجملة الموصوف بها لتاكيد لصوقها بموصوفها وافاد
ان اتصافه بها امر ثابت وهذه الواو اثبتها الزمخشري
ومن قلده وحملوا على ذلك مواضع الواو فيها كلها واو
الحال نحو وعسى ان تكرهوا شيا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا
شيا وهو شر لكم يقولون سبعة وثامنهم كلبهم او كالذي
على قرية وهي خاوية على عروشها وما اهلكنا من قرية
الا ولها كتاب معلوم والمسوغ والمجئ الحال من النكرة
هذه الاية امران احدهما خاص بها وهو تقدم النفي والثاني
عام في بقية الايات وهو امتناع الوصفية اذ الجبال
اذا امتنع صفة جاز مجيئها من النكرة ولهذا اجاز منها
عند تقدمها عليها نحو في الدار قائما رجل وعند
جمهورها نحو هذا خاتم حديدا او مررت بما فعنه
رجل ومانع الوصفية في هذه الاية امران احدهما
خاص بها وهو اقتران الجملة بالا اذ لا يجوز التفريغ
في الصفات لا يقال ما مررت باحد الا قائم نص على ذلك
ابو علي وغيره والثاني عام في بقية الايات وهو اقترانها
بالواو ومنها واو ضمير الذكور نحو الرجال قاموا وهي
اسم وقال الاخفش والمازني حرف والفاعل
مستتر وقد يستعمل لغير العقلاء اذا نزلوا منزلتهم
نحو قوله تعالى يا ايها النمل ادخلوا مساكنكم وذلك لتوجه

الخطاب



٨١

الخطاب اليهم وشبه قوله
سرت بها والديك يدعو صباحه
اذا ابنوا نعش دنوا فتصوبوا
والذي جراه على ذلك قوله بنو لا بنات والذي سوغ ذلك ان ما فيه
من تغيير نظم الواحد شبهه بجمع التكسير فسهل مجيئه كونه لغير
العاقل ولقد اجازوا بينت فعله نحوا الا الذي امنت به بنوا اسرايل
مع امتناع قامت الزيد قال ومنها واو علامة المذكرين في لغة
طي او ازدشنوه او بالحارث وعنه الحديث يتعاقبون فيكم ملايكة
بالليل وملايكة بالنهار وهي عند سيبويه حرف دال على الجمع
وقيل هي اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل ما بعدها بدل منها وقيل
مبتدا والجملة خبر مقدم وكذا الخلاف في نحو قاما اخوك وقمن
نسوتك وقد تستعمل لغير العقلاء اذا نزلوا منزلتهم قال ابو سعيد
نحو اكلوني البراغيث اذ وصفت بالاكل لا بالقرص وهذا سهو
منه فان الاكل من صفات الحيوان عاقله وغير عاقله وقال
ابن الشجري عندي ان الاكل هنا بمعنى العدوان والظلم كقوله
اكلت بنيك اكل الضب حتى وجدت مرارة الكلا الوبيل
اي ظلمتهم وشبه الاكل المعنوي بالحقيقي والكلا يقرب من العشب
والوبيل الذي يتوخم ولا يوافق المزاج استعارا ولا الاكل الظلم
البين ثم استعار للجمع اسم الكلا من كان المطلوب مشابه الماكول
في الاستهلاك والاستيصال لمن ملكات ذلك مستقبحا
وخيم العاقبة جعله وبيلا وشبه ما نشا عنه من الفساد
الذي تنفذ منه الطبايع السليمة بمرارة العشب المر الذي
يرعى والاحسن في الضب في البيت ان لا يكون في موضع
نصب على حذف الفاعل اي مثل اكلك الضب بل في موضع
رفع على حذف المفعول اي مثل اكل الضب اولاده لان ذلك

ادخل في التشبيه وعلى هذا فيحتمل الاكل الثاني ان يكون معنويا
لان الضب ظالم لاولاده باكله اياهم وفي المثل اعق من ضب
وقد حمل بعضهم على هذه اللغة قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم
واسروا النجوى الذين ظلموا وحملها على غير هذه اللغة اولى
بعضها وقد جوز في الذين ظلموا ان يكون بدلا من الواو في
واسروا او مبتدا خبره اما اسروا او قول محذوف عامل
في جملة الاستفهام اي يقولون هل هذا وان يكون خبر المحذوف
اي هم الذين او فاعلا باسروا والواو علامة كما قدمنا
او بنعوت محذوف او بدلا من واو استمعوه وان يكون
منصوبا على البدل من مفعول ياتيهم او على اضمار اذم او اعني
وان يكون مجرورا على البدل من الناس في اقترب للناس حسابهم
او من الهاء والميم في لاهية قلوبهم فهذه احد عشر وجها
واما الاية الاولى فاذا قدرت الواو فيهما علامتين فالعاملان
قد تنازعا الظاهر ويجب حينئذ ان يقدر في احدهما ضميرا
مستترا راجعا اليه وهذا من غرائب العربية اعني وجوب
استتار الضمير في فعل الغائبين ويجوز كون كثير مبتدا وما
قبله خبرا وكونه بدلا من الواو والاولى مثل المصطفى
صلى عليه الرؤوف الرحيم قالوا والثاني نحو غاية على تقدم
رتبته ولا يجوز العكس لان الاولى لا مفسر لها ومنع
ابو حيان ان يقال على هذه اللغة جاء ولي من جاءك
لانها لم تسمع الا مع ما لفظه جمع واعترضه
ابن هشام في المغني بانه اذا كان سبب دخولها بيان
ان الفاعل الاتي جمع كان لحاقها هنا هنا وقد اوجب
الجميع علامة التانيث في قامت هند كما اوجبوها
في قامت امراة واجازوها في غلت القدر

وانكرت

وانكسرت القوس كما اجازوها في طلعت الشمس ونفعت
الموعظة وجوز الزمخشري في قوله تعالى لا يملكون الشفاعة
الا من اتخذ عند الرحمن عهدا كون من فاعلا والواو علامة
قال البدر الدماميني اقول لا يرد ما قاله فان ابا حيان
منع واستند الى عدم سماع هذا التركيب المسموع من العرب
ولا يقدح في كلامه هذا القياس لتباين او الفارق وذلك
ان الجمع يراعى لفظه فلذلك يؤتى معه بعلامة الجمعية
في الفعل المسند اليه واما من فاذا لفظ الجمع باعتبار معناها
واعتبار المعنى فيها قليل لا يلتزم العربي رعايته
ولا يكثر منه بل غالب امره ان يراعي لفظها في الافراد
والتذكير وما استند اليه من تجويز الزمخشري لما منعه
ابو حيان لا ينتهض ردا عليه وكيف والمص يعني ابن هشام
معترف بضعف هذه اللغة فلا ينبغي التنزيل عليها انتهى
واذا قيل جاء زيد وعمرو وبكر لم يجز عند ابن هشام الخضراوي
ان يكون من هذه اللغة وكذا القول في جاء زيد وعمرو
وقول غيره اولى لان المراد بيان المعنى وقد رد عليه
بقوله وقد اسلمنا معبد وحميم ولبيس بهي لانه لا يخرج
لا التركيب ويجب القطع بامتناعها في نحو قام زيد
او عمرو لان القايم واحد بخلاف قام اخوك او زيد
واما قوله تعالى اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما
فمن زعم انه من ذلك فهو غالط بل الالف ضمير الوالدين
في وبالوالدين احسانا واحدا او كلاهما بتقدير يبلغه
احدهما او كلاهما بدل بعض وما بعده باضمار فعل
ولا يكون معطوفا لان بدل الكل لا يعطف على بدل
البعض لا يقول اعجبني زيد ووجهه واخوك

وعلى ان الاخ هو زيد لانك لا تعطف المبين على
المخصص فان قلت قام اخوك وزيد جاز قاموا بالواو
وان قدرته من عطف المفردات وقاما بالالف ان قدرته
من عطف المفردات وقاما بالالف ان قدرته من عطف
الجمل كما قال التميمي في قوله تعالى لا تاخذه سنة ولا نوم
ان التقدير ولا تاخذه نوم وتيمنا قال والاشكار
نحو الرجلوه بعد قول القايل قام الرجل والصواب
ان لا تعد هذه لانها اشباع للحركة بدليل الرجلاه في النصب
والرجليه في الجر ونظيرها الواو في منو في الحكاية
وفي انظور من قوله وانني حيث ما يثني الهوى بصري
من حوثما سلكوا اذنو فانظور وقرأتي الهواني سفينة
الغيث ابيما الخيام دمنا والتذكير كقولك من اراد ان
يقوم زيد فنسي زيد فاراد مد الصوت ليتذكر اذ لم يرد قطع
الكلام يقوموا والصواب ان هذه كالتي قبلها ومنها الواو
المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها كقراءة قنبل
واليه النشور امنتم قال فرعون امنتم والصواب ان لا تعد
هذه ايضا لانها مبدلة ولو صح عدها لصح عد الواو من
احرف الاستفهام واما الفاء فقيل انها ترد لثلاثة معان
نحو الوسيل الرابع القول فينطق اي فهو ينطق لانها لو كانت
عاطفة لجزم ما بعدها او سببية لنصب ومنه قوله
تعالى ان نقول له كن فيكون بالرفع والنحو قول الشاعر
بريد ان يعربه فيعجمه
قال ابن هشام والتحقيق انها في ذلك كله للعطف
وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل قيل وترد زائدة
دخولها في الكلام كخروجها كقوله

يموت

يموت اناس او يشيب فتاهم ويحدث ناس والصغير فيكبر
وقوله
ارانى اذا ما بت بت على هوى فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا
واما ثم فيتقدم على الكوفيين انها تقع زائدة كقوله تعالى
حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم
انفسهم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم وبعلام
الجواب على ذلك وعن الفراء انها تقع للاستيناف نحو اعطيتك
الفا ثم اعطيتك قبل ذلك مالا واما او فتقدم عن ابن الشجري
انها ترد شرطية نحو لاضربنه عاش او مات اي ان عاش
بعد الضرب وان مات منه وان الحق انها للعطف على حالها
ولكن لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل العطف واما
ام فيتقدم على ابي زيد انها ترد زائدة واستدل بقوله
يا ليت شعري ولا منجا من الهرم
ام هل على العيش بعد الشيب من ندم
وتقدم في المنقطعة عن المغاربة انها لا تكون عاطفة
لا في مفرد ولا في جملة واما اما المكسورة الهمزة في اللغة
الفصحى فتقدم في التحقيق انها غير عاطفة واما بل فتقدم
انها حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح اذا تلتها جملة
واما لا فيتقدم ما يعلم منه انها ترد عاطفة اذا علمت حروف
العطف **فان عطفت بها على مرفوع رفعت**
المعطوف بها والخطاب في عطفت ورفعت
ونصبت وخفضت وجزمت عام لكل من يتاتى
منه ذلك على حد قوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار
اي من يتاتى منه الرؤية **او** عطفت بها **على منصوب
نصبت** المعطوف بها **او** عطفت بها **على مخفوض**

مخفوض خفضت انّ المعطوف لها او عطفت بها على
على مجزوم جزمت انّ المعطوف لها وفهم من قوله وعلى
مجزوم جزمت انه يجوز عطف الفعل على الفعل لكن بشرط
اتحادهما في الزمان ولا يضر اختلافهما في اللفظ فلا يعطف
ماض على مستقبل وعكسه ويجوز عطف الماضي على المضارع
وعكسه بالشرط المذكور كقوله تعالى يقدم قومه
يوم القيامة فاوردهم النار وقوله تعالى تبارك
الذي إن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من
تحتها الانهار ويجعل لك قصورا ومن عطف الفعل
على الفعل عند الاتحاد في اللفظ قوله تعالى لنحيي به
بلدة ميتا ونسقيه مما خلقنا وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم
اجوركم ولا يسألكم وتقول جاء زيد ثم ركب واضرب
زيدا وقم وقال بعضهم عطف الفعل على الفعل
مجاز لكونه من عطف الجمل واجيب بان الفعل هو المقصود
بالعطف لاتحادها على الفعلين وفهم من اطلاقه انه يجوز
عطف الفعل على الاسم المشبه له في المعنى كاسم الفاعل
ونحوه مما يدل على ذات مبهمة وحدث معين قال
تعالى ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله
او لم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن قال
المرادي فان قلت كيف ذلك وحرف العطف
لا يربط بين مختلفي الجنس قلت انما جاز ذلك لان
احدهما مؤول بالآخر فاتحد الجنس بالتأويل فان
قلت فايهما المؤول قلت الذي يؤول هو الحال
فتارة يكون الاول لحلّه مؤولة بالذين تصدقوا
وتارة يكون الثاني كالمثال الثاني لان صافات

فيه

فيه حال واصل الحال ان يكون اسما فيقبضن مؤول بصافات
ويجوز ايضا عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل لتقارب
معناهما قال تعالى ومخرج الميت من الحي ويخرج الحي
من الميت وجعل الزمخشري مخرج معطوفا على الفعل ويظهر لنا
العامل في الاسم المعطوف على الفعل فانه ان جعل
العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه
لزم ان يكون عامل الفعل المختص به عاملا في الاسم
وفهم من كلامه انه جمع حروف العطف يشترك في
اللفظ والاعراب ان كان للمعطوف عليه اعراب
واما المعنى فمنها ما يشرك فيه مطلقا وهو الواو
والفاء وثم وحتى ومنها ما يشرك فيه مقيدا وهو
او وام شرطها ان لا يقتضيا اضرابا ومنها ما لا يقتضي
التشريك في المعنى اصلا اما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى
عما قبله وهو بل عند الجميع ولكن عند سيبويه ومن
تبعه واما لكونه بالعكس وهو لا عند الجميع
تقول في عطف المرفوع على المرفوع جاء زيد
وعمرو واعرابه جاء فعل ماض لعقوله تاء التأنيث
الساكنة زيد فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة
ظاهرة في آخره وتقول في عطف المنصوب
على المنصوب رأيت زيدا وعمرا واعرابه رأيت
فعل ماض وفاعل آخر الفعل الباء والتاء فاعل في محل رفع
لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب زيدا مفعول به
فهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره
الواو حرف عطف عمرا معطوف على زيدا فهو منصوب
مثله وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وتقول

فعطف المخفوض على المخفوض مررت بزيد وعمرو
فاعرابه مررت فعل ماض وفاعل اخر الفعل الراء والتاء
فاعل في محل رفع لما مر الباء حرف جر زيد مخفوض بالبا
وعلامة خفضه كسرة ظاهرة في اخره الواو حرف
عطف عمرو معطوف على زيد فهو مخفوض مثله وعلامة
خفضه كسرة ظاهرة في اخره ونقول في عطف
المحدود ولم يقعد وبئس زيد وفهم من اطلاق المصنف
انه يجوز عطف الظاهر على الظاهر نحو ما مر وعطف
المضمر على المضمر نحو انا وانت قائمان واكرمتك واياه
وعطف الظاهر على المضمر نحو انا وزيد قائمان وعكسه
نحو زيد وانت قائمان ولكن العطف على الظاهر
والضمير المنفصل والضمير المتصل المنصوب بلا شرط
كقام زيد وعمرو وانا وعمرو ذاهبان واياك والاسد
ونحو جمعناكم والاولين ولا يجوز عطف الضمير على
الظاهر المجرور الا باعادة الجار نحو مررت بزيد وبك
ولا يحسن العطف على المرفوع المتصل بارزا كان
او مستترا الا بعد توكيده بضمير منفصل نحو لقد
كنتم انتم واباؤكم او وجود فاصل اي فاصل كان
بين التابع والمتبوع نحو يدخلونها ومن صلح
او فصل بلا بين العاطف والمعطوف نحو ما اشركنا
ولا اباؤنا وقد اجتمع الفصلان في نحو ما لم
تعلموا انتم ولا اباؤكم ويضعف بدون ذلك كمررت
برجل سواء والعدم اي مستو والعدم وهو فاش
في الشعر كقوله • ورجا الاخيطل من سفاهة رأيه
• ما لم يكن واب له لينالا •

ولا

ولا يكثر العطف على ضمير المخفوض الا باعادة الخافض
نحو فقال لها وللارض قالوا نعبد الهك واله اباءك
وليس بلازم وفاقا ليونس والاخفش والكوفيين
بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما تساءلون به
والارحام وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه
قيل ومنه وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام
اذ ليس العطف على السبيل لانه صلة المصدر وقد عطف
عليه كفر ولا يعطف على المصدر حتى يكمل معموله لانه
ويحتمل ان يكون المسجد الحرام معمولا لمصدر محذوف
تقديره وصد عن سبيل المسجد الحرام على رأي من
يجيزه وينقل عن سيبويه والمعطوف على الضمير
المخفوض مع اعادة الخافض هو المجرور والعامل
مكرر وحده بالاول وفي الثاني كالعدم معنى بدليل
قولهم بيني وبينك اذ بين لا تضاف الى المتعدد
وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله

خاتمة بذكر مسائل تتعلق بالباب

ونسأل الله حسن الخاتمة الاولى يشترط لصحة العطف صلاحية
المعطوف او ما هو بمعناه لمباشرة العامل فالاول نحو
قام زيد وعمرو والثاني نحو قام زيد وانا فانه لا يصلح
قام انا ولكن يصلح قمت والتاء بمعنى انا فان لم
يصلح هو او ما هو بمعناه لمباشرة العامل اضمر له
ما يلائمه وجعل من عطف الجمل وذلك كالمعطوف
على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمزة او النون او تاء
المخاطب او بفعل الامر نحو اقوم انا وزيد ونقوم
نحن وزيد وتقوم انت وزيد واسكن انت وزوجك

الجنة اي وليسكن زوجك وكذا باقيها وكذلك المضارع
المفتتح بتاء التأنيث نحو لا تضار والدة بولدها ولا
مولود له بولده قال ذلك ابن مالك قال الشيخ ابو حيان
وما ذهب اليه مخالف لما تظافرت عليه نصوص
النحويين والمعربين من ان زوجك معطوف على الضمير
المستكن في اسكن المؤكد بانت الثانية لا يشترط في صحة
العطف وقوع المعطوف عليه موقع المعطوف عليه
لصحة قام زيد وانا وامتناع قام انا وزيد الثالثة
لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف لصحة
اختصم زيد وعمرو وامتناع اختصم زيد واختصم
عمرو الرابعة في عطف الخبر على الانشاء وعكسه خلاف فمنعه
البيانيون في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل
وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين
واجازه الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلين
بنحو وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات في سورة البقرة
وبشر المؤمنين في الصف قال ابو حيان واجاز سيبويه
جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان
خبر المحذوف ويؤيده قوله

وان شفائي عبرة مهراقة ۞ وهل عند رسم دارس من معول

وقوله ۞ تناغي غزالا عند دار ابن عامر ۞
وكحل اماقيك الحسان باثمد ۞

الخامسة في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة
اقوال احدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين
في نحو قام زيد وعمرو اكرمته ان نصب عمرا ارجح لان
تناسب الجملتين اولى من تخالفهما والثاني المنع

مطلقا

مطلقا والثالث لابن علي يجوز في الواو فقط لاصالة الواو
في العطف قال الرضي وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة
وبالعكس اذا تجانسا بالتأويل نحو زيد ابوه كريم
وعالم واخوه لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس
لكونها فرعا عليه في كونها ذات محل من الاعراب فالاولى
كونها تابعة له في الاعراب فنحو مررت برجل ظريف
وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وشريف
ولا سيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة
والموصوف اكثر من تطابق المبتدأ والخبر والحال وصاحبها
الا ترى ان الاوليين يتطابقان تعريفا وتنكيرا
دون البواقي فتقول جئت اخاك وراجيا وهند ابوها
كريم وشريفة ليس في القبح نحو برجل ابوه كريم وشريفا
السادسة في العطف على معمولي عاملين اجمعوا على جواز
العطف عاملين اجمعوا على جواز العطف على معمولي
عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات
عامل واحد نحو اعلم زيد عمرا بكرا جالسا وابو بكر خالدا
سعيدا منطلقا وعلى منع العطف على معمول اكثر من عاملين
نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلامه بكر واما
معمولا عاملين فان لم يكن احدهما جارا فقال ابن مالك
هو ممتنع اجماعا وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز مطلقا
عن جماعة قيل منهم الاخفش وان كان احدهما جارا فان كان
مؤخرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو او وعمرو الحجرة فنقل
المهدوي انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز
والحجرة عمرا وعمرو والحجرة فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال
المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه

قال الكسائي والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الاعلم
فقال ان ولي المخفوض العاطف جاز والا امتنع والله تعالى
اعلم السابعة تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما
للدليل مثاله في الفاء فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت
منه اي فضرب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف
على فقلنا ومنه قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على
سفر فعدة اي فافطر فعليه عدة وقوله فتوبوا
الى بارئكم فاقتلوا انفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب
عليكم ومثاله في الواو قوله

فما كان بين الخير لو جاء سالما … ابو حجر الا ليال قلائل

اي بين الخير وبيني قولهم راكب الناقة طليحان
اي والناقة كذلك وام قوله

فما ادري ارشد طلابها

التقدير ام غي وتختص الواو بجواز عطفها عاملا
قد حذف وبقي معموله مرفوعا كان نحو اسكن انت وزوجك
اي وليسكن زوجك او منصوبا نحو والذين تبوؤا الدار
والايمان اي والفوا الايمان او مجرورا نحو ما كل سوداء
تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء وانما لم يجعل العطف
فيهن على الموجود في الكلام لئلا يلزم في الاول رفع فعل الامر
للاسم الظاهر وفي الثاني كون الايمان متبوأ وانما يتبوأ
المنزل وفي الثالث العطف على معمولي عاملين ولا يجوز
في الثاني ان يكون الايمان مفعولا معه لعدم الفائدة
في تقييد المهاجرين بمصاحبة الايمان اذ هو امر معلوم
ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء في الاول

كقول

بقول بعضهم وبك واهلا ومنها جوابا لمن قال له مرحبا
والتقدير ومرحبا بك واهلا واهلا وسهلا والثاني
افنضرب عنكم الذكر صفحا اي اعموا فلم يروا قال الرضي وقد يحذف
المعطوف عليه بعد بلى واخواتها تقول لمن قام زيد بلى
وعمرو اي بلى قام زيد وعمرو ولانها حرف تصديق فتدل
على المعطوف عليه الذي هو المصدق في اي المثبت كما يجي
في بابها وكذا تقول بلى وزيد وبلى ثم عمرو وبلى او زيد
وبلى لا زيد لان بلى للايجاب بعد النفي فيكون التقدير بلى قام
لا عمرو وتقول لمن قال ما قام بكر نعم ولكن زيدا اي نعم لم يقم
بكر لكن زيد اما لكن قام زيد لان نعم مقرر لما سبقها نفيا
او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد كما يجي
في حروف العطف وتقول لمن قال ما مات الناس بل بعض الانبياء
عليهم الصلاة والسلام تقول لمن قال ما قام زيد بلى بل
عمرو او نعم بل عمرو ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف
المعطوف عليه بعد حروف التصديق اذا كان العاطف
ام ولما وذلك لان ام المتصلة وهي العاطفة تقتضي
سبق الهمزة واما يقتضي سبق اما اخرى كما يجي في حروف
العطف وقد يحذف المعطوف عليه بام قال الله تعالى امن
هو قانت اي انا الليل اي الكافر خير ام من هو قانت وقد
يحذف العاطف وحده قوله

كيف اصبحت كيف امسيت مما … يغرس الود في فؤاد الكريم

اراد كيف اصبحت وكيف امسيت وفي الحديث تصدق
رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره
وحكى ابو عثمان عن ابي زيد انه سمع اكلت خبزا لحما تمرا والكون

ذلك الا في الواو ولو قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين
اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت ومن حذف
او فوقك لمن قال احمل اللبن والسمك كل سمكا لبنا اي ولبنا
وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما الثامنة
قال في التسهيل وقد يتقدم المعطوف بالواو وقد
يتقدم المعطوف بالواو للضرورة وقال في الكافية
وممتنع بالواو وقد يتقدم متوسطا ان يلتزم ما يلزم
وظاهره جوازه في الاختيار قلت قال في شرحها
قد يقع اي المعطوف قبل المعطوف عليه ان لم يخرجه
التقديم الى التصدر او الى مباشرة عامل لا يتصرف
او يتقدم عليه ولذا قلت متوسطا ان يلتزم ما يلزم
فلا يجوز وعمرو زيد قائمان لتصدر المعطوف
بوسطه ولا ما احسن وعمرا زيدا ولا ما وعمرا
احسن زيدا لعدم تصرف العامل ومثال التقديم
الجائز قول ذي الرمة

كانا على اولاد احقب لاحها ... ورمي السفا انفاسها بسهام
جنوب ذوت عنها التناهي وانزلت ... بها يوم ذباب السبيب صيام

اراد لاحها جنوب ورمي السفا ومنه قول الاحوص

وانت غريم لا اظن قضاه ... ولا العنزي القارظ الدهر جائيا

اراد ولا اظن قضاه جائيا هو ولا العنزي انتهى
وقال الرضي ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء
وثم واو ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه

نحو

نحو ضربت وعمرا او فعمرا او ثم عمرا او او عمرا او لا عمرا زيدا
بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز وزيد
قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل
يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالآلة للعمل
ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها ولاستتباع كون
التابع متقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اي العامل
في المتبوع فمن ثم لم يتقدم على معطوف عليه التزم اظهار
عامله فلا يقال والاسد اياك لانه يكون اذن
متقدما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه
لزم اتصال عامله به فلا يقال وزيد ضربت انت
بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه
اذا كان مبتدأ مؤخرا لخبر دخله حرف ناسخ او لا فلا
يجوز ان وعمرا زيدا قائمان وما زيد عمرو قائمان لضعف
الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف ولذا لا يقال
انا وعمرو زيد منطلقان والذي وابوه زيد ضاربان
انا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد نائمان
لانه يتقدم على العامل ايضا وهو ما الابتدا او الخبر
على المذهبين واذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد
عمرو وكيف وزيد عمرو جاز اضطرارا لتاخره عن
العامل على المذهبين ويشترط ايضا في تقديم المعطوف
اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه محصورا ولا عاملا او
مخصوصا فلا تقول ما جاءني وزيد الا عمرو وانما
جاءني وزيد الا عمرو وانا خالي وزيد عمرو وذلك
لكون ما بعد الا في حصر غير خبرها قبلها لبيان لهما
نفيا واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا

يوقع قبلها المعطوف الذي في خبرها بعدها التاسعة
قال الرضي كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو وحده
مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جا
اني وما ت الناس حتى الانبياء عليهم الصلاة والسلام
دفنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما
قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا
ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون
على الكنوز وقوله والله ورسوله احق ان يرضوه اي
يرضوا احدهما اذ ارضا احدهما ارضا الاخر ويجوز
زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الثاني اكتفا بخبر الاول
اي وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدا وحده
عطف على المبتدا اذ لو كان كذلك لقلت قاما واما
الفا وثم فان كان الضمير فيما هو في مقام الخبر عن المعطوف
بهما على المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلافا
قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول
نحو زيد فعمرو قام او زيد قام فعمرو اي فعمرو
قام او فعمرو كذلك قالوا ولا يجوز المطابقة لان
تنافيهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاضمار واجاز
الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم
عمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على
انتفا الترتيب حتى ينافي الفا وثم اذ قد يقال
قام الرجلان مع ترتب قيامهما والاضمار والاظهار
في هذا سوا فقاما وقام الرجلان مثلان في احتمال
اجتماع القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير في
الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاني
زيد

زيد فعمرو فقتلتهما وجاني زيد ثم بكر وهما صديقاي واما
لا ولكن وبل وام واو واما فمطابقة الضمير معها
وتركها موكولان الى قصدك فان قصدت احدهما
وذلك واجب في الاخبار عن المعطوف بها مع المعطوف
عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاني وزيد
بل عمرو قام وزيد او عمرو اتاك ولكن تقول زيد
او هند جاني والغلبة للتذكير وتقول في غير الخبر
جاني اما زيد واما عمرو فاكرمته وازيد ضربت
ام عمرا فاوجعته وما جاني زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدت
بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاني مع اني
دعوتهما وزيدا او عمرا جاني وقد جيتهما واكرمتهما وتقول
في او التي للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين وباحثه
ويجوز وباحثهما ولكن تقول هذا اما جوهر واما عرض
ثم تقول وهما محدثان قال الله تعالى ان يكن غنيا
او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى الواو كما قاله
بعضهم بل نقول جواب الشرط محذوف والمعنى
ان يكن غنيا او فقيرا فلا تبالي فالله اولى بالغني والفقير
معا واما قال تعالى واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها
بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما معا كان لان الضمير
راجع الى الروية المدلول عليها بقوله راوا ولا تستنكر
عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف
عليه وان كان المراد احدهما لانه لما جاز وكثر في الاباحة
تجويز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن وابن سيرين
صار كالواو ولهذا جاز قوله وكان سيان ان
لا يسرحوا نعما او يسرحوه بها واعترت السوح فقال

سيان او يرجع والحق ولم يرجع وتقول ان زيدا ضربت امر عمرا
او عمرا وهما مشتغلان بالضرب وما جاني زيد لكن عمرو او بل
عمرو وقد دعوتهما انتهى كلامه رحمه الله قال بعضهم
وحيث قلنا بوجوب المطابقة او افراد الضمير فلا يختص ذلك
بباب الخبر بل يجري في الحال والصفة وغيرهما وعلى الجملة
فذلك ثابت حيث يكون الضمير في جملة فيها المتعاطفان
او جملة مرتبطة بها ارتباط الحالية او الوصفية ونحوهما
العاشرة العطف ثلاثة اقسام الاول العطف على اللفظ
وهو الاصل وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف
فلا يجوز في نحو ما جاني من امراة ولا زيد ولا زيدا الا الرفع
عطفا على المحل لان من الزائدة لا تعمل في المعارف وقد
يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قائما
او قيل قاعدا لان في العطف على اللفظ اعمال ما في الموجب
وفي العطف على المحل اعتبار الابتدا مع زواله بدخول
الناسخ والصواب الرفع على اضمار مبتدا الثاني العطف على
المحل ليس زيد بقايم ولا قاعدا قال في المعنى وله عند المحققين
ثلاثة شروط احدها امكان ذلك المحل في الفصيح
الا ترى انه يجوز في ليس زيد بقايم وما جاني من امراة
ان تسقط البا فتنصب ومن فترفع وعلى هذا فلا
يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جني لانه لا يجوز
مررت زيدا واما قوله تمرون الديار ولم تعوجوا
فضرورة ولا يختص مراعاة الموضع بان يكون العامل
في اللفظ زايدا كما مثلنا الثاني ان يكون الموضع
بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه لان
الوصف المستوفي لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته

لمخالفة

لمخالفته بالفعل واجازه البغداديون والثالث وجود
المحرز اي الطالب لذلك المحل وابنى على هذا امتناع
مسايل احدها ان زيدا وعمرو قايمان وذلك لان
الطالب لرفع زيد هو الابتدا والابتدا هو التجرد والتجرد
قد زال بدخول ان والثانية ان زيدا قايم وعمرو اذا قدرت
عمرا معطوفا على المحل لا مبتدا واجاز هذه بعض البصريين
لانهم لم يشترطوا المحرز وانما منعوا الاولى لمانع اخر وهو
توارد عاملين ان والابتدا على معمول واحد والمحرز ولان
ان لم تعمل عندهم في الخبر شيا بل هو مرفوع بما كان مرفوعا
به قبل دخولها وشرط الفرا لصحة الرفع قبل مجي الخبر
خفا اعراب الاسم لئلا يتنافر اللفظ ولم يشترط الكسائي
كما انه ليس بشرط بالاتفاق في ساير مواضع العطف على اللفظ
المسيلة الثالثة هذا ضارب زيد وعمرا فالنصب المسيلة
الرابعة اعجبني ضرب زيد وعمرو بالرفع او عمرا بالنصب
منعهما الحذاق لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ
حتى يكون بال او منونا او مضافا يعني الى غير ذلك
المعمول وغير متبوع عنه وهو ها هنا مضاف الى متبوعه
واجازهما قوم تمسكا بظاهر قوله تعالى وجاعل الليل
سكنا والشمس واما قوله قد كنت داينت بها حسانا
مخافة الافلاس والليانا فيجوز ان يكون الليان
مفعولا معه وان يكون معطوفا على مخافة على حذف
مضاف اي ومخافة الليان ولو لم يقدر المضاف
لم يصح لان الليان ولو لم يقدر المضاف لم يصح
لان الليان فعل لغير المتكلم والمراد انه داين حسانا
خشية من افلاس غيره ومطله ولا بد في المفعول

لدين موافقته للعامل و/الفاعل انتهى ما اردناه منه
ببعض اختصار الثالث العطف على التوهم نحو ليس زيد
قائما ولا قاعد بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر
وشرطه صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه
كثرة دخوله هناك ولهذا احسن قول زهير بدا لي
لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
وقول الاخر ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل ان لم يكن
للهوى بالحق غلابا ولم يحسن قول الاخر وما كنت
ذا ترب فيهم ولا منمش مثل لقلة دخول الباء على خبر كان
بخلاف خبر ليس وما الترب النمنمة والمنمش الكثير
النمنمة والمنمش المفسد ذات البين وكما وقع هذا
العطف في المجرور فهو وقع في اخته المجزوم وقد وقع ايضا
في المرفوع اسما وفي المنصوب اسما وفعلا وفي المركبات
فاما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه في قراءة غير ابي
عمرو لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكن فان
معنى لولا اخرتني اصدق واحد واما المرفوع فقال
سيبويه واعلم ان ناسا من العرب يغلطون فيقولون
انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذلك
ان معناه معنى الابتدا فيرى انه قال هم كما قال لست
مدرك ما مضى البيت انتهى ومراده بالغلط ما
عبر عنه غيره بالتوهم وذلك ظاهر من كلامه
ويوضحه انشاده البيت وتوهم ابن مالك انه اراد
بالغلط الخطا فاعترض عليه بانا متى جوزنا ذلك
عليهم زالت الثقة بكلامهم وامتنع ان نثبت
شيئا نادرا لامكان ان يقال في كل نادر ان قائله

غلط

غلط واما المنصوب اسما فقال الزمخشري في قوله
تعالى ووهبنا له اسحاق ومن وراء اسحاق يعقوب
على طريقة قوله ۞ ليسوا مصلحين عشيرة ۞
ولا ناعب الا ببين غرابها ۞
وقيل هو على اضمار ووهبنا يعقوب بدليل فبشرناه
لان البشارة من الله تعالى في معنى الهبة وقيل هو مجرور
عطفا على اسحاق او منصوب عطفا على محله ويرد الاول
انه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور
كمررت بزيد واليوم عمرو واما المنصوب فعلا فكقراءة
بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا حملا على معنى
ودوا ان تدهن واما في المركبات فقد قيل في قوله
تعالى ومن اياته ان يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم
على تقدير ليبشركم وليذيقكم وكذا ارسلها

باب التوكيد

يقال بالواو وبالهمز وبالالف والاول افصح قال
الله تعالى ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها
وهو ضربان لفظي اي منسوب الى اللفظ لحصوله
من تكرير اللفظ ولم يتعرض له المص وهو اللفظ المكرر
به ما قبله فان كان جملة فالاكثر اقترانها بالعاطف
نحو كلا سيعلمون الاية ونحو اولى لك فاولى الاية
وياتي بدونه نحو قوله عليه الصلاة والسلام
والله لاغزون قريشا ثلاث مرات ويجب ترك
العاطف عند ايهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت
زيدا وان كان اسما ظاهرا او مضمرا منفصلا منصوبا
فواضح نحو فنكاحها باطل باطل باطل وقوله

فإياك المراء فإنه
إلى الشر دعّاء وللشر جالب

وإن كان ضميرا منفصلا مرفوعا جاز أن يؤكد به كل ضمير متصل نحو قمت أنت وأكرمتك أنت وأكرمتك أنت ومررت بك وإن كان ضميرا متصلا وصل بما وصل به مؤكده نحو عجبت منك منك وإن كان فعلا أو حرفا جوابيا فواضح كقولك قام قام وقوله

لا لا أبوح بحب بثنة إنها
أخذت علي مواثقا وعهودا

وإن كان غير جوابي وجب أمران أن يفصل بينهما وأن يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد إن كان مضمرا نحو أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون وأن يعاد هو أو ضميره إن كان ظاهرا نحو إن زيدا إن زيدا فاضل أو إن زيدا إنه فاضل وهو الأولى وشذ اتصال الحرفين كقوله إن إن الكريم يحلم ما لم يرين من أجاره قد ضيما وأسهل منه قوله

حتى تراها وكأن وكأن أعناقها
مشددات بقرن

لأن المؤكد حرفان فلم يتصل لفظ بمثله وأشذ منه قوله

ولا للما بهم أبدا دواء

لكون الحرف النحوي على حرف هجائي واحد وأسهل من هذا قوله

فأصبحن لا يسألنه عن بما به
أصعد في علو الهوى أم تصوبا

لأن المؤكد على حرفين واختلاف اللفظين وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى إذا دكت الأرض دكا

دكا وجاء ربك والملك صفا صفا خلافا لكثير من النحويين لأنه جاء في التفسير أن المعنى دكا بعد دك وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباء منثورا وأن معنى صفا صفا أنه تنزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفا بعد صف محدقين بالجن والإنس وعلى هذا فليس الثاني فيهما تأكيدا للأول بل المراد به التكرير كما في علمته الحساب بابا بابا وكذلك ليس من تأكيد الجملة قول المؤذن الله أكبر الله أكبر خلافا لابن جني لأن الثاني لم يؤت به لتأكيد الأول بل لإنشاء تكبير ثان بخلاف قوله قد قامت الصلاة فإن الجملة الثانية خبر جيء به لتأكيد الخبر الأول ولكن قال ابن هشام الأنصاري ومعنوي أي منسوب إلى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى وحده ابن مالك في التسهيل فقال التابع الرافع توهم إضافة إلى المتبوع أو أن يراد به الخصوص فالتابع جنس يشمل التوابع كلها والرافع توهم إلى آخره فصل يخرج به بقيتها إضافة إلى المتبوع قتل العدو زيد نفسه فبذكر النفس علم السامع أن زيدا باشر القتل فلو لم يذكر النفس لتوهم أنه أمر بالقتل لا باشر ويكون على حذف مضاف إذ قتل العدو مأمور زيد ومثال ما يرفع توهم السامع أن المتكلم أراد الخصوص جاء بنو فلان كلهم فلولا كلهم لأمكن اعتقاد البعض فإن العرب تضع العام موضع الخاص مجازا والمهم لم يحتج إلى حده لكونه بألفاظ محصورة **التوكيد** بمعنى المؤكد بكسر الكاف **تابع للمؤكد** بفتحها **في رفعه**

ان كان مرفوعا وجاء القوم كلهم **وفي نصبه**
ان كان منصوبا نحو رأيت زيدا نفسه ورأيت
القوم كلهم **وفي خفضه** ان كان مخفوضا نحو مررت
بزيد نفسه وبالقوم كلهم ولم يقل وفي جزمه لانه
لا يؤكد التاكيد المعنوي الا الاسما **وفي تعريفه**
ان كان معرفة نحو ما تقدم من الامثلة فان زيدا
والقوم معرفتان الاول بالعلمية والثاني بالالف
واللام ونفسه وكلهم معرفتان بالاضافة للضمير
ولم يقل وتنكيره كما قاله في النعت لان الفاظ
التوكيد كلها معارف فلا يتبع النكرات عند البصريين
اما ما كان مضافا فباضافته الى الضمير واما ما لم يضف
منها كاجمع فينسب الى سيبويه ان تعريفه بنية الاضافة
وقيل تعريفه كتعريف العلم كاسامة ونحوه من اعلام
الاجناس وهذا قول صاحب البديع واختاره ابن
الحاجب وصححه الشيخ ابو حيان قال ويؤيده انه
لم ينصرف وليس بصفة ولا شبيهها وما منع وليس
كذلك وهو معرفة وليس المانع هو تعريف العلمية
وانه جمع بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما
الا العلم خاصة ولاجل انها معارف لم تنصرف
اما العلمية فواضح اذ معها في اجمع الوزن وفي جمع
العدل عن فعلاوات الذي ليخفف فلا موت
افعل المجموع بالواو والنون واما على بنية الاضافة
فلشبه هذا التعريف بالعلمية من حيث انه
لا اداة لتعريفه لفظا وان كان على بنية ال والمختار
ابن مالك في جميع كتبه اي يجوز توكيد النكرة

اذ

اذا افادت توكيدها تبعا للاخفش والكوفيين فانهم
جوزوا توكيد النكرة المحدودة مثل يوم وليلة وشهر
وحول مما يدل على مدة معلومة المقدار والبصريين منعوا توكيد
النكرة غير المحدودة كحين ووقت وزمان مما يصلح
للقليل والكثير لانه لا فائدة في توكيدها قال الشيخ
ابن مالك وقول الكوفيين اولى بالصواب لصحة
السماع بذلك ولان في توكيد النكرة المحدودة فائدة
فان من قال صمت شهرا قد يريد جميع الشهر وقد
يريد اكثره ففي قوله احتمال فاذا قال صمت شهرا
كله ارتفع الاحتمال وصار كلامه نصا على مقصوده
فلو لم يسمع من العرب لكان جديرا بان يجوز قياسا
فكيف به واستعماله ثابت كقوله
تحملني الذلفاء حولا اكتعا
وقول الاخر قد صرت البكرة يوما اجمعا
وقول الاخر
لكنه شاقه ان قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب
انتهى قال ابن هشام رحمه الله واذا لم يفد توكيد النكرة
لم يجز باتفاق وان افاد جاز عند الكوفيين
وهو الصحيح وتحصل الفائدة بان يكون المؤكد
محدودا والتوكيد من الفاظ الاحاطة كاعتكفت
اسبوعا كله وقوله لكنه شاقه ان قيل ذا رجب
يا ليت عدة حول كله رجب ومن انشد شهر مكان
حول فقد حرفه ولا يجوز صمت زمانا كله ولا
شهرا نفسه انتهى وانما حرفه لان المراد تمنى ان
يكون اشهر الحول كلها رجب لا ان يكون غالب

ايام شهر جمعه رجبا اذ رجب اسم للشهر ولقايل ان
يقول المراد بشهر الجنس اي بالشهر بعده جنس شهر وهو
اثنى عشر شهرا فليتامل **ويكون** اي التوكيد المعنوي
بالفاظ معلومة معدودة تدخل تحت ضابطة
واغفل المص كاكثر النحويين جميعا وبينه سيبويه على
منزلة كل معنى واستعمالا وفانه ايضا عامة قال
ابن مالك في شرح التسهيل ذكرت مع جميعا وعامة
كما فعل سيبويه واغفل ذلك اكثر النحويين سهوا وجهلا
وهي اي تلك الالفاظ المعلومة **النفس** بسكون
الفا **والعين** ومحل كونهما من الفاظ التوكيد اذا اريد
بهما الحقيقة فلو اريد بالنفس الدم وبالعين الجارحة
المخصوصة لم يكونا من الفاظ التوكيد قال ابن هشام
المراد بهما الحقيقة والا فلو قلت ارقت زيدا نفسه
او طرفت زيدا عينه لم يكن تاكيدا بل بدل بعض من كل
انتهى ويوكد بهما لرفع المجاز عن الذات اي لرفع احتمال
التجوز عن اسم الذات وظاهر كلامهم ان احتمال التجوز
يرتفع فاذا قلت جاء زيد نفسه او عينه او نفسه
عينه ارتفع احتمال المجاز وتثبت الحقيقة وذهب
جمع منهم ابن عصفور الى ان الاحتمال لا يرتفع وانما
وانما يضعف وهو وجيه جدا واعلم ان المجاز
المرفوع يحتمل انه التجوز بحذف المضاف
وانه المجاز اللغوي في استعمال اللفظ في غير ما وضع
له وانه المجاز العقلي وهو الاسناد الى غير ما هو له
فتعيين بعض هذه الاحتمال قصور او تقصير
فلا تكن من القاصرين او المقصرين ولك ان

تؤكد

تؤكد بكل منهما وحده وان تجمع بينهما بشرط ان تبدا بالنفس
فتقول جاء زيد نفسه او جاء زيد عينه او جاء زيد
نفسه عينه ويمتنع جاء زيد عينه نفسه ويجب افراد
النفس والعين مع المفرد واما ما مع غيره فسياتي حكمهما
في الخاتمة **وكل** وهي لدفع احتمال ارادة الخصوص
بلفظ العموم كجاء القوم فيحتمل مجيء جميعهم ويحتمل مجيء
بعضهم وان بعضهم لم يجي الا انك لم تعتد بهم اي اطلقت
القوم واردت بهم من عدا ذلك البعض كانهم
هم القوم فالتاكيد يدفع توهم عدم الشمول
في لفظ القوم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض
كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال
بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وعلى
هذا الوجه لا يكون توهم عدم الشمول في لفظ القوم
او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل
بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان
قتلوا اذا علم انه اريد به الكل لكن توهم ان الفعل
المنسوب الى الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم
وانما نسب الى كلهم لما ذكرنا فالظاهر ان في الكلام
مجازا اسناديا وفي كون التاكيد بكل واخواته
دفعا لتوهم هذا المجاز بحث فانك اذا قلت
جاءني القوم كلهم يفهم منه الاحاطة والشمول
لاحاد القوم قطعا ولا يلزم من ذلك احاطة
النسبة وشمولها لتلك الاحاد الا ترى ان
قولك كل القوم فعلوا كذا يفيد شمول
الاحاد ومع ذلك يحتمل ان يكون الفعل المنسوب

الى جميع الاحاد صادرا عن بعضهم وانما يوكد بها لشروط
احدها ان يكون المؤكد بها غير مثنى وهو المفرد والجمع
والثاني ان يكون متجزيا بذاته او بعامله اي ذا اجزا
يصح انفصال بعضها عن بعض بحسب حس البصر ويجب
الحكم المفهوم من الكلام بان يكون الحكم ثابتا لبعض
الاجزاء دون بعض فالاول نحو اكرمت القوم كلهم فان
القوم عبارة عن مجموع اشخاص يصح انفصال البعض اجزايه
وهو كل واحد من تلك الاشخاص عن البعض الاخر
بحسب الروية والثاني نحو اشتريت العبد كله فان
اجزا العبد وهو النصف والربع والثلث ونحوها وان
لم ينفصل بعضها عن بعض بحسب الروية الا انه
يصح الانفصال فيها بحسب الشرع لجواز ان يشتري
نصف عبد دون النصف الاخر بخلاف ما ليس له
جزء ينفصل عن جزء فانه لا يجوز تاكيده بكل وكذا
اجمع وتوابعه نحو جا زيد كله لانه لا يتجزى لا بالذات
ولا بالعامل فانه يمتنع عرفا ان يجي بعض زيد دون
بعضه الاخر وهو متحقق معه فلا حاجة الى التاكيد
لدفع توهم عدم الشمول الثالث ان يتصل بها ضمير
عايد على المؤكد كما في ح فليس من التاكيد قراة بعضهم
انا كلا فيها خلافا للزمخشري وابن عطية فانهما
قالا انه تاكيد لاسم ان وهو معرفة والتنوين
عوض من المضاف اليه يريد انا كلنا فيها وهو
مردود لانه لا يكتفى بالتنوين عن الضمير قال
في المغني والصواب انها بدل وابدال الظاهر
من ضمير الحاضر بدل كل جايز اذا كان مفيدا للاحاطة

ح

فهم ثلاثتكم ولا بد للكل الحاج الى الضمير وضمير
ويجوز لكل ان تلي العوامل اذا لم يتصل بالضمير نحو جاني
كل القوم فيجوز مجيئها بدلا بخلاف جاني كلهم فلا يجوز
الا في الضرورة هذا احسن ما قيل في هذه القراة خرجها
ابن مالك على ان كلا حال وفيه ضعفان تنكير كل
بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وهو نادر كقول
بعضهم مررت بهم كلا جميعا وتقديم الحال على عاملها
الظرف انتهى ومن الفاظ التوكيد كلا وكلتا وهما
بمنزلة كل في المعنى تقول جا الزيدان فيحتمل مجيئهما
وهو الظاهر ويحتمل مجي احدهما وان المراد احد
الزيدين كما قالوا في قوله تعالى لو انزل هذا القران
على رجل من القريتين عظيم ان معناه على رجل من احدى
القريتين فان قيل كلاهما اندفع الاحتمال والمؤكد
بهما لشروط احدها ان يكون المؤكد بهما دالا على اثنين
والثاني ان يصح حلول الواحد محلهما فلا يجوز على
المذهب الصحيح ان يقال اختصم الزيدان كلاهما فلا حاجة
الى التاكيد الثالث ان يكون ما اسند اليهما غير مختلف
المعنى فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما الرابع
ان يتصل بهما ضمير عايد على المؤكد واجمع وهو بمنزلة
كل في المعنى وانما يؤكد به غالبا بعد كل فلهذا
استغنيت عن ان يتصل بضمير يعود على المؤكد تقول
اشتريت العبد كله اجمع ويجوز التوكيد بها وان
لم يتقدم كل قال تعالى لاغوينهم اجمعين وان جهنم
لموعدهم اجمعين وفي الحديث واذا صلى جالسا فصلوا
جلوسا اجمعون يروى بالرفع تاكيدا للضمير وبالنصب

على الحال وهو ضعيف لاستلزامه تنكيرها وهي معرفة بنية
الاضافة او العلمية وفي المطول وربما يجمع بين كل واجمعين
بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون
بناء على كثرة الملائكة واستيعاب سجود جميعهم مع تقرر فهم
واستقلال كل منهم بنان ولهذا ازداد التغيير والتوبيخ
على ابليس ولا دلالة لاجمعون على كون سجودهم في زمان
واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول
اي فيما تقدم من ان التوكيد يكون لدفع توهم عدم
الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع
توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع
دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول في سبيل التجوز
والا لكان تاسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر
لا يعني بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه
لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تاكيدا
بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول
مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى
وانما يؤكد به بشرطين احدهما ان يكون المؤكد
به بشرطين احدهما ان يكون المؤكد به غير مثنى
الثاني ان يكون متصرفا بذاته او بعامله وقد
يحتاج الى زيادة توكيد فيؤتى بالفاظ اخر معلومة
تسمى توابع اجمع ونقل عن سيبويه انه لا يرتفع الجار
على المؤكد حتى يأتي بجميع الفاظ التوكيد اشار اليها
المصنف بقوله وتوابع جمع تابع اجمع يعني تستعمل
هذه الكلمات الثلاث بالتبعية لا بالاصالة
لكونها ادل منها على المقصود الاصلي وهو الجمعية

وفهم

٢٠٢

وفهم من كلامه ايضا لا تتقدم عليه وسياتي وجهه وهي
اي توابع اجمع اكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة
وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث
في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع اي تام
وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من
بضع اي روي وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة
مغرزه ويمكن اسقاط مناسبات خفية بين هذه المعاني
ومعانيها التاكيدية بالتامل الصادق ولا اصل
افرادا للنفس عن العين وكل عن اجمع واجمع عن توابعه
ويجب تقديم النفس على العين على الاصح وتقديم كل على
اجمع واجمع على توابعه واكتع على ابصع وابصع على
ابتع على الصحيح واختار ابن مالك في التسهيل والتحفة
جواز الابتداء بايها شئت بعد اجمع وهو رأي ابن
عصفور واختاره ابن هشام في تعليقه واجاز ابن
كيسان ان تبدأ باي الثلاثة شئت من اجمع واكتع
وابصع كما هو ظاهر كلامه في التسهيل وشذ على قول
بعضهم الاتيان بابصع بعد اجمع واشذ منه الاتيان
باتبع بعده ويقل ان يؤكد باكتع واكتعين من غير
ان يتقدم شيء من الفاظ التوكيد قال الراجز

يا ليتني صبيا مرضعا ∴ تحملني الذلفاء حولا اكتعا ∴
اذا بكيت قبلتني اربعا ∴ اذن ظللت الدهر ابكي اجمعا ∴

قال البدر بن مالك فيه افراد اكتع عن اجمع وتوكيد
النكرة المحدودة والتوكيد باجمع غير مسبوق بكل
والفصل بين المؤكد والمؤكد ومثله في التنزيل
ولا يحزن ويرضين بما اتيتهن كلهن فان

قلت ما وجه الترتيب الذي ذكرته قلت قال الرضي
اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التوكيد المعنوي
قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته
من اكتعين اي ابتعين اما تقديم النفس والعين على
الكل فلان الاحاطة صفة النفس ومعنى فيهما
فتقديم النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على
العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة
ولفظ العين مستعار لها مجاز من الجارحة المخصوصة
كالوجه في قوله تعالى كل شي هالك الا وجهه اي ذاته
واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا او امتناع المشتق
الجامد اولى ولاسيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو
افعل وايضا ان كلا قد يقع مبتدا دون اجمع فانه
لا يقع الا تاكيدا واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه ادل
على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع في الجميع
على اخواته فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع منها لانه
من قولهم حول اكتع اي تام هذا المعنى خاف فيهما
انتهى وافاد الجمع تاكيدا ان كثر فكل فاذكر تاكيد
للموكد الاول لا للصفات المتتالية وقال ابن برهان
كل منهما تاكيد لما قبله تقول قام زيد نفسه واعرابه
قام فعل ماض لقبوله تا التانيث الساكنة زيد فاعل
فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره نفس
تاكيد لزيد فهو مرفوع مثله وعلامة رفعه ضمة
ظاهرة في اخره ونفس مضاف والها مضاف اليه
في محل جر لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب وتقول
رايت القوم كلهم واعرابه رايت فعل ماض وفاعل

القوم

بلغ ٢
٣٠١

القوم مفعول به فهو منصوب وعلامة نصبه فتحة
ظاهرة في اخره وكل تاكيد للقوم فهو منصوب مثله
وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره وكل مضاف
والضمير مضاف اليه في محل جر لانه اسم مبني لا يظهر فيه
اعراب وتقول مررت بالقوم اجمعين واعرابه
مررت فعل ماض وفاعل والبا حرف جر والقوم مجرور
بالبا وعلامة جره كسرة ظاهرة في اخره واجمعين تاكيد
للقوم فهو مجرور مثله وعلامة جره اليا نيابة عن الكسرة
وفي تمثيل المص اشارة الى رد قول الجمهور انه لا يوكد
باجمع دون كل اختيارا والمختار وفاقا لابي حيان
جوازه لكثرة وروده في القران والكلام الفصيح
كما تقدم قال ابو حيان ولا يقال دليل المنع وجوب
تقديم كل عند الاجتماع لان النفس يجب تقديمها على العين
اذا اجتمعا ويجوز التاكيد بالعين على الانفراد خاتمة
ذي مسايل منثورة ونسال الله تعالى حسن الخاتمة
الاولى تتعدد النفس والعين عن الفاظ التوكيد بجواز
جرهما بباء زايدة قال ابن هشام في المغني بعد ان ذكر
انه يجب تجريد اجمع من ضمير الموكد في باب التوكيد
واما قولهم جاء القوم باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها
وهو جمع لقولك جمع على حد قولهم فرخ وافرخ جاؤوا
بجماعتهم ولو كان توكيدا لكانت البا فيه زايدة مثلها
في قوله هذا وجد الصغار بعينه وكان يصح اسقاطها
انتهى وقال الرضي وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة
فتوكيد به لكن بباء زايدة تقول جا القوم باجمعهم
خلاف عينه فانه يوكد به مع البا وبدونه نحو

ولعينه انتهى وقال النووي رحمه الله في
التبيان قوله باجمعهم بضم الميم ويجوز فتحها لغتان
مشهورتان اي بجميعهم انتهى الثانية قال في التسهيل
واجري في التوكيد مجرى كلها ما افاد معناه من الضرع
والزرع والسهل والجبل واليد والرجل والبطن والظهر
مشيرا الى قولهم مطرنا الضرع والزرع ومطرنا السهل
والجبل وضرب زيد اليد والرجل وضربته البطن والظهر
وقال الرضي وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول
فيجري مجرى التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره
وبطنه ورجله وهو بدل البعض من الكل في الاصل
ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله
فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التاكيد وكذا قولهم
مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد
بالضرع المواشي ومطر قومك ليلهم ونهارهم هذه
وهذه الثلاثة في الاصل بدل الاسما فجرت مجرى التاكيد
لان المعنى مطرت اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها
ومطرت اوقاتهم كلها على حذف المضاف من متبوعها
فيجوز ان يكون ارتفاعهما على التاكيد ولجريها مجرى
اجمع جاز حذف الضمير منها ولا يطرد ذلك في بدل
البعض وبدل الاشتمال فلا يقال ضرب زيد الظهر والبطن
وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا
الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار وقولنا مطرت
اوقاتهم كقولك صيد يومان على اسناد الفعل المبني
للمفعول الى الزمان وقد جا بعض هذه الجملة منصوبا
نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول

ثان

ثان اي على ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه
او على الظرف اي في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت
ومشيت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال
ضرب زيد اليد والرجل وتقول مطر قومهم السما ظهرا وبطنا
نصب على الظرف او المفعول الثاني او البدل ولكن انه قول
مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذ قال الخليل
يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع وانتصابه على انه ظرف
او مفعول ثان وتقول مطر قومك الليل والنهار على الظرف
وهكذا جميع الفاظ التوكيد **الثالثة** لا يعطف
بعض الفاظ التوكيد على بعض ولا يقطع كما جاز العطف
والقطع في الوصف فلا يقال جاني القوم كلهم واجمعون
ولا جاني القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف
لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما
تقدم عليه وجاز القطع فيه تنبيها على المدح او الذم
او الترحم الذي فيه والفاظ التوكيد ليست مستقلة
مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض
ولا معنى فيها معنى المدح والذم والترحم فتقطع
فلو عطفت او قطعت لكان كعطف الشي على نفسه
وما تقدم من انه لا يعطف بعض الفاظ التوكيد على
بعض مخصوص بالتوكيد المعنوي قال الرضي وقد
يكون مع التاكيد اللفظي عاطف نحو والله وقوله
تعالى فلا تحسبنهم بمفازة بعد قوله فلا تحسبن
بخلاف التاكيد المعنوي ثم قال واما جواز العطف
في بعض التاكيد اللفظي بالفا او ثم فلما يجي في حروف
العطف **الرابعة** قال الرضي وقد يحذف

المؤكد واكثر ذلك في الصلة كقولك جاني الذي ضربت نفسه
وبعدها الصفة نحو جاني قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدهما
خبر المبتدا نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما عرفت
في باب المبتدا من كون حذف الضمير من الصلة اولى منه
في الصفة وخبر المبتدا ومن الصفة اولى منه في خبر المبتدا
وبعضهم من حذف الضمير من الصلة اولى منه في الصفة
وخبر المبتدا ومن الصفة اولى منه في خبر المبتدا وبعضهم
من حذف المؤكد لان الحذف للاختيار والتاكيد للتطويل
فتنافيا وقال اذا عطفت على شيء لم يحتج الى تاكيده ولعله
نظر الى ان العطف عليه دال على انك لم تغلط والاولى
نحو ضربت زيدا زيدا وعمرا لانك ربما تجوزت بنسبة الضرب
الى زيد او ربما غلطت في ذكر زيد واردت ضرب بكر
وعطفت لنا على ان المذكور بكر انتهى ولا يحذف المؤكد
ويقام المؤكد مقامه على الاصح واجاز الخليل نحو مررت
بزيد وانى اخوه انفسهما وقد رتهما صاحباي انفسهما
الخامسة لا يلي العامل شيء من الفاظ التوكيد
وهو على حاله في التوكيد الا جميعا وعامة مطلقا فتقول
القوم قام جميعهم وعامتهم ورايت جميعهم وعامتهم ومررت
بجميعهم وعامتهم والا كلا وكلا وكلتا مع الابتدا بكثرة
ومع غيره بقلة **فالاول** نحو القوم كلهم قايم والرجلان
كلاهما قايم والمراتان كلتاهما قايم **والثاني** كقوله
عبيد اذا والنه عليهم ... ولاهم فيصدر عنهما كلهما وهو ناهل
وقولهم كليهما وتمرا اي اعطني كليهما واما قوله
فلما تبينا الهدى كان كلنا ... على طاعة الرحمن والحق والتقى
فاسم

فاسم كان ضمير الشان لا كان كلنا **السادسة**
يلزم رفقا بعينه كل المعنى كامل واضافته الى المثل بنوعه مطلقا
نعتا لا توكيد نحو رايت الرجل كل الرجل واكل شاة كل شاة ومثله
يا اشبه الناس كل الناس بالقمر
وكقوله ... وابعد الناس كل الناس من عار
السابعة يلزم اعتبار المعنى في خبر كل مضاف الى
نكرة نحو كل نفس ذائقة الموت كل حزب بما لديهم فرحون
ولا يلزم مضافا الى معرفة فتقول كلهم ذاهب
وذاهبون **الثامنة** لا يفصل بين المؤكد
والمؤكد باما على الاصح واجاز الفراء مررت بالقوم اما اجمعين
واما بعضهم **التاسعة** يجب اتصال النفس
والعين بضمير مطابق للمؤكد وان يكون لفظهما طبقه
في الافراد والجمع واما في التثنية فالافصح جمعهما
على افعل ويترجح افرادهما تثنيتهما عند ابن مالك
وغيره بعكس ذلك وكذا كل مثنى في المعنى مضاف
الى متضمنه يختار فيه الجمع على الافراد والافراد على
التثنية فالاول كقوله تعالى ان تتوبا الى الله
فقد صغت قلوبكما والثاني كقوله
حمامة بطن الواديين ترنمي ... سقاك من الغر الغوادي مطيرها
والثالث كقوله ظهراهما مثل ظهور الترسين
ويجب اتصال كلا وكلتا وكل وجميع وعامة بضمير
المؤكد فليس منه خلق لكم ما في الارض جميعا خلافا
لمن وهم بل جميعا حال **العاشرة** اذا اكد ضمير مرفوع متصل
بالنفس او بالعين وجب توكيده اولا بالضمير

المنفصل نحو ضربت انت نفسك فنفسك توكيد للتا الضمير
بعد توكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لا لتبس
التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيد المستكن نحو زيد
اكرمني هو نفسه فلو لم يوكد الضمير المستكن في اكرمني
بقوله هو فيقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه
الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه
الصورة اجري بقية الباب عليه وايضا ليحصل له
نوع استقلال فيصح توكيده بلفظ النفس والعين
فان الضمير المرفوع المتصل بمنزلة جزء الكلمة ولفظ النفس
والعين لقبولهما انواع الاعراب في غاية الاستقلال
ولا يجوز ان يجعل مثل هذا المستقل التام تابعا لغير
مستقل الا اذا حصل له نوع استقلال بخلاف قاموا الزيدون
انفسهم فيمتنع الضمير وبخلاف نحو ضربتك نفسك ومررت
بك نفسك وانت نفسك قايم فالضمير جايز لا واجب
لعدم اللبس وبخلاف قاموا كلهم اجمعون فالضمير
جايز لا واجب لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان
كلا واجمعين بليان العوامل قليلا بخلاف النفس
والعين لانهما يليانها كثيرا فان قيل كيف جاز تاكيد
المرفوع المتصل في نحو جاوني كلهم والابد ازمنه نحو
اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل
وجاز ايضا تاكيدا لضمير المجرور نحو مررت بك نفسك
والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار
ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل
وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد
والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه

والغالط

والغالط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولان منفصل
عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة
في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زايدة بخلاف
العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل
بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة زايدة بخلاف
العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل
بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد
المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور
ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب
المعطوف عليه بتاكيد كانا المنفصل ويقوى مناسبة
المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه

هذا باب البدل

هو في اللغة العوض قال الله تعالى عسى ربنا ان يبدلنا
خيرا منها وفي الاصطلاح كما قال الشيخ ابن الحاجب
تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه اي تنسب شي الى
المتبوع اي يكون مقصودا بالذات من النسبة الى المتبوع
النسبة الى التابع ولا تكون النسبة الى المتبوع مقصود اصالة
فبقوله مقصودا بالنسبة خرج غير العطف وبقوله دونه
خرج العطف فان النسبة الى المعطوف عليه ايضا
مقصود قال السيد عيسى الصفوي استاد شيخنا
الظاهر انه يجوز ان يكون المبدل منه منسوبا فيكون
البدل مقصودا بنسبة المتبوع الى شي نحو زيد قايم
قاعد على البدل لبداء ونحو الذي نفعني زيد علمه
في بدل الاشتمال والذي اكلته الرغيف ثلثه في بدل
الاشتمال والذي اكلته الرغيف ثلثه في بدل البعض

وَالذي جَآ زيد اخوك في بدل الكل والذي رَكبته
الفرس الحمار في بدل الغلط اذ لا موجب لامتناعه وحينئذ
كان الواجب ان يقول او ينسب المتبوع الى شي او يكتفي
بقوله مقصود بالنسبة كما ذكره في العطف ليشمل
القسمين فانه من السوالخ فان قلت في قولك ما جاني
احد الا زيد نسبة المجي بالنفي الى احد مقصوده لا الى
زيد ونسبة المجي بالاثبات لم تقع الا الى زيد فلا
يصدق التعريف على زيد قلت اجيب بان المقصود
بالذات من نفي المجي عن احد اثباته لزيد فصح ان النسبة
بطريق الاثبات الى زيد مقصود بالذات من النسبة
بطريق النفي الى احد وانما ذكر هذا النفي توطية وبيانا
لانحصار نسبة الاثبات في زيد فالنسبة في التعريف
اعم فتدبره وتامله والتسمية بالبدل بصرية
واما الكوفيون فقال الاخفش يسمونه بالترجمة
والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير
واعلم ان المبدل يجب ان يتبع المبدل منه في رفعه
ونصبه وخفضه وجزمه ان كان معربا كما اشار
الى ذلك المصنف بقوله **اذا ابدل اسم من**
اسم او فعل من فعل وسياتي الكلام على ابدال الجملة
من المفرد ويشترط في بدل الفعل من الفعل كما قال الرضي
ان الثاني راجح البيان كيلق اثاما يضاعف له العذاب
فخلود فيه مهانا فان ساواه كان تاكيدا لا بدلا
نحو تنصر تعن انصرك ولا اعرف له شاهدا ويشترط
ايضا ان يكون بينهما ملايمة ومناسبة فلو قلت
من يتعن يبالا يخرج او من يستعن بنا يقتل

لم

لم يجز البدل **تبعه ان كان معربا في جميع اعرابه**
من رفع وان كان مرفوعا ونصب ان كان منصوبا
وخفض ان كان مخفوضا وجزم ان كان مجزوما واما
التنكير وفرعه وهو التعريف فلا تلزم موافقته للمتبوعه
فيهما بل يبدل المعرفة من المعرفة نحو صراط العزيز الحميد
الله في قراة الجر والنكرة من النكرة نحو ان للمتقين مفازا
حدايق واعنابا والمعرفة من النكرة نحو وانك لتهدي الى
صراط مستقيم صراط الله والنكرة من المعرفة نحو لنسفعا
بالناصية ناصية كاذبة ومنع اهل الكوفة وبغداد
ابدال النكرة ما لم توصف و وافقهم السهيلي وابن الربيع
واختاره ابن الحاجب لئلا يكون المقصود انقص من غير
المقصود من كل وجه فان توافقه بصفة تكون كالجابر لما فيه
من نقص النكارة ولانها اذا لم توصف لم تفد اذ لا فايدة
في قولك مررت بزيد رجل زاد اهل بغداد او تكون
من لفظ الاول كما تقدم في ناصية قال الرضي وذلك
الوجوب اي وجوب وصف النكرة المبدلة من معرفة
انما هو في بدل الكل وقال ابو علي يجوز ترك وصف
النكرة المبدلة من معرفة اذا استفيد من البدل
ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالوادي المقدس
طوى اذا لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان مثل حطم
وختع من الطي لانه قدس مرتين فكانه طوي بالتقديس
وان لم تفد النكرة الا فايدة الاول لم يجز لانه
يكون الغاما بعد التفسير نحو بزيد رجل ولا فايدة
فيه وللجمهور اطلقوا الجواز لورودها غير موصوفة
وليست من لفظ الاول كقوله

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ... فشلت
ورجل رمى فيها الزمان

وان كان غيره من انواع البدل لم تلزم موافقته فيهما ولا يرد ذلك على المص لان المفهوم الذي فيه تفصيل لا يعترض به **وهو** اي البدل صادق **على اربعة اقسام** ولو قال وهو اربعة اقسام لكان اخصر واظهر والمشهور ان صاره في الاربعة المذكورة وزاد بعضهم بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه والمنافشة في المثال واورد بعضهم لمثاله مثل رايت دجلة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المنافشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات قيل وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا اذ لم يسم ببدل الكل من البعض لقلته وندرته بل قيل بعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والجمهور نفوه ونا ولوا نحو قوله

كاني غداة البين يوم تحملوا

وقول الشاعر

رحم الله اعظما دفنوها ... بسجستان طلحة الطلحات

بجواز كون غداة البين واعظما كناية عن الجملة قال السيوطي وقد وجدت له شاهدا من التنزيل وهو قوله تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيا جنات عدن كثيرة لا جنة واحدة ولقايل ان يقول لا شاهد فيه لان ال في الجنة للجنس او العموم فهي بمعنى الجمع فابدال الجنات منه من قبيل ابدال الكل من الكل الاول **بدل الشيء من الشيء** اي بدل هو اي المبدل منه فالاضافة بيانية ويسمى بدل الكل

لانه

لانه كل المبدل منه وهو الذي ذاته عين ذات المبدل منه اي يكون المراد منهما شيا واحدا وان تغاير مفهوماهما وان لم يكن الماصدق واحدا لانهما قد يختلفان بالعموم والخصوص فلا يكون ماصدقهما واحدا كزيد اخوك فان المراد منهما شخص واحد كزيد اخوك فان المراد منهما شخص واحد وسماه ابن مالك البدل المطابق وقال في شرح الكافية ذكر المطابقة اولى من قول النحويين بدل الكل من الكل لانها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى بخلاف العبارة الاخرى فانها لا تصدق الا على ذي اجزاء وذلك غير مشترط الاجماع على صحة البدلية في اسما الله تعالى انتهى وقد عبر في التسهيل بعبارة الناس وقال في شرحه جريت على عادة النحويين والعبارة الجيدة ان يقال بدل موافق من موافق وقال ابو حيان عبر بعض اصحابنا لذلك بقوله بدل الشي من الشي قال الرضى فانا الى الان لم يظهر فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب عنه انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك

جاءني اخوك زيدان فقصدت فيه الاسناد الى الاول
وجيء بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان
وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجيء بالاول
توطية له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون
التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة
هو الاسناد اليه بعد التوطية والفرق ظاهر والثاني
بدل البعض من الكل اي بدل هو بعض المبدل منه ذكر
الكل اولا توطية وتمهيدا وهو الذي يكون ذاته بعضا
من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه
فنحو المصري اثنين اذ جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون
البعض لان ما صدق عليه المصري وسمي بدل البعض لانه
بعض من المبدل منه فاضافته ايضا بيانية واعلم ان بعض
الشيء قد يراد به ما هو فرد منه كما يقال زيد بعض الانسان
وقد يراد به ما هو جزء له كما يقال اليد بعض زيد واعترض
قول المص بدل البعض من الكل من حيث ان كلا وبعضا
لا يجوز ادخال ال عليهما عند الجمهور وقال ابن خالويه
في كتاب ليس يغلط كثير من الخواص بادخال الالف واللام
على كل وبعض وليس من لغة العرب لانهما معرفتان
في نية الاضافة وبذلك نزل القران قال وعن
الاصمعي قال قرات اداب ابن المقفع فلم ار فيه لحنا
الا قوله العلم اكثر من ان يحاط بالكل منه فاحفظوا البعض
قال وذلك خطا لانهما معرفتان لا تدخلهما ال
قال ومثل ذلك اي وقيل ولعله ال وكان لبعض
النحويين ببغداد قد اجاز ذلك فقال فيه
الشاعر فتى درستوي الى خفض لطاوي كل وفي البعض

معرفتان
وقال

معرفتان وقال الجوهري كل وبعض معرفتان لم يجئ
عن العرب معرفا باللام لانهما في نية الاضافة
ونقل الشلوبين عن ائمة النحو منع تعريفه بال لكن جوزه
الزمخشري وشاع في السنة المصنفين ومتاخري النحاة
حيث استعملوا في بحث البدل بدل الكل وبدل البعض
كثيرا فالثالث بدل الاشتمال اي بدل
مسبب غالبا عن اشتمال احد المتبدلين على الاخر والعامل
على الخلاف الاتي بيانه فالاضافة فيه من قبيل
اضافة المسبب الى السبب لا ذي ملابسة واختلفوا
في المشتمل في بدل الاشتمال على ثلاثة اقوال فقال الفارسي
والرماني في احد قوليهما وخطاب المشتمل الاول
وصححه ابن مالك فلا يجوز سرق زيد داره ولا اعجبني
زيد فرسه ولا رايت زيدا فرسه ويجوز سرق زيد
ثوبه لان الثوب يتضمنه جسده وقال
الفارسي والرماني في احد قوليهما المشتمل الثاني نحو سلب
زيد ثوبه فالثوب مشتمل على زيد قال الاول لو كان
الظاهر معنى اشتمال الثاني على الاول في سلب زيد ثوبه
لم يطرد في اعجبني زيد علمه وكلامه وفصاحته
وكرهت زيدا نحوه وسلب زيد فرسه ونحوها
فان الثاني فيها غير مشتمل على الاول وقال المبرد والسيرافي
وابن جني وابن الباذش وابن ابي العافية
وابن الابرش المشتمل هو العامل بمعنى ان الفعل
يستدعيهما احدهما على سبيل الحقيقة والقصد والاخر
على سبيل المجاز والتبع فيجوز سلب زيد ثوبه
واعجبني زيد علمه ويسلونك عن الشهر الحرام

قال فيه الاسناد فانه حقيقة الى الثاني مجاز الى الاول
اذ المسلوب عنه القتال لا النهر وقيل بمعنى انه مشتمل على
التابع والمتبوع معنى اذ الاعجاب في اعجبتني الجارية
حسنها والموضوع في كان زيد عدمه واضحا مشتمل
على زيد وعدمه والكثرة في كان زيد ماله كثيرا
مشتملة على زيد وماله فالمراد بالعامل ما تم التعليق
فعلا كان او اسما مقدما او مؤخرا وشرط بدل
الاشتمال كما قال ابن مالك في شرح الكافية امكان
فهم معناه عند الحذف وحسن الكلام على تقدير
حذفه نحو اعجبتني الجارية حسنها لان الحسن مشتمل
عليه ذكر الجارية اشتمالا مصححا للبدلية فانه لفهم
معناه في الحذف مع كون الاقتصار على متبوعه
حسنا في الكلام بخلاف نحو اعجبني زيد اخوه فانه
لا يصح الاستغناء عنه ونحو اسرجت زيدا فرسه
فانه وان فهم معناه في الحذف لا يحسن التكلم
به فلو ورد مثل هذا لكان بدل غلط وسمي ببدل
الاشتمال لان المبدل منه مشتمل على البدل وهذا
ظاهر على القول بان المبدل منه مشتمل على البدل
واما على القول بان المشتمل هو البدل وعلى القول
بان المشتمل هو العامل دلالة اول الكلام بالاجمال
على اخر الكلام بالاجمال على اخر الكلام فكان الاول
بمنزلة مشتمل على الثاني فانك اذا قلت اعجبني
زيد مثلا ومعلوم ان ذات زيد لم يكن زيد
معجبا وكانك قلت اعجبني شيء من زيد وهذا
المعنى شامل بالاجمال للعلم وغيره وبهذا الوجه

في

في المنفية شامل لما اذا كان الاول مشتملا على الثاني او الثاني مشتملا
على الاول او لم يكن احدهما مشتملا على الاخر كاعجبني زيد علمه
والرابع بدل الغلط اي بدل من اللفظ الذي ذكر غلطا
لا ان البدل نفسه هو الغلط وسمي بدل غلط لانه بدل
مسبب عن الغلط فالاضافة فيه من قبيل اضافة المسبب
الى السبب لا لأدنى ملابسة وتوضيحه انه بدل تذكره بعد
ذكر المتبوع غلطا عمدا او سهوا جبرا لذلك الغلط نحو
استريته زيدا حماره واعلم ان الغلطات لسبق اللسان
وهو لا يقع في فصيح الكلام والنسيان وزعم باطل وهو
ايضا لا يصدر عن روية وثقة والثالث ان يوقع نفسه
في الغلط عمدا ليتداركه لنكتة او مبالغة او تذكر المبدل
منه عمدا ثم تظهر انك غالط وهو كثير في الشعر كقولك
هند نجم بدر شمس منير
وذكر الفاضل الجامي في اول بحث الحروف العاطفة ان بدل
الغلط بدون بل غير فصيح واما معها فصيح مطرد في الكلام
في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فعلم من ذلك
انه يقع في فصيح كلامهم وهو غير الثالث الذي تقدم ذكره
فتامل ثم ههنا اشكال قوي وهو انه لا يظهر فرق من
جهة المعنى بين بدل الغلط والمعطوف ببل حتى احتيج
وقوع الثاني في الفصيح دون الاول فليحرر فرق بينهما
وفي المطول ان بدل الغلط لا يقع في فصيح الكلام
ونوقش في عدم وقوعه في فصيح الكلام بانه تدارك
الغلط وانه لا ينافي الفصاحة بالمعنى الذي ذكروه كما في
قولك جاءني زيد بل عمرو نعم لا يقع في كلام الله تعالى لا لانه
يستلزم عدم الفصاحة بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه

سبحانه وتعالى او جوّز بعض القدما وقوع الغلط في غير الشعر
ومنه في الشعر لو قوعه غالبا عن تروٍّ فلا يبعد رفيه الغلط وهذا
نقيض القاعدة المشهورة انه يغتفر في الشعر ما لا يغتفر في غيره
وقسم بدل الغلط اثبته سيبويه وغيره ومثله بقولك
مررت برجل حمار اردت ان تخبر بحمار فسبق لسانك الى رجل
ثم ابدلت منه الحمار فانكره قوم وقالوا انه لم يوجد
قال المبرد على سعة حفظه بدل الغلط لا يكون مثله في كتاب
الله تعالى ولا في شعر ولا في كلام مستقيم وقال خطاب
لا يوجد في كلام العرب لا نثرها ولا نظمها وقد عنيت
ذلك في الكلام والشعر فلم اجده فطالبت غيري به فلم يعرفه
وادعى محمد بن السيد انه وجد في كلام ذي الرمة لما في شفتيها
حوة لعس وفي اللثات وفي انيابها شنب
قال فلعس بدل غلط لان الحوة السواد بعينه واللعس
سواد مشوب بحمرة ورد بانه من باب التقديم والتاخير
وتقديره في شفتيها حوة وفي اللثات لعس وفي انيابها
شنب واعلم ان البدل المباين ثلاثة اقسام لانه لا بد
ان يكون مقصودا كما تقدم في الحد ثم الاول ان لم يكن مقصودا
بالحكم البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط
وان كان مقصودا فان تبين بعد ذكره فساد قصده
فبدل نسيان اي بدل شيء ذكر نسيانا وقد ظهر
ان الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان
والنسيان والصورة من الحافظة والمدركة معا
والمص وكثير من النحاة لم يعرفوا بينهما وسموا النوعين بدل
غلط وان قصد كل منهما صحيحا فبدل الاضراب ويسمى ايضا
بدل البدا نحو تصدقت بدرهم دينار وهذا يصلح

مثاله

مثال الثلاثة ان يحتمل ان يكون المتكلم قصد الاخبار بالتصدق
بالدرهم ثم اضرب عنه الى الاخبار بالتصدق بالدينار واجعل
الاول في حكم المتروك فيكون بدل اضراب وان يكون قصد
الاخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانه الى الدرهم فيكون
بدل غلط وان يكون قصد الاخبار بالتصدق بالدرهم
ثم تبين له ان الصواب التصدق بالدينار
لظهور الخطا في القصد الاول فيكون بدل النسيان اذا علمت
معنى الاقسام الاربعة وما يتعلق به فبدل الشيء من الشيء
نحو قولك جاء زيد اخوك اي نحو اخوك من قولك الذي
هو جاء زيد اخوك وقس على ذلك نظايره واعرابه جاء فعل
ماض لقبوله تا التانيث الساكنة زيد فاعل فهو مرفوع وعلامة
رفعه ضمة ظاهرة في اخره اخوك بدل من زيد بدل الشيء
من الشيء فهو مرفوع مثله بعامل محذوف مماثل للمذكور تقديره
جاء وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسما الخمسة
واخو مضاف والكاف مضاف اليه في محل جر لانه اسم مبني
لا يظهر فيه اعراب وبدل البعض من الكل نحو اكلت
الرغيف ثلثه ونصفه او ثلثيه
واعرابه اكلت فعل ماض وفاعل الرغيف مفعول به فهو
منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره ثلثه
بدل من الرغيف بدل بعض من كل وثلث مضاف والها
مضاف اليه في محل جر لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب
ولو قيل اكلت الرغيف ثلثه وثلثه فالظاهر انه من
بدل البعض ان قدر العطف متاخرا عن الابدال
ومن بدل الكل ان قدر العطف سابقا عليه فان
قلت يلزم على الاول تكرار البدل قلت لا خلاف في جوازه

بالعطف واما بغيره فقال الدماميني في كتابه العيون
الغامزة على خبايا الرامزة اختلف في التوابع الواقعة
في قوله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم
غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب هل كلها نعوت
او كلها ابدال او شديد العقاب بدل وما عداه نعت وهذا
الاخير هو مذهب الزجاج حكاه عنه صاحب الكشاف
ونقله الشيخ في تفسيره المسمى بالبحر المحيط وفي النهر
ايضا قايلا الا ان الزمخشري قال جعل الزجاج شديد
العقاب وحده بدلا من الصفات فيه نبو ظاهر والوجه
ان يقال لما صودف بين هذه المعارف هذه النكرة وحدها
فقد اذنت بان كلها على سنن فهي محكوم عليها بالجاري
الرجز فان وقع فيها جزء واحد على متفاعلن كانت من الكامل
انتهى وقد ناقشه الشيخ فقال ولا نبو في ذلك
لان الجري على القواعد التي استقرت وصحت هو الاصل
وقوله فقد اذنت بان كلها ابدال التركيب غير عربي
لانه جعل فقد اذنت جواب لما وليس من كلامهم لما قام
زيد فقد قام عمرو وقوله بانها كلها ابدال فيه تكرير
الابدال اما بدل البدا فقد تكررت فيه الابدال
واما بدل كل من كل وبدل البعض من كل وبدل الاشتمال فلا
نص عن احد من النحويين اعرفه في جواز التكرار فيها
او منعه الا ان في كلام بعض اصحابنا ما يدل على ان البدل
لا يكرر وذلك في قول الشاعر

بابي ابن امراياس ارحل ناقتي
عمرو فتبلغ حاجتي او لم ترحف
ملك اذا نزل الوفود ببابه
عرفوا موارد مزيد لا تنزف

قال

قال فملك بدل من عمرو بدل نكرة من معرفة قال فان قلت
لم لا يكون بدلا من ابن امراياس قلت لانه قد ابدل منه عمرو
فلا يجوز ان يبدل منه مرة اخرى لانه قد طرح فدل ذلك
هذا على ان البدل من البدل جايز قال وقوله تعالى عليها
هو جمع تفعال وتفعول او تفعول او تفعيل وليس شي
من ذلك معدودا من اجزا العروض فان اجزاه منحصرة ليس
فيها شي من هذه الاوزان فصوابه ان يقول اجزاوها
كلها على مستفعلن انتهى كلام الشيخ ابي حيان وقد
ساق تلميذه الشيخ شهاب الدين السمين هذا الفصل
برمته في اعرابه واقره على حالته كانه من قبيل المرتضى عنده
والذي يظهر ان جميع هذه المناقشة غير سديدة واما
الاولى فحاصلها نفي الاستبعاد لمقالة الزجاج بناء على انها
جارية على الاصول وتقرير جريانها على ذلك ان توافق
النعت الحقيقي ومنعوته في واحد من التعريف والتنكير
امر لازم اما اتفاقا او عند الاكثرين وان التوافق في ذلك
لا يلزم اذا كان التابع بدلا لا يجعل الصفات المعرفة الموافقة
في هذه الاية نعوتا للاسم الشريف جار على القاعدة
المتقدمة وكذا جعل الصفة التي اضافتها غير محضة
بدلا جار على ما سبق من قاعدة البدل فاذن لا احراج
لما قاله الزجاج في كلا الوجهين عما استقر في قواعد
كلامهم فلا نبو فيه واقول هو وان جرى على هذه القاعدة
فقد خالف قاعدة اخرى وهي انه متى اجتمع بدل
ونعت قدم النعت لانه كالجزء من متبوعه واخر البدل
لانه تابع كلا تابع من حيث انه كالمستقل بمقتضى
العامل بدلا بين الصفات ان لا يكون ذي الطول

بدلا اذ لو كان لم يقع شديد العقاب بين الصفات بل بعدها
وهو واضح واما المناقشة الثانية وهي تخطئ الزمخشري
في قوله لما صودف في الجواحظا من ثلاثة اوجه الفا على
جواب لما وهو ممنوع فقد نص ابن مالك على جوازه الثاني
سلمنا امتناع دخول الفا على جواب لما لكن لا نسلم ان الجواب
في كلام الزمخشري مذكور حتى يلزم ما قاله ابو حيان وانما
هو محذوف في تقدير الكلام معه لما صودف بين هذه
المعارف هذه النكرة وحدها بنا هذا القول عن الصواب
فقد اذنت هذه الخ الثالث سلمنا ان جواب لما لا يقترن
بالفا وانه في عبارة الزمخشري مذكور لا محذوف لكن لا نسلم
ان مجموع قوله فقد اذنت جواب وانما الجواب هو قوله
اذنت واما قد فهي هنا اسم بمعنى حسب والفا الداخلة
عليها كالفا الداخلة عليها كالفا الداخلة على قط في قولك
افعل هذا فقط اي لما صودف بين هذه المصادر فقط ما قلنا
من دعوى البدلية في جميع التوابع والشيخ ابو حيان فهم
ان قد حرف داخل على الفعل مثله في قولك قد قام زيد
فسارع الى تخطئ الشيخ الزمخشري ذهولا عما قلناه
والله الموفق لا رب غيره واما المناقشة الثالثة
وهي ما لزم على الكلام الزمخشري من تكرير البدل وهو ليس
بدل البدل الثاني بدا كالشيخ قد اقر على نفسه بعدم الاطلاع
على نص في المسألة الا من جهة كلام حكاه عن بعض اصحابه
ولم يسمه ولا يلزم من عدم عرفانه بالجواز عدم الجواز
في نفسه فالشيخ امام في هذا الفن ثبت في النقل
وقد نص غير واحد من المعربين في قول الله تعالى الحمد لله
رب العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين على جواز اعراب التوابع

ابدالا

٢٧٥

٣١٢

ابدا مع الحال ليست بابدال بدلا قطعا فهذه دليل على جواز ما اجازه
الزمخشري فان قلت ذلك محمول على ان كل تابع بدل مما قبله
لا الحال كلها ابدال من شيء واحد كما حكاه الشيخ عن بعض
اصحابه في اعراب ذلك البيتين قلت وكلام الزمخشري
قابل لان يحمل على هذا المعنى بعينه فهو لم يقل في هذه
الا الحال ابدال وذلك صادق بان يجعل كل واحد منها
بدلا مما قبله فيتعدد التابع والمتبوع فلم لم يحمله الشيخ
على هذا المعنى بعينه فهو لم يقل في هذه الا الحال ابدال
وذلك صادق بان يجعل كل واحد منها بدلا مما قبله
فيتعدد التابع والمتبوع فلم لم يحمله الشيخ على هذا المعنى
مع انه ليس في اللفظ ما يدفعه على ان ابن الحاجب
رحمه الله تعالى تكلم على هذه الاية في اماليه ولا باس
بايراد كلامه بجملته تكميلا للفائدة قال ما نصه لا يستقيم
ان يكون غافر الذنب وقابل التوب صفة لقوله من الله
العزيز العليم لان غافر الذنب وقابل التوب
معناه ان يغفر الذنب ويقبل التوب قال الله
تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا وقال وهو الذي
يقبل التوبة عن عباده فتكون في معنى الحال
والاستقبال فتكون اضافة غير محض واجيب عن ذلك
بان غافر الذنب على معنى ثبوت ذلك له واذا كان
على معنى ثبوت ذلك له واذا كان على معنى ثبوت
ذلك له فهو بمعنى المضي فتكون اضافته محضة فيفيد
التعريف فيصح وصف المعرفة به وهذا الجواب
وان كان سديدا في غافر الذنب وقابل التوب
الا انه لا يمكن في شديد العقاب لانه شديد العقاب

لا تكون اضافتها لا غير محضة على كل حال لانه صفة مشبهة
فلا يفرق بين ماضيه وغيره بخلاف اسم الفاعل فلا يكون
الا نكرة فينتفي الاعتراض فاما الحكم بعض النحويين بانه
شديد العقاب بدل بعد ان حكم بان ما قبله صفات
بالوجه الذي ذكرناها واختار بعضهم بان يكون غافر
الذنب من اول الامر بدلا كراهة التخالف بين الصفات
فيجعل بعضها صفة وبعضها بدلا واجري الثوا في
عليها بدلا فكانه قال من الله العزيز العليم من رب
غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب وفي هذه
الصفات اشكال اخر وهو قوله ذي الطول فانه معرفة
فلا يحسن ان يكون صفة من الله لانك فصلت بينه
وبينه بالبدل ولا يحسن ان يكون صفة للمبدل منه
لانه نكرة وذي الطول معرفة فالاولى ان يقال
هو بدل ثان من المبدل الاول كانه قال من الله
العزيز العليم من رب غافر الذنب من الله ذي الطول
فعلى هذا يستقيم ولكن يتعذر البدل الثاني كلامه
بين تعدد البدل مع اتحاد المبدل وهو عين ما حكى
فيه ابو حيان المنع عن بعض اصحابه فتامله ما اوردناه
من كلام الدماميني مع اختصار في جواب المناقشة
الثانية ومع حذف في جواب المناقشة الرابعة وبدل
الاشتمال نحو   واعرابه نفع فعل
ماض لقوله نا النا نيت الساكنة والنون نون الوقاية
ويا المتكلم مفعول في محل نصب لانه اسم مبني لا يظهر
فيه اعراب زيد فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة
ظاهرة في اخره وعلمه بدل اشتمال من زيد فهو مرفوع

مثله

مثله وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره وعلم مضاف ٢١٥
والها مضاف اليه في محل جر لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب
وبدل الغلط نحو رايت زيدا الفرس واعرابه
رايت فعل ماض وفاعل زيدا مفعول فهو منصوب
وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره الفرس بدل من زيد
بدل غلط فهو منصوب مثله وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره
وذلك لانك اردت اولا ان تقول رايت الفرس
ابتدا فغلطت فجعلت زيدا كانه وهذا معنى قوله
فابدلت زيدا منه اي فعوضت زيدا من لفظ الفرس
هـ امثلة اقسام البدل الاربعة في الاسم اما
في الفعل فقال الشاطبي تجري فيه الاقسام الاربعة والدليل
عليه في ذلك مثال الشي من الشي في الفعل ومن يفعل
ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب فيضاعف له العذاب
بدل من يلق اثاما اي جزا الاثم او اثاما باضمار الجزا او قوي
اثاما اي شدايد العقاب يوم القيامة واثاما واد صعب وانما
كان يضاعف بدل من يلق بدل الكل من كل لان معنى مضاعفة
العذاب هو لقي الاثام وبعضهم مثل بالاية لبدل
الاشتمال وقرا ابو بكر يضاعف بالرفع على الاستئناف او الحال
ومثل بدل الشي من الشي بقوله
متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا
تجد حطبا جزلا ونارا تاججا
وبدل الفعل من الفعل بدل الكل من كل متفق عليه ومثال
البعض من الكل ان تصل تسجد لله يرحمك فتسجد
بدل من تصل بدل بعض من كل لان كل السجود بعض الصلاة
ونفى الجلال السيوطي هذا القسم مدعيا عدم الخلاف

فيه فقال لا يبدل البعض بالخلاف لان الفعل لا يتبعض انتهى
ويرد عليه انه ان اراد ان لفظ الفعل لا يتبعض فالاسم
كذلك وان اراد معناه فهو متصور في معنى الفعل
اي الحدث بلا شبهة ومثال بدل الاشتمال قوله في شخصين
تقاعد عن مبايعة الملك ٭ ان على الله ان تبايعا ٭
٭ تؤخذ كرها او تجيء طائعا ٭
واعرابه ان حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر على
جار ومجرور في محل رفع خبر ان مقدم على اسمها وان تبايعا
اسم تا وبلا اسم ان في محل نصب لها ولفظ الله منصوب
بنزع الخافض وهو واو القسم والشاهد في تؤخذ حيث
نصب لانه بدل من تبايعا بدل اشتمال لان الاخذ
كرها والمجيء طوعا من صفات المبايعة وكرها منصوب
على انه صفة لمصدر محذوف اي اخذا كرها او على الحال
اي كارها وفي البيت نكتة وهي الفعل ينصب بثلاثة
اشيا بالحرف والبدل والعطف وقد اجتمعت الثلاثة
فيه وما ذكره من ان بدل الاشتمال يكون في الفعل هو الصحيح
ومثال بدل الغلط ان تاتنا تسالنا نعطك قال
في البسيط جوزه سيبويه وجماعة من النحويين والقياس
يقتضيه والشاهد في تسالنا الجزم لانه بدل من تاتنا
واوجه بدل الاسم من الاسم على ما يقتضيه الضرب
من صنعة الحساب اربعة وستون حاصلة من ضرب
اربعة وهي بدل الشيء من الشيء وبدل البعض من الكل
وبدل الاشتمال وبدل الغلط في ستة عشر وذلك
لانهما اما معرفتان او نكرتان او الاول معرفة والثاني
نكرة او بالعكس وكل منهما اما مضمرا ومظهرا او مختلفها

بان

بان يكون الاول مضمرا والثاني مظهرا او بالعكس فهذه
اربعة وستون فيما وهذا باعتبار الامكان واما
باعتبار الوقوع فمن امثلة الموافقين في الاقسام
الاربعة للبدل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا راسه
وسلب زيد ثوبه ورايت زيدا الحمار وامثلة
النكرتين في هذه الاقسام جاءني شخص رجل صالح وضربت
رجلا راسا له وسلب رجل ثوب له ورايت رجلا حمارا
وامثلة المختلفين في هذه الاقسام بزيد اخ لك
وبرجل اخيك وبزيد راس له وبرجل راسه وبزيد
علم له وبرجل علمه وبزيد حمار وبرجل الحمار وامثلة
المظهرين في هذه الاقسام ما تقدم وامثلة المضمرين في هذه
الاقسام ضربته اياه وراس زيد ضربته اياه بان
يكون ضمير ضربته راجعا الى زيد وضمير اياه الى الراس وعلم
زيد الذي اعجبني هو بان يكون فاعل اعجبني راجعا الى زيد
وضمير هو راجعا الى علمه ورايته اياه فيما اذا ذكر زيد
وحمار ويكون الضمير الاول راجعا الى زيد والثاني
الى الحمار وامثلة المختلفين في بدل الكل اخوك لقيت
زيدا اياه واخوك لقيته زيدا اياه او الاخ هو زيد
وفي بدل البعض كسرت زيدا وقطعت زيدا
اياه وزيد قطعته يده وفي بدل الاشتمال
كرهت جهالته زيد وابغضت زيدا اياها وزيد
كرهته جهالته وفي بدل الغلط كرهت زيدا اياها
مع تقدم ذكر الدابة وزيد كرهته الدابة فان
ذلك من حق الاقسام التباين والاختلاف
وهو متنف في هذه الاقسام ضرورة صدق بعضها

على بعض كما لا يخفى وان هذه تقسيمات متعددة باعتبارات
مختلفة فلا يلزم التباين والاختلاف بين جميع اقسامها
بل يجري الاقسام الخارجة من تقسيم وهذا كما يقسم الاسم
تارة الى المعرب والمبني وتارة الى المعرفة والنكرة مع
ان كلا منهما اما معرب واما مبني وتفاصيلهما من الجواز
والامتناع المذكور في المطول لان حاصله انه يبدل
الظاهر ولا يبدل المضمر من المضمر ونحو قمت انت ومررت
بك انت توكيدا اتفاقا وكذلك نحو رايتك اياك عند
الكوفيين وابن مالك وكذلك لا يبدل المضمر من ظاهر
اذ لم يسمع رايت زيدا اياه ولهذا قال ابن مالك في شرح
التسهيل انه لم يسمع في كلام العرب نثره ونظمه ولو استعمل لكان
توكيدا فان في التسهيل جعل توكيدا لم يفد اضرابا
اي نحو اياك فقصد بدل زيد اباي فانه بدل
واعترض عليه ابن هشام في شرح الشذور فقال واسقط
ابن مالك هذا القسم من باب البدل وزعم انه ليس بمسموع
ثم زد عليه لكنه خالف ذلك في توضيحه فتبعه حيث قال
ولا يبدل مضمر من ظاهر ونحو رايت زيدا اياه من وضع
النحويين وليس بمسموع واما ابدال الظاهر من المضمر فلا
يخلو اما ان يكون المضمر لغائب او لحاضر ان كان لغائب
جاز مطلقا نحو واسروا النجوى الذين ظلموا في احد الاوجه
وقال الشاعر
اوعدني بالسجن والاداهم ۞ رجلي فرجلي شثنة المناسم ۞
فرجلي بدل من الضمير في اوعدني بدل بعض من كل والاداهم
القيود او بدل اشتمال نحو اعجبتني علمك واعجبتك على
وقول الشاعر

ذ ربني

۞ ذريني ان امرك لن يطاعا ۞ وما الفيتني حلمي مضاعا ۞ ٣١٧
حلمي بدل من الياء في الفيتني وقال الاخر
۞ بلغنا السماء مجدنا وسناءنا ۞ وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا ۞
مجدنا بدل من الضمير في بلغنا او بدل غلط نحو رايتك
الحمار او ركبتني الحمار او بدل كل مفيد للاحاطة نحو تكون
لنا عيدا لاولنا واخرنا وقال الشاعر
۞ فما برحت اقدامنا ثلاثتنا ۞ حتى ازيروا المنايا ۞
ثلاثتنا بدل من الضمير في اقدامنا وان لم يفد معنى
الاحاطة نحو ضربته زيدا ففيه مذاهب احدها المنع وهو
مذهب جمهور البصريين والثاني الجواز وهو قول
الاخفش لجواز رايتك زيدا ورايتني ونقل عن الكوفيين
ايضا وانشدوا ۞ وشوها تعدو بي الى صارخ الوغى ۞
۞ بمستلئم مثل البعير المرحل ۞
يريد بمستلئم شدة رعا ولا يعني الا نفسه قال ابن مالك
والوجه عندي ان هذا البيت من النوع المسمى في علم البيان
بالتجريد على معنى تعددني ومعنى من نفسي مستلئما وجعله
مصاحبا له والثالث انه يجوز في الاستثناء نحو ما ضربتكم
الا زيدا وهو قول قطرب والسر فيما تقدم ان المضمر
المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر
فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود
النقص بغير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف
بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها
مفقود اذ ليس مدلول الثاني مدلول الاول وتمامه
في مسائل متفرقة ونسال الله حسن الخاتمة الاولى
اذا ابدل اسم من اسم متضمن معنى حرف استفهام او حرف

شرط ذكر ذلك الحرف مع البدل فالاول كقولك كم مالك
اعشرون ام ثلاثون ومن رأيت ازيدا ام عمرا وما صنعت
اخيرا ام شرا ومتى سفرك اغدا ام بعد غد وكيف
اصبحت اصحيحا ام سقيما والغيبة زيدا ام عمرا والثاني
نحو من يقم ان زيدا وان عمروا اقم معه وما تصنع
ان خيرا وان شرا تجز به ومتى تسافر ان غدا وان بعد
غد اسافر معك وذلك يبين انه بدل من متضمن
الاستفهام او الشرط واما قوله تعالى عم يتساءلون
عن النبأ العظيم فهو كانه جواب الاستفهام وليس
بدلا الثانية قد يتحد البدل في المبدل منه لفظا اذا كان
مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة
جاثية كل امة تدعى الى كتابها اليوم فالحقا فهذا متصل
بما سبق لجثو الثالثة الفائدة في ذكر بدل الكل
والمبدل منه احدهما لانه اما بالاستقرا اما كون الاول
اشهر والثاني متصفا بصفة نحو بزيد رجل صالح او كون
اولهما متصفا بالصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد
وبرجل صالح زيد فهذا الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام
مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان
للابهام اولا ثم التفسير ثانيا وقعا وتاثيرا
ليس للاتيان بالمفسر اولا وذلك نحو برجل زيد فان
الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة
التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس نحو بزيد
رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف
البيان من جملة بدل ما يكون الثاني موضحا للاول
وذلك اما بان يكون لشيء اسمان هو باحدهما اشهر

من

من الاخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص
عمر فان ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان بعمر اشهر
منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه
عمر ولا من كنيته ابو حفص الا اياه واما بان يكون اسمان
مطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو بعض افراد الاول
سواء كان اشهر من الاول او لا فردا او لا كما اذا كان لك خمسة
اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيد
احدهما اخوك فاذا قيل جاءني زيد اخوك فزيد احد
افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه
لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاءني زيد اخوك فالمراد
واحد من جملة من يطلق عليهم لفظ زيد فالثاني في
الصورتين اخص من الاول عند الاقتران واما عند
عند الانفراد فاحدهما مساو للاخر في الشهرة لان كل واحد
منهما يطلق على خمسة والاغلب ان يكون البدل
جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولو لم
يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله
٭ فلا وابيك خير منك اني ٭ ليؤذيني التحمحم والصهيل ٭
قدر الموصوف اي فلا وابيك رجل خير منك بخلاف
الصفة فانك لو حذفت الاول في جاءني زيد العالم
لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له
من موصوف فلذا قيل ان الثاني في نحو العائذات
الطير بدل وفي الطير العائذات صفة وجعله في التاكيد
فانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما
من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا
ولما لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع

كما فيهم ذلك في التأكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا
لان يقوم مقام المتبوع ولما كان ارادة تبعيته الاول
جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فالاول نحو يا زيد
اخ ويا اخانا زيد مستثنيين والثاني نحو يا غلام بشر
وبشرا معربا بالوجهين ويا اخانا زيد بالنصب وكذا
قوله
انا ابن التارك البكري بشر
بالجر وكذا المنسوق نحو
جعله مستقلا نحو يا زيد والحارث للعلة المذكورة بعينها
واما لم يجز يا زيد وعمرا ولا يا زيد وعمرو بالتنوين
كما جاز يا غلام بشر وبشرا في البدل لان العاطف كحرف
النداء والمعطوف صالح لمباشرته والفائدة في بدل البعض
والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام
لما فيه من التاثير في النفس وذلك ان المتكلم يحقق بعد
الثاني التجوز والمسامحة في الاول تقول الرغيف ثلثه
فيقصد بالرغيف ثلثي الرغيف ثم تبين ذلك بقولك
ثلثه وكذلك في بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب
ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثاني نحو اعجبني
زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيد
اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على حذف
المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا اذا ضربت
غلامه وقال سيبويه في قولهم رايت قومك اكثرهم
وصرفت وجوهها اولها انك رايت اكثر قومك
وصرفت وجوه اولها ولذلك ثنيت الاسم توكيدا
كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون وهذا الذي
قاله قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام اشبه كما قاله

بعض

بعض المحققين الرابعة لا بد في بدل البعض والاشتمال
كانا ظاهرين من ضمير راجع المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول
فانهما ليسا كبدل الغلط بل يجوز ترك الضمير او الاستغناء بتعلق
الثاني بالاول كقوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار اي النار منهم
فضميرهم فانهم ملاك الاخدود نارا قال الكوفيون يجوز
سد اللام مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل
اي مطر ارضنا على حذف المضاف وسهلها وجبلها
فهو نحو قوله لها في لحاف الصيف والبرد بردة قال
ابن الخشاب لا يجوز جاءني زيد الاخ اي اخوه اتفاقا واما
الاعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل فقد مضى في باب
التوكيد والاشتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو
قولك مررت بثلاثة زيد وعمرو القطع بتقدير منهم
لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير ومحل وجوب
القطع في ذلك اذا لم يقدر معطوف محذوف يحصل
به منضما الى المذكور الوفاء بالتفصيل اما اذا لم ينو اما اذا
نوي فلا يجب القطع بل يجوز وهو الاتباع ومنه قوله
صلى الله عليه وسلم اجتنبوا السبع الموبقات الشرك
والسحر فقد روي بالرفع على القطع وهو ظاهر وروي
بالنصب على البدل وثمة معطوف محذوف كانه
قيل اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر واخواتهما
وقد ثبت تفصيل السبع في حديث اخر لكن اقتصر منها
ههنا على الثنتين تنبيها على انهما الحق بالاجتناب
ومنه ايضا تجويز الزمخشري في قوله تعالى فيه ايات
بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان امنا ان تذكرها
ثان الايات ويطوى ذكر غيرها لدلالة على تكاثر

الآيات كأنه قيل فيه آيات بينات مقام ابراهيم وامن من
دخله وكثير سواها قال الزمخشري ونحوه في طي الذكر
قول جرير ** كانت حنيفة اثلاثا فثلثهم **
** من العبيد وثلث من مواليها **
ومنه ايضا قوله عليه الصلاة والسلام حبب الي من
دنياكم ثلاث الطيب والنساء وجعلت قرة عيني في
الصلاة هذا كلامه فان قلت كيف تكون ما جوزه الزمخشري
في هذه الاية من ذلك نظرا لما الكلام فيه وهو قد صرح
بان مقام ابراهيم عطف بيان لقوله ايات بينات
قلت قد اعتذر عنه ابن هشام في اواخر النوع الثاني
من الجهة السادسة من الباب الخامس بانه قد يكون
عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما واذا كان مراده
بعطف البيان هذا البدل استقام ما ذكرناه وانما لم
يحتج بدل الكل الى رابط لانه نفس المبدل منه في المعنى
كما في الجملة التي هي نفس المبتدا في المعنى لا تحتاج لرابط
لذلك وعلم مما تقدم انه يجب قطع البدل ان يتبع متعددا
ولم يف به ولم ينو معطوف محذوف يحصل به مضافا
الى المذكور الوفا بالتفصيل ويجوز في ذلك ولكن الحسن
الا مع الفصل نحو بشر من ذلكم النار **الخامسة**
تبدل الجملة من الجملة بدل البعض واشتمال بشرطان تكون
الثانية اوفى بتادية المعنى المراد من الاولى فالاول
نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات
وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام
يقتضي اعتناء به لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة
الغيرة والثاني اوفى بتاديته المراد لدلالة الثاني على

نعم

نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين
المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد
وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل
الانعام والبنين والجنات وغيرها ومما ذكرنا من ان
الثاني اوفى فيه شيء لان الثاني ليس تفصيلا لجميع الاول
بل لبعضه فكما ان الثاني اتم من حيث التفصيل كذلك
الاول اتم من حيث كونه اعم واشمل فكيف رجح
الثاني فان قيل فهلا اقتصر على الثاني وترك الاول
فان المقصود حاصل به فالجواب انه لما كان المقام مقام
الاعتناء به ناسب ذكرهما جميعا لان ذكر الثاني على
الاستئناف بعد ذكر الاول زيادة اعتبار لان فيه
تعدد النسبة مرتين وللقصد الى الاستئناف بالثاني فارق
البدل عطف البيان فانه لم يقصد به الاستئناف
بل مجرد التوضيح وازالة الخفا بخلاف البدل فقصد
به الاستئناف وتنزيل الخفا والثاني اعني بدل الاشتمال
نحو **قوله**

** اقول له ارحل لا تقيمن عندنا ** والا فكن في السر والجهر مسلما **

اي ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين
في السر والجهر فان المراد بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة
لاقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته
المراد لدلالة الكراهة لا تقيمن على المراد الذي هو
كمال اظهار الاقامة المخاطب بالمطابقة مع التاكيد
الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا
انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه
موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي عنه فمن لوازمه

ومقتضيا اذ لا دلالة عليه تكون بلا التزام قلت نعم ولكن
صار قولنا لا تقم عندي بحسب حقيقة في اظهار كراهة
اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي
ولا يراد كفه عن اقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره
والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن
عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة
كذا قاله السعدي التفتازاني هذا وقد يقال
هلا قيل ان ارحل صار بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة
اقامته وحضوره الا ان يقال ان استعمال لا تقيمن
في هذا المعنى اكثر عرفا والكلام في ذلك وفي شبهه
فليتامل واما بدل الكل فقال السعد في المطول ولم
يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه
غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه
بخلاف التاكيد المعنى مما لا يتحقق له في الجمل لا سيما
التي لا محل لها من الاعراب لكنه ذكر في شرح الكشاف
ثم الظاهر ان قوله انما نحن مستهزءون بدل الكل من قوله
انا معكم وارباب البيان لا يقولون بذلك في الجملة
التي لا محل لها من الاعراب تامل انتهى وفي شرح الفوائد
الغياثية للقزي ما يدل على جواز جعل الجملة بدل
الكل من الكل حيث قال ففي قولنا فتحنا بالاسودين
نعمنا بالماء والتمر ان كان المقصود ذكر الجملة
الثانية وذكر الاولى توطئة لها كانت الثانية بدلا من
الاولى بدل الكل من الكل وان كان المقصود ذكر
الثانية تبيينا لها كانت الثانية عطف بيان او تاكيدا
لها انتهى وذكره بعضهم ومثل له بقوله تعالى امدكم

ها

امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون
الاية واما بدل الغلط فتركه لانه لا يقع في فصيح
الكلام الا ان بدل الغلط قسمان احدهما ان يكون غلط
حقيقة والثاني ان لا يكون غلط حقيقة لكنه يتغالط
بان يفعل فعل الغالط لغرض من الاغراض والذي
لا يقع في الفصيح هو الاول دون الثاني وكانه
لكونه نادرا لم يتعرض لذكره واجاز ابن جني والزمخشري
وابن مالك ابدال الجملة من المفرد كقوله
الى الله اشكو بالمدينة حاجة ۞ وبالشام اخرى كيف يلتقيان
اي كيف يلتقيان من حاجة واخرى اي الى الله اشكو
هاتين الحاجتين تعذر التقائهما وجعل ابن مالك
نحو عرفت زيدا ابو من هو قال في المغني واختلف
في نحو عرفت زيدا ابو من هو فقيل جملة الاستفهام
حال ورد بان الجمل الانشائية لا تكون حالا وقيل
مفعول ثان على تضمين عرف معنى علم ورد بان التضمين
لا ينقاس وهذا التركيب مقيس وقيل بدل من المنصوب
ثم اختلف فقيل بدل اشتمال وقيل بدل كل والاصل
عرفت شان زيد وعلى القول بان عرف بمعنى علم
فهل يقال ان الفعل معلق ام لا قال جماعة من المغاربة
اذا قلت علمت زيدا لابوه عالم او ما ابوه عالم
فالفعل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب
على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان
لان الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون في موضع
نصب وان لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد
معلق وذلك نحو علمت زيدا ابوه قائم واضطرب

فى ذلك كلام الزمخشري فقال فى قوله تعالى ليبلوكم
ايكم احسن عملا فى سورة هود انما جاز تعليق فعل
فعل البلوى لما فى الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه
فهو ملابس له كما تقول انظر ايهم احسن وجها واسمع
ايهم احسن صوتا لان النظر والاستماع من طريق العلم انتهى
والقول فالبدل هو الذي صححه صاحب المغنى فيما
افترق فيه البدل وعطف البيان السادسة الكثير
كون البدل معتمدا عليه وقد يكون فى حكم الملغى كقوله

ان السيوف غدوها ورواحها
تركت هوازن مثل قرن الاعضب

قال الرضى واختلف النحاة فى المبدل منه دون المبدل
منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل
منه يتبين منه ان الاول ليس فى حكم الطرح معنى الا
فى بدل الغلط ولا كلام ان المبدل ليس فى حكم الطرح
لفظا لوجوب عود الضمير اليه فى بدل البعض والا
شتمال وايضا فى بدل الكل اذا كان ضميرا لا يستغنى
عنه نحو ضربت اخاه زيد اكرمه وقد يعتبر الاول
فى اللفظ دون الثانى

وكانه لهق السراة كانه
ما حاجبيه معين بسواد

ولم يقل معينان وقال ان السيوف غدوها ورواحها
تركت هوازن مثل قرن الاعضب السابعة
يجوز فصل التوابع من المتبوع بغير ما بين محض
كمعمول الوصف نحو ذلك حشر علينا يسير والموصوف
نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب والعامل

فيه

فيه نحو ازيدا ضربت القائم والمفسر نحو ان امرؤ هلك
ليس له ولد والمبتدا الذى خبره فى متعلق الموصوف
نحو افى الله شك فاطر السموات والارض والخبر
نحو زيد قائم العاقل وجواب القسم نحو بلى وربى لتاتينكم عالم الغيب والاعتراض نحو انه لقسم لو تعلمون عظيم
والاستثنا نحو ما جا فى احد الا زيد اخير منك ومن
الفصل بين التاكيد والمؤكد ولا يحزن ويرضين
بما اتيتهن كلهن وبين العطف والمعطوف عليه
واسحق ابروسكم بين الايدى والايدى والارجل
وحسن ذلك ان المجموع عمل واحد وفصل الاعلام
بتربيبه وبين البدل والمبدل منه قم الليل الا قليلا
نصفه ولا يجوز الفصل بما بين محض اى اجنبى بالكلية
من التابع والمتبوع فلا يقال مررت برجل على فرس
عاقل بلق وشذ قوله

فلت لقوم فى الكنيف تروحوا
بنا عند ماوان رزح

ولا يجوز الفصل فى نعت فى نعت منعوت مبهم
ونحوه مما لا يستغنى عن الصفة فلا يقال ضربت
هذا الرجل زيدا وطلعت الشعرى العبور ضربت
هذا زيد الرجل والشعرى طلعت العبور قال
ابن مالك فى شرح الكافية ومنه المعطوف المتمم
ما لا يستغنى عنه من الصفات نحو ان امرا ينصح
ولا يقبل خاسر فلا يجوز الفصل نحو خاسر بين
ينصح ومعطوفه لانهما جزا صفة لا يستغنى
باحدهما عن الاخر وكذا كل نعت ملازم التبعية

كما بيض بقف ونحوه ومنه توابع التوكيد اجمع وما بعده
لا يفصل بينهما وبين كل ولا يفصل بين التوكيد وبين
المؤكد بإما على الاصح فلا يقال مررت بقومك اما
اجمعين واما بعضهم ولا مررت بهم اما كلهم واما بعضهم
واجازه الكسائي والفراء التاسعة لا تتقدم
معمولات التوابع على التوابع لان المعمول لا يحل الا في موضع
يحل فيه التابع ومعلوم ان التابع لا يتقدم على المتبوع
وخالف الكوفيون فجوزوا ذلك فيقال هذا
طعامك رجل يأكل ووافقهم الزمخشري في قوله تعالى
وقل لهم في انفسهم قولا بليغا ولكن الانفصال
من الكلام على هذا الوجه الحسن ولتكف العلم عن
شوطه فقد اطلقنا له الرسن هنا وانا من اهل
التقصير خالي وللتطويل قال والله المسئول ان يحسن
الخاتمة فهو حسبنا ونعم الوكيل

هذا باب منصوبات الاسما

وهي ما اشتمل على علم المفعولية والمراد بعلم المفعولية علامة
كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربعة الفتحة والكسرة
والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين
ومسلمين والاصل في هذا الاشتمال المفاعيل عند النحاة كما نبه
عليه قول ابن الحاجب علم المفعولية اي علامة هي
في الاصل للمفعولية استعيرت لغيرها تطفلا
وقدمها على المجرورات لكثرتها المقتضية لمزيد
الاهتمام بها على ما قيل او لشدة اتصالها بالمرفوعات
حيث ينوب كثير منها مناب الفاعل بل المتصل
منتظر لمعرفة اقسامها لتوقف ايضاح كثير مما

في

في المرفوع من احكامه ولان معرفة المضاف اليه
بالاضافة المعنوية واللفظية الذي هو العمدة
في المجرورات بعد معرفة اقسام المنصوبات واحكامه
المنصوبات المتقدمة وعدل عن الاضمار الى
الاظهار لانه اوضح للمبتدي المقصود بالذات
بهذه المقدمة خمسة عشر بالاستقراء والموجود في
الكتاب اربعة عشر فلعل المعنى المنصوبات
خمسة عشر في قصدي وترك الخامس عشر نسيانا
ويحتمل على بعد انه عد المخفوض بالحرف منصوبا
وان كان بواسطة وهي على سبيل الاجمال والعد
المفعولية بدا منها بالمفعول به والمفعول
المطلق وهو المصدر والمفعول فيه وهو الظرف
بقسميه وانما بدأ منها بالمفاعيل لانها الاصل وغيرها
محمول عليها وتسميته لها وبدا من المفاعيل
بالمفعول به كما فعل الفارسي وجماعة منهم صاحب المقرب
والتسهيل ووجهه ما اختاروه ان المفعول
به احوج الى الاعراب لازالة اللبس بالفاعل لانه
الذي يقع بينه وبين الفاعل اللبس ولانه اكثر
استعمالا وبدا الزمخشري وابن الحاجب بالمفعول
المطلق واخر من المفاعيل المفعول من اجله والمفعول
معه فان الزجاج نقص من المفاعيل المفعول
معه كسرت والنيل فجعله مفعولا به وقد
سرت وجاوزت النيل والاضمار خلاف الاصل
وان الكوفيين نقصوا منها المفعول له فجعله
من باب المفعول المطلق مثل قعدت جلوسا

قال الرضي مثل هذا عن الزجاج فقال مذهبه يعني الزجاج ان ما يسميه
النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق لما رُوي من كون مضمون
عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تاديبا فان
معناه ادبته بالضرب فالتاديب مجمل والضرب بيان له فانك
قلت ادبته بالضرب تاديبا ويجمع ان بيان الضرب هو التاديب
فصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون العامل هو المعمول
ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس
بيان الجبن ولا بيانا لقعوده جبنا لاحتمال ان يكون كذلك
قولك جئتك اصلاحا لك بالاعطا بالنصح او نحوه
فان المجيء ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطا والنصح كما
صرحت به ولعل يقدر في مثله قعود جبن ومجي اصلاح
على حذف المضاف وهو تكلف قال المص يعني ابن الحاجب
رد الى الزجاج معنى ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب
ليس مفعولا مطلقا فكذا تاديبا الذي بمعناه وفي الرد
نظر وذلك ان ضرب تاديب يفيد معنى للتاديب مع ان الاول
مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني واي منع في ان يتفق
في المعنى المقصود المختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى
جيت راكبا جيت وقت ركوبي والاول حال والثاني
مفعول فيه والجرمي يقول ان ما يسمى مفعولا له منتصب
نصب المصادر التي تكون حالا فيلزم تنكيره ويقدر
نحو قوله تعالى حذر الموت حاذرين الموت لتكون الحال
لفظية فلا يطرد له ذلك في نحو قوله وذعل الحبور والهول
من لهو والصبور الا ان تجعلها مصدرين للحالين المقدرين
اي قبلها ذعلا ذعل الحبور ومهولا المهول على ما هو مذهب
الفارسي في فعلت جهدك على ما يجي في باب الحال

ومذهب

ومذهب البصريين اولى من الباقيين وزاد السيرافي سادسا
وهو المفعول منه نحو واختار موسى قومه سبعين رجلا اي
من قومه وسمى الجوهري المستثنى مفعولا دونه وينبغي
ان تكون البا في به للالصاق اي الذي الملصق الفعل به
او للمقابلة كما قال الرضي ولا ضمير في المفعول به مستتر وكذا
المفعول فيه او له او معه ومن قال الضمير المستتر في المفعول
راجع الى المفعول بسببه او فيه او لاجله او معه ففيه ان الواجب
حينئذ المفعول هو به او فيه او لاجله او معه لان مسنده
صفة جارية على غير من هي له واما الهاء في المفعول به والمفعول
به والمفعول له او من اجله او لاجله والمفعول معه فقيل انها
تعود على ال الموصولة في المفعول اي الذي يفعل به فعل
اي يقابل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا
قال الله تعالى وما ادري ما يفعل الله بي ولا بكم وكذا البقية
واحسن من ذلك ان امثال هذه العبارة كالمحكوم عليه
والاسناد اليه لغلبة الاستعمال صارت كالعلم فلا يقتضي
الضمير مرجعا وقد يقال المطرد القايل بان الضمير يعود على
ال الموصولة في المفعول انه عايد في الاصل نايب الفاعل
على ان الموصولة وان الجار والمجرور كان في الاصل نايب
الفاعل لقوله المفعول وان صار الان جزء الاسم المصطلح
عليه ولا ينافي ما قلنا انه احسن وبحثه على كون الضماير
المجرورة راجعة الى ال واللام ايضا انه لو كان كذلك للزم
حذف اللام بتنكير المفعول مع انه يستعمل به وفيه
وله ومعه كثيرا بلا صنه وتنكيرا فالتحقيق انه راجع
الى موصوف محذوف اي شي مفعول فيه اللام ليس موصولا
لعدم قصد الحدوث بالصفة واعلم ان المراد في المفعول

به وما بعده ما صدق ذلك نحو زيد من ضرب زيدا والمصدر

واعلم مشترك بين المفعول المطلق وهو المراد هنا وبين

اسم الحدث الجاري على فعله المشتمل على حروف فعله واعلم

ان الكوفيين يجعلون المصدر مشتقا من الفعل فهو عندهم

مفعل بمعنى الفاعل لانه صادر عن الفعل وتمسكوا على ذلك

بامور منها ان المصدر يؤكد الفعل نحو ضربت ضربا والمؤكد

بفتح الكاف اصل للمؤكد بكسرها لانه تابع له ومنها ان الفعل

يعمل فيه والعامل اصل للمعمول ومنها ان من الافعال

ما لا مصادر له نحو نعم وبئس وعسى وليس فلو كان الفعل

مشتقا من المصدر لوجب ان يكون لها اصل كالمادة ومنها

ان المصدر يعل باعلاله نحو صيام اصله صوام اعل بالقلب

كما اعل فعله بالقلب ايضا فكان الدليل على ثبوت ذلك في الفعل

قبل المصدر ان الغرض من الاعلال التخفيف والفعل احوج اليه

من حيث نقله بدلالته على الحدث والزمان والاول

باطل نحو ضربت ضربا زيدا والثاني باحرف فانها عاملة

وليست اصلا لمعمولها والثالث معارض بالمصادر التي

لا افعال لها والرابع ممنوع بانه لا يلزم من فرعيته في الاعلال

فرعيته في الاشتقاق بحسب الذات وتاخره عنه في الاعلال

بحسب الصفة فالوجه ما ذهب اليه البصريون من ان

المصدر اصل وانه اسم لموضع صدور الفعل وذلك لان

كل فرع يصاغ من اصل ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل

وزيادة هي الغرض من المصوغ كالباب من الساج والخاتم

من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع

زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل

لانه كان يحصل في نحو قولك زيد ضرب نسبة الغرض

٢١

٢٠٥

المزيد لكنهم طلبوا بيان زمن الفعل على وجه اخصر فوضعوا

الفعل الدال بجوهر حروفه على معنى المصدر وبوزنه على الزمان

قال التفتازاني واعلم ان مرادنا بالمصدر هو المصدر

المجرد لان المزيد فيه مشتق من المجرد لموافقته اياه بحروفه

ومعناه انتهى ثم على هذين المذهبين من هو الاخذ من ذلك

الاصل هل هو الواضع او الواضع وغيره احتمالان استظهر

منها المولى التفتازاني الثاني وبعضهم للاول وظرف

الزمان على ما اقتضاه كلام ابن الحاجب لان النصب

هو الاصل فيه نحو صمت يوم الخميس وظرف المكان

نحو امام من صليت امام الكعبة وهذان الظرفان

يسميان بالمفعول فيه والحال نحو راكبا من جاء زيد راكبا

والتمييز في بعض احواله نحو نفسا من طبت نفسا وانما

جعله من المنصوبات مع انه قد يكون مجرورا والمستثنى

في بعض احواله وانما جعله من المنصوبات مع انه قد يكون

غير منصوب لان النصب هو الاصل فيه نحو زيدا من

جاء القوم الا زيدا والمنادى نحو طالعا من يا طالعا

جبلا والمنادى من المفعول به كما سياتي وانما افرده لان له

احكاما تخصه ليست لغيره من باقي المفعول به

والمفعول من اجله نحو قراءة من جاء زيد قراءة للعلم

والتمثيل بذلك مبني على القول بانه لا يشترط فيه

ان يكون قلبيا وسياتي ما فيه والمفعول معه

نحو النيل من سار زيد والنيل وخبر كان واخواتها

اي نظائرها نحو قائما وعالما من كان زيد قائما واصبح

عمرو عالما واسم ان واخواتها اي نظائرها نحو زيدا

والباء والهاء والياء من ان زيدا عالم بانه كفؤ ولكن

ابنة ذو ضغن واما مفعولا ظننت واخواتها نحو ظننت
زيدا قائما فقيل انما اسقطها لتقدم ذكرها في المرفوعات
ولكونها داخلين في قسم المفعول به انتهى وفي كل من التعليلين
نظر اما الاول فيرد عليه انه لو كان ما ذكر علة للاسقاط
لاسقط خبر كان واخواتها واسم ان واخواتها والتابع
لتقدم ذكرها في المرفوعات واما الثاني فيرد عليه
انه لم يسقط المنادى مع دخوله في المفعول به وكان
ان للمنادى احكاما تخصه لمفعولي ظننت واخواتها احكاما
تخصهما **وخبرها** اي النافية العاملة عمل ليس ولم يذكره
المص في التفصيل واعمالها لغة الحجازيين وهي اللغة
الفصيحة وبها جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا ما هن
امهاتهم فانهم اجروا الاربعة من حروف النفي مجرى ليس في رفع
المبتدا ونصب الخبر **وهي ما ولا ولات وان فاما**
ما فلاعمالها عندهم شروط منها ان لا يتقدم اسمها على خبرها
فان تقدم الخبر لم تعمل ولهذا اهملت في قولهم في المثل
ما مسيء من اعتب وذلك لضعفها في العمل لعدم تصرف
بان تعمل الرفع قبل النصب فان كان الخبر ظرفا او جارا
ومجرورا فهذا هو المشهور لكن نقل ابن عصفور عن اكثر
البصريين ان المرفوع في نحو ما في الدار زيد اسم لها وما
قبله في محل نصب على الخبرية وهو قياس ما ذكروه
في معمول الخبر والاول ان يفرق بان الخبر عمدة ومعموله
فضلة ويتوسع في الفضلة ما لا يتوسع في العمدة ومنها
ان لا يتقدم معمول خبرها على اسمها كقوله
وما كل من وافى منى انا عارف
الا ان كان المعمول ظرفا او مجرورا فيجوز كقوله فما كل حين

من تولى

من تولى مواليا فليس ظهر كذلك معمول اسمها نحو ما زيد
ضارب حاضرا لوجود الفصل بينها وبين اسمها باجنبي
كمعمول خبرها مع ان كلا معمول معمول لها وهل يجوز تقدم معمول
خبرها عليه كما في معمول خبر ان او يفرق بان ان اقوى ومنها
ان لا ينتقض نفي خبرها بالا او انما فلذلك وجب الرفع
في نحو وما امرنا الا واحدة **وما محمد الا رسول** ولو انتقض
نفي معمول خبرها نحو ما زيد مصليا الا في الجامع لم يبطل
عملها لا عن معمولها فلا حاجة لبقاء نفيها بالنسبة
اليه وان انتقض النفي بغير الا وانما لم يؤثر فيجب
النصب عند البصريين نحو ما زيد غير قائم ولا اخلال
بهذا الشرط وجب الرفع بعد بل ولكن في نحو ما زيد
قائما بل قاعدا ولكن قاعد على انه خبر لمبتدا محذوف
ولم يجز نصبه بالعطف لانه موجب فان عطف بحرف
لا يوجب كالواو فالنصب المعطوف لا [illegible]
المرادي وصرح غيره بجواز الوجهين النصب وهو اجود
والرفع قال بعضهم كالسيوطي على اضمار هو وقال
بعضهم كالاشموني في شرح التوضيح اتباعا على المحل انتهى
وفيه نظر ومنها ان لا يقترن اسمها بان الزائدة كقوله
بني غدانة ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم
الخزف قال ابن هشام فاما رواية يعقوب ذهبا
بالنصب فتخرج على ان ان نافية مؤكدة لما لا زائدة
انتهى وهو صريح في ان تأكيد ما بان النافية لا يبطل
عملها وبالاولى تأكيدها بما باخرى وكلام ابن مالك
في شرح التسهيل وغيره ايضا صريح في ذلك وفي ان
تكرار ما لا يبطل ايضا عملها فما ذكره بعضهم ومشى عليه

الاشموني في شرح التوضيح لم يشترط عدم تكرار اسمها والا بطل
عملها فرد وزد واما الافاعمالها عمل ليس قليل ويشترط له الشروط
السابقة ما عدا الشرط الاخير فلان يكون المولان نكرتين
والغالب ان يكون خبرها محذوفا حتى قيل بلزومه لكن كقوله
من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح ❁ والصحيح جواز ذكره
❁ تعز فلا شي على الارض باقيا ❁
❁ ولا وزر مما قضى الله واقيا ❁
وانما لم يشترط الشرط الاخير لان ان لا يراد بعد لا اصلا
واما لات فاصلها لا ثم زيدت التا وعملها واجب وله
شرطان كون معموليها اسمي زمان وحذف احد معموليها والغالب
كونه المرفوع ونحو ولات حين مناص اي ليس الحين
حين فرار كذا قيل وينبغي ان يكون المراد اشتراط هذين زيادة
على الاربعة السابقة في ما وانما كان الغالب كون المحذوف
المرفوع لان الخبر محط الفائدة وقرئ ولات حين مناص
بخفض الحين فزعم الفراء ان لات تستعمل حرفا جارا لاسما
الزمان خاصة كمذ ومنذ وانشد طلبوا صلحنا ولات
اوان واجيب عن البيت **نحو** ابين احدهما انه
على اضمار من الاستغراقية ونظيره قوله لا رجل جزاه الله
خيرا فيمن رواه بجر رجل والثاني ان الاصل ولات اوان
ثم المضاف لقطعه عن الاضافة وكان بناؤه على السكون
ثم كسر على اصل التقاء الساكنين كامس وجير ونون للضرورة
وقال الزمخشري للتعويض ولو كان كما زعم لاعرب
لان العوض ينزل منزلة المعوض منه وعن القراءة بالجواب
الاول وبالثاني وتوجيهه ان الاصل حين مناصهم
ثم نزل قطع المضاف اليه من مناص منزلة قطعه عن

حين

٢٢٧ حين لاتحاد المضاف والمضاف اليه قاله الزمخشري وجعل التنوين
عوضا عن المضاف اليه ثم بنى الحين لاضافته الى غير متمكن
والاولى ان يقال من التنزيل المذكور اقتضى بناء الحين ابتدا
وان المناص معرب وان كان قد قطع عن الاضافة بالحقيقة
لكنه ليس بزمان فهو ككل وبعض ومن القليل قراءة بعضهم
برفع الحين واما ان النافية فاعمالها نادر وهو لغة
اهل العالية قال السيوطي بشرط ترتيب وعدم نقض
ويؤخذ منه امتناع تقدم خبرها على اسمها مطلقا وكذا
معمول الخبر الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا ومن
اعمالها قول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية
وقراءة سعيد ان الذين تدعون من دون الله
عبادا امثالكم وقول الشاعر ان هو مستوليا على احد
الا على اضعف المجانين ولاجل اشتراط عدم النقض
لم يعمل في قوله تعالى ان الكافرون الا في غرور
والتابع للمنصوب وهو اي التابع لا بقيد
كونه تابع منصوب **اربعة اشيا النعت** نحو رايت
زيدا العاقل **والعطف** نحو رايت زيدا وعمرا **والتوكيد**
نحو رايت زيدا نفسه **والبدل** نحو رايت زيدا اخاك
وستعرفها في ابواب متعددة مترتبة على ترتيبها
في العد الاتي في التفصيل الاتي هذا
باب المفعول به
ولتعلم ان الباء في به اما للالصاق اي الذي الصق
الفعل به او للمقابلة وان الها لا ترجع لها او راجعة
للالف واللام من المفعول **المفعول به هو**
اي تعريفه ومعناه معنى **الاسم** حقيقة

او تاويلا فدخل نحو اعجب ان تسافر فان قيل بنا في قوله
الاسم قوله الاتي الذي يقع له الحد عليه الفعل لان الذي
يقع عليه الفعل المعنى لا اللفظ قلت لا منافاة اما لانهم
يجرون صفات المدلولات المطابقة على الالفاظ الدالة
عليها واما لانه على تقدير مضاف بين الباء والها اي يقع
بمعناه المنصوب لفظا او تقديرا او محلا وابهم
ناصبه ليكون كلامه جاريا على كل الاقوال في ناصبه فان
فيه خلافا ففيل ناصبه الفعل او شبهه
بناء على انه به يتقوم المعنى المقتضي للنصب اي المفعولية
والى ذهب الكوفيون البصريون وقيل ناصبه
الفعل والفاعل معا واليه ذهب الفراء وقيل
الفاعل واليه ذهب هشام بن معاوية من الكوفيين
قيل معنى المفعولية اي كونه مفعولا واليه ذهب
خلف من الكوفيين كما قال في الفاعل ان عامله كونه
فاعلا وناصبه على مذهب البصريين اما فعل متعد
نحو وورث سليمان داود ووصفه نحو ان الله بالغ
امره او مصدره نحو لولا دفع الله الناس او اسم فعله
نحو عليكم انفسكم الذي يقع به عليه الفعل والمراد
الذي على مسماه او عليه نفسه لئلا يخرج نحو قلت
زيدا وقلت زيد قائم فان قيل
يخرج هذا الحد بعض افراد المفعول به نحو ما ضربت
زيدا فان زيدا مفعول به ولم يقع عليه الفعل
بل نفي عنه قلت معنى قوله الذي يقع به الفعل
الذي تعلق به الفعل تعلق الوقوع عليه بان يطلق
عليه اسم المفعول المشتق من ذلك الفعل كالمضروب

وذلك

٢٢٨

وذلك التعلق اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي
نحو ما ضربت زيدا فانه وان لم يقع عليه لكن تعلق به
وعمل فيه مثل تعلقه بما وقع عليه فتامل وليس المراد
بوقوع الفعل عليه مباشرته له ولولا هذا التفسير
لخرج منه ايضا نحو اردت السفر وبهذا التفسير ايضا
يندفع ما قيل في تناول التعريف للمفعول الاول
في باب علم والثاني في باب اعطى اذ العلم والاعلام
انما يقعان على غيرهما قلنا تامل وتدبر فيه ما قيل ان التعريف
يتناول المفعول به بواسطة حرف الجر نحو ذهبت بزيد
مع ان المقصود تعريف المفعول به بلا واسطة لان مطلق
المفعول ينصرف اليه قال قلت كان عليه ان يقول
الذي يقع به فعل الفاعل باضافة فعل الى الفاعل ليصرفه
عن الفعل الاصطلاحي فيصفه واسناد الوقوع اليه
عن شوب التجوز وشمول التعريف لمفعول غير الفعل عن كلفة
التكلف وليفيد عموم الفعل ان تقييد الشيء بما يعم جنسه
يفيد العموم ولا فعل يخلو عن فاعل مذكورا او محذوف
قلت ال في الفعل عوض عن المضاف اليه المحذوف
على قول من يجوز نيابة عن المضاف اليه اذا كان اسما ظاهرا
او للعهد ومنهم من قال اضافة الفعل الى الفاعل ليخرج
زيد في ضرب زيد لانه لم يوقع عليه فعل اسند الى الفاعل
فانتقض عليه نحو اعطي زيد درهما فان درهما مفعول
به ولم يقع عليه فعل اسند الى الفاعل فدفعه بان زيد
فاعل حكما فجعل الفاعل شاملا لمفعول ما لم يسم فاعله
وطي هذه المسافة البعيدة لم ينفعه اذ يخرج اذ يخرج
اعجبني ضرب عمرا فان عمرا مفعول به ولم يقع عليه فعل

اسند الى فاعل وبعضهم دفع ورود نحو ما ضرب زيد
عمرا بقوله والمراد بوقوع الفعل عليه كونه مما وقع عليه
الفعل عبارة فيدخل فيه ضرب زيد عمرا مع كذبه وما ضرب
زيد عمرا لان العبارة دلت على وقوع الضرب على عمرو ولو
لا دلالته لم يفد دخول حرف النفي نفي الوقوع ويخرج
زيد ضربته لان زيدا وان وقع عليه فعل الفاعل
لكن العبارة لم تفده بل افاد كونه محكوما عليه با
لمضروبية ولزم من ذلك كونه مما وقع عليه الفعل
واجاب الرضي عن النفي بانه يدل على وقوع عدم الضرب
على زيد وضعفه لا يخفى وفرق بين الدلالة على نفي
وقوع الضرب ووقوع نفي الضرب ولو اعتبر الدلالة
الضمنية لزم كون زيد ضربته منه على انه لا ينفعه
في دفع اضربت زيدا ويدخل في التعريف نحو يا لزيد
وضارب لزيد ولزيد ضربت من مفاعيل تدخل عليها
لام التقوية اعني مفعول شبه الفعل ومفعول
فعل محذوف او موخر فانه يدخلها لام تقوية
العمل لان اللام لم يراد لحقا فبابهم من من مغايرته لفعل
الفاعل فان الفعل المطلق عين فعله ويخيل المفعول
الحقيقي الذي هو الاثر عين الفعل الذي هو التاثير
بناء على انهم لا يميزون بينهما ولذا حكموا بان المفعول
المطلق هو المصدر والاصل في ناصبه ان يكون
مذكورا وذلك نحو زيدا من ضربت زيدا
واعرابه ضربت فعل ماض وفاعل زيدا مفعول
به فهو منصوب بضرب وعلامة نصبه فتحة
ظاهرة في اخره ونحو الفرس من ركبت الفرس

واعرابه

واعرابه كاعراب سابقه ويجوز حذف ناصبه للعلم به اما ٢٢٩
جوازا سواء علم بقرينة مقالية نحو قوله تعالى واذا قيل لهم
ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل خيرا ام بقرينة حالية كقولك
لقاصد الضرب زيدا او وجوبا في مواضع منها سماعي نحو
كليهما وتمرا اي اعطني كليهما وزدني تمرا واعطيتك
كليهما وازيدك تمرا قال الرضي اصله ان شخصا كان بين
سنام وزبد وتمر فقال له الاخر اي بعد ان تزيد مشيرا
الى السنام والتمر والزبد فقال لاخر ذلك فقدر اعطني
وبعضهم قدر لي بدل وقال انه المناسب ومنه امرأ
ونفسه اي دع امرا ونفسه اي مع نفسه والمعنى اما الامر
بالهجر عنه او بترك الانتقام عنه لان نفسه تجزيه او بترك
اصلاح امره لانه يكفيه عقله وكماله وقوله ونفسه لا محالة
عطف على امر ويحتمل كونه مفعولا معه فقول الرضي والواو
بمعنى او للعطف فيه خفا
وخيرا لك اي وائت خيرا ومنه قوله تعالى انتهوا خيرا لكم
اي انتهوا عما انتم عليه من التثليث وائتوا خيرا لكم من كل
شي لامر التثليث ان لا حسن له حتى يصح تفضيل التوحيد
عليه تقديرا مذهب سيبويه وقال الكسائي اي يكن
اي يكن الانتهاء خيرا لكم وقال الفراء الكلام جملة واحدة
وخيرا نعت لمصدر محذوف اي انتهاء خيرا ومنه حسبك
خيرا لك اي حسبك حصل لك مما اتيت فيه وائت خيرا
خيرا لك ومنه اوراءك اوسع لك اي تاخر عن هذا
المكان وائت مكانا اوسع لك فتقديرات لاطراده
في نظائر ذلك خير من تقديرك لا لان حذف
كان بدون حرف الشرط شاذ لان حرف الشرط مقدر

في الكلام ومن تقديره انتهوا خيرا لكم كما لا يخفى وعلى هذين التقديرين
ليس مما نحن فيه ومنه كل شيء ولا شتيمة حر اي ائت ولا ترتكب
وربما رفعتا كل ومنه الكلاب على البقر اي ارسل ومنه
واحشفا وسوء كيلة اي اتبيع والحشف بالتحريك ارداء التمر
او ما لا نوى له لضعفه او التمر اليابس الفاسد كذا في القاموس
ومنه وهذا هو الحق ازعم او اتوهم زعماتك يقال
فيما اذا ظهر ما على الخطأ في اقوال الزعم قال المولى عصام الدين
وانا اقول يحتمل ان يكون لا لنفي الجنس اي هذا ولا شيء
من زعماتك حق فالحذف الا الخبر لا وهو كثير ومنه
من انت زيدا قال الرضي واصله فيمن صار سمي زيد وهو
دني وزيد عال وتقديره من انت تذكر زيدا والجملة
حال من معنى من انت فانه في معنى من تكون ويقال
ايضا فيمن يذكر عظيما بسوء وقال العصام ونحن نقول
منصوب بنزع الخافض المتعلق بمعنى من انت اي من
تكون لاسم زيدا واريد تتكلم به لاجلك او تتكلم
به ويروى برفع زيد وجعله الرضي خبر مبتدأ واجب
الحذف والجملة حالا اي من انت كلامك زيد والاظهر
ان التقدير من انت وهو زيد اي هو الرجل المشهور
المعروف كما يقال انا ابو النجم ومنه ديارا الاحباب
اي اذكر ومنه عذيرك من فلان اي احضر عذيرك
من اجل فلان حيث فعلت به ما يكره فانك معذور
بما فعلت لانه استحق لذلك او فعل بك ما هذا
جزاؤه والعذير بمعنى العاذر وقد يستعمل في فعل
العذر عليهما ومنه اهلك والليل اي ادرك اهلك
مع الليل يعني لا يسبقك الليل في الادراك قالوا

و

ومعنى مع او ادرك اهلك واسبق الليل قالوا للعطف
والعامل المحذوف وجوبا بتقدير ومنه ان تاتني
فاهل الليل واهل النهار اي فنحن او فانت من هو اهلك
بالليل والنهار ومنه قولهم كاليوم رجلا اي لم ار كرجل
اليوم رجلا ومنه مرحبا واهلا وسهلا اي اصبت
مرحبا واتيت اهلا اي ذا اهل اي مكانا نانسا باهل
فيه ولا تستوحش فردا مهجورا لا احزابا او اهلا لا اجانب
ووطئت سهلا اي مكانا سهلا لا نتالم فيه قدماك
لا حزنا قال وحق الحذف في جميع ذلك وغيره لكونه
امثالا وامثالها في كثرة الاستعمال يعني والامثال
وشبهها لا تغير وجعل للباب قولهم رجلا جايز الحارث
والمثل قول مركب شبه مضربه بمورده اي موضع ضربه
بموضع وروده والمراد بالمورد الحالة الاصلية التي
ورد فيها الكلام وبالمضرب الحالة المشبهة بها ومنه
المثل كل كلام استمر وحذف عامله ومنها قياسي في مواضع
منها باب الاشتغال اذا انتصب الاسم السابق وحقيقته
ان يتقدم اسم ويتاخر عنه فعل او وصف مشتغل
بضمير الاسم او متعلقه عن العمل فيه فالفعل بقسميه
نحو كل انسان الزمناه طائره او الزمناه عنقه اي
والزمنا كل انسان والوصف بقسميه نحو زيدا انا ضاربه
او ضارب غلامه الان او غدا وانما وجب حذفه
لانه فسره الفعل او الوصف المذكور وهم لا يجمعون
بين المفسر والمفسر ومنها المنادى لان يا نائبة
واصله فعل فعل مقدر اذا قلت يا زيد فمثلا
ادعو زيدا فحذف الفعل وعوض منه حرف

النداء تخفيفا ولبدل على الاثنا وانما وجب الحذف لامتناع
الجمع بين العوض والمعوض منه وقال المبرد ناصبه
حرف النداء فعلى هذا لا يكون مما نحن فيه ومنها المنصوب
باخص مقدرا بعد ضمير متكلم غالبا لتأكيد الاختصاص
وهو كثير في المعرف بالاضافة نحو نحن معاشر الانبيا
لا نورث وباللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف
وقليل في العلم نحو بنا تميما يكشف الضباب ويأتي كثيرا
انا في المذكر وايتها في المؤنث فيلزمهما ما يلزمهما
في النداء من ضمهما ووصفهما باسم واجب الرفع محلى باللام
نحو انا افعل كذا ايها الرجل ونحو اللهم اغفر لنا ايتها
العصابة ولا يكون معه حرف نداء لا لفظا ولا تقديرا
ويشاركه الله نرجو الفضل من وجهين كونه لم
يقع بعد ضمير متكلم بل مخاطب وكونه علما وانما وجب
حذف عامل هذا المنصوب لشبهه بالمنادى في الجملة
ويفارقه في انه ليس معه حرف نداء لا لفظا ولا تقديرا
وفي انه لا يقع في اول الكلام بل في اثنائه كما في نحن
معاشر الانبيا او بعد تمامه كما في انا افعل كذا ايها الرجل
وفي انه يشترط ان يتقدم عليه اسم بمعناه والغالب
كونه ضمير متكلم وفي انه يقل كونه علما وفي انه ينتصب
لفظا وانه كان علما وفي انه يكون باللام قياسا كما مر
ذلك وفي ان الغرض من ذكره تخصيص مدلوله بما
نسب اليه فايها الرجل مثلا في المثال السابق لم يرد
به المخاطب بل اريد به ما دل عليه ضمير المتكلم السابق
وهو انا ومنها المنصوب بالزم ونحوه وهو المغرى
على الاغراء وهو تنبيه المخاطب على امر محمود ليفعله

كالعلم

كالعلم والصلاة اوبايق ونحوه وهو المنصوب على التحذير
وهو تنبيه المخاطب على امر مكروه ليجتنبه كالشر والكذب
وانما يجب حذف العامل ان كرر المنصوب او عطف عليه
او كان في حالة التحذير بلفظ اياك واحدى اخواتها
الاربع ولو بلا تكرر وعطف فالاغرا بالتكرار نحو السلاح
السلاح واخاك اخاك وبالعطف نحو السيف والرمح
والخلة والمروة والتحذير بالتكرر نحو الاسد الاسد والحذار
الحذار وبالعطف نحو ناقة الله وسقياها وباياك اياك
اياك من الاسد اي باعد نفسك منه ونحو قول
الشاعر
اياك اياك المراء فانه ... الى الشر دعاء وللشر جالب
ونحو اياك والاسد اي احذر تلاقي نفسك والاسد
فحذف الفعل وفاعله ثم المضاف الاول ثم الثاني
وانيب الثالث وهو الضمير فانفصل لزوال اتصاله
وانما وجب حذف العامل في ذلك لان التكرار والعطف
بمنزلة ذكر العامل واياك كثر التحذير بها فجعلت
بدلا من اللفظ بالفعل وان انتفى ما ذكرنا من الشرط
لم يجب الحذف لكنه يجوز مثاله في الاغرا الصلاة
جامعة وفي التحذير الاسد وان شئت قلت في الاول
احضروا الصلاة جامعة وفي الثاني احذر الاسد
واياك في التحذير لا يكون المتكلم او غايب وشذ
قول عمر رضي الله تعالى عنه واياه وان يحذف احدكم
الارنب وقول بعضهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه
واياه الشواب واصل الاول اياي باعدوا عن حذف
الارنب وباعدوا انفسكم ان يحذف احدكم الارنب

واصل الثاني فليحذر رتلا في نفسة اوفى الثواب وفيه شذوذ
ان اخرآن احدهما اجتماع حذف الفعل وحذف حرف الامر
والثاني اقامة الضمير وهو ايا الثانية مقام الاظهر وهو
الانفس لان المستحق للاضافة الى المظهر انما هو المظهر
لا المضمر فالمحذوف بعد اياك او احدى اخواتها الاربع
اما معطوف او مجرور بمن ومنه اياك ان تفعل وشذ
فاياك اياك المراء وسهله انه بمعنى ان تماري وممتنع ايال
الاسد ومنها المحذوف عامله اذا جعل بدلا من اللفظ
بفعله كسقيا ورعيا وكالحال المؤكدة لمضمون جملة
قبله نحو زيد ابوك عطوفا وسيأتي بيانها في بابها
ويجي عامل المفعول به متعديا ومتجاوزا وغيره لازما
وقاصرا والامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا
عشرون احدها كونه على فعل بالضم كظرف وشرف
لانه وقف على افعال السجايا وما اشبهها مما يقوم
بفاعله ولا يتجاوزه ولهذا يحوله المتعدي قاصرا
اذا حول وزنه الى فعل لغرض المبالغة والتعجب نحو
ضرب الرجل وفهم بمعنى ما اضربه وما افهمه وسع رحبتكم
الطاعة وان بشر اليمن اطلع اليمن ولا ثالث لهما ووجههما
انهما ضمنا معنى وسع وبلغ الثاني والثالث كونهما
على فعل بالفتح او فعل بالكسر وصفها على فعيل نحو
ذل وقوي والرابع كونه على افعل بمعنى صار ذا كذا نحو
اغد البعير واحصد الزرع اذا صار ذا غدة وحصاد والخامس كونه على افعلل كاقشعر واشماز
السادس كونه على افوعل كاكوهد الفرخ اذا ارتعد
السابع كونه على افعنلل باصالة اللامين كاحرنجم بمعنى

اجتمع



اجتمع والثامن في كونه على افعنلل بزيادة احدى اللامين
كاقعنسس الجمل اذا ابى ان ينقاد التاسع كونه على افعنلى
كاحرنبى اذا انتفش وشذ قوله
قد جعل النعاس يغرنديني ۞ ادفعه عني ويسرنديني ۞
ولا ثالث لهما ويغرنديني بالغين المعجمة يعادني ويغلبني
ويسرنديني العاشر كونه على استفعل وهو دال
على التحول وقوله البغاث بارضنا يستنسر الحادي عشر كونه
على وزن انفعل نحو انطلق وانكسر الثاني عشر كونه مطاوعا
لمتعدي الى واحد نحو كسرته فانكسر وازعجته فانزعج فان قلت
قد مضى عد انفعل قلت نعم لكن تلك علامة لفظية وهذه
معنوية وايضا فالمطاوع لا يلزم وزن انفعل تقول
ضاعفت الحساب فتضاعف وعلمته الحساب فتعلم
وثلمته فتثلم واصله ان المطاوع ينقص عن المطاوع درجة
كالبسته الثوب فلبسه وافهمته فالفاهم وزعم ابن بري ان
الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدي لاثنين نحو استخرجته
الخبر فاخبرني الخبر واستفهمته الحديث فافهمني الحديث
واستعطيته درهما فاعطاني درهما وفي التعدي لواحد
نحو استفتيته فافتاني واستنصحته فنصحني والصواب
ما تقدم وهو قول النحويين وما ذكره ليس من باب
المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة وانما حقيقة المطاوعة
ان يدل احدى الفعلين على تاثير ويدل الاخر على قبول
فاعله لذلك التاثير والثالث عشر ان يكون رباعيا
مزيدا فيه نحو تدحرج واحرنجم واقشعر واطمان الرابع
عشر ان يضمن معنى فعل قاصر نحو قوله تعالى ولا تعد عيناك
عنهم فليحذر الذين يخالفون عن امره اذا هوا به واصلح

وأصلح لي في ذريتي لا يسّمّعون إلى الملإ الأعلى وقولهم سمع الله لمن حمده
وقولهم عجز عن أنها تصلّي فإنها ضمنت معنى ولا تثبت ويخرجون
ويحدثوا وبارك ولا يضعفون واستجاب وبجست
او يفسد والسنة الباقية ان يدل على سجية كلوم وجبن
وشجع او على عرض كفرح وبطر واشر وحزن وكسل او على
نظافة كطهر ووضؤ او دنس كنجس ورجس وجنب او على
لون كاحمر واخضر وادم واحمارّ واسوادّ او حلية كدعج
وكحل وشنب وسمن وهذه الامور التي يتعدى بها الفعل
القاصر سبعة احدها همزة افعل نحو قوله تعالى اذهبتم
طيباتكم ربنا امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين والله
انبتكم من الارض نباتا ثم يعيدكم فيها ويخرجكم اخراجا
وقد ينقل المتعدي الى واحد بالهمزة الى التعدي الى اثنين
نحو البست زيدا ثوبا واعطيته دينارا ولم ينقل متعد
الى اثنين بالهمزة الى التعدي الى ثلاثة الا في رأى وعلم
وقاسه الاخفش في اخواتهما الثلاثة القلبية نحو ظن
وحسب وزعم وقيل النقل بالهمزة كله سماعي وقيل
قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه
والثاني الف المفاعلة تقول في جلس زيد ومشى وسار
جالست زيدا وماشيته وسايرته والثالث صوغه
على فاعلت بالفتح افعل بالضم لافادة الغلبة نحو كرمت
زيدا بالفتح اي غلبته في الكرم الرابع صوغه على استفعل
للطلب او النسبة للشيء كاستخرجت واستحسنت زيدا واستقبحت
الظلم وقد ينقل ذو المفعول الواحد الى الاثنين نحو استكتبته
الكتاب واستغفرت الله الذنب وانما جاز استغفرت
الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت ولو استعمل على اصله

لم

لم يجز فيه ذلك وهذا قول الطراوة وابن عصفور واما
قول اكثرهم ان استغفر الله من باب اختار فمردود والخامس
تضعيف العين تقول في فرح زيد فرّحته ومنه قوله
تعالى قد افلح من زكاها هو الذي يسيركم والنقل بالتضعيف
سماعي في القاصر كما في الامثلة المذكورة وفي المتعدي الى واحد
والسادس التضمين فلذلك عدي رحب وطلع الى مفعول
واحد لما تضمنا معنى وسع وبلغ وقالوا فرقت
زيدا وسفه نفسه لتضمنهما معنى خاف وامتهن واهلك
ويختص التضمين عن غيره من المعديات بانه قد
ينقل الفعل الى اكثر من درجة فلذلك عدي الوت بقصر
الهمزة بمعنى قصرت الى مفعولين بعد ما كان قاصرا وذلك
في قولك لا الوك نصحا ولا الوك جهدا لما ضمن معنى
لا امنعك ومنه قوله تعالى لا يألونكم خبالا وعدي خبر واخبر
وحدث وانبأ ونبأ الى ثلاثة لما ضمنت معنى اعلم وارى بعد ما كانت
متعدية الى واحد بنفسها الى اخر بالجار نحو قوله تعالى
انبئهم باسمائهم فلما انباهم السابع اسقاط الجار توسعا
نحو ولا تواعدوهن سرا اي على سر اي نكاح اعجلتم امر ربكم
اي عن امره واقعدوا لهم كل مرصد اي عليه وقول
الزجاج انه ظرف رده الفارسي بانه مختص بالمكان الذي
يرصد فيه فليس مبهما وقوله كما عسل الطريق الثعلب اي
في الطريق وقول ابن الطراوة انه ظرف مردود ايضا بانه
غير مبهم وقولهم انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو
مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو
مستطرق ولا يحذف الجار قياسا الا مع ان وان واهمل
النحويون هنا ذكر كي مع تجويزهم في نحو جئت كي تكرمني

ان تكون كي مصدرية واللام قبلها مقدرة والمعنى لان تكرمني
واجازوا ايضا كونها تعليلية وان مضمرة بعدها
ولا تحذف مع كي لام العلة لانها لا تدخل عليها جار
غيرها بخلاف اختيها قال الله تعالى وبشر الذين امنوا وعملوا
الصالحات ان لهم جنات شهد الله انه لا اله الا هو اي
بان لهم وبانه وقوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن
اي في ان او عن ان على خلاف في ذلك بين المفسرين ولا
يجوز ان يقدر في وعن معا للتناقض ومحل ان وان
وصلتهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل واكثر النحاة
حملا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما حذف منه ويجوز
سيبويه ان يكون المحل جرا فقال بعد ما حكى قول الخليل
ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا وله نظائر
نحو قولهم لاه ابوك واما ما نقل جماعة منهم ابن مالك
ان الخليل يروي ان الموضع جر وان سيبويه يرى انه نصب
فسهو ومما يشهد لمدعي الجر قوله تعالى وان المساجد لله
فلا تدعوا مع الله احدا وان هذه امتكم امة واحدة
وانا ربكم فاتقون اصلهما لا تدعوا مع الله احدا لان
المساجد لله وفاتقون لان هذه امتكم ولا يجوز تقدم
منصوب الفعل عليه اذا كان وصلهما لا تقول انك
فاضل عرفت وهنا فائدة نادرة ذكرها الكوفيون وهو تحويل
حركة العين يقال كسي زيد بوزن فرح فيكون قاصرا
فاذا فتحت السين صار بمعنى ستر وغطى وتعدى الى
واحد او بمعنى اعطى كسوة وهو الغالب فيتعدى لاثنين
نحو كسوت زيدا جبة قالوا وكذلك شترت عينه
بكسر التاء قاصر بمعنى انقلب جفنها وشتر الله عينه

بفتحها

بفتحها متعد بمعنى قلبها وهذا عند البصريين من باب
المطاوعة يقال شتره فشتر كما قال ثلمه فثلم والاصل
تاخر المفعول به عن الفاعل ويجب في نحو ضرب موسى عيسى
وما احسن زيدا وكرهت ان تضرب زيدا ويمتنع في نحو ضربني
زيد فاذا ابتلى ابراهيم ربه وقد يتقدم على عامله جوازا
نحو فريقا كذبتم ووجوبا نحو كم رايت واي من جئت فاي
ايات الله تنكرون ايا ما تدعوا والاصل تقدم مفعول
هو في المعنى مبتدا او فاعل او مصرح على اخر ليس كذلك وقد
يلزم كظننت زيدا اخاك وما اعطيت زيدا الا درهما
وزيدا اخترته القوم او يمتنع كلبست من الثياب الجبة
ويجوز حذفه ويكثر بعد لو شئت نحو فلو شئنا لهداكم
اي فلو شاء هدايتكم وبعد نفي العلم ونحوه ونحو الا انهم
هم السفهاء ولكن لا يعلمون اي انهم سفهاء ونحن اقرب اليه
منكم ولكن لا تبصرون وعائدا على الموصول نحو هذا الذي
بعث الله رسولا وحذف عائد الموصوف دون ذلك
كقوله وما شيء حميت بمستباح وعائد المخبر عنه دونهما
كقوله علي ذنبا كله لم اصنع وقوله فثوب لبست
وثوب اجر وجا في غير ذلك نحو فمن لم يجد فصيام شهرين
فمن لم يستطع الصوم ومن غريبة حذف المفعول
ذا بقا القول نحو قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم
اي هو سحر بدليل اسحر هذا ويكثر حذفه في الفواصل
نحو ما قلى ولا يخشى ويجوز حذف مفعولي اعطى نحو
فاما من اعطى واتقى وثانيهما فقط ويجوز حذف
مفعولي اعطى نحو فاما من اعطى واتقى وثانيهما فقط

نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى واقلها فقط خلافا للسهيلي
نحو يعطوا الجزية عن يد وهو اى المفعول به اي ما يصدق
عليه المفعول به قسمان قسم ظاهر وقسم مضمر ويقال
له ايضا الضمير والكناية والمكنى فالظاهر ما تقدم ذكره
من نحو زيد والفرس من كل اسم ليس بمضمر والمضمر قسمان
ايضا والمضمر ما اول وضعا على متكلم اي شخص يحكي به عن نفسه
او مخاطب اى شخص توجه اليه الخطاب به او غايب اى شي
غير متكلم ولا مخاطب بالمعنى المذكور فتقدم ذكره اي الغايب
لفظا او معنى او حكما على ما تقدم بيانه فقسم متصل بعامله
وقسم منفصل عن عامله منفصل من عامله فالمتصل
وهو ما لا يبتدا به ولا يقع بعد الا في الاختيار اي هو
الذي لا يصح لغة عند الفصحا ان يقع في الابتدا او لا
ان يقع بعد الا ويبدا به اخصر من المنفصل اثنا عشر
ضميرا وكلامه في المضمر المنصوب الاول ضمير المتكلم
وحده مذكرا كان او مؤنثا وهو يا المتكلم نحو اليا من
ضربني زيدا واعرابه ضرب فعل ماض والنون نون الوقاية
واليا ضمير المتكلم وحده مفعول به في محل نصب زيد
فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره ونون
الوقاية قبل يا المتكلم واجبة مطلقا مع الفعل فلذلك
الحقوا المضارع معها ويسمى ضرورة وما احسن اكرمني ونحو تأمروني
الحذف وفتحة نون الرفع على الاصح ويجوز الادغام والفك
مع اسم الفعل كدراكني وعليكني وفي الكثير مع في ليت
ومن وعن وراجحة مع لدن وقد وقط ومرجوحة
مع لعل وجايزة مع ان وان ولكن وكان وممتنعة
فيما

فيما بقي وعو قال اهل النار مطلعون وعند الدجال اخوفني
عليكم شاذ والثاني ضمير المتكلم مفعولا به وغيره او المعظم
نفسه وهو نا نحو نا من ضربنا زيد بفتح البا واعرابه
ضرب فعل ماض ونا ضمير المتكلم وغيره او المعظم نفسه
مفعول به في محل نصب لانه اسم مبني وزيد فاعل واعلم
ان نا المتصل بالمضارع او الامر مفعول به ابدا واما المتصل
بالماضي فان سكن ما قبلها وكان غير الف فهي في محل رفع
على انها فاعل او نايب فاعل عنه وان انفتح ما قبلها او كان
الفا فهي في محل نصب والثالث ضمير المخاطب المذكر وهو الكاف
المفتوحة نحو الكاف من ضربك زيد بفتح الكاف واعرابه
ضرب فعل ماض والكاف ضمير المخاطب المذكر مفعول به
في محل نصب لانه اسم مبني زيد فاعل والرابع ضمير المونثة
المخاطبة وهو الكاف المكسورة نحو الكاف من ضربك
زيد بكسر الكاف واعرابه ضرب فعل ماض والكاف ضمير
المونثة المخاطبة مفعول به في محل نصب لانه اسم مبني
زيد فاعل قال الرضي وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا
اتصل بها الضمير الفا وبكاف المونث يا كما حكى سيبويه
اعطيكاه واعطيكيه تشبيها للكاف بالها نحو اعطيتها
واعطيتيهوه قال ابو علي قد تلحق اليا تا المونث
مع الها قال ابو علي قد تلحق اليا تا المونث مع المضا
كرضربتيه والخامس ضمير المثنى المخاطب مذكرا كان
او مونثا وهو الكاف التي لحقتها ميم والف نحو الكاف
من ضربكما زيد وقد تكسر بعد كاف المثنى والجمع بعد
الكسرة واليا الساكنة نحو بكم وفيكم وبكما وفيكما
وهذه لغة حكاها سيبويه في الكسرة عن ناس من

من بكر ابن وايل وقال لها ادنية حبّاً واعرابه ضرب فعل
ماض والكاف ضمير المثنى المخاطب مطلقا مفعول به في محل
نصب لانه اسم مبني والميم والالف علامة التثنية والسادس
ضمير جمع المذكر المخاطب وهو الكاف التي لحقتها ميم نحو الكاف
من ضربكم زيد واعرابه ضرب فعل ماض والكاف ضمير
جمع المذكر المخاطب مفعول به في محل نصب لانه اسم مبني وزيد
فاعل وفي الميم من نحو ضربتم ضربكم مررتكم ضربهم ومررتهم
اربع لغات احسنها السكون ويقابله الضم باشباع
وباختلاس والضم قبل همزة قطع والسكون قبل غيرها
فان وليها ضمير متصل فالضم واجب عند ابن مالك
راجح مع جواز السكون عند سيبويه ويونس نحو ضربتموه
ومنه انلزمكموها بالسكون وقرئ انلزمكموها بالسكون
ووجه الضم ان الاضمار يرد الاشيا الى اصولها غالبا واصل
في ضمير الجمع الاشباع بالواو وكما اشبع ضمير التثنية
بالالف وانما ترك للتخفيف واذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب
المذكر وان اجتمع مخاطب وغائب غلب المخاطب والسابع
ضمير جمع المؤنث المخاطب وهو الكاف التي لحقتها نون مشددة
نحو الكاف من ضربكن زيد الكاف جمع المؤنث المخاطب
مفعول به في محل نصب والنون المشددة علامة جمع
الاناث والثامن ضمير المذكر الغائب وهو الها نحو
الها من ضربه زيد الها ضمير المذكر الغائب مفعول
به في محل نصب لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب واعراب
الباقي ظاهر واصلها الغائب الضم كربه وعنه
وتكسر بعد الكسرة نحو به ولم يعطه واعطه وبعد
الياء الساكنة نحو فيه وعليه وبرميه اتباعا ما لم

تتصل

تتصل بضمير اخر فانها تضم نحو فيه وعليه ويرميه اتباعا ما لم
تتصل بضمير اخر فانها تضم نحو يعطيهموه ولم يعطهموه
فان فصل بين الها والكسرة ساكن فالكسرها ومنه قراءة
ابن ذكوان ارجئه واخاه لم يكسرها في الصورتين المذكورتين
لغة غير الحجازيين فلغتهم ضمها الغائب مطلقا ولها
قرا حفص وما انسانيه بما عاهد عليه الله وقرا حمزة لاهله
امكثوا واذا كان قبلها ساكن وحذف لعارض من جزم
او وقف جاز فيها الاوجه الثلاثة الاشباع نظرا الى اللفظ
لانها بعد حركة والاختلاس نظرا الى الاصل لانها بعد
ساكن والاسكان والتاسع ضمير المفردة المؤنثة
الغائبة وهو الها نحو هند ضربها زيد واعرابه هند
مبتدا مرفوع بالابتدا وضرب فعل ماض والها ضمير المفردة
المؤنثة الغائبة مفعول به في محل نصب وزيد
فاعل وجملة ضربها زيد خبر المبتدا في محل رفع وما
ذكرناه من ان الضمير مجموع الها والالف قال به قوم
وجزم به ابن مالك وادعى السيرافي انه لا خلاف فيه
الزوم الالف سوا كانت اتصلت بضمير اعطيتموها
ام لا وقد اجاز قوم حذفها في الوقف وحملوا عليه
والكرامة ذات اكرمكم الله به ولعلهن تفتي بعد ما كدت
لتعله اي لعلها وافعلها وقيل الضمير هو الها وحدها
واما الالف فزائدة لتقوية الحركة الها لما تحركت
بالفتح للفرق بين المذكر والمؤنث والعاشر ضمير
المثنى الغائب مطلقا مذكرا كان او مؤنثا وهو
الها التي لحقتها ميم والف نحو الها من الزيدان ضربهما
عمرو الها ضمير المثنى الغائب مطلقا مفعول به في محل

نصب والميم علامة جمع الذكور وكسر الها في المثنى والجمع
ككسرها في المفرد فيجوز في الصورتين المذكورتين سابقا
عند بني الحارثيين وتضم فيما عداهما وعند الحجازيين
مطلقا قال ابو عمرو والضم مع اليا اكثر منه مع الكسرة
واذا كسرت الها في الجمع جاز كسر الميم اتباعا وهو الاقيس
وضمها على الاصل وسكونها وقرئ بها الغنت عليهم والضم
اشهر ان وليها ساكن والسكون اشهر ان وليها متحرك ولذا
قرا الاكثر بالضم في بهم الاسباب وبالسكون في ومن
يولهم وقد تكسر ميم الجمع بعد الها قبل ساكن وان لم
تكسر الها كقوله وهم الملوك ومنهم الحكام والثاني
هن ضمير جمع المؤنث الغايب وهو الها التي تلحقها النون
مشددة نحو الها من المهندات ضربهن زيد الها
ضمير جمع المؤنث الغايب مفعول في محل نصب والنون
المشددة علامة جمع المؤنث الغايب مفعول به
ولا يقع بالمتكلم والكاف والها المتصلات في موضع رفع
فقط من غير استعارة اصلا فلا يرد الها قد تقع
فاعلا للمصدر نحو اعجبني ضربك زيدا وضربه عمرا لان الها
في محل جر ايضا ولانها قد تقع في موضع رفع بعد
لولا الامتناعية في قول بعضهم لولاي ولولاك ولولاه
قال في المغني في احكام لولا واذا ولي لولا مضمر
فحقه ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مؤمنين
وسمع قليلا لولاي ولولاك ولولاه خلافا للمبرد
ثم قال سيبويه والجمهور هي جارة للضمير مختصة
به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا تتعلق
لولا بشي وموضع المجرور بها رفع بالابتدا والخبر محذوف

وقال

وقال الاخفش الضمير مبتدا ولولا غير جارة ولكنهم
انابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما انا
كانت ولا انت كانا وقد استفنا ان البا بين انا وفعنت
في الضماير المنفصلة لتشبيهها بالاسما الظاهرة في الاستقلال
فاذا عليه اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه
لانه لا يخفض الظاهر والمضمر المنفصل
من عامله هو الذي يبتدا به ويلي الا في الاختيار اي
بعد الذي يصح لغة عند الفصحا ان يبتدا به ويلي
الا في الاختيار فالضمير في ضربتهم لا يصح فيه لغة
ذلك بخلاف الضمير في هم ضربوا فانه يصح فيه لغة
ذلك وهذا ان قلنا ان الضمير في نحو ضربتهم مجموع
الها والميم واما ان قلنا ان الضمير الغايب هو الها
فقط والحروف اللاحقة لها ليست منه بل دال على
التثنية والجمع فلهذا كل متصل يتميز لكونه حرفا
واحدا من العامل منزلة الجزء منه فامتناع وقوعه
في الابتدا ووقوعه بعد ما ذكر في غاية الظهور بخلاف
المنفصل فانه لكونه كلمة مستقلة يجوز فيه ذلك
فالضمير في ضربتهم الها فقط وفي ضربوا كلمة
هم وجميع ذلك نص عليه الرضي وغيره اثنا عشر
ضميرا الاول ضمير المتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا
وهو انا التي الحقها اليا والصحيح ان التا في الجميع
وحدها هي الضمير وان اللواحق لها حروف فلا يتغير
الحال من تكلم وخطاب وغيبة وغير ذلك وهو
مذهب سيبويه وجما واختاره الفارسي وعزاه
في الكشاف الى الاخفش والمحققين وهو المختار عند

قال ابو حيان وهو الذي صححه اصحابنا وشيوخنا
فاللواحق حروف لا محل لها من الاعراب كالا محل للكاف
واخواته في ارايتك ارايتكما ارايتكم بمعنى طلب الاخبار
فانها بالاجماع حروف تدل على احوال المخاطب وتتعين بها
ما اريد بها لنا وقال الخليل ايا مضمر مضاف الى الاسم
بعده والاسم بعده ضمير وهو قول المازني ايضا واختاره
ابن مالك لظهور الاضافة في قوله فاياه وايا الشواب
وهو مردود فانه شاذ لم يعهد ولو كانت ايا مضافة
لزم اعرابها لانها ملازمة لما اعرب اضافتها الشبه
والمبني اذا لزم الاضافة اعرب كاي بل وقال الزجاج
ايا مظهر خص بان اضيف الى الضماير التي بعدها اذ الذي لا ابهامه
كان اياك بمعنى نفسك واحتج بانه ثاني لا يعتمد عليه
لانه ثابت مذهب في مطرد كلام العرب واما قوله
دعني وايا خالد ولاقطعن عرى نياطه فعرفه
واما كرر ايا في قوله فاياه وايا الشواب وايا السوا
مبالغة في التحذير كانه توهم ان كلا منهما محذر
من الاخر وقيل الضمير لواحق ايا والكاف والها التي متصلة
وايا دعامة يعتمد عليها لواحقها المذكورة وهو مذهب
الفراء ونقل عن ابن كيسان وبعض الكوفيين فانها
لما فصلت عن العوامل اي قصد جعلها ضماير
منفصلة بعد ان كانت متصلة لما يحمل فيها فضم
اليها ايا لتشتغل به اي لتصير مستقلة بتاتى النطق
بها مفردة بسبب لفظ ايا وقيل الضمير هو مجموع
ايا وملحقها وهو مذهب نقله ابن كيسان عن
بعض الكوفيين واستضعف بانه ليس في الاسما

المضمرة

المضمرة ولا المظهرة ما يختلف اخره كايا وهل قربا وقال
ابن درستويه انه بين الظاهر والضمير واعلم ان ايا
على اختلاف هذه الاقوال التي مشتقة من شي
وذهب ابو عبيدة وغيره الى انها مشتقة ثم اختلف
هل اشتقاقها من لفظ او من قوله فاو لذكراها
اذا ما ذكرتها وقيل من الاية فتكون عينها يا ثم اختلف
في وزنها فقيل افعل والاصل اأوو او اوي وقيل
فعيل والاصل اوييا او اوي وقيل فعول
والاصل اووو او اووي وقيل فعلى والاصل اويا
او اووي فان قيل كون الضمير هو لفظ ايا واللواحق
حروف تبين الحال يوجب عدم صدق التعريف عليه
فان ايا بدون اللواحق لا تدل على متكلم او مخاطب او غايب
فلا يصدق ما دل على متكلم او مخاطب او غايب فالجواب
ان ايا على هذا مشترك بين المتكلم والمخاطب والمخاطب
والغايب وكل مشترك فهو دال على معناه غاية الامر
انه يحتاج الى قرينة معينة فلتكن القرينة تلك
اللواحق فالقرينة هنا لا نتوقف عليها اصل دلالته
بل تعين المدلول فان قلت قد يفهم من كلامهم ان التكلم
والخطاب والغيبة مدلول تلك اللواحق فلا يكون
الضمير دالا على متكلم او مخاطب او غايب بل على مجرد
الذات فلا يصدق عليه التعريف قلت كما قال
شيخنا رحمه الله تعالى الوجه حمل كلامهم على ما ذكرنا
وعلى هذا فان من نحو انت دال على المخاطب بشرط
اقترانه باللواحق لان الخطاب مدلول اللواحق
والا لم يصدق التعريف حينئذ عليه قلنا مثل

منه لقبول اللواحق والا لم يصدق التعريف عليه فلنبا مثل
وضمير المتكلم وحده نحو قولك اياي اي نحو ايا من
قولك الذي هو اياي من نحو اياي اكرمت او ما اكرمت
الا اياي فايا فيهما ضمير المتكلم وحده مفعول به في محل
نصب لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب والياء حرف
تكلم والثاني ضمير المتكلم وغيره او المعظم نفسه وهو
الملحق نحو ايانا من نحو ايانا اكرمت او ما اكرمت
الا ايانا فايا مفعول به مقدم في محل نصب لانه
اسم مبني ونا المتصلة به حرف دال على تكلم المتكلم
وغيره او المعظم نفسه والثالث ضمير المفرد المخاطب
المذكر وهو ايا الملحق بكاف مفتوحة نحو اياك
من نحو اياك اكرمت او ما اكرمت الا اياك فايا ضمير
المفرد المذكر المخاطب مفعول به في محل نصب لانه
اسم مبني والكاف حرف خطاب والرابع
ضمير المؤنثة المخاطبة وهو ايا الملحق بكاف مكسورة
نحو اياكِ من نحو اياكِ اكرمت او ما اكرمت الا اياكِ
وايا ضمير المفردة المؤنثة المخاطبة مفعول
به مقدم في محل نصب لانه اسم مبني والكاف المكسورة
حرف خطاب المؤنثة والخامس ضمير المثنى
المخاطب مذكرا كان او مؤنثا وهو ايا الذي لحقه
كاف وميم والف نحو اياكما من نحو اياكما اكرمت
او ما اكرمت الا اياكما فايا ضمير المثنى المخاطب
مطلقا مفعول به مقدم في محل نصب لانه
اسم مبني والكاف حرف خطاب والميم والالف
علامة التثنية والسادس ضمير جمع المذكر المخاطب

وهو

وهو ايا الذي لحقه كاف وميم نحو اياكم من نحو اياكم اكرمت او ما
اكرمت الا اياكم فايا ضمير جمع المذكر المخاطب مفعول به مقدم
في محل نصب لانه اسم مبني والكاف حرف خطاب والميم علامة جمع
المذكر المخاطب مفعول به مقدم في محل نصب لانه اسم مبني لا يظهر
فيه اعراب والكاف حرف خطاب والميم علامة جمع المذكر
والسابع ضمير جمع المؤنث المخاطب وهو ايا الذي لحقه
كاف ونون المشددة نحو اياكن من نحو اياكن
اكرمت او ما اكرمت الا اياكن فاياكن جمع ضمير المؤنث
المخاطب مفعول به مقدم في محل نصب لانه اسم مبني لا يظهر
اعراب والكاف حرف خطاب والنون المشددة علامة
جمع المؤنث والثامن ضمير المفرد المذكر الغائب
وهو ايا الذي لحقه الهاء وحدها نحو اياه من نحو اياه
اكرمت او ما اكرمت الا اياه فاياه ضمير المفرد المونث
الغائب مفعول به مقدم في محل نصب لانه اسم مبني
لا يظهر فيه اعراب والهاء حرف غيبة المفرد المذكر
والتاسع ضمير المفردة المؤنثة الغائبة وهو ايا
الذي لحقه ها نحو اياها من نحو اياها اكرمت
او ما اكرمت الا اياها فايا مفعول به مقدم في محل
نصب لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب وها حرف
دال على غيبة المفردة المؤنثة والعاشر
ضمير المثنى الغائب مذكرا كان او مؤنثا وهو ايا
الذي لحقه هما فقط نحو اياهما من نحو اياهما
اكرمت او ما اكرمت الا اياهما فاياهما ضمير المثنى
الغائب مطلقا مفعول به مقدم في محل نصب لانه اسم
مبني لا يظهر فيه اعراب والهاء حرف غيبة والميم والالف

علامة التثنية والحادي عشر ضمير جمع المذكر الغائب وهو
ايا الذي لحقته هما وبهم نحو اياهم من نحو اياهم اكرمت او ما اكرمت
الا اياهم فاياهم ضمير جمع المذكر الغائب مفعول به مقدم في محل
نصب لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب والهاء حرف غيبة والميم
علامة جمع المذكر والثاني عشر ضمير جمع المؤنث الغائب
وهو اياهن نحو اياهن من نحو اياهن اكرمت او ما اكرمت
الا اياهن فاياهن ضمير جمع المؤنث الغائب مفعول به
مقدم في محل نصب لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب والهاء حرف
غيبة والميم علامة جمع المذكر وسياتي في باب المصدر ما يحتمل
المصدرية والمفعولية وفي باب المفعول معه ما يحتمل
المفعول به والمفعول معه هذا

باب المصدر

تقدم انه مشترك بين المفعول المطلق وهو المراد هنا
وللحدث اعتبر فيه ان يكون منصوبا او بين اسم الحدث
الجاري على فعله اي المشتمل على حروف فعله فالمفعول
المطلق والمصدر بالمعنى الاول مترادفان واما بالمعنى
الثاني فبينه وبين المطلق عموم وخصوص من وجه
فقد يكون المفعول المطلق غير مصدر كالجاري مجراه
من اسم المصدر والالة وغير ذلك وقد يكون المصدر
غير مفعول مطلق نحو يعجبني ذهابك المصدر
ويسمى مفعولا مطلقا كما سياتي وهو الاسم المنصوب
بفعل متصرف غير كان واخواتها بناء على قول الفارسي
فخرج فعل التعجب وليس وعسى وتبارك فلا تنصب
المصدر لانه لا مصدر لها وخرج كان واخواتها
فان الفارسي نص على انها لا تنصب المصدر وان الخبر قام
لها

قام لها مقام المصدر وذهب بعضهم الى انها تنصبه او وصف اسم
فاعل او اسم مفعول واما الصفة المشبهة واسم التفضيل
فلا ينصبان المصدر فلا يقال زيد حسن حسنا ولا كريم
كرما او افضل منك فضلا وما اشبه ذلك او مصدر
نحو يعجبني ضربك ضربا واعجبني ايمانك تصديقا على القول
الاتي الذي يجي حال كونه ثالثا في تصريف الفعل
تقدم ان التصريف هنا عبارة عن تحويل الفعل الى امثلة
اخر يعني المصدر وغيره اما على طريقة الكوفيين او بطريق
الاشتراك بين ذلك وبين تحويل المصدر الى امثلة مختلفة
ومراده بما ذكره الايضاح على حسب ما جرى من عرفهم
من تقديم الماضي وتاخير المضارع عنه والتثليث بالمصدر
والا فلا بعد في ان يتكلم بالمصدر بعد الماضي ويرد عليه
انه صدق على مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي اذا كان مفعولا
به وذلك لان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث كانت
بفعل الفاعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك
ان معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ وثانيهما كونها بحيث وقع عليها
فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول
كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت
بعده بالاعتبار الثاني فهو مفعول به لا مفعول مطلق
اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو
واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به وسمي مطلقا لانه يقع
عليه اسم المفعول بلا قيد تقول ضربت ضربا فالضرب
مفعول لانه نفس الشيء الذي فعلته بخلاف قولك
ضربت زيدا فانه زيدا ليس الشيء الذي فعلته ولكنك
فعلت به فعلا وهو الضرب فلذلك سمي مفعولا به

وكذلك سائر المفاعيل وفيه بحث لان المفعول لاجله فعل الفاعل
حقيقة في نحو قمت اجلالا واكراما لك وضربته تاديبا
وكذا المفعول به فعل الفاعل حقيقة في العوضت قيامي وقعوده
ولكن جرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد الا المفعول
المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد
الاطلاق وفائدة المصدر التوكيد نحو ضربت ضربا او بيان
النوع نحو ضربت ضربتين اي مجرد التوكيد والا فكل من النوعي
والعددي يفيد التاكيد ايضا فان قلت قال الشيخ رحمه
الله تعالى لعله لان الغالب عند افادة النوع او العدد
يكون المقصود بالذات مجرد بيان النوع او العدد
وينبغي ان يحمل او فيما تقدم لمنع الخلو دون الجمع وكثير
ما يقولون في المؤكد انه لتاكيد الفعل وهو في الحقيقة تاكيد
لمصدر ذلك الفعل كانهم سموه تاكيد الفعل توسعا فقولك
ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة
قولك احدثت ضربا ضربا وظهر انه تاكيد المصدر المضمون
وحده لا للحدث والزمان اللذين تضمنهما الفعل وقد
بان انه من قبيل التاكيد اللفظي وبه صرح ابن جني وقال
الامدي ليس من اللفظي بل مما يعنى به البيان لانه يرفع
المجاز ويثبت الحقيقة ولذا لا يؤتى بالتاكيد في المجاز
واعلم ان المصدر المؤكد ينوب عنه ثلاثة اشياء مرادفه
كقعدت جلوسا وملاقيه في الاشتقاق كانبتكم
من الارض نباتا واسم مصدر غير علم كاغتسلت غسلا
واما العلم فلا يستعمل مؤكدا لان معنى العلم زائد على
معنى العامل قاله ابن مالك ولانه كاسم الفعل فلا يجمع
بينه وبين الفعل وقد يورد على ذلك سبحان فانه اسم
مصدر

مصدر علم على التسبيح وقد استعمل مؤكدا لعامله المحذوف
واجيب بمنع علميته على راي ابن مالك والمصدر المبين للنوع
ثلاثة عشر نوعا نوع رجع القهقرى والنازعات غرقا ووصف
نحو واذكر ربك كثيرا ومنه ضربت ضرب الامير لانك حذفت
الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا
مثل ضرب الامير وذلك لانك لا تفعل فعل غيرك قال المرادي
ومذهب سيبويه في نحو واذكر ربك كثيرا انه حال من ضمير
اذكر المحذوف اي واذكره ربك والضمير عائد الى المصدر المفهوم
من فعله وهيئة نحو مات ميتة جاهلية وعاش عيشة
رضية وكل وبعض مضافين الى المصدر نحو ضربته كل الضرب وضربته
بعض الضرب وليس المراد كلمتي كل وبعض بل ما دل على كلية
وجزئية فيدخل ضربته جميع الضرب وعامة الضرب ونحو
لا يظلمون نقيرا ولا تضرونه شيئا فمن عفي له من اخيه شيء
وعلى هذا فكان ذلك مغنيا عن كلمتي ما الشرطية والاستفهامية
وضمير نحو فاني اعذبه عذابا لا اعذبه احدا من العالمين
ومن هذا سراقة القران يدرسه اي يدرس الدرس ولم
يجعل الضمير للقران لئلا يتعدى العامل الى الضمير وظاهره معا
واسم اشارة يشار به الى غير عامله نحو اعجبني ضربي وضربت
ذاك كذا في الرضي قال ابن مالك ولا بد من جعل المصدر
تابعا لاسم الاشارة المقصود به المصدر قال المرادي
وهذا خلاف مذهب سيبويه والجمهور ومن كلام العرب
ظننت ذاك يشيرون به الى الظن ووقت كقوله
الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا
اي اغتماض ليلة ارمد لحذف المصدر واقام الوقت
مقامه وذلك قليل وعكسه كثير نحو جئتك صلاة

العصر وطلوع الشمس ومثلا استفهامية نحو ما يضرب زيدا وما
الشرطية نحو ما شئت فقد ذكر هذه الاحد عشر في التسهيل
وعدد كضربته عشر ضربات ومرادف نحو ارح اجذل وزاد
ابن هشام في تعليقه جمع كونه عين نحو ولا تضروه شيئا
وزاد بعض المتاخرين اسم المصدر العلم كبره بره وفجره فجار
وفي شرح التسهيل ان اسم المصدر العلم لا يستعمل موكدا ولا مبينا
ويسمى المصدر الموكد مبهما ولا يثنى ولا يجمع اذ المراد
بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل
الا الماهية من حيث هي هي والقصد الى الماهية من حيث
هي هي يكون مع قطع النظر الى كثرتها وان زاد معنى المصدر
على معنى الفعل فهو لبيان النوع او العدد ويسمى مختصا
ويثنى ويجمع لصحة ما يكون معه التثنية والجمع فاذا كان
المصدر للنوع المتميز وانضم اليه نوع اخر ثبت الامر الذي
يكون به التثنية وان انضم اليه نوعان اخران فصاعدا
حصل ما يكون به الجمع واذا كان المصدر للعدد فالامر
ظاهر وتثنيته وجمعه مما لا خلاف فيه واما النوعي
ففيه خلاف بينهم منهم من اجاز ذلك قياسا على ما سمع
وهو راي ابن مالك ومنهم من منع في غير المسموع وهو
اختيار الشلوبين وظاهر مذهب سيبويه كما قيل
وهو اي المصدر المذكور **قسمان** لا ثالث لهما
قسم **لفظي و**قسم **معنوي** وتقسيمه الى ما ذكر مبني
على مذهب من يقول ان الناصب لنحو جلوسا من قعدت
جلوسا هو الفعل المذكور وهو احد الاقوال في ذلك
كما سيأتي فذلك لانه لا يخلو اما ان يوافق لفظ المصدر
لفظ فعله الناصب او لا **فان وافق لفظه**

اي

اي المصدر **لفظ فعله** في الحروف الاصول وفي المعنى
فهو اي المصدر **لفظي** وسواء وافقه في حركات العين نحو
فرح فرحا اولا وذلك نحو قتلا من **قتلت** اي زيدا
قتلا فان حروف قتلا وقتل الاصول القاف والتاء واللام
ومعنى قتلا هو المعنى الذي تضمنه قتل **وان وافق**
اي المصدر اي معناه **معنى فعله** وهو الناصب له با
بالنسبة الى مفهوم الحدث لا بالنسبة الى غير ذلك اذ الفعل
يدل على الزمان والنسبة المعينة الى فاعل معين ولا يدل
المصدر على ذلك **دون لفظه** بان خالفه في الحروف
الاصول ودون في الاصل اذني مكان من الشيء يقال
هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير
للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو
في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد
وتخطي حكم الى حكم **فهو** اي المصدر الذي وافق معنى فعله
دون لفظه **معنوي** لموافقته لفعله في المعنى دون
الحروف وذلك **نحو** قعودا ووقوفا من **جلست**
قعودا وقمت وقوفا فان المصدر الذي هو
قعودا موافق لفعله الذي هو جلس في معناه دون
لفظه لان القعود والجلوس بمعنى واحد في المشهور
وفي المصابيح ان القعود من الاضطجاع والجلوس
من القيام وحروف جلس غير حروف قعودا لان
حروف جلس الجيم واللام والسين وحروف قعودا الاصول
القاف والعين والدال وكذا القول في القيام والوقوف
وهذا مبني كما تقدم على احد الاقوال وهو ان الناصب
للمصدر المذكور هو الفعل المذكور معه لانه بمعناه

فتعدى اليه كما لو كان من لفظه وعليه المازني ومذهب
سيبويه انه منصوب بفعله المقدر اي قعدت وجلست
جلوسا وكذا مذهبه ايضا فيما اذا كان المصدر ملاقيا
للفعل المذكور في الاشتقاق نحو والله انبتكم من الارض
نباتا ونحو وتبتل اليه تبتيلا ومذهب المازني والمبرد
والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر قال الرضي وهو
اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه
واستشهد ابو علي لسيبويه بقول الشاعر

ولقد عجبت وما في الدهر من عجب ... اني قتلت وانت الصارم البطل
السالك الثغرة اليقظان كالئها ... مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل

فقوله مشي منصوب بيمشي مقدر الا بالسالك لانه موصوف
باليقظان ولا يوصف الموصول قبل تمامه فلا زيدا
الظريف قال الدماميني لا يلزم من التقدير امتناع ذلك
لقيام مانع خاص بالمحل اعتبار ذلك وارتكابه فيما لا مانع
فيه فلا دليل في البيت والثغرة بالضم الناحية من الارض
والطريقة المسهلة كذا في القاموس وفي الصحاح والثغرة
الثلمة وكالئها حافظها وهو حال من ضمير اليقظان والهلوك
المراة الكثيرة التثني والخيعل قميص لاكم له والفضل
قميص تلبسه في بيتها والقول الثالث وعليه ابن جني
التفصيل فان اريد به التاكيد عمل فيه الضمير الذي من
لفظه كقعدت جلوسا وقمت وقوفا بناء على انه
من قبيل التاكيد اللفظي فلابد من اشتراكه مع عامله
في اللفظ او بيان النوع عمل فيه الظاهر لانه بمعناه

وقال

وقال ابن عصفور الامر في التاكيد ما ذكروا اما الذي لغير التاكيد
فان وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمر ايضا كقوله
وان حلفة لم تحلل فحلفة منصوب بحلفت
مضمر وان لم يوضع له فعل انتصب بالظاهر ولا يمكن
ان يكون بفعل من لفظه لانه لم يوضع والحاصل
ان ههنا ثلاثة اقسام الاول ان يكون المصدر من
لفظ الفعل وجاريا عليه نحو قمت قياما فالمعول
عليه ان المصدر في ذلك ينتصب بالفعل وبعضهم يوهم
بنفي الخلاف في ذلك احاد هؤلاء عن قول ابن الطراوة
ان المصدر في ذلك مفعول به وان ناصبه فعل
محذوف اي فعلت قياما وعن قول السهيلي
انه مصدر منصوب بفعل اخر ملتزم الحذف واما عدم
الاكثر انه بحذو هذين القولين لما اشتملا عليه من تكلف لا داعي
اليه والثاني ان يكون المصدر من لفظ الفعل لكنه غير جار عليه
نحو والله انبتكم من الارض نباتا فمذهب سيبويه انه
منصوب باضمار فعل تقديره فنبتم وقال المازني
منصوب بالفعل الظاهر نحو حفرت التراب احتفارا
وقال ابن عصفور ان تغايرا فالمضمر والا فالوجهان
جائزان والثالث ان يكون من غير لفظه نحو قعدت
جلوسا فمذهب سيبويه والجمهور انه منصوب
بمضمر اي جلست وقيل غير ذلك وتقدم استدلال
الفارسي بقول الشاعر المتقدم وظاهر كلام ابن مالك
في التسهيل وشرحه ان المصدر في جميع الاقسام المذكورة
منتصب بلفظ الفعل الظاهر قال والصحيح في المصدر
الموافق معنى لا لفظا كونه معمولا للموافق معنى فحلفة

من قوله والله حلفة منصوب بالله لاحلفنّ مضمرة
لقولهم حلفت يمينا وكقوله تعالى ولا تميلوا كل الميل
وفاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تضرونه شيئا ولا يمكن
ان يقدر عامل من لفظها فتعين ان يكون ما قبلها
ووجب اطراد هذا الحكم فيما له فعل من لفظه ليجري
الباب على سنن واحد وقد يحتمل اللفظ الواحد
المصدرية والمفعولية من ذلك نحو ولا تظلمون
فتيلا ولا تظلمون نقيرا اي ظلما ما وخيرا اي لا
لا تنقصونه مثل ولم يظلم منه شيئا ومن ذلك ثم
لم ينقصوكم شيئا ولم يظاهروا عليكم احدا اي نقصا
او خيرا واما لا تضروه شيئا فمصدر لاستيفائه
مفعوله واما من عفي له من اخيه شيء فبل ارتفاعه
مصدرا ايضا لا مفعولا لان عفا لا يتعدى وقد
يحتمل المصدرية والظرفية والحالية من ذلك سرت
طويلا اي سيرا طويلا وزمانا طويلا او سرته طويلا ومنه
وازلفت الجنة للمتقين غير بعيد اي ازلافا غير بعيد وازلفت الجنة الازلاف في حال كونه غير بعيد
الا ان هذه الحال موكدة وقد يجعل حالا من الجنة
فالاصل غير بعيدة وهو ايضا حال موكدة ويكون التذكير
على هذا مثله في لعل الساعة قريب وقد يحتمل المصدرية
والحالية من ذلك جاء زيد ركضا اي يركض ركضا
او عامله جاء على حد قعدت جلوسا او التقدير جاء راكضا
وهو قول سيبويه ونظيره قوله تعالى ائتينا طوعا
او كرها قالتا اتينا طائعين فجاءت الحال
في موضع المصدر السابق ذكره وسياتي في باب
المفعول لاجله بيان ما يحتمل المصدرية والحالية

والمفعول

والمفعول لاجله مثله قال ابن فلاح في المغني لا
ينصب الفعل مصدرين ولا ظرفي زمان ولا ظرفي
مكان لعدم اقتضائه ذلك لان الفعل لا يكون
مشتقا من مصدرين ولا فعلان مشتقان
من مصدر واحد ولا يكون الفعل الواحد في زمانين
في حالة واحدة انتهى وسياتي ما يعلم منه ان الممتنع
عمل الفعل في ظرفين متضادين [illegible]
ونسال الله حسن الخاتمة فقد يحذف عامل المصدر
لقيام القرينة اللفظية كان يقال لك لم تسر بل
سيرا حثيثا او حالية كقولك لمن تاهب للسفر
تاهبا مباركا ولمن قدم من سفر قدوما مباركا
وخير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فحذف
الفعل ثم المفعول المطلق واقيمت صفته مقامه
وسميت باسمه وكقولك لمن حج حجا مبرورا ووجوبا
سماعا اي منحصرا في مواضع حذف العرب فيها وبعينها
فلا يحذف فيما يشبهها قياسا عليها نحو سقيا اي
سقاك ورعيا اي رعاك الله وخيبة اي خاب
وحمدا اي حمدته وجدعا اي جدعك الله وشكرا
اي شكرته وعجبا اي عجبت كذا ذكره ابن الحاجب
واستشكل بانه ان اراد وجوب الحذف فيها مطلقا
فهو غير مسلم اذ لا نزاع في جواز حمدت الله حمدا ونحوه
وان اراد وجوبه اذا اضيف الى الفاعل او المفعول باللام
تقول حمدا له وشكرا له فهو فيما صرح به الشيخ
الرضي اللهم الا ان يكون مذهب ابن الحاجب خلاف
ذلك فيتدبر ثم رايت الدماميني قال صرح به الشلوبين

واورد عليه انه يجوز ان يقال نحو حمدت الله حمدًا
واحمده حمدًا فكيف يقال هذا لا يظهر فعله واجاب
بانه مع التلفظ بالفعل يكون خبرًا لا انشا واذا كان
انشا يكون المصدر والفعل متنافيين بريد انهما لا يجتمعان
ولكن اذا اتيت بالمصدر تركت الفعل وجوبًا وان اتيت
بالفعل لم يجز ان تاتي بالمصدر وجوبًا فيا شا ان يكون
هناك قاعدة حذف الفعل في كل موضع تحققت
القاعدة فيه سواكان ذلك الموضع مما حذف العرب
فيه بعينه اوكان مشابها لما حذف العرب فيه فحذف
العرب قياسي لانه يقاس عليه وحذف غير العرب
قياسي لانه مقيس على حذف العرب فافهمه واحفظه
وذلك في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى
نفي داخل على اسم لا يصلح المصدر ان يكون خبرا فلا يصح ان يقال
هو هواو واقع مكررًا نحو ما انت الا سيرا وما انت الا سير البريد
لبريد ان النفي داخل على انت ولا يصح ان يقال انت سير
وتقدير الكلام في الاول ما انت الا تسير سيرا وفي الثاني
الا تسير مثل سير البريد فحذف الفعل والمفعول
وصفته واقيم المضاف اليه مقام المضاف والموصوف
وانما انت سيرا اي ما انت الا تسير سيرا وزيد سيرا سيرا
اي زيد يسير سيرا ولا يصح ان يقال زيد سير ولو صلح
المصدر ان يكون خبرا عنه بان يكون اسم معنى ووقع المصدر
على انه خبر عنه نحو امرك سير سير وخرج ايضا ما لو لم
يكن عامل المصدر خبرا نحو كلا اذا دكت الارض دكا
دكا قال الرضي وانما وجب حذف العامل لان المقصود
من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشي بدوام حصول

الفعل

الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد
وان كان المضارع يستعمل في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك
زيد يؤدي الطريد ويؤمن الخائف والله يقبض ويبسط
وكذلك ايضا مثل بمعنى لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه
وضعا على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم
لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد
او اسم فاعل وهو يعمل العمل كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم
الحذف هذا كلامه وقد وقع له في باب المبتدا ما بنا في هذا
وذلك انتقال الاصل في سلام عليك سلمت الله سلاما
ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبًا
وكان النصب يدل على الفعل والفعل يدل على الحدوث
فلما قصدوا انزوله دوام سلام الله تعالى واستمراره ازالوا
النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلاما والذي قاله
هنا هو الحق والاول غير مرضي ومنها ما وقع المصدر
تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة بان يتقدم على المفعول
المطلق جملة مضمونها غاية يحتمل امورا والمفعول
يبين هذه الامور ويفصلها نحو فشدوا الوثاق فاما
منا بعد واما فدا اي فاما تمنون منا بعد واما تفدون
فدا فان شد الوثاق له فائدة وهي اما المن واما الفدا
ومنها المصدر المشبه به دالا على امر جاد نحو له دق
الدال امر راسخ ثابت في موضعه بعد جملة مشتملة على
فعل المصدر وفاعله من جهة المعنى لا من جهة اللفظ
ولا شي في الجملة يصلح للعمل فخرج نحو فاذا له دكا دكا
الجمل فله علم علم الفقها وله هدي هدي الصلحا
لان له دكا وعلم وهدي ليس بمعنى هو يفعل كما كان

له صوت بمنزلة هو يصوت فلم يجز ان يكون دليلا على الفعل
المحذوف وخرج نحو فاذا له صوت صوت حمار فالرفع لا غير
وخرج نحو فاذا فيها صوت حمار فالاكثر فيه الرفع ووجه
النصب على ضعفه انه اذا قيل فيها صوت فقد علم ان
هناك مصوتا لاستحالة وجود الصوت بدونه فكان
الفاعل المذكور وخرج نحو فاذا هو يصوت فلا تقدير وتخرج
المسائل عن فرضها على الوجه المذكور وخرج نحو مررت
بزيد فاذا له صوت بيد وصوت حمار فهذه جملة مشتملة على فعل
فعل المصدر وفاعله معنى دون لفظ لكن فيها ما يصلح العمل فهذا
المصدر على جهة الحالية وهو بيد وافليكن حالا ولا يكون اذ ذاك
مصدرا منصوبا بفعل ملتزم الاضمار لعدم الداعي الى التزام
الحذف وح فيخرج عن فرض المسئلة فتامله ومثال ما استجمع
فيه الرابط المذكور قولهم مررت بزيد فاذا له صوت
صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى واكثر النحاة على ان هذا المصدر
منصوب بفعل مقدر من الجملة المتقدمة والمصدر يدل
على الجملة المتقدمة ذات تامة معنية عنه فلهذا
وجب حذفه والاصل له صوت يصوت صوت حمار
اي تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما في اعطى
اعطاء وتكلم كلاما قال المرادي فان قيل ما الداعي
على تقدير الناصب في قولهم له صوت صوت
حمار وهلا كان صوت هو العامل لانه مصدر فالجواب
انه لم يرد بقولهم له صوت انه يعالج الصوت ويخرجه
على هذه الصفة بل اريد به ما يسمع والصوت ليس هو
المقدر بان والفعل في الواقع بدلا من فعله وانما
يراد الناشئ عن التصويت واعترضه الدماميني

فقال

فقال هذا مخالف لقول سيبويه فيما نقله الرضي فانه قال
وظاهر كلام سيبويه ان المنصوب منصوب بقوله
صوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك مررت
به تصويت ومصالحة واما دعوى المرادي ان المصدر
لا يعمل الا اذا كان بمعنى ان والفعل او بدلا من اللفظ
بفعله فممنوع وسيأتي في ذلك كلام ان شاء الله تعالى
واعلم ان المفعول حقيقة في المثال المذكور محذوف
اي يصوت صوتا كصوت حمار ويصرخ صراخا كصراخ الثكلى
وقوله كصوت حمار وكصراخ الثكلى صفة له الا انه سمي صوت
حمار وصراخ الثكلى مفعولا مسامحة لتسمية الصفة المتعلقها
باسم الموصوف وقد ذلك كثير فلا تغفل ومنها ما اذا وقع
المطلق مؤكد مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو له علي الف
درهم اعترافا فان الجملة المذكورة وهي له علي الف درهم
نص في الاعتراف ولا يتطرق اليها احتمال غيره البتة
فالمصدر الظاهر بعدها وهو اعترافا يؤكد الاعتراف
الذي تضمنته الجملة والتقدير اعترفت اعترافا ولهذا
يسمى هذا المصدر تاكيدا لنفسه فانه لما لم يحتمل غيره
فكأنه هو ومنها ما اذا وقع المفعول المطلق موكد
مضمون جملة تحتمل غيره نحو زيد قائم حقا اي صدقا فان الجملة
المذكورة قبل تحول المصدر كانت محتملة لان يكون مضمونها
ثابتا بحسب الواقع فيكون حقا ولان يكون مضمونها
غير ثابت في الواقع فيكون غير حق فلما جاء المصدر
المذكور صارت به نصا في الحقيقة فلما احتمل زيد قائم
في حد ذاته غير الحقيقة فكأنه غيره وان كان هو حقا
ولهذا سمي تاكيدا لغيره تمييزا له عما تقدم وقال

قال الرضي المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه لما قلنا من مؤكد
لان معنى التاكيد تقوية الثابت بان تكرره وان لم يكن الشي
ثابتا فكيف يقوى اذا كان ثابتا فتكرره انما يؤكد نفسه
ثم قال ان معنى هذا المصدر يدل عليه الجملة السابقة
نصا حيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ وجميع
الاخبار من حيث مدلول اللفظ لا تدل الا على الصدق
واما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله
واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم
ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المعنى انه يحتمل
الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع ان لا يكون مدلول
اللفظ ثابتا ثم قال ويقوى ذلك انه لا يجوز لك
ان تقول زيد قايم غير حق وهو عبد الله قولا باطلا
لان اللفظ السابق لا يدل عليه قال وانما قيل لمثل هذا
المصدر مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه
نصا لانك انما تؤكد بمثل هذا التاكيد اذا توهم المخاطب
ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب
في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ
النص في معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ولنقيضه
فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا
يذكر لمثل هذا الغرض فسمي توكيدا لنفسه وهذه عبارة
المتاخرين وانما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد
لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنايبتين عن الناصب
وقايمتين مقامه والاصح منع تقدم المصدرين
المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره عن مكانهما الذي وقعا
فيه وهو تمام المؤكد بهما فلا يتقدمان ولا يتوسطان
قال

قال الرضي وانا لا ادري باسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما
عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل كما ذكر فلا
يتقدم المصدران عليهما لضعف العامل ولا يكونان
اذن من هذا الباب ومنها ما وقع مثنى مرادا به ما فوق
الواحد اثنين او اكثر نحو لبيك اي لبيت اي اقمت
اي اقمت بجوابك اقامة بعد اقامة وسعديك
اي اسعدك سعدين اي اسعادا بعد اسعاد قال ابن
الحاجب انما يجب الحذف اذا كانت التثنية لغرض التاكيد
لا لقصد التثنية الحقيقية فانك اذا ضربته ضربتين
لم يجب حذف الفعل في مثل ذلك ومن المصدر الملتزم
اضمار ناصبه ما يكون بدلا من اللفظ بفعل مهمل لم يوضع
في لسان العرب ولا يخفى ان المصدر يحتاج حينئذ
الى عامل محذوف فيقدر بما لان المحذوف هو الفعل
المرادف فيقدر في ويل زيد وبلا له مثل قعدت
جلوسا وقد يقال المحذوف الفعل الذي يقتضيه القياس
ولا يلزم من كونه محذوفا صحة النطق به ثم المصدر
المهمل الفعل قسمه ابن مالك الى ثلاثة انواع احدها المفرد
نحو افة وتفة اي قذارة الاظفار ووسخ الاذن والتف
وسخ الاظفار ودفرا اي نتنا وبهرا له اي تعسا اما بهرا
بمعنى غلبته فله فعل مستعمل الثاني المضاف نحو ويله زيد
بالاضافة الى المفعول بمعنى ترك زيد ويستعمل اسم فعل
فتقول بله زيدا الثالث ما يستعمل مفردا تارة ومضافا فة
اخرى نحو ويحا لزيد وويح زيد اي رحمة له ومنه ويل وويس
او بدلا من اللفظ بفعل مستعمل في لسان العرب ولا منافاة
بين كون الفعل مستعملا وبين كون المصدر بدلا من التلفظ به

به لان المراد كونهما للاجتماع وليس المراد كون الفعل لاثنين كرر له
ويكون استفهاما له اما في طلب سواء كان امرا او نهيا او دعا
فالامر نحو فضرب الرقاب والنهي نحو قياما لا قعودا اي
قوموا لا تقعدوا كذا قال ابن مالك فجعل لا ناهية ومجزومها
محذوفا وبعضهم صرح بمنع حذف مجزومها قال
المرادي حاكيا عن بعضهم والذي يختار ان لا للنفي والاسم
مبني معها على الفتح ونون ضرورة قال الدماميني
ويحتاج مع ذلك الى ان يقال ان هذا خبر في معنى
النهي وكلا الامرين خروج عن الظاهر لا سيما مع قول
الشاعر ... حتى كان الذي نهاك ...
والدعا نحو غفرانك ربنا اللهم سقيا لزيد ورعيا
له وحذف التالية واما في توبيخ مع استفهام ودونه
للنفس كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه
... اغدة كغدة البعير ... وموتا في بيت سلوليه ...
... او المخاطب كقوله
وانت قنسري ... وقول الاخر
... اعبدا حل في شعبى غريبا ...
... الوما لا ابالك واغترابا ...
او غائبا في حكم حاضر كقولك
... وقد بلغك عن شيخ يلهو الهوا ...
... وقد علاك المشيب ...
نزلته منزلة الحاضر بين خاطبته كذا قال ابن مالك
ومفهوم كلامه انك لو قلت الهوا وقد علاه المشيب
بالغيبة لم يكن الحذف واجبا اذا لم تنزله منزلة
الحاضر هذا كله مع الاستفهام ومثاله بدونه قول

الشاعر

الشاعر ... حمولا واليها لا وغير مولع ...
... بتثبيت اسباب السيادة والمجد ...
وقد اطلت الكلام في هذا الباب بعض الاطالة
وكان يكفي بعض هذا ولكن قدر هذا قدر والناس
اليوم ما بين طالبين هذا ابلغ عندهم ثم ان الكاتب
على الباب يكفي منه شمه

هذا باب ظرف الزمان وظرف المكان

ويسميان بالمفعول فيه وتسميته بالظرف من اصلاح
البصريين ومن الكوفيين من يسميه بالظرف ولا مشاحة
في الاصطلاح وفي عطف ظرف المكان على ظرف الزمان اشارة
الى ان ظرف الزمان اصل بالقياس الى ظرف المكان لشدة
احتياج الفعل اليه **ظرف الزمان هو اسم الزمان**
مراده باسم الزمان ما دل على الزمان ولو حكما فيدخل
في ذلك اسم العين والمصدر اذا انتصبا على الظرفية
نحو لا اكلمك القارظين او خفوق النجم وجئتك صلاة العصر
لانها في حكم الزمان من حيث انه حذف اسم الزمان واقيمت
مقامه في الاعراب والاصل مدة غيبة القارظين وزمان
خفوق النجم ووقت صلاة العصر والصلاة اسم وضع موضع
المصدر يقال صليت صلاة ولا يقال صليت تصلية
فلابد منها لئلا يقال ان التعريف لا يتناول ذلك **المنصوب**
باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه اي في مدلوله فان قلت
هذا يخرج بعض افراد المحدود نحو ما صمت يوم الخميس
فانه لم ينصب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه بل باللفظ
الدال على المعنى الذي نفي وقوعه فيه قلت معنى
قولنا باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه الذي تعلق

تعلق اللفظ الذي دل على المعنى الواقع فيه بان يطلق عليه
اسم المفعول المشتق من ذلك الفعل مع لفظة في كالمصوم
فيه وذلك التعلق اعم من ان يكون بطريق الاثبات
او النفي نحو ما صمت يوم الخميس فانه وان لم يكن دالا على النفي
الواقع فيه لكن تعلق به وعمل فيه شبه تعلقه بما وقع
فيه فليتأمل والاصل في ناصبه ان يكون مذكورا
وقد يكون محذوفا وما جوازا كيوم الخميس لمن قال
متى صمت او وجوبا على ما سيأتي بيانه في الكلام على ظرف
المكان والواقع فيه قد يجب ان يكون واقعا في جميعه
وقد لا يجب بل يكفي وقوعه في بعضه وفي ذلك
تفصيل في المطولات كالتسهيل وشروحه وظاهر اطلاق
المصنف ان نصبه في الحالين على الظرفية وهو مذهب
البصريين وفي التسهيل للدماميني اعلم ان مذهب ان
مذهب البصريين انما كان العمل في جميعه ينتصب
على الظرفية وهو مذهب الكوفيين الى انه مشبه
بالمفعول به لان الظرف ما انتصب على تقدير
في واذا اعمل الفعل تعذر عندهم تقدير في لاقتضائها
التبعيض فلا يقال في صمت يوم الخميس صمت فيه
ولا في سرت ثلاثة ايام اذا استغرقها السير سرت
فيها فيما انتهى **تنبيه** الظرفية وتقديرها
عبارة عن حذف في من اللفظ وابقائها في النية
اي المسلط عليه عامل على معنى في بان يكون مذكورا
لاجل امر وقع فيه وعدل ابن مالك عن تقدير
في الى تضمين معنى في قال ابو حيان النحويون يقولون
ان الظرف على تقدير في وانما فر المصنف يعني ابن مالك

من

من قولهم لانه لا يلزم من ذكر التضمين ان يجمع بين المتضمن
والمتضمن ووجه بعض الظرف لا ينقدر عنده بفي
نحو عندك فوقع في التضمين الذي منه بنا الظرف
ولا يلزم من قول النحاة ان الظرف بتقدير في انه يجوز دخول
في عليه وانه يتلفظ به فكم من مقدر لا يتلفظ به
نحو الفاعل في اضرب قال ثم انه معارض بان المتضمن
لا يجمع بينه وبين المتضمن الا ترى ان من الشرطية
والاستفهامية لا يجمع بينهما وبين اداة الشرط والاستفهام
والظرف يجوز جمعه مع في نحو جئت يوم الخميس وفي يوم
الخميس فدل على بطلان التضمين ولذا قال السهيلي لو كان
على تضمين في لبني ولم يجز اظهارها معه وانما هو على
تقديرها والمقدر يجوز اظهاره والجواب عما قاله
ابو حيان والسهيلي من ان التضمين يلزم منه البنا
ان التضمين قسمان قسم بان يكون بحسب اصل الوضع للمعنى
الافرادي وهو الذي يقتضي البنا وعارض في التركيب
وهو لا يقتضي البنا فالاعتراض على ابن مالك وقول ابو حيان
ثم انه معارض الى اخره جوابه انه مبني على توهم ان التضمين
لفظي وليس كذلك بل معناه فلا يمتنع التصريح بفي على
انه عند التصريح لا تضمين فلا يلزم الجمع وان فرضنا
ارادته ظاهر العبارة وسوا في اسم الزمان المبهم والمختص
واشار الى ذلك المصنف بالتمثيل بالليلة وحينا والمبهم
ما دل على قدر من الزمان غير محصور كوقت وحين
وزمان وساعة والمختص خلافه فيشمل المعدود وغيره
كالمحرم وسائر اسما الشهور والصيف والشتا واسما الايام
كالسبت والاحد وما اختص من الازمنة بصفة

او اضافة او دخول ال عليه وقال ابن هشام في الجامع وما
صلح من الزمان جوابا لكم كشهور رمضان فمحذوف معدود
كاسما الشهور غير ما اضيف اليه شهر وهو الربيعان ورمضان
غير هن جميعهم كحين انتهى وعلم من كلام المص انه ليس من الظرف
نحو ان تتخذون من قوله تعالى وتنزعون ان تتخذوه من
وان كان على معنى في لانه ليس باسم زمان ولا مكان
وانه ليس منه ايضا يوما من قوله تعالى انا نخاف
من ربنا يوما عبوسا ويوم من قوله تعالى لينذر يوم
التلاق وانذرهم يوم الازفة لانهما ليسا على معنى
في وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم فلهذا اعرب
كل منهما مفعولا به وكذلك مثل شهدت يوم الجمعة
فان يوم الجمعة فيه ولم يذكر لاجل امر وقع فيه
وان كان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة
وانما ذكر لاجل انه وقع عليه الشهود فهو مفعول به
لا مفعول فيه وذلك **نحو اليوم** من نحو صمت اليوم او يوما
او يوم الخميس فانه في تفسير الكواشي ان اليوم هو المدة
من طلوع الشمس الى الغروب وهذا عرفا من طلوع الفجر الثاني
الى الغروب شرعا وهو الوقت لغة ليلا كان او نهارا طويلا
كان او قصيرا **والليلة** من نحو اعتكفت الليلة
او ليلة او ليلة الجمعة والليلة ما بين طلوع الفجر وغروب
الشمس **وغدوة** بالتنوين مع التنكير وبعدمه مع
التعريف من نحو ازورك غدوة يوم الجمعة وهي بالضم
الحجة من صلاة الصبح الى طلوع الشمس واما الغدوة
بالفتح فهي المرة من الغدو وهو السير اول النهار **وبكرة**
بالتنوين اول النهار واوله من الفجر او من طلوع الشمس **وسحرا**
بترك

بترك التنوين ان اريد به معين وبالتنوين اذا لم يرد به
معين من نحو اتيتك يوم الجمعة سحرا او سحرا ان قلت يلزم
مما اتيتك في ظرفين متضادين وذلك باطل قطعا
اذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمانين
واما عمل عامل في ظرفي زمان يجوز اذا كان احدهما
اعم من الاخر نحو اتيتك يوم الجمعة سحرا وليس بد لا الجواز
نسبة عليه يوم الجمعة سحرا برفع الاول ونصب الثاني
نص عليه سيبويه انتهى قال الشمني يريد هنا
بالاعم من الاخر انه محل له ولغيره شمولا لكل جزئيه او الكلي
لجزئيه ولا يريد به المفهوم الصادق على كل ما صدق عليه
الاخر من غير عكس لان يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك
وفي الشرح السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم ما بين
طلوع الشمس وغروبها او ما بين الفجر والمغرب فليس شيء منهما
يصادق على شيء من الاخر فهما متباينان اللهم الا ان يقال
اطلق السحر على اول الفجر لقربه منه انتهى واقول قوله الا ان يقال
الخ يقتضي ان سحر بمعنى اول الفجر ليس مباينا ليوم الجمعة
وليس كذلك بل هو مباين له لان المتباينين هما الكليان
اللذان لا يصدق كل منهما على شيء مما يصدق عليه
الاخر وسحر مع يوم الجمعة كذلك لا يصدق سحر
على شيء من افراد يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شيء
من افراد سحر غاية الامر ان ما صدق عليه سحر في المثال
جزء مما صدق عليه يوم الجمعة لان المراد سحر يوم
الجمعة وما مطلق السحر فان بعض ما صدق عليه
جزء مما صدق عليه يوم الجمعة لان المراد سحر يوم الجمعة
وما مطلق السحر فان بعض ما صدق عليه جزء مما صدق

عليه يوم الجمعة فلبنا مثل الى هنا كلام المشهين وقال
السيد والسحر قبيل الصبح تقول سحرنا هذا اذا اردت
سحر ليلتك لم تصرفه لانه معدول عن العرف
باللام وهو معرفة وتقول سير على فرسك سحرا فى
فلا ترفعه لان ظرفه غير متمكن واذا اردت
به سحرا لابعينه صرفته والسحر بالضم السحر الاعلى
انتهى **وغدا** من نحو اكرمك وهو اسم لليوم الذي
بعد يومك الذي انت فيه **وعتمة** من نحو اتيتك
من اتيتك عتمة وعتمة يوم الجمعة وهو ثلث الليل
الاول **وصباحا** من نحو انتظر في صباحا او صباح
يوم الجمعة وهو اول النهار **ومساء** من نحو جيتك
مساء او لمساء يوم الجمعة وهو ما بعد الزوال
ويمتد لغة الى نصف ومنه الى الزوال صباح **وابدا**
من نحو لا اكلم زيدا ابدا او ابد الابدين وهو اسم
للزمان المستقبل الذي لا نهاية لمنتهاه قال
الراغب فى مفرداته الابد عبارة عن مدة الزمان
الممتد الذي لا يتجزأ الا كما يتجزأ الزمان وذلك
انه يقال زمان كذا ولا يقال ابد كذا وكان
حقه ان لا يثنى ولا يجمع اذ لا يتصور حصول
ابد اخر ليضم اليه فيثنى ولكن قد قيل اباد وذلك
على حسب تخصيصه فى بعض ما يتناوله كتخصيص
اسم الجنس فى بعضه ثم يثنى ويجمع على انه ذكر بعض
الناس ان اباد مولد وليس من كلام العرب العربا
العربا انتهى فى الارتشاف ولا تقول صاحبتك
ابدا **وامدا** من نحو لا اكلم زيدا ابدا امدا او الى

الدهر من والداهر الذي يبقى على وجه الارض وكان
المعنى ما بقى فى الدهر داهر والامد اسم لزمان مستقبل
وحينا من نحو قرأت حينا ومن حظ الشيخ وهو اسم
كزمن مبهم **وما اشبه ذلك** من اسماء الزمان
المبهمة نحو وقت وساعة واوان والمختصة
نحو ضحى وضحوة وتقدم الكلام على نظير قوله هنا
وما اشبه ذلك بعد الاتيان بنحو في اوائل الامثلة
الدالة على عدم الحصر فى باب معرفة علامات الاعراب
فلا تغفل **واعلم** ان ظروف الزمان **منه**
ما هو ثابت التصرف والانصراف كيوم وليلة **ومنه**
ما هو منفيهما نحو سحر اذا اريد به سحر يوم بعينه فانه
لا ينون لعدم انصرافه ولا يفارق الظرفية لعدم
تصرفه **ومنه** ما هو ثابت الانصراف منفي التصرف
نحو غدوة وبكرة علمين ومنه ما هو ثابت الانصراف
منفي التصرف نحو عتمة وما قال الرضي المراد بغير
المنصرف من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا
بتقدير في او مجرورا بمن وقد يجر متى بالى وحتى
ايضا ويجر اين بالى ايضا مع عدم تصرفهما ومن
الداخلة على الظروف غير المنصرفة اكثرها بمعنى
في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك
حجاب **فاما** جئت من عندك وهب لي من لدنك
فلابتداء الغاية والمنصرف من الظروف ما يلزم
انتصابه بمعنى فى او انجراره بمن انتهى ما اردناه
منه والمراد انه فى حال نصبه على الظرفية يوصف
بانه ظرف منصرف او غير منصرف لظهور انه اذا خرج

عنها لا يكون ظرفا فضلا عن كونه ظرفا منصرفا او غير منصرف
لان الظرف على تضمين معنى في وهو حال نصبه ليس
كذلك وفي شرح العمدة لابن مالك ظرف الزمان على
اربعة اقسام ثابت التصرف والانصراف ومنفيهما
وثابت التصرف منفي الانصراف وثابت الانصراف
منفي التصرف اي لازم الظرفية فالاول كثير
كيوم وليلة وحين ومدة والثاني مثالان احدهما
مشهور والاخر غير مشهور فالمشهور سحر اذا قصد به
التعيين مجردا من الالف واللام والاضافة والتصغير
نحو رايت زيدا امس سحرا فلا ينون لعدم انصرافه
ولا يفارق الظرفية لعدم تصرفه والموافق في عدم
الانصراف والتصرف عشية اذا قصد بها التعيين
مجردة عن الالف واللام والاضافة فقد عزا ذلك
سيبويه الى بعض العرب واكثر العرب يجعلونها
عند ذلك متصرفة منصرفة والقسم الثالث
وهو الثابت التصرف المنفي الانصراف مثالان
غدوة وبكرة اذا جعلا علمين فانهما لا ينصرفان
للعلمية والتانيث ويتصرفان فيقال في الظرفية
لقيت زيدا امس غدوة ولقيت عمرا اول من امس
بكرة ويقال في عدم الظرفية سهرت البارحة الى غدوة
والى بكرة فلو لم يقصد بعلمية تصرفا وانصرفا
كقولك ما من بكرة افضل من بكرة يوم الجمعة
وكان غدوة ولم يجب فيهما الاستعمال والرابع
وهو الثابت الانصراف المنفي التصرف ما عين
من ضحى وسحر وبكر ونهار وليل وعتمة وعشا

ومسا

ومسا وعشية في الاشهر فهذه اذا قصد بها التعيين بقيت
على انصرافها والزمت الظرفية فلم تتصرف قال الدماميني في هذا
على هذا النقل ما قاله بعضهم من ان ماخذ التصرف والانصراف
في الظروف هو السماع حكاه الشلوبين في شرح الجزولية
وظاهر كلامه انحصار القسم الثالث في غدوة وبكرة وبه صرح
المرادي بقوله لا نظير لهما وهو غير مسلم اذ شعبان ورمضان ن
من قبيل الثالث وقال ابو حيان في شرح التسهيل
التصرف في الاسماء ان يستعمل بوجوه الاعراب فيكون
مبتدا ومفعولا ومضافا اليه ويقابله ان يقتصر فيه
على بعض الاعراب كاقتصار ايمن على الابتدا وسبحان
على المصدرية وعند على الظرف ونحو ذلك والتصرف
في الافعال ان تختلف ابنية الفعل لاختلاف ازمانه
نحو ضرب يضرب اضرب وقال الشلوبين في شرح الجزولية
والاعلم في شرح الجمل التصرف وعدمه في عبارة النحويين
يقال على ثلاثة معان مرة يقال منصرف وغير منصرف
ويراد به اختلاف الابنية لاختلاف الازمنة
وهو المختص بالافعال ومرة يقال منصرف وغير منصرف
ويراد به الظرف الذي يستعمل فيه وغيره واذا ارادوا
الظرف الذي لا يستعمل الا منصوبا على انه مفعول
فيه خاصة او مخفوضا مع ذلك بمن قالوا فيه غير
منصرف ومرة يقال منصرف وغير منصرف ويراد
ما تنصرف ذاته ومادته على ابنية مختلفة كضارب
وقائم واما ما لا يكون كذلك كاسم الاشارة وظرف
المكان هو اسم المكان قال ابن هشام في الجامع
وشرط المكان الابهام كمكان وناحية واسما الجهات

في الجامع وشرط المكان الابهام ككان وناحية واسما الجهات
او افادة المقدار كميل وفرسخ او كونه مشتقا من مادة
عامله كقعدت مقعد زيد وشد انتصاف الشام بعد
وهبت والاماكن المختصة بعد دخلت وما يمثل به
المغرب او البعد بعد هو مني ولا يتصل العامل المختص لا
الضمير مطلقا الا نفي نا انا قوله كما عسل الطريق الثعلب

وقوله

رحيبين فالاخيمتي قرمعبد

وقوله

فدعه الى اليوم الذي انت قادره

وقوله

ويوما شهدناه سليما وعامرا

منصوبة على المفعول به توسعا ويختص ذلك بالقاصر
والمتعدي لواحد انتهى وفي التوضيح وهو اي المبهم
ما افتقر الى غيره في بيان صورة مسماه ثم مثله بجانب
قال الجنيد قوله وهو ما افتقر الخ دخل فيه داخل وخارج
وجوف وما اشبه ذلك من نحو باطن وظاهر اذا اريد
بها الظرفية مع انه لا يجوز انتصاب شي منها على الظرفية
بل يجب التصريح معه بحرف الجر ولذلك يلحق من يقول
كظاهر باب المفتوح مثلا في عبارته اشكال انتهى ثم
قال قوله وجانب فيه نظر لانه مما يتعين التصريح
معه بفي انتهى قال الرضي ويستثنى من المبهم جانب
وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال
زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانبه الى جانبه وكذا خارج
الدار فلا يقال زيد خارج الدار كما قال سيبويه بل في خارجها

كما لا يقال

كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها
وفي جوفه انتهى وفسر بعض النحاة المبهم بالجهات الست
التي ليس لها حد ونهاية معينة نحو فوق وتحت وقدام
وخلف ويمين ويسار وحمل على المبهم المذكور لفظ عند
ولدي وشبههما لان فيهما نوع ابهام وحمل لفظ مكان
لكثرة وقوعه في الكلام فالتخفيف فيه مطلوب
فقوله المبهم اي حقيقة او حكما ولا يجوز جلست الدار
والمسجد والبيت لان هذه الظروف غير مبهمة ولا محمولة
عليه وفسر بعض اخر من النحاة المبهم بمكان له اسم بسبب
امر لم يدخل في المسمى وعلى هذا التفسير تكون الجهات
الست وعند ولدي والمكان والفرسخ والميل ونظايرها
كلها مبهمات فان اسماها بسبب امر لم يدخل في مسمياتها
بخلاف البيت والمسجد والدار والبلد والمدينة فان
فان اسمائها لامور داخل في مسماها وعبارة المتوسط
اعلم ان الامكنة المبهمة غير الجهات الست كثيرة فالاولى
ان يقال في تعريف المبهم انه مكان له اسم تسميته به بسبب
امر غير داخل في مسماه كالخلف فان تسمية ذلك المكان
بالخلف انما هي بسبب كون الخلف في جهته وهو غير داخل
في مسماه والمكان المعين له اسم تسميته به بسبب امر
داخل في مسماه كالدار فان تسميتها بها بسبب الحائط
والسقف وغيرها كلها داخلة في مسماها انتهى وفي
المنصوب من الامكنة المعينة بعد دخلت وتصاريفها
كقولك دخلت المسجد والبيت والدار خلافا للنحاة
فقال بعضهم كلما نصب بعد دخلت من الامكنة
المعينة فهو مفعول به وهو مذهب الفارسي ومن

واختاره ابن مالك ونسبه الى سيبويه ودخل متعد في الاصل
بحرف الجر وهو في الا انه حذف الجر اتساعا فانتصب على المفعول
به وقيل ان المكان المختص منصوب بدخل على الظرف تشبيها
للمكان المختص بغير المختص قيل وهو مذهب سيبويه
والمحققين قال ابن الحاجب وهو الاصح واختاره الشيخ
وقال انه مفعول فيه بنصب لكثرة استعمال دخلت ومنعوا انما
بتقدير في انما للتخفيف بحذف كلمة في اوانما لا على المكان المبهم
وقيل انه مفعول به صريحا لا على اسقاط الخافض ودخل
يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر اخرى وكثرة الامرين فيه
تقتضي انهما اصلان وهذا مذهب الاخفش ومن وافقه
فان قلت لم اشترك اسما الزمان بصلاحية المبهم والمختص
للظرفية عن اسما المكان قلت قال الرضي واعلم انه انما نصب
الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة
الثلاثة مدلولة فطرد النصب في مدلوله وغيره واما
المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شي منه بل دلالته
عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له من مكان
فنصب من المكان ما شابه الزمان وهو مدلول الفعل
اي الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور والمعد وقد
وجد المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في
الازمنة الثلاثة اعني وغير المحصور كالجهات والمقدر
كالفرسخ والميل المنصوب باللفظ الدال على المعنى الواقع
في مدلوله اي باللفظ الذي تعلق به المعنى تعلق
اللفظ الدال على المعنى الواقع في مدلوله بان يطلق
عليه اسم المفعول المشتق من ذلك الفعل مع لفظة
في وذلك اعم من ان يكون بطريق الاثبات

اوالنفي

اوالنفي نحو ما جلست اما زيد فانه وان لم يدل الا على المعنى
الواقع فيه لكن تعلق وعمل به مثل تعلقه بما وقع فيه
فلينا مل والاصل في ناصبه ان يكون مذكورا وقد
يكون محذوفا جوازا نحو امام الشيخ لمن قال في اي مكان
جلست او وجوبا كما سياتي قريبا بتعبير الدال
على الظرفية وهي كون الشي بحيث يستقر فيه شي او كون
الشي زمانا او مكانا لشي اي المسلط عليه عامل على معنى
في بان يكون مذكورا لاجل لاجل امر وقع فيه وعلم من كلامه
انه ليس من الظروف حيث من قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل
رسالاته لانه ليس على معنى في فانتصابه على انه مفعول
به لوقوع الفعل عليه لان معنى انه سبحانه وتعالى يعلم
المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لاشيا فيه قال الدماميني
ولو قيل المراد الذي يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة
لم يبعد وافيه ايضا حيث على ما عهد من ظرفيتها والمعنى انه
تعالى يونيكم مثلها او في رسله من الاباب لانه يعلم ما فيهم
من الذكا والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولسنم
كذلك وناصبه على انه مفعول به اجماعا وانه ليس منها ايضا
وراء من قوله تعالى ومعنا ه ارجعوا وانما جمع بينهما
تاكيدا وانما لم يكن ظرفا لان الظرف انما يجا به لتقييد
العامل وهو منتف هنا اذ لو قلت ارجع وراك واردت
الظرفية كان بمنزلة ارجع في الورا والرجوع لا يكون
الا في الورى فهذا الظرف مستفاد من الفعل والظرف
لا يكون كذلك كذا قال جماعة منهم ابو البقا وابن هشام
ورده المشها السمين بجواز كونه ظرفا اذ المعنى
ارجعوا الى الموقف الذي اعطينا فيه نورا والتمسوا

نور امع بنقبل اول الدنيا فالتمسوا نورا نبخه تل سببه هو الايمان
وهذا الظرف ليس مشتقا من الفعل والحاصل ان الاسم قد لا يكون
ذكر لاجل امر وقع فيه وهو زمان ولا مكان وذلك كزيدا
في ضربت زيدا وقد يكون انما ذكر لاجل امر وقع فيه ولكنه
ليس بزمان ولا مكان نحو رغب المنفقون ان يفعلوا خيرا
فان المعنى في ان وعليه فاحد التفسيرين في قوله تعالى وترغبون
ان تنكحوهن وقد يكون العكس نحو انا نخاف من ربنا يوما عبوسا
ونحو لينذر يوم التلاق وانذرهم يوم الازفة ونحو الله اعلم
حيث يجعل رسالاته وهذه الانواع لا تسمى ظرفا في الاصطلاح
بل كل منها مفعول به وقع الفعل عليه لا فيه يظهر ذلك بادنى
تامل للمعنى وقد يكون مذكورا لاجل امر وقع فيه زمان او مكان
فهو حينئذ منصوب على معنى في هذا النوع خاصة هو المسمى
في الاصطلاح ظرفا وذلك نحو **امام** من نحو جلست امام
الشيخ اي قدامه **وخلف** من نحو جلست خلف الشيخ وهو ضد
امام **وقدام** وهو مرادف امام من نحو جلست قدام الخليفة
ووراء بالمد من نحو جلست وراء الشيخ وهو مرادف لخلف
قال ابن عصفور في شرح الجمل الظروف كلها مذكرة الا قدام
ووراء فانهما مؤنثان **وفوق** من نحو جلست فوق السطح وهو
المكان العالي **وتحت** من نحو جلست تحت الشجرة وهو ضد فوق
وعند من نحو جلست عند الشيخ وهو اسم لمكان حاضر او قريب
حسا فالاول نحو فلما راه مستقرا عنده اذ استقرار العرش في مكان
حضوره شاهد بالبصر والثاني نحو ولقد راه نزلة اخرى
عند سدرة المنتهى عندها جنة الماوى وقد يكون للحضور
والقرب معنويين نحو قال الذي عنده علم من الكتاب
ونحو رب ابن لي عندك بيتا في الجنة مليك مقتدر

وانهم

وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار اذ القرب الحسي مستحيل
على الله تعالى لانه هو المنزه عن المكان وسائر سمات الحدوث
جل وعلا فالمراد انه تجلوا القدر ورفعته وهو القرب المعنوي
والاشهر كسر عينها ومن العرب من يفتحها ومن العرب
من يضمها وقد ترد للزمان نحو انما الصبر عند الصدمة
الاولى ولم تستعمل الا منصوبة عند الظرفية او مجرورة
بمن نحو اتيناه رحمة من عندنا وانما لم تتصرف لشدة
توغلها في الابهام لانها تصدق على الجهات الست ومعناها
لا بمعنى لدن في الاصح لدى لكن تفارق لدى **من اوجه**
احدها انها لا تجر اصلا وعند تجر بمن كما تقدم **والثاني**
ان عند تكون ظرفا للاعيان والمعاني كما تقدم ولدى
لا تكون ظرفا للمعاني بل للاعيان خاصة ويقال عندي
هذا القول صواب ولا يقال لدي ذكره ابن الشجري في اماليه
ومبرمان في حواشيه الثالث انك تقول عندي مال وان
كان غائبا ولا تقول لدي مال الا اذا كان حاضرا **قاله**
الحريري وابو هلال العسكري وابن الشجري وزعم المعري
انه لا فرق بين لدى وعند قال ابن هشام في المغني وقول
غيره اولى وتقلب الف لدى مع الضمير ياء كالى وعلى
قال الله تعالى ولدينا مزيد وما كنت لديهم ومن العرب
من يقر الالف مع الضمير ايضا كالظاهر وكذا الى وعلى
قال ـــــ الاكم

باصاحبتا لا لا اناه عن الناس الضراعة والهوانا
فلو بريت عقولكم بصرتم بان دواء دائكم لدانا
وذلكم اذا واثقتمونا على نصر اعتادكم علانا

ومع من نحو جلست مع الشيخ قال ابن هشام في المغني مع في الاضافة

ولانه يقال احدهما موضع الاجتماع وهذا يجر لها عن الذوات
نحو والله معكم والثاني زمانه نحو جئتك مع العصر والثالث
مرادفة عند وهي من الظروف العامة المتصرف ويدل
على اسميتها التنوين بينها في قولك معا ودخول من عليها في قولهم
ذهبت من معه وقرئ هذا ذكر من معي قال ابن مالك
وكان حقها البنا لشبهها بالحروف في الجمود المحض وهو
لزوم وجه واحد من الاستعمال والوضع الناقص اذ هي
على حرفين بلا ثالث محقق العود الا انها اعربت في اكثر
اللغات لشبهها بعند في وقوعها خبرا وصلة وحالا
وصفة نحو قال مع العسر يسرا وجئت من معي وجاء زيد
وبكر معا وتسكينها قبل حركة نحو زيد مع عمرو لغة
ربيعة وهو تسكين بنا كما ان حركتها حركة اعراب
ووجه بنائها حال السكون معلوم مما اشير اليه وذكرها
في ظروف المكان انها تستعمل غير ظرف مكان كما علم
ان الاكثر استعمالها في المكان وكان عليه ان يقول
ومع مضافة لانها قد تفرد فتساوي جميعا في المعنى
ولا تستعمل غير حال الا قليلا وقد يقال ان الكلام في الظروف
وهي اذا استعملت مفردة لم تكن ظرفا قال في التسهيل
في باب الظروف ما نصه وتفرد اي عن الاضافة
فتساوي جميعا في المعنى وفي لفظا لا بدا وفاقا
ليونس والاخفش انتهى تقول جا الزيدان معا
والزيدون معا فهي فيهما بمعنى جميعا وهذا خلاف
قول ثعلب اذا قلت جا جميعا احتمل ان فعلهما
في وقت او وقتين واذا قلت جا معا فالوقت
واحد هذا كلامه واذا كانت مساوية لفي لفظا

لا بدا

لا بدا وفاقا ليونس والاخفش انتهى تقول جا الزيدان
والزيدون معا فهي فيهما بمعنى جميعا وهذا خلاف قول
ثعلب اذا قلت جا جميعا احتمل ان فعلهما في وقت
او وقتين واذا قلت جا معا فالوقت واحد هذا
كلامه واذا كانت مساوية لفي لفظا لا بدا فالفتحة
التي على العين ليست فتحة اعراب وانما هي حركة عين الكلمة
الاصلية كفتحة التا في فتى فالكلمة في هذا ثلاثية في الافراد
وحذفت الفها للالتقا فانها للتنوين كما في فتى وذهب
الافراد الخليل وسيبويه الى ان الكلمة ثنائية اللفظ
في حال الافراد وحال الاضافة فالفتحة فيها فتحة
اعراب كما في رايت يدا قال ابن مالك والاول
هو الصحيح لقولهم الزيدان معا والزيدون معا
يجعلونها في موضع رفع كما ترفع الاسما نحو هم
عدا ولو كان باقيا على النقص لقيل مع كما يقال
هم يد واحدة على من سواهم واعترض بانه مع ظرف
في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله وهو ظاهر واستعمالها
حين افرادها عن الاضافة غير حال كقوله

حننت الى ريا ونفسك باعدت
مزارك من ريا وشعبا كما معا

وقول الاخر

افيقوا بني حرب واهواونا معا

فاستعملت في كل من البيتين خبرا وقيل هي حال
والخبر محذوف اي وشعبا كما ثابتان معا واهو
اونا كاينة معا قال ابن مالك وهذا باطل بالاجماع ولو
قلت زيد قائما تريد كاين قائما لم تجز قال الدماميني قلت فيه نحو

غير بحرهم قراءة من قرأ في السواد ونحو عصبة بنصب عصبة على
انه حال من ضمير مستتر في الخبر المحذوف **وازا** بمعنى مقابل
من نحو جلست ازا زيد اي مقابله وهو بالزاي والمد **وحذا**
بالذال المعجمة والمد بمعنى قريبا من نحو جلست حذا الشيخ
اي قريبا منه **وتلقا** بمعنى ازا من جلست تلقا الكعبة
وهنا بضم الها وتخفيف النون وهو اسم اشارة للمكان القريب
من نحو جلست هنا اي في هذا المكان القريب وذكر مالك
في نكته على مقدمة ابن الحاجب ان هنالك تاتي للزمان
مثل هنالك تبلو كل نفس ما اسلفت **وثم** بفتح الثا المثلثة
وهو اسم اشارة للمكان البعيد من نحو جلست ثم اي في المكان
البعيد وتبنى في الوقف منه قال ابن الشجري في اماليه
الظروف المبنية ثلاثة اضرب ضرب زماني وضرب
مكاني وضرب يتجاوزبه الزمان والمكان فالزماني
امس والان ومتى وايان وقط المشددة واذ واذا
المقتضية جوابا والمكاني لدن وحيث واين وهنا
وثم واذا المستعملة بمعنى ثم والثالث قبل وبعد
انتهى وكانه اراد باذا المستعملة بمعنى ثم اذا الدالة
على المفاجاة فالظرف مكاني عند المبرد والفارسي
وابي الفتح وعزي الى سيبويه قال المبرد اذا قلت
خرجت فاذا زيد فمعناه خرجت عن زيد فكانك قلت
فبحضرتي زيد او في مكاني زيد **وما اشبه ذلك**
من باقي اسما المكان المبهمة نحو جنب وشمال وذات
اليمين وذات الشمال قال تعالى وترى الشمس اذا طلعت
تزاور عن كهفهم ذات اليمين واذا غربت تقرضهم ذات
الشمال واصل تزاور تتزاور اي تتمايل من الزور بفتح الواو وهو الميل

ومنه

ومنه زاده اي شماله ومعنى تقرضهم تقطعهم من القطيعة
واصله من القطع والمعنى تعرض عنهم الى الجهة المسماة بالشمال
وحاصل المعنى انها لا تصيبهم في طلوعها ولا في غروبها
ومن ذلك قوله تعالى او اطرحوه ارضا قال الزمخشري اي ارضا
منكورة مجهولة بعيدة من العمران وهو معنى تنكيرها
واخلائها من الوصف ولابهامها من هذا الوجه
نصبت نصب الظروف ومن المبهم حقيقة ارحكا ما يكون
ذا لاعلى مساحة معلومة من الارض كفرسخ وبريد وميلا
وبريدا واكثر يجعل هذا من المبهم وحقيقة القول
فيه ان فيه ابهاما واختصاصا اما الابهام فمن جهة
دلالته على كمية معينة وعلى هذا يصح فيه القولان
ومن اسم المكان ما اشتق من المصدر ولكن شرط هذا
ان يكون عامله من مادته كجلست مجلس زيد وذهبت
مذهب عمرو وكنا نقعد منها مقاعد للسمع ولا يجوز
جلست مذهب عمرو والمانع يكتفوا بالتوافق المعنوي
بين الظرف وعامله كما في المصدر ولانتصاب هذا النوع
على الظرفية خلاف لكونه مختصا فينبغي انه لا يتجاوز به
مختصا فينبغي ان لا يتجاوز به محل السماع واما نحو قعدت
جلوسا فلا دافع له من القياس وتقدم انه قد يحتمل اللفظ
المصدرية والظرفية والحالية نحو سرت طويلا اي سيرا
طويلا او زمانا طويلا او سرته طويلا ويجب حذف عامل
الظرف اذا وقع الظرف خبرا نحو زيد عندك او صلة نحو رايت
طايرا فوق غصن او مستقلا عنه نحو يوم الجمعة سرت
فيه او مسموعا بالحذف لا غير كقولهم حينئذ الان اي
اي كان ذلك حينئذ واسمع الان والعامل المقدر في هذه

في هذه المواضع سوى الصلة استقر او مستقر واما الصلة فيتعين
فيها تقدير استقر لان الصلة لا تكون الا جملة خاتمة
ونسأل الله حسن الخاتمة الظروف المكانية اقسام الاول
كثير التصرف بان يستعمل غير ظرف ايضا كمكان لا بمعنى
بدل تقول اجلس مكانك فيكون ظرفا ثم تخرجه من
الظرفية بان تستعمله مبتدأ نحو مكانك وفي التنزيل
فاجعل بيننا وبينك موعدا لا نخلفه نحن ولا انت مكانا سوى
فوقع بدلا من المفعول به وان كان بمعنى بدل كان ملازما
لعدم التصرف نحو خذ مكان هذا ومنه يمين وشمال
وذات اليمين وذات الشمال تقول دارك يمينا ومنزلك
شمالا او تقول يمين الطريق اسهل وشمالها اقرب وقد استعمل
ذات اليمين وذات الشمال ظرفين في الاية المنفردة
وتقول ذات اليمين تزيد على ذات الشمال في الحسن
والاضافة فيهما نظيرها في سعيد كرز وكذا ذات
مرة اي وقت الثاني متوسط التصرف بين القلة والكثرة
كاسماء الجهات غير فوق وتحت ويمين وشمال وذات
وذات الشمال يستعمل تارة ظرفا وهو افصح وتارة
اسما تقول هم خلف وانتم قدام وفوقي والركب
اسفل منكم بالرفع ثم استعمالها اسما يكون بتجوز تقول
زيد خلفك على ان تجعل زيد النفس مجازا او لك
ان تضمر مضافا اي مكان زيد خلفك فلا تجوز في الخلق
وقد يكون لغير تجوز نحو خلفك محدث ووراءك
واسع لك ومنه بين مجردا من التركيب والالف وما
يقال فلان بعيد ما بين المنكبين ونقي بين الحاجبين
وفي التنزيل مودة بينكم وان كانت مركبة كانت عادمة

التصرف

(margin: بيننا)

٣٥٨

التصرف كما سيأتي وان لحقها الالف وما كانت عادمة التصرف
ايضا تقول بينا زيد قائم وبينما هو قائم وذكر ابن مالك
في شرح التسهيل ان بين قد يكون ظرف زمان قال ومنه
حديث عامة ساعة الجمعة وهي ما بين خروج الامام
وانقضاء الصلاة قال المرادي وهو غريب الثالث نادر التصرف
بحيث ان الغالب عليها عدم التصرف وقد تتصرف نادرا
التصرف بحيث ان الغالب عليها عدم التصرف وقد تتصرف
نادرا كقوله
لدى حيث القت رحلها ام قشعم
وزعم ابن مالك انها وقعت اسما لان في قوله ان حيث
استقر من انت راعيه ❊ حمى فيه عزة وامان
ولاد ليل فيه لجواز تقدير حيث خبرا وحمى اسما ولا يقال
ان هذا يؤدي الى جعل المكان حالا في المكان لان ذلك
نظير قولك ان في مكة دار زيد ونظيره في الزمان
ان في يوم الجمعة ساعة الاجابة وقال الفارسي وتبعه
ابن مالك انها تقع مفعولا به وحملا عليه قوله تعالى
الله اعلم حيث يجعل رسالاته اذ المعنى انه تعالى يعلم
نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان
وهذا مبني على تصرف حيث وقد عرفت انه نادر وكيف
يخرج في التنزيل عليه ومنه دون لا بمعنى ردي فلا
تخرج عن استعمالها ظرفا الا نادرا كقوله
الم تر ما لاقيت حيث غفلتني
وبات هذا الموت والموت دونها
برفع دون فهذا يبطل قول الاخفش في قوله تعالى
ومنا دون ذلك ان دون مبتدا وانه بني وتبعه
ابن مالك في شرح الكافية اذ لا يخرج التنزيل على النادر

قال قلت فعلى ماذا انتصب الاية قلت خرجت على القياس باب
مناظعن ومنا اقام اى فريق ولا اشكال اليه وان كانت
دون بمعنى ردي لم تستعمل ظرفا البتة قال في الصحاح
دون نقيض فوق وهو تقصير عن الغاية ويكون
ظرفا والدون الحقير الخسيس قال اوما

ادما على المرام العلا
ويقنع بالدون من كان دونا

وقال بعضهم يقولون منه دان يدون دونا وادين
اذانه الرابع عادم التصرف كفوق وتحت فلا
يستعملان غير ظرفين اصلا واجاز بعض النحويين فيهما
التصرف في نحو فوقك راسك وتحتك رجلاك برفعهما
بخلاف ما فوق الراس وما تحت الرجل نعلا لا تقر فيه
بينهما قال المرادي وهو مردود وقد نص الاخفش
انهم يقولون فوقك راسك وتحتك رجلاك فينصبوا
قال الدماميني وقع لبعض رواة البخاري وفوقه
عرش الرحمن برفع فوق وبنوه فتحته نارا برفع
تحت والمانع جريان على التصرف فتامل ومنه لدن
وعند ومع مضافة ومنه بين بين دون اضافة
كقوله وبعض القوم يسقط بين بين اى بين هولا
وبين هولاء فنزل الاسمان منزلة خمسة عشر
ومنه قولهم تسهل الهمزة بين بين اى بين
الهمزة والالف مثلا وان اضيف اليها تعين حينئذ
زوال الظرفية عنها ولذلك خطا ابن جنى من
قال همزة بين بين بالفتح وقال الصواب
همزة بين بين بالاضافة قال المرادي ولو اضيف

هذا

صدر بين بين بالفتح الى عجزها جاز بقا الظرفية كقولك من احكام
الهمزة التسهيل بين بين وزر والقابين بين
ومنه حوال تقول ... اقبس من اقسامها
الراجز

وانا امشي الدالى حوالكا

قال الله تعالى فلما اضاءت ما حوله
وحوالي وهو تثنية حوال كقوله عليه الصلاة والسلام
حوالينا ولا علينا وحولي وهو تثنية حول واحوال جمع
حول قال امرئ القيس

الست ترى السمار والناس احوالي

فالمراد بالجميع واحد وليس المراد حقيقة التثنية والجمع لكن المراد
صورة ذلك لفظا مع اتحاد المعنى في الكل كما قلنا ومنها
واخواته ومنه بدل لا بمعنى بديل نحو خذ هذا بدل هذا
اي مكانه فهذا ظرف لا ينصرف واما بمعنى بديل نحو مررت
ببدل زيد اي بديله فهو صفة بمنزلة مثل بمعنى يتبع ما قبله
في الاعراب وليس بظرف وفي الحكم بدل الشيء وبدله وبديله
الخلف منه والجمع ابدال وقال سيبويه ان بدلك زيدا اي مكانك
قال وان جعلت البدل بمعنى البديل قلت ان بدلك زيد
اي ان بديلك زيد قال ويقول الرجل للرجل اذهب
معك بفلان فتقول معي رجل بدله اي رجل يغني غناه ويكون
في مكانه ومنه لفظ مكان المرادف للفظ بدل تقول هذا
مكان هذا اي بدله فلا يستعمل المكان هنا الا ظرفا بخلاف
جلست مكانك فانه ينصرف لان المراد به حقيقة المكان
والحاصل ان كلا من لفظ مكان وبدل اذا استعمل في اصل
معناه فهو منصرف وان استعمل كل منهما في معنى الاخر لزم
طريقة واحدة كلام ابن حزم وفي هذا

باب الحال

اعلم ان الحال يذكّر ويؤنّث والتانيث هو الاصح والاغلب
في اللغة يقال حال حسنة وحال حسن وقد يؤنث لفظها
فيقال حالة قال الشاعر ** على حالة لو ان في القوم حاتما
على جوده لضنّ بالماء حاتم **
والفها منقلبة عن واو لقولهم في جمعها احوال وفي تصغيرها
حويلة واشتقاقها من التحول وهو الانتقال من حال المعنى
تغير وفي هذا القسم لها تنبيها على انه لا يكون امرا خلقيا
فلا يجوز جاء زيد احمر وطويلا وقيل منقول من الحال بمعنى
المقابل للماضي والمستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل
فيه فاعلا والمفعول مفعولا كما ان زمان الحال الذي هو زمان
انت فيه هو الاسم ان قلت يرد على ذكرك اسم الحال
الواقعة جملة او جارا ومجرورا فانها ليست باسم قلت
الجملة الواقعة حالا في معنى الاسم فهي اسم تاويلا لانها واقعة
موقع المفرد لان لها محلا من الاعراب واما الجار والمجرور
اذا وقع حالا فالحال متعلقه وهو اما اسم حقيقة او تاويلا
وانما جاز كون الحال جملة لان مضمون الحال قيد لعامله
ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد
ومن الجملة الواقعة حالا الجملة الواقعة بعد الواو الداخلة
على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان
ضد الشرط المذكور اولى بالجزاء من ذلك الكلام السابق
الذي هو كالعوض عن الجزاء عن ذلك الشرط كقولك اكرمه
وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب
الكشاف الى ان الواو للحال والعامل فيها ما تقدمه
من الكلام وعليه الجمهور وقال الجزري انها للعطف

على

على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني
وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين
وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ويعني بالجملة
الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا
لفظا على طريق الالتفات كقوله انت طالق والطلاق الية
وقوله ترى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام
الكلام كقوله عليه الصلاة والسلام انا سيد ولد آدم
ولا فخر وشرط الجملة الواقعة حالا ان تكون خبرية مجردة من
دليل استقبال مرتبطة بالواو نحو ونحن عصبة او بالضمير
نحو وجوههم مسودة او بهما نحو وهم الوف وتمنع الواو
من الثانية عاطفا نحو بياتا او هم قائلون ومن الاسمية
المؤكدة نحو لا ريب فيه والمضارع المنفي بلا نحو ولا ارى
الهدهد او ما نحو عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة
والمثبت المجرد من قد نحو ولا تمنن تستكثر والماضي
التالي لا نحو الا كانوا به يستهزؤن والمتلو باو نحو
لاضربنه ذهب او مكث ونحو لم تؤذونني وقد
تعلمون وشرط الاسم ان يكون فضلة والمراد
بها هنا ما ليس جزءا من الكلام لا ما يستغنى الكلام عنه
فلا يخرج نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى فان
كسالى حال ولا يستغنى الكلام عنه وانتم سكارى
ولاعبين من قوله تعالى وما خلقنا السماء والارض
وما بينهما لاعبين وان لم يستغن الكلام عن الكلام
في ذلك فخرج الخبر في نحو زيد ضاحك فان ضاحك
وان كان اسما مبينا للهيئة فهو عمدة لا فضلة العامل
لفظا او تقديرا او محلا بالفعل او شبهه مذكورا كان

او محذوف فجوازا نحو راشدا مهديا للمسافر وماجورا مبرورا
للقادم من حج ومنه بلا قادرين ووجوبا في نحو اتميميا
مرة وقيسيا اخرى واشتريته بدرهم فصاعدا وضربي
زيدا قائما وهنيئا لك ومنه عامل موكد الجملة وتقديره
احق ان قلت في هذا التعريف نظر لان النصب
حكم والحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد المأخوذ
فجا فيه الدور قلت الجواب انا لا نسلم ان النصب تصوره الذي
هو للحكم فرع تصور المحدود فيتوقف على الحد لان النصب
لا يختص في الحال فلا يتوقف فهو على تصور الحال ليكون موقوفا
على الحد نعم نصب الحال يتوقف تصوره على تصور الحال
الا ان الماخوذ في التعريف ليس نصب الحال بل النصب المطلق
ولو سلم فيكفي في الحكم التصور بوجه اخر غير الحد فليتامل
والمراد بشبهه هنا ما يعمل عمل الفعل ويشاركه في الحروف
كاسم الفاعل والمصدر مثلا او ما يفهم منه معنى الفعل
ولا يشاركه في الحروف الاصلية كالظرف واسم الاشارة
وعبارة ابن الحاجب وعاملها اي الحال الفعل او شبهه
او معناه قال الرضي يعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل
وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل
ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف
التنبيه نحو ها انا زيد قائما عند من جوز ها التنبيه
من دون اسم الاشارة كما يجيء في حروف التنبيه واسم
الاشارة نحو هذا زيد راكبا وحرف النداء كقوله يا ربنا
منعما واما حرف التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار
ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا عاملين

لان

لان التمني والترجي ليسا مفيدين بالحال بل العامل هو الفعل
المؤخر على هذا مذهب الاخفش كما يجيء مضمونه وهو المعتمد
وحرف التشبيه نحو كانه خارجا البيت د زيد كعمرو راكبا
وكذا معنى التشبيه نحو كانه خارجا البيت وزيد كعمرو
راكبا وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو زيد
عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشي مفتخرا واسم الفعل
نحو عليك زيدا راكبا واما نحو ما شانك واقفا فلان الشان
بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال
معنى حروف الاستفهام والنفي قال ابو علي لانها لا تشبه
الفعل لفظا وتخفض ما قاله باسم الاشارة وحروف
التنبيه فانهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال
وكذا كاف التشبيه وكان وان يشبهانه لفظا ومعنى
ولا تعمل ان في الحال فلا اولى احالة ذلك على استعمالهم
فان لا تعلله انتهى كلام الرضي وفي الاشباه والنظائر
للجلال السيوطي جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال
الا كان واخواتها وعسى على الاصح فيهما انتهى وقال
ابو حيان الصحيح ان ليت ولعل وباقي الحروف لا تعمل
في الحال ولا الظرف ولا يتعلق بها جار الا كان وكاف
التشبيه ومنع بعضهم عمل كان ايضا في الحال نقله صاحب
البسيط واختلفوا في اي باب نصب الحال فقيل نصب
المفعول فيه وقيل نصب التشبيه بالمفعول به وهو
الارجح وقيل نصب الظرف لان الحال يقع فيه الفعل
اذ المجي في وقت الضحك والاسراع مثلا فاشبهت
ظرف الزمان ورد بان الظرف اجنبي من الاسم والحال
هي الاسم الاول واورد على قوله منتصب انه وارد

تمييزا زائدة ان لي عاملة كما ذكره ابن مالك في الكافية
والتسهيل والعمدة وذكره ابن هشام في الجامع واجاب
بانه وان جر لفظا فهو منصوب محلا فلا ايراد المفسر
لما انبهم اي اخفي من الهيئات اي المبين لكيفية
وقوع الفعل من صاحب الحال او وقوعه عليه قال
ابن هشام في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة
المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وحينئذ يخرج مثل تكلم
صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وان ارادوا الصفة
فالتعبير بها اوضح لمقصودهم لكن يخرج عنه مثل
جا زيد والشمس طالعة وجا زيد وعمرو جالس انتهى واجيب
بانها جات في معنى مقارنا لطلوع الشمس وجلوس عمرو وفيه التاويل
لاخراج لانهما مبينان للصفة وخرج بذكر المفسر لما انبهم
من الهيئات والمقصود منه بالذات تفسير ما انبهم
من الذوات التمييز في نحو لله دره فارسا والنعت في نحو
رايت رجلا راكبا فان فارسا وراكبا وان حصل بهما
بيان الهيئة فليسا بمقصودين بالذات لذلك لانهما
لزما فالبيان الهيئة وانما سيق التمييز المذكور لبيان جنس
المتعجب منه وجا بيان الهيئة ضمنا والنعت المذكور
لم يسق لبيان الهيئة وانما سيق لتقييد الموصوف وجا بيان
الهيئة ضمنا اي لا قصدا او نفرق ايضا بين الحال والنعت
بان الحال مقيدة للعامل والنعت مقيد للذات
فاذا قلت جاني كل رجل قائم فعموم كل رجل باق بالنسبة
لكل قائم واذا قلت جاني كل رجل قائما فعموم كل رجل باق
في جميع اشخاص الحال تقييده بمجي للجميع وذهب قوم
الى ان فارسا ونحوه في امثال هذا التركيب منصوب على الحال

والمعنى

والمعنى التعجب منه في حال كونه فارسا والصحيح ما تقدم من انه
تمييز وانتصابه حالا انه لا يخلو اما ان يكون حالا مفيدة او موكدة
وكلاهما غير مستقيم اما المفيدة فلان قولك لله دره فارسا لم ترد
به المدح في حال الفروسية وانما مدحته مطلقا بدليل
انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب تريد الاطلاق
وكذلك لله دره عالما والحال الموكدة ايضا غير مستقيمة
لان الحال الموكدة شرطها ان يكون الحال مفهوما من الجملة
التي قبلها وانت ههنا لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسية
وغيرها فدل في الحال هذه على انتفا الحال المفيدة والحال
الموكدة واذا بطلنا ثبت التمييز قال الرضي وانا لا ارى
بينهما فرقا لان معنى التمييز عندما احسن فروسيته فلا بد صح
في حال فروسيته وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا
ما احسنه في حال فروسيته وما ذكره المصنف تعريف للحال
المبينة وهي التي لا يستفاد معناها بدونها وتسمى موسسة
ايضا فالموكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها فلا
لا يشملها التعريف وذهب المبرد والفرا والفارسي
الى انكار الموكدة فقالوا لا تكون الحال الا مبينة اذ لا
تخلو من تجديد فائدة ما عند ذكرها ويحتمل المصنف
راي رايهم والحاصل ان الحال اربعة اقسام مبينة
للهيئة اي الكيفية وقوع الفعل من صاحبها او عليه
وموكدة وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها
اما معنى فقط نحو فتبسم ضاحكا وولى مدبرا ولا تعثوا
في الارض مفسدين فانه يقال عثى بالكسر يعثى بالفتح
اذا افسد وازلفت الجنة للمتقين غير بعيد وذلك
الازلاف هو التقريب وكل مزلف قريب وكل قريب

غير بعيد واما معنى ولفظا نحو وارسلناك للناس رسولا
ومؤكدة لصاحبها وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ
صاحبها كقوله تعالى لآمن من في الارض كلهم جميعا وقولك
جاء الناس قاطبة او كافة او طرا قال ابن هشام في شرح
الشذور وهذا القسم اغفل التنبيه عليه جميع النحويين
ومؤكدة لمضمون جملة وهي الآتية بعد جملة معقودة
من اسمين معرفتين جامدتين وهي دالة على وصف ثابت
مستفاد من تلك الجملة ولا بد في هذه الحالة ان يتاخر الحال
عنها فلا يتقدم عليها ولا يتوسط بين جزئيها نحو زيد
ابوك ولا زيد عطوفا ابوك قال الرضي واختلف في العامل
في المؤكدة التي بعد الاسمية فقال سيبويه العامل مقدر
بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال حققت
الامر اي تحققته وعرفته اي احققه واثبته عطوفا
وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته
في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا
فهو مفعول ثان لا حال وقال الزجاج العامل هو الخبر
لكونه مؤولا بمسمى نحو انا حاتم سخيا وليس بشيء لانه
لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم ولا يقصد القائل
بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذه
ناقة الله لكم آية وهو الحق مصدقا وغير ذلك مما
ليس الخبر فيه علما وقال ابن خروف العامل المبتدا
لتضمنه معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان
عمل المضمر والعلم في نحو انا زيد وزيد ابوك مما لم يثبت
نظيره في شيء من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه
ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر

الموكد

الموكد لنفسه ولغيره كانه قيل يعطف عليك عطوفا ويرحم مرحوما
ونحو ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزآها
جامدين جمودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احد
جزئيها الى الآخر معنى من معاني الفعل الا يرى ان معنى
انا زيد كانت زائدا فعلى هذا لا تتقدم المؤكدة على
جزئي الجملة ولا على احدهما لضعفهما في العمل وذلك
لخفاء معنى الفعل فيهما انتهى ثم بين المصنف ان الحال تارة
تاتي من الفاعل نصا وذلك نحو جاء زيد راكبا
فراكبا حال من زيد الذي هو الفاعل فان راكبا بين
هيئة الفاعل الذي هو زيد اي صدر المجيء منه حال
كونه راكبا فدلت على الحالة الثانية له حين صدور
الفعل عنه وقوله تعالى فخرج منها خائفا فان خائفا
حال من الضمير المستتر في خرج العائد على موسى عليه
السلام وتارة تاتي من المفعول نصا نحو ركبت
الفرس مسرجا فان مسرجا حال من الفرس التي هي
مفعول ركبت فان مسرجا من هيئة المفعول
اي وقع الركوب عليه حال كونه مسرجا وقوله
تعالى وارسلناك للناس رسولا حال من الكاف
التي هي مفعول او من المفعول نحو لقيت عبد الله راكبا
فان راكبا حال محتملة لان تكون من التاء التي هي فاعل
وان تكون من عبد الله الذي هو مفعول ومثل ذلك
في المغني حيث قال من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل
وكونه من المفعول نحو ضربت زيدا ضاحكا ونحو قاتلوا
المشركين كافة ونحو الزمخشري الوجهين في ادخلوا
في السلم كافة ووهم لان كافة مختص بمن يعقل ووهمه

في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اذ لا تتقدم
اضاف الى استغنا له فيها لا يعمل لخراجه اياه عن النصب
الابتدائية وخالف في ذلك الشيخ الرضي فقال اعلم ان
الحال قد تكون عن الفاعل وحده نحو جا زيد راكبا وعن المفعول
وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فان قلت
لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية
او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان تجعلها لما قامت
له من الفاعل او المفعول وان لم تكن وكان الحال عن الفاعل
او المفعول وان لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه
الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا وان
لم تقصد واحدا منهما عن المفعول معا فان كانا متفقين
فالاولى الجمع بينهما فانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين
ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا او لقيت
زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك
قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما
كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان
لم تكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو
لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل
حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا
مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك لانه لما كان
مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال احرف الحالين
وقدمت المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من كون
احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب
صاحبه ويجوز عطف احد حالي الفاعل والمفعول
على الاخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال

وانا

وانا سوف تدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا
وجوز الجمهور وهو الحق ان يجي كثير واحد احوال متخالفة
متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير
متضادة كقوله تعالى اخرج منها مذموما مدحورا كما
يجيان في خبر المبتدا ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة
كانت او لا قياسا على الزمان والمكان فجعل نحو مذموما
مدحورا حالا عن ضمير مذموما واستنكر مثله في المتضادة
فمنعها مطلقا ولا وجه للقياس لان وقوع الفعل زمانين
او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك
وضربت اليوم امس بلى لو عطفت احدهما على الاخر
جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك
وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان او الزمان نحو جلست
امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد
الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله تعالى مذموما
مدحورا او متضادين في محلين غير ممتزجين كما في
اشتريته ابيض اسود او ممتزجين كما في اشتريته حلوا
حامضا فلا باس به واعلم ان تكرير الحال بعد اما واجب
لوجود تكريرها نحو اضربت اما قائما واما قاعدا
وكذا بعد لا الا انها تكرر في الاغلب كما يجي في اسم لا التبرئة
نحو جاني زيد لا راكبا ولا ماشيا وسيد راقدا ذاهبا
نحو جاني زيد لا راكبا ويجي الحال من المفعول
المطلق نحو ضربت الضرب شديدا اي احدثت الضرب
حال كونه شديدا ولا يجي الحال من المبتدا على الصحيح
وجوز سيبويه مجي الحال من المبتدا وصححه ابن مالك
ويجي من الخبر نحو هذا زيد قائما وفي مجيئهما

من اسم كان خلاف قال التفتازاني عند قول صاحب الكشاف
ان خالصة نصب على الحال من الدار في قوله تعالى قل ان كانت
لكم الدار الاخرة عند الله خالصة من دون الناس ومن
لم يجوز الحال من اسم كان بنا على انه ليس بفاعل جعلها حالا
من الضمير المستكن في لكم لكن اللائق بالنظر النحوي انه فاعل قد اسند
اليه الفعل على طريقة القيام وان لم يكن قائما به ولهذا لم يعدوه
في الملحقات بالفاعل وقد صرح بذلك من قال ان الافعال
الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وذلك
لانها افعال عندهم ولا شي من الفعل بلا فاعل انتهى
وانما قيد النظر بالنحوي لان اهل المعاني قالوا ان منطلقا
في كان زيد منطلقا هو المسند حقيقة وكان للدلالة
على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا واعلم ان مجي الحال
من الفاعل والمفعول لا يتوقف على شرط وتارة تاتي
من المضاف اليه ولكن يتوقف على واحد من ثلاثة امور
احدها ان يكون المضاف بعضا من المضاف اليه كما في قوله
تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا وقوله تعالى
ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا قال الزمخشري هو تمثيل
وتصوير لما يناله المغتاب من عرض المغتاب على افظع وجه
وافحشه وفيه مبالغات شتى منها الاستفهام الذي معناه
التقرير ومنها جعل ما هو الغاية من الكراهة موصولا
بالمحبة ومنها اسناد الفعل الى احدكم والاشعار بان
احدا من الاحدين لا يحب ذلك ومنها انه لم يقتصر
على تمثيل الاغتياب باكل لحم الانسان حتى جعله
ميتا وقال الرماني كراهة هذا اللحم يدعو اليها الطبع
وكراهة الغيبة يدعو اليها العقل وهو احق من

ان

ان يجاب لانه بصير عالم والطبع اعمى جاهل وقال ابن الحاجب
في الامالي انه تعالى لما نفاهم عن الغيبة شبهها بما هو مكروه
من مقتضى دهرهم وهو اكل لحم المغتاب ميتا واتى به
على صيغة الانكار تنبيها على انه مما لا يفعل لونه ثم
كان ذلك التشبيه سببا لذكر تحقق الكراهة فقال
بعد ذلك فكرهتموه فكان ذكر تحقق الكراهة وثبوتها
مسببا عن هذا التشبيه الذي قصد كراهة ما نهى عنه
اذ به يتحقق توبيخهم في وقوعهم في الغيبة المشبهة
بما ياتونه ويكرهونه انتهى والثاني ان يكون المضاف
كبعض من المضاف اليه في صحة حذفه والاستغنا عنه
بالمضاف اليه وذلك كقوله تعالى بل ملة ابراهيم
حنيفا فحنيفا حال من ابراهيم وهو مخفوض باضافة
الملة وليست الملة بعضه ولكنها كبعضه في صحة الاسقاط
والاستغنا به عنها الا ترى انه لو قيل بل اتبعوا ابراهيم
حنيفا صح كما انه لو قيل ايحب احدكم ان ياكل اخاه ميتا
ونزعنا ما فيهم من غل اخوانا كان صحيحا والثالث
ان يكون المضاف عاملا في الحال كما في قول الله تعالى
اليه مرجعكم جميعا فجميعا حال من الضمير المخفوض
باضافة المرجع والمرجع هو العامل في الحال
وصح له العمل الا ترى انه لو قيل اليه ترجعون
جميعا كان العامل الفعل الذي المصدر بمعناه
فان قيل ما العامل في الحال من المضاف اليه اذا كان
المضاف غير عامل قيل هو الاستقرار الذي تعلق
به حرف الاضافة وقيل هو العامل في المضاف
لصحة استقرار المعنى بسقوطه واحلال المضاف اليه

محله فالفاعل فيهما هو العامل في صاحبهما نا وقيلا
لا تحقيقا قال التفتازاني في حاشية الكشاف عند
التكلم على قوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا حال
من المضاف اليه للاطباق على جواز ذلك اذا كان المضاف
جزءا من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه
مقامه مثل اتبعوا ابراهيم اذ اتبعوا ملته ورايت
هندا اذ ارايت وجهها بخلاف رايت غلام هند
قائمة واختلفوا في مثل عامل هذه الحال فقيل
معنى الاضافة لما فيها من معنى الحال المشعر به حرف
الاضافة كانه قيل ملة ثبتت لابراهيم حنيفا والصحيح
ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه
المذكور واما العجب ضرب زيد راكبا فلا كلام في جوازه
وكون عامله هو المضاف نفسه هذا كلامه وقد
اشار بقوله والصحيح الى اخره الى بطلان القول
الاول اذ لو كان العامل معنى الاضافة بالطريق
المذكور لم يكن لتخصيص الجواز بما اذا كان المضاف
جزءا او كالجزء معنى بل كان يلزم صحة وقوع الحال
حينئذ من كل مضاف اليه وهو باطل بل انما يجوز
في الصور الثلاث التي ذكرها وذكرها ابن مالك
بقوله

ولا تجز حالا من المضاف له
الا اذا اقتضى المضاف عمله
او كان جزء ما له اضيفا او مثل جزئه فلا تحيفا

وجوز بعض البصريين وصاحب البسيط مجي الحال
من المضاف اليه مطلقا وخرجوا عليه ان دابر هؤلا

مقطوع

مقطوع مصبحين وتاتي من المجرور بالحرف نحو مررت
بهند جالسة وللحال احكام ربما تخالفت بين المصم
بعضها بقوله **ولا تكون الحال الا نكرة** ولو صورة
نحو اخذ المال كلا قال الرضي وقد ينصب الكل حالا نحو
اخذ المال كلا وذلك في صورة المنكر وان كان معرفة
حقيقة لكونه في تقدير كله هذه عبارة وذلك لان
الغرض من الحال انه يبين هيئة صاحبه وكان ذلك
البيان حاصلا بالنكرة التزموا تنكير الحال احترازا عن
العبث والزيادة لا لغرض وعلل ذلك ايضا بان الحال
في الحقيقة خبر عن ذي الحال وحق الخبر ان يكون نكرة
وايضا فان الحال ملازم للفضيلة فاستثقل واستحق
التخفيف بلزوم التنكير فان عبر من الفضلات
الا المفعول معه والتمييز يفارق الفضيلة ويقوم
مقام الفاعل كقولك في ضربت زيدا ضرب زيد
وفي اعتكفت يوم الجمعة اعتكف يوم الجمعة
وفي سرت سيرا طويلا سير سير طويل وفي قمت اجلالا
لك قيم للاجلال لك فلصلاحية سوى ما ذكر
من الفضلات لصيرورته عمدة جاز تعريفه
بخلاف الحال والتمييز وبان الحال لو عرفت لالتبس
بالصفة في كثير من الصور لغلبة استنطقها وتعريف
صاحبها وقد تاتي بلفظ المعرف بالالف واللام كقولهم
ادخلوا الاول فالاول منزلتان وقد يتبع ما قبله
على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول رفعا وارسلها
العراك اي اطلق الابل معتركة ولا يصح نصب
العراك على انه مفعول له لاختلاف الفاعل والزمان

وجاؤوا الجماء الغفير اي جميعا قال في ذلك كله نادرة
وقد تاتي بلفظ المعرف بالاضافة كقولهم اجتهد وحدك
اي منفردا وجاؤوا قضهم بقضيضهم اي جميعا قال
الرضي واما قولهم جاؤوا قضهم بقضيضهم اي مع مقضوضهم
اي كاسرهم مع مكسورهم لان مع الاجتماع والازدحام
كاسرا ومكسورا والاصل فيه ان يكون قضهم مبتدأ
وبقضيضهم خبره ثم اخرج عن الجملة معنى الجملة والكلام
لما فهم من الجملة معنى المفرد لان معنى قضهم بقضيضهم
متزاحمة فلما قامت الجملة مقام المفرد واديت مؤداه
اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول
اعراب المفرد الذي اديت مؤداه ثم قال فيقول
قد يستعمل قضهم تابعا لما قبله في الاعراب نحو قولهم
جاء القوم قضهم بقضيضهم ورايت القوم قضهم بقضيضهم
ومررت بالقوم قضهم بقضيضهم اما على التاكيد
ان يكون اصله جملة فيعطى جزؤها الاول اعراب
جميعهم لصيرورتها بمعناه كما ذكرنا في الحال وعلى
البدل اي جاؤوا قاضهم مع مقضوضهم انتهى وقد
تاتي بلفظ المعرف بالعلمية كقولهم جاءت الخيل
بداد مبددة فان بداد في الاصل علم جنس التبدد
كما ان فجار علم للفجرة اي الفجور وقطع حالا لتاوله
نكرة كانهم قالوا جاءت الخيل متبددة **ولا يكون**
اي الحال **الا بعد تمام الكلام** اي الاصل فيه
ذلك يعني ان يتاخر عن صاحب الحال لان الحال
في الحقيقة خبر عن صاحبها وحق الخبر ان يتاخر وقد
تاتي الحال قبل تمام الكلام بان تتقدم على صاحبها

لان المراد بتمام الكلام ان يتقدم صاحب الحال وقد يقال
ان المصنف استعمل لفظة بعد في حقيقتها ومجازها لانها
في التاخير بعدية حقيقية وفي التقدم بعدية تقديرية
من حيث الرتبة لان رتبة الحال متاخرة عن رتبة
صاحبها فلا يكون ذلك خارجا من كلام المصنف ويجوز
تقدم الحال على صاحبها ان لم يكن مجرورا باضافة
معنوية اتفاقا او لفظية او حرف غير زائد على
الاصح اما المجرور بالزائد فيجوز تقديمه عليه بلا خلاف
واستثنى منه ابن مالك في العمدة وشرحها الزائد
الممتنع الحذف او القليلة نحو احسن بزيد مقبلا
وكفى بزيد فلا يجوز التقديم ايضا على المجرور ونحو
فطلبها كهلا عليه شديد شاذ وهو ولو على عاملها
ان لم يكن مقرونا بلام ابتداء او قسم ولا جامدا ولا معنويا
الا في زيد في الدار راكبا لسا وفاقا لابي الحسن ولا افعل
تفضيل الا في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا وفاقا لسيبويه
ولا حاجة الى اضمار كان تامة او ناقصة ويمتنع ايضا
تقديم الحال على صاحبها اذا اقترن بالا نحو وما نرسل
المرسلين الا مبشرين او كان منصوبا بكان او ليت
او لعل او فعل تعجب واتصل صاحبها بصلة ال نحو
القاصدك سائلا زيد او اتصل لفعل موصول
به حرف نحو اعجبني ان ضرب زيدا مودبا ويجب
تقديم الحال على صاحبها في نحو جاء زائرا هندا اخوها
وجاء منفردا العمرو وصاحبه وفيما اذا كان صاحبها
محصورا نحو ما قدم مسرعا الا زيد ويجب تقديم
الحال على صاحبه وعاملها في نحو ما مسرعا جئت

وفي نحو غزلتك براطيب منه رطبا في نحو كيف
جاء زيد قال في المغني كيف تستعمل في العربية على وجهين
احدهما ان يكون شرطا غير جازم فيقتضي فعلين متفقي
اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيف تصنع اصنع
ولا يجوز كيف تجلس اذهب باتفاق ولا كيف تجلس
اجلس بالجزم عند البصريين خلافا لقطرب والكوفيين
الثاني ان يكون استفهاما اما حقيقيا نحو كيف زيد
وغيره نحو كيف تكفرون فانه اخرج مخرج الانكار
والتعجب انتهى زاد الشيخ الرضي انها قد تخرج عن
المعنيين نحو قولك انظر الى كيف يصنع زيد فانه
لا يصح ان تكون استفهامية لسقوطها عن الصدر
انتهى وكان معناها هنا انظر الى كيفية صنع
زيد ثم هي كما قال الرضي ظرف عند الاخفش وعند
سيبويه هي اسم غير ظرف بدليل ابدال الاسم منها
نحو كيف انت الصحيح ام سقيم ولو كانت ظرفا لابدلت
منها الظرف نحو متى جئت يوم الجمعة ام يوم السبت قال
الرضي وللاخفش ان يقول ابدال الجار والمجرور منها نحو كيف
نحو كيف زيد اعلى حال الصحة ام على حال السقم قال فكيف عند
سيبويه مقدر بقولنا على اي حال حاصل وعند الاخفش
بقولنا على اي حال وحاصل عنده مقدر فان جا بعد كيف
مستغنى عنه نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب المحل
وجوابها يكون منصوبا وان جا بعدها ما لا يستغنى
به نحو كيف زيد فهو في محل الرفع على انه خبر المبتدا فيكون
الجواب مرفوعا انتهى كلام الرضي وفيه امور ثلاثة
الاول ان ما سلف عنه من نسبة الاسمية لسيبويه

والظرفية

والظرفية للاخفش في المغني عكسه فيحمل على بعد ان يكون عن
كل قولان او يكون في سقيم النسخة الثاني قوله فكيف عند
سيبويه يقدر بقولنا على اي حال حاصل وعند الاخفش
بقولنا على اي حال وحاصل عنده مقدر فان جا بعد كيف
مستغنى عنه نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب المحل وجوابها
يكون منصوبا وان جا بعدها ما لا يستغنى به نحو كيف زيد
فهو في محل الرفع على انه خبر المبتدا فيكون الجواب مرفوعا
انتهى كلام الرضي وفيه امور ثلاثة الاول ان ما سلف عنه من
نسبة الاسمية لسيبويه والظرفية للاخفش في المغني عكسه
فيحمل على بعد ان يكون عن كل قولان او يكون في سقيم
النسخة الثاني قوله فكيف عند سيبويه يقدر بقولنا
على اي حال حاصل معناه اي هذا المعنى بتمامه هو مفهوم
كيف فيكون اسما غير ظرف بخلافها على الظرفية فان
مفهومها على اي حال فقط وحاصل مقدر خارج عن معناها
ثم ان هذا الذي افاده ثابت في سائر مواقعها
اي الاستفهامية اما في نحو كيف زيد فظاهر واما
فيما اذا كان بعدها ما يستقل نحو كيف يقوم زيد فيقال
على غير الظرفية كيف مقدر بقولنا على اي حال
حاصلا وعلى الظرفية بقولنا على اي حال فقط
وحاصلا مقدر الثالث ان ابن مالك رحمه الله تعالى
انكر القول بظرفيتها لانها ليست زمانا ولا مكانا
قال ولكنها لما كانت تفسر بقولك على اي حال لكونها
سؤالا عن الاحوال العامة سميت ظرفا مجازا لكونها
في تأويل الجار والمجرور **ولا يكون صاحبها**
الى الحال وصاحبها من الحال وصف له في المعنى من فاعل او مفعول

او غير ذلك مما يجي الحال منه الا معرفة يعني الاصل فيه
ذلك لانه محكوم عليه بالحال حقيقة والاصل
في المحكوم عليه كالمبتدا ولانه اذا كان نكرة كان
بيانها بالوصف اولى من بيان الحدث المنسوب
اليه بالحال الاستحكام الاتحاد بالموافقة بين الحال
وصاحبها في جميع الاحوال اذ في جعلها حالا لا ايقاع المخالفة
في الاعراب بين الحال وصاحبها في بعض الاحوال وفي جعلها
صفة لا مخالفة اذ الصفة على وفق الموصوف في الاعراب
جزما ومع لزوم ان في اثبات الموافقة والعدول
عن المخالفة دخولا في حد المناسبة وما ذكره
من ان صاحب الحال لا يكون الا معرفة هو راي الجمهور
واما سيبويه فيجوز كونه نكرة قياسا بلا شرط
ولم يستثن ابن الحاجب شيا سوى ما اذا تاخر
نحو جاني قايما رجل ولا يجوز رجل قايما واستثنى
ابن مالك في المتن ما اذا تخصص اي بوصف نحو
كما جاي في الحديث سابق رسول الله صلى الله عليه
وسلم بين الخيل الى فرس له سابقا وكذا تقول
مررت برجل ظريف قايما او باضافة نحو نظرت
الى جارية رجل بحتا له او بمعمول غير مضاف اليه نحو
عجبت من ضرب اخوك شديدا او سبقه بنفي او شبهه
نحو قوله فما حل سعدي غريبا ببلدة وقولك جاني رجل
راكبا او نحو لا يجلس احد محتبيا ولا يبغ امرؤ
على امرئ مستسهلا ونحو قوله
يا صاح هل حم عيش باقيا
واستثنى ابن هشام في الشذور ما اذا كان عاما

اوخاصا

٣٦٩

او خاصا وزاد في التسهيل ما اذا كان الحال جملة مقرونة
بالواو نحو او كالذي مر على قرية وهي خاوية على
عروشها او شاركه فيه معرفة نحو هذا رجل وعبد
الله منطلقين او كان الوصف في اختلاف الاصل
نحو هذا خاتم حديدا والمشهور عن سيبويه ان
المنصوب في هذا ونحوه منصوب تمييزا لا حالا
ومن احكام الحال الانتقال ونعني به ان لا يكون وصفا
ثابتا لازما وذلك كقولك جا زيد ضاحكا الا ترى
ان الضحك يزايل زيدا او لا يلازمه هذا هو الاصل
وربما جات دالة على وصف ثابت اي لازم لوجود
علاقة بينها وبين صاحبها او عامله عقلا او عادة
او طبعا وان لم تكن ملازمة اي دايمة كقول الله
تعالى وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا اي مبينا
وقول العرب خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها
فالزرافة مفعول ويديها بدل منها بدل بعض من كل
واطول حال من يديها ومن رجليها متعلق باطول
ومنها الاشتقاق وهو ان يكون وصفا ماخوذا
من مصدر كما تقدم من الامثلة وربما جات اسما جامدا
كقوله تعالى فانفروا ثبات فثبات حال من الواو في انفروا هو
جامد لكنه في تاويل المشتق اي متفرقين بدليل قوله تعالى
او انفروا جميعا وقد اشتملت هذه الاية على مجي الحال
جامدا وعلى مجيها مشتقة قال الرضي ومن الحال التي جات
غير مشتقة قياسا على الحال في نحو بوبته بابا بابا
وجا في رجلا رجلا وواحدا واحدا ورجلين رجلين
ورجالا رجالا اي مفصلا بهذا التفصيل المعين فضابطه

ان تاتي للتفصيل بعد ذكر المجموع فيجز به معطوفا عليه بالفاء
او بثم نحو دخلوا رجلا فرجلا ومضوا اكبكبة ثم
كبكبة اي مرتين هذا الترتيب لمعين وفي شرح التسهيل
لابن ام قاسم ومثال الترتيب دخلوا رجلا رجلا اي مرتين
وعلمته الحساب بابا بابا اي مفصلا او مصنفا وفي
نصب الثاني من المكرر خلاف ذهب الزجاج الى انه توكيد
وذهب ابن جني الى انه صفة للاول اي ذا باب وذهب
الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال
جاز ان يعمل ورد مذهب الزجاج بانه لو كان توكيدا
لادى ما ادى الاول والمختار انه وما قبله منصوبان
بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا
حلو حامض ولو ذهبت ذاهبت الى ان نصبه بالعطف على
تقدير حذف الفاء وان المعنى بابا فبابا لكان مذهبا
حسنا وذهب ابو الحسن لولي انه لا يجوز ان يدخل حرف العطف
في شي من هذه المكررات الا الفاء قال الرضي او ثم وتقدم
مثاله وفي التوضيح وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث
مسائل احداها ان تدل على تشبيه الثانية على مفاعلة
الثالثة ان تدل على ترتيب وتقع جامدة غير مؤولة بالمشتق
في سبع مسائل وهي ان تكون موصوفة او دالة على سعر او عدد
او طور وقع فيه تفضيل او تكون نوعا لصاحبها
او فرعا له او اصلا له انتهى باختصار الامثلة وفيه ايضا
اكثر هذه الانواع وقوعا مسئلة التسعير والمسائل الثلاث
الاول اي ما دل على تشبيه او مفاعلة او ترتيب خاتمة
وبالله حسن الخاتمة تنقسم الحال باي اعتبارات
فتنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه الى قسمين منتقلة

وهو



معنى والرتبة لفظا ولها شرطان احدهما ان يسبقها نفي او شبهه
وهو النهي والاستفهام بهل دون غيرها من سائر الادوات
ككيف ونحوها بخط قاله ابو حيان وقال في الارتشاف
وفي الحاق الهمزة بهل نظر ولا احفظه من كلام العرب
وظاهر كلام شيخه الرضي الشاطبي الالحاق لانه قال الا تدخل
من مع كل ادوات استفهام كاين ومتى بل مع هل او ما تقوم
مقامها في استدعا الجواب بالنفي وثانيهما ان يكون مجرورها
نكرة وذلك نحو ما لكم من اله غيره ما تسقط من ورقة الا
يعلمها لا تضرب من احد وشرط ابن هشام في المغني ان يكون
المزيد فيه ايضا فاعلا او مفعولا به او مبتدا كما مثلنا قال
واهمل اكثرهم هذا الشرط فيلزم زيادتها في الخبر والتمييز
والحال المنفيات وهم لا يجيزون ذلك انتهى وقد سبقه
الى معناه الرضي الشاطبي نقلا عن ابن ابي الربيع وغيره وذهب
الاخفش من البصرية والكسائي من الكوفية الى جواز زيادتها
في النفي والايجاب والنكرة والمعرفة واختاره ابن مالك
في التسهيل وشرحه قال لصحة السماع بذلك كقوله تعالى
يغفر لكم من ذنوبكم ولقد جاءكم من نبا المرسلين وحديث
ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون
وقول الشاعر
وكنت ارى كالموت من بين ساعة   فكيف ببين كان موعده الحشر
اي وكنت ارى بين ساعة كالموت وقوله
وينكر فيه من حنين الاباعر
وذهب الكوفيون والاخفش الى جواز زيادتها في كلام الموجب
شيئا ولا استفهاما مما سمع نحو كان من مطر وذهب
قوم منهم الفارسي الى جواز زيادتها في نكرة شرط كقوله

وصهما يكن عند امرء من خليقة   وان خالها تخفى على الناس تعلم
والجمهور ولو لم اما استدل به هؤلا التبعيض او التبيين او غيره
والتقدير بعض ذنوبكم ولقد جاءك من نبا المرسلين
بحذف الموصوف اي هو اي جاء من الخبر كائنا من نبا
القران وما بعده حال وقد كان هو اي كائن من جنس المطر
او قصد به الحكاية لانه سئل هل كان من مطر فاجيب
على لفظه وانه من اشد الناس اي الناس وقس عليه وزاد
بعضهم معنى الى نحو رايته من ذلك الموضع فجعلته غاية
لرؤيتك اي محل الابتدا والانتها قيل وتجي بمعنى عند
قاله ابو عبيدة نحو لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم
من الله شيئا قيل وبمعنى وربما اتصلت ما قاله السيرافي
من حروف واني ظاهر والاعلم كقوله
وانا لمما نضرب الكبش ضربة
على راسه تلقي اللسان من الفم
وتقدم الفائدة للقسم بناء على ان المستعملة في القسم حرف
والاكثرون قالوا انها في الامثلة كلها ابتدائية ومذهب
البصريين ان كل حرف من حروف الخفض له معنى واحد
وان حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما ان
حروف الجزم والنصب كذلك وما اوهم ذلك فان
مؤول تاويلا يقبله اللفظ على تضمين الفعل معنى
فعل يتعدى بذلك الحرف او على النيابة شذوذا والكوفة
محل الباب بجملة عند غيرهم بلا شذوذ وهم اقل تعسفا
ولها ثمانية معان الاول انتهاء الغاية مطلقا
والمراد بالغاية المسافة نحو سرت الى البصرة منتهى مسافة
وقع فيها السير وتشاركها في ذلك حتى والى امكن في ذلك

من

من حتى لانك تقول سرت البارحة الى نصفها ولا يجوز حتى
نصفها لان مجرور حتى يلزم ان يكون آخرا او متصلا بالآخر
نحو اكلت السمكة حتى راسها ونحو سلام هي حتى مطلع الفجر
وان دلت قرينة على دخول ما بعد الى وحتى نحو قرات القران
من اوله الى آخره فالقرينة هنا ذكر الآخر وجعله غاية وقيل
القرينة هنا كون الكلام مسوقا لحفظ القران كله وذلك
مناف لخروج الغاية والاولى لنا قوله بعتك هذا الحائط
من اوله الى آخره ومما دلت القرينة على دخول ما بعدها
قوله تعالى من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى والقرينة
هنا العلم ومن نحو قوله   القى الصحيفة كي يخفف رحله
والزاد حتى نعله القاها
او على عدم دخوله نحو فاتموا الصيام الى الليل فالقرينة هنا
نص منفصل هو هذا النص وهو النهي عن الوصال والمنع منه فلو لم
يخرج الليل عن حكم الصوم لدخل فيه لانه غاية للصيام لكونه
مما يمتد لا للاتمام لانه فعل الجزء الاخير وهو لا يمتد والمغيا
لا بد ان يكون ممتدا وهو مما دلت القرينة على خروجه نحو
فنظرة الى ميسرة فان الغاية لو دخلت هنا في حكم ما قبلها
لوجب الانتظار حالة الميسرة ايضا وذلك يؤدي
الى عدم المطالبة وتفويت حق الدائن الا انتها ونحو قوله
سقى الحيا الارض حتى امكن
عزيت فلا زال عنها الخير محدودا
عمل بها والا فالصحيح في حتى الدخول وفي الى عدمه مطلقا حملا
على الغالب فيهما عند عدم القرينة رجحه الرضي وزاد ترجيح
عدم دخول الابتدا بقوله والاظهر عدم دخول حدي الانتها
والابتدا في المحدود فان افاك اشتريت من هذا الموضع الى ذلك

الى ذاك فالموضعان لا بد خلا ان ظاهرا في الراو يجوز دخولها فيه
مع القرينة وقال بعضهم ما بعد الى ظاهر الدخول فيما قبلها
فلا يستعمل في غيره الا مجازا وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما بعدها
نحو اكلت السمكة الى راسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم
الدخول نحو فاتموا الصيام الى الليل والمذهب هو الاول
ثم قال ومن الفرق بين حتى والى ان حتى يلزمه تقدم
ذي الاجزا لفظا او تقديرا كما ذكرنا بخلاف الى وان الاظهر
دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان
الاظهر فيها عدم الدخول حتى الا مع القرينة وان كان ايضا جزا
وقال الاندلسي لا فرق بينهما من هذا الوجه فاذا كان ما بعدهما
جزا لما قبلهما فالظاهر فيهما عدم الدخول وما اخترنا اظهر
عند النحاة ومن الفرق بينهما ان الفعل المعدى بحتى يجب
ان يستوفي اجزا المجزى الذي قبل حتى شيا فشيا حتى ينتهي الى
ما بعد حتى من الجزا او الملاقي واما الى فان كان قبلها ذو الاجزا
وبعدها الجزاء والملاقي فحكمها ايضا كذلك والا فلا نحو قلبي
اليك ولا خلاف في صحة وقوع الملاقي بعد الى واما بعد
حتى ففيه الخلاف كما مر انتهى الثاني المصاحبة نحو ولا تاكلوا
اموالهم الى اموالكم وقال الرضي التحقيق بمعنى الانتها
اي تضيفوها الى اموالكم وكذا قوله الى المرافق اي مضافة
الى المرافق والزود الى الزود ابل اي مضافة الى الزود وقال
غيره ما ورد من ذلك مؤول على تضمين العامل وابقاء
الى اصلها والمعنى في قوله من انصاري الى الله من يضيف
نصرته الى نصرة الله فالى حينئذ ابلغ من مع لانك لو قلت
من ينصرني مع فلان لم يدل على ان فلانا وحده ينصرك
وقيل التقدير من ينصرني ذاهبا الى الثالث التبيين

وهما

وهما المبينة لفاعلية مجرورها بعدما يفيد حبا او بغضا
من فعل تعجب او اسم تفضيل نحو رب السجن احب الي الرابع
موافقة اللام نحو والامر اليك وقيل لانتهاء الغاية اي منته
اليك الخامس موافقة في نحو ليجمعنكم الى يوم القيامة وقوله
فلا تتركني قال الرضي والوجه انها بمعناها وذلك ان معنى
مطليه لقار اجرب فيكره بغض والتكرية تتعدى بالى قال
تعالى وكره اليكم الكفر حملا على التحبيب المضمن معنى الامالة
قال تعالى وحبب اليكم الايمان كما قيل بعثت منه حملا على البرئت
منه ورضيت عليه حملا على سخطت قال اذا رضيت علي بنو قشير
لعمر الله اعجبني رضاك

اي هي السادس موافقة من كقوله
وقد عاليت بالكور فوقها
ايسقى فلا يروى الي ابن احمرا

السابع موافقة عند كقوله
ام لا سبيل الى الشباب وذكره
اشهى الي من الرحيق السلسل

اي اشهى عندي كذا اهمل ابن مالك وابن هشام في المغني ونازعه
الدماميني بانه تقدم ان المتعلقة بما يفهم حبا او بغضا
من فعل تعجب او تفضيل بمعناها المبينان فعلى هذا تكون
الي في البيت المبينة لفاعلية مجرورها لا فيما اخر واجاب الشمني
بان تلك شرطها كون التعجب والتفضيل من نفس الحب
والبغض وهي هنا متعلقة باسم تفضيل من الشهوة قال
الرضي قيل ان الي في انت الي حبيب او بغيض وجلست
اليه بمعنى عند والاولى بقاؤها على اصلها كما ذكرنا الثامن
التوكيد وهي الزائدة اثبت ذلك الفرا مستدلا بقراءة

بعضهم افيدة من الناس تهوي اليهم بفتح الواو لهواهم وخرجت
على تضمين تهوي فقلبت الكسرة فتحة والياء الفا كما قيل
في ناصية ناصاها ذكره بن مالك قال بن هشام وفيه نظر
لان شرط هذه التاء الحركة وسكونها عارض للاستثقال بسكونه
على الحركة الاعرابية وتلك عارضة ليست هي له في الاصل
واجاب بن الصائغ بان اصل هذه التاء الحركة وسكونها
عارض للاستثقال وسكونه على الحركة الاعرابية وتلك
عارضة ليست هي له في الاصل لان الكلمات قبل التركيب ليست
معربة وقال ابو الحسن للاخفش وتكون بمعنى الباء نحو
واذا خلوا الى شياطينهم وتقلب الفها ياء اذا جرت ضميرا
نحو الينا واليك واليه ولها عشرة معان الاول
المجاوزة اي تعدي شي عن المجرور بها بسبب ايجاد المصدر
المعدى بها نحو رميت عن القوس اي بعد السهم عن القوس
بسبب الرمي وكذا اطعمه عن الجوع اي بعده عن الجوع بسبب
الاطعام وكذا اديت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه
علما واخذته عنه مجاز كانك نقلته عنه وقولك جلست
عن يمينه اي تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله
تعالى يخالفون عن امره تضمن معنى يتجاوزون وطبقا
عن طبق اي طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق اخر دونه
فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق
صفة طبقا وليس المراد طبقين فقط بل المقصود جنس
الطباق كل واحد منها اعظم من الاخر فهو مثل التثنية
في لبيك وقوله تعالى كرتين والمراد في الكل التكثير
والتكرير فاقتصر على اقل مراتب التكرير وهو الاثنان
تحقيقا وكذا قولهم ورث السيادة كابرا عن كابر متجاوزا
في

في الفضل عن كابر وقال بعضهم اي بعد كابر والاولى ابقاء
الحروف على معناها ما امكن وقوله لاه ابن عمك لا افضلت
في حسب عني ولا انت ديانى فتخزوني ضمن فيه افضلت
معنى تجاوزت في الفضل قال ابو عبيدة وما ينطق عن الهوى
اي بالهوى والاولى انها بمعناها والجار والمجرور صفة
لمصدر اي نطقا صادرا عن الهوى فعن في مثله تفيد
السببية كما في قولك قلت هذا عن علم وقوله
تصد وتبدي عن اسيل
ضمن فيه تبدي معنى تكشف الغطاء عن وجه اسيل كذا قاله
الرضي سقناه مع طوله لكثرة فوائده وحسن شرحه لهذه الجملة
وعبارة الفاضل الجامي اي مجاوزة شي وتعديته عن شي اخر
وذلك اما بزواله عن الشي الثاني ووصوله الى ثالث نحو رميت
السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت
عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين انتهى
والمجاوزة هي الاصل فيها ولذا عدي بها صد واعرض واضرب
وانحرف وعدل ونهى ونأى ورحل واستغنى ورغب
ونحوها ومنه باب الرواية والاخبار لان المروي
والمخبر به مجاز لمن اخذ عنه ولم يذكر البصريون سواها
الثاني بمعنى بعد نحو عما قليل ليصبحن نادمين لتركبن طبقا
عن طبق يحرفون الكلم عن مواضعه بدليل من بعد
مواضعه الثالث الاستعلاء كعلى كقوله تعالى فانما يبخل
عن نفسه وقوله لاه ابن عمك البيت اي على الرابع التعليل
نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة
وعدها اياه وما نحن بتاركي الهتنا عن قولك الخامس
الظرفية كقوله واس سراة الحي حيث لقيتهم ولا تك

وَلَاتِكَ عَنْ حَمْلِ الرِّبَاعَةِ وَانِيَا

أي في قوله تعالى ولا تنيا في ذكري وَرُدّ بأن تعديه
ونى بعن معروف وفرق بين ونى عنه وونى فيه بأن
معنى الأول جاوزه ولم يدخل فيه وفي الثاني دون
موافقة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده أولئك
الذين يتقبل الله عنهم أحسن ما عملوا بدليل فتقبل من
أحدهما السابع الباء نحو وما ينطق عن الهوى موافقة
أي بالهوى والظاهر ما فيه الثامن الاستعانة قاله
ابن مالك ومثّله بنحو رميت عن القوس لأنهم يقولون
رميت بالقوس وفيه ردّ على الحريري في إنكاره أن يقال
ذلك إلا إذا كانت القوس هي الرمية التاسع البدل
نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا وحديث الصحيحين
صومي عن أمك العاشر الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة
كقوله

أتجزع أن نفس أتاها حمامها ... فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

وقوله فأصبح لا يسألنه عن بما به ... وزيادتها ضرورة
خلافا لابن عبيدة حيث أجازها في الاختيار واستدل
بقوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره أي أمره

على

وفيها عشرة معان الأول الاستعلاء أي العلو
لا طلبه فهي لبيان أن شيئا تفوّق واستعلى على ما بعد
على إما حقيقة نحو زيد على السطح أو حكما ومجازا نحو عليه
دين فالدين للزومه وتحمله كأنه ركب عليه أو حمل
على ظهره فكأنه فوقه قال الرضي ومنه على قضاء الصلاة
وعليه القصاص لأن الحقوق كأنها راكبة لمن تلزمه
وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما مقضيا تعالى

عن استعلاء شيء عليه ولكنه إذا صار الشيء مشهورا في الاستعمال
في شيء لم يراع أصل معناه نحو ما أعظم الله ومنه توكلت
على الله وأما قوله إذا رضيت عليّ بنو قشير ... فيحمل رضيت
في التعدي على ضده أي سخطت وقوله رعته أشهرا وخلا
عليها أي على هذا فيها كأنه ملك مذاقها وتسلط عليه
فهي تميل إليه وتتبعه وقولهم فلان على جلالته يقول
كذا أي معها كأن المعنى أنه ملازم لها لزوم الراكب لمركوبه
من قولهم ركبته الديون أي لزمته ومنه سر على اسم الله
تعالى أي ملتزما به فكأنه مركب يحملك إلى مقصدك
ومررت عليه فيفيد أن مرورك به كان من جهة العلو
بخلاف مررت له وقوله

إن الكريم وأبيك يعتمل ... إن لم يجد يوما على من يتكل

على من فيه زيادة بل الكلام على التقديم والتأخير وأصله
إن لم يجد يوما من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير
المجرور الراجع إلى الموصول كما مرّ في باب الموصول لأنه
قدم على من يتكل فصار على من يتكله فجاز حذف الضمير
لاتصاله بيتكل صريحا لأن المانع من النصب الحرف الجار
انتهى قال ابن مالك ومنه المقابلة للام المفهمة ما يجب
كقوله

فيوم علينا ويوم لنا

وما وقع بعد وجب أو شبهه أو كبر أو صعب ونحوه مما فيه
ثقل وذلك أو لمكن نحو أولئك على هدى أنا على عهدك ووعدك
ما استطعت الثاني الظرفية كفي نحو واتبعوا ما تتلوا
الشياطين على ملك سليمان أي في ملكه ودخل المدينة
على حين غفلة من أهلها أي في حين الثالث المجاوزة

كمن نحو اذا رضيت عن بنو قشير الثالث التعليل كاللام نحو
ولتكبروا الله على ما هداكم اي لاجل هدايته اياكم وقوله
على كلام نقول الرمح يثقل عاتقي
الخامس المصاحبة كمع نحو واتى المال على حبه اي مع حبه وان
ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم اي مع ظلمهم السادس
موافقة من نحو واذا اكتالوا على الناس يستوفون السابع
موافقة البا نحو حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق اي
بان كما قرا ابي الثامن الزيادة للتعويض من اخرى محذوفة
كقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل
عليه وتقدم ما فيه التاسع الزيادة لغير تعويض وهو
قليل كقوله ابى الله الا ان سرحة مالك
على كل افنان العضاه تروق
فعلى زايدة لان راق يتعدى بنفسه وحذفها وزيادتها
ضرورة كقوله
تحن فتبدي ما لها من صبابة
فاخفي الذي لولا الاسى لقضاني
اي لقضى علي وجوز ابن مالك زيادتها في النثر لحديث
من حلف على يمين اي يمينا وقال ابو حيان هو على تضمين
حلف معنى جسر العاشر الاستدراك والاضراب كقوله
بكل تداوينا ولم يشف ما بنا
على ان قرب الدار خير من البعد
على ان قرب الدار ليس بنافع اذا كان من تهواه ليس بذي ود
والبصريون قالوا لو كان لها هذه المعاني لوقعت
موقع هذه الحروف فكتب بقول ولبث عليه اي عنده
وكتبته على القلم اي به وجاز زيد على عمرو اي جاوزه

والدرهم

والدرهم على الصدد وفي اي فيه واخذت على الكيس
اي منه والواو ما تقدم على التضمين ونحوه فضمن تتلوا
معنى تتقول ورضي معنى عطف واكتالوا معنى حكموا في الكيل
وحافظون معنى قاصرون وحقيق معنى حريص ولتكبروا
معنى تحمدوا وجوز الاخفش حذفها ونصب تاليها مفعولا
نحو ولا تواعدوهن سرا اي على سر لا قعدن لهم صراطك
المستقيم اي على صراطك ويجب قلب الف الى او على
يا اذا كان مجرورها ضميرا ولها عشرة معان الاول
الظرفية حقيقة او مجازا ومعنى تبين ان مدخولها ظرف
لشي حقيقة نحو زيد في الدار ومجازا نحو نظرت في الكتاب
وتفكرت في العلم وانا في حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة
شاغلة للنظر والتفكر والمتكلم مشتملة عليها اشتمال الظرف
على المظروف فكانها محيطة بها من جوانبها وكذا قوله عليه
الصلاة والسلام في النفس المؤمنة مائة من الابل اي
في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن
الظرف للمظروف وهذه هي التي يقال لها السببية كذا قاله
الرضي الثاني السببية نحو لمسكم فيما افضتم بذكركم اي
بسببه وفي الحديث دخلت امراة النار في هرة حبستها وتسمى
التعليلية ايضا الثالث المصاحبة نحو قال ادخلوا في امم
اي معهم فخرج على قومه في زينته قال الرضي وقيل هي بمعنى
مع في قوله تعالى ادخلي في عبادي والمعنى الثاني في قوله
تحالف به اكفانا وهيما
وتشرب من اثمانها وتقامر
والاولى انها في الموضعين بمعناها اي حاصلة في زمرة
عبادي او المعنى ادخلي ايها الروح في اجسام عبادي

والشاعر انما جعل انما الظرف للترهب والتمار مجازا وقولهم في الله من كل فائت خلف اي في الطاقة وقولهم انت اخي في الله
اي في رضى الله اي رضاه مشتمل على مواخاتنا لا تخرج عنه
الى الاغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب في الله والبغض
في الله اي فيهم الرابع الاستعلا نحو لاصلبنكم في جذوع
النخل اي عليها وقال الرضي قيل انما فيه وفي قوله
بطل كان ثيابه في سرحة بمعنى على والاولى ابقاها بمعناها
لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف
الخامس المقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل
لاحق نحو فما متاع الحياة الدنيا في الاخرة الا قليل
وقول الخضر لموسى ما علمي وعلمك في علم الله الا كما ياخذ
هذا الطائر بمنقاره من البحر السادس موافقة الى نحو
فردوا ايديهم في افواههم قال الرضي والاولى
ان نقول هي بمعناها والمراد التمكن السابع موافقة
من كقوله

الا عم صباحا ايها الطلل البالي
وهل يعمن من كان في العصر الخالي
وهل يعمن من كان احدث عهده ثلاثون شهرا في ثلاثة احوال

اي منها الثامن موافقة البا كقوله

ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الاباهر والكلى

اي بطعن التاسع التعويض وهي الزائدة عوضا من اخرى
محذوفة كقوله ضربت فيمن رغبت فيه اجاز ذلك
ابن مالك قياسا على قوله

ولا يواتيك فيما ناب من حدث
فانظر من تثق

اي

اي فانظر من تثق به العاشر التوكيد وتسمى الزائدة من غير
تعويض اجاز ذلك ابو علي في قوله

انا ابو سعيد اذا الليل دجا
يخال في سواده يرندجا

اي تخال سواده اليرندج واليرندج جلد اسود واجازه
بعضهم في قوله تعالى وقال اركبوا فيها واختلفوا في زيادتها
على اقوال فقيل تزاد في الاختيار وغيره نحو ما تقدم وقيل
في الضرورة دون الاختيار وهو راي الفارسي والبصريون
قالوا لا تكون الا للظرفية وما لا تظهر فيه حقيقة فهي
مجازية

رب بفتح الرا وربّ بضمها وربت بالضمة وفتح البا والتا
وربّ بسكون البا وربت بفتح الثلاثة وربت بفتح الاولين
وسكون البا وبتخفيف البا من هذه الستة وربتا
بالضم وفتح البا المشددة وربّ بالضم والسكون وربّ
بالفتح والسكون فهذه سبعة عشر لغة حكاها ما عدا
ربتا ابن هشام في المغني وحكى ابن مالك منها عشرا
وزاد ابو حيان ربتا وزعم ابو الحسين علي بن فضال
المجاشعي في كتاب الهوامل والعوامل الثمانية الوضع
ساكنة الثاني كهل وبل وقد وان فتح مخففة دون
التا ضرورة لا لغة وان فتح الرا في الجمع مشددا ومخففا
مع التا ودونها شاذ والجمهور على الثمانية الوضع التخفيف
المذكور وفتح الرا الضمة معروفة واشهر لغاتها ضم الرا
وفتح البا المشددة قال الرضي ووضع رب للتقليل
تقول في جواب من قال لها لقيت رجلا رب رجل
لقيت اي لا انكر لقاي الرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئا

وان كان قليلا قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان رب
جواب لكلام اما ظاهر او مقدر فهي في الاصل موضوعة
لجواب فعل ماض منفي فلهذا لا يجوز رب رجل
كريم اضرب هذا الذي ذكرنا من التقليل اصلها ثم
تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز
المحتاج الى القرينة وهي حرف جر عند البصريين خلافا
للكوفيين والاخفش وانما حملهم على ارتكاب جعلها
حرفا مع انها في التقليل مثل كم في التكثير ولا خلاف في
اسميتها بل هي مفيدة للتكثير في الاغلب كافادة الخصم
لتدبر وفها تجر بحرف جر ولا باضافة كما تجر كم فلا يقال
رب رجل ولا غلام رب فيشكل عليهم حرفيتها بنحو رب
رجل كريم اكرمت فان حروف الجر هي ما يفضي الفعل
المفعول الذي لولاها لم يفض اليه واكرمت يتعدى
بنفسه قال صاحب المغني انما ذلك لانه يضعف الفعل
المتاخر عن المفعول عن العمل فيتعدى بحرف الجر كقوله
تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون ولا سيما اذا وجب تاخر
الفعل كما في رب والجواب ان العادة ان يعد مثل ذلك الضعيف
باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص
حتى يختص مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول
بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه نحو لزيد ضربت وانا ضارب
لزيد وضربي لزيد حسن ويشكل ايضا بمثل قولك رب
رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى المفعول بحرف الجر
والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذروا بان اكرمته
صفة وان العامل محذوف وهو عذر بارد لان معنى
رب رجل كريم اكرمته لم يحتج معنى الكلام الى شيء اخر مقدر مثل

حققت

تحققت وترتب عليها ادعوه وان اعتذر وابان الضمير في اكرمته
للمصدر اي اكرمت الاكرام كما قيل في قوله هذا اراف للقران بدرسه
كان ابرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال
بخلاف نحو رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر للفعل
المقدر كما في زيدا اضربه جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت
في كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل اخر نحو بزيد جاوزته
بتقدير مررت بزيد جاوزته ويشكل ايضا بنحو رب رجل كريم
جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل ولا شك ان جاءني هو جواب
رب اذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء اخر بل لم يقولك جاءني فيكون
كقولك بزيد مررت والضمير في مر لزيد وكقولك زيدا اضرب
والضمير للمنصوب وقد مر في المنصوب على شريطة التفسير
امتناع ذلك انتهى وفي المغني رب حرف جر خلافا للكوفيين
في دعوى اسميته وقولهم انه اخبر عنه في قولهم ان يقتلوك
فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار ممنوع بل عار
خبر لمحذوف والجملة صفة للمجرور او خبر له اذ هو في موضع مبتدا
كما سياتي وليس معناه التقليل دائما خلافا للاكثرين ولا
التكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل يرد للتكثير
كثيرا وللتقليل قليلا فمن الاول قوله تعالى ربما يود الذين
لو كانوا وفي الحديث يا رب كاسية في الدنيا عارية
يوم القيامة وسمع اعرابي يقول بعد انقضاء رمضان
يا رب صائمه لن يصومه وقائمه لن يقومه وهو مما تمسك
به الكسائي على اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي وقال الشاعر

فيا رب يوم قد لهوت وليلة ... بآنسة كانها خط تمثال

وقال اخر

ربما اوفيت في علم ... ترفعن ثوبي شمالات

ووجه الدليل ان الاية والحديث والمثال مسوقة للتخويف
والبيتين مسوقان للافتخار ولا يناسب واحدا منهما التقليل
ومن الثاني قول ابي طالب

وابيض يستسقى الغمام بوجهه　　ثمال اليتامى عصمة للارامل

يريد به النبي صلى الله عليه وسلم وقول الاخر

الا رب مولود وليس له اب　　وذي ولد لم يلده ابوان
ويكمل في تسع وخمس شبابه　　ويهرم في سبع معا وثمان

اراد ادم وعيسى على نبينا وعليهما الصلاة والسلام والقمر
ونظير رب في افادة التكثير تارة كم الخبرية وفي افادة
التقليل اخرى كما سياتي ان شاء الله تعالى في حرف القاف صيغ
التصغير تقول جبير ورجيل فيكون للتقليل وقال فويق

جبيل شامخ لن تناله　　بقنته حتى تكل وتعملا

وقال لبيد رضي الله تعالى عنه

وكل اناس سوف يظهر بينهم　　دويهية تصفر منها الانامل

الا ان الغالب في فعل التصغير افادتها للتقليل ورب
بالعكس وتنفرد رب بوجوب تصديرها ووجوب
تنكير مجرورها ونعته ان كان ظاهرا وافراده وتذكيره وتمييزه
بما يطابق المعنى ان كان ضميرا وغلبة حذف معداها
ومضيه واعمالها محذوفة بعد الفا كثيرا وبعد الواو
اكثر وبعد بل قليلا وبدونهن اقل كقوله

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

وقوله

وابيض يستسقى الغمام بوجهه

وقوله

بل بلد ذي صعد واكام

وقوله

رسم دار وقفت في طلله

وبانها

وبانها زائدة في الاعراب دون المعنى فمحل مجرورها في نحو رب رجل
صالح عندي رفع بالابتدا وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب
على المفعولية وفي نحو رب رجل صالح لقيته نصب او رفع
كما في قولك هذا لقيته وبجواز مراعاة محله كثيرا وان لم
يجز مررت بزيد وعمرا الا قليلا قال

وسن كسنيق سناء وسنما　　ذعرت بمدلاج الهجير نهوض

فعطف سنما على محل سن والمعنى ذعرت بهذا الفرس
ثورا وبقرة عظيمة وزعم الزجاج وموافقوه ان مجرورها
لا يكون الا في محل نصب والصواب ما قدمنا واذا زيدت ما
بعدها فالغالب ان تكفها عن العمل وان تهيئها للدخول
على الجملة الفعلية وان يكون الفعل ماضيا لفظا ومعنى كقوله

ربما اوفيت في علم　　ترفعن ثوبي شمالات

ومن اعمالها كقوله

ربما ضربة بسيف صقيل　　بين بصرى وطعنة نجلاء

ومن دخولها على الاسمية قول ابي داود ربما الجامل المؤبل
فيهم وقيل لا تدخل المكفوفة على الاسمية وانما هي في البيت
نكرة موصوفة والجامل خبر لهو محذوفا والجملة صفة
لما ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله تعالى ربما يود الذين
كفروا واولها بالماضي على حد قوله ونفخ في الصور وفيه
تكلف لاقتضائه ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز
به عن المستقبل والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله

فان اهلك فرب فتى سيبكي　　علي مهذب رخص البنان

وقوله

يا رب قائلة غدا　　يا لهف ام معاويه

انتهى وفي معانيها ثمانية اقوال اولها التقليل

دائما وهو قول الاكثرين كالخليل وسيبويه وعيسى بن عمر
ويونس وابي زيد وابي عمرو بن العلا وابي الحسن الاخفش
والمازني وابن السراج والجرمي والمبرد والزجاج والزجاجي
والفارسي والرماني وابن جني والسيرافي والصيمري وحملة
الكوفيين كالكسائي والفرا وابن سعدان وهشام ولا
مخالف لهم الا صاحب العين ثانيها للتكثير دائما وعليه
صاحب العين وابن درستويه وجماعة ويروى عن
الخليل ثالثها انها للتقليل غالبا وللتكثير نادرا رابعها
عكسه وجزم به ابن مالك في التسهيل واختاره ابن هشام
في المغني كما سبق خامسها موضوعة لهما من غير غلبة في
احدهما نقله ابو حيان عن بعض المتاخرين سادسها لم
توضع لواحد منهما بل حرف اثبات لا يدل على واحد منهما
وانما يفهم ذلك من خارج واختاره ابو حيان سابعها
للتكثير في موضع المباهاة والافتخار وللتقليل فيما عداه
وهو قول الاعلم وابن السيد ثامنها لمبهم العدد يكون
تقليلا وتكثيرا فهذه ثمانية اقوال حكاها ابو حيان
في شرح التسهيل اي مسمى الباء وهي مكسورة
مطلقا وقيل تفتح مع الظاهر فيقال بزيد حكاه ابو الفتح
ولها خمسة عشر معنى الاول البدل وهي التي يحسن موضعها
بدل نحو قول عمر رضي الله تعالى عنه ما يسرني ان لي بها
الدنيا اي بدلها وقول الحماسي

فليت لي بهم قوما اذا ركبوا
شنوا الاغارة فرسانا وركبانا

وكان باء البدل تفارق باء التعويض الاتي بانه المراد
بتلك ما وقع فيه مقابلة شي بشي بان يدفع شي من احد

الجانبين

الجانبين ويدفع من الجانب الاخر شي في مقابلته والمراد
بهذه ان يختار احد الشيئين على الاخر بحيث لا يبدا الاخر عنده
مسد الاول ولا يكون هناك دفع ومقابلة من الجانبين
وياتي كلام يتعلق بذلك ايضا وهذا المعنى اثبته المتاخرون
وانكره جماعة وقالوا انه امثلة لبا السببية الثاني الظرفية
وهي التي يحسن في نحو نصركم الله ببدر اي في بدر ونجيناهم
بسحر اي في سحر الثالث السببية نحو فكلا اخذنا بذنبه
ثم سياتي في ذلك كلام الرابع التعليل كذا في التسهيل قال
ابن مالك في شرحه وهي التي يحسن موضعها اللام غالبا
نحو فبظلم من الذين هادوا ان الملا ياتمرون بك قال
واحترزت بقولي غالبا من قول العرب غضبت من اجله
وهي وغضبت به فانها اذا غضبت من اجله وهو ميت قال
ابو حيان ولم يذكر اصحابنا هذا المعنى وكان التعليل
والسبب عندهم شي واحد ويدل لذلك ان المعنى
الذي سمي به با السبب موجود في با التعليل كما يصح ذلك
في با السبب فنقول ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل واما ياتمرون
بك فالبا فيه ظرفية اي ياتمرون فيك اي يتشاورون
في امرك لاجل القتل نعم قال السيوطي وهذا هو الحق
الخامس الاستعلا قاله الكوفيون وجزم به ابن مالك نحو
من ان تامنه بقنطار اي عليه بدليل الا كما امنتكم
على اخيه واذا مروا بهم يتغامزون اي عليهم بدليل
وانكم لتمرون عليهم اي بسواله لتعلمان براسه
بدليل تمامه لقد ذل من بالت عليه الثعالب
السادس التعدية والمراد بها تصيير الفاعل مفعولا
وكما تسمى بالتعدية تسمى بالنقل ايضا والتعدية

لهذا المعنى مختصة بالباء وأما التعدية بمعنى ايصال معنى
الفعل إلى الاسم فتشترك فيه حروف الجر التي ليست بزائدة
ولا في حكم الزائدة كرب ومنذ فإن قلت فلم عدت
التعدية معنى للام مع أنها لا تفيد معناهما كما سيأتي قلت
المراد بها هنا في المجرد التعدية بمعنى أنه قد لا يكون الفائدة
بها إلا التعدية لأن تفيد معنى تعدية فيها فليتأمل
وأكثر ما تعدي الفعل القاصر نحو ذهبت بزيد بمعنى
أذهبته ومنه ذهب الله بنورهم وقرئ أذهب
الله نورهم وقد تكون بمعنى التعدي نحو دفع الله
الناس بعضهم ببعض وصككت الحجر بالحجر والأصل دفع
بعض الناس بعضا وصك الحجر الحجر والذي تعدي الباء معناه
يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لأن
الباء التي للتعدية عنده بمعنى مع قال سيبويه الباء في مثله
ذهبت به كالهمزة والتضعيف بمعنى ذهبت به أذهبته
ويجوز المصاحبة وعدمها وأما في الهمزة والتضعيف
فلا بد من التغيير التابع التعويض وتسمى بالمقابلة
أيضا قال ابن مالك وهي الداخلة على الأعواض والأثمان
نحو اشتريت الفرس بألف وكافأت الإحسان بضعف
قال السيوطي والظاهر أنها داخلة في باب البدل الثاني
الإلصاق حقيقة أو مجازا ويقال الإلزاق قال
في شرح اللب وهو تعلق أحد المعنيين بالآخر قال
أبو حيان قال بعض أصحابنا هي نوعان أحدهما الباء
التي لا تصل الفعل إلى المفعول إلا بها نحو سطوت
بهم ومررت بزيد قال والإلصاق في مررت
بزيد مجازا لما التصق المرور بمكان يقرب من زيد

جعل

جعل كأنه ملتصق بزيد والآخر الباء التي تدخل على المفعول
نحو أمسكت بزيد الأصل أمسكت زيدا فأدخلوا الباء ليعلموا
أن إمساكك إياه كان بمباشرة منك له بخلاف أمسكت
زيدا بدون الباء فإنه يطلق على المنع من التصرف بوجه ما من
غير مباشرة قيل والإلصاق معنى لا يفارق الباء ولهذا
لم يذكر لها سيبويه معنى غيره وزاد غيره ما تقدم
وما سيأتي الثالث المصاحبة وبالمصاحبة كما قال
ابن مالك هي التي يحسن موضعها مع ويغني عنها وعن
مصحوبها الحال نحو اهبط بسلام أي مع سلام وسالما
جاءكم الرسول بالحق أي مع الحق ومحقا فسبح بحمد ربك
أي مع حمده وحامدا فهي لبيان أن ما بعدها مع ما
قبلها ومصاحب له سواء كان ملصقا به أو لا نحو اشتريت
الفرس بسرجه أي هو معه ونحو دخلوا بالكفر وهم قد
خرجوا به العاشر التبعيض نحو عينا يشرب بها عباد
الله أي منها كذا قاله ابن مالك كالكوفيين وأنكر ذلك
جماعة وأولوا يشرب في الآية بأنه ضمن معنى يروى
وقيل المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل
قال بعضهم ولو كانت الباء للتبعيض لصح زيد بالقوم
تريد منهم وقبضت بالدراهم أي من الدراهم قال
شيخنا رحمه الله تعالى وهذا كله غير ما قاله الشافعية
تبعا لأهل اللغة من أن الفعل المتعدي إذا عدي بالباء
كان المقصود التبعيض لأن هذا خاص بالمتعدي
وباء التبعيض هي التي يحسن موضعها من فإن قلت
على ما انتصب عينا من قوله تعالى عينا يشرب بها
عباد الله قلت إما على البدل من كافورا أو من كأس

على الموضع او يتعلق بفعل الى بئر يؤول عينا وعليه وعلى الاول
لابد من تقدير مضاف اي ماء عين فهو كقول حسان رضي
الله عنه ۞ يسقون من ورد البريص عليهم ۞
۞ بردى يصفق بالرحيق السلسل ۞
اي ماء بردى وجوز بعضهم وجها رابعا وهو ان يكون
حالا من الضمير المضاف اليه المزاج وفيه بعد الحادي عشر
المجاوزة كعن وفي اختصاصها بالسؤال خلاف فقيل
يختص به وظاهر كلام ابي حيان ان الكوفيين كلهم عليه كقوله
تعالى فاسأل به خبيرا بدليل يسألون عن انبائكم وقول علقمة
۞ فان تسألوني بالنساء فانني ۞ بصير بادواء النساء طبيب ۞
وقال وعليه ابن مالك نحو يسعى نورهم بين ايديهم
وبايمانهم تشقق السماء بالغمام والبصريون انكروا هذا المعنى
واولوا الاية والبيت على ان المعنى اسأل بسببه خبيرا وبسبب
النساء تسألوا حالين وتضمن السؤال معنى الاعتناء والاهتمام
قالوا ولو كانت بمعنى عن لجاز اطعمته بجوع وسقيته بعطش
تريد عن جوع وعن عطش قال ابن هشام رحمه الله تعالى
وفي التاويل الاول بعد لان الجر وهو المسؤول عنه
الثاني عشر الاستعانة وباء الاستعانة هي الداخلة على الة
الفعل نحو كتبت بالقلم فهي تبين ان ما بعدها معين
للفاعل في صدور الفعل في الة له وجمع ابن مالك في الالفية
كابن هشام في المغني بين السببية والاستعانة وفسر
الثانية بالداخلة على الة الفعل ومثل الاولى بنحو ظلمتم
انفسكم باتخاذكم العجل وقال الرضي السببية فرع
الاستعانة ولذا اقتصر على الاستعانة ابن مالك وحذف
السببية وعكس في التسهيل فاقتصر على السببية وقال

في

٣٤٢

شرحه
في السببية هي الداخلة على صالح الاستغناء به عن فاعل معداها
مجازا نحو فاخرج به من الثمرات رزقا لكم فلو قصد اسناد ٢٨٢
الاخراج الى الماء وقيل انزل ماء اخرج من الثمرات رزقا لكم لصح
وحسن لكنه مجاز والاول حقيقة ومنه كتبت بالقلم
وقطعت بالسكين فانه يصح ان يقال كتب القلم وقطع
السكين والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة
واثرت على ذلك التعبير بالسببية من اجل الافعال المنسوبة
الى الله تعالى فان استعمال السببية فيها يجوز واستعمال
الاستعانة فيها لا يجوز انتهى وقوله فان استعمال
السببية الخ يشعر بانه انما احترز عن اطلاق لفظ مع تحقق
معناها ولا ينبغي ان يكون مرادا لان تحقق معناها
ابلغ محذورا من مجرد الاطلاق لاستلزامها الاحتياج
والعجز المحالين في حقه تعالى بل يجب ان يريد ان المعنى
الذي دل عليه الباء سبب عادي لايجاد الفعل عنه
فمعنى الاستعانة غير متحقق في حقه تعالى وتنزه واطلاق
لفظها ممتنع لايهامه المحذور ويبقى ان الباء في نحو بسم الله
من جعلوها للاستعانة وجعلها للسببية في كلامه تعالى
لا يظهر معناه مع تقدير تعلقها بنحو ابتدئ ويتجه جعلها
للمصاحبة والملابسة التبركية وحينئذ فما جعلوه
للاستعانة لا يصح عند ابن مالك في جعله للسببية
فليتامل وقال ابو حيان ما ذهب اليه ابن مالك من ان
باء الاستعانة مندرجة في باء السببية قول انفرد به واصحابنا
فرقوا بين باء السببية وباء الاستعانة فقالوا باء السببية
هي التي تدخل على سبب الفعل نحو مات زيد بالحجر
وبالجوع وعجبت بتوفيق الله تعالى وباء الاستعانة

هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومعموله الذي هو آلة
نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم وبريت القلم بالسكين
وخصت المأبر جلي اذ لا يصح جعل القلم سببا للكتابة ولا القدوم
سببا للتجارة ولا الرجل سببا للخوض بل السبب غير هذا انتهى
ولا يخفى ان هذه التسمية امر اصطلاحي ولا حجر في الاصطلاح
فلا منع من ان يصطلح ابن مالك على اطلاق السببية بمعنى شامل
للآلية عند غيره فان اراد المعترض عليه ان الخطأ في ذلك فهو
ممنوع وان اراد انه خالف غيره فهو معترف بذلك ولا محذور
عليه فيه فليتامل الثالث عشر الغائية كالى نحو وقد احسن
بي اذ وقيل ضمن احسن معنى لطف الرابع عشر معنى الكاف
الداخلة على الاسم حيث يراد التشبيه قال ابن هشام الخضراوي
وذلك نحو لقيت بزيد الاسد ورايت به القمر اي لقيت
بلقائي اياه الاسد اي شبهه قال ابو حيان والصحيح انها
للسبب اي بسبب لقائه وبسبب رؤيته الخامس عشر التوكيد
وتجي زائدة قياسا في الخبر والاستفهام بمعنى النفي اذا دخلت على
خبر المبتدا او كان او ان ونحوها ويكون في الكلام استفهام
بهل خاصة نحو هل زيد قائم ولا يقال ازيد بقائم او نفي بليس
نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب وقيل بلا النافية
ايضا نحو لا خير بخيره بعده النار قال الرضي والاولى
انها بمعنى في ولم يسمع في النفي بان وتزاد قياسا في مفعول
علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسست
وقولهم سمعت بزيد وعلمت به اي بحاله على حذف
المضاف وتزاد قياسا ايضا في المرفوع في كل ما هو فاعل
لكفى ومنتصر فانه وفي فاعل افعل في التعجب على مذهب
سيبويه وفي المبتدا في بحسبك وتزاد شذوذا في خبر المبتدا

الموجب

الموجب نحو جزاء سيئة بمثلها عند الاخفش وتزاد سماعا بكثرة
في المفعول به نحو الق بيده ونحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة
اي لا تلقوا ايديكم اي انفسكم ونحو يرجوا بالفرج وقليلا
في خبر لكن قال
ولكن اجرا لو فعلت بهين
وهل ينكر المعروف في الناس والاجر
ومن غريب زيادتها ان تزاد في المجرور نحو قوله
فاصبحن لا يسالنه عن بما به
اصعد في علو الهوى ام تصوبا
قال ابن مالك وتزاد عوضا ومثله بقوله
ولا يواتيك فيما ناب من حدث
الا اخو ثقة فانظر بمن تثق
قال اراد من تثق به فزاد الباء قبل من عوضا وحكاه ايضا
في عن وعلى انشد اتجزع ان نفس اتاها حمامها فهلا التي
عن بين جنبيك تدفع اي فهلا عن التي بين جنبيك تدفع
فحذف عن وزادها بعد التي عوضا وقول الاخر
ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل
اي ان لم يجد من يتكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل
من عوضا وقاسه في الى وفي وفي اللام ومن فقال ويجوز
عندي ان يعامل بذلك المعاملة من واللام والى وفي
قياسا على عن وعلى والباء فيقال عرفت ممن عجبت ولمن
قلت والى من اويت وفيمن رغبت والاصل عرفت
من عجبت منه ومن قلت له ومن اويت اليه ومن
رغبت فيه فحذف ما بعد من وزيد ما قبلها
عوضا ورد ابو حيان العوض بانواعه فقال في الابيات
المستشهد بها لا يتعين فيها التاويل المذكور لاحتمال
ان يكون الكلام تم عند قوله فانظر اي فانظر لنفسك

ولما تقدم انه لا يؤتى به الا موثقة استدرك على نفسه فاستفهم
على سبيل الانكار على نفسه حيث قرر وجود اخي ثقة فقال
بمن تثق اي لا احد يوثق به فالباقي بمن متعلقة بيثق وكذا
البيت الاخر يحتمل تمام الكلام عند قوله ان لم يجد يوما اي اذا لم
يجد ما ينتفعن به اعتمل بنفسه ثم قال على من يتكل ومن
استفهامية اي لا احد يتكل عليه فعلى متعلقة بيتكل ولم يؤول
البيت الثاني وقال في المغني هذا الذي اجازه فيهما سالم من تثبيت
الاصل الذي يقاس عليه الا ترى الى ما ذكرناه من التاويل
فيما استدل به ولو كانت لا تحتمل التاويل لكانت من الشذوذ
والندور والبعد من الاصول بحيث لا يقاس عليهما ولا
يلتفت اليهما قال وقد نص سيبويه على ان عن وعلى لا يزادان
لا عوضا ولا غير عوض **والكاف**
اي سماها قال الرضي ودليل حرفيته وقوعه صلة
في نحو جاء الذي كزيد فهو مثل الذي في الدار فان قيل
لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتدا المحذوف الذي
هو كزيد اي مثل زيد قلت وقد تقدم في باب الموصولات
ان حذف المبتدا في صلة غير اي اذا لم تطل في غاية القلة
كما قرئ في الشاذ تماما على الذي احسن واستعمال نحو الذي
كزيد شائع كثير ويتعين اسميتها اذا انجرت بحرف كما في قوله

بيضحكن عن كالبرد المنهم

واذا ارتفعت كما في **قوله**

اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط
كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة اما الاخفش
فيجوز ذلك من غير ضرورة وتبعه الجزولي والمحقق والمغاربة

مكان

مكان الاول **التشبيه** اي مشابهة ومشاركة شيء مع مدخولها
في شيء نحو زيد كالاسد الثاني **التعليل** اثبته قوم قال
ابن هشام وهو الحق سواء جردت نحو ويكانه لا يفلح الكافرون
اي اعجب انه لا يفلح او وصلت بما المصدرية نحو واذكروه كما هداكم
اي لهدايته اياكم وعبارة التسهيل ان مجيئها للتعليل قليل
لكن قال في شرح الكافية ودلالتها على التعليل كثيرة والاكثرون
نفوا التعليل الثالث **الاستعلاء** اثبته الكوفية والاخفش
حكوا ان بعضهم قيل له كيف اصبحت فقال كخير اي على خير
وكن كما انت اي على ما انت عليه وغيرهم قال هو التشبيه
على حذف مضاف اي كصاحب خير وعلى ان ما موصولة
اي كالذي هو انت والاستعلاء قليل كما اشار اليه في التسهيل
وقد تزاد ان امن اللبس انتهى قال ابن عقيل وجعل منه ليس
كمثله شيء وقيل الزائد مثل وقيل مثل بمعنى الصفة فلا زيادة
وقد ترد الكاف خالية عن معنى التشبيه حكى الفراء انه قيل لبعض
العرب كيف تصنعون الاقط فقال كهين اي هينا انتهى وانظر هل
يشترط اشتراط امن اللبس التمثيل بالاية مع هذه الاحتمالات
فيها الا ان يقال الاحتمالات واحدا ويقال اذا صح ارادة كل
لم يجز الاحتمال وقال الرضي وتكون ايضا زائدة اذا لم تلتبس
بالاصلية ويحكم بزيادتها عند دخولها على مثل نحو ليس كمثله
شيء او دخول مثل عليه كقوله فاصبحوا مثل كعصف ماكول
اذ الغرض انه لا يشبه بالمشبه فلا بد من زيادة احدى
اداتي التشبيه وزيادة ما هو على حرف اولى ولا سيما
اذا كان من قسم الحروف في الاغلب والحكم بزيادة الحروف
اولى واما اذا اجتمع الكافان نحو قوله وصاليات
ككما يؤثفين فاما ان يكون من باب التوكيد فيهما اما

اسمان او حرفان كقوله والا لاثم ابداد واما ان تكون
احداهما زائدة فتكون تلك الزائدة حرفا اذ زيادة
الحرف اولى فيكون اما الاولى فهو كقوله كمثله شي واما
الثانية فهو كقوله مثل كعصف قلت لا يمتنع منع الاسم
عن الجر للضرورة وان كان لازما للاضافة لان عمله
الجر ليس بالاضافة ويجوز ان يكون مثل مضافا الى مقدر
يدل عليه كعصف الظاهر كما قلنا في باتيم تيم عدي
فعلى هذا لا تكون الكاف زائدة وكانه قال مثل عصف كعصف
والكاف لا تدخل المضمر خلافا للمبرد اذ لو دخل لادى الى اجتماع
الكافين اذا اتصلت بالمخاطب فيطرد المنع في الكل وقد
دخل في الشعر على المنصوب المنفصل قال فاجمل واحسن
في اسيرك انه ضعيف ولم يا كاياك اسر وهو من باب
اقامة بعض الضماير مقام بعض وعلى المجرور ايضا قال
فلا ارى بعلا وحاملا • كه ولا كهن الا حاظلا ••
وقال وام اوعال كها او اقربا وقد تدخل في السعة
على المرفوع نحو انا كانت ونحن مع ما الكافة بعد الكاف
فيكون لها ثلاثة معان احدها تشبيه مضمون جملة
بمضمون اخرى كما كانت قبل الكف لتشبيه المفرد بالمفرد
قال تعالى اجعل لنا الها كما لهم الهة فلا تقتضي الكاف
ما تتعلق به لان الجار انما كان يطلب ذلك لكون
المجرور مفعولا وذلك لان الجار انما كان يطلب ذلك
لكون المجرور مفعولا وذلك لان حروف الجر موضوعة
كما ذكرنا لان تفضي بالفعل القاصر عن المفعول به
اليه والمفعول به لا بد له من فعل او معناه فاذا لم
يجر فلا مفعول هناك حتى تطلب فعلا او معنى
كن كما انت في المستقبل كما انت كاني الآن فانت مبتدا
محذوف

محذوف الخبر فانت تشبه الكون المطلوب منه بالكون
الحاصل له الان ومنه قوله عليه الصلاة والسلام كما تكونون
يولى عليكم شبه التولية عليهم المنكر وهذا بكونهم المكروه اي
كحالهم المكروهة وثانيها ان تكون بمعنى لعل حكى سيبويه عن
العرب انتظرني كما اتيك اي لعلما اتيك قال رؤبة لا تشتم
كما لا تشتم فتكون قد تغير معنى الكلمة بالتركيب وذلك كما يجي
لما بمعنى ربما قال • وانا لمما اضرب الكبش ضربة على راسه يلقي
اللسان من الفم •• اي ربما وتقول اني لما افعل
اي ربما وقال بعضهم اذ ما يجي ايضا ربما نحو اني مما
افعل وثالثها ان تكون بمعنى قران الفعلان في الوجود
نحو ادخل كما يسلم الامام وكما قام زيد قعد عمرو وجوز الكوفية
نصب المضارع بعد كما بمعنى كيما على ان يكون اصله كيما فحذف
الياء تخفيفا وللمبرد فجوزا الرفع ولم يثبت البصرية لافادة
كما للتعليل ولا نصب الفعل بعده واستحسن المبرد القولين
وانشد الكوفية
لا تظلموا الناس كما لا تظلموا
والبصرية يشد ونه على الافراد نحو لا تظلم الناس كما لم تظلم
اي العلا وقد تكون ما بعد الكاف مصدرية
ايضا نحو كما تدين تدان وافعل كما تفعل ويجوز ان يكون
القسم الاول اعني كن كما انت وكما تكونون يولى عليكم
من هذا النوع كما يجوز ان يكون هذا النوع من القسم الاول
اي يكون ما كافة واما ما التي بعد رب فمن قال
ان رب حرف فهي تكفها عن العمل فلا تطلب متعلقا
كما ذكرنا في كما وتهيئ رب لتقليل النسبة التي في الجملة
الواقعة بعدها ومن قال انها اسم فهي كافة له ايضا

عن طلب المضاف اليه واما التي بعد قل وكثر وطال اما كافة
للافعال عن طلب الفاعل واما مصدرية والمصدر فاعل
الفعل وقال بعضهم هي في قوله
صددت فاطولت الصدود وقلما
وصال على طول الصدود يدوم
زائدة ووصال فاعل انتهى قلما وهي عند سيبويه كافة
ووصال مبتدا انتهى ما اردناه منه وما قاله الفقا تكون
للمبادرة اذا اتصلت بما نحو صل كما يدخل الوقت وسلم
كما تدخل قاله السيرافي وابن الخباز في النهاية قال ابن هشام
وهو غريب جدا **واللام** اي مسماها قال الرضي لام الجر
مكسورة مع غير الضمير مفتوحة معه وكسرها ايضا معه
لغة خزاعة وربما فتحت قبل الظاهر نحو لنعلم بفتح الميم
ونقل فتحها مع جميع المظهرات اعلم ان كل كلمة على حرف واحد
كالواو والفاء ولام الابتداء فحقها الفتح لثقل الضمة والكسرة
على الكلمة التي هي في غاية الخفة لكونها على حرف واحد وانما
كسرت باء الجر ولامه لموافقة معمولها ولم تكسر كاف التشبيه
لانها تكون اسما ايضا فجرها اذن ليس بالاصالة بل للقيام
في مقام الحرف عند من قال ان المضاف هو الجار وانما
ابقي لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها الحاقا لها بسائر
اللامات كلام الابتدا او لام القسم جواب لو وغير ذلك
وانما خص لام المضمر بذلك لانها لا تلتبس اذن بغيرها
من اللامات اذ المضمر المجرور غير المرفوع ولو فتحت
في غير المضمر لالتبست بلام الابتدا والفرق بالاعراب
لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيا او موقوفا عليه
انتهى واما قراءة بعضهم الحمد لله بضم اللام فالضمة

عارضة

عارضة للاتباع وقال السيوطي والاشهر كسرها مع كل ظاهر
الا مع المستغاث كما سبق والا مع المضمر غير الياء فالاشهر فتحها
ومقابل الاشهر ان بعض العرب يفتحها مع الظاهر مطلقا
فيقول لزيد وبعضهم اذا دخلت على الفعل وقرئ وما كان
ليعذبهم وخزاعة تكسرها مع المضمر ولها احد وعشرون
معنى الاول انتهاء الغاية بان ربك اوحى لها كل يجري لاجل
مسمى سمع الله لمن حمده اي استمع اليه والمراد بالغاية المسافة
اطلاقا لاسم الجزء الذي هو النهاية على الكل اذ لا معنى لانتهاء النهاية
الثاني الملك نحو لله ما في السموات وما في الارض ونحو المال
لزيد وعلامته صحة وضع ملك موضعه اذ يصح ملك الله
ما في السموات وما في الارض وملك زيد المال الثالث
شبه الملك نحو ان له ابا وان كان له اخوة الجنة للمؤمنين
السرج للفرس وهذا الشعر لفلان ويعبر عنهما بلام الاختصاص
والاستحقاق وبعضهم فرق بينهما بان التي للاستحقاق هي
الواقعة بين ذات ومعنى نحو الحمد لله ويل للمطففين ولهم
في الدنيا خزي ومنها للكافرين النار اي عذابها والتي
للاختصاص بخلاف ذلك وقد يعبر عن الثلاث بلام
الاختصاص قال ابن هشام ويستغنى بلام الاختصاص عن
ذكر الملك والاستحقاق وتمثيله بالامثلة المذكورة ويرجحه
ان فيه تقليلا للاشتراك وفرق بعضهم بين الاستحقاق
والاختصاص بان الاول اخص اذ هو ما شهدت به العادة
وقد يختص الشيء بالشيء من غير شهادة عادة اذ ليس من لازم
المنبر ان يكون له ولذا قال العلامة وفائدة الاختصاص
اما بالملكية نحو المال لزيد او بغيرها نحو الرجل للفرس
والجنة للمؤمن والابن لزيد والتي تسمى لام العاقبة

زار للجهنم ولدوا للموت فرع لام الاختصاص كان خلقهم
كان لجهنم وولادتهم للموت وكذا التي للعلة للتعليل نحو جئتك
للسمن وللضرب اذ المجيء مختص بذلك واللام المقوية للعامل
الضعيف بتأخره عن معموله ولكونه اسم فاعل وبكونه مقدرا
اللام الاختصاص انتهى باختصار لبعض الامثلة الرابع
التمليك نحو وهبت لزيد دينارا الخامس التعدية نحو ما
اضرب زيدا لعمرو وكذا في الاوضح وما ذكره جار على مذهب
البصريين وذلك ان افعل التعجب عندهم انما يصاغ
من الفعل اللازم ولذلك يعدل نقله من فعل المفتوح
العين وفعل المكسورها الى فعل المضموم العين قالوا
لان المتعجب منه فاعل فوجب ان يكون فعله غير متعد
فنحو ما اضرب زيدا لعمرو منقول من فعل مفتوح العين الى
فعل بضمها ثم عدي والحالة هذه الى المنصوب الاول
وباللام الى المنصوب الثاني ولو كان باقيا على تعديه
لقيل ما اضرب زيدا عمرا لانه متعد الى واحد بنفسه والاخر
لهمزة التعدية وقال الكوفيون تقدير لزوم الفعل
ونقله الى فعل بالضم تحكم لا دليل عليه وما تمسكتم به
من التعدية بالهمزة فليس كما ذهبتم اليه لان الهمزة في هذا
البنا ليست للتعدية وانما هي للدلالة على معنى التعجب
كالف فاعل وميم مفعول وواوه وتا الافتعال
والمطاوعة ونحوها من الزوائد التي تلحق الفعل
الثلاثي لبيان مخالفته من الزيادة على مجرده لا للتعدية
الفعل والذي يدل على هذا ان الفعل الذي يتعدى بالهمزة
يجوز ان يعدى بحرف الجر والتضعيف نحو جلست
به واجلسته وقمت به واقمته ونظائره وهنا لا يقوم

شبه التمليك نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا السادس التعدية صح

مقام

مقام الهمزة غيرها فعلم انها ليست للتعدية وايضا فانها
تجامع باء التعدية نحو اكرم به واحسن به ولا يجمع على
الفعل معديان واما قولكم انه عدي باللام في المثال
المذكور فالاتيان باللام فيه ليس لما ذكرتم من لزوم الفعل
وانما اتي بها تقوية له لما ضعف بمنعه من التصرف
والزامه طريقة واحدة خرج بها عن سنن الافعال فضعف
عن اقتضائه وعمله فقوي باللام كما يقوى بها عند تقدم
معموله عليه وعند فرعيته ورجح بعضهم هذا المذهب
ومثل لذلك ابن مالك في شرح الكافية وابنه والمرادي
والمكودي في شرح الالفية وغيرهم بقوله تعالى فهب
لي من لدنك وليا قلت ولم يذكر ابن مالك في التسهيل
هذا المعنى ولا في شرحه بل ذكر في شرحه ان اللام في الاية
لشبه التمليك وقال ابن هشام في المغني والاولى عندي
ان يمثل للتعدية بنحو ما اضرب زيدا لعمرو وما احبه لبكر
وقال الرضي والشاطبي لم يذكر احد من المتقدمين هذا
المعنى للام فيما اعلم ايضا فالتعدية ليست من المعاني التي
وضعت الحروف لها وانما ذلك امر لفظي مقصوده
ايصال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه الى الاسم
فيتعدى اليه بواسطته وهذا القصد يشترك فيه
جميع الحروف لانها وضعت لتوصل الافعال الى الاسما
قال شيخنا وقد يجاب بان هذا هو مقصود ابن مالك
بقوله للتعدية تنبيه على انها قد يقصد بها مجرد التعدية
السابع التعليل نحو لتحكم بين الناس واذ اخذ الله ميثاق
النبيين لما اتيتكم من كتاب وحكمة في قراءة حمزة
بكسر اللام وانه لحب الخير لشديد لايلاف قريش وقوله

وإني لتعروني لذكراك هزة

الثامن الزائدة بين متضايفين نحو لا أبا لزيد ولا أخا
لعمرو ولا غلام له ويا بؤس للحرب والأصح أن الجر بتلك
بها لا بالمضاف لأنها أقرب في الفعل المتعدي ومفعوله
كقوله تعالى ردف لكم أي ردفكم لأن ردف يتعدى
بنفسه وقول الشاعر

وملكت ما بين العراق ويثرب ۞ ملكا أجار لمسلم ومعاهد

وقد تزاد للتقوية عامل ضعف بالتأخير نحو للرؤيا تعبرون
للذين هم لربهم يرهبون أو بكونه فرعا على غيره
في العمل نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد نزاعة للشوى
قال ابن مالك في شرح الكافية ولا يفعل ذلك بمتعد
إلى اثنين لأنه إن زيدت في مفعوليه لزم تعدية فعل واحد إلى مفعولين
بحرف واحد ولا نظير له أو في أحدهما لزم الترجيح بلا
مرجح وإيهام غير المقصود ووافقه أبو حيان قال ابن هشام
والأخير ممنوع لأنه إذا تقدم أحدهما دون الآخر وزيدت
اللام في المتقدم لم يلزم ذلك وقد قال الفارسي في قوله
تعالى ولكل وجهة هو موليها بإضافة كل إنه من هذا
والمعنى الله مول كل ذي وجهة وجهته وقالوا في قوله
هذا سراقة للقرآن يدرسه إن الهاء مفعول مطلق لا ضمير
القرآن وقد دخلت في أحد المفعولين المتقدم بل دخلت
في أحد المتأخرين في قول ليلى أحجاج لا تعطي العصاة
مناهم ولا الله يعطي العصاة مناها قال ولكنه
شاذ لقوة العامل انتهى التاسع النسب نحو لزيد عم هو لعمرو
خال العاشر القسم نحو لله لا يؤخر الأجل كذا في التوضيح
وظاهره أنها في المثال المذكور للقسم المجرد عن التعجب

ولم

ولم يذكره في المغني وذكر فيه كونها للقسم والتعجب
معا قال وتختص باسم الله تعالى كقوله لله يبقى على الأيام
ذو حيد ثم كونها للتعجب المجرد عن القسم قال وتستعمل في النداء
كقولهم يا للماء ويا للعشب إذا تعجبوا من كثرتهما وقوله فيا لك
من ليل كأن نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقولهم
يا لك رجلا عالما وفي غيره كقولهم لله دره فارسا ولله أنت
وقوله شباب وشيب وافتقار وثروة فلله هذا الدهر
كيف ترددا انتهى وذكر الشربيني أيضا أن قولهم لله دره فارسا
للقسم والتعجب معا ولم يذكر ابن مالك في التسهيل ولا في
الخلاصة كونها للقسم وذكر كونها للتعجب في التسهيل الحادي
عشر التعجب المجرد عن القسم وتقدم ما يتعلق به الثاني
عشر الصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المآل نحو قوله
تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا
ونحو لدوا للموت وابنوا للخراب ونظيره قوله فللموت
تغذو الوالدات سخالها كما لخراب الدور تبنى المساكن
وفيه إقامة الظاهر مقام المضمر إذ الأصل كان تبنى
المساكن لخرابها الثالث عشر التبليغ وهي الجارة في الاسم
السامع لقول أو ما في معناه نحو قلت له وأذنت له وفسرت
له واحتمل البدر بن مالك نحو قلت له بشأنه التعدية
الرابع عشر التبيين وهي أقسام ما تبين المفعول
من الفاعل بأن تقع بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل من حب
أو بغض تقول ما أحبني وما أبغضني فإن قلت لفلان
فأنت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما وإن
قلت إلى فلان فالأمر بالعكس ذكره ابن مالك قال
ابن هشام ولكن ذلك أيضا في معنى إلى وما بين قلت

قد ذكر في التفصيل وعبارته ومنها بمعنى حروف الجر
الى الانتهاء مطلقا وللمصاحبة وللتبيين انتهى المقصود منه
فاعلية غير ملتبسة بمفعولية وما بين مفعولية غير ملتبسة
بفاعلية ومجرور كل منهما اما غير معلوم مما قبلها او معلوم
ولكن استؤنف بيانه تقوية للبيان وتوكيدا له واللام
في ذلك كله متعلقة بمحذوف فالاول نحو تبا لزيد وويحا له
والثاني نحو سقيا له وجدعا له **الخامس عشر** موافقة
على في الاستعلاء الحقيقي نحو ويخرون للاذقان وقوله
للجبين وقوله فخر صريعا لليدين وللفم والمجازي نحو وان
اساتم فلها واشترطي لهم الولاء وانكره النحاس **السادس عشر**
موافقة بعد نحو اقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل
اي بعد صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته **السابع عشر**
موافقة عند كتبته لخمس خلون قال ابن جني ومنه قراءة الجحدري
بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم **الثامن**
عشر موافقة في نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة
لا يجليها لوقتها الا هو وقولهم مضى لسبيله **التاسع**
عشر موافقة من كقول جرير لنا الفضل في الدنيا وانفك
راغم ونحن لكم يوم القيامة افضل وقولك سمعت
له صراخا المتمم **عشرين** موافقة عن نحو القول وقال الذين
كفروا للذين امنوا لو كان خيرا الاية اي عنهم وليس المعنى
انهم خاطبوا المؤمنين والا لقيل ما سبقتمونا اليه قال
ابن الصائغ وفيه نظر لجواز ان يكون من باب الحكاية وجعلها
ابن مالك وغيره للتعليل وقوم للتبليغ ومن ذلك ولا
اقول للذين تزدري اعينكم لن يؤتيهم الله خيرا الله اعلم
بما في انفسهم وقالت اخراهم لاولاهم ربنا هؤلاء اضلونا

وقوله

وقوله

كضرائر الحسناء قلن لوجهها
حسدا وبغضا انه لذميم

الحادي والعشرون موافقة مع كقوله

فلما تفرقنا كاني ومالكا
لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

ومما يخفض **حروف القسم** بفتح السين
اي اليمين ولاختصاص القسم باحكام وفروع افرد الباء
مع حروفه **وهي** اي حروف القسم المشهورة اي مجموعها
ثلاثة فالخبر مجموع الواو والباء والتاء فلا يشكل
الحمل لان الخبر متعدد صورة لا حقيقة ووجهه اعتبار
تقدم العطف على ربط الخبر بالمبتدا وفيه بحث دقيق
يدركه فهم ابقى **الواو** اي جنسها وبدا بها لانها اكثر استعمالا
وان كانت الباء اصل احرفه لانها للالصاق اختصت
بامور كما سياتي قال الرضي اعلم ان واو القسم لها ثلاثة
شروط احدها حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله
وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها
اي الباء والثاني انها لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال
والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني والثالث انها
لا تدخل على المضمر فلا يقال وك كما يقال
بك واختصاصها بالحكمين الاخيرين لكونها فرع
الباء وبدلا وانما حكم بانها بدلها لان اصلها الالصاق
فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها
لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين
ومعنويا الا ترى ان في واو العطف وواو الصرف

معنى الجمعية القرينة من معنى الالصاق والتا بدل من الواو
كما في وارث وتراث ووكاله وتكله فلذا قصرت
عن الواو فلم تدخل الا على لفظة الله ومنها الخصائص
كانت في الواو وحكى الاخفش ترب وترب الكعبة
وهو شاذ وعلم من كلام الرضي ان معنى حروف
القسم الالصاق فكان القسم لصق بالمقسم به لصوق
الدابة بالرجل قال الرضي واذا تكررت الواو بعد واو القسم
نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى فمذهب سيبويه
والخليل ان المتكررة واو العطف وقال بعضهم
هي واو القسم والاول اقوى وذلك انها لو كانت
للقسم لكانت بدلا من الباء ولم تفد العطف وربط
المقسم به الثاني وما بعده بالاول بل يكون التقدير
اقسم بالليل اقسم بالنهار اقسم بما خلق فهذه ثلاثة
ايمان كل واحد منها مستقل وكل قسم لا بد له
من جواب فيطلب ثلاثة اجوبة فان قلنا
حذف جوابان استغنا بما بقي فالحذف خلاف
الاصل وان جعلنا الواحد جوابا للمجموع مع ان
كل واحد منها للاستقلال يطلب جوابا مستقلا
فهي ايضا خلاف الاصل فلم يبق الا ان نقول
المقسم شيء واحد والمقسم به ثلاثة والقسم هو الطالب
للجواب لا المقسم به فيكون جواب واحد فكانه
قال اقسم بالليل والنهار وما خلق ان سعيكم
لشتى اي اقسم بهذه الثلاثة ان الامر كذلك وايضا
فانك تقول متصرحا بالعطف بالله لافعلن وحياتك
لافعلن ولا تقول اقسم بالله اقسم بالنبي صلى الله عليه وسلم

لافعلن

لافعلن والحمل على ما ثبت في كلامهم اولى واعترض على كونه
واو العطف على عاملين لان النهار اذن يكون معطوفا
على الليل واذا تجلى يكون معطوفا على اذا يغشى والعاطف
واحد اجاب جار الله بان الواو كانها عوض عن حرف
القسم وفعله معا والجار لذلك لانه لكثرة ما استعمل
في القسم لم يستعمل الفعل معه فصار كالمتحد مع الفعل
كانه عوض من الفعل ايضا كما انه عوض من الحرف فقوله
والنهار كانه عطف على عامل واحد هو الواو قال
المصنف يعني ابن الحاجب فيلزم على هذا ان لا يجيز
اقسم بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وقد جاز قوله
تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس
فقوله تعالى والليل وان لم يكن قبله معمولان الا انه
لكون الواو فيه قائما مقام اقسم والناصب كانه يجر
وينصب وهو الجار وقال المصنف يعني ابن الحاجب
انما جاز هذا لانه مثل ان في الدار زيدا والحجرة عمرا
كما هو مقرر في باب العطف وعلى ما قدمنا في باب
الظروف المبنية ان التقدير وعظمة الليل
اذا يغشى فالعامل في الليل في الحقيقة هو العظمة
المقدرة وكذا في اذا يغشى فيكون الواو قائما
مقام العظمة وهو عامل واحد فيكون التقدير
بعظمة الليل وقت عسعسته فالعامل في المجرور
والمنصوب شيء واحد انتهى **والبا** اي جميعها وهي
اصل احرف القسم ولكونها الاصل اختص بها القسم
على طلب والاستعطاف فلا يقسم فيهما بغيرها نحو بالله
اخبرني وبالله هل قام قائم اي اسألك بالله مستحلفا

وجاز اظهار فعل القسم معها نحو واقسموا بالله جهد
ايمانهم كما يجوز اضماره نحو فبعزتك لاغوينهم بخلاف
غيرها وجاز حذفها الا غيرها من احرفه فينتصب
تاليها باضمار فعل القسم ابن خروف ويرتفع على الابتدا
والخبر محذوف وروي بهما قوله

فقلت يمين الله ابرح قاعدا

ولا يجر خلافا لمن جوز الجر بالحرف المحذوف وهم
الكوفيون وبعض البصريين ومنع النصب الا في حرفين
قضا الله وكعبة الله وهو بعض ائمة الكوفية قال
لان فعل القسم لا يعمل ظاهرا الا بحرف فكيف يكون مضمرا
اقوى منه مظهرا واجيب بانساعهم في هذا الباب
كثيرا اما الحرفان المذكوران فيجوز نصبهما وانشد

لا كعبة الله ما هجرتكم الا وفي القلب منكم ارب

فان كان القسم بالله وعوض عن البا المحذوف ها
محذوفة الالف لالتقا الساكنين وثانية لان
الثاني مشدد منزل منزلة دابة مع وصل الف
وقطعها نحو الله ها الله ها الله ها الله او عوض همزة
ممدودة مفتوحة نحو الله لا فعلن قال ابو حيان
واصحابنا يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام
وليس استفهاما حقيقة وقال الرضي بل هو استفهام
حقيقي وقد يكون انكارا ولم يعوض ولكن قطع
الف نحو الله لافعلن جر ونقل الجر بدون التعويض
حكم سيبويه لافعلن وحكى غيره كلا الله لا خرجن
وانشدوا الا رب

من نفحته الله ناصح

وانما

وانما جاز في هذا اللفظ فقط لان استعماله من المقسم اكثر
من غيره ولهذا لحقه انواع من التعبير فقالوا قوله لا افعل
وقوله لا افعل وهل الجر حال التعويض بالعوض من الهمزة
او ها او بالحرف المحذوف خلاف فالاخفش وجماعة من
المحققين على الاول وقال له في شرح الكافية وهو قوى لانه
شبيه بتعويض الواو من البا والتا من الواو ولا خلاف
في كون الجر بهما فكذا ينبغي في ها والهمزة وصحح في التسهيل
الثاني وان كان لا يلفظ به كما كان النصب بعد الفا
والواو واو فكي ولام بان المحذوف وان كانت
لازمة الحذف وعزاه في البسيط ان الكوفيين
ومقتضى كلام شرح الكافية تضعيفه ولم يصرح
ابو حيان بترجيح واحد من القولين فان عرض غير
لفظ الله شيا مما ذكر نصب وجوبا نحو العزيز لا افعلن
وفي شرح الحاجبية للرضي واذا حذف حرف القسم الاصلي
اي البا فان لم يبتدل منها فالمختار النصب بفعل
القسم ويختص لفظة الله بجواز الجر مع حذف الجار
بلا عوض والكوفيون يجوزون الجر في كل ما حذف
منه الجار من المقسم به وان كان بلا عوض نحو الكعبة
لا فعلن المصحف لا فعلن او يختص لفظ الله بتعويض
ها او همزة الاستفهام من الجار وكذا التعويض من الجار
فيما قطع همزة الله في الدرج فكانه حذفت للدرج
ثم ردت عوضا من الحرف وجاز الله جعل هذه
الاحرف بدلا من الواو ولعل ذلك لاختصاصهما
بلفظة الله كالتا فاذا اجيب بها التنبيه بدلا
فلابد ان يجي بلفظة ذا بعد المقسم به نحو لاها الله

ذا اي ها الله ذا والظاهر ان حرف التنبيه من تمام اسم الاشارة
كما ياتي في حروف التنبيه فقدم على لفظ المقسم به عند حذف
الحرف ليكون عوضا منها واذا دخلت ها على الله ففيه اربعة
اوجه اكثرها اثبات الف ها وحذف همزة الوصل من الله
فيلتقي ساكنان الف ها واللام الاولى من الله وكان القياس حذف
الالف لان مثل ذلك انما يغتفر في كلمة كالضالين اما في كلمتين
فالواجب الحذف نحو ذا الله وبا الله الا انه لم يحذف في الاغلب
ههنا ليكون كالتنبيه على كون الف ها من تمام ذا فان ها
الله ذا بحذف الف ها ربما يتوهم ان ها عوض عن همزة الله
في القلة والكثرة الثانية حذف الف ها لك كهرقت في ارقت
وهياك في اياك والثانية وهي المتوسطة في القلة والكثرة
ها الله ذا بحذف الف ها للساكنين كما في ذا الله وبا الله
والثالثة وهي دون الثانية في الكثرة اثبات الفها
وقطع همزة الله مع كونها في الدرج تنبيها ان حق ها ان
تكون مع ذا بعد الله فكان الهمزة لم تقع في الدرج والرابعة
حكاها ابو علي وهي اقل الجميع ها الله بحذف همزة الوصل
وفتح الف ها للساكنين بعد قلبها الفا كما في الضالين
وذا بعد قال الخليل ذا من جملة جواب القسم وهو خبر لمبتدا
محذوف اي الامر ذا او فاعل اي ليكونن ذا والجواب
الذي ياتي بعده نفيا او اثباتا نحو ها الله ذا لافعلن
او لا افعل بدل من الاول ولا يقتصر عليه فلا يقال ها الله
ذا اخوك اي لانا اخوك ونحوه وقال الاخفش ذا من تمام
القسم اما صفة لله اي الله الحاضر الناظر او مبتدا محذوف
الخبر اي ذا قسمي فبعد هذا لابد ان يجي الجواب او يحذف
مع القرينة واما همزة الاستفهام فاما ان تكون للانكار

كقول

كقول الحجاج في الحسن البصري الله لقوم عبيد من العبيد
يقولون كذا وكذا او للاستفهام كما قال صلى الله عليه وسلم
لعبد الله ابن مسعود رضي الله عنه لما قال هذا راس ابي
جهل آلله الذي لا اله غيره فاذا دخلت همزة الاستفهام
على الله فاما ان تبدل الثانية الفا صريحة وهو الاكثر
او تسهل كما هو القياس في الرجل ولا تحذف للبس ولا تبقى
للاستثقال واما قطع همزة الله فهو فيما كان مخصوصا
وذلك اذا كان قبله فا فقبلها همزة الاستفهام تقول
للمخصص هل بعت دارك فتقول فالله لقد كان كذا او همزة
الاستفهام لتثبت عوضا من حرف القسم ههنا للفصل
بينهما وبين الله بها العطف وعند الاخفش الفا في
فالله زائدة وقيل كون هذه الثلاثة ابدا لا تستعمل
فيما الحذف في القسم ولزوم الجر معها دون النصب مع ان
النصب بلا عوض اكثر كما تقدم سبقناه مع طوله لفنا سنته
وكثرة فوائده وحسن شرحه لهذه المسالة والتا اي مسماها
وتختص بالله نحو تالله تفتؤا فلا تجر غيره لا ظاهرا ولا
مضمرا الا شاذا وسمعت في الرحمن ورب الكعبة وربي وحياتك
سمع تالرحمن وترب الكعبة وتربي وتحياتك قال ابن
هشام في تعليقه حروف الجر عشرون ثلاثة لا تجر الا
في الاستثناء وهي حاشا وخلا وعدا وثلاثة لا تجر الا شذوذا
وهي لعل وكي ومتى وسبعة تجر الظاهر والمضمر وهي من والى
وعن وعلى وفي والبا واللام والسبعة الباقية
لا تجر الا الظاهر وهي تنقسم الى اربعة اقسام الاول
قسم لا تجر الا الزمان وهو مذ ومنذ وقسم لا تجر الا النكرات
وهو رب وقسم لا تجر الا لفظ الجلالة ورب وهو التا

وقسم لا يجر كل ظاهر وهو الثاني في اثنتي وقال ابن الخباز حروف الجر ثلاثة اقسام
قسم يلزم الحرفية وهو من والى وفي وحتى ورب واللام والواو
والبا والتا وقسم لا يكون فعلا اسما وحرفا وهو على وعن والكاف
ومذ ومنذ وقسم يكون فعلا وحرفا وهو حاشا وعدا وخلا
قال ولولا وكي من القسم الاول فوضع من القسم الثاني وحكي عن
ابي الحسن انه قال لله اذا اجريت حرف جر اثنتي وقال ابن عصفور
في شرح الجمل حروف الجر ينقسم اربعة اقسام قسم لا يستعمل الا حرفا
وقسم يستعمل حرفا واسما وهو من ومنذ وكاف التشبيه
وقسم يستعمل حرفا وفعلا وهو حاشا وخلا وقسم يستعمل
حرفا واسما وفعلا وهو على انتهى ومن استعمال على فعلا
قوله تعالى ان فرعون علا في الارض تعلوا علا بناولعلوا
وعلا يعلا علا قال ابن خالويه واذا استعملت على اسما كانت
بمعنى فوق واذا استعملت اسما كانت بمعنى جانب وعبارة
التوضيح والثاني والثالث اي مما هو مشترك بين الحرفية
والاسمية عن وعلى وذلك اذا دخلت عليهما من انتهى
وقضيتها تقييد الاسمية بدخول من وفي تعاليق ابن هشام
عبارة الالفية تقتضي ان اسميتهما لا تنفك بحالة دخول
من عليهما لانه جعل ذلك شاهدا عليها لا ضابطا لها والامر
كذلك فاذا قلت زيد على السطح ونزت عن البلد احتملا الاسمية
والحرفية واذا دخلت على من تعينت الاسمية وكثير يغلط
في هذا انتهى ومن ترد فعل امر من مان يمين وترد في اسما
بمعنى الفم بجرورا وفعل امر للمخاطبة من وفي وترد الى اسما
بمعنى النعمة وجمعه الالا واللام ترد فعل امر للمخاطب من ولي
يلي وترد متى اسما بمعنى وسط واسم استفهام عن الزمان
وترد كي اسما مختصرا من كيف كما قيل في سوف سو كقوله

كي

كي تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجا تضطرم وترد
الكاف اسما ضمير المخاطب واما كاف التشبيه فلا ترد الا اسما
بمعنى مثل كما تقدم ومن ورود الكاف ضمير المخاطب قوله

«ويح من لام عاشقا في هواه»

ان لومك المحب كالاغراء وتوجيه اعرابه انه رفع الاغرا لانه
خبر ان والكاف ضمير المخاطب متصلة بالمحب والالف واللام
في المحب بمعنى الذي احب والتقدير ان لوم الذي احبك
الاغرا وموضع الكاف نصب لانه مفعول المحب ومن مجي اللام
فعل امر قول الاخر

«الا علنا بالسيوف المرهفات»

وذلك لانه بدل من الولاية لانه امر من ولي يلي وخالد
مفعوله والناب الجمل المسن الكبير واضافه الى نفسه وحذف
اليا لالتقا الساكنين والسيوف فاعل علن والمرهفات
صفتها والتقدير علني نابي اي جملي السيوف المرهفات ومجي
من فعل امر قول الاخر من سعيد بن دعلج بابن هند يبح نزكيه
ومن مسعودا وذلك لان من في الموضعين فعل امر من
عين وهو الكذب وسعيد مفعول من الاول ومسعود مفعول
من الثاني ويبح مجزوم في جواب الطلب اي ان تكن به يبح
كما تقول اضرب زيدا يكرمك **وما يخفض بواو رب**
اي بسماها كقوله وليل كموج البحر وما ذكره من ان الجر بواو رب
قاله المبرد والكوفيون قالوا ولا ينكر ان يكون للحرف الواحد
معان ويدل لذلك مجيئها في اول القصايد كقول رؤبة
وقاتم الاعماق خاوي المخترق فليست للعطف وردها
لو كانت بمنزلة رب وليست عاطفة لدخول عليها واو
العطف كما تدخل على رب ولا يقال كرهوا اتفاق اللفظين

لانهم ادخلوها على واو القسم واما الابتدا بها في القصايد فلامكان
عطفه على ما في خاطره مما يناسب ما عليه بدليل قول زهير اول
قصيدة دع ذا وعد القول في هرم فاشار به الى ما في نفسه
والصحيح ان الجر برب مضمرة وهو مذهب البصريين الى ما
العطف اول القصايد لعله على ما في النفس كما قال زهير اول
قصيدته دع ذا وعد القول في هرم ولم يسبق في اللفظ ما
يشار اليه وانما عادتهم الغزل اول القصايد وذكر الاطلال
ونحو ذلك فاذا ترك هذا اول قصيدة عطفوا او اشاروا
الى ما يقدر في ذلك المفهوم مقتضى كثير من استعمالهم اقاكم
واعلم انه يجر برب محذوفة بعد الواو العاطفة كثيرا حتى
قال ابو حيان لا يحتاج الى مثال فان دواوين العرب مليئة
منه وبعد الفا وبل قليلا كقوله

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

بل بلد ملء الفجاج قتمه

وقيل الجر بالواو والفا وبل الاول وقال المبرد والكوفيون
كما تقدم واما في الثاني فقاله المبرد واما في الثالث فنقل
عن بعضهم وفي الارتشاف نقلا عن بعضهم في الثاني والثالث
لكن ابن مالك وابن عصفور وغيرهما قالوا لا خلاف في ان
الجر فيهما برب محذوفة في شرح التسهيل وعن الرضي ان الجر
برب محذوفة بعد الثلاثة خاص بالشعر قيل ويجر برب
محذوفة بعد ثم ايضا نقله ابو حيان عن صاحب
الكافي قال وسبب ذلك انما هذه الاحرف من احرف
العطف جامعة في المعنى واللفظ وجاعدها انما يجمع
في اللفظ والجر برب محذوفة بعد الحروف المذكورة
اقل كقوله

رسم دار وقفت في طلله

كدت

كدت اقضي الحياة من جلله

قال في التسهيل يجر برب محذوفة بعد الفا كثيرا وبعد
الواو اكثر وبعد بل قليلا ومع التجرد اقل ومراده بالكثرة
مع الفا الكثرة النسبية اي كثير بالنسبة الى بل وقد يحذف غير
رب من حروف الجر ويبقى عمله وهو ضربان سماعي اي مختص
في امثلة مخصوصة حذف العرب فيها مع ابقا العمل
فيجوز لنا الحذف في تلك الامثلة الواقعة في عبارتنا
لا فيما اشبهها فيما اشبههما كقول رؤبة خير والحمد لله جوابا
لمن قال له كيف اصبحت بحذف البا وبقا عملها لان معنى
كيف باي حال فجعلوا معنى الحرف دليلا فلو لفظ به لكان
الدلالة اقوى وجواز الجر اولى وقياسي بان يكون هناك
قاعدة بحذف حرف الجر ويبقى عمله في كل موضع تحقق
القاعدة فيه سواء كان ذلك الموضع مما حذف العرب
فيه بعينه او كان مشابها لما حذف العرب فيه فحذف
العرب قياسي لانه يقاس عليه وحذف غير العرب قياسي
لانه مقيس على حذف العرب فافهمه فاحفظه فانه
مما يباع مع كثرة الانتفاع وذلك في ثلاثة عشر موضعا
الاول لفظة الجلالة في القسم دون عوض لكثرة الاستعمال
نحو الله لافعلن الثاني بعد كم الاستفهامية اذا دخل عليها
حرف جر نحو بكم درهم اشتريت ثوبك اي فالجر بمن مضمرة
وجوبا خلافا للزجاج في تقديره الجر بالاضافة الثالث
في جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو زيد في جواب
من قال بمن مررت وبل زيد لمن قال ما مررت باحد ومنه
حديث اقربهما منك بابا جوابا لمن قال الى ايهما اهدي
الرابع في المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف

متصل نحو في الدار زيد والقصر عمرو ونحو وللطير مجري وللجنوب
مصارع ومنه وفي خلقكم وما يبث من دابة ايات لقوم
يوقنون واختلاف الليل والنهار الايات لقوم يعقلون
الايات الاية وفي اختلاف الخامس في المعطوف عليه
بحرف منفصل بلا كقوله

ما لمحب جلد ان يهجرا ولا حبيب رافة فيجبرا

السادس في المعطوف عليه بحرف منفصل بلو نحو جئني
بزيد او عمرو ولو احدهما ونحو قوله

متى تأتنا ولو فيه منا لقيتم ولم تخشوا هوانا ولا وهنا

وان كان المعتاد في مثل هذا النصب كقولهم ائتني بدابة
ولو حمارا ولا يخفى ان ما ذكره في الرابع والخامس والسادس
انما ياتي على القول بان العامل في المعطوف مقدر لا على
الصحيح من ان العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف
عليه ولم ار من نبه على ذلك ولعل ترك التنبيه على ذلك
للوضوح **السابع** في المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثل
المحذوف نحو ازيد بن عمرو استفهاما لمن قال مررت بزيد
الثامن في المقرون بفلا بعده نحو دينار فلا قال رجيت
بدرهم **التاسع** في المقرون بان بعده نحو امرر بايهم
هو افضل ان زيد وان عمرو وجعل سيبويه اضمار هذه
البا بعد الواو فعلم بذلك اطراده **العاشر** بفا الجزا
نحو مررت برجل صالح ان لا صالح فصالح حكاه يونس
اي ان لا امرر بصالح فقد مررت بطالح والذي حكاه
سيبويه ان لا صالحا فطالحا ولا صالحا فطالحا وقدره
ان لا يكون صالحا فطالح وان لا يكون صالحا يكن طالحا

وفي

وفي الصحيح ان من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث
وان اربعة فخامس او سادس **الحادي** عشر لام التعليل
اذا جرت كي وصلتها وبهذا انسمع النحويين يجيزون
في نحو كي تكرمني ان تكون كي تعليلية وان مضمرة بعدها
وان مضمرة بعدها وان تكون مصدرية واللام قبلها
مقدرة **الثاني عشر** مع ان وان نحو عجبت انك قائم وان
تقوم على ما ذهب اليه الخليل والكسائي من ان محلهما جر متمسكا
بقوله وما زرت ليلى ان تكون حبيبة الي ولا دين بها انا طالبه
بجر دين وذهب سيبويه والفراء الى انهما في موضع نصب
وهو الاقيس لضعف حرف عن ان يعمل مضمرا فالوا ولا حجة
في البيت لاحتمال ان يكون عطفا على توهم دخول اللام وقد
يعترض بان العطف على المحل اظهر من الحمل على العطف على
التوهم ويجاب بان القواعد لا تثبت بالمحتملات واختار
السيرافي كون المحل ... وقواه بصحة تقدرتهما ان وصلتهما على الفعل
من مثل كقولك اكرمتك انك فاضل ولو لم تكن هي العاملة
لامتنع التقديم ضرورة ان الفعل حينئذ هو العامل فيصير
بمنزلة قولك عرفت ان زيدا قائم ولا يجيز احد ان زيدا
قائم عرفت انتهى **الثالث عشر** المعطوف على الخبر على خبر ليس
وما الصالح لدخول الجار اجاز سيبويه في قوله بدا لي اني لست
مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا الخفض في سابق
على توهم دخول البا في مدرك ولم يجوزه جماعة من النحويين
وزاد بعضهم موضعا اخر بعد الا نحو الا رجل جزاه الله
خيرا ونازع ابو حيان في غالبها وقال وينبغي ان يتثبت
في جوازه بهذه الصور لان اصحابنا نصوا على انه لا يجوز
حذف الجار وابقا عمله الا اذا عوض منه وذلك في باب

كسر والضم وجعلوا قول العرب خيرا من الشاذ الذي لا قياس
عليه وقد صرح صاحب البسيط بوجوب اعادة الجار بعد
الهمزة فيقال أبزيد في جواب مررت بزيد انتهى **تنبيه**
قالت العرب لاه ابوه ابوك بزيد ولله ابوك فقال
سيبويه حذف لام الجر وال وهو شاذ لا قياس عليه
لمزة الواطي ابوك قلبوا وابدلوا من الالف يا وهو مبني
لتضمنه معنى لام الجر المحذوف كما بني امس لتضمنه معنى
لام التعريف على الفتح لخفته على اليا وقال ابن ولاد بل
اصله اله ابوك حذفت الهمزة ثم قالوا بالقلب تشبيها
للالف الزائدة بالالف الاصلية وقال المبرد المحذوف
لام الاصل والباقية لام الجر وقال لان حرف الجر
لمعنى وكلمة وحذفه وابقا عمله شاذ فالحكم بحذف غيره
اولى اما لام التعريف فواضح اذ لا معنى لها هنا وبالضرورة
الكلمة علما فلم يفتقر اليها واما لام الاصل فقد عهد حذف بعض
الاصول تخفيفا كيد ودم ولا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره
في الاختيار وقد يفصل بينهما في الاضطرار بظرف كقوله
ان عمر الاخير في اليوم عمرا وجار ومجرور كقوله
« رب في الناس موسر ، وعديم كجاهد اليسار »
او مفعول كقوله « واقطع بالخرق الهبوع المراجم »
اي واقطع الخرق بالهبوع وسمع في النثر بقسم حكى الكسائي اشتريته
بوالله الف درهم وقاسه تلميذه علي ابن المبارك الاحمر
في رب نحو رب والله رجل عالم اقرأ لا لقيته والاصح المنع
قال ابو حيان ولا يبعد ذلك الا ان الاحتياط ان لا يقدم
عليه الا بسماع فائدة قال ابن هشام في شرحه على الشافية
اعلم انهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطردا فالمطرد

لا يتخلف والغالب اكثر الاشيا ولكنه يتخلف والكثير دونه
والقليل دونه والنادر اقل من القليل **فالعشرون**
بالنسبة الى ثلاثة وعشرين غالبها والخمسة عشر بالنسبة اليها
كثير لا غالب والثلاثة قليل والواحد نادر فاعلم بهذا مراتب
ما يقال فيه كثير وغالب ونادر وقليل **ومذ ومنذ**
وهي بسيطة وقيل مركبة وعليه الكوفيون ثم اختلفوا
فقال الفرا اصلها من وذو الجارة وذو الطائية بمعنى
الذي وقال غيره اصلها من اذ حذفت الهمزة فالتقى ساكنان
النون والذال فحركت الذال وجعلت حركتها الضمة التي
هي اثقل الحركات لانها ضمنت معنى شيئين من والى اذ قولك
ما رأيته مذ يومان معناه من اول هذا الوقت الى اخره فقامت
مقامهما ثم ضمت الميم اتباعا لحركة الذال وقيل حملا على سائر
الظروف قبل وبعد وقط وعوض ومن اصله منذ وهي
محذوفة منها عند الجمهور بدليل رجوعهم الى ضم ذال
مذ عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل
الضم لكسروا وقليل لعلهم كرهوا الكسر وقليل لعلهم كرهوا الكسر
بعد ضمه فانه عارض مثل قم الليل فلا يستنكره وقد يقال
ان الضم اتباع لضم الميم فيسقط الاستدلال اصلا وراسا
ولان بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم
الساكن فلعل الضم على هذا اتباع وايضا فانهم اذا صغروا
مذ قالوا منيذ رجوعا بها الى اصلها بسبب التصغير فان
قلت لعل المصغر هو منذ لا مذ قلت اجيب بانه قد
ثبت فرعية مذ عن منذ بما ذكرناه اولا فعهد فيها
التصرف بالحذف والتصغير نوع من التصرف فنا
فادعاؤه فيما عهد فيه اولى من ادعائه فيما لم يعهد فيه

على

على ان بعض العرب يكسر قبل الساكن على اصل التقاء الساكنين
وقال ابن مالك لكونهما اصلان لان الحذف والتصرف لا يكونان
في الحروف ولا في الاسماء غير المتمكنة ورده الشلوبين
بانه قد جاء الحذف في الحروف الا ترى تخفيفهم ان وان
وكان وقالوا في اجل على وقد حمل سيبويه على من العلو
وقال المالقي ان كانت منذ اسما فاصلها منذ او حرفا
فهي اصل وقال ابن الدهان مذ محذوفة منها ولكن ليس
النون وانما الحذف لانهما كمد حملا على الغالب في الاسما
ولان الحذف في الاواخر اولى انتهى وكسر ميم مذ ومنذ
لغة بني سليم كذا قال ابن مالك وقال ابو حيان حكى
اللحياني في نوادره كسر منذ عند بني سليم وكسر مذ عند
عكل فلهما ثلاثة احوال الاول ان يليهما الجملة الاسمية
او الفعلية كقوله

وما زلت ابغي المال مذ انا يافع

وقوله ما زال مذ عقدت يداه ازاره

واتفق على انهما حينئذ ظرفان مضافان فقيل الى الجملة وعليه
سيبويه والسيرافي والفارسي وابن مالك وقيل الى زمان
مضاف الى الجملة وعليه ابن عصفور لانهما لا يكن خلاف عليه
الا على اسماء الزمان ملفوظا بها او مقدرة فالتقدير
فيما اذا انه مبتدا فيجب تقدير زمان مضاف للجملة
يكون هو الخبر وعليه الاخفش الحال الثاني ان يليهما
اسم مرفوع نحو مذ يوم الخميس ومنذ يومان وفيهما حينئذ
مذاهب احدها وعليه المبرد وابن السراج والفارسي
انهما حينئذ مبتدان وما بعدهما خبره ومعناهما الامد ان
كان الزمان حاضرا او معدودا او اول المدة ان كان

ماضيا

ماضيا هذه عبارة المغني وعبارة ابن حيان وتقديرهما في الكل الامد والتقدير امد انقطاع الرؤية يومان ٢٩٧
وفي المعرفة اول الوقت والتقدير اول انقطاع الرؤية
يوم الخميس انتهى ولعله حذف مضاف اي اول زمن
انقطاع الرؤية يوم الخميس والمسوغ لوقوعهما مبتدا
مع كونهما نكرة وهو اول الخبر معرفة في نحو مذ يوم الجمعة
النظر للتعريف المعنوي لان من نحو يوم الجمعة معناه ومدة
عدم الرؤية يوم الجمعة وقد يستشكل القول بانهما مبتدان
فيقال ما الموجب لتقديم هذا المبتدا وهلا قيل
يومان مذ كما قيل يومان امد ذلك واجيب بانهم لو حروها
رافعة بجرها خافضة في انها لا تدخل الا على الزمان الثاني
وعليه الاخفش والزجاج والزجاجي ان المرفوع بعدهما
مبتدا ومذ ظرفان خبر له كما اذا اضيفا الى جملة ومعناهما
بين وبين مضافين ومعنى ما لقيته مذ يومان بيني
وبين لقائه يومان ولا يخفى ما في هذا من التعسف
لانه تقدير ما لم يصرحوا به في موضع ما واعترض على الخبر
بان المعنى بين لقائه يومان كما قدره وبين زمانه
هنا فكيف يكون الشيء ظرفا لنفسه واجيب بان هذا امر
على قولك بيني وبين لقائه يومان وهو جائز فما كان
جوابا عن هذا فهو جواب عن ذلك الثالث
وعليه اكثر الكوفيين والسهيلي وابن مضاء وابن مالك
انهما ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها
والاصل من كان او مضى قال ابن مالك ويرجحه ان فيه
اجراء مذ ومنذ على طريقة واحدة فهو اولى من اختلاف
الاستعمال وفيه تخلص من ابتداء بنكرة بلا مسوغ ان ادعي

التعريف قال ابو حيان وقد يرد بان الكوفيين انما قالوا
ذلك بناء على ان اصلهما مركبة من من وذ والظاهر بنيتها او من
واذ انما بعد لهما من الصلة او المضاف اليه وهما باطلان
وبان في اضمار الفعل ليس بمناسب الرابع وعليه بعض الكوفيين
انه خبر لمبتدا محذوف بناء على الخامس وذا الظاهر بنيته
والتقدير ما رايته الزمن الذي هو يومان والكلام
على هذا القول وما قبله كلام واحد مشتمل على جملتين
وعلى الاولين جملتان وهذا اختلاف هل الجملة بعد مذ ومنذ
محل من الاعراب وقال الجمهور لا وقال ابن خروف
انها في موضع الحال كانه قال ما رايته متقدما ورد
بانها خرجت مخرج الجواب لسؤال تقديره سؤاله
عند من قال مبتدا ومسند مبتدا ما امكن ذلك وعند
من قدرها خبرا ما بينك وبين لقائه قال ابو حيان
وبانه لا رابط فيها من ضمير او واو الحال الثالث ان يقع
بعدهما اسم مجرور فقيل هما اسمان مضافان لان
الاسمية قد ثبتت لهما فلا يخرجان عنها ما امكن بقاؤهما
عليها وقد امكن ذلك بان يجعلا ظرفين في موضع نصب
بالفعل قبلهما والجمهور على انهما حينئذ حرفا جر لايصالهما
الفعل الى كم كما يوصل حرف الجر نحو منذ كم سرت كما تقول
بكم اشتريت ولو كانا ظرفين لجاز ان يستغنى بالفعل
بعدهما عن العمل فيهما باعماله في ضميرهما فكان يقال
منذ كم سرت فيه او سرته ان اتسع كما تقول يوم
الجمعة قمت فيه او قمته ولم تتكلم العرب بذلك وعلى
هذا فهما بمعنى من ان كان الزمان ماضيا وبمعنى في
ان كان حاضرا وبمعنى من والى جميعا ان كان معدودا

نحو

نحو ما رايته مذ الخميس او مذ يومنا او عامنا او مذ ثلاثة ايام
واكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر منذ
للماضي على رفعه وترجيح رفع مذ للماضي على جره ومن
الكثير في مذ قوله * وربع عفت اثاره *
منذ ازمان ومن القليل في مذ قوله
* * اقوين مذ حجج ومن دهر *
ويجوز وقوع مصدر بعدها نحو ما رايته من قدوم زيد بالرفع
والجر وهو على حذف اسم زمان اي زمن قدوم زيد ويجوز وقوع
ان وصلتها بعدها نحو ما رايته منذ ان الله خلقني فيحكم على موضعها
بما حكم به للفظ المصدر من رفع او جر وهو على تقدير اسم
زمان ايضا ومذ ومنذ لا يجران الا الظاهر من اسم الزمان او
المصدر على ما بين واجاز المبرد ان يجرا مضمر الزمان نحو يوم الخميس
منذه او مذه ورد بان العرب لم تقله ولم يلحق مذ ومنذ
بالظروف المتصرفة عند الجمهور من البصريين ومن قال
بانهما مبتدان في الحال الثاني لحقهما بالمتصرف واعلم انه لا بد
من تعلق الجار والمجرور والظرف بفعل او ما يشبهه او ما
اول بما يشبهه او ما يشير الى معناه فان لم يكن شيء من ذلك
موجودا قدر كما ياتي وزعم الكوفيون وابا طاهر وخروف
انه لا تقدير في نحو زيد عندك وعمرو في الدار ثم اختلفوا
فقال ابا طاهر وخروف الناصب المبتدا وزعما انه يرفع
الخبر ان كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه ان كان غيره
وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون الناصب
امر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدا ولا معول على
هذين المذهبين مثال التعلق بالفعل وشبهه قوله
تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ومثال التعليق

بما اوليشبه الفعل قوله تعالى وهو الذي في السماء اله
اي وهو الذي هو في السماء اله ففي متعلقة باله وهو اسم
غير صفة بدليل انه يوصف فتقول اله واحد ولا يوصف
به لا يقال شيء اله فالمصحح التعلق به لنا وله بمعبود
واله خبر لهو محذوفا ولا يجوز تقدير اله مبتدا
مخبرا عنه بالظرف او فاعلا بالظرف لان الصلة حينئذ
خالية من العائد ولا يحسن تقدير الظرف صلة واله
بدلا من الضمير المستتر فيه وتقديره في الظرف اله معطوفا
كذلك لتضمنه الابدال من ضمير العايد مرتين وفيه بعد
حتى قيل بامتناعه ولان الحمل على الوجه البعيد ينبغي ان يكون
سببه التخلص به من محذور فاما ان يكون هو مو فعنا
فيما يخرج الى ثنا وثلث فلا ولا يجوز على الوجه ان يكون
وفي الارض اله مبتدا وخبرا لئلا يلزم فساد المعنى ان استوى
وخلو الصلة من عائد ان عطف ومثال التعلق بما
فيه رائحته قوله

انا ابو المنهال بعض الاحيان

وقوله

انا ابن ماوية اذ جد النقر

فتعلق بعض واذ بالاسمين العلمين لا لتاولهما باسم
يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع او الجواد
وتقول فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف بما في
حاتم معنى الجواد ومثال التعلق بالمحذوف قوله
تعالى والى ثمود اخاهم صالحا بتقدير وارسلنا
ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي والمرسل
اليهم يدل على ذلك وفي تعلقهما بالفعل الناقص

والجامد

٢٩٦

في الجامد خلاف من زعم انه لا يدل على الحدث منع من ذلك وهم
المبرد فالفارسي فابن جني فالجرجاني فابن برهان ثم الشلوبين
والصحيح انها كلها دالة عليه وزعم الفارسي جواز التعلق
بالفعل الجامد وفي تعلقهما باحرف المعاني خلاف المشهور
منع ذلك مطلقا وقيل بجوازه مطلقا وفصل بعضهم
فقال ان كان نائبا عن فعل حذف فذلك على سبيل النيابة
لا الاصالة والا فلا وهو قول ابي علي وابي الفتح زعما
في نحو يا لزيد ان اللام متعلقة بيا بل قالا في يا عبد
الله ان النصب بيا ومن القائلين بالجواز مطلقا
ابن الحاجب قال في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم
ان اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع المنفي واما
لما في لن من معنى النفي اي انتفى في هذا اليوم النفع
فالمنفي فالمنفي نفع مطلق وعلى الاول نفع مقيد باليوم
النفع فالمنفي نفع مطلق وعلى الاول النفع مقيد باليوم
وقال ايضا اذا قلت ما ضربته للتاديب فان قصدت
نفي ضرب معلل بالتاديب فاللام متعلقة بالفعل والمنفي
ضرب مخصوص والتاديب تعليل للضرب المنفي وان
قصدت نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليل
له اي انتفاء الضرب كان لاجل التاديب لانه قد يؤدب بعض
الناس بترك الضرب ومثله في التعلق بحرف النفي ما اكرمت
المسيء لتاديبه وما اهنت المحسن لمكافاته اذ لو علق هنا بالفعل
فسد المعنى المراد ومن ذلك قوله تعالى وما انت بنعمة ربك
بمجنون الباء متعلقة بالنفي اذ لو علقت بمجنون لافاد نفي
جنون خاص وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله وليس
في الوجود جنون هو نعمة ولا المراد نفي جنون خاص انتهى

مختصًا وهو كلام بديع الا ان جمهور النحاة لايوافقون على صحة
التعلق بالحروف فينبني على قولهم ان التعلق بفعل دل عليه
النافي انتفى ذلك بنعمة ربك وبرحمته ويستثنى من قولنا
لابد لحرف الجر من متعلق ستة امور احدها الحرف الزائد
كالباء ومن في قوله تعالى وكفى بالله شهيدا وهل من خالق
غير الله وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي
والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسما فاعينت
على ذلك بحروف الجر والزايد انما دخل في الكلام تقوية
له وتوكيدًا له ولم يدخل للربط وقول الحوفي ان الباء
في اليس الله باحكم الحاكمين متعلقة وهو نعم يصح في اللام
المقوية ان يقال انها متعلقة بالعامل المقوى نحو مصدقا
لما معهم فعال لما يريد ان كنتم للرؤيا تعبرون لان
التحقيق انها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل
من الضعف الذي نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة
لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين الثاني
لعل في لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف الزائد الا ترى ان
مجرورها في موضع رفع بالابتدا بدليل ارتفاع ما بعده
على الخبرية قال لعل ابي المغوار منك قريب
ولانها لم تدخل لتوصل عاملا بل لافادة معنى التوقع
كما دخلت ليت لافادة التمني ثم انهم جروا بها منبهة
على ان الاصل في الحروف المختصة بالاسم ان تعمل الاعراب
المختص به كحروف الجر الثالث لولا فيمن قال لولاي
ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة
للضمير فانها ايضا بمنزلة لعل في ان ما بعدها مرفوع
المحل بالابتدا وان لولا الامتناعية تستدعي جملتين كسائر

ادوات التعليق والرابع رب في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت
لان مجرورها مفعول في الثاني ومبتدا في الاول ومفعول
على حد قولك زيدا ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور
لا قبل الجار لان رب لها صدر الكلام من بين حروف الجر وانما دخلت
في المثالين لافادة التكثير او التقليل لا للتعدية عامل
هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجمهور هي حرف
جر معدى فان قالوا انها عدت العامل المذكور فخطأ لانه
يتعدى بنفسه ولاستيفائه معموله في المثال الاول
وان قالوا المحذوف فالتقدير حصل ونحوه كما صرح به جماعة
ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه ولم يتلفظ به
في وقت الخامس كاف التشبيه قاله الاخفش وابن عصفور
مستدلين بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر
فالكاف لا تدل عليه بخلاف نحو في من نحو زيد في الدار
وان كان فعلا مناسبا وهو اشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف
والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر
ونحوه تدل على الاستقرار السادس حروف الاستثنا
خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لتنحية الفعل
عما دخلن عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية
الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال
انها متعلقة لصح ذلك في الا وقيل متعلق بما قبلها
من فعل وشبهه فتكون في موضع المفعول به كمررت
بزيد فهي معدية ما قبلها لما بعدها الا انها تعدية
على جهة السلب قاله الجرجاني واستصوب ابن هشام
الاول لما تقرر من الوجهين وفي كلا الوجهين نظر
اما الاول فانه يمنع ان يكون معنى التعدية ما ذكروا انما

حسنا ها جعل مجرورها مفعولا به لذلك الفعل ولا يلزم منه
اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على الوجه الذي تقتضيه
الحرف وهو هنا مفقود لانتفائه عنه واما الثاني فلانه
لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف آخر مساواته له في جميع
احكامه الا ترى ان الا التي بمعناها لا تعمل الجر وهذا نقل
للجر حكم الظرف والجار والمجرور بعد المعارف والنكرات حكم
الجمل فهما صفتان في نحو رأيت طائرا فوق غصن او على غصن
لانهما بعد نكرة محضة وحالان في نحو رأيت الهلال بين
السحاب او في الافق لانهما بعد معرفة محضة ومحتملان في نحو
يعجبني الزهر في اكمامه والثمر على اغصانه لان النكرة الموصوفة
كالمعرفة وفي المرفوع بعدهما ان تقدمهما نفي او استفهام
او موصوف او موصول او صاحب خبر او صاحب حال
نحو ما في الدار احد وا في الدار زيد ومررت برجل
معه صقر وجا الذي في الدار ابوه وزيد عندك اخوه
ومررت بزيد عليه جبة ثلاثة مذاهب احدها ان الارجح
كونه مبتدا مخبرا عنه بالظرف او المجرور ويجوز كونه فاعلا
والثاني ان الارجح كونه فاعلا واختاره بن مالك وتوجيهه
ان الاصل عدم التقديم والتاخير والثالث انه يجب
كونه فاعلا نقله ابن هشام عن الاكثرين وحيث اعرب
فاعلا فهل عامله الفعل المحذوف او الظرف او المجرور
لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما فيه
خلاف والمذهب المختار الثاني لامتناع تقديم الحال
نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع
ولقوله فان فؤادي عندك الدهر اجمع
فاكد الضمير المستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح

ان

ان يكون توكيدا للضمير المحذوف مع الاستقرار
لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم ان على محله من
الرفع بالابتدا لان الطالب للمحل قد زال واختار بن مالك
المذهب الاول مع اعترافه بان الضمير مستتر في الظرف وهذا
تناقض فان الضمير لا يستكن الا في عامله وان لم يعتمد الظرف
او المجرور نحو في الدار او عندك زيد فالجمهور يوجبون الابتدا
والاخفش والكوفيون يجوزون الوجهين لان الاعتماد
عندهم ليس بشرط وكذا يجيزون في نحو قائم زيد ان يكون
قائم مبتدا وزيد خبرا او فاعلا وغيرهما يوجب كونهما على التقديم
والتاخير وقد يتعلقان بمحذوف وجوبا وذلك في ثمانية
مواضع احدها ان يقعا صفة نحو قوله تعالى او كصيب
من السما الثاني ان يقعا حالا نحو فخرج على قومه في زينته
واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فزعم ابن عطية ان
مستقرا هو المتعلق الذي يقدر في امثاله قد ظهر والصواب
ما قاله ابو البقا وغيره من ان هذا الاستقرار معناه عدم
التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص الثالث ان يقعا
صلة نحو وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون
عن عبادته والرابع ان يقعا خبرا نحو زيد عندك او في الدار
وربما ظهر في الضرورة كقوله

لك العز ان مولاك عز وان
يهن فانت لدى بحبوحة الهون كائن

وفي شرح ابن يعيش ان متعلق الظرف الواقع خبرا صرح ابن جني
بجواز اظهاره وعندي انه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره
لانه قد صار اصلا مرفوضا فاما ان ذكرته اولا فقلت زيد استقر
عندك فلا يمنع مانعه منه انتهى وهو غريب والخامس ان يرفعا الاسم الظاهر

نحو أفي الله شك ونحو أو كصيب من السماء فيه ظلمات ونحو أعندك زيد
السادس أن يشتغل محذوفا في مثل أو شبهه كقولهم لمن ذكر أمرا قد
تقادم عهده حينئذ الآن وأصله ذلك حينئذ واسمع الآن وقولهم
للمعرس بالرفاء والبنين والسابع أن يكون المتعلق محذوفا على شريطة
التفسير نحو أيوم الجمعة صمت فيه ونحو بزيد مررت به عند من
أجازه مستدلا بقراءة بعضهم والظالمين أعد لهم والأكثرون
يوجبون في ذلك إسقاط الجار وأن يرفع الاسم بالابتداء أو ينصب
بإضمار جاوزت أو نحوه وبالوجهين قرئ في الآية والنصب
قراءة الجماعة ويرجحها العطف على الجملة الفعلية وهل الأولى
أن يقدر المحذوف مضارعا أي ويعذب لمناسبة يدخل
أو ماضيا أي وعذب لمناسبة المعطوف عليه نظر والرفع بالابتدا
فأما القراءة بالجر فمن توكيد الحرف بإعادته داخلا على ضمير
ما دخل عليه المؤكد مثل إن زيدا إنه فاضل ولا يكون للجار
والمجرور توكيدا للجار والمجرور ولأن الضمير لا يؤكد الظاهر
لأن الظاهر أقوى ولا يكون المجرور بدلا لأن المجرور بإعادة
الجار لأن العرب لم تبدل مضمرا من مظهر لا يقولون
قام زيد هو وإنما جوز ذلك بعض النحويين بالقياس
والثامن القسم بغير الباء نحو والليل إذا يغشى وتالله لأكيدن
أصنامكم وقولهم لله لا يؤخر الأجل أي والله ولو صرح بالفعل
في نحو ذلك وجبت الباء فإن قلت هل المتعلق الواجب الحذف
القسم والصلة لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين
قال ابن يعيش وإنما لم يجز في الصلة أن تقول جاء الذي
في الدار مستقر على أنه خبر لمحذوف على حد قراءة
بعضهم تماما على الذي أحسن بالرفع لقلة ذلك واطراد
هذا المعنى وكذا يجب في الصفة في نحو كل رجل في الدار فله

درهم

درهم لأن الفاء تجوز في نحو كل رجل يأتيني فله وتمتنع في نحو كل رجل
صالح فله درهم فأما قوله كل أمري مباعدا ومدان فنوطه ما
المتعالي فنادر وقد اختلف في الخبر والصفة والحال فمن
قدر الفعل وهم الأكثرون فلأنه الأصل في العمل ومن
قدر الوصف فلأن الأصل في الخبر والحال والنعت الإفراد
ولأن الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف قالوا ولأن
تقليل المقدر أولى وليس بشيء لأن الحق أنا لم نحذف الضمير
بل نقلناه إلى الظرف فالمحذوف فعل أو وصف وكلاهما
مفرد وأما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر فيقدر
الفعل في نحو يوم الجمعة تعتكف فيه والوصف في نحو
يوم الجمعة أنت معتكف فيه والحق كما قال ابن هشام
أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى أما في
القسم فتقديره أقسم وأما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق
به يوم الجمعة صمت فيه إلا إذا حصل مانع صناعي كما في زيد
مررت به أو معنوي كما في زيد أضربت أباه أو تقدير
المذكور يقتضي في الأول تعدي القاصر بنفسه وفي الثاني
خلاف الواقع إذ الضرب لم يقع بزيد فوجب أن يقدر
جاوزت في الأول وأهنت في الثاني وأما في المثل
فيقدر بحسب المعنى في نحو زيد في الدار فيقدر كونا مطلقا
وهو كائن أو مستقر ومضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال
نحو الصوم اليوم أو في اليوم والجزاء غدا أو في غد ويقدر
كان أو استقر أو وصفهما إن أريد المضي هذا هو الصواب
وقد أغفلوه فإذا جهلت المعنى فقدر الوصف فإنه
صالح في الأزمنة كلها فلا يجوز تقدير الكون الخاص
كقائم وجالس إلا لدليل ويكون الحذف حينئذ غير واجب

ولا ينتقل الضمير من المحذوف الى الظرف والجرور وقد ما
يتخرج على ذلك قولهم من لي بكذا اي من يتكفل لي به
في قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن اي مستقبلات
لعدتهن وقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى
بالانثى التقدير مقتول او يقتل لا كائن اللهم الا ان
يقدر مع ذلك مضافا فيه اي قتل الحر كائن بقتل الحر وفيه
تكلف تقدير ثلاثة الكون والمضاف وان يقدر رحمة
لا ناهلا من المصدر اي لا بد له من فاعل ومما يبعد ذلك
ايضا انك لا تعرف معنى المضاف الذي تقدره مع المبتدا الا
بعد تمام الكلام وانما يحسن الحذف ان يعلم عند موضع تقديره
نحو قوله تعالى واسأل القرية ونظير هذه الاية قوله تعالى
ان النفس بالنفس الاية اي ان النفس مقتولة بالنفس والعين
مفقوءة بالعين والانف مجدوع بالانف والاذن مصلومة
بالاذن والسن مقلوعة بالسن هذا هو الاحسن حيث
وجدت قرينة الخصوص فلا بد من تقدير الخاص والجوز
تقدير العام الا لتوجيه الاعراب والاصل ان يقدر المحذوف
مقدما على الظرف والجار والمجرور كسائر العوامل مع معمولها
وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره موخرا وما يقتضي
ايجابه فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر
واصله ان يتاخر عن المبتدا والثاني نحو ان في الدار زيدا
لان ان لا يليها مرفوعها ويلزم من قدر المتعلق فعلا
ان يقدره موخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا
لا يتقدم على المبتدا ورد جماعة على من قدر الفعل نحو قوله
اذا لم يكونوا وقولك اما في الدار زيد فزيد لان اذا الفجائية
لا يليها الفعل واما لا يقع بعدها فعل الا مقرونا بحرف

الربط

بحرف الربط نحو فاما ان كان من المقربين وبعدها على ما سيأتي
غير وارد لان الفعل يقدر موخرا **ولا ما خفض بالاضا**
فة فقد تقدم معناها لغة واصطلاحا والجر من
عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين
قاله ابن الخباز وغيره **فنحو** زيد من نحو قولك
غلام زيد وتقدم الخلاف في جار المضاف اليه **وهو**
اي المخفوض بالاضافة **على قسمين** لو اسقط كلمة على لكان
اخصر واظهر وزاد ابن مالك تبعا لطائفة قسما ثالثا
وهو ما يقدر بفي الدالة على الظرفية نحو مكر الليل اي مكر في
الليل وتربص اربعة اشهر وضابط الاضافة التي على معنى
في ان يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف ويقصد الظرفية
لانه ثابت في فصيح الكلام وارجاع الاضافة فيه الى معنى
الكلام تكلف واكثر النحاة ردها الى اللام فان معناها المناسبة
بين المضاف والمضاف اليه وكذا يكتفي في الاضافة بادنى ملا
بسة نحو كوكب الخرقاء والظرفية مناسبة ظاهرة **اللام** اي فتم
يقدر باللام تقديرا غير مراد والا لم يصح الخفض بالاضافة
فلا يكون اللام مذكورا ولا مقدرا والا كان الخفض باللام
بان يستفاد من الاضافة الخصوصية والمناسبة المستفادة
من اللام اذا ذكر مع المضاف اليه وان لم يتحد المعنى الفرق
انما هو بسبب تعريف المضاف الى المعرفة وتنكيره مع اللام
بل قد لا يجوز اظهار اللام كيوم الاحد وانما المدار على افادة
المناسبة المخصوصة بين المضاف والمضاف اليه وفيه
علمه مما يأتي ومما تقدم والمخصوص بالاضافة الذي يقدر
باللام **نحو** زيد من نحو **غلام زيد** فانه يفهم من المناسبة
بين الطرفين ما يفهم من غلام لزيد الا ان المراد من الاول

غلام معلوم دون الثاني ومنها اي ومنهم بتقدير من
تقديرا غير مراد وقال الزركشي المجوز للاضافة بل كان من الدالة
على بيان الجنس من هذه بيانية قال السيد عيسى الصفوي
استاد شيخنا رحمهما الله تعالى واقول التحقيق انه عند قصد
بيان ان المضاف اي جنس من اجناس الامور وانواعها لا يجوز
انه هو لاحترازهم عن اضافة الشي الى نفسه ولا لانه اعم
للاضافة كما شرطه بعض الشارحين لانه مما يدل عليه كلامهم
ولا لانه اطلاق فيه ونص بعضهم بان اضافة المقادير
والاعداد بمعنى من كثير ازمن ومائة رجل انتهى وضابط
الاضافة التي على معنى من كما يوخذ من مثل المصنف ان يكون
المضاف بعض المضاف بعض المضاف اليه ويصح الاخبار
بالمضاف اليه عن المضاف بخلاف نحو زيد وذهب ابن كيسان
والسيرافي الى انه يكفي كون المضاف بعض المضاف اليه وان لم
يصح الاخبار واستدلا بظاهر ... في قوله

فالعين مني كان غرب تحط به

وقوله

كان على الكتفين منه اذا انتحى

ورده ابن مالك بان الفصل لا يدل على ان الاضافة
بمعناها فقد وصل لحكاما ليس بحر قال وان وجدنا مثلك
لولا تعظيمه وانكر قوم الاضافة بمعنى من اصلا وقالوا انها
بمعنى اللام لان الجر مستحق للنوع كما انه اصله وقد بين ابن
ابن الحاجب مواضع ما يقدر باللام وما يقدر بمن وما
يقدر بفي بما حاصله مع الايضاح ان الاضافة بمعنى اللام
فيما عدا جنس المضاف وظرفه اي لا يكون المضاف اليه
جنسا للمضاف اي صادقا عليه وعلى غيره ولا يكون زمانا

او

او مكانا نحو بعض القوم وبمعنى من في الاضافة الى الجنس المضاف
اي امر صادق على المضاف وعلى غيره ولما لم يجز ان يكون
اخص من المضاف اليه كما ذكره الرضي وجب ان يكون المضاف
ايضا صادقا على المضاف اليه وعلى غيره وبمعنى في الاضافة
الى الظرف اي زمانه ومكانه من حيث انه ظرف اي ان
قصد بيان الظرفية فان اضيف الى الظرف لمجرد
الاختصاص والمناسبة كما في مصارع مصر وبيع الدار
فالاضافة بمعنى اللام لا في صرح به ابن الحاجب في الامالي
ومنه يعلم ان معنى قوله فيما عدا ظرفه فيما لم يقصد
افادة الظرفية فاحفظ ذلك فانه عزيز واعلم ان
الظرف عند النحاة انما ينسب الى المصدر وما يتضمنه فلا
يلزم صحة غلام الدار بمعنى في وظاهر كلام ابن الحاجب
ككلام ابن مالك في الالفية وابن هشام ان اللام يتعين
الا بحيث لا تصلح من ولا في وليس كذلك ففي شرح الكافية
معنى اللام هو الاصل ولذلك يحكم به مع صحة تقديرها
دون غيرها نحو جار هذه عبارته مع حذف ما مثل به الاول
منه بنظائر قال الكوفية ويقدر عند في نحو هذه ناقة
رقود الحلب اي رقود عند الحلب اجاب ابو حيان بان
هذا وما قد رفيه من باب الصفة المشبهة والاصل رفعه
على الفاعلية مجازا انتهى وقد يقال ما المانع من صحة تقدير
لام الاختصاص هنا واما ما قد سبق عن ابن مالك انه
حكم بمعناها لا يصح تقديرها وذهب ابو حيان الى ان الاضافة
ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته وانما الاضافة
تفيد الاختصاص وجهاته متعددة بين كل جهة منها
الاستعمال فاذا قلت غلام زيد ودار عمرو فالاضافة

للملك او سرج الدابة فللاستحقاق او شيخ لحنك فلمطلق الاختصاص
وذهب بعضهم الى ان الاضافة بمعنى اللام على كل حال ويوجه
ان كلا من الظرف والبعض يصح فيه معنى لام الاختصاص
واختلف في اضافة الاعداد الى المعدود وذات العشرة
رجال فذهب الفارسي انها بمعنى اللام اي الاختصاصية
وذهب ابن السراج الى انها بمعنى من واختاره ابن مالك في شرح
التسهيل والكافية فقال بعد ما ذكر ما المضاف فيه بعض
المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه ومن هذا النوع اضافة
الاعداد الى المعدود وذات والمقادير الى المقدرات كعشرين رطل
زيت وقد اتفقا فيما اذا اضيف الى عدد الى عدد نحو ثلثمائة
على انها بمعنى من وقد يوجه ما اتفقا عليه بان العدد من مقولة
المقدار والمقدار وصف بالنسبة الى ذي المقدار وهو المعدود
ونفس بالنسبة الى المقدار والوصف يناسبه لام الاختصاص
فلهذا اختلفا في الاول والنفس يناسبه البيان فلذلك اتفقا
في الثاني ولك ان تقول لما المتبادر من معنى لام الاختصاص
فيما اتفقا عليه وفيما اتفقا عليه نظر لانه لا يصلح المضاف اليه
للاخبار به عن المضاف اذ لو قيل هذه الثلاث مائة لم يكن
مطابقا للمعنى المراد قال شيخنا رحمه الله تعالى ويجاب
ان ذلك يصح بتصرف في المضاف اليه من جهة الجمعية فيقال
هذه الثلاث مئات والاحتياج لمثل ذلك لا يضر انتهى واختلفوا
ايضا في الاضافة اللفظية فالجمهور لم يقدروا فيها حرفا
وقيل تقدر اللام فيها لظهورها في قوله تعالى فمنهم ظالم
لنفسه حافظات للغيب مصدق لما معهم فعال لما يريد
ورد بعدم اطراده اذ لا يسوغ في الصفة المشبهة ونقل
ابو حيان وغيره ان الاضافة الى غير الفاعل بمعنى اللام كظالم
نفسه

لنفسه وسكت عن الاضافة الى الفاعل فقيل فيها ايضا بتقدير
لام زائدة وقيل بتقدير من فانه لما قيل زيد حسن لم يعلم
ان اي شيء منه حسن فبين بالاضافة انه من حيث الوجه واما
الاضافة البيانية وهي اضافة الشيء الى ما يراد فيه كسعيد كرز
وبابه فليست على تقدير حرف ولا هي من قسم المحضة عند
الاكثرين بل هي اما غير محضة على راي الفارسي وغيره
او واسطة بين المحضة وغيرها على راي ابن مالك كذا قاله
الجلال السيوطي في فتاويه ويخالف ما قاله من الاضافة
البيانية هي اضافة الشيء الى نفسه ما صرح به غير واحد
كالعصام من ضبط البيانية بان يكون بين المضافين
عموم من وجه وقوله كسعيد كرز وبابه يخالفه ايضا
ما صرحوا به من ان الاضافة في ذلك من اضافة المسمى
الى الاسم وقال ايضا في جمع الجوامع وشرحه ايضا سبيله
الجمهور على انه لا يضاف اسم لمراد فيه ونعته ومنعوته
ومؤكده الا بتأويل وشرط الكوفية في الجواز اختلاف
اللفظ فقط من غير تأويل تشبيها بما اختلف لفظه
ومعناه كيوم الخميس وشهر رمضان ووعد الصدق
وحق اليقين ومسجد الجامع ونساء المؤمنات كما جاز ذلك
في النعت والعطف والتاكيد نحو غرابيب سود كذبا
ومينا كلهم اجمعون وقال ابو حيان لا يتعدى
السماع بل يقتصر عليه ولا يقاس وهل هي محضة
اولا او واسطة بينهما اقوال الاول قال جماعة
واختاره ابو حيان لانه لا يقع بعد رب ولا ال ولا
ينعت بنكرة ولا ترد نكرة فلا يحفظ صلاة الاولى
ومسجد جامع والثاني قاله الفارسي وابن الدباسي

وغيرهما لشبهه بحسن الوجه وامثاله لان الاصل فى صلاة
الاولى ونحوه الصلاة الاولى على النعت ثم ازيد عن
حده كما ان اصل حسن الوجه حسن وجهه فازيل عن الرفع
والثالث قاله ابن مالك قال لان لها اعتبارين اتصال
من وجه ان الاول غير مفصول بضمير منوى وانفصال من وجه
ان المعنى لا يصح الا بتكليف من وجه عن الظاهر قال ابو حيان
ولم يسبقه احد الى هذا القسم الثالث ثم يجرى هذه الاقوال
فيما العى فيها نحو الى الحول ثم اسم السلام عليكما او مضاف اليه
نحو اقام ببغداد العراق وشوقه لاهل دمشق الشام شوق
مبرح انتهى ما اردناه منه باختصار لبعض الامثلة والتعاليل
والمخفوض بالاضافة الذى يقدر بمن نحو خز وساج من نحو
من نحو ثوب خز وباب ساج اى ثوب
من خز وباب ساج لهى انه من جنس ذلك والخز
من الحرير والساج نوع من الخشب والاظهر ان خز
ثوب وساج باب ايضا كذلك ان قصد بيان الجنس
لبيان لتحقق الشرط المعتبر فى كلامهم وظاهر كلام المصنف
بل صريحه كلام بعضهم ان الاحرف المذكورة مقدرة
وصرح بذلك الجزولى وقول ابن الحاجب وهى الى الاضافة
بمعنى اللام او بمعنى فى عبر به ابن مالك فى التسهيل
وبينهما فرق لان ابن درستويه رد على من قال
بذلك بانه يلزم عليه ان يكون كل مضاف نكرة لانه
يصير ثوب لخز وغلام لزيد على معنى ثوب
من الخز وغلام لزيد وهو بلا شك نكرة ونحن اذا
اضفنا الى معرفة لا يبقى نكرة فدل على ان الاضافة
ليست على معنى حرف واجيب بانه لا يلزم ما قاله
ابن

ابن درستويه الا لو قيل المضاف يقدر بمن تقدير اللام لان
المقدر كالثابت والحق العلم ان التعبير بالمعنى اولى
فليتأمل وتقدم ما يعلم منه رد ما قاله ابن درستويه
واعلم ان الامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة
احد عشر احدها التعريف ان كانت الاضافة محضة
وكان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد الثانى التخصيص
ان كان المضاف اليه نكرة وكانت الاضافة محضة نحو غلام
امراة فان غلام امراة اخص من غلام ولكنه لم يتميز
بعينه كما تميز غلام زيد الثالث التخفيف كضارب
زيد وضاربا عمرو وضاربو بكر اذا اريد الحال او الاستقبال
فان الاصل فيهن ان يعملن النصب ولكن الخفض اخف
منه اذ لا تنوين معه ولا نون وقد يقال ان هذه
الاضافة لا تفيد التعريف نحو قولك الضاربا زيد
والضاربو زيد ولا يجتمع على الاسم تعريفان وقوله
تعالى هديا بالغ الكعبة ولا توصف النكرة
بمعرفة وقوله تعالى ثانى عطفه ولا تنصب
المعرفة على الحال وقول جرير
يا رب غابطنا لو كان يطلبكم
ولا تدخل رب على المعارف وليست مفيدة للتخصيص
ايضا لان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب
وليس اصله ضاربا فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول
قبل ان ياتى الاضافة فان لم يكن الوصف بمعنى
الحال والاستقبال فاضافته محضة تفيد التعريف
ان كان المضاف اليه معرفة والتخصيص
ان كان المضاف اليه نكرة ان لم يكن الاصل التخصيص

الانفصال الرابع ازالة القبح او التجوز مررت بالرجل
الحسن الوجه قال الوجه ان رفع قبح الكلام لخلو الصفة
لفظا عن ضمير الموصوف وان نصب حصل التجوز باجرا
الوصف القاصر مجرى المتعدي الخامس تذكير المؤنث كقوله
انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد
وتنويرا ويحتمل ان يكون منه ان رحمة الله قريب
من المحسنين الشافعي في ذلك وجوها ولم يذكر
هذا الوجه وذكره ابن هشام في المغني لكن بصيغة
تمريض وقال بعد ذلك وبعيد ان لعل الساعة قريب
فذكر الوصف حيث لا اضافة قال واما قول الجوهري
ان التذكير لكون التانيث مجازيا فوهم لوجوب
التانيث في نحو الشمس طالعة والموعظة نافعة وانما
يفترق حكم المجازي والحقيقي في الظاهر لا المضمر
انتهى وقيل التذكير في الاية على المعنى ان الرحمة بمعنى
الاحسان وقيل بمعنى الغفران والعفو واختاره
الزجاج وقيل بمعنى المطر قاله الاخفش وقيل التذكير على
النسب اي ذات قرب وقيل نعت لمذكر محذوف اي شيء
قريب وقيل مشبه بفعيل بمعنى مفعول نحو جريح وقيل
وقيل هو فعيل بمعنى مفعول اي مقربة ورد
بان ما ورد من ذلك انما هو من باب الثلاثي غير
المزيد ومع ذلك فلا ينقاس وقال الفراء اذا كان
للنسب كان بالتانيث تقول هذه قريبة فلان واذا كان
للمسافة جاز فيه وجهان قال الشاعر

لا اعفوا منك قريبة   فتدنوا ولا عفوا منك بعيد

فجمع بين الوجهين السادس تانيث المذكر كقولهم قطعت

بعض

بعض اصابعه وقرات تلتقطه بعض السيارة ويحتمل
ان يكون منه فله عشر امثالها وكنتم على شفا حفرة
من النار فانقذكم منها اي من الشفا ويحتمل ان الضمير
للنار وان الاصل فله عشر حسنات امثالها فالمعدود د
في الحقيقة الموصوف المحذوف وهو مؤنث
وقال

وما حب الديار شغفن قلبي
ولكن حب من سكن الديارا

وانشد سيبويه

وتشرق بالقول الذي قد اذعته
كما شرقت صدر القناة من الدم

والى هذا البيت يشير ابن حزم الظاهري في قوله

تجنب صديقا مثل ما واحذر الذي
يكون كعمرو بين عرب واعجم
فان صديق السوء يردي وشاهدي كما شرقت صدر القناة من الدم

ومراده بما الكناية عن الرجل الناقص كنقص ما الموصولة
وبعمرو الكناية عن المتزيد الاخذ ما ليس له كاخذ عمرو الواو
في الخط وشرط هذه المسألة والتي قبلها صلاحية المضاف
للاستغناء عنه فلا يجوز امة زيد جاء ولا غلام هند
ذهبت السابع الظرفية نحو تؤتي اكلها كل حين وقوله
انا ابو المنهال بعض الاحيان الثامن المصدرية نحو وسيعلم
الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي مفعول مطلق منصوب بينقلبون ع
وتعلم معلقة عن العمل بالاستفهام وقال

ستعلم ليلى اي دين تداينت   واي غريم للتقاضي غريمها

اي الاولى واجبة بما بعدها كما في الاية لانها مفعول

به كقولك زلزلت زلزالا لا مفعول مطلق لاحتمال تصف
لمصدر والثامنة واجبة الرفع بالابتدا امثلتها في لنعلم
اي الحزبين احصى ولننزعن ايهم اشد عذابا والتاسع
وجوب التصدر ولهذا وجب تقديم المبتدا في نحو
غلام من عندك والخبر في نحو صبيحة ومجرورها في نحو
من غلام ايهم انت افضل ووجب الرفع في نحو علمت ابو من زيد
والى هذا اشار قول بعض الفضلا

عليك يا رب باب الصدق ورفق غدا
مضافا لارباب الصدق ورفق صدرا
واياك ان ترضى صحابة ناقص
فتنحط قدرا من علاك وتحقرا
فرفع ابوس ثم خفض مزمل
يبين قولي مغريا ومحذرا

والاشارة بقوله ثم خفض مزمل الى قول امرئ القيس

كان ابانا في عرانين وبله
كبير اناس في بجاد مزمل

وذلك مزملا صفة لكبير فكان حقه الرفع ولكنه خفض
لمجاورته للمخفوض والعاشر الاعراب نحو هذه خمسة
عشر زيد من اعرابه والاكثر البنا والحادي عشر البنا وذلك
في ثلاثة ابواب احدها ان يكون المضاف مبهما كغير ومثل
ودون وقد استدل على ذلك بامور منها قوله تعالى
وحيل بينهم وبين ما يشتهون ومنها دون ذلك قاله الاخفش
وخولف واجيب عن الاول بان نائب الفاعل ضمير المصدر
اي وحيل بينهم هو اي الحول كما في قوله وقالت

متى يبخل عليك ويعتلل
يسوك وان يكشف غرامك تدرب

اي

اي ويعتلل هو اي الاعتلال ولا بد من تقدير عليك ثانيا
عليها بالمذكورة ويكون رهما اسم الضمير لتسعيد لما نتفسر
ما لم يفده الفعل وعن الثاني بانه على حذف الموصوف
اي وما دون ذلك كقولهم منا ظعن ومنا اقام اي منا
فريق ظعن ومنا فريق اقام ومنها قوله تعالى لقد تقطع
بينكم فيمن فتح بينا قاله الاخفش ويؤيده قراءة الرفع وقيل
بين ظرف والفاعل ضمير مستتر راجعا الى مصدر الفعل
اي لقد وقع التقطع او الى الوصل لان وما نرى معكم
شفعاءكم يدل على التقاطع وهو يستلزم عدم التواصل
او الى ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تنازعاه ويؤيده التاويل

اهم بامر الحزم لو استطيعه
وقد حيل بين العير والنزوان

بفتح بين اضافته لمعرب ومنها قوله تعالى انه لحق مثل ما انكم
تنطقون فيمن فتح مثل وقراءة بعض السلف ان يصيبكم مثل
ما اصاب بالفتح وقول الفرزدق

واذ ما مثلهم بشر

وزعم ابن مالك ان ذلك لا لكونه مبهما بل لمخالفتها للمهمات
بالمثنى والجمع كقوله تعالى الا امم امثالكم وقول الشاعر

والثريا بالثرعد بله منالا

وزعم ابن جني اسم فاعل فقصرها قيل بروشر وثم فيه
ضمير مستتر ومثل حال منه وان فاعل يصيبكم ضميره تعالى
لتقدمه في وما توفيقي الا بالله ومثل مصدر واما
بيت الفرزدق ففيه اجوبة مشهورة ومنه قوله
لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون
ذات اوقال فغير فاعل يمنع وقد بني مفتوحا ولا تالي

فيه بحث ابن مالك لان قولهم غير ان واغيا رليس لغرلي ولو
كان المضاف غير مبهم ابين واما قول الجرجاني ان غلامي
ونحوه مبني فرد ود وقيل لهم بناء غلامك وغلامه ولا قايل
بذلك الباب الثاني ان يكون المضاف زمانا مبهما
والمضاف اليه اذ نحو ومن خزي يومئذ ومن عذاب
يومئذ لقرائه بجر يوم وفتحه قال قلت الاضافة
في نحو يومئذ ما هي قال اليوم مضاف الى اذ وكلاهما
اسم زمان واي معنى لقولك يوم وقت كذا قلت
لعل الاضافة للبيان مثلها في شجر اراك اي يوم هو وقت
كذا هكذا قرره الدماميني وقد يقال هذه الاضافة غير
محتاج اليها في البيان اذ اليوم بمعنى الوقت ولو اقتصر
على يوم كذا او وقت كذا اغنى من الاضافة بخلاف
شجر اراك لاستفاد المطلوب منه دون بدون
الاضافة قال شيخنا رحمه الله تعالى لم يمكن
ان توجه هذه الاضافة بالاجمال والتفصيل الباب
الثالث ان يكون زمانا مبهما والمضاف اليه مبني
بناء اصليا كان كقوله

على حين عاتبت المشيب على الصبا
وقلت الما اصح والشيب وازع

او بناء عارضا كقوله

لاجتذبن منهن قلبي تحلما
على حين يستصبين كل حليم

روينا بالفتح وهو ارجح من الاعراب عند ابن مالك
ومرجوح عند ابن عصفور فان كان المضاف اليه
فعلا معربا او جملة اسمية فقال البصريون بحب الاعراب

والصحيح

والصحيح جواز البناء ومنه قراءة نافع هذا يوم ينفع
الصادقين صدقهم بفتح يوم وقراءة غير ابي عمرو وا
ابن كثير يوم لا تملك نفس لنفس شيا بفتح يوم وقال

اذا قلت هذا حين اسلو يهيجني
نسيم ميطلع الفجر

وقال الحر

الم تعلمي يا عمرك الله انني
كريم على حين الكرام قليل
واني لا اخزى اذا قيل مملق
سخي واخزى ان يقال بخيل

روينا بالفتح ويحكى ان ابن الاخضر سيل بحضرة ابن
الابرش عن وجه النصب في قول ابي الطيب الفلس

اتاني اتيت اللعن انك لمتني
وتلك التي يستك منها المسامع

مقالة ان قد قلت سوف اناله وذلك من تلقامثلك رابع
قال ولا تصحب الاردى فتردى فقيل له الحواب
فقال ابن الابرش قال ابا جابر يزيد انه لما اضيف
الى المبني اكتسب منه البناء فهو مفتوح لا منصوب
ومحله الرفع بدلا من انك لمتني وقد روي بالرفع قال
ابن هشام وفي المغني هذا الجواب عندي غير جيد
القوم لعدم ابهام المضاف ولو صح لصح البناء في نحو
غلامك وفرسه ونحو هذا مما لا قايل به وقد مضى
ان ابن مالك منع البناء في مثل مع ابهامها لكونها
تثنى وتجمع فما ظنك بهذا وانما هو منصوب
على اسقاط الباء او باضمار اعني او على المصدر زيد
وفي البيت اشكال لو اشتغل السايل عنه لكان اولى

ونحو اضافة مقالة الى ان قد قلت فانه فى التقدير
مقالة قولك ولا يضاف الشيء الى نفسه وجوابه ان الاصل
مقالة فحذف التنوين للضرورة لا للاضافة وان وصلنا
بدل من مقالة او من انك لمتنى او خبر لمحذوف وقد تكون
الشاعر انما قال مقالة ان باثبات التنوين ونقل حركة الهمزة
فاشتد الناس بتخفيفها فاضطروا الى حذف التنوين
وروي ملامه وهو مصدر للمتنى المذكورة او الاخرى
محذوفة انتهى وفى الصحاح استكت مسامعه صمت
وضاقت ومنه قول الشاعر

وتلك التى تستك منها المسامع

خاتمة نسال الله حسن الخاتمة فى الخط
وتحصيل الكلام فيه فى مقدمة وخمسة فصول هى لعلم الخط
قواعد واصول اما المقدمة ففى بيان الخط وقاعدته
الخط تصوير اللفظ المقصود تصويره برسم حروف هجائه
واسماء الالفاظ التى يتهجى بها اى تعد بها الحروف يقال
تهجيت الحروف هجوا او هجا وتهجيتها تهجية وتهجيت
تهجيا كله بمعنى فالهجو والهجا والتهجي تعديد الحروف
باسمائها ومسمياتها تعداد الاسماء الحروف البسيطة التى
ركبت منها الكلم فتقول زاي ويا ودال اسماء لزه ويه
وده فاذا قيل اكتب زيد فانما تكتب مسمى الزاي والياء
والدال لهذه الصورة زيد واسماء الحروف التى لم
يسم بها مسمى اخر ونحوها مما له مسمى تصح كتابته اذا
قصد المسمى او الملفوظ نحو قولك فاسماء الحروف اكتب
جيم عين فا را او فى نحوها اكتب قرانا او شعرا انما
تكتب منها هذه الصورة جعفر وفى نحوها فى قران

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين مثلا وفى شعر الا كل شيء ما خلا
الله باطل مثلا لان المقصود مسمى اسماء هذه الحروف ونحوها خطا
ولفظا اذ المفهوم من الجيم مثلا المكتوبة والملفوظة
من جعفر هو جه لا الجيم واكون المصدر هو المسمى خطا
ولفظا قال الخليل لاصحابه لما سالهم كيف تنطقون بالجيم
من جعفر فقالوا جيم انما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسؤول
عنه والجواب جه لانه المسمى اما اذا قصدت الاسماء فتكتب
صورتها فلو قيل اكتب جيم واريد به هذا اللفظ فانما
تكتب صورته زيد مثلما مر فى ضرب فان سمي بها سماء الحروف
مسمى اخر كما سميت رجلا بجيم كتبت كغيرها بحروف هجائها
باعتبار مسماها الاخر فاذا قيل حينئذ اكتب جيم كتبت
هكذا جيم لا تكتب زيدا فقيل اكتب زيد ومن المختار
ابن الحاجب وبعضهم يكتبها بصورة مسماها الاول وهو جه
ومحل الخيار فى غير المصحف واما المصحف فتكتب على صورة مسماها
الاول على الوجهين المذكورين من قصد مسماها وقصد مسمى
اخر لها نحو ليس وحدوا انما لم يعتبر على الثانى لان خط المصحف
سنة متبعة وقد رسمت هكذا او قيل تكتب على الاول
هكذا او على الثانى كغيرها بجعل كل منهما اصلا فيكون على الوجهين
موزعا على ذلك فقط وليس على القول بانها اسماء للسور او للاختصار
كما قيل ان طه ويس اسمان للنبي صلى الله عليه وسلم وقاف اسم جبل
يكتب بحروف هجائها هكذا طاها ويا سين وقاف والاصل
فى كتابة كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء
بها والوقف عليها لتكون اعتبرت مفردة عما قبلها
وعما بعدها فمن اجل ذلك تكتب من ابنك بهمزة وصل لانك لو ابتدأت
بابنك لم يكن بدونها وكتب نحو رايت زيدا وقام زيد ابالالف لانه

يوقف عليه بالهاء وكتب نحو مثل مه انت اي مثل اي شي انت ومجي مه
حيث ما اضيف الى ما الاستفهامية بالهاء ايضا لانك تقف على
جميعها بالهاء لان ما كان على حرف واحد فهنا الوقف يلحق به
الهاء لكون الوقف على غير ما ابتدا به بخلاف الحروف الجار
اذا اتصل بها ما الاستفهامية نحو فيم وعلام ولم وبم فلا يكتب
بالهاء لان الحاق ها السكت بما غير لازم لشدة الاتصال
لما الاستفهامية بالحروف فصارت معها كالشي الواحد
ومن اجل ذلك كتبت هذه الحروف مع ما الاستفهامية
بالف مع انها في الانفصال انما تكتب بالياء ومن اجل
ذلك ايضا تكتب تا التانيث في نحو رحمه ونعمه هاء للوقف
عليها بالهاء بخلاف اخت وبنت وبيات قايمات وبات
قامت هند فان الوقف على الجميع بالتا فكتب بالتا
وكتب وما فيه وجهان عند الوقف كهيهات ولات
وثمت وربت ودفن البنات من المكرمات تكتب
بالوجهين وكتب بالالف ما يوقف عليه بالالف وان
سقطت في الدرج كانا ضمير المتكلم لانه يوقف عليه
بالالف ومنه لكنا هو الله ربي فانه كتب بالالف ولو في
قراة من يقرا بلا الف لان اصله لكن انا وكتب المنون
المنصوب او المفتوح كرايت زيدا او راها وهما وبالالف
بخلاف المرفوع والمجرور كقام زيد ومررت بزيد للوقف
عليهما بالحذف وكذا اذا وصه ومه والفعل المؤكد بالنون
الخفيفة نحو لنسفعا وليكونا بالالف ما لم يخف لبس فان
خيف نحو اضربن ولا تضربن زيدا كتب بالنون ولم
ولم يعتبر حالة الوقف لانه لو كتب بالالف التبس بامر
الاثنين او انهما في الخط واختلف في اذن فجزم ابن

مالك

مالك في التسهيل بانها تكتب بالالف مراعاة للوقف عليها
وهذا مذهب المازني وذهب المبرد والاكثرون الى
انها تكتب بالنون وفصل الفرا فقال ان عملت كتبت
بالالف لضعفها وان عملت كتبت بالنون لقوتها وقال ابن
عصفور الصحيح كتبها بالنون فرقا بينها وبين اذا الظرفيه
لئلا يقع الالتباس ولان الوقف عليها عنده بالنون واما
كاين فتكتب بالنون قولا واحدا وهو شاذ لان الجمهور
ذهب الى انها مركبة من كاف التشبيه واي المنونة وكان القياس
يقتضي ان لا يكتب صور التنوين بل يحذف خطا وكتب المدغم
من كلمة بلفظه اي بحرف واحد والمدغم من كلمتين نحو
ان الله هو الرزاق كاصله اعتبارا بالوقف عليه وكذا النون
الساكنة المخفاة والمبدلة ميما تكتب سوا كانت من كلمة
نحو عنك وعنبر او من كلمتين نحو من كافر ومن بعد وكتب
المدغم وكتب بالياء ما يوقف عليه بالياء كالمنقوص غير
المنون كالقاضي وقاضي مكة وحذفت الياء والواو مما
حذفتا فيه في الوقف كالمنقوص المنون كقام قاض
ومررت بقاض وصلة ضمير الغايب كضربه ومر به
وضمير الجمع كضربتم واكرمكم في لغة من وصل ميم
الجمع لانه اذا وقف عليه حذفت الصلة لم يخرج عن
هذا ما اتصلت به نون التوكيد الخفيفة مما قبله
واو او ياء كاضربن يا قوم واضربن يا هند فانه منع
ان يعتبر فيه ما عرض فيه من رد الواو والياء حالة
الوقف حملا على اختها النون الشديدة فلم يلتفت
الى حال الوقف عليها واستصحب حذف الواو والياء
لذلك خطا وان كانت تعود وقفا وكتبت

انضا باصله حرف مد حذف لساكن يليه نحو اضربوا القوم
واضربي الرجل ويغزوا الرجل ويرمي القوم ولم يضربوا القوم
ولم يضربي الرجل فكتب بالواو والياء بخلاف ما حذف لدخول
الجازم نحو لم يغز ولم يرم فلا يكتب ويستثنى مما وليه ساكن
ما اذا كان الساكن نون توكيد شديدة كانت او خفيفة
فان حرف المد لا يكتب حينئذ نحو لتركبن يا قوم ولتركبن يا هند
الاصل لتركبون ولتركبين ثم دخلت النون التوكيد فحذفت
نون الرفع لتوالي الامثال فالتقت الواو والياء وهي ساكنة
والنون المدغمة وهي ساكنة فحذف الحرف العلة لالتقا
الساكنين وحذف خطا كما حذف لفظا ولم تراع فيه المطابقة
بالاصل كما راعوا في اضربوا القوم ولم يضربوا الرجل ونحوه
والفرق بينهما ان الحذف حالة تثبت فيها حرف المد وهي
الوقف بخلاف نون التوكيد المشددة فانه في حال الوقف
لا يرد المحذوف وحملة الخفيفة على الشديدة في ذلك
وان كانت الواو والياء تردان في الوقف على ما هما
فيه نحو اضربن يا قوم واضربن يا هند ومن اجل ذلك
ايضا حرف الجر الموضوع على حرف واحد نحو بزيد ولزيد
وكزيد متصلا بمجروره لانه لا يوقف عليه لكونه
على حرف واحد بخلاف نحو من زيد وعن زيد لكونه
على حرفين وكتب الضمير نحو منك ومنكم وضربكم متصلا
بما قبله لانه لا يبتدا به لكونه ضميرا متصلا ومن
اجل ذلك كتب فانوا وفانوا على واو العطف وفائه
وهو ممتنع لكونه على حرف واحد وكتب ثم ابتوا
بالثاء الا انتفاء ذلك اذ يصح الوقف على ثم لكونه على حرفين
واما المفصول ففي ما خرج من الاصل المذكور الفصل

الاول في احكام الهمزة ولها احوال ستة لانها اما ان تكون اولا
او حشوا او طرفا والتي هي حشو اما ان تكون ساكنة او متحر كة
والمتحركة اما ان يكون ما قبلها ساكنا او متحركا فالتي هي
اول الكتب بالالف مطلقا سوا فتحت ام كسرت ام ضمت وسوا
كانت همزة قطع ام همزة وصل وسوا كانت اصلا ام منقلبة
ام زائدة نحو احد وان ابل واحد وكذا حكمها ان تقدمها
لفظ كابنا ما كان الا انا شد وهو ليلا ولين ويومئذ
ونحوه وهو كل زمان اضيف الى الجملة نحو زمانئذ وحينئذ وسا عته
فان هذه الالفاظ كتبت فيها يا لكثرة الاستعمال فصارت الهمزة
فيه كالمتوسطة والا هولا فانها كتبت فيها واوا وكان
القياس ان تكتب ليلا لان لا ويومئذ ونحوه يوما اذا الفصل
الظرف والف بعد الذال بدلا من التنوين لكن جعل الظرف
مع اذ كالشيء الواحد فوصل باذ وجعلت صورة الالف يا كما جعلو ها
في يبنئ وكان القياس في هولا لا والمراد بالاولى الاولى الفتا
الى سائر اصول الكلمة فتدخل المتوسطة بزائد نحو الارض
وباحد وما بالعرضة هذا وقد استثنى الصاحب مسائل
حذف فيها همزة الوصل المبتدا احداها ان تتوسط بين
فاو واو وهمزة نهي فاتحو فاتى وامرا هلك حذرا من اجتماع
العين مع شدة اتصال الفا والواو بما بعدهما الثانية ان
تقع بعد همزة الاستفهام سوا كانت همزة الوصل مفتوحة
او مكسورة او مضمومة نحو الذاكرين باسمك زيدا انطلق
يزيد قال العلماء كانهم اكتفوا بالصورة عن صورة لان
صورة الف الاستفهام لصورة الالف بعدها
الثالثة الهمزة في نحو جا فلان بن فلان وفلانة
وفلانة ابنة فلان حيث جا نعتا لمنادى وحذف

التنوين والعلة شذوذ الامتزاج لكثرة الاستعمال الرابعة الف الوصل المقترنة بلام التعريف اذا دخل عليهما لام الابتدا او لام الجر نحو للدار حرف الالتباس بلا النافية الخامسة الف بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم فتامله والتي هي حشو وهي ساكنة
وتكون الا بعد متحركة يكتب بحرف حركة ما قبلها الا لفا تبدل
به فتكتب الفا في نحو راس وباس وكاس وبا في نحو ذيب
وبير وواو في نحو مومن ولولو ولوم والتي هي حشو وهو
متحركة بعد ساكن تكتب حرفا من جنس حركتها سوا كان ذلك
الساكن صحيحا او حرف علة لا الفا للتسهيل على نحوه فتكتب الفا
في نحو مراة وكماة ونسال ومسالة وبا في نحو ييس وسايل
وواو في نحو ابوس ولوم هذا ما ذكره الاكثر ومنهم من يحذف
الهمزة ان كان تخفيفها بالنقل نحو مسلة او بالادغام نحو
خطية وسوة او في كل منهما حذف في اللفظ فحذف في الخط
ايضا ومنهم من يحذف الهمزة المفتوحة لكثرة مجيها دون
المضمومة والمكسورة لقلة مجيهما والاكثر على حذف
المفتوحة بعد الالف نحو سال بوزن ضارب من المفاعلة
ولا يحذف لا الالف بعد ساكن غير الالف ومنهم من يحذف
الهمزة في جميع احوالها لكونها مفتوحة اولا ولكونها
مخففة بالنقل او بالادغام او بغيرهما وكون المفتوحة
بعد الالف اولا استعمالا ومنهم من يجعل صورتها على
حسب حركتها الا ان كان بعدها حرف علة زايدة
للمد نحو مسول ومسوم فلا يجعل لها صورة ومنهم من يجعل
لها صورة وذلك للفرق بين المهموز وغيره مثل مقول
ومصوغ قال ابو حيان واذا كان مثل روس يكتب
بواو واحدة مع ان تسهيله بين الهمزة والواو فهذا

احرى

احرى قال وقد كتب الموودة بواو والحق في المصحف وهو قياس
فان الهمزة لا صورة لها فبقي واوان ومن عادتهم ضد
اجتماع صورتين في كلمة واحدة وحذف احدهما فلذلك
كتبت واحدة الا انه قد تجاوز في القران فيه ان يكتب
بواوين لانه قد حذف من الكلمة حرف فكره ان يحذف
غيره انتهى والتي هي حشو وهي متحركة بعد متحركة تكتب
حرفا على نحو ما تسهل فان كانت مفتوحة بعد فتح كتبت
الفا نحو سال فان كان بعدها الف نحو مال وما يشتغل
تحذف ولا صورة لها وقيل تكتب الفا وتجتمع الفان وان
كانت مفتوحة بعد كسر كتبت يا نحو ميرا او بعد ضم
كتبت واوا نحو جون وان كانت مكسورة بعد فتح وكسر
كتبت يا نحو سيم وسين فان كان بعدها في الحالين يا كما نحو
وسين فقيل تحذف ولا صورة لها وقيل تجعل لها صورة
وتجتمع يا آن وان كانت مكسورة بعد ضم نحو سيل ودل
فصورتها يا على مذهب سيبويه والواو على مذهب
الاخفش وان كانت مضمومة بعد فتح او ضم كتبت واو
كلوم ولوم جمع لوم كصبر جمع صبور فان كان بعدها في
الحالين واو كلووم وروس فقيل تحذف ولا صورة وتجمع
ولوان وان كانت مضمومة بعد كسر نحو مستهزون جمع مايه
كتبت بواو على مذهب سيبويه وبيا على مذهب الاخفش
والمتطرفة بعد ساكن ان كان صحيحا حذفت الهمزة و
القيت حركتها على ما قبلها ولا صورة لها في الرفع
ولا في النصب ولا في الجر نحو خب ودف وجز قال
ابن هشام وشي وفي ومنها يخلص فسيلت كيف
كتبت الجزء الاول بالواو ام لا فبادر بعض من كان

حاضرا فقال بالواو لا غير فقلت ما سندك في هذا فقال هكذا
عادتنا فقلت الدليل اغرب من الحكم والجواب عكس ما قلت
يكتب بغير واو لا غير وقيل ان كان ما قبل الساكن مفتوحا
فلا صورة لها وان كان مضموما فصورتها الواو
ومكسورا فصورتها اليا مطلقا فيهما وقيل في المضموم
والمكسور يكتب على حركة الهمزة وان كان شي من ذلك
منصوبا منونا كتب بالف واحدة وهي المبدل من
التنوين وقيل يكتب بالفين احديهما صورة الهمزة الاخرى
البدل من التنوين وان الساكن معتلا فان كان زائدا
للمد فلا صورة لها نحو نبي ووضوء وسما فان كان ما قبله
الالف كسما منونا منصوبا كتب عند جمهور البصريين
بالفين الواحدة حرف علة والاخرى البدل من التنوين
وبعضهم والكوفيون بواحدة فهي حرف العلة التي
قبل الهمزة ولا يجعلون للالف المبدل له من التنوين
صورة واتفق الفريقان على انه ليس للهمزة صورة
الف في ذلك فان اتصل ما فيه الالف بضمير مخاطب او غايب
فصورة الالف ولو رفعا نحو هذه سماوك وباجر
نحو سمائك وبالالف واحدة هي الف المد نصبا نحو رايت
سماك وان كان ما فيه الواو والياء منونا منصوبا فبالف
واحدة هي البدل من التنوين نحو رايت نبيا ووضوا
وان كان غير قابل للمد فبتسهيله وتخفيفه بالحذف
والنقل ولا صورة لها في الخط والمتطرفة بعد متحرك
يكتب على حسب الحركة قبلها نحو يقرا ويقري ويضو وهذا
امرو ورايت امرا ومررت بامري فان كان منصوبا
منونا فقيل يكتب بالفين وقيل بواحدة وهو الاولى

وقيل

وقيل ان كان ما قبلها مفتوحا فبالالف لن يقرا الا ان تكون
هي مضمومة فبالواو نحو يجلو او مكسورة فبالياء نحو من الكلى
فان كان ما قبلها مضموما فبالواو نحو هذه الاكمو ورايت
الاكمو الا ان تكون هي مكسورة فبالياء نحو من الاكمي اذا قلنا
بالتسهيل بين الهمزة والياء وبالواو ان قلنا بابدالها واوا
وان كان ما قبلها مكسورا فبالياء نحو لن يقري ومن المقري
الا ان تكون مضمومة فالواو ان قلنا بالتسهيل بين الهمزة
والواو وبالياء ان قلنا بابدالها ياء على الاول ان اتصل
بها ضمير وقيل ان الضمير على حسب الحركة قبلها كحالها
اذا لم يتصل بها ضمير او قيل ان انضم ما قبلها او كسر
فكما قبل الاتصال بالضمير تجعل صورتها على حسب الحركة
قبلها وان انفتح فان فتحت او سكنت فبالالف لن
نقراه ولم نقراه وان ضمت فبالواو نحو يقروه هذا
ما قرره ابو حيان اولا ثم حكى قول التسهيل انه اذا
اتصل بالهمزة الاخيرة فتحة او الف ضمير متصل فانها
تعطى حكم المتوسطة وقال لانها حينئذ كانها لم تقع
اخيرا ان لا يوقف عليها ولا يبتدا بذلك الضمير وقال
وقد احال ابن مالك حكم ما لحقها ضمير متصل على حكم المتوسطة
وقد ذكر في المتوسطة انها تصور بالحرف الذي تؤول
اليه في التخفيف ابدالا او تسهيلا قال فعلى هذا
تكتب يقروها بالالف لانها قد تخفف بابدالها
الفا وبالواو لانها قد تخفف بتسهيلها بينها وبين
الحرف الذي من حركتها وتكتب ماانا وماوك ومائك
بالالف والواو والياء لانها تخفف بجعلها بين بين
لا بالابدال وقيل اذا كان ما قبلها مفتوحا واتصل

لها الضمير كما لو لم يتصل يعني انها تكتب بالف نحو هذا
نباك ورايت نباك وعجبت من نباك كما لو لم تتصل
به ضمير قال احمد بن يحيى اذا انفتح ما قبل الهمزة فبالالف
ما لم تضف فان اضفته كتبته في الخفض بالياء نحو من نبئه
وفي الرفع بواو بعدها وبيا في الخفض ولا يجمعون
في النصب بين الفين فيقولون كرهت خطاه واعجبني
خطاوه وعجبت من خطائه والاختيار مع الواو والياء
ان تسقط الالف وهو القياس فاما الالفان فان
العرب لا تجمع بينهما ولذلك كتبوا خطا وهذا بالف
واحدة ولو كتب بالفين كان لها هنا وجه ليفرق
بين الواحد والتثنية الا انهم اكتفوا بالدليل الذي
الذي قبله من الكلام او بعده عليه انتهى وتحذف
همزة الوصل في مواضع احدها اذا وقعت بين الواو
والفاء وبين همزة هي فا نحو فات وات وعلة
كتبوا وامر بهلك والسبب في الحذف انها لو اثبتت
لكان جمعا بين الفين صورة همزة الوصل وصورة الهمزة
التي هي فا الكلمة مع كون الواو والفا شديدي الاتصال بما بعدها
لانه لا يوقف عليها دونه وهم لم يجمعوا بين الفين
وسائر هجائهم الا على خلاف في المتطرفة لان الاطراف
محل التغيرات والزيادة فلو لم يتقدمها شي اثبتت
انت كقولك في الابتداء ايذن لي او ائتن فلانا وكذا
لو تقدمها غير الواو والفا نحو ثم ائتوا الذي او تمن
من يقول ايذن لي لو تقدمها الواو والفا وليست
فا الكلمة نحو واضرب فاضرب الثاني اذا وقعتا بعد
الهمزة

الهمزة همزة الاستفهام وسواء كانت همزة الوصل مكسورة ام مضمومة
نحو ابنك ام عمرو واصطفى زيد ام عمرو فان كانت مفتوحة
نحو آلطف النبات على البنين الذكرين حرم فكلام ابن مالك
يقتضي الحذف اتفاقا لا وجوبا وهو تبع وهب الله احمد
ابن يحيى قال والذي عليه اصحابنا انه يكتب بالفين
احداهما الف الوصل والاخرى الف الاستفهام قال
احمد بن يحيى يكتفى بالف الاستفهام من الف الوصل
في الالف واللام في الخط واما اللفظ فعلى التطويل
وانما الحاصل الذكرين الله او كانهم تعقوا لصورة من
صورة لان صورة الف الاستفهام كصورة الالف
بعدها ولم يحذفوا في اللفظ لئلا يشتبه الخبر بالا
ستفهام انتهى واما الف القطع اذا وقعت بعد
همزة الاستفهام فانها لا تحذف بل تصور بحسب
حركتها لانها حينئذ تسهل على نحوه فتكتب أأسجد
بالف واحدة عند الكسائي قال المحذوف الف
الاستفهام وثعلب قال المحذوف الثانية وجوز ابن
وجوز ابن مالك كتابة المكسورة والمضمومة بالف
نحو ائنك الثالث الف ال تحذف من لام التعريف اذا
وقعت بعد لام الابتداء او لام الجر نحو والدار
الاخرة والذين احسنوا الحسنى وكان قياسها
الاثبات كما كتبوها في لانك قائم ولابنك مال وسبب
حذفهما خوف التباسهما بلا النافية وزعم الفراء ان سببه
اجتماع ثلاثة اشكال متشابهات في الخط لان اللام مثل
الالف واجتماع الامثال مستثقل لفظا فكذلك خطا
وزعم بعضهم ان في لام الجر علة اتصالها بما بعدها

فكانها كلمة واحدة وهمزة الوصل لا تكون حشوا وزعم بعضهم
ان الالف لا تحذف مع لام الابتدا فرقا بينها وبين لام الجر
ولو وقع بعد الالف وصل بعدها لام من نفس الكلمة كتبت
الف عن الاصل نحو حبت لالتقاء زيد فان ادخلت الالف
واللام واذا دخلت لام الجر حذفت همزة الوصل في كتبت اللتما
الرابع من اوائل بسم الله الرحمن الرحيم وكان القياس ان تكتب
باسم بالالف كما يكتب باسم لكن حذفوها لكثرة الاستعمال
كذا علله غير واحد والظاهر ان المراد كثرة الكتابة فلما
كثر كتابته حذف تخفيفا على الكاتب كما حذف من التلفظ لكثرة
الاستعمال تخفيفا فان كثرة التلفظ لا دخل له في الحذف
من الخط فقول بعضهم لكثرة الاستعمال العارض بحسب اللفظ
والكتابة وهي مما يوجب التخفيف من اي وجه كانت محل نظر
اذ لا دخل للا وكيف لنا تامل واورد على التعليل بها عدم حذف
الجلالة من بسم الله مع كثرة الاستعمال بل لا شك ان استعمال
الجلالة منفردا وكتابته اكثر من استعمال البسملة وانكار
ذلك مكابرة صرفة واجيب عنه من وجهين احدهما العرف
بامتزاج الحرف بلفظه اسم بخلاف كلمة الجلالة لكن على هذا ينبغي
حمل ما به الامتزاج جزء علة يزاد في التعليل الامتزاج المذكور
الثاني ان كلمة الجلالة دخلها حذف فلو حذفت الفها الاولى
ايضا لحصل اجحاف وكان ذلك مما يغاير ترتيب الحذف
على مقتضيه بعد ما مع ما يؤدي الحذف اللبس لالتباس صورة
كتابتها حال تجردها عن لام الجر بصورتها حال دخول اللام
عليها والاولى ان يقال ان مخالفة الاصل يحتاج الى نكتة
لا النقا على الاصل فاذا خالفنا القياس والاصل لنكتة
لا تلزم المخالفة في جميع ما وجدت تلك النكتة فيه اما ترى

قولهم

٤٦

قولهم خلاف القياس لا يقاس عليه والحاصل ان كثرة الاستعمال
امر يجوز لبعض الاحكام لا موجب فللبليغ ان يعتبره تارة دون
اخرى والزيادة في ذلك مرجحة لاحتياج الى النكتة ونظير ذلك
اكثر من ان يحصى في العلوم النقلية اما ترى انه اوجب الشارع
الاستبرا على المشتراة من بكر حسما للباب واحتياطا مع انه كثيرا
ما لم يراع الاحتياط وحسم الباب ولا يخفى ذلك على من تتبع العلوم
بدقة نظر فليتفق ذلك حتى يخلص من الاشكال المتعلق وقد
كثيره الاستعمال دليلا تاما فليتامل واجيب ايضا بان همزة اسم
عوض فلا تحذف وبانه قد حذف العوض من الاخر فلم تحذف
الف الاخر ثم ان الكلام في الف اسم لا في لغة سم وسم وذلك ظاهر
فاحتمال كونه من سم لا يستقيم في المقام وخارج عن المرام والله
تعالى اعلم بالصواب وسياتي فيه زيادة بيان هذا وقال
الامام قال الخليل وانما حذفت لانها دخلت بسبب ان الابتدا
بالسين الساكنة غير ممكن فلما دخلت الباء على الاسم نابت عن الالف
فسقطت في الخط ولم تسقط في اقرا باسم ربك لانه لا ينوب عن
الالف في هذه المواضع كما في بسم الله لانهم منعوا حذف الباء من اقرا
باسم ربك مع صحة المعنى اما لو حذفت الباء من بسم الله لم يصح
المعنى وفيه نظر لان اقرا باسم واقرا اسم معنيان مختلفان
فلا يصح المعنى المقصود من الباء ولو اريد مطلق المعنى جرى
في بسم الله ولم يترك الاصل المتقدم بالكلية بل روعي في الجملة
بالعوض عنه من تطويل راس الباء في بسم الله وهو قريب من نصب
الالف المتروكة فحصل التخفيف في الصف مع رعاية الاصل
في الجملة جمعا بين المقتضيين وهو قريب من الغا احدهما ولا
تحذف من البسملة من انواع التسمية نحو بسم الله بدون الرحمن الرحيم
وباسم ربك وزعم بعضهم انها لا تحذف ايضا وانما كتبت على

لغة من يقول سم بكسر السين وضمها بلا همزة والاصل بسم الله ثم
خفف بالسكون على حد قولهم في ابل ابل والرسم التخفيف قال
ابو حيان والاحسن حمل اللفظ على اللغة الفصيحة اذ لو كان
حذف الالف لتلك اللغة لجاز استعمال الالف في جميع المواضع
وليس كذلك فزعم الاخفش ان سبب حذفها كون البا لا يوقف عليها
وكانها والاسم شي واحد ورد ذلك بانهم قد كتبوا واضرب بالالف
والواو ولا يوقف عليهما وجوز الفرا حذفها في بسم الله مجراها
ومرساها وبسم الله بدون الرحمن الرحيم لانها كانا معهما
فحذفها للاستعمال وجوز بعضهم حذفها من بسم الله وان لم
يتبعها الرحمن الرحيم بشرط ان يكون الاضافة الى الله وان لا يكون
لها تعلق في اللفظ وان لا يكون قبلها كلام فاذا افتقد شرط مما
ذكر لم يجز الحذف نحو باسم ربك تبركت باسم الله ابدا باسم
الله وجوز الكسائي حذفها ولو اضيفت الاسم الى الرحمن او القاهر
وقال الفرا هذا باطل لا يجوز ان تحذف الا مع الله ومع البا
وعلى مذهب الفرا جرى الناس بل صوبه بعضهم الخامس من
ابن الواقع بين علمين من مفرد اسوا كانا اسمين ام كنيتين
ام لقبين ام مختلفين نحو هذا زيد بن عمرو وهذا ابو بكر بن
ابي عبد الله وهذا بطة بن فقه ويتصور في المختلفين
ستة امثلة وحكى ابو الفتح عن متاخري الكتاب انهم لا يحذفون
الالف مع الكنية تقدمت او تاخرت قال وهو مردود
عند العلما لقياس مذهبهم لانه حذف التنوين مع الكنى لحذفه
مع الاسما وانما هو جعل الاسمين اسما واحدا فحذف الالف
لانه توسط الكلمة انتهى وقال ابو حيان الالف تحذف
من الخط كل موضع يحذف فيه التنوين وهو يحذف مع الكنى مثل
ما يحذف مع الاسما الاعلام قال فلم اصب ولم اتكل ولكن يمكن لها

اما

٤٢٧

اما صح بن عمرو وقال وشرط ابن عصفور ان يكون ابن مذكرا وهو خلاف
ما جزم به ابن مالك من الحاقه فلانة بفلان ابن فلان وفي
درة الغواص للحريري انه اذا اضيف ابن الى الاب الاعلى ثبتت
الالف في ابن والتنوين فيما قبله نحو قولك جا ابو الحسن ابن
المهتدي بالله قال الدماميني في شرح التسهيل والصحيح حذفهما
فان كانت الاضافة الاعلى وانشد سيبويه

حبتي تمثل بدر لعوتهم
او هيل اسره منظور بن سيار

وقال في حواشي المغني سوا كان هذا العلم الذي اضيف اليه ابن
او ابنة اسما لابي الاول او جده وبعضهم يشترط ان يكون الجد
وكان وجهه ان هذا الحذف منوط بالكثرة والاكثر نسبة الانسان
الى ابيه لا جده انتهى ويشترط ايضا ان لا يقع ابتدا السطر قال ابن
الحاجب في اماليه قياس ابن مالك ان يكتب بالالف مطلقا
لانك لو ابتدات به قلت ابن وانما حذفت العرب التنوين
من الاسم الاول فالعلة التي حذفت العرب التنوين لاجلها هي
الذي حذف الكتاب لاجلها وانما اشترط ان يكون بين علمين
وصفة لانه انما يكثر اذا كان كذلك وانما اشترط ان لا يكون اول
سطر لانه اذا كان اول سطر كان في محل يبتدا به غالبا لان
القاري ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدي باول السطر الذي بعده
فكرهوا ان يكتبوه على غير ما يوجبه النطق به غالبا وحذفهم
الالف وان كان على خلاف القياس انما كان لكونه اجري
مجرى الوصل الغالب فيه فاذا فات ذلك المعنى الموجب
للحذف لم يكن للحذف وجه ولو لم يكن ابن صفة بل كان بدلا
او خبرا لم تحذف الالف لانه اذا كان بدلا لم يجعل معه
كالشي الواحد فوجب لذلك ان ينوي انفصال ابن مما قبله

فاذا قد ذكر لك فقد قام بنفسه ووجب ان يبتدا وكذا
اذا كان مبتدا كما في قولك يا زيد ابن عمرو في الدار ومن ضم
المبتدا اما في قوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله في قراءة
عاصم والكسائي بتنوين عزير وهو صفة في قراءة غيرهما
والتقدير عزير ابن الله الهنا وقال المبرد التقدير هو عزير
ابن الله والعباس على هذه القراءة حذف الالف كالتنوين لكن
الرسم بالالف قاله الجعبري وكذا المحذوف لا حذف في نحو زيد
الفاضل ابن عمر

الفصل الثاني

في احكام الوصل والفصل فالاصل فصل الكلمة من الكلمة لان كل كلمة
تدل على غير معنى الكلمة الاخرى كما ان المعنيين متميزان فكذلك
اللفظ المعبر به عنهما يكون وكذلك الخط النائب عن
اللفظ يكون متميزا بفصله عن غيره وخرج عن ذلك ما كان
كالمعنى واحد فلا تفصل الكلمة وذلك اربعة اشيا الاول
المركب تركيب مزج كبعلبك فتوصل الكلمتان للتنبيه
على امتزاجهما وشدة اتصالهما وهذا الذي ذكرناه فيما
يمكن فيه الاتصال من الحروف بما بعده اما ما لا يمكن فيه
ذلك فلا سبيل الى كتابته منفصلا وذلك نحو حضرموت
فان الرا لا يتصل بما بعده في الخط ولكن هذا اشكل
نحو معدي كرب فانهم يكتبونها بالفصل مع انه يمكن ان يتصل
اليا بما بعدها فكان ينبغي هكذا معديكرب لكن اورده
بعضهم ونظيرا انهم كتبوه منفصلا للزوم الفصل فيه
فان وصلت اليا بما بعدها فان ما قبلها الدال والدال
لا توصل بغيرها والله تعالى اعلم بخلاف غيره من المركبات
كغلام زيد وخمسة عشر وصباح ومسا وبين بين وحيص
بيص الثاني ان يكون احدى الكلمتين لا يبتدا بها لان الفصل
في

في الخط يدل على الفصل في اللفظ فاذا كان لا يمكن
فصله في اللفظ فكذلك ينبغي ان يكون في الخط وذلك
نحو الضماير البارزة المتصلة ونون التوكيد وعلامة
التانيث والتثنية والجمع وغير ذلك مما لا يمكن ان يبتدا به
كياء النسب الثالث ان تكون احدى الكلمتين لا يوقف
عليها وذلك نحو باء الجر ولامه وكافه وفاء العطف والجزا
ولام التوكيد فان هذه الحروف لا يوقف عليها وهذا اشكل
بواو العطف فالحقها كالفاء في كونها على حرف واحد ومع ذلك
كتبوها منفصلة مما بعدها الرابع ما يذكر من الالفاظ
فتوصل ما اذا كانت ملغاة نحو مما خطاياهم اينما تكونوا
فاينما وانما وحيثما وكيفما واما فانت مطلقا واذا كانت
كافة نحو فلما وربما ولاتما وكاما ولسيما ولعلما واستثنى
ابن درستويه والزجاجي ما في كلما فقالا لا الفا تنفصل
وتوصل بكل ان لم يعمل فيها ما قبلها وهي الظرفية نحو كلما جيت
اكرمتك كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا بخلاف
التي يعمل فيها ما قبلها فانها حينئذ تكون اسما مضافا
اليه كل نحو وآتاكم من كل ما سالتموه وتوصل ما الاستفهامية بينه
بعن ومن وفي لانها تحذف الفها مع الثلاثة وتصير
على حرف واحد فحسن وصلها بها نحو عم يتساءلون
مم هذا النوع فيم انت من ذكراها وحذف الالف
ليس خاصا بهذه الثلاثة بل هو ثابت مع كل جار اسما
كان او حرفا ولا توصل الشرطية بواحد من الثلاثة
قال ابو حيان العباس تقتضي ان يكتب معها
مفصولة قال وفي ما الموصولة مع الثلاثة
ثلاثة مذاهب احدها ان تكتب متصلة معها لاجل الادغام

في عن ومن وهو مذهب ابن قتيبة نحو رغبت عما رغبت عنه
ورغبت مما رغبت منه وفكرت فيما فكرت فيه والثاني انها تكتب
مفصولة على قياس ما هو من كلمتين وهو قول اصحابنا وبه قال
جوّز ابن عصفور وهو ارجح لانه الاصل ولا دليل على الوصل
الاتية في ممن وهو التباس اللفظين خطا مقصود فيه في مما
والثالث ان الغالب ان تكتب موصولة ويجوز كتبهما مفصولة
وهي اختيار ابن مالك وفي مما مع نعم وبئس وجهان حكاهما
ابن قتيبة الفصل على الاصل والوصل لاجل الادغام في نعما
وحملت بئسما عليها وقد رسما في المصحف بالوصل وتوصل
من بمن سواء كانت موصولة او موصوفة او استفهامية
او شرطية نحو ممن اخذت منه وممن تاخذ اخذ منه واما
وصلت فلاجل اشتباههما لو كتبا من فوصلا وادغمت
نون من في ميم من وتنزلت منزلة المدغم في الكلمة الواحدة
فلم يحتمل الفاصل هذا ما قاله ابن مالك وفصل ابن عصفور
بين الاستفهامية فوصل حملا على اختيها ما وبين غيرها
ففصل على الاصل قال ابو حيان وقول ابن مالك
ارجح نظرا الى علة الاشتباه في الخط وفي من سواء كانت
استفهامية او موصولة او شرطية من غير زيادة قال
ابن قتيبة تكتب عمن متصلة على كل حال لاجل الادغام
عما يكتب عمرو وعما نحو عمن تسال ورويت عمن رويت
عنه وعمن ترضى ارضى عنه قال ابو حيان وزعم غيره
انه لا يؤثر في ذلك الادغام كلمتان وعلله ابن عصفور
واما ابن مالك فقال الغالب الوصل ويجوز الفصل
وتوصل بمن الاستفهامية بقي قولا واحدا نحو
فيمن تفكر وتوصل ان الشرطية نحو الا تفعلوه الا تنصروه

وفي

وفي الناصبة مع لا قولان احدهما انها تكتب منفصلة مطلقا
قال ابو حيان وهو الصحيح لانه الاصل والثاني ان الناصبة
توصل بها والمخففة من الثقيلة تفصل منها وهو قول ابن
قتيبة واختاره ابن السيد وعلله ابن الضائع بان الناصبة
شديدة الاتصال بالفعل بحيث لا يجوز ان تتصل بنفس
الوصل في تلك الفصل فيعد خطا وعلله غيره بالفرق
بينهما ولم يعكسوا لكثرة الاولى وقلة الثانية والكثير
بالتخفيف اولى ولان الثانية اصلها التشديد فكرهوا
ان يزيدوها اخلالا بالحذف وفي كي مع لا قولان قال
ابن قتيبة تكتب منفصلة نحو كي لا تفعل كما تكتب حتى لا تفعل
منفصلة وما وصل من المذكورات وفيه نون وهو من
وعن وان وان حذفت نونه للادغام كما مر في الامثلة
ولا يجوز ان تكتب ممما وعنما ولئلا وان لا بنون ظاهرة
لما ادغم مع الاتصال وحذف خطا واقتصر على المدغم
فيه لتاكد الاتصال لهذا افتقد حذف النون خط الحذف فهنا
لفظا ولا توصل لن وكم وام بشي ولو وقع في رسم المصحف
من وصل ان نجمع عظامه فان لم يستجيبوا لكم ام من هو قانت
فهو مما لا يقاس عليه كسائر ما رسم فيه مخالف لما تقدم ولما
سيأتي واما مع اذا اتصلت بمن فانها تكتب مفصولة
قاله ابن قتيبة قال ابو حيان قال بعض شيوخنا الطرح
سبب ذلك قلة الاستعمال والا فالفرق بين مع وبين
في قال ـــ وقد يمكن ان الفرق بالاسمية فان في لا تكون
الا حرفا ومع اسم وهي ايضا تنفصل عما بعدها فتقول
معا فلذلك وصلت بخلاف في وفيما وصل سه وذا
وكان قياسه الفصل وكانه مركب من وي بمعنى

لعجب وكانه وويلمه والاصل ويل امه ويومئذ ونحوه من
الظروف المضافة لاذ في مذهب البنائيين وحين لان البنا
دليل شدة اتصالهما باذ ومن اجل ذلك كتبت همزة اذ في ذلك
بالياء لانها لصيرورتها صارت كالهمزة المتوسطة المكسورة
والا فالقياس ان تكتب الفا وعلى مذهب الاعراب ينفصل
ذلك عند بعضهم فتكتب الهمزة الفا والاكثر وصله ايضا
حملا على البنا لانه اكثر فتكتب الهمزة ياء وهما وصل شذ وكذا
ايضا ثلثمائة ونحوه فبل فالوصل خاص بثلثمائة الفصل
الثالث في احكام الزيادة فتزاد الف بعد واو
الجمع المتطرفة المتصلة بفعل ماض او امر نحو اكلوا وشربوا
واضربوا فرقا بينها وبين واو العطف فانه وان لم يحصل
الالتباس في نحو كلوا واشربوا ان واوه تكتب متصلة
بخلاف واو العطف لكن قد يجي من الافعال ما لم يتصل به
الواو وصورته نحو جادوا وسادوا فيحصل الالتباس
فجعلوا الباب كله واحدا طردا للباب وخرج بواو
الجمع غيرها نحو يغزوا ويدعوا مما لم تكن الواو المتطرفة
للجمع فانهم لم يزيدوا بعد واوه الفا لانه لا يلتبس وان
قدر انفصاله لان المفرد ليس بذي عطف ونحوه وخالف
الفراء حيث اجاز ان تكتب ذلك الالف في حالة الرفع
خاصة والكسائي حيث اجاز ذلك نحو لن يغزوا زيدا
وبالمتطرفة المتصلة بضمير او غيره نحو اكرموك
واكرموه ويضربون لان واو الجمع فيه ليست متطرفة
لاتصال الضمير او غيره به فلا التباس بواو العطف
الذي يجي بعد تمام الكلمة ومن اجل ذلك انهم زادوا
بعد واو الجمع المذكورة الفا بخلاف غيرها كتب

ضربوهم ونحوه

ونحوه بالالف ان جعل هم توكيدا للواو لان الواو حينئذ متطرفة
لان المؤكد ليس كالجزء مما قبله مع انه ضمير منفصل وبغير
الف ان جعل هم مفعولا لان ضمير المفعول المتصل كالجزء
مما قبله فلم تقع الواو متطرفة ومن ثم اختلف في رسم
قوله تعالى واذا كالوهم او وزنوهم فقيل رسما
بالالف بعد الواو فيكون هم تاكيدا لضمير الرفع المتصل
وقيل رسما بغير الف فيكون مفعولا به وبالمتصلة بفعل
المتصلة بالاسم نحو شاربوا الما فلا يكتب بعدها الف
لقلة اتصال واو الجمع بالاسم فلم يبال فيه بالالتباس
ان وقع واجاز الكوفيون الحاقها كما في الفعل فيكتبون
نحو شاربوا الما وضاربوا زيد وهموا بالالف كما ترى
وكذا ابنوا زيد بخلاف ابو زيد واخو زيد ومنهم
من يحذف الالف في الجمع من الفعل والاسم وان لزم
الالتباس لندوره فزواله بالقرائن وبالماضي والامر
المضارع نحو لن يضربوا فقد اختلف البصريون في
الحاقها به اذا اتصلت الرواية متطرفة فالاخفش
يجعله كالماضي والامر في الحاق الالف وبعض البصريين
لا يلحقها لعدم لزوم الواو وشذت زيادتها في الربوا
وقياسه ان يكتب بالالف لانه من ذوات الواو فكتبوه
بالواو وزادوا الفا بعدها تحرجوا عن الالتباس
من وجهين وفي واو الربوا فيه شذوذ من جهة
زيادة الالف خاصة وكان من حقه ايضا ان يكتب
بالالف لان الاصل في الهمزة المتطرفة ان تكتب
بصورة الحركة التي قبلها واللغة الاصلية في امرؤ
انما هي فتح الرا دايما فان وزنه فعل بفتح العين

وما يرى من الضمة والكسرة فيهما عارض اتباعًا للاخر
وكان ينبغي ان لا يلتفت الى عروض ذلك وان يعتبر
حال الفتحة الاصلية فلما كتبوها بالواو زادوا الالف
تنبيها على انه ينبغي ان تكون صورة الهمزة الفا على
كل حال وان لا يعتبر بالضمة والكسرة العارضين
وما تقدم من ان فيه شذوذا من وجه زيادة
الالف خاصة هو ما قاله الدماميني واعترض بانه
ينبغي ان يكون كالذي قبله فانه خرج عن القياس
من وجهين احدهما كتابته بالواو والثاني كتابة
الالف بعدها كما تقدم في الربوا وقول المحشي الواو
جار على القياس لانها تخفف اي الهمزة بينها وبين الواو
فالشذوذ فيه من وجه واحد بخلاف الاول معارض
بما تقدم في الهمزة المتطرفة والله تعالى اعلم بالصواب
وزيدت الف ايضا في مائة قال ابو حيان وذلك
للفرق بينها وبين منه وكانت الزيادة من حروف العلة
لانها تكثر زيادتها وكانت الالف لانها تشبه الهمزة
ولان الفتحة من جنس الالف ولم يكن يا لانه كان يجتمع
حرفان مثلان ولا واو لاستثقال الجمع بين الضمة
والواو وجعل الفرق في مائة دون منه لان مائة
اسم ومنه حرف والاسم احمل للزيادة من الحرف
واستدل ابن المائة بحذف الالف الا مريد على ذلك انما
يثبت الدراهم فجعل الفرق في مائة بدلا من المحذوف
مع كثرة الاستعمال ولذلك لم يفرقوا بينهما وبين
فئة ورئة لعدم كثرة الاستعمال وقال بعضهم كانت هذه
هذه الالف في مائة اولى منها بمنه لان الاصل

مائة

مائة مبنية على وزن فعلة من مايت وهمزة مائة تقع
مفتوحة في لفظ الف ويكسرها قبلها فيستحق لذلك
ان تكتب يا فالزموها للعلتين جمعا الياء للكسرة
والالف للفتحة ولان العدد اولى بالتاكيد والعلامة
من غيره انتهى قال ابو حيان والدليل على ان الاصل
في مائة مئية قول الشاعر

فقلت والمرء تخطيه منيته
ادنى عطيته اياي مئيات

فجمعها جمع سلامة ولفظ باصلها بزنة سدرة وضعف
الكوفيون تعليل البصريين بان مائة اسم ومنه حرف
بانهما جنسان مختلفان والفرق ينبغي ان يجعل في متحد
الجنس يدل على ذلك المصدر لم يفرقوا بين فئة وفئة
لاختلافهما قالوا وانما زيدت فرقا بينهما وبين فئة
ورئة في انقطاع لفظهما في العدد وعدم انقطاع فئة
ورئة لانك تقول تسع مائة ولا تقول عشر مائة بل
تقول الف وتقول تسع فئات وتسع رئات وعشر فئات
وعشر رئات فلا ينقطع ذكرهما الى العشر فلما خالفتها
فيما ذكرنا خالفوا بينها وبينهما في الخط وحكى
صاحب البديع ان منهم من يحذف الف مائة من الخط
وبعض النحاة يكتب ماة هكذا فيسقط الياء وهو
جار على ما حكى عن الفراء وغيره الحذاق انه يجوز
كتب الهمزة المفتوحة الفا في كل موضع وقال
ابن قتيبة منهم من يكتب الهمزة على حركتها في نفسها
وان كان ما قبلها مكسورا قال ابو حيان وكثيرا
ما رايته بغير الف كما يكتب فئة لان كتب مائة

فيطلا لو خارج عن الاقيسة فالذي اختاره ان يكتب بالالف
دون اليا على تحقيق الهمزة او ياد ون اليا على وجه
تسهيلها قال فاما زيادة الالف في مائتين ففيها
خلاف منهم من يزيدها وهو اختيار ابي مالك لان
التثنية لا تغير الواحد عما كان عليه بخلاف الجمع
فان منه ما يغير الواحد وهو جمع التكسير ومنهم
من لا يزيدها كما لا تزاد في الجمع لان موجب الزيادة
قد زال ونحو العباس واتفقوا على انها لا تزاد في الجمع
نحو مئات ومئون وزيدت في اولئك واولوا
اولات قال ابو حيان اما اولئك فنقطا فرق النحويين
على انهم زادوا الواو فيها فرقا بينها وبين اليك
وكانت الواو اولى من اليا لمناسبة ضمة الهمزة
ومن الالف لاجتماع مثلين وجعل الفرق في اولئك
لان الزيادة في الاسماء اكثر لا لا توجد في حرف
الا قليلا ولان اولئك قد حذف منه الف ثلاث
الزيادة فيه اولى وقد زعم الكوفيون ان ذلك للفرق
بينها وبين اليك في الاسمية لان الى قد تستعمل اسما حكوا
من ذلك الاعراب انصرفت من اليك وهذا بنا على ان
الفرق انما يعمل في المغالطين قال واما اولوا ولات
فعبر المهدوي يعلل له بشي ويمكن عندي ان يكون زادوا
الواو فيه للفرق بين اولي في حالة النصب والجر وبين
الجارة وحملت حالة الرفع على حالة النصب والجر وحمل
التانيث في اولات على التذكير في اولوا وقال
بعضهم زيدت في اولو فرقا بينها وبين الو بالهمزة
الدالة على لو واما اولات فلمعنى صاحبات بزيادت

فرقا

فرقا بينه وبين الات جمع التي فانها تكتب بلام واحدة
وحمل اولا بالمد والقصر ان حملا من الغلي اولئك فان
لحذف التنوين زيادة نقل خطا العول له
عمر الالي ان فاخروا قال العلى — بقي امر فاخركم عمر العلي
والعلي بالضم والقصر الرفعة والشرف ويقال عمر في الاب
يعمره عمرا من باب ضرب كعمره يعمره تعميرا ومما زيدت فيه
الواو للفرق لفظ اخي في التصغير عند بعضهم وكانت
الزيادة في المصغر لانه فرع والفرع احمل للزيادة ولانه
قد تغير لاجل التصغير والتغيير يانس بالتغيير وكانت
واوا للمناسبة ضمة الهمزة واكثر اهل الخط لا يزيدونها
لان المصغر ليس بنا اصلي وما ذكر في اولئك من مناسبة
ضمة الهمزة واكثر اهل الخط لا يزيدها فيها لان المصغر من
مناسبة الزيادة وبالواو ومما بني فيه دون غيره
بالي فيما بعده وزيدت الواو ايضا في عمرو غير المنصوب
فرقا بينه وبين عمر وانما خص عمرو بالزيادة دون
عمر لانه اخف والزيادة بالاخف اولى وانما كان اخف
من جهة بنائه على فعل ومن جهة انصرافه وانما زيدت
الواو دون الالف لئلا تلتبس بالمنصوب ودون
اليا لئلا تلتبس بالمضاف الى يا المتكلم وشرط بعضهم لكتابته
بالواو شروطا احدها ان يكون علما فلا تزاد في غيره كعمرو
احد عمور الاسنان وهو ما بينها من اللحم ومثله عمر جمع
عمرة والعمر الذي هو بمعنى العمر في قولك لعمر الله ولعمر
لعمرك اي حياتك لان العلم لشهرته في اسمائهم وكثرة استعماله
واستعمالها ليس مما يخيف ان يلتبس فيه ليس كغيره ثانيها ان
لا يكون محلى بال فلا تزاد فيه الا نحو قول الشاعر

باعدام العمر من اسيرها　　حراس ابواب على قصورها

لقلة استعمالهما الثمان ان لا يكون مصغرا فلا تزاد فيما اذا وقع مصغرا نحو عمير قال لو الا ان لفظهما حينئذ واحد فلا يحتاج الى تفرقة وفيه نظر لان الالتباس في ذلك حصل خطا ولفظا لان لفظ تصغير كل من عمرو وعمر واحد وكتابتهما على اسقاط الواو واحدة فكان ينبغي اثبات الواو ليفرق بين الاسمين خطا ويستدل به على الفرق لفظا وقد يقال اللفظ بالمكبر مغن عن هذا الشرط الرابع ان لا يكون مضافا لضمير فلا يزاد فيه لان الضمير المجرور كالجزء مما قبله فلا يفصل بينهما ولا يخفى ان الشرط الاول مغن عن هذا لان المضاف غير علم وقد يقال اذ كتابة عمر بضم العين وفتح الميم المضاف الى ضمير ككتابة عمرو بفتح العين وسكون الميم المضاف لضمير فالالتباس حاصل فكان ينبغي اثبات الواو ليفرق بين الاسمين خطا ويستدل به على الفرق لفظا واذا قيل باثبات الواو فيه بطل الشرط الاول لان المضاف غير علم الخامس ان لا يؤمن اللبس بوقوعه في قافية فلا تزاد الواو وفيه ح لان الموضع الذي يقع فيه عمرو في القافية لا يقع فيه عمر فلا يفضي الى اللبس كذا قاله الجاربردي واعترضه بعضهم بانه غير مسلم لان الموضع الذي يقع فيه عمرو يقع فيه عمر ايدك على ذلك قول الشاعر

قف في منازلهم على النهر　　واسأل فرتك النفس عن عمري

فلو قيل عمري بضم العين وفتح الميم لم ينكسر البيت ولم يتغير خصوصا ان خرك المقام الشعر حكي ان بعضهم راى في منامه انه قد كتب في طرفه واو فقص على العابر رؤياه

فاخبر

فاخبر انه دعي في نسبه واستشهد بقول ابي نواس يهجو اشجع السلمي

قال لمن يدعي سليما سفها　　لست منها ولا قلامة ظفر
انما انت في سليم كواو　　الحقت في الهجاء ظلما بعمرو

وقال العلامة الدميري في منظومته

ولا تصاحب من يكون مثل ما　　ولا لعمرو واو اكوا ظلما

يعني لا تصاحب من يكون ناقصا يحتاج في كمال معناه الى غيره كما فانها تحتاج الى الجملة غالبا ولا من ينكر بما ليس له كعمرو فان هذه الواو زائدة على لفظه وليست من بنيته وخرج بغير المنصوب ما كان منصوبا فلا تزاد فيه الواو من الالتباس بعمر فان عمرا يكتب في حالة النصب بالف بعده مبدلة من التنوين لانه منصرف وعمر يكتب بلا الف بعده ولا تنوين فيه لانه غير منصرف ويتعلق بالشرط الاول وهو العلمية انك تكتب قول العرب لعمرو ابي عمرو لعدم نيابته الى الحذف لو ري له بالاهاصب الاولى بغير واو والثانية بواو

الفصل الرابع في احكام الحذف فتحذف لام التعريف من الذي وجمعه وهو الذين ومن التي وفروعه وهي التثنية والجمع نحو اللتان واللتين واللاتي واللائي كراهة اجتماع مثلين في الخط وتثبت في مثنى الذي نحو اللذان رفعا واللذين نصبا وجرا لانه يلتبس بجمعه وقال بعضهم قصد ابدلك الفرق بين التثنية والجمع وكان الثبوت في التثنية لانها اسبق على الجمع فاللبس عنده حصل ولان الجمع لثقله اولى بالتخفيف ولم يفرق بين مثنى التي وجمعها لانهما لا يلتبسان لخلاف تثنية التي وجمعه وقال احمد بن يحيى ثعلب كتبوا اللاتي التي

واللاي التي والي واسقطوا الاماس اوّلها والغاس اخرها
لانه ثقل في الكلام مثله وبدل عليه ما قبله وما بعده
ولو كتب على لفظه كان اوثق انتهى قال ابو حيان وكلامه
يدل على حذف اللام من اوله والالف من اخره معا والذي
عهدناه في الكتاب انه لا يحذف الالف لئلا يلتبس بالمفرد
قال فان قلت اللام الزم في الله فهلا حذفت قيل لما
حذفت الالف منه كرهوا حذف اللام منه ايضا لو حذفت
التبس بالله لا اله يحذف وما ذكره في التسهيل وشروحه
وفي شافية ابن الحاجب ونحو اللذين في التثنية كتب بلامين
للفرق وحمل اللتين عليه واللاون واخواته انتهى
يعني ان نحو اللذين في التثنية نصبا وجرا كتب بلامين
للفرق بينه وبين الجمع والجمع لثقله اولى بالتخفيف وحمل
اللتين على تثنية الاولى مثنى الذي المذكر وان لم يلتبس شي
لو حذف منه حرف فان تثنية المونث فرع تثنية المذكر
وحمل عليه ايضا اللذان واللتان رفعا وكتب بلامين
اللاون بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا في لغة هذيل
وهو جمع اللاي مرادف الذين في لغة واخواته كاللاتي
واللواتي واللاي واللائي من جملتها اللا فلو كتبت
بلام واحدة لالتبس بالا كذا قاله الجاربردي وفي الليل
والليلة وجهان الحذف والاثبات والقياس كتبه
بلامين والحذف اجود لان فيه اتباع رسم المصحف
قال ابو حيان وزاد احمد بن يحيى اللطف فعده مع
الليل في الليلة فيما كتب بلام واحدة قال لانه عرف فاستخف
قال وكتبوا اللوق اللعب واللحم بلامين وكونه بلام جاز لتحرك
لام التعريف ايضا فما يجتمع منه ثلاث لامات لفظا كراهة اجتماع

الامثال

الامثال نحو لله وللات واللتان فالثلاث لامات لام
الجر ولام التعريف واللام التي هي فاء الكلمة وكان القياس
ان يكتب بثلاث وذلك لان التعريف لها صورة في الخط
قبل دخول لام الجر فالقياس استصحاب هذا الحكم الثابت
لها لكن لما كان اثباتها يعد دخول لام الجر مفضيا الى اجتماع
ثلاث لامات كرهوا ذلك فحذفوا صورة لام التعريف
فان قيل فهلا كتب الله بلام واحدة كالذي قبل الحذف
العله فكرهوا كثرة الحذف ولئلا يلتبس باله لان الفه
تحذف ويحذف الالف من اسم الله اي لفظ الله وكان
القياس ثباتها كما في اللام لكنه قد تصرف فيه بانواع من
التصرفات التي لا تجوز الا فيه ولانه لا يلتبس اذ لا
مشارك له في هذا الاسم ولكثرة الاستعمال فهذه اشيا تخصيص
بالحذف واما في لهنك لانه لو كتب بريد فان الله لو كتب
فانهم كتبوه بالالف لاجل ما حذف منه من حروف الجر
والالف واللام ويحذف الالف ايضا من اله وكذا
من الرحمن ومن الحرث علما لا صفة بشرط عدم الخلو من الالف
واللام لكثرة الاستعمال فان خلا من ذلك كتب بالالف
نحو يا رحمن الدنيا والاخرة قال فانت غيث الورى
لا زلت رحمانا وحارث
قال الشاعر
يا حارثا لا ارمين منكم بداهية
لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك
اي حارث فهو مرخم وقال الناعر ابطن
احارث لو انا ساطد ما ونا
فيكتب جميعها بالالف وفي قول ابن قتيبة لم يحذفوها

من شيطان ودهقان مع الجماعة والعباس للحذف
مرة وذلك في كل منهما ما في الرحمن من كثرة الاستعمال فلم يكثروا
استعمالها كثرة استعمال الرحمة كذا قيل وانما اقتضت كثرة الاستعمال
للحذف لانهم يريدون تخفيف الخط كما يفعلون في اللفظ
وزاد بعضهم في الاعلام المحذوف منها الالف خالدا ومالكا وخلدا
وقيما وصالحا لكثرة استعمالها وحذفت الالف ايضا من السلم
عليكم وعند الكثير من سبحان الله بخلاف سبحانا ما تنكروا العلة
في الثلاثة وفي جميع ما ياتي كثرة الاستعمال وحذفت
ايضا مما اكثر استعماله من الاعلام الزائدة على ثلاثة احرف
سواء كانت الملك وصلح وخلد ام اعجمية كابرهيم واسمعيل
واسحق وهرون وسليمن فتكتب بغير الف وقال
بعض المغاربة ان اثبات الالف في خالد وصالح ومالك
جيد او جوزه بعلت في خالد وصالح علمين لا الحذف مما لم يكثر
استعماله من الاعلام الزائدة على ثلاثة احرف نحو جابر وحامد
وسالم وطالوت وجالوت وهاروت وماروت وهارون
وقارون وياجوج وصابر وضارب اعلاما وقد جاء
الحذف في بعض الاعلام القليلة الاستعمال كتبوا هارون
وقارون وهامان وقارون بغير الف كذا في بعض
شروح التسهيل ولا تحذف من الصفات كرجل صالح ورجل
مالك ورجل خالد ولا مما لا يزيد على ثلاثة كادم وابن لام
وابن لاب وسالم وحاتم وسامة وحامة وهالة وما
ذكر من الحذف فيما كثر استعماله محله ما لم يحذف منه شيء
كاسرائيل الذي حذف منه احدى اليائين اللتين بعد الالف
وداود الذي حذف منه احد الواوين فلا تحذف من
اسرائيل وداود الالف اذ لو حذفت لاجتمع عليهما حذفان

ونحله

ونحله ايضا ما لم يخش اللبس فان خيف اللبس كعامر
لم يحذف منه شيء اذ لو حذفت الالف التبس بعمر المشدد
الذي هو فعل او بعمر المخفف الذي هو فعل او بعمر
اسم ابي قبيلة ومما تحذف منه الالف شعبان وعثمان ومروان
وشبههما مما فيه الالف والنون وكثر استعماله وحسن الاثبات
الا انه لم يحذف في عمران ونقص بعضهم الفلسطوان وحكى
الفزماني من وراق الكوفة كانوا يتعمدون الالف المتوسطة
المتصلة بما قبلها نحو كفرين وتصرين وسلطين وحذفت
الالف ايضا من مفاعل ومفاعيل ان امن اللبس بالمفرد
كمحرب وتمثل وشيطين لان مفردها محراب وتمثال
وشيطان وكذا تحذف لو كان عند الحذف على صورة مفردة
ولكنه في غير موضعه نحو ثلاثة دراهم واربعة دراهم
ودراهم جيدة ودراهم جياد فتكتب ذلك بغير الف فهذا
مفردة على صورته عند حذف الالف لكن ليس هذا موضع
المفرد بخلاف ما يلتبس به كدراهم فيكتب بالالف لئلا يلتبس
بدرهم وكذا نحو المساكين عندي الا ترى انك اذا حذفت
الالف التبس بالمفرد في نحو المسكين عندي على انه قد كتبه
في المصحف الشريف مساكين بغير الف وكذا مساكنهم ومن
ثم قرئ بالوجهين مسكين ومساكين ومسكن ومساكن
قال ابو حيان ويجوز الاثبات فيما لا يلبس ايضا وهو
اجود قال وشرط بعض الشيوخ لجواز الحذف
شرطا اخر وهو ان لا تكون الالف فاصلة بين حرفين
مثلين نحو سككن ودككن ودنانير فلا تحذف
الالف لئلا يجتمع مثلان في الخط وهو مكروه ككراهته
في اللفظ وحذفت ايضا من فاعلات اي مما فيه

الالف من جمع المؤنث السالم نحو صالحات وعابدات
وذاكرات ومنه سموات وان لم تكن على وزن فاعلات والمراد
الالف التي بعد الميم وقد كتبوا في المصحف السموات بحذف
الالفين معا وحمل جمع المذكر السالم على جمع المؤنث وان لم
يكن فيه الالف نحو الصالحين والقانتين والظالمين
والكافرين وشرط الحذف من جمع المؤنث والمذكر
ان يكون غير ملتبس ولا مضاعف ولا معتل اللام فلا
يحذف من نحو ضالات اذ لو حذف الفه لالتبس بجمع
حذر وهما مختلفان في الدلالة ولا من نحو شابات
والعادين لانه بالادغام نقص في الخط اذ جعلوا صورة
المدغم والمدغم فيه شكلا واحدا فلا ينقص ايضا
وكذلك كتبوا في المصحف الضالين والعادين بالالف
ولا من نحو رابيات والرامين لانه حذف من الرامين
لام الفعل وحملت عليه الرابيات وان لم يكن فيه حذف
كما حمل الحذف من الصالحين على الصالحات وان لم يكن فيه
الالف وهذا من تعاكس التناظر والتعارض حيث
حمل الاثبات في المؤنث على الاثبات في المذكر كما حمل الحذف
في المذكر على الحذف في المؤنث واما المهموز نحو الخاطئين
فاثبتوا الالف فيه حملا على المضاعف لان الهمزة مغيرة
عن صورتها الى الياء فكانها سقطت فاشبهت حرف
التضعيف حين لم توجد صورة مفردة وقد رسم
في بعض المصاحف بحذفها نظرا الى ان الهمزة حرف صحيح
فيجري مجرى غيره من الحروف الصحيحة وحذفت
الالف ايضا من ذلك واولئك بخلاف ذا واولا والمجرد
من حرف الخطاب وهذاك وهاولئك مقرونا
بحرف

بحرف الخطاب وها التنبيه ومن ثلث وثلاثة
بخلاف ثلاث المعدول فانه لم يكثر كثرتهما فلانه
لو حذف منه لالتبس بثلث ومن ثمانين وثمانية وثمني
باثبات الياء بخلاف ثمان بحذف الياء فلا حذف منه
للالف فرارا من توالي الحذف وكثرته وفي ثمانين
وجهان الاثبات لانه حذف منه ياء المفرد والياء الموجودة
فيه ياء الاعراب والحذف لان الياء المحذوفة قد عاقبتها
ياء اخرى لانهما لا تجتمعان فكان الياء الموجودة لجزء المعاقب
والاثبات اختيار ابن عصفور وعاملون بالواو وحكمه
حكم ثمانين بالياء في جواز الوجهين وحذفت ايضا من لكن
ولكن مشددا ومخففا ومن ها التنبيه مع الله نحو هالله
لانه لم يستعمل الا معه فكانه حرف واحد ونقل احمد
انه حرف واحد ونص احمد بن يحيى على الحذف وفي همزة الله لم يحذف
ايضا الف ها التنبيه مع اسم الاشارة الخالي من الكاف
نحو هذا وهذه وهولا لكثرة استعماله معه حتى صار
كلفظ مركب بخلاف المتصل بالكاف فانه يجب فيه الاثبات
نحو هاذاك وكذا ها المتصلة بتا وتي تكتب بالالف
نحو هاتا وهاتي وهاتان لعدم صحبتهما صارت كالجزء
منهما فكرهوا ان يصلوا بهما الها لئلا يلزم مزج الكلمات
ويحذف ايضا الف ها مع مضمر اوله همزة نحو هانتم هانا هانت
بخلاف نحن قال احمد بن يحيى قال الكسائي في هانتم هانا حذفوا
الفها وليس يعني انما حذفوا الهمزة بدليل انهم لم يحذفوها
في هانحن فدل على ان المحذوفة في هانتم وهانا هي الثانية
لا الاولى وفي الرد بذلك نظر لان الضمير اذا خلا من الهمزة
لا يقول ثعلب ولا غيره بان الف ها تحذف وانما الكلام

ما كان اوله الف مصورة عن الهمزة وقد حذف الف ها في
قوله تعالى يا ايه الساحر وفي اية المومنون بضم الها وبها
قرا ابن عامر وبفتحها في قراة العامة وفي اية الثقلان
وحذفت ايضا من يا التي للندا المتصلة بهمزة ليست
كهمزة ادم سوا كانت قطعا نحو يا احمد او وصلا نحو يا بن
ادم فان همزة كل منهما مخالفة لهمزة ادم من حيث ان الهمزة
فيهما مصورة مصورة في الخط وهمزة ادم محذوفة
خطا فاذا اتصلت به اثبتت كما ياتي فكتب هكذا يا ادم
كراهة اجتماع المثلين قال ابو حيان ونص احمد على ان الالف
المحذوفة هي صورة الهمزة لا الف يا وهو خلاف قول
ابن مالك واما ادم فلم تحذف الف يا معه لانه حذف
منه الف المبدلة من فا افعل فلم يجمعوا عليه حذف
العين قال ابو حيان ومفهوم كلام ابن مالك انه لا يجوز
الحذف في نحو يا جعفر ويا زيد لانه لم يتصل بهمزة
ونص احمد بن يحيى على انه يجوز في مثل ذلك الاثبات
والحذف كانهم جعلوا يا مع ما بعدها شيا واحدا فاقاموا يا مقام
الالف واللام بدليلهم لا ابناد ولي نيا ما هي فيه
فلذلك حذفت الالف ويحذف احدى لينين متماثلين
كاذ مرس وال واسرايل ويحيي وداود وطاوس ويستنوك
ويلون وياوا الى الكهف وجاوا وباوا واوتا واكدا
جزم به ابن مالك بشرط ان لا يلتبس كقرا حذرا من التباس
المثنى بالمفرد وقارين حذر التباس المثنى من المثنى
بالجمع وقوله قصوله حذر التباسه بقوله وصول
قال ابو حيان ولم يبين ايهما المحذوف والقياس
يقتضي الفا الساكنة لنقل المتحركة بالحركة قال وجوز

لبعضهم

وجوز بعضهم كتابة الواوين على الاصل واختاره ابن الصايغ
والقياس خلاف كراهة اجتماع المثلين ولو اجتمع ثلث
منها متماثلات في كلمة وكلمتين حذف ايضا واحد نحو يا ادم
ومسااته وبرااته والبنين ويحيين ليسوا ويستوون
الفصل الخامس في احكام البدل تكتب كل الف رابعة او خا
مسة او سادسة في اسم او فعل يا نيابة عن الالف سوا كان
اصلها اليا ام الواو ام كانت زايدة لالحاق او لتانيث
او لغير ذلك كحبلى ومثلى ومعزى واعطى ويحيى والحولى
واقتضى واعتزى ويختفي ويستقصى واستقصى ويستقصى
ويعتزي الا ان تكون ثالثة ليا كدنيا ومحيا واحيا بين
تحيا واحيا وخطايا واستحيا الا يحيى علما فانه يكتب بالالف
فرقا بين يحيى الاسم وبين يحيى الفعل والوصف وكان احمل
لاجتماع المثلين وعبارة غير ابن مالك يحيى اسما وبين العبارتين
فرق يظهر في يحيى اذا انكر بعد التسمية فعلى التعليل بالعلمية
يكتب بالالف وعلى التعليل بالاسمية يكتب باليا لان الاسمية موجودة
فيه والحق المبرد بيحيى كل علم منقول من الفعل كان يسمى باعيا
فكتبه باليا والحق ابو جعفر النحاس كل علم منقول الى الاسم
كزورايا علما فكتبه باليا فرقا بينه وبين رويا الحلم
كما فرقوا بين يحيى العلم والفعل ومذهب الجمهور كتب
الجميع بالالف فان اتصل بالكلمة ضمير متصل فخلاف منهم
من يكتبه باليا ومنهم من يكتبه بالالف نحو حملناك ومسراه
كذا الخلاف في التسهيل ولم يرجح شيا قال ابو حيان واختار
اصحابنا كتبه بالالف اذا اتصل به ضمير نصب او خفض سوا كا
ن لامنيا او زايدا الا احدى خاصة فتكتب باليا حال
اتصالها بالضمير واختلفوا اذا اتصل بيا ما نيث تقلب

ها في الوقف فذهب البصريون الى انها تكتب الفاً
لتوسطهما واجاز الكوفيون كتبهما بالياء ولم يقيدوا
بتاء التانيث وسوا في ذلك ايضا الثلاثي والازيد
بعد اكمل تفريع على القول المصدر به وهو الاشهر وحكى
ابن عصفور ان الفارسي زعم ان لا يكتب كل ما تقدم
ذكره الا بالالف ابدا وكذا الثلاثي في الاتي كما ان الهمزة
المنقلبة عن يا او واو في مثل رداء وكساء لا تكتب
ابدا الا على صورتها لا على اصلها ورده ابن عصفور
بان الالف المنقلبة ترجع الى اصلها في بعض الاحوال
كرحيان ورحيت فجعلوا الخط في ساير المواضع على ذلك
والهمزة لا تعود الى اصلها في موضع من المواضع وقال
ابن الضايع هذه الحكاية بعيدة عن الفارسي بل مراده
انه القياس قال وللفارسي ان يقول ان كانت العلة
الرجوع الى اليا في بعض المواضع فلتكتب المنقلبة
عن الواو واوا لرجوعها اليها في بعض المواضع وان
كانت العلة التفريق لزم الاعتراض بالهمزة بل الاولى
ان يقال للفارسي فرقت العرب في اللفظ بين هذين
الالفين بالامالة فحمل الخط فيهما على ذلك ولم يفرق بين
الهمزتين وقال ابو حيان في المسئلة ثلاثة مذاهب
مذهب الجمهور ومذهب الفارسي والثالث انه لا يلزم
الف ولا يا بل يجوز ان يكتب بالياء وهو الاختيار ويجوز
ان يكتب بالالف وذلك قليل وقد رايت بخط بعض النحويين
وهو عيسى الملطي عيبا بالالف في كتاب فرأى علته واما
مبدلة من يا كتبت يا ايضا نحو رحى ورمى وان كانت
مجهولة الاصل كخسا وهو المعجمة فمهملة نعالخسا وزكا

اي

اي فرداً وزوج وخساة لاعبة بالجوز فرداً او زوجاً
او كانت مبدلة من واو كعصا وغزا كتبت بالالف وشذت
الواو في الصلاة والزكوة والحيوة والنجوة ومشكوة والربوا
وغيرها والعباس وشذ ايضا اليا في ذكى لمناسبة يزكى
وفي نحو الضحى للمشاكلة للمجاور وذلك الضحى اسم مجاور
لسجى ويحيى مجاورة لغلى وعلى تكتب بالياء لان الفه عن يا
فكتبت يحيى بالياء لمجاورته يحيى والا فالفه عن واو الضحوة
وهذا قياس قول البصريين واما الكوفيون فانهم يقولون
في مضمومها ومكسورها يكتب بالياء ومقابل قول الجمهور
قول للفارسي المتقدم انه لا يكتب شيء بالياء وقول الكسائي
ان ما كان من الفعل عينه همزة نحو شا فانه يجوز ان يكتب
بالياء وان كان من ذوات الواو كراهة اجتماع العين وما
كان من الاسم على وزن فعل فانه يكتب بالياء ابدا وان كان من
ذوات الواو نحو الكلى والبصريون لا يجوزون شيا من ذلك
ومذهب البصريين في كلا ان تكتب بالالف لان الفها منقلبة
عن واو واما اذا اضيف الى مضمر فلا تكتب بالياء في الرفع
لئلا يلتبس بالجر والنصب ولا بالالف فيهما لئلا تلتبس
بالرفع ومن زعم ان الفها منقلبة عن يا كما ذهب اليه
العبدي فانه يكتبها بالياء وكتب على الاول كلتا بالالف
حملا على كلا وكان القياس ان تكتب بالياء لان الفها رابعة
وتعرف كون الالف مبدلة من اليا بالانقلاب في التثنية
نحو رحى ورحيان او في الجمع بالالف والتا نحو حصى
وحصيات او في المرة نحو رمى رمية او في الاسناد
الى الضمير نحو رميت او في المضارع نحو يرمي ويكون
الفعل معتل العين او الفا بالواو ونحو هوى وروى

ووفي ووعى لان اللام حينئذ بالواو واذ ليس في كلامهم
ما فاؤه ولامه واو ولا تكتب اسم مبني بالياء الا متى لانهما
مع ان القياس كتابتهما بالالف لانهما اسم غير متمكن ولا شي
من الحروف بالياء الا انا لانهما ايضا والى وعلى وحتى
لانقلاب الف الى وعلى بالضمير في اليك وعليك وحملا
في حتى على الى لانها بمعناها وقال ابن الانباري انما كتبت
حتى بالياء وان كانت لا تمال فرقا بين دخولها على الظاهر
والمضمر فلزم فيها الالف مع المضمر حين قالوا حتاي
وحتاك وحتاه وانصرفت الى الياء في حتى زيد انتهى
وما صححه كثيرة من امالتها هو المشهور عن العرب
والفراء روي عن بعض اهل نجد واكثر اهل اليمن
امالتها لان الامالة غالبة على السنتهم وهي رواية نصير
عن الكسائي ورويت عن حمزة ايضا امالة لطيفة
وقربها وقوع الالف وعلى هذا لا حاجة الى ما ذكره
ابن الانباري من قصة الفرق وما ذكره غير واحد
من الحمل على الى لكونها بمعناها في الغاية والاسماء وان
وصلت الثلاثة بما الاستفهامية كتبت بالالف لوقوعها
وسطا حينئذ نحو الام وعلام وحتام قال الزجاجي
واذا اشكل عليك شي مما اخره الف فاكتبه بالالف لانها الاصل
وكما ذهب بعضهم وهو الصحيح الى ان جميع ما جاز ان
يكتب بالياء جاز ان يكتب بالالف واعلم ان رسم المصحف
متبع اتباعا للسلف رضي الله تعالى عنهم وقد وقع
فيه اشيا كثيرة من الوصل والفصل والزيادة
والحذف والبدل على خلاف ما تقدم تقريره
كوصل الن نجمع عظامه امن هو قانت وفصل
وزيادة

ذ زيادة في والسما بنيناها بايد ومن نباي المرسلين
وملايه وملايهم والف في الربوا وان امروا وحذف
الالف تبوو وكتابه واوا صورة الهمزة ورويا ووما
ووحا وحيث وقعت فانها كتبت بغير الف بعد الواو
وزيادة الالف بعدها وكتابة مازكي بالياء وقياسه
بالالف لانه من ذوات الواو وكتابة الصلوة والزكوة
والحيوة ومشكوة ومنوة والربوا بالواو وبعدها بدل
الالف وهذا اكثر مما يعتاد اليه في كتابة المصحف ولا اصل
علته خارجه بل اذا وقعت هذه الالفاظ ونحوها في غير
القران لم تكتب الا على القوانين السابقة لان رسم المصحف
متبع في القران خاصة فان اضيفت هذه الكلمات
الى مضمر فانها تكتب بالالف نحو صلاتي وزكاته وحياتك
الى اخرها وهذا ابنا على لمن كتب هذه الالفاظ في غير
القران بالواو اتباعا لخط المصحف ولهذا قال ابن درستويه
خطان لا يقاسان خط المصحف والعروض قال البوحان
وذلك ان العروضيين يكتبون ما يسمع خاصة لان الذي
يعتد به في صنعة العروض انما هو ما يلفظ به لانهم
يريدون به الحروف التي تقوم بها الوزن متحركات
وساكنا فيكتبون التنوين ولا يراعون حذفهما في الوقف
والمدغم حرفين ويكتبون الحروف بحسب اجزا التفعيل
فقد تنقطع بحسب ما يقع من تبيين الاجزا كقوله يا دارمي
يتل عليا فس سندي اقوت وطال علي ها سالف ابدي
لان تقطيعه مستفعل فعل اربع مرات وكتابة هذا البيت
في الخط ليس في علم العروض يا دارمية بالعلما فالسند
اقوت وطال عليها سالف الابد قال فقد صار الاصطلاح



الحروف في اصطلاح المصحف واصطلاح الكاتبين في غير هذين
قال وعلم الخط ويقال له الهجا ليس من علم النحو وانما ذكره النحويون
في كتبهم لضرورة ما يحتاج اليه المبتدي في لفظه وفي كتبه
ولان كثيرا من الكتابة مبني على اصول نحوية فمن بيانها بيان
تلك الاصول ككتابة الهمزة على نحو ما نستمهل به وهو باب
من النحو كبير انتهى واعلم انما وضع النقط لرفع الاشتراك
قال ابو حيان من الحروف ما ينفرد بصورة ومنها ما هو مشترك
وقصد واشتملت الصورة للاختصار فكما ان في اللفظ المشترك
كالعين فكذلك فعلوا في الصور جعلوا فيها المشترك قال
هكذا قالوا وقال بعض شيوخنا ليس كذلك لانهم وضعوا
فارقا وهو النقطة الواحدة او اكثر والاهمال فليس اذا
من المشترك فالصورة واللفظ مجموعهما دال على استقلال
الحروف قال ومن الحروف ما يلتبس بالخط اذا وصل
بغيره كالنون والقاف والياء فيزول الاشتراك بالنقط
ولذلك ينبغي ان لا ينقط في الفصل اذ لا يحصل الاشتراك
لان لها صورة خاصة بها فيكون اذ ذاك كالكاف
انتهى ويستثنى من نقط اليا الموصولة الياس قايل
وبايع قال المطرزي لفظ اليا من قايل وبايع عامي
قال ومر بي في بعض تعاليق ابي الفتح ابن جني ان
ابا علي الفارسي دخل على واحد من المتسمين بالعلم فاذا
بين يديه جزء مكتوب فيه قايل بنقطتين من تحت
فقال ابو علي كذلك الشيخ هذا خط من فقال خطي فالتفت
الى صاحبه وقال قد اضعنا خطوتنا في زيارة مثله
وخرج من ساعته انتهى وانما امتنع نقط اليا في ذلك
لان ابدال الهمزة فيه يا محضة لحن كما نصوا عليه ولذلك

لنقع